



كتاب المؤتمر الدولي المحكم: الاتجاهات العالمية المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

The International Peer-reviewed Conference on
"World Contemporary Trends in Social Sciences and Humanities"

6 - 7 نوفمبر - تشرين الثاني 2019

إزمير - تركيا



مؤسسة منارات الفكر الدولية
The International Foundation
of Beacons of Intellect

Published by
The International Foundation of Beacons of Intellect
ISBN: 978-1-9163760-0-7

إشراف وتنسيق:

د. مصطفى بن أحمد الحكيم / د. خالد صلاح حنفي

كتاب المؤتمر الدولي المحكم: الاتجاهات العالمية
المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
إزمير – تركيا : 6-7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المؤتمر الدولي المحكم: الاتجاهات العالمية
المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

6-7 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

إزمير-تركيا

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

978-1-9163760-0-7



مؤسسة منارات الفكر الدولية
The International Foundation
of Beacons of Intellect

منشورات مؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

■ بيانات الفهرسة:

كتاب المؤتمر الدولي المحكم: الاتجاهات العالمية المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية 2019

إشراف وتنسيق: د. مصطفى بن أحمد الحكيم / د. خالد صلاح حنفي

الطبعة الأولى: أبريل 2020 - مؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية / المملكة المتحدة

الرقم الدولي المعياري (ردمك): 978-1-9163760-0-7

ملحوظة: جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ويمنع نسخ أو إنتاج المواد الواردة في الكتاب كله أو بعضه بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إلا بموجب إذن كتابي من المؤسسة.

وتبقى الأفكار والآراء المعبر عنها في الكتاب وجهة نظر لأصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن سياسة المؤسسة.

الموقع الرسمي للمؤسسة : [https:// manaratelfikr.org](https://manaratelfikr.org)

البريد الإلكتروني: info@manaratelfikr.org

**The International Peer-reviewed Conference on
"World Contemporary Trends in Social Sciences
and Humanities"**

Izmir, Turkey.

6-7 November, 2019

Proceedings Book

Edited by:

Dr. Mostafa Ahmed Lahkim

Dr. Khaled Salah Hanfy

Published by

The International Foundation of Beacons of Intellect

ISBN: 978-1-9163760-0-7

Printed in: U.K.

Copyright©2020



مؤسسة منارات الفكر الدولية
The International Foundation
of Beacons of Intellect

فهرس كتاب المؤتمر

8	كلمة الدكتور مصطفى بن أحمد الحكيم (رئيس المؤتمر ورئيس مؤسسة منارات الفكر الدولية)	
10	كلمة الدكتور خالد صلاح حنفي (رئيس اللجنة العلمية)	
11	ورقة تعريفية بالجهة المنظمة	
13-12	الجهات الشريكة والراعية للمؤتمر	
14	أرضية المؤتمر	
18	أعضاء اللجنة العليا للمؤتمر	
19	أعضاء اللجنة العلمية	
20	أعضاء اللجنة التنظيمية	
	الباحث	عنوان الورقة العلمية
22	د. خالد صلاح حنفي جامعة الإسكندرية/مصر	الجامعات البحثية ودورها في تطوير البحث العلمي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة تحليلية
46	د. مصطفى بن أحمد الحكيم مؤسسة منارات الفكر الدولية	دور مراكز الدراسات والأبحاث في بناء المشترك الإنساني مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان نموذجاً
66	د. سعاد سيد محجوب ضرار جامعة الفجيرة /الإمارات	أهمية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد
87	د. محمود محمد مصطفى خلوف الجامعة العربية الأمريكية/فلسطين ذ. عبد الحق موسى شادلي/الجزائر	معالجة الإعلام الجديد لقضايا الشباب والطفولة: موقع وكالة الأناضول التركية الإلكتروني أنموذجاً
118	د. محمد حسن محمد عبد الرحمن جامعة أم درمان الإسلامية/السودان	أدلة القواعد الفقهية في القرآن الكريم
132	د. سعود بن سليمان النبهاني كلية العلوم التطبيقية بنزوى/سلطنة عمان	مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان
153	د. محمد مسلم محمد الزواهرة نائب عميد كلية الحقوق -جامعة الزرقاء/الأردن	القيود الخاصة بعمل المرأة وحكم مخالفتها
167	د. ابن الأمين سمير جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء/المغرب	La législation contemporaine des difficultés de l'entreprise comme choix stratégique et social : la législation marocaine et comparée

198	د.سعيدة بوفاغس أ.د محمد أوسكورت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة/الجزائر	تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات بين إكراهات الواقع والتطلّع نحو التغيير
212	د.محمد الصغير كاوجة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرياح ورقلة /الجزائر	الطفولة المسعفة في الجزائر ظاهرة اجتماعية: المشاكل والحلول
236	د سحر جمال عبد السلام زهران جامعة جدة/السعودية	الجوانب القانونية للجريمة المعلوماتية في القانون الدولي الجنائي
269	د.عتابي بن شرقي جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر/الجزائر	اللّسانيّ الجزائريّ عبد الرحمن الحاج صالح أبحاثه العلميّة واجتهاداته النحويّة
279	د.زهرة كاس أستاذة زائرة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة المولى إسماعيل/المغرب	التربية على القيم ودورها في مواجهة أزمة الهوية والثقافة في عصر العولمة
291	ذ.ناهد كنعان	تجديدات في الفكر الفقهي الاسلامي: مجمع الفقه الاسلامي الدولي: مكانة المرأة المسلمة: 1981- 2018
314	ذ.بوثلجة الحاجة جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/الجزائر	دور النشر الإلكتروني في تعزيز جودة البحث العلمي
331	ذ.محمد عواج معهد الدراسات والأبحاث للتعريب - كلية علوم التربية - جامعة محمد الخامس - الرباط/المغرب	نحو تصوّر جديد لبناء أنطولوجيا للغة العربية انطلاقا من المعاجم
350	د. محمد الراضي جامعة محمد الخامس بالرباط / المغرب	اللغة والهوية ضمن منظومة القيم في الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين بالمغرب
360	د.ضحى إبراهيم السعدني كلية الحقوق جامعة المنصورة/مصر	أثر الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية
387		البيان الختامي للمؤتمر

كلمة الدكتور مصطفى بن أحمد الحكيم

رئيس المؤتمر

رئيس مؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، ووفق وألهم، وأجزل وأنعم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم ذي المقام الأفخم، والمنهاج الأقوم، وعلى آله وصحبه، ومن انتظم في سريه، واقتبس من مشكاة نوره وحبه، وبعد: السادة الأساتذة الكرام...

السيدات الأستاذات الكريمات... أيها الحضور الكرام...

نسعد باستقبال هذه الوجوه الطيبة، وهذه القامات العلمية، وهذه الأرقام الوازنة التي لا شك أن لها من التأثير والفعالية والعمق ما تخدم به أمتها، وما تعالج به الإشكالات الطارئة والقضايا المستجدة، لذلك أزجي الشكر لكم وأرحب بكم في رحاب هذا المؤتمر.. ولا شك أن المقام مقام الشكر، وترسيخ ثقافة الاعتراف استلهاما لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) رواه الترمذي في سننه.

لذلك نشكر الهيئة العليا للمؤتمر على ما بذلته من جهد واستفرغته من وسع، ونشكر الباحثين الذين تجشموا العناء واسترخصوا العطاء، والشكر موصول للجنة العلمية والتنظيمية، ولكل من ساهم بفكرة أو مجهود لنكون هنا، وليتحقق هذا المؤتمر باسم مؤسسة منارات الفكر الدولية وشركائها وعلى رأسهم المركز الدولي للإستراتيجيات التربوية والأسرية icefs، وكلية الدراسات الإسلامية بصربيا، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة بالجزائر، والجامعة العالمية نوفي بازار بصربيا، وكثير من الرعاة من المؤسسات العلمية والمجلات المحكمة الذين وضعوا ثقتهم فينا، وقبلوا أن يكونوا رعاة لهذا المؤتمر لما لمسوه من الجدية والمصداقية والرسالية والالتزام؛ ما نسأل الله تعالى أن يثبتته وينميته، وأن يزيد فيه عطاء ممتدا في الزمان وفي المكان.

اسمحوا لي ونحن نتحدث في رحاب هذا المؤتمر، وتحت ظلال موضوعه المهم؛ أن نطرح تساؤلا قد يطرحه

المتابعون: كيف يستقيم أن يجتمع باحثون من مشارب شتى، وعلوم مختلفة، وتخصصات متباينة في مؤتمر واحد؟

لا شك أن هذا الأمر ينطلق من فلسفة عبّر عنها شعاره: "من أجل بناء أبحاث دامجية للمعارف، عابرة

للتخصصات، متعددة المقاربات"، وهذا ما نحتاج إليه، وفي هذا المقام أستحضر في عجالة ثلاثة أبعاد لا بد أن

نستحضرها ونحن نحاول أن نبني منهجاً؛ أمنا أحوج إليه لحل الإشكالات والمعضلات، والإجابة عن القضايا والمشكلات. هذه الأبعاد الثلاثة التي لا بد أن يتلّبس بها كل منهج هي: البعد التكاملي، والبعد العملي، والبعد الأخلاقي. ولا بد أن نستحضر هذه الأبعاد في بناء منهج نربط فيه بين الجسور، لأنه لا يمكن أن يدعي أصحاب علم أنهم بمعزل عن العلوم الأخرى يمكنهم حل الإشكالات العلمية والحضارية والمجتمعية:

- **البعد التكاملي:** فنحن أحوج إلى أن نتقل من التجزيء إلى التجميع، ومن التجريد إلى التقصيد، فالعلوم الإنسانية -في الواقع المعاصر- أصبحت جزراً منفصلة، وتخصصات متباعدة، وكل يمتخر في عبايه ويصنع عالمه بمعزل عن العلوم الأخرى، وبمعزل عن الإشكالات المتداخلة.

- **البعد العملي:** لا بد أن نجعل من المعرفة معرفة منتجة، معرفة عملية، فنحن الأكاديميون نحلق في العالي، ونجلس في برج عاج بعيدا عن اهتمامات الناس وقضاياهم ومشاكلهم، لذلك نحتاج إلى أن نحول المعرفة إلى معرفة قاصدة تنتقل من فضاء التجريد إلى رحاب التقصيد، ولننظر إلى الغرب الذي نجح فيه المتخصصون في العلوم الإنسانية من ربط معارفهم ومقارباتهم بواقع الإنسان، وتوظيف مخرجات هذه العلوم في خدمة الإنسان، ومعالجة إشكالاته وأزماته، لذلك أصبحت العلوم الإنسانية والاجتماعية عندهم أقرب إلى العلوم البحتة، منضبطة لمناهج وقياسات ومعادلات.

- **البعد الأخلاقي:** كيف يمكن أن نستحضر البعد الأخلاقي للعلم ليكون أداة تعمير وليس أداة تدمير، وأن نستحضر الرسالة الأخلاقية للإنسان المكرم.

وفي الختام أؤكد على ضرورة الملحة لانفتاح قاصد بين المتخصصين في العلوم الإنسانية والشرعية والاجتماعية حتى نستطيع أن نرقى في مراقبي الإبداع والتفوق ودقة الإنجاز، لأنه دلت التجربة على أن كل متخصص في علم دائما ما يخضع لسقف ذلك العلم وحدوده ولا يمكنه -في الغالب- أن يجدد ويبدع فيه، لذلك وجدنا في تاريخ العلوم أن أصحاب النظريات المجددة، والحلول المبتكرة، والأفكار المبدعة بعضهم جاء من خارج المجال المعرفي المعني، واستطاع أن يبدع لأنه خرق أسوار التقليد والجمود، وخالف الموجود، واستحضر المعارف المتصلة، والعلوم المتداخلة.

كلمة الدكتور خالد صلاح حنفي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

تتميز ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية بالثراء والارتباط بين كافة العلوم والتخصصات. وتتصلُّ أغلب المعارف في هذه المجالات بكلِّ ما يهم الإنسان في تجلياته التربوية والنفسية والتاريخية والجغرافية والفلسفية والإعلامية... ولقد صارت الحاجة ماسة في ظل المتغيرات والتحديات الراهنة من ثورة معرفية وتكنولوجيا، وثورة الانترنت، وتداعيات العولمة، وتعقد المشكلات الإنسانية والاجتماعية إلى استخدام مقاربة تكاملية في دراسة المشكلات، وطرح القضايا الإنسانية والاجتماعية في تخصصات متعددة وفق مقاربات وزوايا مختلفة، ومحاولة بناء جسر للتواصل المعرفي الجامع للعلوم الهدف الأسمى لتقريب الرؤية في معالجة قضايا الإنسان على اعتبار أن الهدف الأسمى لكل تخصص ومعرفة هو خدمة الإنسان، وتنمية المجتمعات البشرية والارتقاء بها.

ومن هذا المنطلق، سعت مؤسسة منارات الفكر بالتعاون مع المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية ICEFS والجهات الراعية المختلفة إلى تنظيم أول مؤتمراتها تحت عنوان "الاتجاهات العالمية المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية" بمدينة أزمير بتركيا في الفترة من 6 إلى 7 نوفمبر تحت شعار "من أجل بناء استراتيجيات دامجة للمعارف عابرة للتخصصات متعددة المقاربات".

وقد نوقشت على مدى يومين كاملين أوراق عمل وأبحاث لعدد (29) باحث من عدد (14) دول العالم العربي والإسلامي والتي تضمنت دول (تركيا، صربيا، المغرب، الجزائر، فلسطين، الكويت، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، مصر، السودان، الأردن، اليمن، المملكة العربية السعودية)، وشهدت الجلسات نقاشات وطرح لآراء لعلماء وباحثين وباحثات من مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبذلك حقق المؤتمر أحد أبرز أهدافه ألا وهو الجمع بين أصحاب التخصصات والعلوم الإنسانية المختلفة ضمن مقاربة تكاملية تجسر الروابط بين فروع ومناحي العلم المختلفة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسعادة د. مصطفى الحكيم رئيس مؤسسة منارات الفكر ورئيس المؤتمر والدكتور ماجد العصيمي المشرف العام على المؤتمر ومدير المؤسسة على اختياري رئيسًا للجنة العلمية وكذلك خالص شكرى لكل أعضاء اللجنة التنظيمية، والباحثين والباحثات على كل ما بذلوه من جهد مخلص في سبيل نجاح ذلك المؤتمر.

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) (سورة هود - آية 88)

الجهة المنظمة: مؤسسة علمية استشارية بتعاون مع مؤسسات أكاديمية جامعية

تعريف الجهة المنظمة:

- مؤسسة منارات الفكر الدولية:

التعريف: هي مؤسسة بحثية استشارية معترف بها في المملكة المتحدة؛ ذات مجلس إدارة، ومجلس تنفيذي، وهيئة استشارية تضم أكثر من 20 شخصية علمية وأكاديمية مرموقة من أكثر من 15 بلدا من أربع قارات.

الرؤية والرسالة: مؤسسة منارات الفكر الدولية مؤسسة علمية مستقلة تُعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، وتروم بناء الجسور وتحقيق التكامل العلمي والتواصل المعرفي والترابط الفكري؛ بما يساعد على حل المشكلات، وتجاوز العقبات، وابتكار الحلول، وبناء الاستراتيجيات. بالنظر إلى أن حل الإشكالات الفكرية والاجتماعية لن يستقل به تخصص واحد أو علم منفرد بل يحتاج لتضافر الجهود وتوحيد الرؤى من أجل بناء استراتيجيات دامجة للمعارف، عابرة للتخصصات، متعددة المقاربات.

الموقع الإلكتروني:

www.manaratelfikr.org

الشركاء

- كلية الدراسات الإسلامية: وهي مؤسسة علمية أكاديمية تمنح شواهد بكالوريوس، وماجستير، ودكتوراه؛ وتقع في مدينة نوفي بازار عاصمة إقليم السنجق في جمهورية صربيا.

الموقع الإلكتروني: <http://fis.edu>

- الجامعة العالمية نوفي بازار:

هي مؤسسة علمية أكاديمية وجامعة رسمية تأسست سنة 2002 بصربيا، وتضم ست كليات متعددة التخصصات في العلوم القانونية والاقتصادية والمعلوماتية والتربوية واللغوية والفنية.

الموقع الإلكتروني: <http://uninp.edu.rs/>

- كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة: مؤسسة علمية أكاديمية تابعة لجامعة جزائرية، تهدف إلى إعداد متخصصين في مجالات العلوم القانونية والعلوم السياسية.

الموقع الإلكتروني: <https://fdsp.univ-ouargla.dz>

- المركز الدولي للإستراتيجيات التربوية والأسرية icefs

وهو مؤسسة بحثية استشارية مسجلة في المملكة المتحدة؛ ذات مجلس إدارة، وهيئتين حكيميتين دوليتين هما: المجلس الأكاديمي الاستشاري، والهيئة العلمية؛ واللتين تضمنا أكثر من 30 شخصية علمية وأكاديمية مرموقة من أكثر من 20 بلدا من ثلاث قارات، ولها شراكات واتفاقيات تعاون مع جامعات رسمية، ومؤسسات علمية دولية.

الموقع الإلكتروني: www.icefs.net

الرعاية

شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث



مخبر علم النفس وجودة الحياة



مجمع الفقه الإسلامي بالهند



مجلة دفاتر السياسة والقانون



مجلة المدونة



مجلة سناد للبحوث والدراسات التربوية والأسرية



جامعة الكوفة - العراق الإسلامية

مجلة المنبر



أرضية المؤتمر

الإشكالية، الأهداف، المحاور، والضوابط:

تقوم العلوم الانسانية والاجتماعية بدور أساسي في عالم المعرفة اليوم خاصةً، وأن كل العلوم تسعى لتحقيق تنمية مستدامة على مختلف الأصعدة الإنسانية؛ إذ لا تزال هذه العلوم تشكل رصيماً معرفياً يساهم في بلورة المفاهيم والنظريات حول القضايا الانسانية والاجتماعية التي تحتاج لتكاتف جميع الجهود لمعالجتها. وذلك لأن رقي الأمم وتطورها يتوقف على مساهمة الجامعات ومراكز البحث ومؤسساته في دراسة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في إطار إيجاد الحلول المناسبة للمعضلات البشرية كل على مستواه ومن منظوره، على أساس أن العلوم لا تتنافس فيما بينها بقدر ما هي تكمل بعضها البعض خدمة للبشرية والإنسانية جمعاء بدون النظر لاختلاف العرق، الدين، الجنس، الطبقة الاجتماعية،.....

إن بؤرة تركيز مختلف العلوم هي الإنسان من زوايا متعددة، ففهم الإنسان بكل تعقيداته ليس بالأمر اليسير، لذلك اتجهت الدراسات والأبحاث دائماً نحو استقاء وتحليل سلوكياته المختلفة في محاولة لفهم الإنسان من حيث القدرات والمهارات والطاقات، وهو أمر يستدعي تداخل الكثير من العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية والبيولوجية والطبية في محاولة لرصد ما يحدث داخل هذا الكائن الحي الذي يبقى قابلاً للدراسة في أي وقت وفي أي مكان من خلال فهم الماضي، والحاضر، واستشراف المستقبل.

إن استشرارنا بأهمية تناول مقارنة تكاملية في دراسة المشكلات ليس وليد الساعة ذلك أن القضايا الانسانية والاجتماعية تطرح في تخصصات متعددة وفق مقاربات وزوايا مختلفة ما يجعل من حقيقة محاولة بناء جسر للتواصل المعرفي الجامع للعلوم الهدف الأسمى لتقريب الرؤية في معالجة قضايا الإنسان لأن الهدف الأسمى لكل تخصص ومعرفة هو خدمة الإنسان وتحقيق الرفاه له بتنويره للسبيل نحو الهدف الانساني المنشود. ومن هنا صار التكامل المعرفي بين فروع المعرفة شرطاً وهو هدف أيضاً؛ فلم تعد هناك فواصل صارمة تمنع استفادة العلوم من بعضها البعض.

ويأتي هذا المؤتمر فرصة للباحثين والمهتمين لتبادل أفكارهم ووجهات نظرهم من زوايا مختلفة وتخصصات معرفية متنوعة؛ بما يتيح الاستفادة من التلاقح الفكري.

إننا من خلال هذا المؤتمر الدولي سنحاول أن نجيب على الكثير من الإشكاليات التي يطرحها الإنسان انطلاقاً من ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية في محاولة لفهم الواقع المعاش ومحاولة رصد تلك التحديات والمعوقات لإيجاد السبل الكفيلة لبناء مجتمعات قادرة على معالجة مشكلاتها الأساسية.

ومن هذا المنطلق ندعو جميع المهتمين من باحثين أكاديميين أساتذة جامعيين، وكل المهتمين بحقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية المساهمة في تخطيط رؤية مستقبلية لبناء منحنى إنساني في مجال تكامل العلوم لخدمة الإنسان.

أهداف المؤتمر:

- رصد الاتجاهات المعاصرة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- طرح رؤى استشرافية مستقبلية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.
- نقد واقع أزمة العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي ومظاهر الأزمة القائمة.
- تبيان أهمية التكامل المعرفي بين التخصصات في سبيل الرقي بالإنسان.
- بناء واقتراح تصورات وحلول لمختلف مشكلات الساعة المطروحة
- إتاحة فرص التعاون بين الباحثين والأكاديميين حرصًا على تطوير المعرفة العلمية.
- دفع الحراك العلمي الاجتماعي والإنساني نحو الأفق المستقبلية.

محاوّر المؤتمر:

تتعدد نطاقات اهتمام هذا المؤتمر لتشمل كافة العلوم والتخصصات، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر المحاوّر الآتية:

المحور الأول: الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية

- علم الاجتماع وقضاياها الراهنة.
- قضايا الأسرة والتفكك الأسري والعنف الأسري.
- إشكاليات تحديث الدولة في العالم العربي.
- النخبة والتصورات الاجتماعية.
- الشباب ووسائل الإعلام الجديد.
- مستقبل الإعلام الجديد في البيئة العربية.
- أزمة الهوية والثقافة في عصر العولمة.

المحور الثاني الاتجاهات المعاصرة في العلوم النفسية:

- علم النفس المعرفي.
- تنمية الموهبة والإبداع.
- التعامل مع مشكلات الشباب النفسية.
- المقاييس النفسية وتطبيقاتها.

المحور الثالث: الاتجاهات المعاصرة في التربية الخاصة:

- التربية الخاصة
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- رعاية المسنين.
- الدمج الاجتماعي.
- تشريعات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعداد معلمي التربية الخاصة.
- الاتجاهات العالمية للتربية الخاصة.

المحور الرابع: الاتجاهات المعاصرة في التربية:

- إعداد المعلم وتنميته المهنية.
- تطوير التعليم الجامعي.
- تدويل التعليم.
- تطوير التعليم الفني.
- المدرسة الذكية.

المحور الخامس: الاتجاهات المعاصرة في رعاية الطفولة:

- أزمة الأطفال اللاجئين على المستوى العالمي.
- الآثار السلبية للأجهزة الذكية على الأطفال.
- حقوق الطفل.
- سياسات حماية الطفل على شبكة الانترنت.

المحور السادس: الاتجاهات المعاصرة في اللغة:

- اللغة والهوية والثقافة.
- الأدب (الفرنسي، الألماني، الإيطالي، الإسباني، الإنجليزي، الأمريكي..) والمجتمعات.
- اللهجات العامية واللغة العربية.
- مناهج اللغة العربية والتدريس.
- حوسبة اللغة العربية وتطبيقاتها.

المحور السابع: الاتجاهات المعاصرة في القانون والمجتمع:

- حقوق الإنسان في المجتمعات.
- القضاء الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.
- الجريمة الإلكترونية والمجتمع.
- التشريعات الاجتماعية والقانونية.

المحور الثامن: الاتجاهات المعاصرة في العلوم السياسية والمجتمع:

- الشؤون الدولية.
- الإرهاب والتطرف وسبل العلاج.
- شؤون اللاجئين.
- الانتقال والتحول الديمقراطي في المجتمعات.
- التكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية.
- العدالة الانتقالية.

المحور التاسع: الاتجاهات المعاصرة في التعليم العالي والبحث العلمي:

- التصنيفات العالمية للجامعات.
- جودة البحث العلمي.
- ديمقراطية الجامعة.
- إدارة التعليم العالي.
- مناهج البحث العلمي.
- البحث العلمي والتنمية.
- الجامعة وسوق العمل.

المحور العاشر: العلوم الشرعية: قضايا ومناهج واتجاهات

- قضايا التجديد والاجتهاد
- المقاصد الشرعية
- مناهج تدريس العلوم الشرعية
- قضايا الأقليات المسلمة
- العلوم الإسلامية وسؤال التجديد

أعضاء اللجنة العليا للمؤتمر

الدولة	مؤسسة الانتساب	الاسم
المغرب	رئيس مؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية	د.مصطفى بن أحمد الحكيم (رئيس المؤتمر)
السعودية	المدير العام لمؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية	د.ماجد عبد الله العصيمي (المشرف العام على المؤتمر)
مصر	عضو المجلس التنفيذي لمؤسسة منارات الفكر الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية	د.خالد صلاح حنفي (رئيس اللجنة العلمية)
صربيا	عضو الهيئة الاستشارية لمؤسسة منارات الفكر الدولية عميد كلية الدراسات الإسلامية نوفي بازار	د.أنور غيتسييتش (عضو اللجنة العليا)

أعضاء اللجنة العلمية

مصر	د.خالد صلاح حنفي / جامعة الإسكندرية
صربيا	أ.د.أنور غيتسيتش / كلية الدراسات الإسلامية
المغرب	أ.د.مصطفى بن أحمد الحكيم / مؤسسة منارات الفكر الدولية
السعودية	د.ماجد العصيمي / مؤسسة منارات الفكر الدولية
مصر	د.ضحى السعدني / جامعة المنصورة
المغرب	أ.د. إدريس جويلل / جامعة المولى إسماعيل
صربيا	أ.د.سهام موعد / كلية الدراسات الإسلامية
المغرب	أ.د.رشيد كهوس / جامعة عبد المالك السعدي

أعضاء اللجنة التنظيمية

الدولة	الاسم
المغرب	د.مصطفى بن أحمد الحكيم
السعودية	د.ماجد العصيمي
المغرب	ذ. محمد البدوي
مصر	د.خالد صلاح حنفي
السعودية	ذ.وليد الشريف
السعودية	ذ. حميد الحارثي
السعودية	م. مشهور الشربي



الأوراق البحثية المدكمة



مؤسسة منارات الفكر الدولية
The International Foundation
of Beacons of Intellect

الجامعات البحثية ودورها في تطوير البحث العلمي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة تحليلية

د. خالد صلاح حنفي محمود

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

المقدمة:

تقوم الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب، على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي؛ خصوصاً وأنها لم تعد تقتصر على الأهداف التقليدية، من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت لتشمل جميع نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة التفاعل مع المجتمع للبحث عن حاجاته وتوفير متطلباته.

هناك علاقة وطيدة بين تنمية البحث العلمي والتنمية الاقتصادية فتوجه البحث العلمي للابتكار والبحوث التطبيقية التي تؤدي لعائد اقتصادي ومن ثم يتحول في العموم إلى "منتج" استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبحث العلمي، في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو "استثمار" وليس ترفاً أكاديمياً عشوائياً. بل إن درجة التعاون بين الجامعات والصناعة هي التي تحدد الآن سمعة الجامعة وتصنيفها.¹ إن الشراكة بين الجامعات والصناعة تركت أثراً كبيراً على كم ونوع الأبحاث العلمي وفقاً للقيمة المضافة من ورائه.²

إن طبيعة العصر الذي نعيش فيه فرضت تغير في النظرة إلى مفهوم ونموذج الجامعة التقليدية التي تركز بصورة مفردة على إنتاج المعرفة نحو ممارسة المعرفة في مجال الصناعة، ولذلك فلا جدوى من القطاعات الصناعية التي لا تستفيد من إمكانيات الجامعات في إنتاج المعرفة، والجامعات التي لا تركز على التواصل مع القطاعات الإنتاجية والصناعية على أساس نقل المعرفة إليها، ويرجع هذا إلى أن ممارسة المعرفة بصورة عملية هو على نفس درجة أهمية إنتاج المعرفة، والمفروض ان يحدث موازاة بين هذين الجانبين، فهما مكملان لبعضهما البعض.³

وقد ظهرت عدة نماذج للربط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، ومنها الجامعات البحثية **Research University**، ومدن التكنولوجيا **Technopolis**، والمتنزهات البحثية **Research Parks**، ومراكز التميز البحثي **Centers of Excellence**، والتجمعات الصناعية المستندة إلى التكنولوجيات العالية **Hi-Tech**.

1. ¹Belfield, H. (2012). *Making industry–university partnerships work Lessons from successful collaborations*, USA: Business Innovation Board. P.3

2. Estanol, A. B., Stadler, I. M., Castrillo, D. P. (2011). Research Output from University–Industry Collaborative Projects, Barcelona GSE Working Paper Series Working Paper, Spain. P.3

3. Yüksel, H., Cevher, E. (2014). Questioning the collaboration between universities and industry: The case of Turkey, *International Journal of Humanities and Social Science*, 4(7), 232– 247.

Industry Clusters، وممرات التكنولوجيا Technology Corridors، والحاضنات التكنولوجية Technology Incubators. ولعل تبني تلك النماذج والصيغ للربط بين الجامعات وتلك المؤسسات في بعض بلدان العالم جعلها تتحول إلى جامعات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً، وصارت هذه الجامعات تدر أرباحاً كثيرة كما تدر الشركات والمصانع والبنوك أرباحاً للمساهمين فيها.¹

إن الجدلية القائمة بين التدريس والبحث العلمي أفرزت أنواعاً عدة من الجامعات، منها ما يهتم فقط بالتوظيف الأساسية للجامعة، وهي التدريس، ومنها ما يركز على البحث العلمي عبر برامج الدراسات العليا والاهتمام بالبحث التطبيقي الذي يخدم الصناعة، ومنها ما يمزج بين التدريس والبحث العلمي، وهو ما يُعرف بنموذج الجامعات البحثية. تقف الجامعات البحثية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي-مركزاقتصاد المعرفي العالمي للقرن الحادي والعشرين؛ فهي مؤسسات نخبوية معقدة تؤدي أدواراً أكاديمية ومجتمعية من خلال إنتاجها الكثيف للمعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا، فضلاً عن مساهمتها في فهم الحالة الإنسانية على نحو أعمق.²

وقد انتشرت النماذج العالمية للجامعات البحثية على اختلاف مسمياتها وأشكالها بهدف الربط بين البحث العلمي من ناحية وحاجات المجتمع من ناحية أخرى، فضلاً عن تحقيق عائد مادي يسهم كأحد مصادر التمويل في الإنفاق على التعليم الجامعي، وقد اتجهت بعض الدول العربية إلى التفكير في تبني صيغة الجامعات البحثية كأحد السبل لتطوير وتفعيل البحث العلمي، فتبنت مصر إنشاء جامعة النيل كأول جامعة مصرية بحثية في عام (2006) نتيجة التعاون بين وزارة الاتصالات ووزارة التعليم العالي لكن المشروع تعطل نتيجة المتغيرات والأحداث السياسية والاجتماعية، وانتهى بتحول جامعة النيل إلى جامعة أهلية، كما أنشأت مصر الجامعة المصرية اليابانية (Egypt-Japan University of Science and Technology (E-JUST) بالقرار الجمهوري رقم 149 في مايو 2009 كجامعة حكومية مصرية ذات شراكة يابانية أساسها البحث العلمي والتعليم المتنوع، كما أسست المملكة العربية السعودية جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وسعت إلى تبني نموذج الجامعات البحثية في التعليم الجامعي وذلك في إطار رؤية المملكة 2030، لكن على الرغم من تلك الخطوات والإجراءات والإنجازات حتى الآن لا زالت هناك معوقات تحول دون تطبيق نموذج الجامعات البحثية بالشكل المأمول بالدرجة المطلوبة.

1. Ciferri, L. & Lombardi, P. (2014). *The role of university Education in fostering sustainable and responsible development*, A paper presented at G8 University Summit, May 17th-19th, Torino, Italy. P.20

2. Philip G. Altbach, (2011). The Past, Present, and Future of the Research University,» in: Jamil Salmi and Philip G. Altbach, eds., *The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities*, Directions in Development (Washington DC: World Bank, 2011), p. 30.

محروس الغبان وحسام زمان (2013). التمايز في التعليم الجامعي بين التدريس والبحث «، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد 91 نوفمبر، ص. 91

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

رصدت العديد من التقارير والدراسات والبحوث حول أوضاع الجامعات المصرية ضعف قيامها بأدوارها في مجالات البحث العلمي، وخدمة المجتمع، فتقرير التنمية العربي السادس (2013) الصادر عن مؤسسة الفكر العربي يبين "غياب أو ضعف في التكامل بين التعليم والبحث العلمي وأسواق العمل والتنمية بدرجات مختلفة في دول الوطن العربي، والذي يعد ضعف المردود من التعليم والبحث العلمي أحد أبرز مؤشرات، والحاجة لإصلاح البنية الهيكلية لمنظومة التعليم".¹ كما أن تقرير منظمة اليونسكو العنون "حالة العلوم على مستوى دول العالم"² يؤكد على ضعف الإنتاجية البحثية للعالم العربي، وضعف دور الجامعات والمراكز البحثية العربية في إنتاج المعرفة عالمياً، وابتعاد الكثير من البحوث عن معالجة مشكلات المجتمعات العربية، والعلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاعات الإنتاج والصناعة من جهة، والجامعات ومؤسسات ومراكز البحث العلمي من جهة أخرى.

وفي ظل التغيرات العالمية مع ارتفاع معدلات التطور العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل البحث العلمي والتطور التكنولوجي مهما تطل مدته غير قادر على مسايرة هذا التطور. ومن ثم فإن الحاجة ملحة للبحث بكيفية النهوض باقتصاديات البحث العلمي العربي وكيفية استغلال الأبحاث العلمية استغلالاً مجدداً للمجتمعات العربية؛ ودعم وتطوير هذه الأبحاث مادياً ومعنوياً بالشكل الأمثل، لتحقيق التنمية، والإفادة من تجارب دول العالم في النهوض بالبحث العلمي واستغلال الأبحاث العلمية في خدمة جميع القطاعات الصناعية والإنتاجية في المجتمعات العربية. ومن ثم هناك حاجة إلى البحث عن بدائل وحلول للفجوة بين الجامعات العربية والقطاعات الصناعية والإنتاجية لتجسير الفجوة بينهما من ناحية، ومساهمة تلك الجامعات في حل مشكلات تلك القطاعات والمساهمة في التنمية في المجتمع بشكل فعال. لذا سعت الدراسة الراهنة من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتحليل الدراسات والبحوث، إلى الإجابة على السؤال الآتي:

كيف يمكن الاستفادة من صيغة الجامعات البحثية في تفعيل البحث العلمي العربي وتطويره؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس كلاً من الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما واقع البحث العلمي العربي وأبرز مساوئه؟
- 2- ما طبيعة الجامعات البحثية وما خصائصها؟
- 3- ما أبرز منجزات الجامعات البحثية عالمياً وعربياً؟
- 4- كيف يمكن تبني صيغة الجامعات البحثية ومتطلبات وآليات تحقيق ذلك؟

¹. مؤسسة الفكر العربي (2012). التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية : التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

². UNESCO, (2010). *UNESCO SCIENCE REPORT 2010: the current status of science around the world*, Poland: UNESCO. P.264

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً- تقييم أوضاع البحث العلمي العربي.

ثانياً: التعرف على نشأة الجامعات البحثية وطبيعتها.

ثالثاً: تحليل أبرز نماذج الجامعات البحثية العالمية.

رابعاً: تحديد عوامل نجاح وفشل الجامعات البحثية.

سادساً: طرح رؤية مقترحة لتنفيذ الجامعات البحثية عربياً.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة النظرية إلى تحليلها لنماذج الجامعات البحثية، ومقوماتها ومتطلباتها، وتحديد عوامل نجاحها وفشلها، فضلاً عن أهميتها التطبيقية لكونها أحد البدائل المطروحة لتجسير الفجوة الحادثة في البحث العلمي العربي، وبداية تبنيها وتطبيقها في بعض الدول العربية.

منهج الدراسة وإجراءاته:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدبيات والبحوث والدراسات السابقة لتحليل واقع البحث العلمي في العالم العربي، ومساوئ الواقع الحالي، وتحليل صيغة الجامعات البحثية، ونشأتها وتطورها، ودواعي ظهورها، وانتشارها عالمياً، وخصائصها ومقوماتها، وأبرز نماذجها العالمية والعربية، وعوامل نجاحها، والتصور المقترح لتبنيها في العالم العربي، مشتملاً على الهيكل التنظيمي، وتمويلها، وآليات ووسائل تحقيق التصور المقترح.

مصطلحات الدراسة:

الجامعات البحثية "Research University": هي جامعات تتسم بتوافر كوادرات بشرية علمية عالية الكفاءة، ونتائج بحثية متميزة، وقدرات عالية الجودة للتدريس والتعلم، واستدامة مالية من خلال دعم حكومي أو أهلي، وطلاب يمثلون صفوة خريجي المرحلة الثانوية (من حيث المستوى العلمي والمهارات العامة)، وحرية أكاديمية في اتخاذ القرارات البحثية، وهيكل مستقل للحكومة والتنظيم الإداري، مع توافر الإمكانيات المادية للبحث العلمي.

الإطار النظري للدراسة**أولاً- واقع البحث العلمي العربي:**

تؤكد العديد من الدراسات أنالبحث العلمي العربي يعاني من العديد من المشكلات والمعوقات، لعل أبرزها التمويل وهو أهم عائق وتحدٍ يواجه المؤسسات البحثية، فقد أظهر تحليل إيمان رسمي وفريال محمد (2012) لعدد (15) دراسة تناولت واقع البحث العلمي في الوطن العربي أن¹مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي تكاد تكون

¹. إيمان رسمي، وفريال محمد أبو عواد (2012). دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهات التطوير فيه. مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن ع (60)، ص ص 193-215.

واحدة، ومن أبرزها: عدم كفاية التدريب وبرامج البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، وضعف الدعم المقدم للباحثين في إجراء أبحاثهم ودراساتهم، كما أن معظم البحوث في الدول النامية هي بحوث تطبيقية، ووجود ضعف في التوجه إلى البحوث الأساسية، يضاف إلى ذلك التكلفة اللازمة لإجراء البحوث والأجهزة والمعدات اللازم توفيرها لذلك، وضعف الاهتمام بالأولويات البحثية، أو باختيار أبحاث وطنية مفيدة يمكن أن تعود نتائجها على التنمية المحلية، وعدم اهتمام الباحث العربي وعدم تفرغه بشكل كامل للبحث العلمي، وضعف دور القطاع الخاص في دعم وتمويل معظم عمليات البحث والتطوير، وضعف العلاقة بين الباحثين، وظروف العمل غير المناسبة، ومشكلات النشر والتوزيع، وعدم وجود ثقافة فريق عمل، وافتقار البحث العلمي للدعم والتأييد المجتمعي.

وقد تأثر نشاط البحث العلمي بالظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائد في المنطقة العربية، وما مرت به من أحداث وصراعات وحروب وثورات تعاني من آثارها حتى الآن، فضلاً عن نظرة تلك المجتمعات إلى البحث العلمي، والحاجة إلى تغيير تلك النظرة السلبية التي ترى أن البحث العلمي رفاهية، وأن استيراد المعرفة والتكنولوجيا أسهل وأيسر من إنتاجها. فالجامعات في الوطن العربي كانت في كثير من الحالات تستهلك المعرفة المستوردة، وتكتفي فقط بنقل ما هو معروف بالفعل من المعرفة¹ بدلاً من أن تكون مراكز لإنتاج المعرفة. وفي هذا الشأن يُلاحظ أن معظم الجامعات العربية حكومية المنشأ، مما يؤثر بصورة أو بأخرى على استقلالية مؤسسات البحث العلمي، والحرية الأكاديمية للباحثين في العالم العربي.

على الرغم مما حققته الجامعات العربية من كثير من الإنجازات في مجتمعاتها العربية لكنها قياساً إلى الجامعات العالمية كهارفارد وكامبريدج لاتزال حديثة النشأة وتعاني كثيراً بسبب لمشكلات التي نجمت عن تغير الرؤى والسياسات والأيدولوجيات المتباينة التي اتبعتها الشعوب العربية منذ استقلالها، وغاب عن بعضها إرثه الحضاري والثقافي واللغوي وبات يبحث عن أسس أخرى يركز عليها في مفهومه للتنمية الحضارية. وأصبحت هذه الشعوب بعيدة عن نموذج الجامعات البحثية عالمية المستوى؛ فالجامعات العربية لا تتمتع بحكومة رشيدة ومؤسسية في إدارتها، ولا تتخذ من الإجراءات ما يضمن لها جذب المواهب من الطلاب والأكاديميين والباحثين وتركيزها، وهي كذلك تعاني ضعفاً عاماً في التمويل، وتستند إلى مصادر محدودة وتقليدية في هذا الشأن. إن ضعف المدخلات تلك أدى إلى ضعف مخرجاتها البحثية والتعليمية، وحدت من قدرتها على نقل التقنية وتوطينها. وفي الجهة المقابلة، استطاعت الجامعات العربية التي أوفت بشروط الجامعات البحثية تحسين مخرجاتها البحثية والتعليمية، وضاعفت من قدرتها على نقل التقنية وتوطينها.²

وتعاني الجامعات والمراكز البحثية العربية من غياب وسائل التشجيع والتحفيز للمواهب والكفاءات البحثية، سواء تشجيع الطلاب أو تشجيع الأكاديميين، مما يحد من قدرة الجامعات العربية على تركيز المواهب لديها. ثم إن غياب

¹ David L. Wheeler (2002). Arab Universities Struggle to Meet Their Nations' Needs, *Chronicle of Higher Education*, vol. 84, no. 30 (April 2002), p. 65.

² . غلام محمد موسى حمدان (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 4(13): ص ص 94-95

سياسة التفاعل العلمي- البحثي والأكاديمي - بين الجامعات العربية من خلال شبه غياب كثير من البرامج، كبرامج الزمالة والتفرغ العلمي، عامل من العوامل التي ساهمت في إضعاف قدرة الجامعات العربية على جذب المواهب وتركيزها لديها، وأصبح الحديث يدور عن هجرة العقول والكفاءات العربية لحاضنات استطاعت جذبهم واستغلال طاقاتهم. وأشار عدد من الدراسات إلى أن الوطن العربي يخسر سنويًا قرابة 11-12% من خريجي جامعاته وعماله المهرة الذين يهاجرون إلى دول أجنبية، فضلًا عن آلاف العلماء المهجرين الذين يتحمل العالم العربي أعباء إعدادهم بتكلفة تصل إلى نصف مليون دولار لكل واحد منهم.¹

وتكشف الإحصاءات عن فجوة هائلة على صعد إنتاج المعرفة والثقافة ونشر الكتب بين القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد والوطن العربي؛ فمثلاً، بلغ عدد العناوين الصادرة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية 347,178 عنواناً في سنة 2011، بينما بلغ عدد العناوين الصادرة في جميع الدول العربية نحو 15000 عنوان فقط.²

فالبحث العلمي العربي يعاني من محدودية أهدافه وغياب الارتباط بين هيئات البحث وباقي مؤسسات المجتمع خاصة الإنتاجية منها، يضاف إلى ما سبق غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربطها بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه مغاير دون تنسيق أو تكامل بينهما، وهذا ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في العالم العربي.

ومن ثم يمكن القول بالحاجة إلى دراسة تبنى صيغ وصور لتفعيل البحث العلمي والربط بين الجامعات العربية وقطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع، بما يسهم في دعم الابتكار العلمي، ويسهم في زيادة التنافسية للجامعات، وقطاعات الإنتاج والخدمات العربية.

نشأت الجامعات تاريخياً للقيام بمهمة التدريس، ولم يكن الهدف من إنشائها هو البحث العلمي، إلى أن استُجيب للدعوات المتكررة لجعلها مهذاً للبحث العلمي، ومنها دعوة العالم الألماني وليام هامبولد (1767-1835م) التي جعلت منها منبراً للبحث العلمي إلى جانب التدريس والتدريب؛ فلم يمثل البحث العلمي تاريخياً إحدى مهام المؤسسات الأكاديمية حتى بداية القرن التاسع عشر عند ما بدأت جامعة برلين باعتماده كأهم متطلباتها، حيث ارتكزت أنشطة الجامعات - قبل ذلك - على التدريس والتعلم وإعداد الكوادر المتخصصة في شتى مجالات العلوم والآداب. وقد دعمت حكومة ألمانيا هذا النموذج البحثي الجامعي بغرض المساهمة في جهود التنمية ودعم قوة ألمانيا وتأثيرها على المستوى العالمي. وقد كانت أكثر الدول تطبيقاً للنموذج الجامعي البحثي - بعد التجربة الألمانية - هي اليابان والولايات

1 . نزار عبد الله (2013). وجهة نظر حول تطوير التعليم العالي في الوطن العربي وتهجير الأدمغة، التعريب، السنة 12، العدد (12 كانون الأول /ديسمبر 2013)، ص 176

2 . جمال سند السويدي (2014). آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 57

المتحدة الأمريكية من منطلق رؤيتهم للتعليم العالي كإحدى دعائم التنمية الوطنية. هذا وقد اختلفت الجامعات البحثية بالولايات المتحدة عن مثيلاتها بدولة ألمانيا في عدد من التوجهات. إذ تبنت أسلوباً أكثر ديمقراطية من خلال تأكيد الحرية الأكاديمية للأقسام العلمية المتخصصة والتقليل من المركزية في اتخاذ القرار. واتبعت - في نفس الوقت - أسلوباً في الحوكمة والتنظيم الإداري يعتمد على تعظيم مشاركة أعضاء هيئة تدريسيها في اتخاذ قراراتها البحثية. ومن ثم أصبح نموذج الجامعات البحثية بالولايات المتحدة الأمريكية الأكثر شيوعاً وتطبيقاً منذ منتصف القرن العشرين. وتأكيداً للتوجه البحثي للجامعات، يُصدر كل من اتحاد الجامعات الأمريكية والأوروبية تقريراً دورياً لرصد الجديد في مجال الجامعات البحثية.¹

وقد تطور التفكير حول أهداف ووظائف الجامعات، وأي الوظائف أهم بالنسبة للجامعات، وأيهما تركز عليه الجامعة البحث أم التدريس، وكيف ترتب الأولويات وتخصص الموارد؟ وظهرت أنماط أخرى غير الجامعة التقليدية أطلق عليها مسمى الجامعات البحثية تمزج بين التدريس والبحث العلمي مع تركيز كبير على البحث، وهي مؤسسات نخوية تؤدي أدواراً أكاديمية ومجتمعية من خلال إنتاجها الكثيف للمعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا. ومن أشهر الجامعات البحثية: جامعة هارفارد الأمريكية.

وعلى الرغم من أن الجامعات ظهرت لتكون مؤسسات تدريسية في الأساس، فإن الجامعات البحثية تتربع على قمة النظام الأكاديمي العالمي، وتتمتع بقدر عالٍ من الاحترام، وتشارك على نحو فاعل في إنتاج المعرفة الأصيلة بشقيها الأساسي والتطبيقي، ومنح الدرجات العلمية الرفيعة.²

بيد أن الجامعات البحثية لا تمثل نظاماً مؤسسياً فقط، بل تحتاج إلى منظومة فكرية وفريق عمل ذي طبيعة مغايرة، إذ يقع فريق هيئة التدريس في بؤرة الجامعات البحثية، حيث يتعين أن يحقق مستويات علمية متميزة ويعمل من منطلق قناعته بضرورة تعزيز قدرات البحث العلمي والتكنولوجيا في المجتمعات الحديثة. من ثم فإن الجامعات البحثية تضع البحث العلمي على رأس قائمة قيمها الأكاديمية برغم عدم إغفالها لأهمية التدريس والتعلم وخدمة المجتمع. وبذلك يكون لدى المجتمع الأكاديمي بالجامعة - شاملاً طلاب المرحلة الجامعية الأولى - الفرصة للمشاركة في البحث والتطوير في إطار ثقافة بحثية تمثل السمة المميزة للجامعة وتحكم معظم أنشطتها.

وقد تأسست الجامعات البحثية بنماذجها وأنواعها المختلفة لسد الحاجة من العلماء والباحثين في شتى المجالات، ولتستوعب كل المواهب والعقول المتميزة في مجالات البحث والابتكار والتطوير من خلال نظام جامعي وإداري حديث يستوعب المتغيرات العالمية، وترتفع معه روح المنافسة العلمية بين كفاءات عالية التأهيل من أعضاء هيئة التدريس ومراكز البحوث.

1 . معتر خورشيد (2016): هل تمثل الجامعات البحثية ضرورة في عصر المعرفة؟، المصري اليوم، ص 1.

2 . علام محمد موسى حمدان (2015)، مرجع سابق، ص 101.

ثالثاً- خصائص الجامعات البحثية:

تُظهر الدراسات العالمية وجود تباين في خصائص الجامعات البحثية- بين الدول وعبر القارات- من حيث تأثرها بالسمات الأكاديمية والتوجهات المجتمعية الخاصة بتلك الدول، مما يساهم في تعدد أنماط النماذج الجامعية البحثية عبر دول العالم .

لكن يمكن القول إن الجامعات البحثية ذات الطابع العالمي تشترك في الحضور القوي والمباشر بشبكة المعرفة الدولية، وقدرتها على استقطاب الموارد والمواهب من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والتقنيين والباحثين من الداخل والخارج. لذا، نجدها تتبوأ دائماً المراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية التي تركز بطبيعتها على الأنشطة البحثية للجامعات.¹ ويقوم نموذج الجامعات البحثية على مجموعة من المدخلات المتمثلة في: الحوكمة الرشيدة وجذب المواهب وتركيزها والتمويل الوفير. ويقوم أيضاً على مجموعة من المخرجات المتمثلة في: جودة البحث العلمي وجودة الخريجين ونقل التقنية وتوطينها.

وترجع أهمية الجامعات البحثية في العصر الحالي لارتباطها باقتصاد المعرفة على المستوى العالمي حيث تركز على تعظيم إنتاجها من الأبحاث العلمية الأساسية والتطبيقية، وتفيد مؤشرات اليونسكو أن الجامعات البحثية تحصد نسبة عالية من حجم التمويل العالمي.

ويمكن القول إن خصائص الجامعات البحثية عالمية المستوى تتمثل في:

1- القدرة على جذب واستقطاب المواهب والكوادر المتميزة من طلبة وباحثين، وأعضاء هيئة تدريس من أنحاء العالم: ويعني ذلك توافر المناخ العلمي والبحثي المتميز، ووجود القوانين والتشريعات المحفزة للبحث والتطوير، وكذلك توافر الإمكانيات المادية وغير المادية.

2- وفرة الموارد المادية وتنوع مصادرها: وذلك نظراً لطبيعة ارتفاع تكلفة البحوث العلمية (الميزانية العامة للدولة - عوائد الصناديق الوقفية- المنح البحثية - رسوم التدريب). ويُلحظ أن متطلبات تمويل الجامعات البحثية وتشغيلها تفوق كثيراً تلك المتعلقة بالجامعات التدريسية، إلا أن كثيراً من البلدان لا تدرك مقدار التعقيد والحاجة الماسة إلى الموارد لبناء جامعات بحثية وإدامة عملها؛ فميزانية جامعة هارفرد- وهي من الجامعات البحثية الرائدة - تشكل ثلث ميزانية المغرب مثلاً.²

تعتمد الجامعات العربية بأنواعها الثلاثة، الحكومية والخاصة والأهلية، على مصادر محدودة للدخل، بدءاً من الجامعات الحكومية التي تعتمد على التمويل الحكومي في الدرجة الأولى لتغطية تكاليفها، مع مساهمة ضئيلة للرسوم الدراسية والأصول الوقفية والتبرعات، ومروراً بالجامعات الخاصة التي تعتمد في الدرجة الأولى على الرسوم الدراسية لتغطية نفقاتها

¹ . Jamil Salmi, *The Challenge of Establishing World-Class Universities*, Directions in Development (Washington, DC: World Bank, 2009), p. 8.

² . حفيظ بوطالب الجوطي (2012). جامعة المستقبل، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ص. 23

-وتحقيق هامش ربح معقول أيضاً -مع غياب واضح للتبرعات والمنح والهبات من فئات المجتمع المختلفة، وغياب الدعم الحكومي، وانتهاء بالجامعات الأهلية التي تعتمد في الدرجة الأولى على تمويلها الذاتي من التبرعات والهبات والمنح من مختلف فئات المجتمع، مع مساهمة معقولة للرسوم الدراسية وغياب واضح للدعم الحكومي في تغطية نفقاتها.¹

3- الحوكمة الرشيدة: وتُعرف حوكمة التعليم العالي بأنها تطبيق معايير الجودة ونظمها والتميز الذي يحكم أداء مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق سلامة التوجهات، وصحة التصرفات، ونزاهة السلوكات، وبما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة من قِبل الأطراف جميعهم، وتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية؛ مما يؤدي إلى تطوير الأداء المؤسسي وحماية هؤلاء الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة.² ويتطلب تحقيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات البحثية وجود إطار تشريعي وقانوني مساند ومحفز على البحث والتطوير، وتوافر مناخ الاستقلالية والحرية الأكاديمية، ووجود فريق للقيادة، ووجود رؤية استراتيجية، وثقافة التميز.

رابعاً- نماذج الجامعات البحثية عالمياً وعربياً:

تسعى الجامعات البحثية باختلاف أشكالها إلى التقدم بالمعرفة في كل مجال ممكن تصوره من دروب النشاط البشري؛ من الفنون والإنسانيات إلى العلوم الاجتماعية والسلوكية، ومن المهن إلى العلوم الرياضية والطبيعية والحيوية . فليس هناك جامعة واحدة ترعى البحث في كل مجال من مجالات الاستكشاف الإنساني، ولكن هناك جامعة واحدة على الأقل لديها برنامج بحثي في كل مجال من مجالات المعرفة.

وفي الواقع إن رسالة غالبية الجامعات البحثية تتضمن تعليم طلاب المرحلة الأولى من التعليم العالي، بحيث يصبحون مواطنين منتجين، من خلال برامج عادة ما تتراوح ما بين 4 - 5 أعوام، وإعداد الخريجين في مختلف المجالات العلمية والتطبيقية إلى جانب الطلبة المتقدمين في برامج الدراسات العليا في العديد من مجالات التخصص الدقيق. وتركز الجامعات البحثية على وجه الخصوص على برامج البحوث المكثفة والشمولية في كثير من المجالات الأكاديمية والمهنية، ونظراً لأن تلك المؤسسات تتمتع بقيمة اجتماعية واقتصادية عالية فإن وكالات الدعم على مختلف مستوياتها تسعى لمساعدة الجامعات البحثية سواء كانت عامة أو خاصة من خلال منح البحوث، وتوفير المعدات والمرافق، إلى جانب المساعدات المالية للطلبة في جميع المراحل. وبالمقابل فإن الجامعات البحثية تحرص على أداء التزاماتها نحو المجتمع بتخريج مواطنين يفيدونه بنقل نتائج البحوث الأكاديمية إلى خدمات ومنتجات تنعش الرفاهة القومية، كما تقوم الجامعات في العادة بأعمال اجتماعية واسعة النطاق.

¹ . غلام محمد موسى حمدان (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية، مجلة عمران، المركز العربي

للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 4(13): ص ص 94-95

² خالد خميس السر(2013). عواقل تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وسبل التغلب عليها، ورقة قدمت إلى :حوكمة مؤسسات التعليم العالي، ورشة عمل عقدها هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، غزة، فلسطين ، 28 مارس، 2013، ص 21.

وتتنوع الجامعات البحثية في أشكالها، وذلك نظراً لاختلاف أساليب الإدارة وتعدد الهياكل التنظيمية التي تتبناها الجامعات البحثية رسمياً، وعموماً هناك ثلاثة أشكال من الجامعات البحثية:¹

1- مؤسسات خاصة ليست ربحية لها تنظيمات واضحة المعالم تدير شؤونها مجالس دائمة تتجدد تلقائياً دون إضافة أعضاء من خارج الهيئة المؤسسة.

2- مؤسسات عامة الهوية خاضعة للوائح القانونية والدستورية للدولة أو الولاية أو المقاطعة التابعة لها، حيث يتحكم فيها مجلس أمانة أو مجلس حكام، ينتخب أعضاؤه أو يعينون أو يختارون وفق معايير تختلف من إقليم إلى آخر.

3- مؤسسات عامة تابعة للدولة أو الولاية أو المقاطعة تخضع لمجلس أمانة أو مجلس حكام، يشرف على عدة مؤسسات للتعليم العالي في الإقليم، بما في ذلك مؤسسات غير مهتمة بالبحوث.

وفي الجزء الآتي نعرض لبعض نماذج الجامعات البحثية عالمياً وعربياً.

- جامعة هارفارد Harvard University

تعد جامعة هارفارد أقدم جامعة أمريكية إذ تأسست عام 1636م بمدينة (كامبردج) الواقعة في ولاية (ماساشوستس) في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة تأسيسها كانت لأجل منافسة جامعتي (كامبريدج وأوكسفورد) في بريطانيا لتصبح رمزاً أمريكياً لنشر العلم. وقد تخرج منها حتى الآن عدد (360) ألف خريج من عدد (190) دولة. هذا بالإضافة إلى (47) عالماً حصلوا على جائزة نوبل علاوة إلى (48) شخصية مشهورة حصلت على جائزة بوليتزر الصحفية الرفيعة ذلك إلى جانب العديد من الشخصيات العالمية الشهيرة، ومنها كمنثال رجل الأعمال الأمريكي (بيل جيتس)، وتخرج من جامعة (هارفارد) الأمريكية العديد من الرؤساء، والذين كان من بينهم رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية مثال (فرانكلين روزفلت)، و(جون كيندي)، و(باراك أوباما)، و(جورج بوش الابن). ويلتحق بجامعة هارفارد صفوة أبناء المجتمع الأمريكي نظراً لصعوبة شروط القبول بها، وارتفاع رسوم الدراسة بها.

تضم الجامعة 15 كلية في مختلف المجالات؛ الهندسة، والطب، والتصميم، والأعمال، والتربية، والفنون، واللاهوت، والقانون، والإدارة الحكومية، والصحة العامة، إضافة إلى وجود معهد رادكليف، ويعمل في الجامعة 12.800 أكاديمي، وينتسب لها ما يقارب 21 ألف طالب، كما يُقبل عليها ما يقارب 1.500 طالب في كل عام سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو من دول العالم الأخرى، وتقدم الجامعة 46 تخصصاً جامعياً، 134 تخصصاً من درجة الدراسات العليا، 32 تخصصاً للدراجات المهنية، أما الوقف المالي المخصص للجامعة فهو يُعادل الدخل القومي للعديد من دول العالم، ويبلغ مقداره 36.4 مليار دولار أمريكي، وقد حقق هذا الوقف للجامعة أرباحاً مقداره 4.2 مليار دولار لعام 2014م.

¹ . مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز (2010). الجامعات البحثية والإنتاجية والاستثمارية، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار

تمكنت جامعة هارفارد على مدار أربعة قرون من الارتقاء بأدائها الأكاديمي لتصبح من أعظم المؤسسات التعليمية والبحثية على مستوى العالم، بالنظر إلى اكتسابها لمكانة مرموقة وهو ما يرتبط بنجاح القائمين على إدارتها في تحقيق التوافق بين مختلف عوامل النجاح من اجتذاب الطلبة المتميزين وأعضاء هيئة التدريس المرموقين وتطوير الموارد الأكاديمية والمالية غير المتواجدة في أي مؤسسة جامعية أخرى في مختلف أنحاء العالم، ولذا لا يجد الطلاب بيئة أكاديمية مثالية كهذه تراعي التنوع الفكري والثقافي والمشاركة الطلابية سوى في جامعة هارفارد. ومن أبرز عوامل التميز الكبير لجامعة هارفارد: ¹

1- تركيزها على الريادة في المجالات المختلفة، ففلسفة الجامعة هي إعداد النخب والقيادات في كل المجالات وذلك انعكس على آليات العمل بها.

2- الميزانية الهائلة المعتمدة على وجود وقف بحثي قدره (34) مليار دولار، تقوم الجامعة بالإنفاق منه فضلاً عن الرسوم الطلابية التي تصل إلى (52) ألف دولار في السنة، لكن يبقى على الجانب الآخر أن هارفارد تضع الكفاءة كمعيار للقبول، لذا تقدم نظام دعم قوى للطلبة الغير قادرين، والجدير بالذكر أن (70%) من الطلبة يتم دعمهم بدرجات مختلفة ووفقاً لمستوى القدرة المادية لأسرة الطالب، وتقدم الجامعة الدعم للطالب الأمريكي والطلاب الدولي لا فرق بينهما، لكن أهم ما تبحث عنه هو الموهبة والكفاءة، وتتشدد الجامعة في شروط القبول إذ تقبل (6%) من المتقدمين لها سنوياً بعد اجتياز الاختبارات والشروط التي تضعها الجامعة.

3- تقبل الجامعة أكثر الطلبة تأهيلاً وموهبة، وترحب الجامعة بالتنوع، لذا تضم الجامعة أكثر من (50) جماعة عرقية وإثنية، تحرص هارفارد على وجود طلاب من خلفيات اقتصادية واجتماعية وطبقية مختلفة، لذا توفر منحا مالية متعددة للطلاب الفقراء المميزين من داخل أمريكا وخارجها. وتم تخصيص 160 مليون دولار العام الماضي كمنح لا ترد للمميزين من الطلاب داخل وخارج أمريكا ممن لا يقدر على دفع تكاليف الدراسة. وكان متوسط ما حصل عليه الطالب من مساعدات مالية في مرحلة البكالوريوس ما يقرب من 46 ألف دولار.

4- تميز هيئة التدريس بها، وتضم هارفارد حوالي 2400 أستاذ جامعي منهم 47 ممن حصلوا على جوائز نوبل في مختلف المجالات، إضافة لـ 48 فائزاً بجوائز بوليتزر الصحفية الرفيعة.

5- الموارد الأكاديمية والمالية التي توفرها لطلابها والتي لا يمكن مقارنتها بموارد أي مؤسسة أخرى تعليمية على مستوى العالم. فنظام المكتبة الجامعية بها على سبيل المثال يعد الأضخم بعد مكتبة الكونجرس الأمريكي والمكتبة البريطانية والمكتبة الوطنية الفرنسية، يتكون من 80 مكتبة فرعية تضم حوالي 18.9 مليون إصدار علمي، إضافة إلى ملايين أخرى من الكتب النادرة والمخطوطات والوثائق المتاحة لمساعدة الطلاب في أبحاثهم، ولتحقيق تقدم أكاديمي مضطرد.

1 . محمد المنشاوي (2015). لماذا تربعت هارفارد على قمة النجاح الأكاديمي؟، موقع قناة CNN بالعربية،

<https://arabic.cnn.com/entertainment/2015/06/19/opinion-shorouk-harvard-success-reasons> , retrieved

at 26/1/2020

6- فرص التوظيف واسعة النطاق التي يحظى بها خريجوها. وتخرج من هارفارد 32 طالب أصبحوا فيما بعد رؤساء أو ملوكا في دولهم. ومن رؤساء أمريكا الكبار هناك فرانكلين روزفلت وجون كيندي وباراك أوباما. وفي مجال المال والاعمال بيل جيتس مؤسس ميكروسوفت، ومارك زوكربيرج مؤسس فيس بوك. ورؤساء عدد من الدول منها كولومبيا وليبيريا والمكسيك وشيلي وبوليفيا وولي عهد اليابان وسكرتير عام الأمم المتحدة. وتخرج كذلك أعداد كبيرة من المفكرين المرموقين والساسة والممثلين والموسيقيين، ولذا يظل السبب الأول للإقبال على الالتحاق بهارفارد هو ضمان الانضمام لنادي الخريجين المميزين الذي يضم حاليا 323 ألف خريج منهم 271 ألف داخل أمريكا و52 ألف حول العالم منتشرون في 201 دولة.

- جامعة أوكسفورد البريطانية: The University of Oxford¹

هي جامعة بحثية بريطانية تقع في مدينة أوكسفورد الإنجليزية ودائماً ما تُصنّف كواحدة من أفضل الجامعات البريطانية، ويعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1096 لتكون بذلك أقدم جامعة ناطقة باللغة الإنجليزية. يعد السير ستيفن هوكينج عالم الفيزياء الشهير وحداً من أبرز خريجي أوكسفورد وأحد أعضاء هيئتها التدريسية، بالإضافة إلى 27 رئيس حكومة بريطانية 30 رئيس دولة وحكومة ونحو 50 شخصاً حازوا على جوائز نوبل. يوجد 38 كلية مستقلة في جامعة أوكسفورد ذات إدارة ذاتية، نظام الجامعة الجماعي هو ما أعطى جامعة أوكسفورد نجاحها. وهو أشبه ما يكون بالنظام الفيدرالي حيث لكل كلية إدارتها الذاتية، حيث يتسنى للناس الاجتماع معاً في مؤسسة كبيرة وحتى تخصصات أصغر والعمل معاً لتبادل الأفكار. والجامعة معروفة بمرافقها الكثيرة مثل: المكتبة، توفير تكنولوجيا المعلومات، السكن والرعاية والدعم، الرياضة والأحداث الاجتماعية. نسبياً هناك عدد قليل من الطلاب في كل كلية وذلك لمنح الاهتمام الكافي للتعريف والتطوير الأكاديمي ورفاهية الأفراد. كل كلية لها مديرها الخاص، ومجموعة من التابعين. وهناك أيضاً 6 قاعات خاصة دائمة والتي أنشأت من مختلف الطوائف المسيحية وما زالت تحتفظ بطابعها الديني.

وتعتمد إدارة الجامعة المركزية على:

- المجمع Congregation: ويضم (5000) عضو من أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والباحثين، والإداريين، ويقوم المجمع بوضع السياسات العامة للجامعة، وتعديل اللوائح العامة والقواعد، ويقوم أعضاء المجمع بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ونائب رئيس الجامعة.
- المجلس Council: وهو مجلس لإدارة كل كلية، فكل كلية لها نظام إدارة ذاتي، بالإضافة لوجود الأقسام الأكاديمية ورؤساء الأقسام.

1. Oxford University (2020). Governance: Oxford's distinctive governance structure stems from its long history. <https://www.ox.ac.uk/about/organisation/governance?wssl=1>, Retrieved at, 27/1/2020

- المستشار: Chancellor ويمثل رئيس الجامعة وهو عادةً شخصية عامة شهيرة يحضر الاحتفالات والاجتماعات ويقوم بتمثيل الجامعة مدى الحياة.
- نائب المستشار: Vice-Chancellor يختار لمدة سبع سنوات، ويتولى الجانب الإداري للجامعة.
- مساعدي نائب المستشار: Pro-Vice- Chancellors وعددهم (6) مساعدين يتولون أقسام إدارية، بالإضافة إلى (8) مساعدين لا تتبعهم أى أقسام إدارية ويقومون بأداء ما يوكل لهم من أعمال كحضور حفلات التخرج.

جامعة مالايا الماليزية: University of Malaya

قدمت الحكومة الماليزية مشروع الجامعات البحثية في عام 2007 لتسريع عملية التنمية وللوصول الى مستوى الدول المتقدمة بحلول عام 2020، ورغبة الحكومة الماليزية في زيادة قدرة الجامعات الماليزية على استقطاب الطلاب الدوليين، والمنافسة مع الجامعات العالمية، وتنمية قدرتها على إعداد القيادات التي تتطلبها تنمية المجتمع الماليزي. وقد وضعت لجنة تقييم البحوث الجامعية سبعة محكات لتحديد أى الجامعات الماليزية للتأهل لتحويلها إلى جامعة بحثية، وتدور هذه المحكات حول جودة البحوث، وتشمل هذه المعايير: عدد ونوعية الأبحاث، خصائص الجامعة العامة، عدد ونوعية الباحثين، عدد ونوعية طلاب الدراسات العليا، التجديد، الخدمات المهنية المقدمة، التشبيك والارتباطات مع المؤسسات الأخرى، إمكانيات الدعم المتوفرة. ويذكر إن الجامعات البحثية في ماليزيا حاليا هي الخمس جامعات الرئيسية ¹UM, UPM, UKM, USM, UTM. وينظر إلى الجامعات البحثية الماليزية بأنها نموذج لباقي الجامعات الماليزية في قدرتها على الإبداع والابتكار والتميز البحثي. وقد حققت الجامعات الماليزية عائداً قدره (17) مليار رينجت ماليزي.

وتقع جامعة مالايا في العاصمة كوالالمپور والتي تأسست عام 1962 وتعد من أقدم الجامعات في ماليزيا، كما أنها تعد أفضل جامعة ماليزيا حسب للتصنيف العالمي للجامعات الماليزية. وفي السنوات الأخيرة إرتفع عدد الطلاب الأجانب في جامعة مالايا وذلك بفضل مستواها العالي في التدريس الجامعي. وتحتل المركز الـ 87 دولياً في تصنيف QS وفي تصنيف شنغهاي من 300-400 لعام 2019. وهي مؤسسة تعليمية حكومية عامة تركز على النواحي البحثية، وتضم حوالي 3,540 طالباً دولياً، وحوالي 486 استاذاً زائراً أجنبياً² في هيئة التدريس وتحتوي على معظم التخصصات العلمية والأدبية.² رؤية الجامعة: تهدف الجامعة إلى أن تكون مؤسسة مرموقة عالمياً سواء على المستوى البحثي والابتكار والنشر والتدريس. وتتبنى الجامعة مجموعة من القيم الحاكمة التي تتضمن الاحترافية، واحترام التنوع والتعددية، والعمل الجماعي، والحرية الأكاديمية، والتكامل بين التخصصات، والمحاسبية، والجدارة، والمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع.

1. Nooraini Mohamad Sheriff (2017). RESEARCH UNIVERSITIES IN MALAYSIA: WHAT BEHOLDS?. Asian Journal of University Education. Pp 35-50.

2. الموقع الرسمي لجامعة مالايا : <https://www.um.edu.my/>, تم الرجوع في 2020/1/27

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية: KAUST

هي جامعة سعودية حديثة مخصصة للأبحاث والدراسات العليا تقع في مدينة ثول على شاطئ البحر الأحمر شمال مدينة جدة غربي السعودية. تُقدّر مساحتها بحوالي 36 مليون م² وهي أكبر المدن الجامعية على مستوى العالم. وقد بدأت الدراسة بها في 5 سبتمبر، 2009 م وافْتُتِحَتْ رسمياً في 23 سبتمبر 2009 م في اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية. وهي أول جامعة مختلطة في السعودية. 1 ويدير الجامعة مجلس الأمناء والذي تم تشكيله بالأمر الملكي في 3 أكتوبر (2008) ويتشكل من (20) عضواً. وقد تأسست الجامعة لتمثل رسالة التنمية الاقتصادية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في الإسهام في تحويل المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وضع نموذج ناجح وفعال لنقل التقنية من مرحلة البحث العلمي إلى مرحلة تقديم منتجات وشركات جديدة قائمة على المعرفة. كذلك تأسيس شركات مستمرة مع الصناعة المحلية وقطاع الأعمال لتحفيز النمو ورفع مستوى التنافسية عن طريق التقنية والإبداع. وقد أنفقت المملكة على إنشاء الجامعة مبلغ قدره (10) مليارات دولار.

تقوم الأقسام الأكاديمية والمراكز البحثية بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بدعم الأهداف البحثية للجامعة من خلال الجمع بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلاب الدراسات العليا من مختلف التخصصات. حيث يستفيدون معاً من الترابط بين العلوم والهندسة لتطوير نهج متعدد التخصصات لمواجهة المشاكل الأساسية والموجهة نحو هدف محدد.

توفر المختبرات الأساسية والمرافق الرئيسية أحدث الأجهزة البحثية التي يقوم بتشغيلها ما يزيد عن مائة عالم ومهندس من الخبراء لدعم المجتمع البحثي لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية من خلال التدريب والخدمات. وتضم الجامعة سبعة مختبرات أساسية بالإضافة إلى الورش المركزية.

وتضم الجامعة أربعة أقسام أكاديمية مسؤولة عن برامج الأنشطة التعليمية ومنح الدرجات العلمية، وهذه الأقسام:

- علوم الأرض وعلوم وهندسة البيئة
- العلوم الحيوية والهندسة الحيوية
- الرياضيات وعلوم وهندسة الحاسوب
- العلوم والهندسة الفيزيائية والكيميائية

وتمنح الجامعة شهادات في أحد عشر تخصصاً وهي: الرياضيات التطبيقية وعلوم الحاسوب، العلوم البيولوجية، الهندسة الكيميائية والبيولوجية، العلوم الكيميائية، علوم الحاسوب، علوم وهندسة الأرض، الهندسة الكهربائية، العلوم والهندسة البيئية، العلوم والهندسة البحرية، علوم وهندسة المواد، الهندسة الميكانيكية. وتضم الجامعة (11) مركزاً بحثياً حتى يناير 2020 طبقاً للموقع الرسمي للجامعة.

¹ . جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (2020). عن الجامعة، <https://www.kaust.edu.sa/ar>، تم الرجوع في 2020/1/25.

وقد لجأت الجامعة إلى رفع رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بنسبة (30%) عن نظرائهم بالجامعات السعودية التقليدية، بالإضافة إلى تخصيص الاستراحات والمباني ووسائل الانتقال بما يساعد على جذب واستقطاب أعضاء هيئة التدريس والباحثين للعمل بها.

رؤية الجامعة:

جامعة الملك عبد الله جامعة أبحاث للدراسات العليا ذات شهرة عالمية وتقدم مساهمات ملموسة في التقدم العلمي والتقني ، وسوف تلعب دورًا مهمًا في تطور المملكة العربية السعودية والعالم. وتأمل الجامعة بحلول عام 2020 ، بأن تتميز بما يلي:

تنفيذ أحدث البحوث الأساسية والبحوث الموجهة نحو تحقيق أهداف محددة في مجال العلوم والتقنية تضاهي البحوث التي تجربها أفضل 10 جامعات للعلوم والتقنية في العالم ، والتي يتضح نجاحها من خلال ما ينشر في مجلتي "العلوم" و"الطبيعة" ، وغيرهما من المجالات المهنية المرموقة . ارتفاع عدد الاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية. ارتفاع متوسط مؤشر الإشارة إلى أعمال أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك عبد الله. التركيز على الأنشطة البحثية والأكاديمية في المجالات التي يمكن أن تتميز فيها جامعة الملك عبد الله وفقا للمعايير العالمية. وسيكون التركيز على الأثر وليس الكم ، وسيكون لجامعة الملك عبد الله مراكز بحثية تشتهر بأنها رائدة العالم في مجالات تخصصها. الخريجون يتمتعون بمهارات عالية ومدربون تدريباً عالياً ، ويملكون القدرات والدافع ليكونوا قادة في مجال التعليم والأعمال. أنشطة أبحاث وتسويق تسهم بصورة واضحة في تنويع وتعزيز اقتصاد المملكة ، ويقاس ذلك بإيجاد فرص العمل ، وتنمية الصناعات الجديدة والنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وتنوع واستدامة قاعدة الإيرادات التي تدعم كلا من متطلبات التشغيل ورأس المال.

إنجازات الجامعة:

صنف مؤشر نيتشر لأفضل 100 مؤسسة رائدة عالمياً في مجال العلوم ذات الجودة العالية لعام 2016 ، صنف جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في المركز التاسع عشر عالمياً والأول في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. وقد اعتمد المؤشر على تتبع الأبحاث ذات التأثير العالي في أكثر من 8000 مؤسسة عالمية، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات العلمية الجديدة والصاعدة في العالم.

وتساهم الجامعة بنحو 75 في المئة من ناتج الأبحاث في البلاد، كما حققت جامعة الملك عبدالله المركز الأول بين جامعات العالم في فئة الاستشهاد بأبحاث هيئة التدريس وذلك في تصنيف الجامعات العالمي QS لعام 2016-2017 الأمر الذي يعكس نجاح الجامعة وتفوقها في ريادة الأبحاث المؤثرة. كما عقدت الجامعة شراكات بحثية مع كبرى الشركات ومنها شركة آرامكو السعودية العملاقة، وبنك ساب، وشركة بوينج، وحصل باحثوها على العديد من الجوائز البحثية والعالمية.

الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا: E-JUST

سعت مصر إلى إنشاء الجامعات البحثية بداية من (2006) حين قرر الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء آنذاك إنشاء جامعة النيل للعلوم والتكنولوجيا لتكون أول جامعة بحثية في عام (2006) بالتعاون بين وزارة التعليم العالي ووزارة الاتصالات، لكن إنشاء تلك الجامعة صاحبه العديد من الإشكاليات المرتبطة بتخصيص أراضي لإنشائها، ونتيجة المتغيرات السياسية والاجتماعية تحولت جامعة النيل إلى جامعة أهلية، كما حاولت الدولة إنشاء جامعة أخرى وهي جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، كجزء من مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والتي يعد الدكتور احمد زويل المؤسس الأول لها. وقد استقبلت المدينةُ الدفعة الأولى من الطلاب في جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 2013، حيث تم قبول 300 طالب من أصل 6000 من المتقدمين للالتحاق بها، أيما يعادل 5٪ فقط من عدد المتقدمين، وهي النسبة المماثلة لتلك الموجودة في الجامعات العالمية، مثل جامعة هارفارد، وجامعة ييل.¹ وقد تكفلت الحكومة المصرية بإنفاق (5) مليار جنيه لإنشاء تلك الجامعة.

وقد تأسست الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بالقرار الجمهوري رقم 149 في مايو 2009 كجامعة حكومية مصرية ذات شراكة يابانية أساسها البحث العلمي والتعليم المتنوع. وتفردت هذه الجامعة المصرية باشتراك جهات مصرية ويابانية متعددة في إنشائها وزارة التعليم العالي ووزارة التعاون الدولي، ووزارة الخارجية فضلاً عن مدينة مبارك للأبحاث العلمية، و(9) جامعات حكومية مصرية، ومن الجانب الياباني وزارة الخارجية اليابانية، ووزارة التعليم والثقافية والرياضة والعلوم والتقنية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) (The Japan International Cooperation Agency (JICA)، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، وأئتلاف مكون من (12) جامعة من أكبر وأرقى الجامعات اليابانية.²

وقد تم اختيار مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بمدينة برج العرب الجديدة بالإسكندرية كمقر مؤقت للجامعة لحين اكتمال مراحل الإنشاء والمعامل والبنية التحتية. وتضم الجامعة خلال مرحلتها الأولى كليتتين: كلية الهندسة، وكلية التجارة والدراسات الإنسانية. وقد أعلن رسمياً أنه اعتباراً من فبراير 2010 سيتم البدء في المرحلة التحضيرية للجامعة بافتتاح 3 برامج من جملة 7 برامج في مجالات الدراسات والأبحاث الهندسية المتطورة وهي: هندسة الاتصالات والإلكترونيات، وهندسة الميكاترونيات والروبوتات، ومصادر الطاقة والهندسة البيئية وهندسة علوم الحاسب، والهندسة الصناعية وهندسة التصنيع في سبتمبر 2010، وأضيفت تخصصات هندسة علوم المواد، والهندسة الكيميائية والبتروكيماويات في فبراير 2011.³ وتتيح الجامعة اليابانية لطلابها وباحثيها فرصة السفر لليابان لمدة من (6) إلى (9)

¹ مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (2020). <https://zewailcity.edu.eg>, تم الرجوع في 2020/1/25.

2. Egypt-Japan University of Science and Technology (E-JUST): <https://ejust.edu.eg/about-ejust>, retrieved in 25/2/2020

³. Official Site of JICA. <https://www.jica.go.jp/egypt/arabic/activities/activity09.html>, Retrieved at 26/1/2020

أشهر للدراسة واستكمال أبحاثهم في أرقى الجامعات اليابانية، ويدير تلك الجامعة مجلس الأمناء المكون من (15) شخصية عامة مصرية ويابانية وهو المسؤول عن اتخاذ جميع القرارات بها وإدارة الجامعة.

ويقع الحرم الدائم للجامعة على مساحة 200 فدان بمدينة برج العرب الجديد وجاء تصميم الحرم الجامعي ليواكب أحدث تكنولوجيا متاحة علي الصعيد العالمي ليكون حرمًا صديقًا للبيئة بإدارة إلكترونية ذكية (Smart Campus) تبلغ نسبة المباني فيها 17% من جملة المساحة واعتمد التصميم علي توفير بنية أساسية علي مستوى تقني متقدم وتحمل الحكومة المصرية تكلفة إنشائه بالكامل فيما يما يقدم الجانب الياباني ممثلا في الهيئة الدولية للتعاون جميع التجهيزات الفنية والمعملية والأجهزة.

رؤية الجامعة المصرية اليابانية وأهدافها:

تهدف الجامعة المصرية اليابانية إلى الحصول على الاعتراف المحلي والعالمي كمؤسسة بحثية عالمية من الدرجة الأولى، تتميز بارتفاع مستوى خريجها، وتحقيق مراكز التميز بها لأعلى الإنجازات، وأن تكون من بين أعلى (500) جامعة في التصنيفات العالمية، وأن تمثل قصة نجاح للتعاون المصري الياباني في تنمية الإنسان على مستوى المنطقة والعالم.

وقد أعلنت الجامعة المصرية اليابانية أنها تهدف إلى :

- طرح نموذج جديد لجامعة مصرية رائدة تعتمد على الشراكة الفعالة بين مصر واليابان.
- تبني النموذج الياباني في التعليم الابتكاري المعتمد على البحث العلمي والتطبيق العملي ومنهجية حل المشاكل.
- كونها جامعة بحثية من الطراز الأول حسب المعايير العالمية (40% من طلابها من الدراسات العليا والبحوث المتطورة)
- تأسيس عدة مراكز تميز Centers of Excellence قائمة على مقومات الابتكار والإبداع ومجسدة النموذج الجديد لجامعات القرن الواحد وعشرين. حيث تضم الجامعة (4) مراكز للتميز البحثي حتى الآن.
- اعتمادها على أساليب المنافسة مع جامعات العالم الكبرى في التعليم المتطور والبحث العلمي.
- تفردا بتخصصات أكاديمية متفاعلة مع كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ومهتمة بالمجالات العلمية ذات التخصصات المركبة ومعتمدة على الاستعمال المكثف لتكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات.
- خدمة التنمية البشرية في مصر والمنطقة العربية وأفريقيا.
- جذب الشركات والهيئات اليابانية للتعاون معها بحثياً ولاستخدام إمكانات هذه الشركات في التدريب ونقل التكنولوجيات الجديدة وأساليب العمل المتطورة إلى مصر.
- والجدير بالذكر أن المعوقات التي تواجه إدارة الجامعة حالياً في تعاملها مع الجهات الحكومية المصرية تكمن في عدم وجود قانون خاص بالجامعة حتى الآن، رغم سابق إعداد مسودة له تتوافق مع الاتفاقية

الحكومية المنشئة للجامعة والمبرمة في مارس 2009، ومع الطبيعة الخاصة للجامعة التي لا يستقيم تطبيق قوانين الجامعات الحكومية المصرية أو الجامعات الخاصة عليها .

خامساً - عوامل نجاح وفشل الجامعات البحثية:

إن تحليل تجارب دول العالم في تبني نموذج الجامعات البحثية يشير إلى أن عوامل نجاح أو فشل تلك الجامعات يرجع إلى العوامل الآتية:

1- توافر الاستقلالية والحرية الأكاديمية:

تعد الحرية الأكاديمية قضية محورية في الجامعات البحثية لضرورة عملها في مناخ يتسم باستقلالية في اتخاذ القرار فيما يخص اختيار الدرجات العلمية والبرامج الأكاديمية والمشروعات البحثية يتعين على الجامعات البحثية تنويع مصادر تمويلها عن طريق تسويق إنتاجها الفكري والبحثي وتقديم الاستشارات والدراسات التحليلية للمجتمع المدني والقطاعات الإنتاجية، فضلاً عن زيادة مواردها من استخدام معاملها البحثية.

2- توافر مصادر التمويل وتنوعها بدرجة كافية:

من المؤكد أن توافر تمويل مناسب ومستدام لهذه الجامعات يعد من أهم العناصر المؤثرة في نجاح الجامعات البحثية نظراً لرسالتها الأكاديمية المتميزة عن المؤسسات التعليمية الأخرى، إذ تتطلب الجامعات البحثية دعماً مالياً مستداماً وظروف عمل مناسبة، حيث تحتاج إلى تمويل أعلى من الجامعات التقليدية ويرتفع بها نصيب الطالب من جملة الإنفاق.

3- وجود إطار تشريعي وقانوني مرن ومحفز:

فلا بد من وجود منظومة من القوانين تحكم كافة المسائل المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، والابتكار، وحوكمة الجامعات، وتسويق الابتكارات والبحوث.. وغير ذلك مما يساعد تلك الجامعات على إنشاء الشركات، والاستثمار في المجالات الصناعية والإنتاجية في المجتمع، وذلك يعني إمكانية استثمار تلك الجامعات في منشأتها وتطبيق الأبحاث وتقديم الاستشارات، وتحقيق عوائد مالية من الشركات البحثية مع مؤسسات المجتمع، ومع الجامعات العالمية.

4- توافر الحوافز المادية والمعنوية التي تساعد في استقطاب وجذب الباحثين والكفاءات العلمية:

فلا بد من العمل على جذب الباحثين والكفاءات، وإتاحة الحوافز المادية والمعنوية التي تضمن استقطاب الباحثين بناء على معيار الكفاءة فقط وليس الأقدمية، وربط تلك الحوافز بإنتاجيتهم البحثية، والعوائد المتحققة من تطبيق بحوثهم، كما يعني ذلك تطوير سياسات القبول بحيث لا تعتمد على مجموع الدرجات فقط بل يضاف لها اختبارات للميول والقدرات تضمن كفاءة المتقدم لتلك الجامعات، كما يعني ذلك مرونة القوانين التي تسمح باستقطاب الكفاءات من دول العالم المختلفة، وتتيح لهم الحوافز لجذبهم.

5- تطوير النظام التعليمي ما قبل الجامعي: بحيث يغرس النظام التعليمي ثقافة البحث العلمي ومهاراته المختلفة، والانتقال بالمقررات والمناهج من التركيز على الحفظ والتلقين إلى التفكير الناقد والإبداعي، وتبني المنهج العلمي في التفكير، فبناء الباحثين و الكفاءات العلمية تبدأ من أولى مراحل التعليم وتتكون عبر سنوات الدراسة المختلفة، ولا يقتصر الأمر على مرحلة التعليم الجامعي فقط.

سادساً- رؤية مقترحة لتبني الجامعات البحثية في العالم العربي ومتطلباتها:

تأسيساً على ما تقدم من عرض نموذج الجامعات البحثية على المستوى العربي والعالمى، وتحليل عوامل الفشل والنجاح والاتجاهات المعاصرة فى تبني تلك الجامعات يمكن القول أن الجامعات البحثية أحد أبرز نماذج وآليات التحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث تمتلك أغلب دول العالم المتقدم جامعاتها البحثية، وتلك الجامعات تتميز بتوافر مصادر التمويل وتنوعها، وتطور نظم القبول بها، ووجود الحوافز المادية و المعنوية القادرة على استقطاب وجذب الكفاءات و المواهب حيث أنه يتم قبول (5%) من المتقدمين فقط في الغالب، كما يتم إتاحة المنح والحوافز للطلاب الموهوبين غير القادرين، فالأهم في الجامعة هو الكفاءة و الموهبة، كما أن تلك الجامعات تتميز جميعها بوجود نظم إدارية حديثة وتطبيق قواعد الحوكمة، واحترام الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة، وخصوصية التشريعات و القوانين التى تتيح للجامعة تأسيس وإدارة الشركات، فجامعة مثل هارفارد تحقق عوائد سنوية تتجاوز الأربع مليارات دولار، كما تتميز الجامعات البحثية بوضوح الرؤية والتركيز على المنافسة على المستوى العالمى.

والجامعات البحثية ليست بديلاً عن الجامعات التقليدية، ولكنها صيغة ونموذج لجامعات تهدف إلى الربط بين البحث العلمى من ناحية وقضايا ومشكلات المجتمع من ناحية أخرى، وتجسير الفجوة بين البحث العلمى وقطاعات الصناعة، وخدمة الجامعة لقضايا المجتمع.

وعلى الرغم من تبني الجامعات البحثية على المستوى العربى كما فى مصر (جامعتين : جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتقنية)، وجامعة واحدة بالمملكة العربية السعودية (جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية)، لكن التجربة تعد حديثة نسبياً فلا زالت جامعة زويل فى إطار استكمال مرافقها ومنشأتها، ونفس الأمر فى الجامعة اليابانية، أما جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية فلا زالت فى إطار استكمال أعضاء هيئة التدريس بها والتوسع فى برامجها. لكن على الرغم من ذلك فقد حققت تلك الجامعة إنجازات نظراً لوجود أعضاء هيئة تدريس أجانب متميزون بها.

وقد صارت الجامعات البحثية ضرورة فى ذلك العصر مثلها فى ذلك مثل الحاضنات التكنولوجية، وحدائق ومتنزهات التقنية، وأودية السليكون، وواحات المعرفة، ومراكز التميز البحثية فكلها آليات ووسائل للربط بين البحث العلمى فى الجامعات و المراكز البحثية من ناحية وقضايا وإشكاليات المجتمع من ناحية أخرى، وأهمية ما تقوم به من أدوار فى المجتمعات المتقدمة، والمجتمعات الساعية للتقدم.

لكن تطبيق نموذج الجامعات البحثية يحتاج إلى الوضع فى الاعتبار ضرورة توفير المتطلبات الأساسية لإنشاء تلك الجامعات، وتبنى رؤية واضحة نحو الهدف منها، وكيفية توظيفها والإفادة منها، ووضوح الأهداف والآليات.

وعليه تتضمن الرؤية المقترحة الآتي:

أولاً- المنطلقات:

1- أن نموذج الجامعات البحثية هو أحد النماذج التي لا بد أن تتبناها أي دولة تسعى إلى التقدم، انطلاقاً من أن البحث العلمي هو الطريق الوحيد إلى التقدم، وليست الجامعات البحثية بديلاً عن الجامعات التقليدية أو غيرها من صيغ التعليم الجامعي.

2- ضرورة تدعيم النماذج الموجودة حالياً في بعض البلدان العربية، وتقييم التجربة بصورة سنوية، وإزالة ما قد يواجه التطبيق من صعوبات تشريعية أو مادية أو قانونية.

3- ضرورة توفير عوامل النجاح اللازمة لتبني تلك الجامعات من بنية أساسية تشمل المختبرات والمعامل والمراكز البحثية والمكتبات فضلاً عن وجود قيم حاكمة كاحترام استقلالية الجامعات، ووجود نظم الحوكمة الذاتية، والحريات الأكاديمية، واستقطاب الكفاءات والباحثين المتميزين، وتوفير المناخ البحثي، وتطوير النظام التعليمي ما قبل الجامعي، وتفهم الطبيعة الخاصة لتلك الجامعة وأهدافها.

4- الجامعات البحثية أحد أبرز السبل للمنافسة على المستوى العالمي في التصنيفات الدولية لأن غالبية التصنيفات تعتمد على البحث العلمي بالدرجة الأكبر، وليست التصنيفات الهدف في حد ذاته، لكن استقطاب الكفاءات والباحثين والطلاب الدوليين وتحقيق مصادر تمويل للجامعة.

5- الجامعات البحثية هي المفتاح لتطوير النظام التعليمي لأي بلد عربي، فقد حققت التعليم الجامعي في ماليزيا طفرة كبيرة عقب إنشاء خمس جامعات بحثية في حيث زاد عدد الباحثين بمعدل الثلاث أضعاف، وتحققت إنجازات ضخمة ساهمت في جذب الطلاب و الأساتذة المتميزين من أنحاء العالم للالتحاق بالجامعات الماليزية ككل، كما أن الجامعات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية كهارفارد ومعهد MIT وجامعة ستانفورد هي التي ساهمت في تطور وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية ككل.

ثانياً - الفلسفة والأهداف:

الجامعات البحثية هي نماذج للجامعات تهدف إلى تجسير الفجوات القائمة بين البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية من جهة، وقطاعات الصناعة والإنتاج في أي مجتمع عربي من جهة أخرى، والهدف من تبنيها هي تحقيق طفرة في البحث العلمي العربي الذي يعاني من إشكاليات ترتبط بالنظرة إلى طبيعة البحث العلمي في العالم العربي، والاعتماد على استيراد المعرفة بدلاً من إنتاجها في مختلف المجالات، وأن تكون الجامعات البحثية مراكز لتوطين المعرفة وإنتاجها. وتهدف الجامعات البحثية في العالم العربي إلى:

1- أن تكون نموذج لباقي الجامعات ويتحقق عنصر المنافسة على المستوى العالمي والإقليمي.

2- استقطاب الطلبة الدوليين، وتحسين مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية.

3- إنشاء الشركات والمصانع ودفع حركة التنمية في المجتمع.

4- الربط بين البحث العلمي والمشكلات التي تواجه قطاعات الصناعة والإنتاج في المجتمعات العربية.

5- نشر الثقافة العلمية في المجتمعات العربية وتأهيلها لخوض عصر اقتصاد المعرفة.

ولا بد أن تتبنى تلك الجامعات قيم حاكمة تشمل احترام التعددية والتنوع الثقافي، الموهبة والكفاءة هي الأساس في قبول الباحثين وليس المقدره المادية، تطبيق نظم الحكومة الذاتية، الاستقلالية، واحترام الحريات الأكاديمية.

ثالثاً- متطلبات تطبيق الجامعات البحثية في العالم العربي:

تتنوع متطلبات تطبيق الجامعات البحثية لتشمل مجموعة كبيرة من المتطلبات، التي لا تقتصر على توفير التمويل، ولكن الأهم من التمويل هو وجود رؤية لها أهداف واضحة ومحددة ترتبط بتنمية المجتمع، ووجود منظومة القيم الحاكمة لنظام العمل بالجامعة ككل.

وتتضمن متطلبات تطبيق نموذج الجامعات البحثية العربية الآتي:

1- تطوير التعليم ما قبل الجامعي، والتركيز على نشر الثقافة العلمية، وغرس مهارات التفكير الإبداعي والناقد.

2- تطوير نظام قبول الطلبة بالجامعات البحثية على أساس مجموعة من المقاييس والاختبارات التي تضمن ألا يلتحق بها سوى الماهرين والموهوبين وأصحاب الكفاءات، ولا يقتصر الأمر على مجموع درجات الثانوية العامة، بل اختبارات الميول واختبارات الذكاء وغيرها من الاختبارات المتخصصة، وقد سبق الإشارة إلى أن الجامعات البحثية على مستوى العالم لا تقبل سوى نسبة (6%) من المتقدمين كما في حالة هارفارد أو قد تصل إلى (20%) كما في الجامعات البحثية الماليزية.

3- تطوير منظومة التشريعات والقوانين بحيث تتيح لتلك الجامعات حرية إنشاء الشركات والمصانع، وتطبيق نتائج البحوث بدلاً من القوانين التقليدية التي تعيق في كثير من الأحيان الاستفادة من البحث العلمي في العالم العربي.

4- إتاحة مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية للباحثين بحيث تضمن تفرغهم للقيام ببحوثهم بدلاً من الانشغال بأعباء أخرى تختلف عن المهام المطلوبة منهم، وكذلك تطوير التشريعات بحيث تتيح استقطاب الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس المتميزين برواتب مناسبة وحوافز مغرية .

5- تطبيق نظام الإدارة و الحوكمة الذاتية، واحترام الاستقلالية، والحريات الأكاديمية للباحثين.

6- توفير مصادر التمويل المتنوعة التي تضمن تقدم العمل بالجامعة البحثية والتي تشمل الوقف البحثي، والتمويل الذاتي، وتحديد رسوم الدراسة وفقاً لمتطلبات الجامعة.

7- إتاحة نظام للمنح للطلبة والباحثين المتميزين فجامعة مثل هارفارد تتيح المنح للطلبة الأمريكيين والأجانب بنفس القدر، وتتيح راتب شهري وسكن للطلاب الموهوبين غير القادرين، فالأساس هو الموهبة، وليس المال، كما ترحب الجامعة بالتنوع والتعددية، وتتيح لجميع المجموعات العرقية التعبير عن آرائهم وأفكارهم عبر الاتحادات الطلابية المختلفة.

8- عقد الشراكات البحثية مع كبرى الجامعات العالمية، والإفادة من خبراتها، والانفتاح على التجارب العالمية سواء عربياً أو إقليمياً أو عالمياً وتنظيم البرامج و الدرجات العلمية المشتركة.

9- توفير البنية التكنولوجية و المرافق التحتية و المعامل والمكتبات اللازمة لإنشاء الجامعات البحثية فجامعة الملك عبد الله مثلاً بالسعودية تكلفت (10) مليار دولار، بينما تكلفت الجامعة المصرية اليابانية ما يتجاوز (4) مليارات جنيه، في حين تم تخصيص وقف بحثي لجامعة هارفارد قيمته (36) مليار دولار يتيح عائد سنوي يتجاوز (4) مليارات سنوياً للإنفاق على الجامعة. فتلك الجامعات باهظة التكلفة، وحتى دولة مثل ماليزياً لم تستطع إنشاء سوى (5) جامعات بحثية فقط، لكن تلك الجامعات تظهر قوائم التصنيفات العالمية ، وقد حققت قفزة كبرى للتعليم الجامعي الماليزي ككل، ووجهت حركة الطلبة الأجانب و الدوليين إلى ماليزيا.

10- تغيير نظرة المجتمعات العربية إلى البحث العلمي على إنه رفاهية، وإدعاء أن الأسهل استيراد المعرفة بدلاً من إنتاجها، والتحول نحو الإيمان بقيمة البحث العلمي وأهميته، وذلك يتطلب تضافر دور مختلف مؤسسات وقطاعات المجتمع من وزارات الإعلام والثقافة والتربية و التعليم، وتضافر الجهود والتركيز في وسائل الإعلام على العلماء و الباحثين العرب وإبراز جهودهم، وقيمة العلم ونشر الثقافة العلمية في المجتمع.

مصادر البحث ومراجعته

أولاً- المراجع العربية:

1. إيمان رسمي، وفريال محمد أبو عواد (2012). دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهات التطوير فيه .
مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن ع (60)، ص 193-215.
2. جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (2020). عن الجامعة، <https://www.kaust.edu.sa/ar>، تم الرجوع في 2020/1/25.
3. جمال سند السويدي (2014). آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 57.
4. حفيظ بوطالب الجوطي (2012). جامعة المستقبل، الدار البيضاء: دار تويقال للنشر ، ص. 23.
5. خالد خميس السر (2013). عوائق تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وسبل التغلب عليها، ورقة قدمت إلى :حوكمة مؤسسات التعليم العالي، ورشة عمل عقدتها هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، غزة، فلسطين ، 28 مارس، 2013، ص 21.
6. علام محمد موسى حمدان (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 4(13): ص 94-95.
7. مؤسسة الفكر العربي (2012). التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية : التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
8. محروس الغبان وحسام زمان (2013). التمايز في التعليم الجامعي بين التدريس والبحث ،المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد 91 نوفمبر ، ص 85-105.
9. محمد المنشاوي (2015). لماذا تربعت هارفارد على قمة النجاح الأكاديمي؟، موقع قناة CNN بالعربية، <https://arabic.cnn.com/entertainment/2015/06/19/opinion-shorouk-harvard-success-reasons> , retrieved at 26/1/2020
10. مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (2020). <https://zewailcity.edu.eg>، تم الرجوع في 2020/1/25.
11. مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز (2010). الجامعات البحثية والإنتاجية والاستثمارية، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار (22)، ص 32.
12. معتز خورشيد (2016): هل تمثل الجامعات البحثية ضرورة في عصر المعرفة؟، المصري اليوم، ص 1.

13. الموقع الرسمي لجامعة مالايا : [/https://www.um.edu.my](https://www.um.edu.my)، تم الرجوع في 2020/1/27

14. نزار عبدالله (2013). وجهة نظر حول تطوير التعليم العالي في الوطن العربي وتهجير الأدمغة، التعريب، السنة 12، العدد (12) كانون الأول / ديسمبر) 2013، ص 176

ثانياً - المراجع الأجنبية:

15. Belfield, H. (2012). *Making industry-university partnerships work Lessons from successful collaborations*, USA: Business Innovation Board. P.3
16. Ciferri, L. & Lombardi, P. (2014). *The role of university Education in fostering sustainable and responsible development*, A paper presented at G8 University Summit, May 17th-19th, Torino, Italy. P.20
17. David L. Wheeler (2002). Arab Universities Struggle to Meet Their Nations' Needs, *Chronicle of Higher Education*, vol. 84, no. 30 (April 2002), p. 65.
18. Egypt-Japan University of Science and Technology (E-JUST): <https://ejust.edu.eg/about-ejust>, retrieved in 25/2/2020
19. Estanol, A. B., Stadler, I. M., Castrillo, D. P. (2011). **Research Output from University-Industry Collaborative Projects**, Barcelona GSE Working Paper Series Working Paper, Spain. P.3
20. Jamil Salmi, *The Challenge of Establishing World-Class Universities*, Directions in Development. Washington, DC: World Bank, 2009), p. 8.
21. Nooraini Mohamad Sheriff (2017). RESEARCH UNIVERSITIES IN MALAYSIA: WHAT BEHOLDS?. Asian Journal of University Education. Pp 35-50.
22. Official Site of JICA. <https://www.jica.go.jp/egypt/arabic/activities/activity09.html>, Retrieved at 26/1/2020
23. Oxford University (2020). Governance: Oxford's distinctive governance structure stems from its long history. <https://www.ox.ac.uk/about/organisation/governance?wssl=1>, Retrieved at, 27/1/2020
24. Philip G. Altbach, (2011). The Past, Present, and Future of the Research University, in: Jamil Salmi and Philip G. Altbach, eds., *The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities*, Directions in Development (Washington DC: World Bank, 2011), p. 30.
25. UNESCO, (2010). *UNESCO SCIENCE REPORT 2010: the current status of science around the world*, Poland: UNESCO. P.264
26. Yüksel, H., Cevher, E. (2014). Questioning the collaboration between universities and industry: The case of Turkey, *International Journal of Humanities and Social Science*, 4 (7), 232-247.

دور مراكز الدراسات والأبحاث في بناء المشترك الإنساني

مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان نموذجاً

د. مصطفى بن أحمد الحكيم

مؤسسة منارات الفكر الدولية

المقدمة:

إن الناظر في مسار العمل العربي والإسلامي في العصر الحديث ليلحظ قوة التأثير الإيجابي، وعمق التجربة، وشساعة الحضور الروحي والفكري لدولة قطر بذلا وعطاء، وإشعاعا وتنويرا شهد به المنصفون، وأثنى عليه الباحثون من أهل الفكر والنظر؛ باعتبار نتائجه وآثاره على واقع كثير من الشعوب المسلمة.

لقد ساهمت قطر -قيادة ونخبة- مساهمة جليلة في نشر الوعي الديني الصحيح، وإرساء قيم الوسطية والاعتدال، ونشر ثقافة التسامح والتعارف، ومحاربة محاولات الجنوح نحو التطرف والتعصب، والانحراف على الجادة المستقيمة، والرؤية الحسنة؛ فكان ذلك من أسباب التحصين الفكري، والحماية الاجتماعية لكثير من البلدان العربية والإسلامية حتى لا يقع شبابها ورجالها ونساؤها فريسة لفكر يريد نشر الكراهية والعداوة والفرقة.

ولعل مما لا تخطفه عين المراقب لهذه المسيرة المباركة أثر مؤسسة كبيرة، ومعلمة عظيمة من هذا الغراس الطيب الذي رعته دولة قطر، وتعهدهته بالدعم والرعاية والتوجيه؛ وهو مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان الذي له الأيدي البيضاء، والأفضال الجمدة في نشر ثقافة الحوار، وإشاعة روح التنوع، وتثبيت دعائم الاختلاف الواعي الذي لا يلغي ذاتك وهويتك، ولا يصادر حق الآخر في أن يكون مختلفا عنك في الفكرة والوجهة والاستعداد.

وقد ابتدأ مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان منذ نواته الأولى سنة 2003م فكرة قطرية برعاية رسمية في أرض قطرية، حاملا هم حوار الحضارات، وتلاقح الثقافات، وثقافة السلام والتنوع؛ في مسار ممتد لما يقارب خمس عشرة سنة يستحق الوقوف على منجزاته وعطاءاته وإضافاته التي تُنسب لمن كان لهذه الشجرة الوارفة راعيا وداعما وموجها.

لذلك عقدت العزم على تبيان تأثير تجربة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، وجهوده في خدمة قضايا الحوار، ودوره في نشر فقه التعايش والتفاهم بديلا عن فكر الصراع والتصادم، وتعزيز التواصل الحضاري والحوار الفكري، من خلال مؤتمراته ومنشوراته ومبادراته في العالمين الإسلامي والغربي؛ وخاصة في هذا الزمان العصيب الذي نحن أحوج فيه إلى بناء القواعد الناظمة، وإرساء الآليات الداعمة لتدبير العلاقة مع المخالف على أسس التعاون، والتعايش، والاحترام المتبادل، والرحمة العامة، والعطف الإنساني، والإنصاف المطلوب.

وبخاصة في وقت تعالت فيه أصوات القتل والذبح باسم رب كريم، ودين رحيم، واستبدت بأهل هذا الزمان نوازع الحقد والكراهية، ومحركات العداوة والبغضاء، واشتعلت نيران الحروب، وأمسى الأخ قاتلا لأخيه وكلاهما يدعي أنه ينفذ حكم الله، وينصر دينه، وينفذ شريعته.

ولا ننسى -ونحن في مقام الاعتراف- أن نؤدي الشكر لأهله، ونوفي مستحقه بعض فضله وفي مقدمتهم رئيس المركز الأستاذ الدكتور إبراهيم صالح النعيمي الذي ساهم مساهمة فاعلة في تثبيت أقدامه، وتوسيع حضوره، وتقوية مساراته البحثية، وآفاقه التواصلية، والشكر موصول أيضا لجيل التأسيس ورعاة الفكرة والمشروع إلى أن استوى على سوقه، واكمل نضجه، وأينعت ثماره؛ ومنهم الأستاذة الدكتورة عائشة يوسف المناعي، والأستاذ الدكتور يوسف الصديقي وغيرهما من المؤسسين لهذا البنيان الشامخ، والفاعلين والمساهمين في نجاحه واستمراره.

المبحث الأول: مراكز الدراسات والأبحاث: المفهوم والأهمية

في زمن تسارعت أحداثه، وكثرت متغيراته، وتعددت قضاياها ونوازلها، وتداخلت حقوله المعرفية ومجالاته الحياتية تسمى الحاجة ماسة لمراكز علمية ومؤسسات بحثية تُعنى بالنظر الجماعي، والتحقيق العلمي، والأفق الاستشراقي لما يستجد في واقع الأمة المسلمة، وما يعرض لها من أحداث ومواقف، وما ينازع وجودها من أفكار استتصالية، وتيارات إقصائية، وما يهدد مصالحها، ويخس قيمتها، ويلغي وجودها.

وقد وعت الأمم الناهضة بالأثر البالغ والدور الاستراتيجي لمراكز الدراسات والأبحاث، ومعاهد التفكير في توجيه السياسات، وتقديم الإجابات، وطرح البدائل، وتشخيص المشكلات؛ فأولتها بالغ العناية والرعاية، وأحاطتها بإطار تشريعي وقانوني يحفظ وجودها، ويقوي فعاليتها، ويضمن استمرارها، ويمنحها فضاء للممارسة الحرة، والنظر المجرد عن القيود البيروقراطية والسياسية...

وأمتنا أحوج ما تكون في ظل واقع تعيش فيها العجز والهوان والاستضعاف لمثل هذه المراكز التي تعيد الاعتبار للنظر العلمي والفعل الاجتهادي، وتستنهض أمة إقرأ لتتطلع برسالتها الحضارية ومهامها التنموية في تنمية القيم الدينية في أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية... وحراسة هذه القيم من أن تُهدم وتُنقض، وكذا حفز الطاقات على التفكير في ما يعيد للأمة مجدها، وفعاليتها وريادتها بسلاح العلم والبحث، واستفراغ الوسع في التحقيق والتدقيق والنظر والاستبصار.

كما أننا أحوج ما نكون إلى مؤسسات بحثية تعنى بثقافة التعدد والاختلاف في هذا العصر الذي يعيش إنسانه ويلات تطرف يجنح به إلى التقاتل والتصارع والبغضاء، ويقطع بما استنبطه بعقله المريض، وفكره السقيم جسور المحبة الإنسانية، والتواصل الفطري بين من خاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾؛ بما هي فضاء فسيح، ودائرة واسعة لتدبير الاختلاف الإنساني، وإرساء أسس التواصل الفاعل الباعث على احترام الآخر، وتقبل وجوده، واحترام معتقده، وتسيير العلاقات بين البشر على مدارج الخدمة والتسخير والتعاون.

وقد اقتضت إرادة الله جل وعلا أن يختلف البشر ويتباينوا منهجا وفكرا وطريقة ووجهة، وأن تتفاوت قدراتهم، وأفهامهم ومداركهم، وتتعدد مشاربهم وروافدهم، وتختلف شعوبهم وقبائلهم وألستهم وألوانهم وهيئاتهم؛ وهي إرادة ناجزة، وأمر واقع ما له من دافع.

لذا لا يستطيع الإنسان المعاصر أن ينهض ويحافظ على استقراره واستمراره دون أن يستدمج عناصر التنوع، ويصهر مكونات الاختلاف، ويحسن إدارة التعدد على قواعد التعايش والتساكن والتفاهم بدل التصادم.

مما يستلزم البحث عن قواعد ناظمة، وضوابط حاكمة تساعد على تنظيم العلاقة بين المختلفين وفق مبادئ التعايش والتساكن والتواصل، حتى لا تتحول ساحات الوجود الإنساني إلى ساحات قتل وحرب ومصادرة واعتداء بسبب الاختلاف والتغاير. فهل من سبيل إلى تدبير سليم يضبط العلاقة بين المختلفين بضابط الاحترام المتبادل والتقدير المشترك، وتسيير لهذه العلاقة على مدارج الخدمة والتسخير والتعاون؟

يطمح هذا الكتاب لاستجلاء دور المراكز البحثية والمؤسسات العلمية في إغناء ثقافة الاختلاف، وتثمين عناصر التنوع، مع رصد تأثير هذا الدور على حاضر البشرية ومستقبلها، ومدى مساهمتها في ترسيخ دعائم السلم والتسامح والتساكن والتفاهم.

إن من شأن هذه الثقافة المبنية على التنوع والتعدد أن تساهم في تحصين إرادة الاختلاف من المصادرة والتضييق والمنع، وضمان حق الآخر في أن يكون مستقلا بذاته، متفردا برأيه، متميزا عن غيره في الفكرة أو السلوك أو الاعتقاد، دون وصاية أو حجر تثقل دنيا الناس بقيود ظالمة، وتكبل العزائم الحرة، والضمائر الثائرة، والإرادات المستقلة، وتقتل روح الإبداع، وتخمد طاقة العقل، وتشل آلة التفكير، ليمسي الواقع الإنساني -تبعاً لذلك- بلقعا مقفرا مفتقرا لما يجدد حياة الإنسان، ويطور معاشه.

وهل عرفت مجتمعا -على طول مسيرة الإنسان- تقدّم في مضمار البنيان والعمران والعلوم والاختراعات صودرت إرادة الاختلاف منه، ومنع حق الاختلاف فيه، فحين تغيب الحرية، ويُمسّ حق الاختلاف لا سبيل إلى تقدم اقتصادي، ورفاهية اجتماعية، وتنمية شاملة، لأن من شأن ذلك أن يجفف منابع الخلق والإبداع، ويحد من انطلاق الطاقات والقدرات.

المبحث الثاني: معالم الشخصية الرسالية للمراكز البحثية

أمة الإسلام أمة رسالة تمتد في الزمان والمكان، أمة شاهدة يتأسس شهودها وشهادتها على رعاية القيم الجامعة وتنميتها ورعايتها، وحياطتها بسياج يمنع انتهاكها، ويصون أصولها؛ لأن في ذلك ضمان لمصالح الإنسان في العاجل والآجل، ومعين له على أداء الأمانات المتوجبة عليه، والمهمات الموكولة إليه بمقتضى التكليف الإلهي: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (الأحزاب: 72)، وهي أمانة الطاعة وعمارة الأرض، وحراسة القيم، وإشاعة روح الفضيلة.

والمسلم في جميع مواقفه، ومنازل وجوده، ومظاهر حركته في هذه الدنيا يستصحب هذه الروح الرسالية، ويستحضر واجباتها ومقتضياتها، ويستذكر الأمر الإلهي: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ

الْمُنْكَرِ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ» (آل عمران:104). لذلك لا بد للمراكز البحثية الإسلامية أن تستحضر شخصيتها الرسالية، وتفي بالتزاماتها، فلا تستنسخ تجربة المراكز الغربية استنساخا تاما، ونحن نجد الكثير منها يدور مع المال والمصالح الاقتصادية، ويخدم بتوجيهاته ودراساته قيم السوق المهيمنة.

فما هي معالم هذه الشخصية الرسالية، وتجليات حركتها وفعلها، ومقتضيات وجودها؟

1- أصالة المقاربة والطرح:

الأصالة هي السد المنيع، والحصن الحصين، والحاجز الصلب الذي يحمي الأمة من غارات المعتدين، ويصد عن تراثها وقيمها ومبادئها سهام الكائدين، وعبث المفسدين، ويؤهلها لاستشراف المستقبل برصيد تاريخي ضخم، وتجربة حضارية، وقدم راسخة، وشخصية قوية فاعلة.

ولا يخالجننا شك، بأن التجديد والتنوير والحداثة لن تطلع إلا من مشكاة الماضي المشرق، ولن تنبت إلا في تربته الخصبة، لأن «الماضي أساس الحاضر، ومنبع وجوده، لا يشرق إلا من مطلعته، ولا ينبت إلا في تربته»¹.

فالتجديد والحداثة لا تعني البتة الصدام مع الأصالة وهدم الماضي، وطمس آثاره ومنجزاته ومكرماته، وغض الطرف عن رصيده الحضاري الفخم الضخم، الذي أثلته أمة الإسلام على مدار تاريخها الحافل بالأعمال الجليلة، والآثار العلمية العظيمة. وإنما تعني بناء الأمة على أسس الماضي، وعبر استلهام فصوله الرائعة، وعصوره الزاهية، وإبداعاته الخالدة. ولا شك أن المسلك الذي انتهجه دعاة الحداثة الغربية من بني جلدتنا خطأ منهجي وضحالة معرفية، حين سعوا إلى استنبات هذا النموذج بكافة أشكاله وصوره ومظاهره، وعملوا على استيراد مذاهبه وآرائه ونظرياته في ميادين الاقتصاد والسياسة والآداب والفن والتربية والتعليم وغيرها...

وليس من المعقول أن نستنبت نموذجا غربيا عن بيئتنا، ولد في سياق غير السياق الذي يراد أن يستنبت فيه، لأن «كل نبات يزرع في أرض غير أرضه، أو في ساعة غير ساعته، إما أن تأباه الأرض فتلفظه، وإما أن ينشب فيها فيفسدها»².

فمن الواجب على المراكز البحثية الإسلامية أن يكون استمدادها من معين الإسلام الصافي، ورجوعها في الفكرة والوجهة والرأي إلى شرعته، وسيرها على منهاجه، والصدور في كل أمر ونهي عن مقتضى أحكامه وتعاليمه، وتمثل روحه ومقاصده في البحث عن إجابات شافية، وأدوية ناجعة لمشاكل العصر وقضاياها، في الوقت الذي تعددت فيه حقول العلم وتداخلت، وتشعبت مسائل الزمان وتناسلت، مما يقتضي مقاربة جماعية، واجتهاد يستحضر نتائج هذه العلوم برؤية ربانية وأصالة قرآنية تستدمج نظر العقل مع روح الشرع: «وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ» (آل عمران:79).

وعليه لا بد لهذه المراكز البحثية من أن تحمل هموم أمتها، وتتهمم بقضايا دينها، ولا تجلس على ذكة الاحتياط

¹ النظرات لمصطفى لطفى، المنفلوطي 63/3. المكتبة الشعبية/المكتبة العصرية: بيروت-لبنان.

² العبرات لمصطفى لطفى المنفلوطي: 48. المكتبة الثقافية: بيروت.

تنتظر أن يُفعل بالأمة ولا تفعل، وأن يُنهض بها ولا تنهض؛ بل تنبري إلى ساحات الفعل الحضاري، والعطاء العلمي، والتنافس المعرفي.

2- إعادة الاعتبار لأخلاق العلم في الممارسات البحثية:

من خصائص الشخصية الرسالية للمراكز البحثية الخاصة الأخلاقية التي تستحضر القيم الأخلاقية في الممارسات البحثية، حيث لا تنفصل في تصورها وعملها الأخلاق والعلم، وهو ما عبر عنه محمود محمد شاكر بـ "الأصل الأخلاقي" الذي يكون «قبل كل شيء وبعد كل شيء، وإغفال هذه "الأصل الأخلاقي" من قبيل نازل الميدان، أو من قبيل المتلقي عنه يجعل قضية "المنهج" و "ما قبل المنهج" فوضى مبعثرة لا يتبين فيها حق من باطل، ولا صدق من كذب، ولا صحيح من سقيم، ولا صواب من خطأ»¹.

وأخلاق العلم باعتبارها منظومة قيمية تنتظم ضمن قيم جامعة تتصل بالسلوك الإنساني، وترتقي به في مراقبي الصفاء والنقاء، والطهارة القلبية، والسمو الوجداني، وهي تشكل في التصور الإسلامي مظهرا من مظاهر العمل، وتجلب من تجليات التزكي والتحلي، يقول محمد رشيد رضا اقتباسا من أستاذه محمد عبده في معرض تفسيره للآية السالف ذكرها: ﴿وَلَكِنْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَمَلِ بِالْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ الَّذِي لَا يَبْعَثُ إِلَى الْعَمَلِ لَا يَعِدُ عِلْمًا صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الصَّحِيحَ مَا كَانَ صِفَةً لِلْعَالَمِ وَمَلَكَه رَاسِخَةً فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ آثَارُ الصِّفَاتِ وَالْمَلَكَاتِ، وَالْمُعَلِّمُ يَعْبُرُ عَمَّا رَسَخَ فِي نَفْسِهِ، وَمَنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ إِلَّا صُورًا وَتَخِيلَاتٍ تَلُوحُ فِي الذَّهْنِ وَلَا تَسْتَقِرُّ فِي النَّفْسِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُعَلِّمًا لَهُ يَفِيضُ الْعِلْمَ عَلَى غَيْرِهِ»².

وليس تأكيدنا على هذه الخاصية/المعلم ترفا من القول، أو من زوائد البيان بل سمة لازمة، ومعلما بارزا في الشخصية البحثية الإسلامية، بالنظر لما نلاحظه من تجافٍ عن هذه القيم، وتنكر لها، وبعدها في بعض مظهرات عمل مراكز البحث الغربية التي قد تصادم دراساتنا، ونتائج بحوثنا، وتوصيات أعمالها هذه القيم البانية، وتهدم أسسها، وتنقض أصولها، وتنتصر لمنطق المصلحة، وسطوة القوة.

ولا شك أن العلم إذا انفصل عن أخلاقه الموجهة وقيمه البانية يُنتج مآسٍ وآلاما تتجرع البشرية ويلاتها، وتعيش نتائجه، وقد أكد علماء الإسلام منذ القدم على أهمية أخلاق العلم وآدابه في العصمة من الوقوع في الزلل، والحماية من الانفلات الفكري والزيف المعرفي، فسودوا الصفحات في تبيان آداب العالم والمتعلم، وضوابط البحث والدراسة، ومقتضيات التنظير والتفكير.

¹ رسالة في الطريق إلى ثقافتنا لمحمود محمد شاكر: 31. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1997.

² تفسير المنار لمحمد رشيد رضا 348/3. دار المنار: القاهرة، ط2، 1366هـ/1947.

المبحث الثالث: المراكز البحثية في العالم الإسلامي: الأدوار والوظائف

1- الاستعانة بالحكمة الإنسانية والتجارب الناجحة

مما سيعين المراكز البحثية الإسلامية على القيام برسالتها، وأداء واجباتها، وتطوير قدراتها الاستعانة بالحكمة الإنسانية والتجارب الناجحة عند غير المسلمين، والاستفادة من هذه المراكز التي أضحت نفوذها في بلاد الغرب يزداد، وحضورها يتقوى، وصوتها يعلو. ولا يحتاج الناظر في مسار السياسة والاقتصاد والاجتماع بالغرب جهدا كبيرا لتبَيُّن هذا التأثير، وملاحظة الدور الكبير التي تقوم به هذه المراكز.

وقد سبقتنا هذه المراكز تجربة وخبرة، وراكت حصيلة علمية، وذخيرة مؤسساتية ينبغي البحث في مساراتها، ودراسة عناصر القوة والضعف، واستلهاهم أصول العمل، وآليات النجاح والتأثير، ومقومات التنظيم والتأطير. وقد قال رسول الله ﷺ: (الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا)¹، ومن ينظر في تجربة المسلمين في عهود التألق العلمي الإسلامي، وكيف استفادوا من التراث الإنساني اليوناني والإغريقي، وبنوا على نتائجه ومعارفه؛ يقف على أهمية الاستفادة من التجارب الإنسانية في هذا المجال وفي غيره. وقد كانت قنطرة العبور لنقل هذه المعارف والاقتراس منها الترجمة التي شكلت دافعا نحو التقدم والرقي، وعملا من عوامل النهضة الإسلامية في ذلك العهد. نُذكر في هذا الشأن "بيت الحكمة" الذي أنشأه هارون الرشيد وما له من أيداء بيضاء وأفضال جمة على الحضارة الإسلامية والإنسانية.

2- استلهاهم التجربة التاريخية للمراكز العلمية الإسلامية

لا بد من استحضار الدور التاريخي للجوامع والمراكز العلمية التاريخية؛ أمثال: القرويين، والقيروان، والزيتونة، وقرطبة، وبيت الحكمة... باعتبارها مراكز للتفكير والتنظير والبحث، مع الإفادة منها، واكتشاف عناصر النجاح والتفوق، وعوامل العطاء والإبداع فيها. ولعل من أهم هذه العناصر استقلالية التمويل؛ الذي وفر لها حرية في الرأي، وفساحة في النظر، وجرأة في الطرح؛ دون قيود مكبلة، ولا وصاية مهيمنة غير وصاية الرسالة العصماء، والمحجة البيضاء.

وقد اعتمدت هذه المراكز في تدير مواردها على مؤسسة الوقف التي كانت مؤسسة شعبية تغذيها قيم التكافل والتطوع والعطاء، وتعلي من شأنها أحكام الإسلام، والفقهاء الذي أثله علماءنا الأفاضل، والذي وضع إطارا قانونيا وتشريعيا للوقف يضمن نموه وامتداده، واتساع مجالات اشتغاله.

لذلك يجب تشجيع الوقف الموجه لإنشاء المراكز البحثية الإسلامية المتخصصة، واحتضان أصحابه، والدلالة على فضل الاستثمار في العلم والبحث، ودور هذه المراكز في استعادة الأمة لدورها الحضاري، وفعاليتها التاريخية.

3- إعادة الاعتبار للعلماء والباحثين في توجيه الأفكار وصناعة السياسات:

لإن كانت أغلبية القرارات والسياسات في بلاد المسلمين تطبخ في مطابخ السياسيين على نار العجلة، وتحت تأثير المصلحة الآنية دون استحضار لأبعادها الاستراتيجية، أو دراسة لجوانبها العلمية؛ فإن الأمم الناهضة وعت بخطر ذلك، فسعت إلى إحلال مراكز البحث والتفكير مقاما عليا، ومنزلة سامية، حيث تبنى سياساتها، وتوجه قراراتها على ضوء نتائج

¹ سنن الترمذي 51/5. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

البحوث التي تُنجز في شتى المجالات المعرفية، والقضايا المجتمعية المحلية والدولية؛ بما يمنح لصانع القرار خزانا من المعلومات والتوصيات والنتائج التي لا قبل له بها إن لم يُمكنه منها الباحثون، الذين يُخضعون الأشياء والمعارف للتحليل والتعليل والمقابلة، ويُعملون الأدوات المنهجية للوصول إلى الحقائق.

من هنا تكمن أهمية المراكز البحثية باعتبارها مؤسسات خبرة، تعمل في الميادين المتصلة بمجالات اشتغالها رصدًا وتشخيصًا وتكوينًا وتحليلًا واقتراحًا واستشرافًا؛ مستلهمة قيم الإسلام لإعداد البدائل والتصورات والبرامج، مستعينة بالحكمة الإنسانية، والتجارب الناجحة.

4- نصره قضايا الحق والعدل:

لا بد أن تُسخر المراكز البحثية الإسلامية للدفاع عن قضايا المستضعفين في العالم، ومنهم رجال ونساء من بني أمتنا يذوقون مرارة الإقصاء والحروب والاضطهاد، ونيران الأحقاد، ومواجع الفقر والحرمان والتشرد، بسبب موازين المصالح المهيمنة، والأنايات المستعلية. ودور المراكز -في هذا السياق- مؤثر في صناعة الرأي العام، وتوجيه السياسات العمومية في اتجاه نصره الحق، وإنصاف المظلوم، ونستذكر في هذا المقام حلف الفضول الذي أشاد به النبي ﷺ، والذي تأسس على هذه القيم السالفة الذكر، حتى قال فيه ﷺ: (لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ حِلْفًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ، وَلَوْ أَدْعَى بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ)¹.

5- الاجتهاد الفكري والتجديد الحضاري:

إن مكمن الداء ومعقد الإشكال -في ما تعانیه أمتنا- ما أصيب به العقل المسلم من شلل فكري، وعطل اجتهادي أقعده عن النظر المجرد، والفهم المسدد، وقيدته بأغلال التقليد، وآصار الجمود. هذا التقليد -الذي شل إرادة العقل المسلم- حال بيننا وبين أن نقبس من مشكاة النبوة، وفهمها الراشد، ونرد حياض العلم النبوي الصافية، ونتلمذ على السيرة النبوية الغراء.

ومن ثم أصبح العقل المسلم عاجزا عن مقاربة القضايا المطروحة؛ لذا نعتقد أن السبيل الأقوم والمسار الأصوب لتحرير العقل المسلم تحريره من التقليد وآفاته، وتخليصه من الجمود وسيئاته. حتى ينهض هذا العقل من كبوته، ويستفيق من غفوته، ويستعيد عافيته ليقارب القضايا بفهم راشد، ونظر سديد، متوسلا إلى ذلك بالآليات الأصولية، والفهوم المقاصدية التي أرست منهجا سليما، ونظرا قويا للاجتهاد الإسلامي وطرقه ومسالكه.

باعتبار أن بعض فهوم السابقين واجتهاداتهم ولدت في سياق ظروفهم الناشئة، وأحوالهم الحاضرة؛ فلا معنى لاستصحاب قضايا عصرهم في عصر كثر متغيراته، وتعددت نوازلها المستجدة، وقضاياها الطارئة، حتى يتسنى للأمة أن تنهض نهضتها المرجوة، لتستعيد دورها الريادي، ورسالتها الحضارية؛ ولا سبيل إلى ذلك إلا عبر مدخلين: الاجتهاد الفكري

¹ سنن البيهقي الكبرى لأبي بكر البيهقي 367/6. تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز: مكة المكرمة، 1414هـ/1994م.

والتجديد الحضاري. يقول ابن نبي: «لكل نشاط عملي علاقة بالفكر، فمتى انعدمت هذه العلاقة عمي النشاط واضطرب، وأصبح جهدا بلا دافع، وكذلك الأمر حين يصاب الفكر أو ينعدم فإن النشاط يصبح مختلا مستحيلا»¹.

والمراكز البحثية الإسلامية أقدر على القيام بهذه المهمة الجليلة، والدور الكبير؛ بالنظر لتوافر جلة من أهل البحث والنظر المتخصصين، ورجال الرواية والدراية المؤهلين لدراسة القضايا المعروضة، والإجابة عن الأسئلة المقلقة، والتنبيه للأخطار المحدقة.

المبحث الرابع: ثقافة التنوع والاختلاف: السياقات والعوائق والإشكالات

1- السياقات:

ونحن نقارب موضوعا شائكا، ونحاكم واقعا بئيسا ينزع إلى تحفيف منابع ثقافة التنوع والاختلاف؛ لا بد أن نستحضر السياقات والظروف المحيطة التي -يا للأسف- تشجع على الكراهية، وتساعد على التصادم، وتغري باستعداد المخالف، ومحاربة التنوع الديني والثقافي واللغوي والعربي... وما يشهده واقع العالم المعاصر يؤكد صدق هذا الطرح، فكثير من الحروب الناشئة، والصراعات المنتشرة، والصدمات الواقعة في أفريقيا وأوروبا وأمريكا وآسيا وغيرها من قارات العالم؛ الباعث عليها رفض التنوع، ومحاربة الاختلاف، وأسألوا ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا، والبوسنة والهرسك، وميانمار وغيرها من النماذج البشعة التي حاربت هذا التنوع في مختلف مستوياته وتجلياته.

فما هي المعالم الكبرى لهذا السياق العام التي يحيل على وجود أزمة فكرية واجتماعية وسياسية ودينية:

- **الصدام الحضاري**: لا يستطيع الباحث المنصف أن ينكر وجود أزمة حضارية تحياها الإنسانية المعاصرة؛ فمنذ الحرب الباردة (1947-1991م) التي شهدت صراعا إيديولوجيا فكريا، وتنافسا اقتصاديا وعسكريا، وما ترتب عنه من استقطابات ومواجهات، وما أنتجته من تطوير لأسباب التدمير، ووسائل الحرب والفتك؛ يعيش العالم الآن صراعات ثقافية، وصدمات هوياتية، وكما يقول جاك ديبلوز (ت1995م) أن الصراعات المستقبلية سوف تشعلها عوامل ثقافية أكثر منها اقتصادية أو إيديولوجية².

فالشعوب اليوم تعرف -بشكل ظاهر وملفت- عودة جامحة للجذور والأصول، سواء على مستوى الانتماءات الدينية، أو على مستوى الارتباطات العرقية والإثنية والمناطقية والقبلية وغيرها من الروابط... لذلك شهد العالم في العشرين سنة الأخيرة حروبا وصدمات تنحو هذا المنحى، وتتأسس على هذا الأساس، وهو ما عبر عنه صامويل هنتجتون في كتابه: "صدام الحضارات" حين قال بأن «الهويات الثقافية -والتي هي على المستوى العام هويات حضارية- هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة»³.

¹ وجهة العالم الإسلامي لمالك بن نبي: 88. ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر: بيروت/دار الفكر: دمشق، 2002م.

² صدام الحضارات لصمويل هنتجتون: 47. ترجمة طلعة الشايب، دار النشر سطور: القاهرة، ط2، 1999م.

³ صدام الحضارات: 37.

- **التيارات الاستتصالية:** يعيش العالم قبل مدة ظهور تيارات استتصالية وحركات جعلت ضمن مخططاتها ومرجعياتها تدمير الآخر، وإلغاء وجوده، ومصادرة حقه في الانتماء الديني، أو الاختيار الفكري، وهو المسلك الذي استلهمته الحركات التكفيرية التي حملت السلاح، وسفكت دماء الأبرياء، والتي لم تستثن إخوة العقيدة الذين نالهم من شرها وعدوانها أكثر مما نال غيرهم.

وهذا الأمر ليس قاصرا على العالم الإسلامي بل يشهد الغرب تناميا للمد العنصري، وتوسعا في التيارات المعادية للآخر، الراضة لوجوده في ديار الغرب، وهو ما يظهر من خلال صعود اليمين المتطرف، وتوسع قاعدته الانتخابية، وحضوره السياسي والفكري.

- **الإسلاموفوبيا:** لا تخطئ عين الملاحظ تصاعدا في كراهية المسلمين، ومحاولات للتضييق على وجودهم في ديار الغرب، وإلزامهم دون غيرهم بقيود إدارية، ووضعيات نظامية تفتقد للعدالة والمساواة، وكذا المحاولات الدائبة لربط الإسلام بالإرهاب، في منحى تصاعدي ساهمت فيه أحداث 11 سبتمبر، وغيرها من التفجيرات اللاحقة، وما تلاه من تجيش إعلامي، واستعداد علني.

- **الصراعات المذهبية:** في سياق حديثنا عن التنوع والاختلاف نرمق بأسى واقع التطاحن والصدام والانقسام الذي تتجرع أمتنا مرارته، وتعاني نتائجه في ظل الصراعات المذهبية المتصاعدة التي أنتجت تكتلات فكرية منغلقة واتجاهات صدامية تعادي الاختلاف، وتحارب التنوع، وتستنسخ الصراعات المذهبية القديمة وتعيد إنتاجها في واقع المسلمين، كما هو الحال مع الصراع المذهبي بين السنة والشيعة، والسلفية والصوفية... وما تولد عن هذا الصراع من تأثيرات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية...

وحتى داخل النوع المذهبي الواحد ظهرت اتجاهات يحارب بعضها بعضا، ويلغي الواحد وجود غيره، ويصادر حقه في الاختلاف والتنوع الذي جعله الله سنة ثابتة، فلم يعد ممكنا الحديث عن السنة ككتلة موحدة بل كتل متفرقة، واتجاهات متصارعة، وكذلك الشأن بالنسبة للشيعة، والسلفية والصوفية...

2-العوائق:

- **الرؤية التجزئية وافتقاد الرؤية النسقية:** إن من العوائق التي تقف عقبة أمام النظر السليم، والفهم الصحيح؛ الرؤية التجزئية للنصوص المرجعية لأي دين أو مذهب أو اتجاه، لذلك يلاحظ الناظر في تاريخ الفكر الإسلامي حواجز مانعة، وفروقا شاسعة تفصل علوم الإسلام بعضها عن بعض فتحجب الرؤية الصحيحة، والفهم السليم لخطاب الله العظيم، وبيان رسوله الكريم؛ حالة عمقها استغراق أصحاب كل علم في جزئيات العلم المطروق ومسائله في حالته الفردية الجزئية بمعزل عن هويته وروحه ومقاصده.

وهذا ما يجعل فهم البعض آيات القتال وأحاديث المغازي منفصلا عن مقاصده، مبتورا من سياقه، فليس هناك موجب شرعي لتوظيفها في سفك الدماء، وإزهاق الأرواح، وإذكاء نار العداوة، وكيف نفعل -إن سلمنا بهذا الفهم الجزئي- بالنصوص الشرعية الآمرة بالرحمة والبر بالمخالف، والإحسان إلى الخلق، وعدم الإذابة والعدوان.

إن مما جنى على أمة الإسلام افتقاد الرؤية النسقية للنصوص الدينية الإسلامية، فأمسى كل صاحب مذهب أو رؤية أو اتجاه يفتش فيها ليظفر بما يعتمد عليه دليلا على اختياراته المذهبية، ولو على سبيل التعسف، وإخضاع النص قسرا لفهمه، وتطويعه ليوافق رؤيته، لذلك وجدت المذاهب المختلفة قديما وحديثا نصوصا تستند إليها، وتحاجج الآخرين من خلالها على الرغم من تعارض وتناقض مواقفها واختياراتها. لذلك نحتاج إلى دمج حقائق الوحي بدلائل السنة، واستحضار سنن الله الثابتة، وتحقيق الوصل المعرفي بين علوم ومذاهب صدرت عن مورد واحد، ونبتت في منبت واحد، فتفرقت بينها السبل فصارت جزرا معزولة، وعلوما متخالفة، واتجاهات متصارعة، ومناهج متعارضة.

- الرؤية التملُّكية: هناك من يحاول أن يحمل الناس على رأي واحد، وفهم واحد، ويلغي بذلك شرعية الاختلاف المقررة شرعا وعقلا، وهذا من العقبات التي تقف في طريق التمكين لثقافة التنوع والاختلاف. لذلك نحتاج إلى أن نعيد الاعتبار لفقه الاختلاف وأدب الحوار، وأن نستحضر شواهدهما القرآنية، ونماذجهما النبوية.

إن من أسباب الأزمة التي يعيشها العقل المسلم -القاعد عن الكسب الحضاري والإبداع المعرفي- تمكُّن هذه الرؤية التملُّكية، وسريان روحها في طريقة تفكيره، ومنهج تعامله مع النصوص والوقائع، لذلك نجد أن الاتجاهات التي اختارت الصدام مع المجتمع، وتبنت الفكر التكفيرى، واختزلت العالم في دار الكفر ودار الإسلام، وسَعَت إلى اجتثاث المخالف، وقتاله ولو كان من داخل المنظومة العقدية نفسها؛ هي اتجاهات خضعت لهاته الرؤية، واستشرى فيها هذا الداء؛ الذي لا انفكاك عنه إلا بإحلال ثقافة الاختلاف والتنوع المكانة اللائقة، واستلهام النموذج النبوي في التعامل مع المخالف، وفي تدبير الاختلاف، وتثمين التنوع، ورعاية حقوق البشر مهما اختلفت عقائدهم وألوانهم وأعرافهم واختياراتهم...

3- القضايا والإشكالات:

- هل هناك روابط غير رابطة الدين الواحد لا بد أن تُرعى وتُستحضر؟.
- هل من قواسم مشتركة يلتقي على قاعدتها البشر بما يضمن استمرار وجودهم، واستدامة وضمأن مصالحهم؟.
- هل الحرب مقدمة على السلم أم العكس؟
- هل الحرب في تاريخ العهدين النبوي والراشدي كانت مقصدا أصليا، وغاية مرجوة، أم ضرورة واضطارا ألجأت إليه ظروف تربص القوى المحاربة الناقمة وكيدها وعدوانها
- ما المصلحة من تضيق دوائر الالتقاء، وقطع جسور التعاون، وقصر الأخوة على أخوة الدين دون ما عداها، وما وجه الأمر بإبقاء صلة الإحسان، وصحبة المعروف، والوصية الواجبة بالوالدين الكافرين إن لم يكن ذلك تقديرا لرابطة من الروابط التي يتحقق بها الأمن النفسي، والإشباع العاطفي لعواطف الأبوة والبنوة... ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ (لقمان: 15).

- ما دام أن البشر يندرجون ضمن أصل واحد، وترجع أصولهم إلى أب واحد، وأم واحدة أفلا يكون ذلك أدعى لتسيير العلاقات بينهم على قواعد الاحترام المتبادل، والإحسان استحضارا لهذا الأصل الجامع، وإن اختلفت التوجهات والمعتقدات، وتباينت المنطلقات، وتعددت الآراء والأفكار.

المبحث الخامس: الأصول الناظمة لثقافة التنوع وإدارة الاختلاف

1- الحوار أفقا للتعايش

إن الناظر في رسالة القرآن يجد أنه أحل الحوار مقاما أثيرا، وأبرز شواهدة ومشاهدة في كثير من الآيات والسور التي تجلى فيها الحوار بين المختلفين على قدم التواصل والتعايش تجليا ظاهرا، حيث حفظ لنا القرآن حوارات عديدة في سياقات مختلفة يُستفاد منها، ويُعتمد عليها في بناء قواعد ناظمة للتعايش الإنساني، من ذلك حوارات الأنبياء مع أقوامهم، حوار الله تعالى مع الملائكة، حوار عز وجل مع الشيطان، حوار نوح عليه السلام مع ابنه... وغيرها من النماذج الحوارية القرآنية التي ليس هذا مجال بسطها، والتوسع فيها.

ولا ننسى أن النبي صلى الله عليه وسلم استغرق حياته الكريمة في الحوار مع المخالفين سواء من المسلمين أو من غيرهم، فلم يضمم عداوة أو حقدا ولم يمتشق سيفاً إلا لضرورة موجبة؛ بل حمل سلاح القلم والكلمة مدافعا عن رسالته، مبلغا عن ربه، منتصرا لدينه، حيث يجد الدارس للسنة النبوية أسلوب الحوار طاغيا ساريا في حجاجه صلى الله عليه وسلم ودفاعه وتفسيراته ونظراته. ولم يستثن أحدا من حواراته الكثيرة بل حاور المؤمن والكافر والملحد والعاصي والصغير والشاب والكبير والمرأة والرجل في لغة بليغة، وخطاب مشرق ينفذ إلى القلوب قبل العقول، ولا أدل على ذلك من تكرر ورود مصطلحات تتصل بالأسرة المفهومية للحوار في نصوص السنة الكريمة.

وتتجه الحوارات النبوية في اتجاهات قاصدة تنغيا تحقيق الفهم والإقناع، وإزالة أسباب الجفوة وسوء الفهم، وتجسير التفاهم، وتحقيق التقارب والتعايش والسلام. وقد شملت هذه الحوارات فئات عدة، واتجاهات مختلفة، منها:

- حواراته مع المخالفين في الملة والاعتقاد: من ذلك صنيعه عندما صعد على الصفا في بداية دعوته، وجمع قومه مبلغا ومحاورا بأسلوب فيه أدب مع المخالف، وحجة في الخطاب، ولين في الكلام¹. من ذلك أيضا قبوله بالحوار وتأدبه بآدابه عندما أتى إليه عتبة بن ربيعة وهو من أصحاب الرأي في قريش، وعرض عليه ما عرض، وناقشه، وسفه مسلكه، لكنه قابله برفق وحسن استماع².

- حواراته مع المخالفين في الرأي والتقدير والموقف السياسي: من شواهدة ما حصل له صلى الله عليه وسلم مع بعض أصحابه في غزوة بدر الكبرى عندما أشار عليه الحباب بن المنذر بتغيير المكان، ومن ذلك أيضا ما وقع من سوء تقدير لتصرف الرسول صلى الله عليه وسلم مع الأنصار، والذي بادر إلى تصحيحه وإزالة آثاره السلبية كما حكاه أنس بن مالك حين قال: (جمع النبي صلى الله عليه وسلم ناسا من الأنصار فقال: إن قريشا حديث عهد بجاهلية ومصيبة،

¹ راجع القصة في صحيح البخاري 1787/4. كتاب تفسير القرآن، باب: وأنذر عشيرتك الأقربين واخفض جناحك.

² راجع القصة عند ابن هشام في السيرة النبوية 130/2-133.

وإني أردت أن أجبرهم، وأتألفهم، أما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا وترجعون برسول الله إلى بيوتكم، قالوا: بلى، قال: لو سلك الناس واديا وسلكت الأنصار شعبا لسلكت شعب الأنصار)¹.

2- الإنسانية سبيلا للترابط

يحتل مصطلح الإنسان في القرآن الكريم مقاما أثيرا، ومنزلا عظيما، باعتباره مفهوما مركزيا؛ لا يحصل للدارس للقرآن الفهم العميق والتمثل الكامل إلا باستحضاره، وإدراك امتداداته وعلاقاته وروابطه. يقول بديع الزمان النورسي عن الإنسان: «هو الثمرة النهائية لشجرة الخلق، ومن المعلوم أن الثمرة هي أبعد أجزاء الشجرة وألطفها؛ لذا فإن الإنسان هو ثمرة العالم، وأجمع وأبدع مصنوعات القدرة الإلهية، وأكثرها عجزا وضعفا ولطفا»².

وصدق الإمام علي حين قال:

وتحسب أنك جرم صغير*** وفيك انطوى العالم الأكبر³
وأنت الكتاب المبين الذي*** بأحرفه يظهر المضمّر

هذا الإنسان هو موضع تشريف وتكريم رباني حين أحسن خلقه، وأبدع صورته، وعدّل قوامه، وسخر له الكون خادما رفيقا به، مطيعا له، مُعددا لاستقباله، وجعل الكائنات الأخرى من حيوانات ونباتات وجمادات على مقام التسخير له، والإيفاء بمصالحه وضرورياته. وما خلق الله السماوات والأرض والجبال والحياة بكليتها إلا لتكون فضاء لاختباره، وابتلائه، وتمحيصا لطائعه من عاصيه، يقول الله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ (الملك: 2)، ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود: 7)، ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الكهف: 7)، فهو «قائد الموجودات، والداعي إلى سلطان ألوهية الله، والممثل للعبودية الكلية الشاملة ومظهرها؛ لذا فإن له أهمية عظمى»⁴. وقد جعل الله تعالى له الحياة الدنيا منفسحا ليعرف خالقه، ويدرك عظمته، وجلاله وجماله، ويحظى بمعيته وقربه، وميدانا للاستمداد من أنواره، وإدراك أسراره.

ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالتعايش المطلوب والتواصل اللازم، لما للإنسان من روابط تجمع بين أبنائه، وتلحم العلاقة بينهم بلحام التقارب والتعارف، من هذه الروابط: التكريم الإلهي، والانتساب الإيماني، و الوحدة الفطرية⁵،

¹ صحيح البخاري 1575/4، كتاب المغازي.

² الكلمات لبديع الزمان سعيد النورسي 204/1.

³ ديوان الإمام علي بن أبي طالب: 57. جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الشعبية. وفي هذا المعنى يقول النورسي: «لا يخطرون على بال أحد ويقول: ما أهمية هذا الإنسان وما قيمته حتى تنتهي هذه الدنيا العظيمة، وتفتح دنيا أخرى لمحاسبته على أعماله؟ لأن هذا الإنسان هو سيد الوجود رغم أنه صغير جدا؛ لما يملك من فطرة جامعة شاملة» الكلمات 63-64/1.

⁴ الكلمات 63-64/1.

⁵ هي عند النورسي ثمائل الإنسانية، يقول فريد الأنصاري معرفا مفهوم الإنسانية عند النورسي: «هي الفطرة التعبدية لدى الإنسان، ببعدها الكوني الشامل، واستعداداتها الفكرية لتدوق الإيمان». انظر: مفاتيح النور: 160.

يقول الله تعالى: ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم: 30)، ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف: 172).

ومن هذه الروابط الجامعة اندراج البشر جميعهم ضمن أصل واحد، ورجوع أصولهم إلى أب واحد، وأم واحدة، يقول النبي ﷺ: (أيها الناس إن الرب واحد، والأب واحد...)¹، وقد اعتنى الخطاب القرآني في الكثير من آياته بهذه الرابطة حين خاطب البشرية بقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾²؛ أفلا يكون ذلك أدعى لتسيير العلاقات بينهم على قواعد الاحترام المتبادل، والإحسان استحضارا لهذا الأصل الجامع، وإن اختلفت التوجهات والمعتقدات، وتباينت المنطلقات، وتعددت الآراء والأطروحات.

3- الرحمة العامة باعنا على الشفقة والعطف الإنساني:

اتسعت رحمة الله للخلائق بأجمعهم، ووسعتهم برّهم وفاجرهم، عاصيهم وطائعهم، صغيرهم وكبيرهم، يقول الله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعراف: 156)، ومن أنوار هذه الرحمة الإلهية قبس محمد صلى الله عليه وسلم، ومن فيوضاتها اغترف فكان رحمة للناس، شفوفا عطوفا عليهم، ولينا بين يديهم، رؤوفا بهم، يقول عز من قائل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107).

ودخول الناس جميعا ضمن هذه الرحمة العامة هو اندراج في سلك العبودية الاضطرارية والمطلقة، يقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أنس بن مالك: (الخلق عيال الله فأحبهم إلى الله أنفعهم لعباله)³. فكان من تجليات هذه الرحمة في سلوك المؤمن خدمة المخلوقات بغض النظر عند الاختلافات والتباينات.

وبالنظر لما غشي حياة بني الإنسان، واستولى على أحاسيسهم، وداخل نفوسهم من قسوة وشدة في معاملة المخالفين، ورغبة في التنكيل وإذلال المخالف، كما نرى في هذا العصر الهائج المائج قتلا وتدميرا وانتقاما باسم الانتماء الديني، أو الهوية الوطنية، أو الانتساب العرقي؛ تُسمي الشفقة والرحمة أمرين لازمين، وحُلَقين واجبين.

وقد تجلت رحمته صلى الله عليه وسلم كالشمس الساطعة في حياة المسلمين وفي حياة غيرهم من المخالفين في الدين، وشملت الصغار والكبار، والإنسان والحيوان والجماد. نقتصر في هذا المقام على ما يتصل بموضوع بحثنا، وما يكشف عن سلوك النبي صلى الله عليه وسلم التعايشي، وجنوحه للسلم المدني والتساكن الإنساني، من ذلك صنيعه عند فتح مكة، ودخوله إليها دون سفك دماء، أو هتك أعراض، أو إذلال أهلها على الرغم مما لاقاه منهم من عنت ومشقة وإهانة وتنكيل، لكنه لم يقابلهم بمثل صنيعهم، ولم تتحرك فيه نوازع الانتقام، بل عاملهم برحمة وعطف وتسامح قل نظيره في تاريخ الشعوب المنتصرة، روى أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة سرح الزبير بن

¹ - تاريخ دمشق لابن عساکر 21/ 407. تحقيق عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر: دمشق، 1415هـ/1995م.

² انظر الآيات التالية: الأعراف: 26، 27، 31، 35، 172، الإسراء: 70، يس: 60.

³ مسند أبي يعلى 65/6. تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث: دمشق، ط1، 1404هـ/1984.

العوام وأبا عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد على الخيل وقال: يا أبا هريرة اهتف بالأنصار، قال: اسلكوا هذا الطريق فلا يشرفن لكم أحد إلا أنتموه، فنادى مناد: لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من دخل دارا فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن. وعمد صناديد قريش فدخلوا الكعبة فغص بهم، وطاف النبي صلى الله عليه وسلم، وصلى خلف المقام ثم أخذ بجنبى الباب، فخرجوا فبايعوا النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام... ثم أتى الكعبة فأخذ بعضادتي الباب فقال: ما تقولون وما تظنون؟ قالوا: نقول بن أخ وابن عم حليم رحيم، قال وقالوا ذلك ثلاثا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أقول كما قال يوسف لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، قال: فخرجوا كأنما نشروا من القبور فدخلوا في الإسلام¹.

4-التعاون سبيلا للتقارب

لما كان الاختلاف البشري قدرا مقدورا، ومسألة لازمة للوجود الإنساني، وسنة إلهية ماضية حتى يرث الله الأرض ومن عليها؛ كان لزاما بناء العلاقات الإنسانية على أسس التعاون والتبادل والتساند المفضي إلى التقارب والتلاقي والوئام، يقول عز من قائل: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (118) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: 118-119)، ويقول أيضا: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (48) (المائدة: 48).

فلا بديل عن التعاون سوى الصراعات والعداوات وإنتاج الكراهية، واستفراء البعض بمصائر الآخرين، وسلوك سبيل الدمار والخراب المؤذن بالسقوط والانهيال. ولا حجة لمن يبني عداوته على اختلاف الألسن والأجناس والشعوب والألوان والعقائد... ويتخذها مطية للتفرقة والانقسام، لأن المقصد من وجود هذه الاختلافات تحقيق التعاون المفضي إلى التكامل، يقول الله عز وجل في "دستور التعارف والتعاون": ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: 13): «خلقناكم طوائف وقبائل وأما وشعوبا كي يعرف بعضكم بعضا، وتعرفوا على علاقاتكم الاجتماعية، لتتعارفوا فيما بينكم، ولم نجعلكم قبائل وطوائف لتتناكروا وتتخاصموا»².

وقد تجلّى هذا الأساس النبوي في معاملته مع من كانوا يختلفون عنه في الدين من يهود ونصارى وغيرهم، حيث اتخذ بعضهم لخدمته كالغلام اليهودي الذي روى قصته أنس بن مالك فذكر أنّ غلاماً من اليهود كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده، فمعد عند رأسه، فقال: أسلم. فنظر إلى أبيه وهو عند رأسه، فقال له: أطع أبا القاسم صلى الله عليه وسلم فأسلم، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار³. والخدمة هنا تعاون ومساعدة وعطاء، حيث كان الغلام يضع للنبي وضوءه، ويناوله نعليه. ومن أشكال

¹ سنن البيهقي الكبرى 118/9.

² المكتوبات: لبديع الزمان سعيد النورسي: 413. ترجمة إحسان قاسم الصالحى، دار سوزلر: القاهرة، ط3، 2001.

³ صحيح البخاري 455/1، كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصل علىه، وهل يعرض على الصبي الإسلام.

التعاون النبوي المعاملات المالية التي كان يجريها النبي صلى الله عليه وسلم -على قتلها- حتى أنه لما مات ترك درعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير كما روت عائشة رضي الله عنها¹.

المبحث السادس: تجربة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في بناء المشترك الإنساني

1- ظروف النشأة وسياق التأسيس

شكلت المؤتمرات الأربعة من 2003 إلى 2006 التي سبقت التأسيس الفعلي للمركز محطات مهمة للنقاش الهادف، والحوار الرزين، والتعبير الصادق عن الحاجة الملحة لمنتدى فكري، وإطار جامع يحتضن جهود المؤمنين بالتقارب الفكري، والتفاهم الحضاري، فكانت هذه المؤتمرات عاملاً من عوامل النشأة، وممهداً من ممهديات التأسيس، حيث ساهمت في إنضاج فكرة المشترك الإنساني، والوعي بضرورة الحوار، وإدراك قيمة التعايش.

ولا ننسى أن ميلاد المركز جاء في سياق دولي ارتفعت فيه أصوات تنادي بالكراهية والتمييز على أساس الدين والهوية، وانتشرت فيه دعوات إلغاء الآخر ومصادرة وجوده، حيث عرف مطلع الألفية الثالثة حدثاً فارقاً في التاريخ المعاصر وهو تفجيرات 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة، والتي ساهمت في ارتفاع منسوب الكراهية، وسيادة خطاب التكفير والإقصاء، وما تلاه من أحداث مماثلة عرفتها بعض الدول الإسلامية مثل تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003م التي أصابت المغرب، وتفجيرات إسطنبول نوفمبر 2003م، وتفجيرات 12 ماي 2003م و8 نوفمبر 2003م بالرياض، وتفجيرات بالي باندونيسيا عام 2002م، وتفجيرات 9 نوفمبر 2005م بعمان...

كل هذه الأحداث المتتالية التي سبقت التأسيس الرسمي لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان سنة 2007م كشفت عن مشكلات واختلالات وأمراض، وأظهرت منسوب الكراهية، وسوء فهم الغرب للإسلام والمسلمين، وسوء فهمنا للآخر بفعل الرواسب التاريخية، والتصورات القبلية التي ترسخت لدى الطرفين على مدى قرون متصلة.

كما أيقظت هذه الأحداث حاجات ملحة للتعرف على الآخر، ومثلت ضرورة حتمية لتدبير الاختلاف وتحقيق التعايش، والوقوف على عوامل التصادم، ومولدات الكراهية، وتصحيح التصورات المشوهة لدى الأطراف المختلفة. وهذا ما يفسر الزيادة الكبيرة لمبيعات الكتب التي تُعنى بالإسلام وحضارته من طرف الغربيين عموماً، وفي مقدمتها ترجمات القرآن الكريم.

في ظل هذه الأجواء الملتهبة، والصراعات المعقدة، وغلبة منطق الانتقام والثأر، وسيادة روح الكراهية، وسيطرة منطق العنف والعنف المضاد تأسس مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ليشكل رافعة مهمة للحوار البناء، ورافداً من روافد الأمن الديني والتفاهم الحضاري، وجسراً للتواصل والتقارب.

2- معالم تجربة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان

-الرسالية: تأسس مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان من أجل رسالة نبيلة، وغاية شريفة سعى من خلالها إلى نشر ثقافة الحوار عامة والحوار الديني خاصة، والتأسيس لقيم التعايش السلمي، والاحترام

¹ صحيح البخاري 4/1620. كتاب: المغازي، باب: وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

المتبادل، وتمتد الاختلاف باعتباره سنة كونية، وإرادة إلهية، لذلك حرص المؤسسون على التأکید على هذه الرسالة في النظام الأساسي للمركز: «يهدف مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان إلى: - تعزيز ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر - تفعيل القيم الدينية لمعالجة القضايا والمشكلات التي تهم البشرية - توسيع مضمون الحوار ليشمل جوانب الحياة المتفاعلة مع الدين - توسيع دائرة الحوار لتشمل الباحثين والأكاديميين والمهتمين بالعلاقة بين القيم الدينية وقضايا الحياة»¹.

-الانفتاح: يعد الانفتاح من المعالم المؤسسة والأصول الثابتة التي عليها شيد هذا الصرح العلمي، فقد اختار مؤسسو المركز خيار الانفتاح على الآخر، وبند الانغلاق، بما يعنيه من تفاعل وتواصل، وسعي لفهم الآخر، والتعرف على مكونات شخصيته الإنسانية، ومقوماته الحضارية، لذلك انفتح المركز في مؤتمراته وورشاته ومجالسه ومؤسساته على شخصيات إسلامية ويهودية ومسيحية متعددة المشارب والاتجاهات. وهو ما عبر عنه رئيس المركز الدكتور إبراهيم النعيمي في حوار مع جريدة الشرق القطرية حين أشار إلى منهج الانفتاح وأثره في تغيير الصورة النمطية عند الآخر/الغرب: «عندما نعقد مؤتمراتنا ندعو الجميع بمن فيهم أصحاب الأفكار المخالفة لرأينا، والإعلام الغربي غير منصف للإسلام لكنه يهتم باليجابيات ويشير إليها، وأي نجاحات نكون طرفا فيها تجد صدی في الغرب، وقد استقبلت أحد قادة الأديان من السويد، وأبلغني أنه بدأ ينشئ مركزا في السويد على غرار مركز الدوحة لحوار الأديان، وفي جورجيا أنشأوا مركزا لحوار الأديان بنفس الصيغة، ووقعنا عددا من الاتفاقيات للتعاون مع عدد من المراكز التي تعتبر مركز الدوحة نموذجا يقاس عليه في إطلاق قضايا الحوار»².

-الإشعاع العلمي: في مسار ممتد لما يقارب خمس عشرة سنة -منذ البذرة الأولى في هذه الغراس الطيب سنة 2003م- راكم المركز تجربة كبيرة، وكسر بأنشطته الفكرية، وجلساته الحوارية أسوار الانغلاق، وسوء الفهم، وجدار التعصب الموضوع في طريق السلام العالمي، والتواصل الإنساني. استطاع المركز على مدار هذه السنوات أن يحجز له مكانا أثيرا، ومنزلا عظيما في نفوس المؤمنين بحتمية التقارب، وضرورات التفاهم والحوار والتواصل، وتمكن من الوصول بإشعاعه الرحب، وحركيته الدائبة إلى فئات كثيرة من مختلف الشرائح الاجتماعية، والمستويات الفكرية في مجالات جغرافية متباعدة. ونحن نتحدث عن الإشعاع العلمي لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان لا بد نقيس ذلك بمؤشرات واضحة وموازن مضبوطة: **المؤشر الأول:** استنساخ التجربة، وتناسل المراكز المشابهة؛ **المؤشر الثاني:** حجم الشراكات،

¹ قرار أميري رقم 20 لسنة 2010، الجريدة الرسمية، عدد 6، بتاريخ 2010/06/30. يوجد على الرابط:

<http://www.almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=4519&language=ar>

² <http://www.al-sharq.com/news/details/464940>

واتفاقيات التعاون والتفاهم؛ **المؤشر الثالث**: ثقة الشخصيات العالمية والمؤسسات المعنية؛ **المؤشر الرابع**: انخراط أهل الفكر والباحثين الأكاديميين من دول شتى، ومشارب متعددة.

-التجديد والإبداع: لم يجمد المركز في سعيه لأداء رسالته على قالب جامد، أو شكل واحد، بل عرفت أنشطته تنوعا وتعددا وتجديدا، فمن المؤتمرات الدولية التي كانت تعقد في السنوات الأولى كل سنة، ثم بعدها كل سنتين، والتي عرفت حضورا وازنا لشخصيات دينية وقامات علمية وأكاديمية من جل دول العالم؛ إلى الورشات والطاولات المستديرة التي استهدفت المجتمع القطري المتنوع المشارب والأجناس والعقائد؛ إلى نشر الكتب والأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة الخادمة لرسالة المركز؛ إلى المجلة العلمية المحكمة التي شكلت مساحة مفتوحة لأقلام متنوعة قاربت قضية الحوار والمشارك الإنساني من روافد متعددة، ومنطلقات مختلفة، إلى النشرة الدورية التي تُعنى بتوثيق أنشطة المركز، وقياس حركته وفعاليته.

ولم يغفل المركز عن الاستفادة من التأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، فوظف هاته الوسائل -إضافة إلى البرامج التلفزيونية والإذاعية والحوارات الصحفية- في أداء رسالته، وتحقيق أهدافه، وقد أدرك المركز أهمية التدريب العملي، والتكوين التطبيقي في اكتساب المهارات، وتطوير القدرات التي تُمكن شبابنا من التحلي بأدب الحوار، والإيمان بقيم التعارف والتواصل، واحترام الآخر، لذلك سعى إلى تنظيم دورات تدريبية استهدفت محور التغيير في كل مجتمع ناهض وهو شبابه ونخبه ومؤسساته.

3- منجزات تجربة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان

-التجميع: شكلت المؤتمرات العالمية السابقة التي عقدها المركز فرصة للتلاقح الفكري، والتواصل الديني بين أهل الفكر والرأي من أتباع الأديان السماوية، ومكنت من تحقيق التقارب، وإزالة الحواجز الموضوعية، والأسوار المحيطة التي أمست جدارا سميكا أسهم في التباعد، وسيادة التصورات المشوهة لدى الأطراف المختلفة في غياب الحوار، وانقطاع التواصل، فجاءت هذه المؤتمرات لتضع لبنة في البناء المنشود؛ بناء المشترك الإنساني، وتساهم في نشر ثقافة الحوار والتفاهم، ونبذ ثقافة الصراع والتصادم، وقد حضرت منذ ندوته الأولى أعداد كبيرة من الباحثين والأكاديميين والناشطين في مجال الحوار الديني والمشارك الإنساني من دول كثيرة.

ولا شك أن تجميع هذا العدد من النخب الفكرية والدينية من أقطار متباعدة، وتوفير منصة للتداول، وفضاء للتواصل والبحث عن المشتركات لهو أكبر إنجاز يسجل للمركز، في الوقت الذي كان الخطاب السائد من الأطراف المختلفة ينحو نحو الاستعداد، ويمعن في بث الكراهية.

-الاحتضان والتشجيع: كان للمركز فضل احتضان دعاة الحوار بين الأديان، ودعمهم ورعايتهم سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، وقد أسهمت جائزة الدوحة العالمية لحوار الأديان في هذا المسعى النبيل

عندما وفرت منصة للاعتراف بجهودهم وفضلهم وكفاحهم في سبيل تعزيز المشترك الإنساني، وقدمت دعماً مادياً لمبادراتهم ومؤسساتهم حتى تحقق الغايات المرجوة، وتصمد في معركة البقاء، كما منحتهم إشعاعاً عالمياً، وحضوراً إعلامياً، واهتماماً دولياً؛ لما تحظى به هذه الجائزة من متابعة إعلامية واسعة. ومن مظاهر التشجيع أيضاً المسابقة الحوارية لطلاب المدارس الهندية التي نظّمها المركز في 25 نوفمبر 2016م حول أهمية القيم الدينية في تعزيز السلام العالمي.

-التأهيل والتدريب والتكوين: اعتنى المركز بهذه الواجهة المهمة من واجهات العمل المؤسسي، منتصباً لتنمية القدرات، وصقل المهارات، وتغذية الحاجات المتصلة بالحوار، والمساعدة على نشر ثقافته، وتثبيت قيمه لدى من تُعقد عليهم الآمال في تحقيق تعايش سلمي وتساكن حضاري، ونشر وعي بأهمية تدبير الاختلاف وقبول الآخر؛ وهم الناشئة والشباب، لذلك نفذ المركز برنامجاً تدريبياً استهدف هذه الفئة في موضوع: "تأهيل المحاور المسلم"، بشراكة مع مركز القرضاوي للوسطية والتجديد والمجلس الأعلى للتعليم، كما عقد دورة تدريبية في موضوع: "تأهيل المحاور المتميز"، كما عقد المركز بشراكة مع "مركز مناظرات قطر" دورتين تدريبيتين في موضوع: "فن الحوار وبناء الحجّة" ... وغيرها من الدورات أشرنا إليها على سبيل المثال لا الحصر، للدلالة على خط السير القاصد في عمل المركز.

-العمق والإحاطة: لعل الناظر في المسار العلمي للمركز والموضوعات التي اختارها لمؤتمراته وندواته؛ ليلحظ عمقا في التناول والاختيار، وإحاطة في المضامين والمحاور بما يخدم قضية حوار الأديان في أبعادها المتعددة، وتمظهراتها المختلفة. فكان موضوع أول مؤتمر سنة 2003م خادماً لهذه القضية "حرية التدين"، ليؤكد على ضرورة توفير أجواء حرية ممارسة الشعائر الدينية في المجتمعات المعاصرة، وهو ما يُحيل على قيمة قبول الآخر، واحترام معتقده، والذي من شأنه أن يؤسس لحوار دون قيود ضاغطة، وجاء المؤتمر الثاني عام 2004م ليضع لبنات التعايش السلمي بين الأديان السماوية، ويؤسس لحوار مثمر، ويرسم خارطة الطريق، ويبني جسور التعارف والتواصل، فكان موضوعه: "بناء الجسور".

وحتى لا تُبخس الأديان السماوية حقها في تقدير دورها في بناء الحضارة الإنسانية جاء المؤتمر الثالث سنة 2005م في موضوع: "دور الأديان في بناء الحضارة الإنسانية"؛ خادماً لهذه الرسالة، مبرزاً تأثير القيم الدينية المشتركة في مسار الإنسانية ومصيرها. واستكمل المركز في المؤتمر الرابع -الذي عقد سنة 2006م في موضوع: "دور الأديان في بناء الإنسان"- رسالة التقدير والاعتراف بأهمية الدين وضرورته في بناء الفرد السوي في تكامل وانسجام بين مطالب روحه وجسده وعقله.

ثم جاء المؤتمر الخامس سنة 2007م في موضوع: "القيم الروحية والسلام العالمي"، والمؤتمر السادس سنة 2008م في موضوع: "القيم الدينية بين المسالمة واحترام الحياة"؛ ليناقشا العلاقة بين القيم الدينية وقيمتي السلم والتعايش، وهما قيمتان عظيمتان لا تتحققان إلا باستحضار روح التضامن الإنساني، والتعاون والتكافل

والتعاون بين بني البشر؛ وهو ما أجمع إليه المؤتمر السابع سنة 2009م من خلال موضوع "التضامن الإنساني". وفي إطار إعادة الاعتبار وأداء واجب التقدير عاد المركز لبحث في موضوع: "دور الأديان في تنشئة الأجيال" في مؤتمره الثامن سنة 2010م، ليوجه الأنظار نحو أهمية الدين في التحصين الفكري والأخلاقي، والتنشئة على القيم.

وبالنظر لما يعرفه المجتمع المعاصر من حضور وازن ومتنام لوسائل الاتصال، ووسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت العالم قرية واحدة، وما أنتجه هذا الإعلام الجديد من ظواهر مختلفة؛ لم يغفل المركز عن مطارحة القضايا المتصلة بهذا الموضوع في مؤتمره التاسع سنة 2011م، هادفا لاستكشاف واستشراف "دور وسائل التواصل الاجتماعي في حوار الأديان"، والحد من تأثيراتها السلبية، والإفادة منها لتقوية العلاقات، وربط الجسور، وتكثيف التواصل بين دعاة الحوار.

وفي إطار التشجيع والاحتضان للتجارب الحوارية الناجحة، وإتاحة منبر لأصحابها ليُعرفوا بمبادراتهم، ويكشفوا عن تجاربهم ليُفتدي غيرهم بهم؛ احتفى المؤتمر العاشر سنة 2013م بـ "التجارب الناجحة في الحوار"، وبما أن الشباب هم عماد كل مجتمع، ولبنته الأساسية، ولحمته الرئيسة، وبنيتة التكوينية باعتباره ضامنا لاستمرارية الوجود الإنساني، ورافعة للاقتصاد المنتج، واليد العاملة المدربة، والعقول المفكرة، انبرى المركز لمدارسة تأثيرهم "ودورهم في تعزيز قيم الحوار" خلال المؤتمر الحادي عشر المنعقد سنة 2014م.

ولما كان الأمن مطلب عزيز، ومقصد جليل، وغاية تسمو إليها النفوس المستقيمة، والمجتمعات البشرية السوية، ولازمة من لوازم الوجود الإنساني، وحاجة من حاجياته، وضرورة من ضروراته؛ سعى المركز في مؤتمره الثاني عشر سنة 2016م إلى تبيان أهمية وضرورة "الأمن الروحي والفكري في ضوء التعاليم الدينية".

الخاتمة:

في مسار ممتد لما يقارب خمس عشرة سنة راكم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان تجربة كبيرة، وكسر بأنشطته الفكرية، وجلساته الحوارية أسوار الانغلاق، وسوء الفهم، وجدار التعصب الموضوع في طريق السلام العالمي، والتواصل الإنساني. وقد استطاع المركز على مدار هذه السنوات أن يحجز له مكانا أثيرا، ومنزلا عظيما في نفوس المؤمنين بحتمية التقارب، وضرورات التفاهم والحوار والتواصل، وتمكن من الوصول بإشعاعه الرحب، وحركيته الدائبة، وعمقه المعرفي، وحضوره الرسالي إلى فئات كثيرة من مختلف الشرائح الاجتماعية، والمستويات الفكرية في مجالات جغرافية متباعدة.

مصادر البحث ومراجعته

- تاريخ دمشق لابن عساكر. تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر: دمشق، 1415هـ/1995م.
- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا. دار المنار: القاهرة، ط2، 1366هـ/1947.
- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا لمحمود محمد شاكر. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1997.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب. جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الشعبية.
- سنن البيهقي الكبرى لأبي بكر البيهقي. تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز: مكة المكرمة، 1414هـ/1994م.
- سنن الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- السيرة النبوية لابن هشام. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل: بيروت، ط1، 1411هـ.
- صحيح البخاري. تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير واليامة: بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.
- صدام الحضارات لصمويل هنتجتون. ترجمة طلعة الشايب، دار النشر سطور: القاهرة، ط2، 1999م.
- العبرات لمصطفى لطفي المنفلوطي. المكتبة الثقافية: بيروت.
- الكلمات لبديع الزمان سعيد النورسي.
- مسند أبي يعلى. تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث: دمشق، ط1، 1404هـ/1984.
- مفاتيح النور لفريد الأنصاري. معهد الدراسات المصطلحية: فاس/مركز النور للدراسات والبحوث: تركيا/كلية الآداب والعلوم الإنسانية: طهر المهراز فاس، 2003.
- المكتوبات لبديع الزمان سعيد النورسي. ترجمة إحسان قاسم الصالحي، دار سوزلر: القاهرة، ط3، 2001.
- النظرات لمصطفى لطفي، المنفلوطي. المكتبة الشعبية/المكتبة العصرية: بيروت-لبنان.
- وجهة العالم الإسلامي لمالك بن نبي. ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر: بيروت/دار الفكر: دمشق، 2002م.
- قرار أميري رقم 20 لسنة 2010، الجريدة الرسمية، عدد 6، بتاريخ 2010/06/30. الرابط:
- <http://www.almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=4519&language=ar>
- حوار جريدة الشرق القطرية:
- <http://www.al-sharq.com/news/details/464940>

أهمية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد

أ.د. سعاد سيد محجوب ضرار

أستاذة الأدب والنقد المشارك

أستاذة زائرة بجامعة الفجيرة بالإمارات سابقا

الملخص

اللغة العربية كنز من كنوز الحضارة العربية الاسلامية النفيسة؛ فضلاً عن كونها لغة القرآن الكريم، وآدابها وعلومها من مرتكزات الثقافة وعناصرها الأساسية، وتميزت بخصائصها المتعددة التي اكتسبتها المرونة و جمال الأسلوب، وكثرة مفرداتها فضلاً عن الروافد التي تزيد من ذخيرتها اللغوية وذلك بالقياس والاشتقاق والنحت والتوليد والتعريب وغيرها من الآليات، وهكذا هيأت لها ثروتها اللغوية الأسباب للولوج إلى فضاءات جديدة في عالم التقنيات الحديثة، وحسب اللغة العربية من الفخر قدراتها الهائلة على مواكبة التحديات عبر الأزمنة ولم تقف عاجزة أمام التقدم التقني الذي يشهده العصر الحديث أو العالم الرقمي، وأبديها البيضاء التي احتضنت الإعلام القديم أو التقليدي المتعارف عليه، بادرت واحتضنت الإعلام الجديد، وأعلنت جاهزيتها للتفاعل والتكامل معه ولم تحس بالرهبة من زي العصر الذي تزي به، فضلاً عن الرقمية الذي اتخذها منهجاً وأسلوباً لمواكبة تحديات العصر، وأصبح يطلق عليه الإعلام الرقمي أو الإعلام الجديد.

الكلمات المفتاحية/ اللغة / الإعلام / التقنيات / التكامل / التحديات

المقدمة

جاءت هذه الدراسة تحمل عنوان أهمية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد ، وقد لا يغيب عن البال أهمية الإعلام الجديد وتقنياته، وآلياته في استنهاض الفكر وشحن هممه، فضلاً عن الحراك الذي يشهده المشهد الثقافي في عالم رقمي سريع الخطى، كادت القراءة أن تنحصر في شريحة قليلة من أفراد المجتمع؛ لذا اتجهت الأنظار نحو التقنيات الحديثة؛ لتروي ظمأ النفوس الصادية إلى العلوم والمعارف، وذلك بما هيته لها التقنيات من وسائل ووسائط وإمكانيات؛ تستطيع التأثير في المتلقي، فتم توظيف هذه التقنيات وتسخيرها من أجل النمو بثقافة المجتمع، ورفده بما هو مفيد، فضلاً عن طرح القضايا التي تهمة، والإشارة إلى السلبيات بطرف خفي لتحايشها، أو تنميتها وتطويرها إلى إيجابيات، وبم معالجة ذلك في قوالب عصرية حديثة جذابة ولم تغفل عن أهمية عناصر التسلية والترفيه البريء للترويج عن النفس، وهكذا شق الإعلام الجديد طريقه ليتصدر وسائل الإتصال الحديثة، وتفاعل مع فروع اللغة المختلفة، واستحسن الجمهور هذا التلاحح بين العلمين وتلففه بشغف.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لقد فرضت ظروف العصر على حقول العلم المختلفة مواكبة التحديات ومستجدات العصر والعولمة. ومن الحقول التي استجابت لنداء التقنيات الحديثة الإعلام وذلك لمسايرة روح العصر الرقمي، فتزى بزي الحضارة وآلياتها، كما لبت اللغة العربية الدعوة وأدلت بدلوها مع الدلاء في هذا المضمار، ووظفت التقنيات الحديثة. وهكذا استثمرت الامكانيات الهائلة التي أفرزتها الحضارة، ونتج عن هذه التجربة العديد من الإيجابيات وصاحبته بعض السلبيات وقدمت لهما الشبكة العنكبوتية خيارات كثيرة ليسيرا في ركبها. وهكذا تم لقاء ودي بين اللغة العربية والإعلام في رحاب التقنيات الحديثة ووسائلها ووسائطها وآلياتها. وقد تفرض بعض الأسئلة نفسها منها:

- ما أهمية التكامل بين اللغة العربية و الإعلام الجديد وتقنياته المختلفة ؟
- هل استطاعت اللغة العربية أن تثبت جدارتها وكيونتها في عالم رقمي افتراضي؟
- هل تمكن الإعلام الجديد بما يمتلكه من تقنيات وآليات أن يتخذ من اللغة العربية وعاء له ؟
- هل يهدد الإعلام الجديد بتقنياته المختلفة اللغة العربية الفصيحة ويسعى لوأدها ؟
- هل سمت لغة الإعلام الجديد بالذوق العام وارتقت بالحس الأدبي للمتلقي؟
- ما مدى التحديات التي واجهت العلمين لمواكبة روح العصر الرقمي ؟
- كل هذه التساؤلات وغيرها هي موضع البحث والتنقيب.

أهداف الدراسة:

الإعلام الجديد وليد شرعي لعلاقة الإعلام بالتقنيات الحديثة، والعلاقة بينه وبين اللغة العربية توضح لنا مدى التكامل بين حقول المعرفة المختلفة، وقد تجذرت هذه العلاقة منذ أمد بعيد بين عدد من العلوم والمعارف وهو ما يعرف بالدراسات البينية، وهي مرحلة من مراحل التطور تلت مرحلتها التخصص والموسوعية، حيث يتم الربط والتكامل بين العلوم والمعارف بغرض الحصول على مخرجات أفضل، والتفاعل المعرفي الذي يتم في إطارها الهدف منه تعزيز بيئات جديدة تعتمد على تكامل المعرفة في ميادين مختلفة.

أما دوافع اختيار هذا الموضوع تتمثل في الحاجة الماسة إلى التكامل والانسجام بين اللغة العربية والإعلام الجديد، لأن اللغة العربية ما فتأت في ردد الإعلام بالمفردة الرصينة فسما بها وارتقى، ولم تقف حجر عثرة بينه وبين اختراق عالم التقنيات الحديثة، بل هيأت له الأسباب، وتم التكامل بينهما فرفدته بالكلمة الجميلة المعبرة، بينما نفض الإعلام الجديد الغبار عن كنوز أدبية ثمينة وأخرى لغوية نفيسه، وذلك بما يمتلكه من تقنيات وآليات ووسائل، فتلقف الجمهور ما جاد به الإعلام الجديد. الذي تدثر بجلباب الحداثة واتخذ من اللغة العربية وعاء له. من علوم ومعارف.

كذلك من الدوافع البحث والتنقيب للرد على الاستفسارات السابقة ومحاولة الوقوف على امكانية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد، وما واجهته من تحديات حتى ينهض بالمهام الملقاة على عاتقهما ليحققا الهدف المنشود من هذا التكامل. وما ترتب على ذلك من ايجابيات أو سلبيات.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة استجابة للتحديات التي يواجهها الإعلام الجديد واللغة العربية في عصر التقنيات، ومحاولة إمارة اللثام عن المشاكل التي يعاني منها الإعلام الجديد وكيفية استثماره لما له من أثر بالغ في الفرد والمجتمع، كذلك محاولة توظيفه للنهوض بالشعوب في شتى مجالات الحياة، لذا لا بد من الإلتفات إلى أهمية التكامل بين حقلي اللغة العربية الإعلام الجديد، وشحذالهمم واستنهاضها لمزيد من البحث والتنقيب في هذين الحقلين.

منهج الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد من أكثر المناهج ملائمة للدراسات الأدبية؛ لكونه يصف ويحلل الظاهرة كما هي أي يصفها وصفا موضوعياً، فضلاً عن ذلك فهو ينسجم مع الدراسة لتحقيق أهدافها، وكذلك لتحديد الرؤيا التي ارتكزت عليها الدراسة.

المفاهيم والمصطلحات:

تمكنت التقنيات الحديثة ووسائطها المتعددة؛ من المزوجة بين هذين العلمين، ودارا في فلكها حتى يشبع طموح المتلقي، فأدى ذلك إلى نشؤ بعض المفاهيم والمصطلحات الجديدة في حقلي الإعلام واللغة العربية، وصبت هذه المفاهيم والمصطلحات في قوالب مزجية أو تركيبية؛ وحتى تتضح الصورة لا بد من معرفة بعض المصطلحات والمفاهيم الخاصة بموضوع البحث. في قوالب لغوية شيقة وهذا ما سنعرض له عبر ثنايا البحث.

هيكل الدراسة:

وتم تصميم هيكل الدراسة على النحو الآتي:

- المقدمة: خطة البحث تتناول تعريف المصطلحات
- المبحث الأول : إمكانية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد
- المبحث الثاني : التحديات التي تواجه اللغة العربية والإعلام الجديد في العصر الراهن
- المبحث الثالث : الإيجابيات والسلبيات في ظل المعطيات المتاحة.
- الخاتمة: تناولت أهم النتائج
- التوصيات
- مكتبة البحث : أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

الدراسات السابقة

جل الدراسات السابقة تناولت أثر استخدام التقنيات في تدريس مادة اللغة العربية وغيرها من المواد التعليمية أو الدراسية، لكن بالنسبة لأهمية التكامل بين الإعلام الجديد واللغة العربية ما زال الروض أنفا والمكتبة العربية في حاجة ماسة إلى مثل هذا النوع من الدراسات، ولا بد من تضافر الجهود حتى يتحقق الهدف المنشود

الصعوبات

موضوع التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد ليس بالموضوع الهين فهو السهل الممتنع، وقد حاولت قدر المستطاع تقصي أبعاده المختلفة لكن هنالك ثمة تحديات واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة منها؛ قلة المصادر والمراجع التي تصدت لهذا النوع من الدراسات التكاملية، كذلك ندرة الدراسات أو البحوث في هذا المجال. ومن الصعوبات كذلك مشكلة المصطلحات الفضاضة المترهلة ذات القوالب المطاطية، أو المصطلحات الزئيقية، فهي من أكبر التحديات في حقل الإعلام الجديد مما يسبب حالة من الاضطراب والضبابية والتشويش.

مدخل تمهيدي

مفاهيم ومصطلحات

ليس هناك تعريف شامل لمفهوم اللغة، حيث تباينت آراء العلماء في صياغة تعريف شامل وجامع ومانع لها، ويعزى السبب إلى ارتباط اللغة بعدد من العلوم؛ حيث ينظر إليها من زوايا متعددة ومتباينة أو تجارب خاصة، وكان لفحول العربية وجهابذتها قصب السبق في تعريفها وعرفوها بتعريفات دقيقة منهم ابن جنبي (ت 392هـ): "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"¹ وكأنه أشار بطرف خفي أو إشارة ضمنية إلى وظيفتها الاجتماعية ومن نقل للإفكار والتواصل والتعبير يأتي في المقدمة.

شاركة الجرجاني الرأي (ت 816هـ) بقوله: "هي ما يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"² ووغاية اللغة عند الفيلسوف اليوناني أرسطو (ت 322 ق.م) هي: "تحقيق الصلات بين الإنسان والأنسان، أو معرفة الإنسان للأشياء، وقد تستخدم كذلك أداة للتربية والمتعة في ناحية خاصة من نواحي النشاط الإنساني"³ وكلمة نشأ تدل على إن اللغة تنمو وتتطور حسب ما تقضيه حاجة الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات، حتى تحقق غايتها والهدف منها؛ وهي التواصل بين البشر أو معرفة الإنسان لأشياء كثيرة ومتباينة، وقد تستخدم كذلك أداة للتربية والمتعة في ناحية خاصة من نواحي النشاط الإنساني.

بينما عرفها علماء الغرب في العصر الحديث بتعريفات تدور في فلك ما ذهب إليه ابن جنبي، إذ تناول اللغوي الفرنسي جوزيففندريس (ت 1960م) معناها من منظور اجتماعي " اللغة فعل اجتماعي من حيث إنها استجابة لحاجة الاتصال بين بني الإنسان"⁴ وذهب فردينالدي سوسير عالم اللغويات السويسري (ت 1913م) هي: " وسيلة اتصال إنسانية تركز على محورين أساسيين هما النظام اللغوي؛ وهو مجموعة القواعد النحوية والصرفية والمعجمية الفطرية والمكتسبة المخزنة في العقل البشري واستعمال هذه القواعد والنظم وتسخيرها لانتاج رسائل مسموعة ومفهومة "⁵

¹ ابن جنبي، أبو الفتح عثمان. 1952م. تحقيق على النجار. لبنان: دار الهدى. ج 1/ 33.

² الجرجاني، أبو الحسن. 1971م. كتاب التعريفات. تونس: الدار التونسية للنشر. باب اللام مع العين.

³ غنيمي، محمد. 1973م. النقد الأدبي الحديث. لبنان: دار الثقافة. ص 42.

⁴ فنديس، جوزيف. 1950م. اللغة (ترجمة الدواخلي، عبد الرحمن و القصاص، محمد). مصر: مطبعة لجنة البيان العربي. ص 24.

⁵ سوسير، فرينان دي. 1985م. دروس في الألسنة العامة. (ترجمة القرمادي. صالح و الشاوش. محمد، عجيبة، محمد) تونس: الدار العربية للكتاب. ص 17.

وهنا يكمن السر الذي يجمع بين اللغة والإعلام، فالثاني في أمس الحاجة إلى أوعية ليحقق ما يصبو إليه من طموحات وغايات؛ تتمثل في نقل الأخبار، وغيرها من المحاور مثل الترفية والمتعة، فضلاً عن التثقيف والتربية والتعليم. ونستنتج مما سبق أن اللغة حزمة من الأصوات تحمل بين جنباتها العديد من الدلالات، أي لكل صوت دلالة معينة، ويستعملها الإنسان ليتحاور ويتفاهم مع أفراد مجتمعه ليسير دولا ب حياته اليومي.

الإعلام لغة عرفه صاحب اللسان ابن منظور (ت 711 هـ) بقوله: "علم بالشيء: شَعْر. يقال: ما عَلِمْتُ بخبر قدومه، أي: ما شعرت" ¹

وذهب الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) إلى التفريق بين أعلمته وعلمته: "في الأصل واحد إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع والتعليم بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل مه أثر في نفس المتعلم" ² ومن معاني الإعلام في اللغة التبليغ كما ذكر صاحب القاموس المحيط: "تبليغ جمع تليغات وهو كتاب يتضمن الإعلام بأمر من الأمور" ³

ولم ترد كلمة (إعلام) صراحة في القرآن الكريم، ولكن وردت ألفاظ كثيرة تدل عليها، ولكون المقام لا يسمح بالإحاطة، لكن مما ورد بمعنى التبليغ قوله تعالى: ﴿بِأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ...﴾ ⁴ ومصطلح الإعلام الجديد من المصطلحات التي أعييت من يداويها وتنطبق عليه القاعدة المشهورة (لا مُشَاخَّة في الاصطلاح) ⁵ إذ لم يتفق الناس على معنى واحد، بل تعددت معانيه، لتضارب الآراء أو تداخلها، وعرفه قاموس التكنولوجيا الرقمية: "اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة" ⁶ وفي أبسط معانيه يعني: الإعلام الذي يستخدم آليات التقنيات الحديثة، ووسائطها المتعددة في طرحه لقضاياها، ويتضاد مع الإعلام التقليدي؛ حيث المادة في الأول متاحة عبر الشبكة المعلوماتية العالمية، وهنا مرتبط الفرس؛ إذ تصبح المعلومة متاحة للناس كافة مع تباين الثقافات، في آن واحد والتفاعل معها متى ما شاء وكيفما شاء، ثم تداولها بين الأفراد والجماعات، أو لكل من الحصول على التقنيات الحديثة وآلياتها. وفي الإصطلاح معناه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعد في تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير

¹ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. لبنان: دار صادر. مادة (علم).

² الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. 1998 م. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) تحقيق، عدنان دروش ومحمد المصري، لبنان: مؤسسة الرسالة. ص 148.

³ الفيروز آبادي، مجد الدين. 2005 م. القاموس المحيط (القابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط). بيروت: مؤسسة الرسالة. مادة علم

⁴ سورة المائدة آية/ 67.

⁵ وهي من القواعد المشتهرة على ألسنة العلماء، إلا أنه قد وقع خلل كبير في تفسيرها؛ إذ حَمَلَهَا البعض على غير المراد منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد وقع خلل آخر في تطبيقها؛ حيث أنزلها البعض في غير محلها، ونتج من وراء هذا وذاك جنائية عظيمة على الشريعة وعلى أهل العلم المنتسبين لها

⁶ حسونة، نسرین. (بدون تاريخ). الإعلام الجديد المفهوم و الوسائل والخصائص والوظائف. مدونة الصحافية نسرین حسونة. وعلى الرابط:

<http://blog.amin.org/nisreenhassouna/2014/04/07/الاعلام-الجديد>.

واتجاهاتهم، وميولهم¹ وهو كذلك: "عملية بث ونشر دورية ومستمرة لكافة الأخبار والأحداث والموضوعات والمنوعات، والآراء العامة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ..."²

والإعلام الجديد أو الإعلام الرقمي³ من المصطلحات الحديثة فقد: "شهد النصف الثاني من القرن العشرين من أشكال تكنولوجيا الاتصال ما يتضاءل أمامه كل ما يتحقق في عدة قرون سابقة، ولعل من أبرز مظاهر تلك التكنولوجيا، ذلك الاندماج الذي حدث بين تكنولوجيا الحاسبة الالكترونية واستخداماتها في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشري بأسرع وقت ممكن، وفي أقل حيز متاح، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية التي ساعدت على نقل الرسائل بشتى صورها عبر الدول والقارات بشكل فوري"⁴

فضلا عن ذلك في الإعلام الجديد⁵ لم تعد هنالك كفاءة تتحكم أو تسيّر دفة العملية، بل أصبح الأمر متاحا لكل شرائح المجتمع مع تباين الثقافات بشرط امتلاك الآلة . حاسب آلي، هاتف ذكي، جهاز لوحيا لشبكة المعلوماتية العالمية . ثم معرفة كيفية الاستخدام وما يلزم ذلك من مهارة، أو خبرة في هذا المضمار، لذلك أصبح الإعلام الجديد ثورة حقيقية في عالم الاتصال

وعلى الرغم من تباين المصطلحات وتفاوتها لكن لم تعجز اللغة العربية وعلومها من توظيف التقنيات الحديثة، وتسخير إمكانياتها في تقديم العلوم والمعارف في قوالب شيقة واستثمار ما جادت به ثورة التقنيات الحديثة في عرض المادة أو النصوص وتقديمها، عن طريق الشاشة: "النص الذي يمكن النقر عليه بالوصلة وهو نص متفاعل (Hyper Text ويكون مسطرا ولونه مختلف عن لون النصوص المحيطة به وعند نقل مؤشر الفأرة إليه يتحول شكله من السهم إلى اليد وعند تنفيذها فإنها تقود المتصفح إلى المستندات والملفات التي تكون الوصلة مرتبطة بها"⁶

وأدى لقاء اللغة العربية بالتقنيات الحديثة إلى انتاج عدة مفاهيم مزجية أو تركيبية منها موضوع هذه الدراسة الإعلام الجديد ولقد تفاعلت اللغة العربية وعلومها المختلفة مع التقنيات الحديثة، وعلى سبيل الذكر لا الحصر الأدب بشقية الشعر والنثر (الرواية ، القصة والمسرحية) وأصبح هنالك ما يعرف بالشعر التفاعلي وهو: " ذلك النمط من الكتابة الشعرية الذي لا يتجلى إلا في الوسيط الإلكتروني، معتمداً على التقنيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة، ومستفيداً من الوسائط الإلكترونية المتعددة؛ في ابتكار أنواع مختلفة من النصوص الشعرية، تتنوع في أسلوب عرضها، وطريقة

¹ حمزة، عبد اللطيف. 1984م. الإعلام والدعاية. لبنان : دار الفكر العربي للطباعة والنشر. ص75.

² معوض، محمد. 2000م. دراسات في الإعلام الخليجي. لبنان: دار الكتاب العربي الحديث. ص. 173.

³ كذلك يسمى بالإعلام التفاعلي، وإعلام المعلومات، وإعلام الوسائط المتعددة، والإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال (Online Media) ، الإعلام السيبروني (Cyber Media) ، والإعلام الشعبي (Hyper Media)

⁴ مكايوي، حسن عماد ، وحسين ، ليلي. 2008م. الاتصال ونظرياته المعاصرة. مصر: الدار المصرية اللبنانية. ص70.

⁵ وللإعلام الجديد عدد من المترادفات منها صحافة المواطن أو مواقع التواصل الاجتماعي وقد يطلق عليه الإعلام الاجتماعي أو الإعلام البديل

⁶ القاض، زياد وآخرون. 2000م. مقدمة إلى الإنترنت. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص23.

تقديمها للمتلقي/المستخدم، الذي لا يستطيع أن يجدها إلا من خلال الشاشة الزرقاء، وأن يتعامل معها إلكترونياً، وأن يتفاعل معها، ويضيف إليها، ويكون عنصراً مشاركاً فيه¹ وحتى تكتمل حالة التفاعلية لا بد من مراعاة أضلاع العملية الإبداعية (المبدع - والنص والمتلقي) ولا يغيب عن البال أن التقنيات الحديثة أوجدت مبدعاً مغايراً وبالتالي أصبح المتلقي أيضاً مغايراً؛ لأنه امتلك بعض المهارات؛ التي تمكنه من ترك بصماته الايجابية في المادة بصورة أو أخرى؛ مما يؤدي إلى بث روح الحياة في النص، ومن ثم يتم التفاعل بين عناصر الإبداع.

المبحث الأول

أهمية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد

الإعلام قديم قدم البشرية؛ فقد استخدمه الإنسان منذ فجر التاريخ الأول، وما التجارة البكماء إلا شكل من شكل التواصل البدائي، ثم بدأ في التطور والتدرج حتى وصل إلى عصر التقنيات أو العصر الرقمي، وأصبح له حضوراً متميزاً وفعالاً. لا بد من التكامل بين اللغة العربية والإعلام، لأن الإعلام بدون لغة فصيحة بليغة لا طائل منه ولا يستطيع أن يحقق الغاية المنشودة منه، كذلك اللغة بدون إعلام. هادف، ومواكب لمجريات الأحداث. يستعصي عليها أن تؤدي وظيفتها على أكمل وجه، وفيما يخص التأثير والتأثير، قد يكون تأثير الإعلام في اللغة أقوى من تأثير اللغة في الإعلام. لقد فرض الإعلام الجديد وجوده بطريقة ودية في عالم الرقمية، الذي اتسم بالسرعة المضطربة، وأصبح من أهم الوسائل في نقل الأفكار وطرح العديد من القضايا التي تلقفها المتلقي بشغف، كما نجح الإعلام الجديد في التعامل مع الجمهور، إذ تمكن من تجسيد الحدث بدقة. وتمكن الإعلام الجديد بآلياته وتقنياته المتطورة من التفاعل مع اللغة العربية، ونقل الإبداع بمهنية ممزوجة بالإبداع؛ وغسل الصدا عن بعض النفوس الصادية، وتحقق الهدف السامي من وراء ذلك، وهو التواصل المعرفي، مع مراعاته للفروقات الثقافية لدى شرائح المجتمع المختلفة. ومن مظاهر الانسجام بين هذين الحقلين ما جسده المفردة من صور بصرية أو سمعية، مما يجعل النص يموج بالحركة والحياة، فالإعلام الجديد تمكن من نقل هذا الحراك إلى المتلقي أو المشاهد كما رسمتها الحروف؛ وذلك بتوظيف وسائله المتعددة المسموعة والمرئية.

اللغة العربية لغة عبقرية ومرنة وسلسة، وهياً الله تعالى لها أسباب السيادة والريادة عندما جعلها وعاءاً لكلامه عزوجل، وتمكنت من جمع شتات ألسنة الأمم وصبتها في بوتقة واحدة، وتفجرت عبقريتها فيما شهده العالم من حضارة ومدنية، وخصائصها عديدة منها المجاز والحقيقية، وعنصر الخيال نجده بصورة أو أخرى في نظمها ونثرها لكنه يحتاج إلى شي من الواقعية، وكانت هذه العناصر المشتركة بين اللغة العربية والإعلام الجديد هي محاور التكامل بينهما، وتمخض هذا التكامل في ميلاد الصحافة الأدبية، وفي الجانب المقابل كان لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة يد طولي في حقول اللغة وآدابها. لأن أي حراك أدبي أو ثقافي لا ينمو ولا يزدهر إلا تحت مظلة الإعلام، وغياب الإعلام عن أي محفل من

¹ البريكي، فاطمة. 2006 م. المدخل إلى الأدب التفاعلي. المغرب. المركز الثقافي العربي، ص 77.

محافل الثقافة يعني تحرير شهادة الوفاة لهذا المحفل قبل ولادته. لذا أصبحت الحاجة ماسة لدراسة اللغة كوسيلة إعلامية، لأن الإعلام يأطر لهماوم المجتمع، ويدفع بعجلته لمواكبة تطورات العصر، والإعلان بمثابة البوصلة التي توجه مساره، والمنارة التي تهديه إلى جادة الطريق.

ومن حقول اللغة العربية التي تحمل بين جوانجها مشاعل الإعلام الشعر وما يتميز به من قيمجمالية، ولوحات فنية أبدع الشعراء في رسمها بقوافيهم ولونوها بأحاسيسهم ومشاعرهم؛ فضلا عن ذلك الشعر تحملقوافيه رسائل إعلامية في غاية الأهمية، وفي عصر العولمة أصبحت الحاجة ماسة إلى المزاجية بين الإعلام الجديد واللغة العربية بفروعها المختلفة؛ خاصة الأدب لما يتمتع به من حيادية ويشاركة الإعلام في هذه الميزة؛ إذ يمكن أن يوظف سلبا أو إيجابا، ولديهما المقدرة على أن يكونا معاول هدم أو معاول بناء.

ومن ناحية المهام فالإعلام الجديد يسعى لمعالجة العديد من القضايا الحيوية الهامة بطريقة فعالة لأنه: " المرأة العاكسة لمختلف تفاعلات المجتمع وتحولاته الثقافية " ¹ وذلك من خلال النهوض بالحس العام لأفراد المجتمع وتوعيتهم، وهذه المهام من صميم اهتمام الأدباء؛ أي السمو والرفي بالحس العام؛ إذ يقع على عاتقهم مهمة الحراك الثقافي والفكري، وبالتالي شحذ الهمم، وتنمية المهارات والنهوض بالقدرات لتحمل أعباء الحياة وهمومها؛ فضلا عما يتمخض عنه من إبداع في شتى مناحي الحياة.

لقد سلط الإعلام الجديد الضوء على ما جادت به القرائح من نظم ونثر وذهب أنور الجندي: "فتحت أمامه الآفاق فأذاعته ونشرته على نحو لم يكن ليتحقق عن طريق الكتاب المطبوع"² وهكذا تمكن الإعلام الجديد عبر وسائله ووسائطه من إيصال الرسالة لتحقيق الغرض المنشود.

وأثر الإعلام الجديد اليوم واضح وبين في المجتمع بل أصبح يشكل توجهاته وتطلعاته ومنظومته الثقافية لأن: "الإعلام اليوم هو أحد مصادر تشكيل الرأي العام، وهو أحد الوسائل لصياغة أنماط التفكير ومعايير القبول، أو الرفض لثقافات العالم، وباتت بصمته على الأشخاص المولعين بالتلفاز أو الانترنت أكبر من أن تنكر، وأبرز من يتجاهلها المعنيون بمستقبل الأجيال؛ التي وإن ارتفع سقف خياراتها الاتصالية إلا إنه لم يتزامن معها ارتفاع سقف الأناء التربوي الذي ظل أداء باهتًا في كثير من البيوت والأسر التي أصبحت عاجزة عن التكيف مع الثورة التكنولوجية حيث صدم بها جيل كامل من المربين عجز عن ترشيد الاستخدام الإلكتروني"³

وينطلق علم الإعلام الجديد بضروبة المختلفة (المريئة والمسموعة والمقروءة) من الواقع؛ وما فيه من حقائق وما يهم حياة الناس من قضايا وهموم في شتى مجالات الحياة، بينما اللغة العربية هي وعاء الفكر والثقافة وأداة التعبير، ولا تخلو من العاطفة وما يصاحبها من جمال وخيال، والعلاقة التي جمعت بينهما (اللغة والإعلام) هي علاقة تكاملية؛ وتبادلية في

¹ محمود، حسين خميس. 2012م. أسباب ضعف اللغة العربية في لغة الخطاب الإعلامي المعاصر وطرق الإرتقاء بها. بيروت. ص 259.

² الجندي، أنور. 1964م. معالم الأدب العربي المعاصر. لبنان: دار النشر للجامعيين. ص 123.

³ النعيمي، مريم عبد الله. 2005م. الإعلام فوق رمال متحركة. بيروت: دار ابن حزم. ص 5.

آن واحد؛ حيث يحتاج الإعلام إلى ما في اللغة العربية من مساحات الجمال، بينما تحتاج اللغة العربية وآدابها إلى ما في الإعلام من قدرات وإمكانيات لنفض الغبار عنها ونشرها بين الناس.

يستطيع الإعلام الجديد ترويض أي نص أدبي . متى ما توافرت فيه عناصر السرد . ونقله عبر آلياته وتقنياته إلى الجمهور مثل الروايات أو المسلسلات التاريخية وقد قوبلت من قبل الجمهور بالقبول والإعجاب والدليل على ذلك ما حظيت به من تفاعل يفوق عدد القراء الذين يسرت عليهم نصب القراءة ومشقة المطالعة، إذ أقبل على مشاهدتها ومتابعتها شرائح مختلفة من أفراد المجتمع مع تباين المستوى العلمي والثقافي وأقبل عليها العامة . وتابعوها بشغف . فسمت ثقافتهم وارتقى حسهم الأدبي وذوقهم الفني . كما اهتم بها الخاصة . وهكذا ترك الإعلام الجديد بصمات غيرت من ملامح المشهد الثقافي كما ترك هذا المد الإعلامي الجديد بضروبه المختلفة بصماته في جبين الأدب . كما سجل في هذا المضمار نجاحًا باهرًا وملفتًا للأنظار، وهكذا أحدث الإعلام الجديد نُقله حضارية وتم تطور نوعي في هيكل المجتمع وتركيبته الثقافية؛ وذلك بما تركه من أثر طيب في النفوس.

في الجانب المقابل نجد أن اللغة العربية تتمتع بمميزات عديدة؛ منها إمكانية الإنسجام والتناغم مع الإعلام الجديد، والفيصل هنا الموضوع الذي يطرح للعرض: " إن الموضوع الذي تصلح معالجته في السينما غيره في التلفزيون، غيره في الإذاعة أو المسرح، وما إلى ذلك ، فلكل وسيلة اتصال أدواتها وخصوصيتها في العرض والتقديم ، أو ما يمكن أن نسميه الفن الصحفي الخاص بكل منها ، هذا إذا أردنا أن يحقق كل موضوع يقدم للجمهور في كل وسيلة من وسائل الإعلام الهدف والتأثير الذي نرغوه وننتظره له، ومهما كانت إيجابيات أو سلبيات هذا الهدف أن تقويم الإيجابية أو السلبية في العمل الإعلامي مسألة نسبية وقضية تتصل بأخلاقيات الإعلام ووظيفته الاجتماعية ورسالته الإنسانية عمومًا"¹.

والإعلام بما يملكه من آليات وتقنيات ووسائل، وما يتطلبه العمل الفني من وسائل مساعده تستخدم في الإخراج الفني للعمل الأدبي . له أيادي بيضاء فقد بث أسباب الحياة في بعض النصوص الأدبية وجعلها تموج بالحركة مما يجعلها تقع في نفس المتلقي وهذا ما ذهب إليه ارمان ميتشل في كتابه نظريات الإتصال: " وسائل الإعلام المختلفة يمكن استخدامها في أهداف وغايات متباينة فهي كأية (إمكانيات) تخضع لطبيعة الاستخدام ؛ لأن، قوة التغيير الكامنة والتي تمتلكها هذه الوسائل (ذاتيًا) ليست في مضامين هذه الوسائل وإنما في تركيبها للعمليات"².

من مظاهر التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد . وتقنياته الحديثة . ظهور بعض المنتديات الأدبية التي يسرت مهمة إرسال الرسائل واستقبالها بتفاعليه، واتخذت من الشبكة المعلوماتية العالمية منبراً لها، فأصبحت قضايا اللغة العربية وهمومها تطرح للنقاش والحوار ، إذ يفتح الباب على مصراعيه للجمهور ؛ ليدلي بدلوه مع الدلاء بكل حرية وبسرعة فائقة ويبلغ التفاعل قمته، مما يثري النقاش، فضلا عما يحققه من متعة للمتحوارين. لأن المتلقي لا ينتهي دوره بمجرد تلقي الرسالة؛ بل يتفاعل معها ويصبح جزءا من صناع القرار. كما تم إنشاء العديد من الممدونات الإعلامية والأدبية.

¹المغازي، أحمد. بدون تاريخ ، الإعلام والنقد الفني. لبنان: المركز العربي للثقافة والعلوم. ص 29.

²ارمان، ميتشل. 2005م تاريخ نظريات الاتصال. (ترجمة العياض، نصر الدين والرايح، الصادق الرايح). بيروت: المنظمة العربية للترجمة . ص112.

ومن الكتاب من اتخذ من الإعلام مطية، وأصبحوا يشار لهم بالبنان في ميادين الإعلام وطار صيتهم بين الناس، لكن لا بد من توخي الحيطة والحذر؛ حتى لا تتحول الإيجابيات إلى سلبيات، وفي الجانب المقابل برز في ميادين الكتابة إعلاميون تركوا بصماتهم الطيبة في اللغة، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على مدى التكامل بين العلمين، والمهتمين بشأنهما لأن الإبداع ليس حكراً على فئة بعينها.

والأمية الرقمية أو أمية العصر من المحاور المهمة، وكانت رد فعل طبيعي للثورة المعلوماتية التي حدثت: "في ظل الطفرة المعلوماتية التي تحيط بالكيان المعرفي نشأت الأمية الحاسوبية، التي توضح عدم قدرة بعض المتعاملين على التعامل مع الحاسب الآلي، كما إن هنالك الأمية المعلوماتية أو التواصل المعلوماتي التي تشير بشكل أو آخر إلى عدم قدرة المتعلمين أو حتى مستخدمي الحاسب الآلي على الوصول إلى معلوماتهم، أو حتى التعامل مع مصادر المعلومات في ظل العمل المعلوماتي المعقد"¹

قد تُوجد بعض المجموعات في مجتمع ما، لم تتمكن من محو أميتها الحاسوبية، أو خطواتها ما زالت متعثرة في هذا الجانب، وجند الإعلام الجديد نفسه لدمجهم في منظومة المجتمع، وذلك بمحو أميتهم المعلوماتية أو الرقمية، عن طريق البرامج التي يطرحها في شكل درامي أو مسرحي أو في كلام موزون مقفى؛ لأن أمية العصر التي أصبحت من أهم الأهداف للدول التي تسعى لبناء مجتمع سليم معافي يعتمد على العلوم والمعارف مشروع الحضاري، وخاطب الإعلام الجديد هذه الشرائح وغيرها من منطلق ثقافتهم وطرح عليهم ما يقلق مضاجعهم من هموم. مثل المشاكل الاجتماعية. وكان هذا الخطاب بمثابة النقلة النوعية لهم فارتقى مستوى هذه الفئات، وأصبحت تحس بكينونتها بعد العزلة الفكرية التي كانت تعاني منها وتفاعلت مع ما يطرحه الإعلام الجديد من قضايا وتابعا مجريات الأحداث؛ وبالتالي نجح الإعلام الجديد في إزاحة الجفاء بين شرائح المجتمع في محاولة جادة منه لتقريب المسافات وردم الفجوات.

هنالك شريحة مهمة جداً؛ وهم أجيال الغد، والذين نشأوا وسط زخم العصر الرقمي وتقنياته، وترعرعوا بين أحضانه لذا لا بد من الاهتمام بأدب الطفل لأنه: "وسيطاً تربوياً يتيح الفرص أمام الأطفال؛ لمعرفة الإجابات عن أسئلتهم واستفساراتهم ومحاولات الاستكشاف واستخدام الخيال وتقبل الخبرات الجديدة التي يردفها"²

قطع شك من بين الأطفال من تستعصي عليه المطالعة أو قد يقرأ بصعوبة أو بمساعدة طرف آخر (أو قد يكون من ذوي الاحتياجات الخاصة)، هذه الشريحة الغضة الطرية اهتم بها الإعلام الجديد؛ وتمكن من استقطابها، فقد وظف الإعلام الجديد أدب الأطفال خير توظيف، وسخر إمكانياته وقدراته الفنية ونقل أدب الطفل من حالته الورقية إلى حالة رقمية؛ أي إلى تمثيلات، أو مشاهد حية بعد أن زودها بما تحتاجه من معطيات التقنية الحديثة مثل الحركة والصوت وغيرها

1. Ncayiyana, Dan J. Open Access: Barriers and opportunities for lower-income countries.

International Seminar on Open Access for developing countries. Salvador, Bahia, 2005, pp 21-22.

2. شحاته، حسن: 1994م. أدب الطفل العربي دراسات وبحوث. مصر: الدار المصرية اللبنانية. ص 7.

من الوسائط والوسائل لإثارة الطفل وتشويقه: وشد انتباهه؛ حتى يتفاعل مع النص وما يحمله من رسائل ضمنية، دون ملل، بل يجد فيما يُقدم له أسباب الترويح عن النفس والتسلية البريئة؛ بما يحققه له من متعة.

كذلك اهتم الإعلام الجديد - وخاصة الجاد منه - بالمادة التي تناسب المراحل العمرية المختلفة. حتى ينمي خيال الطفل الغض ويغذيه، ومن ثم يشكل منظومة وعيه المعرفي والثقافي في المستقبل؛ حتى معجمه اللغوي قد يكون رهين ما قدمه له الإعلام الجديد منذ نعومة أظافره، وقد يمتد الأمر إلى اضطراب قاموسه النفسي.

ولا يغيب عن البال أن أدب الطفل سلاح ذو حدين فلا بد من الإنتقاء ومعرفة الغث من السمين؛ لأن الهدف تنمية مهارات القراءة والكتابة عندهم، وتزويدهم بثروة لغوية فصيحة تزيد من ثروتهم وخبراتهم الخاصة، وتنموا هذه الثروة والخبرات مع نمو أعمارهم ومراحلهم وقراءاتهم¹ وبالتالي يحقق الهدف الأسمى وهو بناء العقول الصغيرة وشحنها بما هو مفيد؛ لأنها عقول الغد التي سوف تنير الطريق في المستقبل القريب.

وخلاصة القول إن الإعلام الجديد يسر للغة العربية مهمة التواصل مع الجمهور، فضلا عن نشرها وإذاعتها؛ مما جعلها سلعة أكثر رواجًا و تداولًا، كما كسر حاجز المحلية ونقل اللغة العربية إلى العالم في شكل مسرحي أو درامي، أو قوالب شعرية، وبالتالي تم الإنسجام والتوافق بينها وبين الإعلام الجديد.

ومما سبق نستنتج أهمية التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد؛ لأن الثاني لصيق بالجمهور لذا يستطيع أن يحقق ما يصبو إليه من طموحات، وفي الجانب المقابل تتمكن اللغة العربية من نثر دررها النفيسة وكنوزها الثمينة في زمن قياسي لكل شرائح المجتمع المتباينة، والفضل يعود لثورة الإتصالات وما تهيأ لها من أسباب تقنية وفنية.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه

اللغة العربية والإعلام الجديد

اللغة العربية ليست مجرد مادة معرفية يجوز أن تعزل عن واقع الحياة والنشاط اليومي؛ لذا ما فتأت المنتديات الأدبية والمؤتمرات العلمية والمحافل الثقافية تضع التوصية تلو التوصية حتى تصبح اللغة العربية هي اللغة التي تسير دولاب الحياة اليومي؛ فضلا عن المؤسسات التعليمية والإعلامية وكل المكاتبات الرسمية في الدواوين الحكومية، وهكذا تتربع صاحبة الجلالة على عرشها ملكة متوجة.

الإعلام الجديد سلاح فعال فلا بد من ترفيته ودعمه؛ حتى يؤدي مهامه بصورة أفضل؛ لذا لا بد من الاهتمام بتدريب كوادره الفنية وشحذ هممهم؛ حتى يتمكنوا من تفجير طاقات الإبداع الكامنة فيه. علما بأن الإعلام أصبح صناعة لاتقل شأنًا عن غيرها من الصناعات، فسوق العمل تحتاج إلى البضاعة الأحسن والأفضل حتى تصمد أمام التحديات، وكذلك كفاءتها للمنافسة في عالم رقمي متغير؛ ولن يتسنى للإعلام الجديد الصمود إذا كانت اللغة ركيكة ومترهلة أو مضطربة.

1 اسماعيل، محمود حسن. 2011م. المرجع في أدب الأطفال. مصر: دار الفكر العربي. ص 62.

أصبحت اللغة العربية في بعض وسائل الإعلام الجديد تعاني من ويلات التلوث اللغوي، ومحاولات جادة لطمس هويتها أو وأدها، وبكل أسف هي تتعرض لهذه المحاولات الشرسة في عقر دارها وبين فلذات أكبادها، عليه لا بد من استنهاض الهمم على مختلف الأصعدة والأطر، وخاصة وسائل الإعلام بمختلف ألوان طيفها؛ لحمايتها من المحاولات التي تهدف إلى مسح صورتها وتشويه ملامحها الجميلة، كذلك لا بد من وضع الضوابط لحمايتها من أي خطر يستهدفها؛ لأنه في الأساس يستهدف تعاليم الإسلام وقيمه الفاضلة، لأنهما منبع هوية الفرد المسلم، وسبب سعادته في حياته (الحياة الدنيا والحياة الأخرى) وكما ذكر الثعالبي: "ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها والتبحر في جلائها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن وزيادة البصيرة في إثبات النبوة الذي هي عمدة الإيمان، لكفى بهما فضلاً يَحْسُنُ فيهما أثره ويطيب في الدارين ثمره"¹

من أكبر التحديات عجز التقنيات عن ثقل المشاعر والأحاسيس بدقة كما ترجمها الأديب لأن: "العالم الافتراضي من الألياف الزجاجية سيظل حتى في المستقبل المنظور مهما شحذ ذكاؤه وجمعت تلك المؤثرات التي ينتجها دون مستوى أداء تلك المهام التي جادت به قريحة عنتره بالكلمة وحدها محملة بالمحتويات الثقافية والدلالات الشعورية الذاتية النابضة"² ومن التحديات كذلك صمود الإعلام التقليدي في وجه الإعلام الجديد؛ إذ لم يتمكن الثاني من هزيمة الأول ولم يتغلب عليه؛ لأن القديم مازال له رواده وسوقه، وعلى الرغم من ذلك استقطب الإعلام الجديد بعض شرائح المجتمع وخاصة الشرائح التي نالت حظاً من التعليم، وحاولت التغلب على أمية العصر ودحرها.

الإعلام الجديد يشكل مصدرًا من مصادر الثقافة لشريحة كبيرة، وبالتالي استخدام أي لغة غير العربية الفصيحة يؤثر بما لا يدع مجالاً للشك في الإبداع الفكري والثقافي سلبيًا، مما يؤدي إلى هشاشة النتاج الفكري والأدبي. من التحديات الجسام التي تواجه الإعلام الجديد؛ هي الخروج من حيز المحلية الضيق مهما اتسع، ومخاطبة الرأي العالمي؛ لأن الإعلام الجديد وما يصاحبه من سرعة الاتصال اليوم أصبح من أهم الرهانات التي تراهن عليها الدول، وعندئذ يمكن فتح الباب على مصراعيه لمعرفة الكيفية التي يفكر بها الطرف الآخر، عندئذ يستطيع الإبداع العربي بمختلف ألوان طيفه أن يحلق في الفضاء العالمي لأنه اعتمد على إعلام منفتح على العالم ولم يتقوق حول نفسه، فإذا تحسن واقع الإعلام الجديد قطع شك سوف يتسحن واقع الأدب التفاعلي.

البحوث العلمية في مجال التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد ما زالت شحيحة، وقد صب الباحثون جل اهتمامهم في كيفية تدريس اللغة العربية بالحاسوب، وخلاصة النتائج التي توصلوا مرونة اللغة العربية وقدرتها على التفاعل مع التقنيات الحديثة، وقد تكون الخطوة التالية والمهمة توظيف مزايا اللغة العربية وخصائصها المتفردة للتكامل مع الإعلام لأهميته في تشكيل منظومة المجتمع الثقافية والفكرية وتوجهه الحضاري.

¹ الثعالبي، أبو منصور. 1999م. فقه اللغة. (تحقيق عمر الطباع). لبنان: دار الأرقم. ص2.

² الدوخي، حمد محمود. 2009م. المونتاج الشعري في القصيدة المعاصرة. دمشق: اتحاد الكتاب العرب. ص33.

قلة البرامج الحاسوبية، وخاصة في مجال اللغة العربية وعلومها؛ إذ تحتاج تصميمها إلى جد واجتهاد فضلًا عن الجهد العقلي والمادي.

في عالمي الإعلام الجديد و اللغة العربية؛ لم تعد الكلمة هي الوسيلة أو الأداة الوحيدة ، لأن الكلمة لن : "تكون سوى جزء من كل فبالإضافة إلى الكلمات يجب أن تكون الصورة والمشهد السينمائي والحركة، كما إن الكلمات نفسها يجب أن ترسم مشاهد ذهنية ومادية متحركة؛ أي يجب أن تعود الكلمة إلى أصلها في أن ترسم وتصور"¹ فالشمولية مطلوبة في المبدع؛ وإن تعذر عليه ذلك فلا بد من الاستعانة بأهل الإختصاص والخبرة، كذلك من التحديات جهل عدد كبير من شرائح المجتمع بكيفية التعامل مع الجهاز أو الآلة عدم استغلال مفهوم الإعلام التفاعلي كما ينبغي ويجب، لأن الفكرة وإن أصبحت واقعًا معاشًا؛ إلا أن الخبرات والمهارات في هذا المضمار تحتاج إلى الصقل والدربة.

يدور لبس حول مفهوم الإعلام الجديد في بعض وسائل الإعلام (المسموعة أو المرئية) إذ يعني مفهومه البرامج الحوارية؛ والتي قد يشترك فيها أكثر من محاور سواء داخل أو خارج الاستديو. وهذا القصور في الاستعمال سببه قد يكون سؤ فهم المصطلح. لذلك لا بد من الإطلاع على بعض التجارب أو النماذج التي أسست وأرست دعائم الإعلام الجديد. ومن أهم التحديات عدم تسليط الضوء بطريقة فعالة؛ لمعرفة الإيجابيات وتطويرها والوقوف على السلبيات لتحاشيها أو معالجتها بطريقة علمية وفق برامج مدروسة.

وخلاصة القول ما زال الروض أنفًا في حقل الإعلام الجديد؛ حتى يستطيع أن يخطو خطوات واسعة للتكامل مع اللغة العربية والمجال ما زال خصبًا للبحث الدؤوب والتنقيب الجاد لوضع الثوابت؛ وترسيخ المفاهيم و المصطلحات مع الاهتمام بالإبداع والنقد، لأن التجارب الإنسانية تراكمية، ولا بد لها من مواكبة روح العصر، وتوظيف معطياته واستثمارها؛ حتى يتم التكامل المنشود بين اللغة العربية والإعلام الجديد.

ومهما عظمت التحديات، لكن اللغة العربية لن تعجز عن مواكبة العصر الرقمي؛ لأنها وعاء القرآن الكريم وتعهد الله بحفظها، ومنذ الأزل كانت هي وسيلة الحضارة وحسبها من الفخر القناديل التي أزاحت الظلام الدامس؛ الذي كانت تعيش فيه أوروبا، وأمنت على ذلك المستشرقة زيغريد هونكه: " إن في لغتنا كلمات عربية عديدة وإننا لندين . والتاريخ شاهد على ذلك . في كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب وكم أخذنا عنهم من حاجات وأشياء زينت حياتنا بزخفة محببة إلى النفوس وألقت أضواء باهرة جميلة على عالمنا الرتيب"²

المبحث الثالث

الإيجابيات والسلبيات في ظل المعطيات المتاحة

حتى يتمكن اللغة العربية والإعلام الجديد من إنجاز المهام الملقاة على عاتقهما، بصورة أفضل في ظل المعطيات والإمكانات المتاحة لهما لا بد من تفعيل مهامهما؛ في عالم رقمي افتراضي سريع الخطى، وذلك حتى لا يتقاعس الإعلام

¹عزب، خالد ، منصور أحمد ، عابد، سوزان. 2008م. مصر : مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع. ص 9.

²هونكه، زيغريد. 1981م. شمس العرب تسطع على الغرب . (ترجمة بيضون، فاروق ودسوقي ، كمال). لبنان: دار الآفاق الجديدة. ص 20.

الجديد عن وظيفته، ولا تفقد اللغة العربية حيويتها وتفاعلها، وكذلك حتى يسهما سويا في بث روح الحياة و في المشهد الثقافي والحراك الفكري في المجتمع.

عليه لابد من التميز بين الغث السمين أو بين الصالح والطالح، ولابد من الوقوف على الإيجابيات، وهي أهم خطوة بل أساسية ، وذلك لتنميتها وتطويرها، وجعلها أكثر إيجابية وفعالية، بينما يعني معرفة السلبيات أخذ الحيطة والحذر من خطر أي ظاهرة جديدة أو اكتشاف حديث.

لقد صاحب بواكير الثورة المعلوماتية الناعمة إيجابيات كثيرة أثرت في الحس الأدبي والذوق الفني لشرائح متباينة في بعض المجتمعات - كما أثرت في نواحي كثيرة منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من مناحي الحياة - كما تركت بصماتها الطيبة واضحة في جبينه، والمحور التالي سيبسط القول في هذه الإيجابيات وهي كثيرة منها:

من أهم الإيجابيات الإقبال الشديد على المادة المقدمة بواسطة التقنيات الحديثة، بمختلف ألوان طيفها؛ لأنها لا تهتمش المتلقي بل تفعل دوره؛ وتفتح له الباب على مصراعية للحوار والنقاش لذا حظيت بالقبول.

استخدام التقنيات الحديثة في بث المادة الإعلامية يجعلها أكثر تشويقاً؛ لأن توظيف المؤثرات المساعدة من صوت وصور يترك بصماته الطيبة في المتلقي، ويحفزها على تلقي المادة المطروحة للنقاش وهضمها بطريقة أفضل؛ فضلاً عن التسلسل والإنسيابية في العرض ، مع مراعاة قدرات الجمهور والفروقات الفردية بينهم، كذلك يمكن ملاحظة النشاط والتفاعل الذي يتم عند العرض وبعده.

كذلك من الإيجابيات وفي ظل المعطيات المتاحة، كونها تتيح المجال للمتلقي أيا كان نوعه أن يتدخل في العملية الإبداعية، وفي إعادة صياغة النص وانتاجه وصنع القرار؛ وبالتالي يتحول من كونه مجرد متلقي إلى مؤلف (المبدع الثالث) يستطيع أن يصل ويجول في حلبة الإبداع. لأن وسائل الإعلام بتقنياتها قد تطرح الفكرة على الشبكة المعلوماتية فيرفد القراء هذه الفكرة بأفكارهم وآرائهم؛ ومنهم من يعدل، ومنهم من يحذف، ومنهم من يضيف، وسرعان ما تصبح هذه الفكرة شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء وتؤتي أكلها بإذن ربها في أي وقت.

الإعلام الجديد بتقنياته المتعددة تعطي المتلقي مساحة واسعة من الحرية ولا تقيد به بزمان أو مكان محدد، وتمكنه من مزوالة نشاطه اليومي، وهمومه ومشاغله الخاصة؛ دون أن يتسبب ذلك في أحداث أي خلل في استقباله للمادة متى ما فرغ نفسه أو تهيأ لذلك.

التقنيات الحديثة أمدت اللغة العربية وعلومها بتقنيات رقمية ووسائط متعددة؛ مما يعزز العلمية الإبداعية؛ لأنها لا تقتصر فقط على المفردات وما تنسجه من عبارات وأساليب؛ بمعنى آخر المادة الإعلامية في ظل التقنيات الحديثة أصبحت لا تعتمد اعتماداً كلياً على المفردة وجمالياتها. بل على المعينات أو المؤثرات الفنية التي تقدمها الشبكة المعلوماتية العالمية.

من المحاسن الجمّة اهتمام الإعلام الجديد بالمنتديات الثقافية والفكرية والأدبية بل تشعبت وشملت تخصصات كثيرة ومتباينة، واتخذت من الشبكة المعلوماتية العالمية منصة لها، ومنبراً حرّاً وخاطبت العالم الافتراضي من خلالها. وذاع صيت هذه المنتديات، والدليل على ذلك كثرتها، وما تحظى به من إقبال لمرونتها، وسهولة التواصل مع الأعضاء، فضلاً عن

الحوار الهادف البناء في شتى هموم الحياة وعلوم اللغة العربية وقضاياها، وتبادل وجهات النظر واحترام الرأي الآخر، وسوف يؤدي هذا التفاعل إلى حراك منقطع النظير هدفه تقدم المجتمعات وتطورها.

من الإيجابيات كذلك منح الإعلام الجديد الكتاب . بمختلف ألوان طيفهم وتخصصاتهم . فرصة ذهبية؛ لنشر نتاجهم وما جادت به عقولهم وقرائحهم ، وبسرعة فائقة على الشبكة المعلوماتية العالمية؛ مما أدى إلى اختصار جهدين ؛ جهد مادي يتمثل في تكاليف النشر وجهد معنوي يتمثل في المشقة والنصب؛ ومايصاحب ذلك من ضغوط نفسية. وأصبح هذا النتاج متاح للجميع، وبلسمة بسيطة يستطيع المتصفح أن يروي صدى نفسه الصادية للعلوم والمعارف.

ساعد الإعلام الجديد بتقنياته في قيام المجالات الأدبية التي اتخذت من الشبكة المعلوماتية العالمية ركيزة لنشر الأدب بضروبه المختلفة فأحدث هذا النشر حراكاً في الحياة الأدبية والفكرية في مجتمعات كثيرة.

وبالتالي أصبح الاهتمام بالمكتبة التفاعلية أو الرقمية من الأولويات وهي: "قاعدة بيانات بالإنتاج العلمي متاح للقارئ على الإنترنت وتكون هنالك روابط تشعبية للعناوين سواء أكان على مستوى الكتب أو البحوث أو المقالات ورقياً أو إلكترونياً ، تمكن القارئ من تصفح ما انتجه بصيغة (PDF) وهذا يقتضي تواصل القارئ مع الصفحة الرئيسة للمكتبة، واختيار المكان المناسب ليضيف ما يعتقد أن جهود السابقين لم تصل إليه، ويصحح أن وردت فيه أخطاء ، أي يشعر القارئ أنه يشارك في بنائه وأن ثراءها هو مسؤوليته، وفي الوقت نفسه يعمل المشرفون على المكتبة التفاعلية للحفاظ على هذا الثراء" ¹ وذلك حتى تسهل على الباحثين وطلاب العلم مهمة البحث والتنقيب عن المعلومة، وتحفزهم لبلوغ المرام. وسبق أن استشرفت فاطمة البريكي المستقبل، وتبنت فكرة قاعدة البليوغرافيا² منذ العام 2005م ودعت لها قائلة: " يجب تشكيل لجنة موسعة تشمل متخصصين في فروع العلوم والمعارف المختلفة من جميع أنحاء العالم العربي؛ وتكليفها بوضع الهيكل الأساسي لهذه القاعدة، وتكليف عدد من المبرمجين الماهرين بإعداد الموقع الإلكتروني الخاص"³ ومن أهم سمات المكتبة التفاعلية ما أشار إليه نبيل علي: " تمهد لتواصل أوسع تواصل ما بعد الكتابة يمتزج فيه الممكن مع المسموع بالإضافة إلى المرئي من الصور الثابتة والمتحركة مكوناً رسال نصية كثيفة المعلومات"⁴ عليه لا بد من ترقية الإيجابيات وتنميتها لأن التفریط فيها تفریط في مكتسب الأمة وهويتها وبعدها الحضاري والثقافي.

أما السلبيات فهي شي طبيعي؛ قد يصاحب أي ظاهرة في بداياتها الأولى، أو أي إكتشاف جديد، ولكن لا بد من تجاوزها؛ حتى لا تقف حجر عثرة تحول بين التطلعات والطموحات، وما تتطلبه الظاهرة أو الاكتشاف من نمو وتطور وإزدهار وقد صاحب تكامل اللغة العربية والإعلام الجديد . اللذين ما زالوا في بداية الطريق - بعض السلبيات منها:

¹ ملحم، إبراهيم أحمد . 2013م. الأدب والتقنية مدخل إلى النقد التفاعلي . الأردن: عالم الكتب الحديث. ص 125.

² كلمة إغريقية (GraphiaBiblion) وعرفها قاموس أكسفورد الإنجليزي " بأنها (نسخ أو كتابة الكتب، أي بمعنى وصف وتاريخ الكتب من ناحية التأليف والطباعة والنشر وغير ذلك، وقائمة بالكتب الخاصة بمؤلف أو ناشر أو وطن أو فكرة معينة أو موضوع معين).

³ البريكي، فاطمة. 2008م. فضاءات الإبداع الأدبي في عصر التكنولوجيا الرقمية. دبي: العالم العربي للنشر والتوزيع. ص 162 - 163.

⁴ علمي، نبيل. 2002م. اللغة العربية وتحديات العولمة . الأردن: مجمع اللغة العربية. ص 97.

من أكبر السلبيات استخدام اللهجات المحلية أو العامية و اللغات المهجنة والمفردات الأعجمية، في جُل وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة) إلا ما رحم ربي. وتتعاظم هذه السلبية إذا كان هناك أياد خفية ترسم وتخطط لعملية إحلال وإبدال أو تقليص اللغة العربية وتهميشها.

الإعلام الجديد قد يصرف النظر أحياناً عن معالجة بعض الموضوعات أو النصوص الأدبية ذات اللغة الفصيحة الرصينة والمضامين الهادفة، ولا يرغب في تحويلها إلى رسالة إعلامية تخاطب شرائح المجتمع المختلفة؛ لأن هدفه تجاري، إذ يهتم بالعائد المادي دون العائد المعنوي؛ مما يؤدي أحياناً إلى قبر العديد من الموضوعات والنصوص وطبها في ذاكرة النسيان.

جُل وسائل الإعلام الجديد (إلا من رحم ربي) تتعامل بحساب الربح والخسارة، والاهتمام بالعائد المادي أصبح من أهم أولوياتها وذلك على حساب الجودة والإتقان، كذلك المنافسة في هذا السوق التجاري تتطلب الصيت والشهرة والانتشار، وغض الطرف عن الدقة والتمحيص لصيانة اللسان من اللحن والتصحيف، وبهذا يكون الإعلام الجديد من عوامل تلوث اللغة ومسح هويتها.

التقنيات الحديثة قد تقف حجر عثرة أمام بعض أفراد المجتمع؛ لأن الأمية الحاسوبية أو أمية العصر ما زالت متفشية بين بعض شرائح المجتمع، استخدام التقنيات لا بد من الاهتمام بتنمية المهارات في مجال استخدام الحاسوب وغيرها من التقنيات وعلى ما يبدو أن الأمية التقنية أو الحاسوبية هي المعضلة التي تسد الطريق أمام ثلثة من المبدعين، وكذلك أمام بعض الجمهور؛ لذا لا بد من استئصال هذه المشكلة من جذورها؛ حتى يُفتح الباب على مصراعية أمام الفكر و الإبداع لينطلق بخطى ثابتة.

شح المعاجم الإلكترونية التي من شأنها مواكبة عصر التقنيات.

المصطلحات تعاني من مشكلة الضبط؛ لذا يعاني المبدع أو المتلقي في حقلي الإعلام واللغة العربية من الاضطراب والضبابية والتشويش؛ وذلك لما تتسم به بعض المصطلحات من ترهل واضطراب وقوالب مطاوية الحجم.

معظم المؤسسات الإعلامية تفتقر إلى المختبرات اللغوية؛ فلا بد منها حتى نضع حدًا لمشكلة اللحن عند الإعلاميين، ولعله من نافلة القول الإشارة إلى إن وسائل الإعلام هي لسان حال القوم في أي محفل من المحافل المحلية أو الدولية والمختبرات اللغوية مهمة أيضًا في المؤسسات التعليمية؛ لأن طفل اليوم قد يكون رجل إعلام الغد فلا بد أن نرضعه الفصاحة والبلاغة منذ نعومة أظافره.

الإعلام الجديد على الرغم من بريقه الأخاذ، إلا إنه في أحيان كثيرة يعاني من عدم المرجعية لتوثيق المعلومات أو الحقائق العلمية، والموضوع في غاية الأهمية إذ لا بد من معرفة المصدر حتى يتم التأكد والتحقق من صحة المعلومة شكلاً ومضموناً. وهنا تبرز أهمية المكتبة أو مركز مصادر المعلومات.

تفتقر ساحة التقنيات الحديثة إلى البرامج التي تهتم بكل مهارات اللغة العربية (الاستماع والتحدث والكتابة والقراءة) لابد من مراعاة التكامل بين مهارات اللغة العربية المختلفة. التي قد تساعد في تنمية مهارات الإعلاميين وقدرتهم على الحوار والنقاش.

عدم التدقيق والتمحيص في المادة الإعلامية المقدمة عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ إذ قد يحتاج بعضها إلى غزلة لإختيار الأفضل والأحسن، كذلك لابد من التدقيق اللغوي فيما يعرض أو يبث، وتمحيص المادة وانتقائها بعناية؛ لأن الكلمة سلاح ذو حدين. ولا بد من الحيطة والحذر؛ حتى لا يدس السم في العسل أو في الدسم. وفي الجانب المقابل صبت التقنيات جل اهتمامها في جانب القراءة أو الاستماع، وذلك على حساب بقية المهارات الأخرى (التحدث والكتابة). الهيبة من التقنيات وكيفية استخدامها أو التعامل معها؛ أدى إلى شيء من الحذر والرهبه في اقتحام هذين المجالين أي مجال الإعلام الجديد واللغة العربية. فالتقنيات تحتاج إلى شيء من الثقافة والوعي والإدراك.

ومعاناة الإعلام الجديد لا تقل شأنًا من معاناة اللغة العربية، فالأمية التقنية المستفحلة بين الجمهور تحول بينه وبين التفاعل مع القضية المطروحة للنقاش بطريقة إيجابية، أو فعالة، وأحيانا عدم امتلاك الآليات والأجهزة المعنية؛ قد يؤدي إلى خلق فجوة وحالة جفاء بين الإعلام والجمهور، وكل هذه العراقيل وغيرها قد تشكل عائقًا أمام وسائل الاتصال للإنطلاق نحو آفاق أرحب.

من السلبيات الجسيمة التي يُغض الطرف عنها النقد العلمي الهادف البناء؛ وهو يمتلك من الآليات ما يدفع بمحور التكامل في الحقلين (الإعلام الجديد واللغة العربية) قدمًا إلى الأمام، عليه لابد من عرض ما يُبث . أو يطرح أو ما يقدم . لجهة نقدية متخصصة؛ حتى تضع النقاط في الحروف بطريقة سليمة وصحيحة، وبذلك يمكن طرد شبح الأخطاء حتى ولو كانت بسيطة أو هينة، لذلك من الأولويات الوعي لمهام النقد ووظيفته التمحيصية في معرفة الصالح من الطالح. وفي كل الأحوال يبقى التكامل بين حقلي اللغة العربية والإعلام الجديد هو الخيار الأفضل والأمثل؛ لمواكبة روح العصر وتحقيق النجاح المنشود في عالم افتراضي لا حدود له وآخر واقعي.

وعليه لابد من الحرص الشديد وعدم ترك اللغة العربية بين مطرقة الإعلام الجديد وسندان اللهجات العامية والالفاظ الدخيلة لأن في ذلك تفريط في حقها وفي حق الأمة وقيمها ومبادئها وتراثها وثوابتها.

الخاتمة

للغة العربية وظائف حيوية ومتباينة في جميع مرافق الحياة؛ لذا لابد من الاهتمام بها ووضعها في مكانة تليق بها، ومن هذا المنطلق فالتكامل بينها وبين العلوم الأخرى من الأهمية بمكان، كذلك لابد من تعاون المؤسسات ذات الصلة ومنها التعليمية والإعلامية وغيرها للإهتمام باللغة العربية لكونها لغة الدين والثقافة الإسلامية، ويجب العمل الجاد حتى تصبح لغة الحياة اليومية فضلاً عن العلوم والتقدم التقني.

مما لاشك فيه أن الله تعالى تكفل بحفظ اللغة العربية؛ لأنها الوعاء الذي انتقاه لكلامه عزوجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾¹ لكن يجب الاهتمام بها في شتى مجالات الحياة؛ وعلى الإعلام بشقيه القديم والجديد الالتفات إلى أهمية نشرها لأنها؛ الوسيلة التي تعكس الفكر وتعبر عن الآراء وهي الأداة لمعرفة العادات والتقاليد والثقافات وحضارات الأمم والشعوب. فضلاً عن العقيدة .

ولد الإعلام الجديد نتيجة تلاقيه معالتقنيات الحديثة، ثم تمكن من استثمارها ووظيفها في طرحه لقضاياها؛ ، لكن ما زالت خصائصه تعيش في حالة ضبابية وعدم وضوح تام للرؤيا؛ لذا تعددت معانيه، وكونه جديداً لأنه استبدل العناصر القديمة في الإعلام التقليدي بوحدات رقمية. وتفاعلت اللغة العربية معه فتكاملت. وبردت الحداثة تدرثا، فاستحسن الجمهور هذا الطراز الجديد؛ وذلك بناء على المساحة التي يمنحها للمتلقى، وهذه المساحة قد تتجاوز المساحة الحقيقية التي يشغلها المبدع الأساسي، وقد تعادلتها في بعض الأحيان.

المزوجة أو التكامل الذي تم بين اللغة العربية والتقنيات أدي إلى نشؤ بعض المفاهيم أو المصطلحات الجديدة منها التكنو أدب، أو أدب النص المترابط . أو الأدب التفاعلي الذي خرج من رحم تقنيات الإتصال الحديثة؛ إذ كان لوسائل الاتصال الحديثة الفضل في ظهوره بل ارتبط تاريخه بها. على الرغم من أقدمية الأدب وسبقه لكل ضروب الإعلام. العلاقة بين الإعلام الجديد واللغة العربية علاقة تكاملية، فالأول وسيلة الثاني والثاني يرفد الأول ويغذيه، فلا بد من دعم الإعلام الجديد لعلوم اللغة العربية ووضع الخطط المدروسة لتحقيق هذه الغايات؛ حتى يتم التكافؤ بين الطرفين وتحقيق الغايات والطموحات المرجوة منهما.

لابد من زيادة التفاعل بين اللغة العربية والإعلام الجديد؛ حتى ترتقي العملية الإبداعية وتسمو، ومن ثم بتحقيق التأثير في المتلقي، وقد لا يغيب عن البال أن الإعلام الجديد من أقوى الوسائل تأثيراً في المتلقي.

تكامل الإعلام الجديد واللغة العربية مع التقنيات الحديثة ترك بصماته واضحة في الحقلين ، فقد رفدتها التقنيات الحديثة بعناصر إيجابية؛ سمت بالعملية الإبداعية وارتقت بها.

على الإعلام الجديد استثمار علوم اللغة العربية وما تحمله في رحمها من كنوز أدبية . نفيسة وثمينة وأحياناً نادرة . والترويج له ونشره ، مع مراعاة رسالة النصوص وأهميتها ووظيفتها وما تحدثه من حراك ثقافي ، كذلك يجب مراعاة المادة العلمية التي تستهوي المتلقي ويستمتع بها؛ فضلاً عما تحققة من فوائد علمية؛ لأنها رسائل تحمل بين طياتها العديد من

¹سورة الحجر آية / 9.

المضامين؛ التي تهدف إلى السمو بالحس الأدبي والذوق الفني لشرائح المجتمع المختلفة، وتطوير منظومته الثقافية والفكرية بطريقة إيجابية تسير روح العصر.

عليه وفي ظل عصر العولمة وما أحدثه من طفرات هائلة في شتى مناحي الحياة؛ لا بد من التكامل بين حقول العلم المختلفة؛ حتى ترتقي العلوم والمعارف من أجل غد أفضل؛ يسخر فيه الإنسان التقنيات الحديثة وآلياتها من أجل مشروعه الحضاري الذي يسمو بروحه وذاته وعقله.

وخلاصة القول التكامل بين اللغة العربية والإعلام الجديد مازال وليدًا يحتاج إلى الرعاية والعناية والاهتمام به.

توصيات ومقترحات

- لا يمكن صون حاضر الأمة ومستقبلها إلا بريادة اللغة العربية وسيادتها في كل المحافل، وتوظيفها في كل ميادين العلم والمعرفة، وخاصة وسائل الإعلام الجديد، مع الاهتمام بالمادة أو المحتوى الذي يعزز دعائم الانتماء الفكري والثقافي، وتوظيف هذا المحتوى لتنمية الذائقة الفنية للعامة والخاصة، مع الاعتناء باللسان الغض الطري؛ ليشب ويترعع على حبها، وبالتالي يحس بقيمتها.
- لا بد من تفعيل التكامل بين اللغة العربية والمؤسسات الإعلامية على مختلف ألوان طيفها.
- الاهتمام بالنقد الهادف البناء في الحقلين، لأنه يدفع بالعملية الإبداعية قدمًا إلى الأمام.
- توظيف التقنيات الحديثة لخدمة العلوم بمختلف ألوان طيفها، وخاصة في حقل الإعلام واللغة، مع مراعاة الابتكار والتجديد والبعد عن المحاكاة أو التقليد وتقديم الجديد المفيد.
- لا بد من إعادة قراءة ما جادت به بعض القرائح الفذة من نصوص أدبية؛ لأن جُل الإبداع الأدبي في حاجة إلى نفض الغبار عنه وعرضه إعلاميًا؛ لأنها ذخائر نفيسة و ثمينة تحمل بين طياتها ما قد تحتاجه الإنسانية من قيم فكرية، فضلًا عن العلوم والمعارف التي هي في أمس الحاجة لها؛ لأنها تشكل منظومة مشروعها الثقافي والحضاري، والإعلام الجديد بما يمتلكه من آليات وتقنيات ووسائل ووسائل لا يعجز عن طرح هذه القضايا بأسلوب أدبي شيق وسلس وجذاب.
- لفت انتباه الجهات المسؤولة من مجامع اللغة العربية وغيرها لوضع حد لإشكالية المصطلحات.

مصادر البحث ومراجعته

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية

- اسماعيل، محمود حسن. 2011م. المرجع في أدب الأطفال. مصر: دار الفكر العربي.
- البريكي، فاطمة.
- 1. 2008م. فضاءات الإبداع الأدبي في عصر التكنولوجيا الرقمية. دبي: العالم العربي للنشر والتوزيع.
- 2. 2008م. الكتابة والتكنولوجيا. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- 3. 2006م. مدخل إلى الأدب التفاعلي. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- عزب، خالد، منصور أحمد، عابد، سوزان. 2008م. مصر: مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع.
- غنيمي، محمد. 1973م. النقد الأدبي الحديث. لبنان: دار الثقافة. ص42.
- الثعالبي، أبو منصور. 1999م. فقه اللغة. تحقيق عمر الطباع، لبنان: دار الأرقم.
- الجندي، أنور. 1964م. معالم الأدب العربي المعاصر. لبنان: دار النشر للجامعيين.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. 1952م. الخصائص. تحقيق على النجار، لبنان: دار الهدى.
- حمزة، عبد اللطيف. 1984م. الإعلام والدعاية. لبنان: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
- الخطيب، حسام. 1996م. الأدب والتكنولوجيا وجسر النص المفرغ. دمشق: المكتب العربي لتنسيق الترجمة والنشر.
- الدوخي، حمد محمود. 2009م. المونتاج الشعري في القصيدة المعاصرة. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- شحاته، حسن: 1994م. أدب الطفل العربي دراسات وبحوث. مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- شبلول، أحمد فضل. 1999م. أدباء الإنترنت أدباء المستقبل. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- علمي، نبيل. 2002م. اللغة العربية وتحديات العولمة. الأردن: مجمع اللغة العربية.
- الفيروز آبادي، مجد الدين. 2005م. القاموس المحيط (القابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القاض، زياد وآخرون. 2000م. مقدمة إلى الإنترنت. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. 1998م. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) تحقيق عدنان دروش ومحمد المصري، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- محمود، حسين خميس. 2012م. أسباب ضعف اللغة العربية في لغة الخطاب الإعلامي المعاصر وطرق الإرتقاء بها. لبنان: كتاب المؤتمر الدولي السنوي للغة العربية.
- المغازي، أحمد. بدون تاريخ. الإعلام والنقد الفني. لبنان: المركز العربي للثقافة والعلوم.
- مكاوي، حسن عماد، وحسين، ليلي. 2008م. الاتصال ونظرياته المعاصرة. مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- ملحم، إبراهيم أحمد. 2013م. الأدب والتقنية مدخل إلى النقد التفاعلي. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- معوض، محمد. 2000م. دراسات في الإعلام الخليجي. لبنان: دار الكتاب العربي الحديث.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. 1414هـ. لسان العرب: لبنان: دار صادر.

- النعيمي ، مريم عبد الله . 2005م. الإعلام فوق رمال متحركة. بيروت: دار ابن حزم.

رابعاً: الشبكة المعلوماتية العالمية

- إكرام، زهور. (2014). الأدب الرقمي حقيقة أدبية تميز العصر التكنولوجي. مجلة دفاتر الاختلاف الالكترونية
<http://blog.amin.org/nisreenhassouna/2014/04/07/> -
- البريكي، فاطمة. (بدون تاريخ) الرواية التفاعلية ورواية الواقعية الرقمية.
<http://www.middle-east-online.com/id=312311> -
- حسونة، نسرین. بدون تاريخ). الإعلام الجديد المفهوم و الوسائل والخصائص والوظائف. مدونة الصحافية نسرین
حسونة.
- سناجلة، محمد. (بدون تاريخ). رواية الواقعية الرقمية كتاب الكتروني <http://www.midle>
- نجم ، السيد. (2012). النص الرقمي وأجناسه ، العربي الحر ، (مقال رقمي)، السيد نجم ، 2012/07/22.

معالجة الإعلام الجديد لقضايا الشباب والطفولة موقع وكالة الأناضول التركية الإلكتروني أنموذجا

د. محمود محمد مصطفى خلوف

أستاذ الإعلام الإلكتروني وعلوم الاتصال

الجامعة العربية الأمريكية/فلسطين

أ. عبد الحق موسى شادلي

باحث جزائري

ماجستير في علوم الاتصال والإعلام

الكلمات المفتاحية: وكالة الأناضول، الشباب، الطفولة، قضايا، معالجة.

ملخص:

حلل الباحثان مضمون موقع وكالة الأناضول الإلكتروني في الفترة ما بين 2019/7/10 وحتى 2019/10/10 بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، واتضح أن الخبر الصحفي جاء في صدارة الفنون التي استخدمتها الوكالة المذكورة في معالجة قضايا الأطفال، وفي تناول الملفات التي دمجت بين الشباب والأطفال في آن واحد.

وجاء التقرير الصحفي بالترتيب الثاني، كما تظهر النتائج سيطرة المواد الخيرية وبنسبة عالية جدا على معالجات الوكالة لقضايا الأطفال والشباب، في حين غابت فنون هامة جدا بشكل تام مثل: التحقيق الصحفي، ومواد الرأي، والحوار الصحفي، فيما لم يتم التركيز على القصة إلا ضمن معالجات محدودة جدا ولا تتعدى في أحسن الأحوال (8%) في تناول قضايا الشباب تحديدا.

كما أظهرت نتائج اختلاف نمط اتجاه معالجة وكالة الأناضول من ملف لآخر فهي حرصت على تناول القضايا التي دمجت خلالها ملفي الشباب والطفولة بشكل محايد وبنسبة كبيرة بلغت (67%) وهو ما جاء وبنسبة مرتفعة أيضا في تناول قضايا الشباب إذ جاء اتجاه المعالجة محايدة بنسبة (77%).

أما المختلف فتمثل بالتركيز أساسا على تناول الملفات المرتبطة بالأطفال باتجاه سلبي بنسبة بلغت (45%)، وبشكل محايد بنسبة (39%)، وهنا اتضح تفاعل الوكالة مع الأحداث المرتبطة بالأطفال بتحميل المسؤولية عن صعوبة أحوالها، وسوء أوضاعها للمسؤولين عن النزاعات، ولصناع القرار.

Research entitled: The new media address the issues of youth and childhood: Anadolu Turkish website as a model

Prepared by:

DR. Mahmoud Mohammad Mustafa Khlouf

Assistant Professor: Electronic Media and Communication Sciences

- ArabAmerican University (Palestine)

MR. Abdelhak Moussa CHADLI

The Algerian University

Keywords: Anatolia Agency, Youth, Childhood, Issues, Treatment

Abstract

The researchers analyzed the content of the website of the Anatolian Agency in the period from 10/7/2019 to 10/10/2019 based on the method of comprehensive inventory, and it became clear that the press news came at the forefront of the arts used by the agency in dealing with children's issues, and in dealing with files that have been merged Between young people and children at once.

The press report came in second place. The results also show that the news items are very high in the Agency's treatment of children and youth issues, while very important arts such as investigative reporting, opinion materials, and dialogue are absent. Very limited and do not exceed at best (8%) in dealing specifically with youth issues.

The results also showed that the Anatolian Agency dealt with the trend of dealing with the issues of youth and childhood in a neutral manner with a large percentage (67%).

The difference was mainly to focus on dealing with the files related to children in a negative manner (45%) and neutral (39%), and here it became clear the Agency's interaction with events associated with children to blame for the difficult conditions, and the poor situation of those responsible for conflict, and decision makers.

مقدمة:

تعد قضايا الشباب والطفولة من أهم المسائل التي تربطها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالتنمية المستدامة، وقد فرضت وكالة الأناضول التركية نفسها على الخريطة الإعلامية وفي تدفق المعلومات بسعيها للتوسع في خدماتها، ونشر مراسليها في مناطق مركزية خارج حدود دولة المقر.

والموقع الإخباري لأي وسيلة إعلامية يمثل أحد أدوات الإعلام الجديد، إذ أن هذه المواقع تمثل أهمية خاصة عندما تحرص على تقديم خدماتها لوسائل الإعلام من جهة والجمهور مباشرة من جهة أخرى مستفيدة من أنها مواقع مفتوحة ولا يريد المتلقي الاشتراك ودفع مبالغ مالية لقاء ما يحصل عليه من معلومات.

مشكلة الدراسة:

وفي ضوء ما سبق يبرز أهمية فحص طبيعة مخرجات هذه الوكالات في الملفات المرتبطة جوهريا بتنمية الأمم ونهضتها، إذ تتلخص المشكلة البحثية في رصد طبيعة معالجة وكالة الأناضول لقضيتي الشباب والأطفال، وشكل تقديم هذه المعالجة.

وتبين للباحثين من خلال عرض الدراسات السابقة أنها تناولت قضايا تخص الشباب أساسا لتأتي قضايا الطفولة بترتيب متأخر، أما الدراسات التي كان موضوعها متصلا بقضية الطفولة فاقترنت على دراستي غدير العمري (2015) ومحمود خروف (2013) فالأولى تخصصت في الصحف اليومية الورقية، والثانية في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية دون أن تتخصص أي منها في وكالات الأنباء.

كما لوحظ أن هذه الدراسات ارتبطت أساسا بمسائل مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، في حين أن هذه الدراسة ستتناول ملفي الشباب والطفولة بشكل عام دون أن تتخصص بحدود منطقة جغرافية بعينها.

الدراسات السابقة:

وجد الباحثان العديد من الدراسات السابقة التي تناولت معالجة المواقع الإخبارية أو الإلكترونية لقضايا عديدة من أبرزها من يأتي:

1- الدراسات السابقة العربية:

1- دراسة إبراهيم فتحي المزيني (2018) بعنوان "معالجة المواقع الإخبارية الفلسطينية لقضايا الشباب: دراسة تحليلية مقارنة" (1).

هي دراسة وصفية، هدفت إلى التعرف على كيفية معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية لقضايا الشباب بالاعتماد على استمارة تحليل المضمون، والمقابلة غير المقننة.

¹ - إبراهيم المزيني. "معالجة المواقع الإخبارية الفلسطينية لقضايا الشباب: دراسة تحليلية مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، يناير 2018). ص ص 120-123.

ونفذت الدراسة التحليلية على أربع مواقع إخبارية خاصة وحزبية في الفترة ما بين 2017/8/1 وحتى 2017/10/31، إذ أظهرت تصدر موضوعات البطالة والفقر وهموم البحث عن عمل ترتيب أولويات مواقع الدراسة في تناولها للمسائل المرتبطة بالشباب وبنسبة نحو (29%).

وأظهرت تصدر الخبر الفنون التي عالجت قضايا الشباب وبنسبة (79.4%)، ثم المقال بالترتيب الثاني بنسبة (10%)، ليحل التقرير الصحفي ثالثا بنسبة (9.7%)، والحديث بالترتيب الرابع بنسبة (0.6%)، وأن المعالجة لم تتضمن أي تحقيق، وأية قصة رغم أهمية هذين الفنين.

كما أظهرت النتائج أن أسلوب سرد المعلومات حظي باهتمام واضح من قبل مواقع الدراسة وبنسبة (42.4%).

2- دراسة إسراء صالح الشريف (2017)، بعنوان "معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية الإخبارية لحصار غزة : دراسة تحليلية"⁽¹⁾.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة معالجة المواقع الفلسطينية الإخبارية لحصار قطاع غزة، ورصد الموضوعات التي ركزت مواقع الدراسة "وكالة وفا، ووكالة فلسطين اليوم، ووكالة فلسطين "الآن" على إبرازها خلال الفترة ما بين 30 يونيو 2013، و 30 يونيو 2016.

وأظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن القضايا الاجتماعية المرتبطة بالحصار الإسرائيلي تصدرت اهتمامات مواقع الدراسة الأربعة بنسبة (22.2%)، ثم تلتها القضايا السياسية، ثم الاقتصادية.

كما اتضح أن مواقع الدراسة أولت اهتماما كبيرا لأسلوب سرد المعلومات، حيث تصدرت المرتبة الأولى من بين أساليب تقديم المضمون بنسبة (62.7%)، واتفقت المواقع في أجندة اهتماماتها بهذا الأسلوب كونه حاز على أعلى نسبة استخدام فيها لطبيعة اعتمادها على الطابع الخبري أكثر من التفسيري.

3- دراسة ريم جبريل توفيق (2015) بعنوان "دور المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية في ترتيب أولويات الشباب الجامعي نحو قضايا الأسرى: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"⁽²⁾.

سعت الدراسة لمعرفة أهم المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية التي يعتمد عليها مجتمع الدراسة في جامعات قطاع غزة لاكتساب المعلومات حول قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وتتبع هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت المنهج المسحي، إذ جرى جمع بياناتها عبر أداتين هما: الاستبانة، واستمارة تحليل المضمون، وطبقت الدراسة الميدانية على 400 مبحوث تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية خلال 2015/9/1 وحتى 2015/10/31.

1 - ماجدة صالح السويح. "مضامين مواقع وكالات الأنباء الخليجية على شبكة الإنترنت". رسالة ماجستير غير منشورة. (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الدعوة والإعلام، إبريل 2006). ص 120-135.

2- غدير العمري. "معالجة الصحف اليومية الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني". رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، 2015). ص 121-136.

أما تحليل المضمون فشمل عينة من مواقع: وكالة "معا"، موقع دنيا الوطن، وكالة "صفا"، إذ تقاربت هذه المواقع في تناول قضايا الأسرى وجاءت بالمتوسط بالمقارنة مع قضايا أخرى.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن (48%) من عينة الدراسة يعتقدون أن للمواقع الإخبارية الفلسطينية تأثير كبير جدا فيما يخص التفات الشباب الجامعي الغزي لقضية الأسرى.

4- دراسة غدير العمري (2015) بعنوان " معالجة الصحف اليومية الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني" (1).

هي دراسة وصفية، هدفت إلى التعرف على سمات محتوى صحف: "الحياة الجديدة/الصادرة في رام الله، و"القدس"/الصادرة في القدس، و"فلسطين"/الصادرة في غزة، وكذلك شكل تقديم المرتبط بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الطفل الفلسطيني.

وجرى اختيار أعداد صحف الدراسة بأسلوب الأسبوع الصناعي في الفترة الممتدة ما بين 1 يناير 2013 و 31 ديسمبر 2013، إذ أظهرت النتائج اهتمام هذه الوسائل أساسا بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ بلغت نسبة مواضيع انتهاكات الاحتلال للحقوق المدنية والسياسية في صحف الدراسة نحو (89%).

كما أظهرت النتائج تركيز الصحف اليومية الفلسطينية على قضايا اعتقال الأطفال واحتجازهم على حساب مسائل أخرى مهمة مثل الحق بالصحة والتعليم، مركزة بالأساس على المعالجة الخبرية التي جاءت بنسبة (95.9%).

5- دراسة هشام أحمد سكيك (2014) بعنوان "دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية: دراسة تحليلية وميدانية" (2).

هي دراسة وصفية سعت للتعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بقضايا الوطنية، وأهم المسائل الوطنية التي تناولها الشبكات محور الدراسة.

واستخدم الباحث في الدراسة منهج المسح بالاعتماد على المقابلة، وكذلك الاستبانة التي نفذت على 426 من رواد مواقع التواصل الاجتماعي من نشطاء سياسيين وأكاديميين.

كما حلل مضمون حسابي شبكتي "قدس الإخبارية"، و"غزة الآن" على "فيس بوك" بالاعتماد على عينة الأسبوع الصناعي في الفترة ما بين 2013/6/1، وحتى 2013/8/31.

¹ -هشام أحمد سكيك. دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية: دراسة تحليلية وميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، 2014). ص 114-120.

² -هشام أحمد سكيك. دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية: دراسة تحليلية وميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، 2014). ص 114-120.

وأظهرت النتائج أن قضية الأسرى جاء في مقدمة القضايا الوطنية التي ركزت عليها مواقع التواصل الاجتماعي الخاضعة للدراسة بنسبة (45.8%)، ثم قضية القدس بنسبة (23.2%)، ثم الاستيطان بنسبة (18.6%)، ثم قضية اللاجئين بنسبة (8.1%).

واتضح أن شبكة "فيس بوك" هي الأكثر استخداما من عينة الدراسة بنسبة (93.3%)، ثم "تويتر" بنسبة (49.65%)، لتأتي بقية الشبكات الأخرى مجتمعة بنسبة نحو (35%).

6- دراسة محمود خلوف (2013) بعنوان "قضايا الطفل في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة"⁽¹⁾.

طبقت الدراسة على موقعي "وكالة وفا" ومقرها رام الله، وكالة "الرأي الفلسطينية ومقرها غزة، واستخدم خلالها الباحث أداة تحليل المضمون لتقديم وصف موضوعي منظم لمحتوى وشكل قضايا الطفولة التي تهتم مواقع الدراسة في معالجتها.

واتضح من النتائج انخفاض نسبة معالجة موقعي الدراسة "لقضايا الأطفال بالمقارنة مع مجمل المواضيع التي تم معالجتها خلال فترة الدراسة من 2013/5/13 إلى 2013/9/12، إذ بلغت نسبة المواضيع الخاصة بالأطفال المنشورة في وكالة "وفا" نحو (1%) فقط، فيما انخفضت النسبة في موقع وكالة "الرأي" إلى نسبة (0.3%)، فقط، ما يعني عدم وضع قضايا الأطفال في مقدمة أجندة عمل وتغطيات موقعي الدراسة.

كما أظهرت النتائج أن موقعي الدراسة اعتمدا بالأساس على المراسل، أو المندوب في تغطية القضايا المرتبطة بالطفولة ما يظهر أنها تميل إلى إعطاء هامش ولو يسير من متابعتها الميدانية للطفولة، وظهر ذلك من أن (55%) من المعالجات الخاصة بالطفولة في وكالة "وفا" كان مصدرها المراسل أو المندوب، فيما بلغت النسبة في وكالة الرأي (33.4%)، وهذا شيء يحسب لصالح موقعي الدراسة.

7- دراسة سعيد أبو معلا (2009)، بعنوان: معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات:

8- دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على الأزمة الداخلية بعد الانتخابات التشريعية 2006"⁽²⁾.

طبقت الدراسة على موقع الإعلام المركزي التابع لحركة فتح، وموقع المركز الفلسطيني للإعلام التابع لحركة حماس، وموقع وكالة "معا" التابع للقطاع الخاص، بالاعتماد على نظرية الأطر.

1 - محمود خلوف. "قضايا الطفل في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة". بحث مقدم للمؤتمر الوطني الحادي عشر للطفل، جامعة بيرزيت والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، أكتوبر 2013 .

2 - سعيد محمد أبو معلا. "معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات: دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على الأزمة الداخلية بعد الانتخابات التشريعية 2006". دراسة ماجستير غير منشورة. (القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية. 2009)، ص 260-264.

وهدفت الدراسة إلى معرفة الأطر التي عالجت بها المواقع الإلكترونية الفلسطينية الأزمات الداخلية (أزمة سيطرة حركة حماس على قطاع غزة)، التي كانت فصلاً من فصول الصراع والاقتتال التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006م.

وأظهرت نتائج الدراسة التحليلية سيادة قالب فن الخبر الصحفي على حساب الاهتمام بالتقرير الإخباري، باعتباره فناً يمكن له أن يقدم الرؤى المختلفة ووجهات النظر حول الأزمة، وهو ما يدل على ضعف المعالجة الإخبارية التي اعتمدت على الصور كعنصر صحفي مرافق لمعالجتها الإخبارية.

وأظهرت غياب التوازن (الرأي والرأي الآخر) عن المواد الخبرية في معالجة المواقع (عينة الدراسة)، وهو ما يعبر عن حالة عامة من الضعف المهني، تعانيهما المواقع الثلاثة، وهو ما انعكس على عدم توافر عناصر تضمن المصداقية أو الثقة لدى القراء في معالجة المواقع عينة الدراسة للأزمة.

9- دراسة سارة العتيبي (2009)، بعنوان "المعالجة الصحافية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الإلكترونية:

دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف⁽¹⁾."

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بالاعتماد على أداة تحليل المحتوى طالت (86) معالجة صحافية حللتها الباحثة في دراستها، والتي سعت من خلالها إلى التعرف على مدى نجاح المعالجة الصحافية التي تناولت ظاهرة العنف الأسري في توجيه أفراد المجتمع وإرشادهم لخطورة هذه الظاهرة على المجتمع ضمن المساعي المبذولة إلى الحد منها. كما سعت الدراسة إلى معرفة مواطن القصور التي تواجهها الصحافة الإلكترونية في معالجة قضية العنف الأسري، وكذلك التعرف على مدى مساهمة موقع صحيفة إيلاف في الحد من ظاهرة العنف الأسري.

وحصلت النتائج إلى أن "إيلاف" تقوم بوظيفة التوعية لمواجهة العنف الأسري، إلا أنها تساهم بشكل ضعيف في الحد من هذه الظاهرة، وجاءت مضامين ختان الإناث والضرب والقتل في صدارة المواضيع التي ركزت عليها معالجة "إيلاف"، لتأتي المسائل الأخرى بترتيب أقل، في حين اعتمد القائمون بالاتصال في تغطياتهم أساساً على الجهات الأمنية. وجاء الخبر، ثم التقرير في مقدمة الفنون الصحافية المستخدمة في معالجة قضية الدراسة، فيما تراجعت باقي الفنون إلى حد كبير، وبفارق واضح عن الفنين المذكورين.

2- دراسة سابقة باللغة الأجنبية

دراسة بعنوان: الأطفال والشباب والوسائط حول العالم لمحطة عامة عن الاتجاهات والقضايا

دراسة من إعداد سوزان جيغلي بمعهد المسح باليونيسف ضمن القمة العالمية الرابعة حول وسائل الإعلام للأطفال والمراهقين بريو دي جانيرو البرازيل ، أبريل 2004

¹ - سارة العتيبي. المعالجة الصحافية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الإلكترونية: دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف". رسالة ماجستير غير منشورة. (عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2009). ص ص 11-12.

وارتكزت الدراسة على معالجة المشهد الإعلامي العالمي للأطفال والشباب ، وتحديد الفرص والمخاطر. على سبيل المثال ، عولمة وسائل الإعلام توفر الفرص لتوسيع آفاق الأطفال وتوفير المزيد من المساواة في الوصول إلى المعلومات ، لكنه يهدد أيضاً الهوية الثقافية والقيم. ومن جهة أخرى فإن التقدم التكنولوجي يجلب مهارات جديدة وزيادة مشاركة الشباب في المجتمع ، ولكن أيضاً زيادة خطر استغلال الأطفال والإعلامية الانقسامات. حيث استنتجت الدراسة أن هناك حاجة ملحة للمجتمعات لحماية الشباب وتمكينهم من تشكيل حياتهم ضمن البيئات الإعلامية الخاصة ، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبشكل متزايد من قبل خبراء وسائل الإعلام والمربين في جميع أنحاء العالم. تستند هذه النظرة العامة للاتجاهات والقضايا المتعلقة بالشباب ووسائل الإعلام على نطاق واسع ضمن مراجعة المصادر المطبوعة والإلكترونية الحالية ، ومقابلات مع خبراء إعلاميين من مختلف المناطق ، وتحليل استطلاعات الإعلام المحلي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

إذ تم من خلال هذه الدراسة الوصول إلى استنتاجات مفادها توضيح الاتجاهات والقضايا - بدءاً من خيارات وسلوكيات وسائط الشباب ، إلى الجودة ويشير تأثير الوسائط التي تستهدفهم - إلى الحاجة إلى استخدام أكثر فاعلية لما هو إيجابي واسع إمكانات وسائل الإعلام والتكنولوجيات الجديدة للدفاع عن وإثراء حياة الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم¹.

التعليق على الدراسات السابقة:

تبين من خلال عرض الدراسات السابقة أنها ركزت أساساً على المنهجين المسحي والوصفي، وأن الدراسات تناولت قضايا تخص الشباب أساساً لتأتي قضايا الطفولة بترتيب متأخر، أما الدراسات التي كان موضوعها متصلاً بقضية الطفولة فاقتصر على دراستي غدير العمري(2015) ومحمود خلوف(2013) فالأولى تخصصت في الصحف اليومية الورقية، والثانية في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية دون أن تتخصص أي منها في وكالات الأنباء.

كما لوحظ أن جزءاً من هذه الدراسات ارتبطت أساساً بمسائل مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، في حين أن هذه الدراسة ستتناول ملفي الشباب والطفولة بشكل عام دون أن تتخصص بحدود منطقة جغرافية بعينها.

أهداف الدراسة التحليلية:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التحليلية في رصد وتحليل معالجة موقع الأناضول لقضيته الشباب والطفولة، وذلك بتحليل المواد المنشورة فيه، ومن هنا فيتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية تتمثل في:

1- الكشف عن وسائل الإبراز التي استخدمتها موقع الدراسة في طرحه لقضيته الدراسة مثل الصور الشخصية، أو الموضوعية، أو فن الكاريكاتور، أو الأشكال التوضيحية.

1. Susan Gigli, Children , Youth and Media Around the World: An Overview of trend & Issue, Report Compiled, 4th World Summit on Media for children and Adolescent, Rio de Janeiro, Brazil, April 2004.

- 2- التعرف على طرق العرض والأساليب الإقناعية التي استخدمها موقع الأناضول في معالجته للقضيتين محور البحث.
- 3- التعرف على القوالب التحريرية التي استخدمها الموقع لنشر المواد المتعلقة بقضيتي الدراسة، ورصد مصادر المواد المنشورة المتعلقة بالقضيتين موضع التحليل.
- 4- الكشف عن مدى مراعاة موقع الدراسة للتوازن في تغطيته لقضيتي الشباب والطفولة وفي عرضه لوجهات النظر المختلفة حول القضيتين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

- 1- للدراسة أهمية مهنية تتمثل في جلب انتباه القائم بالاتصال إلى بعض أوجه القصور في معالجة موقع الدراسة لقضيتي الشباب والطفولة، ليتم الاستفادة منها وأخذها بالحسبان.
- 2- تأتي أهمية الدراسة من الجانب العلمي كونها تأتي استجابة لحاجة المكتبة الإعلامية إلى المزيد من الدراسات عن الإعلام الجديد بشكل عام، ومواقع وكالات الأنباء على الانترنت بشكل خاص.
- 3- كما تتبع أهمية الدراسة في الجانب العلمي من ندرة الدراسات الإعلامية في موضوع مواقع وكالات الأنباء الإلكترونية، التي مكنت الجمهور من الاطلاع على أخبارها مباشرة دون وسيط من قبل وسائل الإعلام.
- 4- يمكن أن تحقق الدراسة نوعاً من التكامل مع الدراسات السابقة المرتبطة بوكالات الأنباء من جهة، وتغطية وسائل الإعلام لقضايا الطفولة بالذات من جهة أخرى.

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الأبحاث الوصفية، إذ أن "البحوث الوصفية تتعامل مع مجالات وظواهر بحثية يتوافر بشأنها عدد من المؤشرات التي تم استخلاصها في بحوث سابقة، إلا أن هناك أبعاداً أو زوايا جديدة لهذه المجالات البحثية لم يتم تناولها، وهي تقوم على أساس الرصد والتوصيف الدقيق لعناصر الظاهرة البحثية ومتغيراتها"⁽¹⁾.

كما أن الدراسة الوصفية تقوم على جمع المعلومات والبيانات وتفسيرها، بما يتيح تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن الظاهرة⁽²⁾.

مناهج الدراسة:

أ. **المنهج المسحي:** وتنطلق الدراسة من منهج المسح، الذي يعد أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية، إذ يركز على دراسة الظواهر، أو المشكلات البحثية في وضعها الراهن من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصادرها⁽³⁾.

¹ - شريف اللبان وهشام عطية. مقدمة في مناهج البحث الإعلامي. (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2008). ص 76.

² - السيد أحمد عمر. البحث العلمي مفهومه وإجراءاته ومناهجه. (طرابلس الغرب: جامعة قارون، 1994). ص 211.

³ - محمد عبد الحميد. دراسة الجمهور في بحوث الإعلام. ط 1. (القاهرة: عالم الكتب، 1995). ص 121.

ب. منهج دراسة العلاقات المتبادلة: ويركز هذا المنهج على دراسة العلاقات بين الحقائق التي تم الحصول عليها؛ بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة والوصول إلى خلاصات (نتائج) لما يمكن عمله لتغيير الظروف، والعوامل المحيطة بالظاهرة في الاتجاه الايجابي⁽¹⁾.

عينة الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة بالمضامين الإعلامية التي نشرها موقع وكالة الأناضول التركية في الفترة ما بين 2019/7/10 وحتى 2019/10/10 بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل إذ بلغ عدد الفنون المختلفة التي نشرتها هذه الوكالة عبر موقعها (22798 مادة)، منها فقط (67 معالجة) مرتبطة بموضوع الدراسة، بواقع: (51 مادة عن الأطفال)، و(13 مادة) عن الشباب، و(3 مواد) تناولت فيها قضايا الشباب والأطفال في آن واحد.

مبررات اختيار العينة والموقع:

فيما يخص مبررات اختيار الوكالة، فهذا يعود لكونها وكالة إقليمية مؤثرة، لها انتشار على صعيد المراسلين في مختلف قارات العالم، وكذلك لونها تقع في منطقة مضطربة في ظل استمرار الخلاف بين الحكومة التركية والأكراد، وبسبب تأثر تركيا بالحروب والنزاعات في الدول المجاورة وبالذات تركيا والعراق.

أما فيما يخص العينة فجاءت قبيل وخلال وبعد انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تناقش ملفات تنمية هامة من ضمنها المسائل المرتبطة بالشباب والطفولة.

كما أن هذه الفترة مثلت حالة عدم استقرار في العراق بسبب الحراك الشعبي ضد الفساد، وفي سوريا نظرا لاستمرار الحرب بين العديد من الأطراف في سوريا، وكذلك استمرار الأزمة اليمينية، وغيرها من الأزمات التي تعصف في المنطقة وبالذات القضية الفلسطينية.

التعريف بوكالة الدراسة:

وفق ما يظهر الموقع الإلكتروني لوكالة "الأناضول" فقد جاء تأسيسها مع بداية تأسيس الجمهورية التركية، وتحديدًا في 6 نيسان (أبريل) عام 1920.

وكان للوكالة دور في بناء الجمهورية التركية إذ نشرت على كافة المحافظات التركية خبر قرار مصطفى كمال (الذي لقب لاحقًا بأتاتورك) سيجتمع في أنقرة لتأسيس مجلس الأمة بعد أن تم إغلاق البرلمان العثماني الذي كان يعرف حينها بـ"مجلس المبعوثان" إثر احتلال إسطنبول رسميًا في 16 آذار (مارس) 1920م. وقد أتت فكرة تأسيس وكالة الأناضول بمحض الصدفة حينما تقابلت الصحفية والأديبة خالدة أديب مع يونس نادي (آبالي أوغلو) في إحدى محطات القطارات وهما في طريقهما إلى مدينة أنقرة للحاق بأتاتورك ورفاقه هناك. إذ اتفقا معا على ضرورة أن يكون أول شيء يقومون به هو تأسيس "وكالة أنباء" تركية.

¹ - سمير حسين. دراسات في مناهج بحوث الإعلام. (القاهرة: عالم الكتب، 1999). ص 160.

وطرحت أسماء عدة لإطلاقها على الوكالة المزمع إنشاؤها، ومن تلك الأسماء المقترحة كانت "الوكالة التركية" و "وكالة أنقرة" و "وكالة الأناضول"، وبعد مشاورات اتفق الجميع على اسم "وكالة الأناضول" الذي مازال مستخدماً حالياً. وفي 1 مارس من عام 1925 م تأسست شركة تركية مساهمة تحت اسم "شركة وكالة الأناضول" وقام مصطفى كمال أتاتورك بتكليف مجموعة من رفاقه بتطوير عمل وكالة الأناضول حسب المعايير الحديثة المعمول بها في دول أوروبا الغربية وقتئذ، فأصبح للوكالة حينها وضع مستقل تتمتع فيه بنظام مؤسساتي متميز لم يكن معمول به حتى في الدول الأوروبية.

وتعد "الأناضول" من الوكالة التي ذاع سيطها منذ ما يعرف بـ "الربيع العربي" إذ حرصت على رفد مناطق الصراع والحراك بشبكة مراسلين، بتزامن مع حرصها على متابعة شؤون الدول الصديقة والتي ترتبط تركيا بمصالح سياسية واقتصادية معها في مختلف أرجاء العالم، وتقديم خدماتها من خلال موقع الكتروني مفتوح ودون تكاليف مادية أو اشتراك. ووفق بيانات الوكالة ذاتها، فلها (40 مكتبا) خارج تركيا، من ضمنها (3 مكاتب في فلسطين المحتلة)، بالإضافة إلى مكتب في مصر، بتزامن حرصها على تشغيل شبكة مراسلين في الدول المؤثرة في صنع القرار الدولي مثل روسيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والصين.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة للإجابة عن العديد من التساؤلات منها:

- 1- ما القضايا والموضوعات التي أولتها وكالة الأناضول أهمية عند تناولها لملفي الشباب والطفولة؟.
- 2- ما الأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها وكالة الدراسة في معالجة قضيتي الشباب والأطفال؟.
- 3- ما مصادر المعلومات التي اعتمد عليها موقع وكالة "الأناضول" في معالجة قضيتي الشباب والطفولة؟.
- 4- ما الأساليب الإعلامية المستخدمة في معالجة قضيتي الشباب والطفولة؟.
- 5- إلى أي حد يختلف أسلوب المعالجة في موقع الوكالة في تناولها لكل من المسائل المرتبطة بالطفولة والشباب؟.

- 6- ما أوجه الاتفاق والاختلاف في حجم المعالجة وشكلها لقضايا الطفولة والشباب في موقع الدراسة؟.

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون، كونها تعد أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها الباحثون وبالذات في الدراسات الإعلامية لتحليل النصوص المختلفة، ومعرفة أساليب تقديمها للمتلقي. وتوجد عشرات التعريفات لتحليل المضمون من أهمها تعريف "بيرلسون" بأنه: أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر، أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا وكميا⁽¹⁾.

¹ - عاطف عدلي العبد. تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الإعلام والرأي العام: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية. (القاهرة: دار الفكر العربي، 2003). ص 46.

وتعد وحدة التحليل الشيء الذي نقوم حقيقة باحتسابه، وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون وأكثرها أهمية، وهي إما تقوم على وحدة الكلمة، أو وحدة الموضوع (الفكرة)، أو وحدة الشخصية، أو الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، أو وحدة مقاييس المساحة والزمن⁽¹⁾.

وأعد الباحثان استمارة تحليل المضمون وحددا الفئات التي تهدف إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة، وانطلقا في الفئات الآتية:

أولاً: فئات المضمون (ماذا قيل؟).

وركزت على فئة مجالات قضايا الشباب والطفولة، وفئة أساليب الإقناع، وفئة الأساليب المستخدمة في تقديم مضمون المعالجة.

وتشمل فئة الأساليب المستخدمة في تقديم مضمون المعالجة الفئات الفرعية الآتية:

أ. **أسلوب سرد المعلومات:** وهو الذي يقوم على أساس سرد المعلومات والوقائع دون الاعتماد بشكل جوهري على الأرقام والإحصاءات، ويأخذ الطابع الإخباري في العرض.

ب. **الأسلوب الإحصائي:** ويركز المعالجة بشكل أساسي وبارز على الأرقام والإحصاءات في عرض المادة الصحفية.

ت. **الأسلوب الوصفي:** وتركز المعالجة فيه على توظيف الحواس بقصد وضع المتلقي في الأجواء التي واكبت حصول الحدث، أو لإطلاعهم على الظروف المحيطة بالأشخاص المرتبطين بالحدث أو الواقعة.

أما فئة أساليب الإقناع فتشمل ما يأتي:

أ. **أساليب عقلية:** وهي التي اعتمدت المعالجة فيها على الحجج العقلية، بالإستناد إلى نتائج دراسات علمية، أو عرض أرقام وإحصاءات، أو تقارير تم الاستناد إليها أو الاعتماد على آراء خبراء ومختصين في مجالات مختلفة لمحاولة إقناع المتلقي.

ب. **أساليب عاطفية:** واعتمدت المعالجة فيها على توظيف العواطف مثل التي لعبت على عاطفة الدين، أو القومية، أو على عاطفة الأمومة... إلخ، وهنا يستخدم الكاتب بالمعتاد ألفاظاً ومفردات أدبية وبلاغية.

ت. **أساليب الخوف:** وهي التي وظف القائم بالاتصال خلالها عامل الخوف، سواء أكان بطريقة مباشرة أم غير مباشرة انطلاقاً إثارة المخاوف الدفينة لدى المتلقي.

ث. **أكثر من أسلوب:** وهنا اعتمد القائم في الاتصال في معالجته على دمج أكثر من أسلوب معاً، بحيث تعذر بأن يتم التوصل إلى جواب مقنع محدد عن وجود توجه لأسلوب أكثر من غيره في التغطية الإعلامية كون الكاتب وظف أكثر من أسلوب في كتاباته.

¹ - المرجع نفسه. ص 48.

ج. دون أساليب إقناع: يقصد به تقديم معالجة صحفية خالية من أية أساليب إقناعية، دون الاستعانة بأي من الأساليب المذكورة سلفاً.

فئة مصدر المادة الصحفية:

وهي اعتمدت على المصادر الأولية (مصادر رسمية، وغير رسمية)، والمصادر الثانوية، كما رصدت الدراسة المعالجات التي اعتمدت على أكثر مصدر، أو جاءت بمعلومات دون ذكر المصدر (بدون مصدر/ المصادر غير المعلنة "المجهلة").

ويقصد فئة مصدر المعلومة: تحديد الجهة (شخص أو جماعة، أو شخصية اعتبارية) التي تُساق التعبيرات على لسانها، مثل الشخص معطي المعلومة، وتنقسم الى:

- فئة المصادر الأولية: يقصد بها مصادر المعلومات الأولية التي اعتمدت عليها مواقع الدراسة جميعها للمعلومات المتصلة بموضوعات الدراسة، وتشمل الفئات الفرعية الآتية :

1- مصادر رسمية: المواد الصحفية التي تضمنتها موضوعات المعالجة منقولة عن مصدر رسمي، وتشمل الآتي:

أ. رسمي عالمي: تصدر عن مصادر رسمية دولية سواء رئاسية أو حكومية أو تتبع منظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها، أو أية مؤسسة دولية أخرى.

ب. رسمي عربي: تصدر عن مصادر رسمية عربية سواء رئاسية أو حكومية أو تتبع جامعة الدول العربية أو أية منظمات عربية رسمية.

ت. رسمي إقليمي: تصدر عن مصادر رسمية تقع فيما تسمى بمنطقة الشرق الأوسط ولكنها من خارج نطاق الدول العربية، سواء رئاسية أو حكومية أو تتبع منظمات إقليمية.

2- مصادر غير رسمية: المواد الصحفية التي تضمنتها موضوعات المعالجة منقولة عن مصدر غير رسمي، وتشمل الآتي:

أ. المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المحلي: وتصدر عن المنظمات الأهلية والدولية والنقابات والمراكز الحقوقية، والهيئات غير الحكومية.

ب. المواطنون: وتمثل شهود العيان الذي تم إيراد آرائهم في المعالجة.

ت. المعارضة: وهي جهات مناوئة لحكومة القطر (الدولة) التي تركزت المعالجة عليها، سواء أكانت معارضة سلمية أو مسلحة، مثل مرصد الطيران التابع للمعارضة السورية... إلخ.

ث. خبراء اقتصاديون: سواء أكانوا أكاديميين، أو من المصرفيين ومن لهم باع طويل في رصد الوضع الاقتصادي وتحليله.

3- مصادر خاصة:

أ. المراسل: هو الذي يعمل خارج حدود دول مقر الوكالة (تركيا).

ب. المندوب: وهو الذي عمل داخل حدود تركيا.

4- مصادر عامة: وتشمل المصادر العامة التي تستقي منها الوكالة معلوماتها، وأخبارها وتتضمن الفئات الفرعية الآتية:

أ. وكالات الأنباء: وهي مؤسسات كبيرة من حيث الكادر والإمكانات التكنولوجية والمالية، وتقدم الخدمات الإخبارية وتعنى بتجميع الأخبار وبتغطية الأحداث بالصورة والكلمة والصوت، وتوفر خدماتها إلى مختلف الوسائل الإعلامية، وتنقسم إلى وكالات دولية، وإقليمية، ومحلية.

ب. الإذاعة: التي ينقل عنها موقع الوكالة محور الدراسة المادة الصحفية المتعلقة بالقضايا المدروسة.

ت. التلفزيون: قناة فضائية، أو تلفزيون أرضي ينقل عنها موقع الوكالة محور الدراسة المادة الصحفية المتعلقة بالقضايا المدروسة.

ث. المواقع الالكترونية: هي التي ينقل عنها موقع الوكالة محور الدراسة المادة الصحفية المتعلقة بالقضايا المدروسة.

ج. مواقع التواصل الاجتماعي: هي التي ينقل عنها موقع الوكالة محور الدراسة المادة الصحفية المتعلقة بالقضايا المدروسة، مثل: "فيس بوك"، "تويتر"، "جوجل بلاس" ... وغيرها.

ح. الموقع نفسه: اسم الوكالة يتصدر المحتوى الصحفي المرتبط بقضايا الشباب أو الطفولة.

خ. بيان صحفي: ويكون صادرا عن دوائر العلاقات العامة، أو أقسام الإعلام أو أية جهة أخرى وينشر على العموم.

د. متعدد المصادر: وهي المادة الصحفية التي تعتمد على أكثر من مصدر

ذ. دون مصدر: وهي المواد الصحفية التي تنشر دون ذكر المصدر (المصدر مجهل).

فئة الاتجاه السائد:

وتهدف هذه الفئة إلى الوقوف على اتجاه معالجة موقع الدراسة للملفات المرتبطة بالشباب والأطفال عبر رصد الاتجاهات التي توضع التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون وتنقسم إلى:

أ. اتجاه إيجابي: ويقصد به التركيز على الجوانب الإيجابية للقضايا المنشورة، مثال: الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة المشردين، أو الخطط الرامية للارتقاء بواقع الشباب...إلخ.

ب. اتجاه سلبي: ويقصد به التركيز على الجوانب السلبية في الموضوع كالتهويل والمبالغة في المعالجة وبالذات عند تناول أزمة.

ت. اتجاه محايد: وهو ما يتم معالجته من مواضيع على موقع وكالة "الأناضول" بشكل متوازن يحمل سلبياته وإيجابيات دون إبداء موقف أو رأي إيجابي أو سلبي.

ثانيا: فئات الشكل (كيف قيل؟).

وهي تمثل الفئات المرتبطة بوصف الشكل الذي قدمت به المادة الصحفية للوقوف على دلالاتها المتصلة بأهداف الدراسة.

وقسم الباحثان فئات الشكل إلى فئات فرعية على النحو:

1- فئة الأشكال الصحفية: تختص هذه الفئة بالأشكال الصحفية التي قُدمت من خلالها المادة الصحفية المتصلة بالقضايا التي تتناولها الدراسة، وهي:

أ. الخبر الصحفي: معالجة صحفية غير متعمقة تخصص أساسا لتقديم وصف سريع للحدث أو الواقعة، ويكون أقل من حيث التفصيل والحجم من التقرير.

ب. التقرير الصحفي: فن يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي من حيث عمق المعالجة، وحجم المادة الصحفية، ومن أنواعه: التحليلي، والوصفي، والإخباري، و"البورتريه"... إلخ.

ت. المقال الصحفي: مادة رأي تتسم غالبا بعدم الموضوعية، كونها تعبر عن انحيازات الكاتب أو الوسيلة الإعلامية، بالمعتاد يخصص المقال بأنواعه المختلفة للتعليق على الأحداث الجارية، أو لشرح أبعادها وتحليلها.

ث. الحوار الصحفي (الحديث): وهو "فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية، أو بين صحفي وشخصيات، أو بين مجموعة من الصحفيين وشخصية، أو مجموعة من الصحفيين مع مجموعة من الشخصيات؛ بهدف إما الحصول على معلومات جديدة، أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب طريفة أو مسلية في حياة الشخصية محور المعالجة.

ج. التحقيق الصحفي: أحد الأشكال الصحفية الاستقصائية، التي تتسم بعمق المعالجة، إذ يتركز الجهد على البحث والتحري والاستطلاع والتحليل الواقعي لمشكلة أو قضية لمعرفة أسبابها ومسبباتها بالاستناد إلى الدليل والوثيقة... إلخ.

ح. القصة الصحفية: مادة صحفية تقوم على أساس تفسير العلاقة بين الإنسان والمكان والزمان، وتعتمد على أسلوب معالجة غير جامد، وتسمح باستخدام اللغة الأدبية خدمة للغة الصحفية بما يضيف على النص نوعا من الجمالية.

خ. الكاريكاتير: رسوم وأفكار تعرض بغرض التأثير على الافراد بأسلوب مبسط يترك للكاتب فيه حرية اختيار شكل المعالجة (فكاهية، سخرية... إلخ)، ويعد من أكثر الفنون جاذبية، ويستخدم للتعليق على القضايا ولانتقاد ظواهر أو مسلكيات ما.

2- فئة عناصر الإبراز والتدعيم والخدمات التفاعلية: وهي تتعلق بالأساليب الإبرازية والتفاعلية التي قُدمت فيها المادة الصحفية لتدعيم القضايا المرتبطة بالشباب والطفولة، وقسمتها الدراسة إلى الفئات الفرعية الآتية:

أولا: عناصر الإبراز: تختص هذه الفئة بطريقة إبراز أساليب الموضوعات المنشورة في الوكالة والمرتبطة بقضيتي الدراسة، وتشتمل على الفئات الفرعية الآتية:

أ. الصور: تعني إرفاق صورة مع المادة الصحفية، وتنقسم إلى:

- صور شخصية: عبارة صورة شخصية مرافقة للمادة الصحفية التي تدور حولها المعالجة.
 - صور خبرية: صورة توضح الحدث المرافق للمادة الصحفية.
 - صور موضوعية: وهي الصور المصاحبة للموضوع المنشور والمرتبطة بقضية الشباب، أو الطفولة، وتدلل على نحو كبير على محتواه للتعرف على الأهمية التي منحها موقع وكالة "الأناضول" للموضوع.
 - ألبوم الصور: ويقصد بها أنها عبارة عن صور مجمعة لحدث واحد، وتكون مقرونة بتعليق موجز بالمعتاد (Caption).
 - رسوم وخرائط: تشمل استخدام الرسوم البيانية والخرائط وغيرها لتوضيح الأرقام والإحصاءات التي جاءت ضمن معالجات الوكالة لقضيتي الشباب والأطفال.
 - الأعلام والرايات، و"اللوغو": وتمثل شعارات وأعلام الدول أو المنظمات الإقليمية أو الدولية، أو المحلية، أو الأحزاب... إلخ.
 - الإنفوجرافيك: هو تصميم رسومي يجمع بين تصوير البيانات والرسوم التوضيحية والنص والصور في تنسيق يحكي قصة أو فكرة كاملة⁽¹⁾.
 - ثانيا: عناصر التدعيم: تختص هذه الفئة بطريقة التدعيم التي قُدمت بها موضوعات قضايا الشباب، والأطفال، وتشتمل على الفئات الفرعية الآتية:
 - ملف صوتي: وتعني إرفاق المادة المنشورة بملف صوتي ليعمل على دعمها.
 - ملف فيديو: إرفاق ملف فيديو لتدعيم المادة المنشورة، وقد تكون ضمن عملية دمج مباشرة، أو ضمن رابط تشعبي ينقل المتلقي للفيديو.
 - فلاش: ونعني به عرض المادة الصحفية المنشورة في ملف باستخدام تقنية الفلاش.
 - المتعلقات (المواد ذات الصلة): خاصية لربط موضوع المادة المنشورة بأخبار وأحداث ومواد متعلقة بموضوع المادة الصحفية، وسبق نشرها في الموقع ذاته.
 - أخرى: وهي العناصر التدميمية، ولم تذكر ضمن الفئات السابقة.
- وحدات التحليل:**
- وقد اعتمدت هذه الدراسة على وحدة الموضوع أو الفكرة، كونها تمثل الفكرة التي تدور حولها أو تركز عليها المعالجة حول مسألة معينة، وتركز الجهد هنا على دراسة ما له ارتباط بملف الشباب، أو الأطفال، أو معالجات تناولت الملفين في آن واحد.

(1) Krum. Cool Infographics: Effective Communication with Data Visualization and Design.

كما اعتمدت الدراسة على الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية: وتعني الوحدة الإعلامية المتاملة التي تقوم الدراسة على تحليلها⁽¹⁾، وهي مثلت جميع المضامين الإعلامية التي عالجت قضيتي الشباب والأطفال، علما بأن الدراسة استخدمت أسلوب العد والقياس والمتمثلة بالتكرارات، التي تم وضعها في جداول النتائج.

إجراءات الصدق والثبات:

راعى الباحثان أمور عدة للتأكد من الصدق والثبات في تحليل المضمون، وهي على النحو:

1. تم التأكد من الصدق بالتأكد من صلاحية فئات تحليل المضمون لموضوع الدراسة من خلال إجراء دراسة قبلية على عينة قوامها مضمون يومي (23، 22 يونيو 2019) لموقع وكالة "الأناضول"، إذ تم إدخال تعديلات طفيفة على بعض الفئات في ضوء ما تم تسجيله من ملاحظات.
2. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والخبراء^(2*)، وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم.
3. إعادة التحليل: إذ أعاد التحليل باحث آخر للمادة نفسها بعد أسبوعين ونصف بالاعتماد على فئات التحليل والوحدات نفسها، وأظهرت النتائج أن الاتفاق بين التحليلين بلغ نحو (96.8%).

مفاهيم الدراسة:

- 1- **الموقع الإلكتروني:** وهو الموقع الإخباري التابع لوكالة "الأناضول التركية" الذي يمثل ثمرة إنتاجها المتنوع من الفنون الصحفية المختلفة والإنتاج الإعلامية بمختلف أنواعه.
- 2- **الشباب:** مصطلح يطلق على فئة عمرية هي ذروة القوة والحيوية والنشاط بين ميع مراحل العمر لدى البشر⁽³⁾، وقد تعاملت دول وجهات عديدة على أن الشباب من حيث السن هم ما بين 18 إلى 35 سنة، وهو سن الشباب الذي نص عليه قانون العمل الفلسطيني لسنة 2011، في مادته رقم (1) على سبيل المثال لا الحصر.
- 3- **الأطفال:** هو التعريف ذاته المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة والتي بدأت السريان في أيلول/ سبتمبر 1990، إذ نصت المادة رقم (1) منه على أن الطفل هو: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه⁽⁴⁾.

1- سمير حسين. مرجع سابق. ص ص 199-200.

*- تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء هم:

1- د. أحمد الترك، أستاذ الصحافة والإعلام المشارك في الجامعة الإسلامية/غزة.

2- د. شادي أبو عياش، عميد كلية الإعلام في جامعة القدس المفتوحة/رام الله.

3- د. فيصل يوسف صباح، خبير نظم معلومات، وخبير في الحزم الإحصائية (SPSS).

3- إبراهيم المزيني. مرجع سابق. ص 46.

4- اتفاقية حقوق الطفل، متاحة على موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، رابط https://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf.

4- القضايا: وهي الملفات أو المسائل التي تهم الشباب أو الأطفال، أو كليهما معا، أو تمس اهتمامتهم، أو ترتبط بهمومهم أو بحياتهم مثل: الفقر، والتهميش، والتشريد، والاضطهاد، ونقص الخدمات، وغيرها.

5- موازنة الفنة: وهي الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها مؤسسات حكومية أو أهلية أو دولية للعمل على دعم الأطفال، أو الشباب سواء في ظروف اعتيادية، أو استثنائية في ظل الحروب والتشريد، وانتشار الفقر والبطالة...إلخ.

6- معالجة: وهي التغطية الصحفية التي قامت بها وكالة "الأناضول" للقضايا التي تخص الأطفال، أم الشباب، سواء أكانت هذه التغطية تعتمد على النص المكتوب المدموج مع صورة فوتغرافية، أو على الملفات الفيلمية (الفيديو)، وعادة ما تأخذ هذه المعالجة فنا من الفنون الصحفية التقليدية: الخبر، التقرير، القصة، التحقيق، المقال...إلخ.

نتائج الدراسة التحليلية

حلل الباحثان مضمون موقع وكالة الأناضول الالكتروني في الفترة ما بين 2019/7/10 وحتى 2019/10/10 بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل إذ بلغ عدد الفنون المختلفة التي نشرتها هذه الوكالة عبر موقعها (22798 مادة)، منها فقط (67 معالجة) مرتبطة بموضوع الدراسة (نسبة 0.3% فقط)، بواقع: (51 مادة عن الأطفال)، و(13 مادة) عن الشباب، و(3 مواد) تناولت فيها قضايا الشباب والأطفال في آن واحد.

جدول (1)

الفنون المستخدمة في معالجة قضايا الشباب والأطفال

أولاً: قضايا الأطفال

الفن	ك	%
الخبر	30	59%
التقرير	19	37.1%
القصة	2	3.9%
المجموع	51	100%

ثانياً: قضايا الشباب

الفن	ك	%
الخبر	5	38%
التقرير	7	54%
القصة	1	8%
المجموع	13	100%

ثالثا: معالجات تناولت قضايا الأطفال والشباب معا

الفن	ك	%
الخبر	2	67%
التقرير	1	33%
القصة	-	
المجموع	3	100%

يتضح من خلال النتائج

الواردة في الجدول لمركب أعلاه، أن الخبر جاء في صدارة الفنون التي استخدمتها وكالة الأناضول في معالجة قضايا الأطفال، وفي تناول الملفات التي دمجت بين الشباب والأطفال في آن واحد، لتأتي التقرير الصحفي بالترتيب الثاني. والمختلف أن التقرير الصحفي جاء في مقدمة الفنون التي استخدمتها الوكالة في معالجة قضايا الشباب، وبنسبة مرتفعة نسبيا بلغت (54%).

وتظهر هذه النتائج سيطرة المواد الخبرية وبنسبة عالية جدا على معالجات الوكالة لقضايا الأطفال والشباب، في حين غابت فنون هامة جدا بشكل تام مثل التحقيق الصحفي، ومواد الرأي، والحوار الصحفي، فيما لم يتم التركيز على القصة إلا ضمن معالجات محدودة جدا ولا تتعدى في أحسن الأحوال (8%) في تناول قضايا الشباب تحديدا.

الملفات المرتبطة بالقضايا التي تناولتها الدراسة:

جدول (2)

موضوعات الأطفال

الموضوعات(الملفات)	ك	%
ضحايا حروب	23	54%
دعم متضرري الحروب	4	8%
تشريد وهجرة	5	10%
تعذيب أو استغلال	6	12%
مؤازرة هذه الفئة	3	6%
أنشطة رياضية	1	2%
قضايا سياسية	-	
قضايا صحية	3	5%
فعاليات ثقافية	2	4%
فعاليات تربوية	1	2%
قضايا اقتصادية	1	2%

إزمير-تركيا: 6-7 نوفمبر - تشرين الثاني 2019

الموضوعات(الملفات)	ك	%
تكنولوجيا	1	2%
دعم متضررين نتيجة الطبيعة	1	2%
المجموع	51	100%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن مواضيع الأطفال التي تناولتها وكالة الأناضول ارتبطت بشكل جوهري بالصراع والحروب، وبما جاء كتداعيات لحروب أو نزاعات أو تهمة إذ بلغت النسبة مجتمعة (80%)، وهذا يوضح بأن هذه المعالجة كانت على حساب القيم التنموية، وملفات مفصلية تهمة الشعوب والمجتمعات انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بعجلة التنمية وبخاصة التعليم، والثقافة، والتكنولوجيا، والاقتصاد... إلخ.

جدول (3)

قضايا الشباب

الموضوعات(الملفات)	ك	%
ضحايا حروب	1	8%
دعم متضرري الحروب	-	-
تشريد وهجرة	-	-
تعذيب أو استغلال	1	8%
مؤازرة هذه الفئة	6	46%
أنشطة رياضية	3	22%
قضايا سياسية	1	8%
قضايا صحية	-	-
فعاليات ثقافية	-	-
فعاليات تربوية	-	-
قضايا اقتصادية	-	-
تكنولوجيا	1	8%
دعم متضررين نتيجة الطبيعة	-	-
المجموع	13	100%

إزمير-تركيا: 6-7 نوفمبر - تشرين الثاني 2019

تظهر النتائج في الجدول أعلاه أن (46%) من معالجات وكالة الأناضول الخاصة بالشباب جاءت ضمن توثيق الفعاليات الخاصة بدعم هذه الفئة ومآزرتها، لتأتي في الترتيب الثاني الأنشطة الرياضية، في حين انخفضت المعالجات المرتبطة بضحايا الحروب والتعذيب والاستغلال إلى نسبة (8%) لكل منهما. واللافت عدم تنوع المعالجات المرتبطة بملف الشباب في ظل الغياب التام للملفات المرتبطة بالصحة، والثقافة والتربية والتعليم، والاقتصاد، ودعم متضررين الحروب، وتناول معاناة المشردين والمهجرين.

جدول (4)

معالجة قضايا الأطفال والشباب معا

الموضوعات(الملفات)	ك	%
ضحايا حروب	-	-
دعم متضرري الحروب	2	67%
تشريد وهجرة	-	-
تعذيب أو استغلال	-	-
مؤازرة هذه الفئة	1	33%
أنشطة رياضية	-	-
قضايا سياسية	-	-
قضايا صحية	-	-
فعاليات ثقافية	-	-
فعاليات تربوية	-	-
قضايا اقتصادية	-	-
تكنولوجيا	-	-
دعم متضررين نتيجة الطبيعة	-	-
المجموع	3	100%

تبين نتائج الجدول السابق أن المعالجات التي جمعت فيها الوكالة بين ملفي الشباب والطفولة معا كانت هامشية جدا، وأنها اقتصرت على معالجة تناول مؤازرة الشباب والأطفال بشكل عام، وأخرى تظهر جهود دعم متضرري الحروب وبالذات في سوريا.

جدول (5)

الاتجاه السائد للموضوعات:

أولاً: قضايا الأطفال

الاتجاه	ك	%
إيجابي	8	16%
سلبي	23	45%
محايد	20	39%
المجموع	51	100%

ثانياً: قضايا الشباب

الاتجاه	ك	%
إيجابي	3	23%
سلبي	-	-
محايد	10	77%
المجموع	13	100%

ثالثاً: معالجة قضايا الأطفال والشباب معا

الاتجاه	ك	%
إيجابي	1	33%
سلبي	-	-
محايد	2	67%
المجموع	3	100%

تظهر النتائج في الجدول المركب أعلاه اختلاف نمط اتجاه معالجة وكالة الأناضول من ملف لآخر فهي حرصت على تناول القضايا التي دمجت خلالها ملفي الشباب والطفولة بشكل محايد وبنسبة كبيرة بلغت (67%) وهو ما جاء وبنسبة متقاربة أيضا في تناول قضايا الشباب إذ جاء اتجاه المعالجة محايدة بنسبة (77%).

أما المختلف فتمثل بالتركيز أساسا على تناول الملفات المرتبطة بالأطفال باتجاه سلبي بنسبة بلغت (45%)، وبشكل محايد بنسبة (39%)، وهنا اتضح تفاعل الوكالة مع الأحداث المرتبطة بالأطفال بتحميل المسؤولية عن صعوبة أحوالها، وسوء أوضاعها للمسؤولين عن النزاعات، ولصناع القرار.

إزمير-تركيا: 6-7 نوفمبر - تشرين الثاني 2019

جدول (6)

عناصر الإبراز

أولا: قضايا الأطفال

عناصر الإبراز والتدعيم	ك	%
صور شخصية	2	4%
صور خبرية	37	73%
صور موضوعية	2	4%
ألبوم صور	1	2%
"لوغو" (شعار)	2	4%
رايات، وأعلام	4	8%
ملف فيديو	1	2%
خلفية ملونة للعنوان	51	100%
المتعلقات	51	100%
المجموع	51	100%

ثانيا: قضايا الشباب

عناصر الإبراز والتدعيم	ك	%
صور شخصية	2	15%
صور خبرية	10	77%
صور موضوعية	1	8%
ألبوم صور	-	-
"لوغو" (شعار)	-	-
رايات، وأعلام	-	-
ملف فيديو	1	8%
خلفية ملونة للعنوان	13	100%
المتعلقات	13	100%
المجموع	13	100%

ثالثا: معالجة قضايا الأطفال والشباب معا

عناصر الإبراز والتدعيم	ك	%
صور شخصية	-	-
صور خبرية	1	33%
صور موضوعية	-	-
ألبوم صور	2	67%
"لوغو" (شعار)	-	-
رايات، وأعلام	-	-
ملف فيديو	-	-
خلفية ملونة للعنوان	3	100%
المتعلقات	3	100%
المجموع	3	100%

تظهر النتائج في الجدول المركب أعلاه التباين الواضح في حجم حرص الوكالة على عناصر الإبراز والتدعيم عند معالجة ملف دون غيره، فيتضح أنه عند تغطية مسائل مرتبطة بالأطفال كان هناك حرص كبير على ارفاق النص المكتوب بعناصر تدعيم متنوعة ومختلفة.

أما المعالجات الخاصة بالشباب كان هذا الحرص ضمن المعدل المتوسط في ظل غياب دمج النص المكتوب مع الشعار(اللوغو)، وغياب الدمج مع الأعلام والرايات، وعدم الدمج مع الفيديو. ويعيب جميع المعالجات وضمن جميع الملفات عدم وجود ملفات صوت، وعدم وجود "الانفوجرافيك" وعدم وجود "كاريكاتير، وعدم التركيز على ألبوم الصور إلا بهامش ضيق جدا.

جدول(7)

أساليب تقديم المضمون ووسائل الإقناع المستخدمة

أولا: قضايا الأطفال

النسب والتكرارات		وسائل الإقناع	النسب والتكرارات		أساليب تقديم المضمون
%	ك		%	ك	
27%	14	عقلية	24%	12	الوصفي
12%	6	عاطفية	19.5%	10	الإحصائي
12%	6	الخوف	56.5%	29	سرد المعلومات
49%	25	أكثر من أسلوب			

النسب والتكرارات		وسائل الإقناع	النسب والتكرارات		أساليب تقديم المضمون
%	ك		%	ك	
%100	51	المجموع	%100	51	المجموع

ثانيا: قضايا الشباب

النسب والتكرارات		وسائل الإقناع	النسب والتكرارات		أساليب تقديم المضمون
%	ك		%	ك	
%54	7	عقلية	%30.7	4	الوصفي
-	-	عاطفية	%7.6	1	الإحصائي
%7.6	1	الخوف	%61.7	8	سرد المعلومات
%61.6	5	أكثر من أسلوب			
%100	13	المجموع	%100	13	المجموع

ثالثا: معالجة قضايا الأطفال والشباب معا

النسب والتكرارات		وسائل الإقناع	النسب والتكرارات		أساليب تقديم المضمون
%	ك		%	ك	
%100	3	عقلية	%33	1	الوصفي
-	-	عاطفية	-	-	الإحصائي
-	-	الخوف	%67	2	سرد المعلومات
-	-	أكثر من أسلوب			
%100	3	المجموع	%100	3	المجموع

يتضح من خلال النتائج في الجدول المركب السابق أن معالجة موقع الدراسة ركز أساسا في غالبية المعالجات التي تناولت ما هو مرتبط بالأطفال والشباب على أسلوب سرد المعلومات وبنسبة فاقت بالمتوسط (60%)، ثم جاء بالترتيب الثاني الأسلوب الوصفي، فيما ابتعدت الوكالة عن استخدام الأسلوب الإحصائي تماما في التغطيات التي تناولت الشباب والأطفال في آن واحد.

أما فيما يخص وسائل الإقناع (العاطفة، الخوف، مخاطبة العقل)، فركزت الوكالة أساسا على دمج أكثر من أسلوب في معالجة المسائل المرتبطة بقضايا الشباب، وكذلك قضايا الأطفال، ليأتي أسلوب مخاطبة العقل (التركيز على استمالة العقل) بالترتيب الثاني.

كما يتضح من النتائج أن الوكالة اعتمدت فقط على أسلوب مخاطبة العقل عند معالجتها للمسائل التي تناولت الشباب والأطفال في آن واحد.

مصادر المعلومات

جدول (8)

أولاً: قضايا الأطفال

طبيعة المصادر	ك	%
رسمي إقليمي	5	9.8%
رسمي عربي	6	12%
رسمي عالمي	3	5.7%
المؤسسات الأهلية والمجتمعية	7	13.7%
المواطنون	1	2%
المعارضة	2	4%
مراسل الوكالة	18	35%
مندوب الوكالة	1	2%
وكالات أنباء	1	2%
بيان صحفي	2	4%
الموقع نفسه	1	2%
متعدد المصادر	1	2%
بدون مصدر	3	5.8%
المجموع	51	100%

ثانياً: قضايا الشباب

طبيعة المصادر	ك	%
رسمي إقليمي	1	7.6%
رسمي عربي	1	7.6%
رسمي عالمي	-	-
المؤسسات الأهلية والمجتمعية	-	-
المواطنون	1	7.6%
المعارضة	-	-
مراسل الوكالة	6	46%
مندوب الوكالة	-	-

إزمير-تركيا: 6-7 نوفمبر - تشرين الثاني 2019

طبيعة المصادر	ك	%
وكالات أنباء	-	-
بيان صحفي	1	7.6%
الموقع نفسه	-	-
متعدد المصادر	3	23.6%
بدون مصدر	-	-
المجموع	13	100%

ثالثا: معالجة قضايا الأطفال والشباب معا

طبيعة المصادر	ك	%
رسمي إقليمي	-	-
رسمي عربي	-	-
رسمي عالمي	-	-
المؤسسات الأهلية والمجتمعية	1	33.333%
المواطنون	-	-
المعارضة	-	-
مراسل الوكالة	1	33.333%
مندوب الوكالة	-	-
وكالات أنباء	-	-
بيان صحفي	-	-
الموقع نفسه	-	-
متعدد المصادر	-	-
بدون مصدر	1	33.333%
المجموع	3	100%

تظهر النتائج في الجدول المركب السابق أن موقع الدراسة ابتعد كلياً عن الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي أو الصحف الورقية، أو المواقع الإخبارية كمصادر للمعلومات في معالجته المرتبطة بالشباب والأطفال. واتضح أن وكالة الأناضول اعتمدت أساساً في هذه المعالجات على شبكة مراسليها، وهذا نتاج حرصها على رفد مناطق الصراع بمراسلين وبخاصة على الجبهات السورية، والليبية والعراقية، واليمنية، وحتى في معالجاتها لقضايا ساخنة في

أفغانستان والباكستان، وهذا يحسب لهذه الوسيلة، لكون مراسلها الأعلام بسياساتها التحريرية، والأقدر على فهم ما يريد جمهور الوكالة.

واللافت في تغطيات الوكالة للملفات المرتبطة بالشباب والطفولة عدم اعتمادها بشكل أساسي على المصادر الرسمية سواء أكانت عربية أو إقليمية أو دولية، كما أن اعتمادها على المواطنين (شهود العيان) جاء في أدنى المستويات، وربما كان ذلك بسبب حرصها على رفق المناطق الساخنة بمراسلين.

وعلى الرغم من أن معالجات وكالة "الأناضول" ركزت أساساً على ما هو مرتبط بالصراعات والنزاعات والحروب أنأت بنفسها عن المعارضة باستثناء ورود تغطيتين مرتبطتين بضحايا الحرب من الأطفال في سوريا.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التحليلية، يوصي الباحثان بالآتي:

أولاً: توصيات تخص وكالة "الأناضول" التركية:

1- أهمية التنوع في استخدام الفنون الصحفية دون الاقتصار على الخبر والتقارير، والقصة عند تناول قضايا الشباب والطفولة.

2- الحرص على زيادة نسبة تغطية الوكالة للمواد التفسيرية والاستقصائية، والعمل على منح هامش أكبر من خلال السماح بنشر مواد الرأي.

3- أهمية توسيع قاعدة المصادر، والاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالذات الحسابات الخاصة بالقادة السياسيين والجهات الموثوقة.

4- زيادة المضامين التي تقوم على أساس دمج النصوص المكتوبة مع الفيديو، أو النصوص المكتوبة مع ملف صوتي.

5- الحرص على توظيف "الإنفوجرافيك" في معالجات الوكالة؛ نظراً لأهميته في تبسيط الأفكار ودعم فرص ترسيخها لدى المتلقي.

6- توسيع القضايا المرتبطة بالشباب والطفولة في معالجة الوكالة، مع أهمية الحرص على مسائل هامة مثل: سوء التغذية، ونقص الخدمات، ومعاناة الأطفال والشباب اللاجئين، ومعاناة العاطلين عن العمل وأسره.

7- معالجة مشكلة ضعف معالجة الوكالة لقضايا الشباب والطفولة، إذ أظهرت النتائج أن اهتماماتها بهذين الملفين منخفض جداً، ولا يتناسب مع أهمية فئة الشباب في عملية التنمية أو معاناتها في الحروب، والأزمات ومن جهة أخرى لا يتناسب مع الأطفال الضحايا البارزين للصراعات التي تقلق العالم بأسره.

8- ألا تقتصر معالجات الوكالة للملفات المرتبطة بالشباب والأطفال بمناطق الصراع والحروب، وبتركيا، إذ إنه من المهم التعرض لنجاحات يحققها الشباب وكذلك الأطفال في المناطق المستقرة والبعيدة عن التوتر، وهنا تتحقق العدالة، وكذلك الإنصاف.

ثانيا: توصيات تخص وكالات الأنباء عموما وهي:

- 9- أهمية سعي وكالات الأنباء لمزيد من التعمق في تناول قضايا الطفولة والشباب، وعدم الإفراط في تناول السطحي لهذه القضايا، بهدف إيجاد حلول لهذه القضايا والمشكلات المتعلقة بالشباب والطفولة.
- 10- حرص وكالات الأنباء على تنويع مصادر المعلومات في معالجة قضايا الشباب والأطفال، ومنح المزيد من الاهتمام للدراسات العلمية كمصادر فيما يتعلق بهذه القضايا.
- 11- أهمية تنبه وكالات الأنباء إلى تنويع الفئات العمرية للشباب والأطفال الذين تستهدفهم، وعدم التركيز على فئة معينة بذاتها دون غيرها، إذ تتعدد قضايا الشباب والطفل ومشكلاتهما في كل مرحلة عمرية، بما يتطلب معالجة خاصة لهذه القضايا والمشكلات من قبل وكالة الأناضول بما يلائم كل مرحلة عمرية.
- 12- أهمية أن تمنح وكالات الأنباء مزيدا من الاهتمام في الفترة المقبلة لقضايا الشباب والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك حق الشباب والأطفال في الاستقلال والاعتماد على الذات، وكيفية تدريب الشباب والأطفال على التفاعل من المتغيرات التكنولوجية والاتصالية للعصر.
- 13- ضرورة تنبه وكالات الأنباء إلى تحقيق التوازن بين الذكور والإناث كمصادر بشأن معالجة قضايا الشباب والأطفال.
- 14- أهمية حرص وكالات الأنباء على تحقيق التوازن بين المصادر الرسمية (الحكومية) والمجتمع المدني في تناول قضايا حقوق الشباب والأطفال، للمساهمة في تقديم الجهود الحكومية جنبا إلى جنب مع جهود المجتمع المدني في تبني قضايا الشباب والأطفال.

قائمة المراجع :

1-المراجع باللغة العربية:

1. سمير حسين. دراسات في مناهج بحوث الإعلام.(القاهرة: عالم الكتب، 1999)
2. السيد أحمد عمر. البحث العلمي مفهومه وإجراءاته ومناهجه.(طرابلس الغرب: جامعة قاربيونس، 1994)
3. شريف اللبان وهشام عطية. مقدمة في مناهج البحث الإعلامي.(القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2008). ص76.
4. عاطف عدلي العبد. تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الإعلام والرأي العام: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية.(القاهرة: دار الفكر العربي، 2003)
5. محمد عبد الحميد. دراسة الجمهور في بحوث الإعلام. ط1.(القاهرة: عالم الكتب، 1995).

2-المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Krum. Cool Infographics: Effective Communication with Data Visualization and Design.
- 2) Susan Gigli, Children , Youth and Media Around the World: An Overview of trend & Issue, Report Compiled, 4th World Summit on Media for children and Adolescent, Rio de Janeiro, Brazil, April 2004.

3- الرسائل الجامعية :

- 1) إبراهيم المزيني. "معالجة المواقع الإخبارية الفلسطينية لقضايا الشباب: دراسة تحليلية مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، يناير 2018).
- 2) سارة العتيبي. المعالجة الصحافية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الإلكترونية: دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف". رسالة ماجستير غير منشورة.(عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2009)
- 3) سعيد محمد أبو معلا. "معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات: دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على الأزمة الداخلية بعد الانتخابات التشريعية 2006". دراسة ماجستير غير منشورة.(القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية. 2009)
- 4) غدير العمري. "معالجة الصحف اليومية الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني". رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، 2015). ص ص 121-136.
- 5) ماجدة صالح السويح. "مضامين مواقع وكالات الأنباء الخليجية على شبكة الإنترنت". رسالة ماجستير غير منشورة.(الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الدعوة والإعلام، إبريل 2006).
- 6) محمود خلوف. "قضايا الطفل في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة". بحث مقدم للمؤتمر الوطني الحادي عشر للطفل، جامعة بيرزيت والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، أكتوبر 2013 .
- 7) هشام أحمد سكيك. دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية: دراسة تحليلية وميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، 2014). ص ص 114-120.

(8) هشام أحمد سكيك. دور شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الفلسطيني بالقضايا الوطنية: دراسة تحليلية وميدانية.

رسالة ماجستير غير منشورة. (غزة: الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، 2014

4-المواقع الإلكترونية:

(1) اتفاقية حقوق الطفل، متاحة على موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، رابط

https://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

أدلة القواعد الفقهية في القرآن الكريم

د. محمد حسن محمد عبد الرحمن

الأستاذ المشارك بكلية أصول الدين

جامعة أم درمان الإسلامية / السودان

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على الرسول الأمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من يدرس الفقه الاسلامي أو يطلع عليه، فسوف يقف على دقة هذا الفقه ومدى سعته وشموله، فهو يشتمل على الكثير من النظم والنظريات والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما لا نجده في اي تشريع آخر، واننا نحن المسلمين مطالبون بأن نتعامل مع هذا الفقه في ضوء المستجدات، فلكل زمان فقه ولكل نازلة حكم، لأن الفتاوى عموماً تتغير بتغير الزمان والمكان والوقائع والمجتمعات والأنظمة وظروفها المحلية والإقليمية والدولية.

والفقيه تقتضيه ظروف العصر ومستجداته فهما عميقا لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإحاطة تامة بأدلة الأحكام الشرعية ومعرفة بعلم هذه الأحكام ومسالكها، وقدرة على الموازنة والترجيح عند تعارض الأدلة، كما تقتضيه أن يقرأ الواقع كما هو، ويفهم الواجب الشرعي كما يجب، ثم ينزل الواجب على الواقع⁽¹⁾.

لا ريب أن للقواعد الفقهية أهمية كبرى في حياتنا فكل فرد لا بد أن يزن عمله بميزان الفقه ليعلم أمخطئ هو أم مصيب؟ والقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي وتستقى الأدلة الفقهية من هذا المعين الصافي .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- 1- الوقوف على الادلة القرآنية التي تناولت جوانب الفقه المختلفة .
- 2- الجهل بأحكام الفقه الاسلامي.
- 3- تيسير الأدلة لطلاب العلم والناس كافة .

أهداف الموضوع:

- 1- ربط الدراسات التفسيرية بالجوانب الفقهية.
- 2- إلقاء الضوء على جهود العلماء السابقين من أئمة التفسير والفقه .
- 3- حصر وتنقية بعض الاجتهادات التي لا أدلة لها

(1) القواعد الفقهية: د/ عبد العزيز محمد عزام، دار الحديث القاهرة (بدون) ص5 (بتصرف) .

منهج البحث:

هو المنهج الاستقرائي التحليلي .

الدراسات السابقة:

حفلت المكتبة الاسلامية بالكثير من المؤلفات التي تناولت القواعد الفقهية ومن أشهرها القواعد الفقهية لابن رجب الحنبلي(ت795هـ).

وهناك الكتب المؤلفة باسم الأشباه والنظائر ولكن لم اجد دراسة متخصصة بإيراد الأدلة الفقهية في القرآن الكريم كهذا البحث، ومن ثم تفسيرها كدراسة منفصلة.

خطة البحث:

هذا وقد اقتضت خطة البحث تقسيمه الى مقدمه واحدا عشر مبحثا وخاتمة حوت اهم النتائج والتوصيات.

المبحث الاول: معنى القاعدة والفقه لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الاصولية واشهر المؤلفات.

المبحث الثالث المشقة تجلب التيسير.

المبحث الرابع: الضرر يزال.

المبحث الخامس الضرورات تبيح المحظورات.

المبحث السادس: الأمور بمقاصدها.

المبحث السابع: اليقين لا يزول بالشك وفيه مطلبان.

المبحث الثامن: العادة محكمة وفيه مطلبان.

المبحث التاسع: اذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع الأمر ضاق.

المبحث العاشر: اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

المبحث الحادي عشر: تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة.

المبحث الاول

معنى القاعدة والفقه لغة واصطلاحا

وفيه أربعة مطالب

المطلب الاول: معنى القاعدة لغة

القاعدة في اللغة تجمع على قواعد وهي الأساس الذي بنى عليه الشيء معنوياً كأن ذلك الشيء كقواعد الدين وقواعد النحو وقواعد الأصول أو حسيًا كقواعد البيت⁽¹⁾.

قال تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (البقرة: 127)، قال تعالى: (قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّفْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ) (النحل: 26).

قال الزمخشري⁽²⁾: والقاعدة جمع قواعد، وهي الأساس والأصل لما فوقه وهي صفة غالبية ومعناها الثابتة.

المطلب الثاني: معنى القاعدة اصطلاحا:

وردت عبارات الفقهاء في تحديد المعنى الاصطلاحي للقاعدة متعددة ومتنوعة وهي على تنوعها تكاد تتفق على أن القاعدة الفقهية حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته غالبا لتعرف أحكامها منه إما على سبيل القطع او على سبيل الظن⁽³⁾.

وهي عند الأصوليين والنحاة: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه، مثل قول الأصوليين: الأمر اذا جرد عن القرائن أفاد الوجوب، ومثل قول النحاة: الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب. أما القواعد الفقهية فهي قضايا كلية يندرج تحتها جزئيات كثيرة لتعلم أحكامها من تلك القواعد، وهي منطبقة على معظم جزئياتها غالبا⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: معنى الفقه لغة:

الفقه لغة هو العلم والفهم سواء كان فهماً للأشياء الواضحة أم كان فهماً للأشياء الدقيقة، فيصح أن يقال، فقهدت أن السماء فوقنا، كما يقال فقهدت النحو والعروض، فإن كلاً منها يصح أن يطلق عليه لفظ الفقه لحصول الفهم، ثم غلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلوم⁽⁵⁾ في شأن الكفار قال تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) (النساء: 78).

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق نديم مرعي، دار الفكر بيروت، (بدون تاريخ)، ص 424.

(2) الكشاف، للزمخشري دار الفكر 2006، ج 1، ص 311.

(3) غمز عيون البصائر على الأشباه والنظائر، للحموي، ج 1، ص 51.

(4) تعريفات الجرجاني، ص 5.

(5) لسان العرب، لابن منظور، ج 13، ص 1522.

قال تعالى: (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) (النساء: ٧٨)، قال تعالى: (قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ) (هود: ٩١).

المطلب الرابع: معنى الفقه اصطلاحاً:

العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية⁽¹⁾، وهذا تعريف الأمام البيضاوي ومعنى هذا أن مدلول الفقه محصور على الأحكام العملية من العبادات والمعاملات فتخرج من مفهومه الأحكام الاعتقادية والأخلاقية، وأن موضوع الفقه هو أفعال المكلفين من حيث مطالبتهم بها، إما فعلاً كالصلاة أو تركاً كالغصب أو تخييراً كالأكل.

المبحث الثاني

الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية وأشهر المؤلفات

وفيه مطلبان

المطلب الأول: في الفرق بينهما

تم تعريف القاعدة الفقهية، أما القاعدة الأصولية هي: قضية كلية يتوصل بها الفقيه الى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، من خلال ما سبق من بيان معنى القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية يتبين لنا أن كلاً من القاعدتين تشتهان في كونهما قضية كلية ينطبق حكمها العام على جميع أفرادها وتخرج عليها الفروع والجزئيات الكلية او تندرج تحتها قضايا جزئية، أما الفروق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الاصولية فهي في أمور عدة منها:
أولاً: الاختلاف من حيث الحقيقة فالقاعدة الفقهية في حقيقتها بيان لحكم شرعي كلي تتفرع عنه الكثير من الأحكام الجزئية، اما القواعد الأصولية إنما هي قواعد استدلالية لتبيين الحكم الشرعي سواء أكان كلياً أم جزئياً.
ثانياً: الاختلاف من حيث المصدر: فالقاعدة الأصولية تستمد من علوم ثلاثة علم الكلام، وعلم الفقه، وعلم العربية، أما القواعد الفقهية فيكون مصدرها نصاً شرعياً من الكتاب أو السنة .
ثالثاً: الاختلاف من حيث الأسبقية فالقواعد الأصولية متقدمة في وجودها على القواعد الفقهية، لأن معرفه الجزئيات متوقف على وجود القاعدة الأصولية الاستدلالية كما أن ارتباط القاعدة الأصولية بالقاعدة الفقهية هو ارتباط الدليل بالمدلول، والدليل سابق لمدلوله ومتقدم عليه⁽²⁾.

المطلب الثاني: أشهر المؤلفات في القواعد الفقهية

- 1- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام (ت 660هـ) شافعي.
- 2- الفروق لشهاب الدين احمد بن ادريس القرافي (ت 684هـ) تلميذ العز بن عبد السلام.

(1) الإبهاج، للسبكي، ج1، ص28.

(2) سد الذرائع في الشريعة الإسلامية، محمد هشام البرهاني، مطبعة الريحاني، بيروت، الطبعة الأولى 1985م، ص 159 .

- 3- القواعد للفقهاء الحنبلية عبد الرحمن بن رجب (ت795هـ).
- 4- الاشباه والنظائر لتاج الدين بن السبكي (ت771هـ) شافعي.
- 5- الاشباه والنظائر لابن نجيم (ت970هـ) حنفي.
- 6- القواعد النورانية لابن تيمية (ت1263هـ).

المبحث الثالث

المشقة تجلب التيسير

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

أن الصعوبة متى وجدت في أمر من الأمور كانت سبباً شرعياً للتسهيل والتخفيف ورفع المعاناة عن المكلفين عند تنفيذ الأحكام بوجه من الوجوه المقررة شرعاً⁽¹⁾.

فالمشقة في اللغة معناها الجهد والتعب والشدة والعناء، يقال شق عليه الأمر يشق شقاً ومشقةً إذا أتعبه⁽²⁾.

المطلب الثاني: دليل القاعدة

قال تعالى: (وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرُءُوفٌ رَّحِيمٌ) (النحل: ٧)، قال ابن العربي⁽³⁾ فيها مسألتان:

المسألة الأولى: قد منَّ الله علينا بالأنعام عموماً، وخص الإبل ههنا بالذكر في حمل الأثقال تنبيهاً على ما تتميز به على سائر الأنعام، فإن الغنم للسرْح والذبح والبقر للحرث والابل للحمل.

المسألة الثانية: فيه جواز السفر بالدواب عليها الأثقال الثقال، ولكن على قدر ما تحتمله من غير إسراف في الحمل مع الرفق في السير والنزول للراحة، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالرفق بها والإراحة لها ومراعاة التفقد لعلفها وسقيها .

هذا وقد دل على هذه القاعدة كثير من الآيات القرآنية، قال تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (البقرة: 185) قال تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (البقرة: ٢٨٦)، قال تعالى: (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا) (البقرة: ٢٨٦).

وجاء في الحديث: (إن الدين يسر ولن يشاد الدين احداً إلا غلبه وسددوا وقاربوا وبشروا)⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 27.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مطبعة الحلبي القاهرة (بدون)، ج 2، ص 491.

(3) أنظر أحكام القرآن، لابن العربي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة 2008 م، ج 3، ص 120 .

(4) صحيح البخاري كتاب العلم، ج 1، ص 89 ومسلم ج 3، كتاب الجهاد والسير رقم الحديث 1734.

المبحث الرابع:

الضرر يزال

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

وهذه القاعدة يدخل فيها قاعدة الضرر لا يزال بالضرر، فهي قيد عليها، أي أن الضرر يزال ولكن لا بضرر، لأنه لو أزيل الضرر بالضرر لما صدق الضرر يزال، فشأنهما معاً كشأن الأخص مع الأعم⁽¹⁾، والمعنى العام لهذه القاعدة أن الضرر تجب إزالته، لأن الضرر ظلم وغدر، والواجب عدم إيقاعه، لأن الأضرار مرفوعة ومزالة ولا يحق أن تقع أصلاً، والضرر ما قابل النفع فكل ما ليس ينفع ضرر، والضرر يزال جملة خيرية لفظاً إنشائية معنى، لأن الأخبار في كلام الفقهاء للوجوب فيكون المراد بها الإنشاء أي أن الأضرار يجب إزالتها، بل هي مزالة من الله تعالى ابتداء ودواماً وليس هناك تكليف فيه ضرر لأنه مزال ومرفوع شرعاً⁽²⁾ قال ابن حجر: في شرح الأربعين النووية أن الفرق بين الضرر والضرار، أن الضرر إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، والضرار إلحاق مفسدة بالغير على وجه المقابلة، والقاعدة مقيدة إجماعاً بغير ما أذن به الشرع من الضرر كالمقصاص والحدود وسائر العقوبات والتعازير، على أنها لم تشرع في الحقيقة إلا لدفع الضرر أيضاً⁽³⁾.

المطلب الثاني: أدلة حجية هذه القاعدة من الكتاب

قال تعالى: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُومًا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٣١)، قال صاحب التفسير الوجيز إذا طلقتم النساء طلاقاً رجعيًا مرة أو مرتين، فقاربن انقضاء عدتهن، فراجعوهن قبل انقضاء العدة من غير قصد الإضرار، وعاملوهن بالحسنى أو أتركوهن حتى تنقضي عدتهن من غير مراجعة ضرراً، ولا تراجعوهن إضراراً وإيذاءً بتطويل العدة لتعتدوا عليهن بإلجائهن إلى الفداء بالمال (الخلع)⁽⁴⁾ في شأن النساء، قال تعالى: (وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ) (الطلاق: ٦).

وفي شأن الوصية بالدين قال تعالى: (مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةً يُوَصِّى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ) (النساء: ١٢).

وفي شأن ما يتعلق بالبيع، قال تعالى: (وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) (البقرة: ٢٨٢)، وقال

الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام)⁽⁵⁾.

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص 92 .

(2) فواتح الرحموت للأنصاري، المطبعة الأميرية، بولاق الطبعة الأولى ص 314

(3) شرح القواعد الفقهية للزرقاني، ص 165.

(4) التفسير الوجيز أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1996م، ص 38.

(5) أخرجه مالك في الموطأ، 31 كتاب البيوع عن عمرو بن يحيى عن أبيه مراسلاً .

المبحث الخامس الضرورات تبيح المحظورات

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

الضرورة في اللغة مأخوذة من الاضطرار، وهو الحاجة الشديدة، والمحظورات جمع محظور؛ وهو الحرام المنهي عن فعله وعلى هذا فما تدعو إليه الضرورة من المحظورات فإنما يرخص منه بالقدر الذي تندفع به الضرورة فحسب، فإذا اضطر الانسان لمحظور، فليس له أن يتوسع في المحظور، بل يقتصر منه على قدر ما تندفع به الضرورة فقط مراعاة لقيد وردت به قاعدة الضرورة تقدر بقدرها⁽¹⁾ وعلى ذلك يقوم معنى القاعدة أن الممنوع شرعا يباح عند الضرورة، اذا كان في مكان لا تندفع ضرورته فيه إلا بارتكاب المحرم.

المطلب الثاني: دليل القاعدة

قال تعالى: (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ) (الأنعام: 119)، وهذه القاعدة أصولية فقهية قال ابن كثير في معنى الآية أي قد بين لكم ما حرم عليكم ووضحه وقرأ بعضهم (فَصَّل) بالتشديد وبعضهم بالتخفيف والكل بمعنى البيان والوضوح (الا ما اضطرتم إليه) أي في حال الاضطرار يباح لكم ما وجدتم⁽²⁾.

المبحث السادس

الأمر بمقاصدها

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

أن الحكم الذي يترتب عليه أمر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الأمر، أي أن أفعال المكلف وتصرفاته قولية أو فعلية تختلف باختلاف مقصود الشخص من وراء هذه الأفعال والتصرفات، فإن قصد الشخص بفعلها أو تركها طاعة الله أو طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم أثيب عليها، وإن قصد معصية الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عوقب عليها، فالأمر جمع أمروا الأمر معناه، الفعل وهو عمل الجوارح فيشمل جميع الأفعال قولية أو فعلية، لأن القول ينشأ عن جارحة اللسان.

كما يشمل الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح، فتكون القاعدة على تقدير أحكام الأمور بمقاصدها وأنها تختلف باختلاف مقصود الشخص من وراء هذه الأعمال والتعريفات .

(1) نظرية الضرورة في الشريعة الإسلامية، أ.د. وهبة الزحيلي، مكتبة فارابي، دمشق 1969، ص 67.

(2) تفسير القرآن العظيم ابن كثير، دار الحديث القاهرة، الطبعة السادسة 1993 م، ج 2، ص 160،

المطلب الثاني: دليل القاعدة

حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (انما الاعمال بالنيات) ⁽¹⁾. فهذا الحديث يدل على أن النية هي الأصل في كل عمل صالح، ومثال ذلك، قال تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُئْتَةُ) (المائدة: 3).
 فإذا ترك المكلف الأكل امتثالاً لأمر الله تعالى أُثيب على هذا الترك، أما إن كان الترك لأمر خارج عن نهي الشرع فإن كانت نفسه تعافها أو لأستقذارها فلا ثواب له قال تعالى: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ) (البينة: 5).

المبحث السابع**اليقين لا يزول بالشك****وفيه مطلبان****المطلب الأول: معنى القاعدة**

أن الأمر إذا ثبت بيقين لا يزول بالشك، إنما يزول بيقين مثله، لأن الشك ضعيف فلا يقوى على إزالة اليقين القوي⁽²⁾. واليقين لغة: العلم الذي لا تردد معه أو قرار الشيء، يقال يقن الماء في الحوض بمعنى استقر وثبت⁽³⁾. ومعنى اليقين اصطلاحاً: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل، أو هو حصول الجزم أو الظن الغالب بوقوع الشيء أو عدم وقوعه، وقد عبر الإمام أبوحنيفة عن هذه القاعدة بقوله: إنه متى عرف ثبوت الشيء عن طريق الإحاطة واليقين لأي معنى كان فهو على ذلك ما لم يتيقن بخلافه⁽⁴⁾ فالمدركات لها خمس مراتب:

- 1- اليقين: هو جزم القلب مع الاستناد الى الدليل القطعي .
- 2- الظن الغالب: هو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر مع اطمئنان القلب إلى الجهة الراجحة.
- 3- الظن: تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر .
- 4- الشك: تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر .
- 5- الوهم: تجويز أمرين أحدهما أضعف من الآخر⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: دليل القاعدة

قال تعالى: (وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُعْزِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ) (يونس: 36)، قال ابن كثير: أن المشركين لا يتبعون في دينهم هذا دليلاً ولا برهاناً، وإنما هو ظن منهم أي توهم وتخيل وذلك لا يغني

(1) فتح الباري، بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار التقوى للتراث، ج1، كتاب بدء الوحي، حديث رقم 1، ص5 .

(2) درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، مكتبة النهضة، بيروت، ص20 (بتصرف)

(3) مختار الصحاح للرازي، ص768 .

(4) تأسيس النظر، للدبوسي، ص18.

(5) غمز عيون البصائر، ج1، ص84.

عنهم شيئاً⁽¹⁾ وهذه القاعدة بالغة الأهمية ولها مكانة في الفقه حيث أنها تدخل في جميع أبوابه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه وأكثر⁽²⁾.

المبحث الثامن

العادة محكمة

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

هذه القاعدة من القواعد الكبرى الهامة وهي تفيد أن العادة تعتبر مرجعاً للحكم عند النزاع لإثبات حكم شرعي لم يتم دليل ينص على العمل بموجبه، لأنها دليل يبنى عليه الحكم الشرعي⁽³⁾ ومن المعلوم أن النص أقوى من العادة والعرف وهما بمعنى واحد فهما لفظان مترادفان، لأن العرف هو ما استقر عليه الناس في عاداتهم وأعرافهم وتلقته الطباع بالقبول⁽⁴⁾ إلا أن العادة أعم من العرف فالعرف يكون فيما تعارفه أهل بلد بعينها وهو العرف الخاص، أما العادة فتطلق على ما تعود عليه المسلمون، فالعرف والعادة ما استقر في النفوس وتلقته الطباع السليمة بالقبول ولا فرق بينهما، فلو أن شخصاً وضع الطعام أمام الضيف بحكم العرف والعادة التي تتضمن الإذن له بتناول الطعام، إلا أن صاحب البيت منع الضيف من تناول الطعام، بأن يكون قد صدر منه نص بخلاف العرف والعادة، فعلى الضيف أن يعمل بحكم النص، ويمتنع عن الطعام ولا يعمل بالعرف والعادة، فإذا أكل يكون مخالفاً للنص فيضمن⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: دليل القاعدة

قال تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (النساء: ١١٥) ووجه الاستدلال بالآية أن السبيل معناه الطريق، فيكون سبيل المؤمنين طريقهم التي استحسوها وقد أوعد الله بالعقاب من اتبع غير سبيله فدل على أن إتباع سبيل المؤمنين واجب⁽⁶⁾ قال القرطبي⁽⁷⁾ في معنى الآية وقال الضحاك: قدم نفر من قريش المدينة وأسلموا ثم انقلبوا إلى مكة فنزلت هذه الآية: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ) والمشاقاة المعادة، والآية وإن نزلت في سارق الدرع أو غيره فهي عامة في كل من خالف طريق المسلمين (والهدى) الرشد والبيان، (نوله ما تولى) يقال أنه نزل فيمن ارتدّ والمعنى نتركه وما يعبد، عن مجاهد أي نكله إلى الأصنام التي لا تنفع ولا تضر، وقال الكلبي: نزل قوله في ابن ابيرق لما ظهرت حاله وسرقته هرب إلى مكة وارتدّ ونقب حائطاً لرجل

(1) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج2، ص 399

(2) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص 47.

(3) درر الحكام، ص 40 (بتصرف).

(4) المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية، ص 163.

(5) أثر العرف في التشريع الإسلامي، سيد صالح ص 166.

(6) الفوائد الجنية على المواهب السنية شرح نظم القواعد الفقهية ج1، ص 185.

(7) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، مكتبة الإيمان، المنصورة ج5، ص 117.

بمكة يقال له حجاج بن علاط فسقط فبقي في النقب حتى وجد على حاله وأخرجوه من مكة، فخرج الى الشام فسرق بعض أموال القافلة فرجموه وقتلوه فنزلت الآية، قال العلماء في قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ) دليل على صحة القول بالإجماع هذا وقد ذكرت جميع كتب الأشباه والنظائر أن أساس هذه القاعدة هو قول ابن مسعود رضي الله عنه (ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح⁽¹⁾).

المبحث التاسع

إذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع الأمر ضاق

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

هذه القاعدة تندرج تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير وهذا معناه، أنه إذا حصلت ضرورة عارضة للشخص أو للجماعة أو طرأ ظرف استثنائي أصبح معه الحكم الأصلي للحالات العادية محرجا للمكلفين، مرهقا لهم بحيث يجعلهم في ضيق عند التطبيق، فإنه يخفف عنهم ويوسع عليهم حتى يسهل ما دامت تلك الضرورة قائمة فإذا انفرجت الضرورة وزالت عاد الحكم الى أصله وهذا معنى إذا اتسع الأمر ضاق. ولتوضيح هذا المعنى، لو تحقق عسر مديون لا كفيل له بالمال، فيرخص له التأدية لهذا الدين وقت اليسر، ولو ثبت عدم قدرته على دفع الدين دفعة واحدة فيرخص له بتأديته مقسما قال تعالى: (وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) (البقرة:280).

و معنى هذا أنه يجب إنظار المعسر الى الميسرة

المطلب الثاني: أدلة القاعدة

قال تعالى: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (النساء: 101).

قال ابن الجوزي: ظاهر الآية يدل على أن القصر لا يجوز إلا عند الخوف، وليس الأمر كذلك، وإنما نزلت الآية على غالب أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكثرها لم يخل عن خوف العدو وقيل: إن قوله (أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) كلام تام وقوله: (إِنْ خِفْتُمْ) كلام مبتدأ معناه وإن خفتم⁽²⁾. وفي الآية من معاني القاعدة ما لا يخفى على أحد.

(1) مسند الأمام أحمد، ج 1، ص 379.

(2) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 2002م، ج 2، ص 108.

المبحث العاشر

إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

أن كل أمر اجتمع فيه ما يقتضي الحل والحرمة يغلب المحرّم على المحلّل عملاً بما هو أحوط في الدين .

المطلب الثاني: دليل القاعدة

قال تعالى: (فَاعْتَرِلُوا الْبَسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) (البقرة:222)، والمعنى أن الحيض أذى يضر الرجل والمرأة على السواء، والطب يشهد بهذا فاحذروا الجماع فقط في الحيض، ولا حرج عليكم في غير الجماع⁽¹⁾ وجاء في الحديث: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح⁽²⁾). فاجتماع الحلال في أمر النكاح ولكن حدوث الحيض صار به محرماً وهذا ترسيخاً لمعنى القاعدة.

المبحث الحادي عشر

تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة

وفيه مطلبان

المطلب الأول: معنى القاعدة

إن تصرف الإمام وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين، لا يصح ولا ينفذ شرعاً ما لم يكن مقصوداً به المصلحة العامة، فإذا لم يكن كذلك كان باطلاً، فالمراد بالرعية عموم الناس الذين هم تحت ولايته، والمراد بالإمام أن يكون إماماً لجميع المسلمين في بقاع الأرض كالخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم كرؤساء الدول الإسلامية، وكل رئيس يتولى عملاً في الدولة ومنوط اسم مفعول مبني للمفعول، فمنوط معناه معلق ومرتبطة ومعهود به .

المطلب الثاني: دليل القاعدة

هذه القاعدة نص عليها الشافعي وقال منزلة الأمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم، وقد شبه الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقفه من مال المسلمين، بولي اليتيم من مال اليتيم فلا يأخذ إلا عند الحاجة، فإن لم تكون له حاجة الى المال فلا يأخذ منه شيئاً.

قال تعالى: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا) (النساء: 6).

(1) التفسير الواضح، د. محمد محمود حجازي دار التفسير الرقازيق، الطبعة الثانية عشر 2003م.

(2) أخرجه مسلم، ج3، كتاب الحيض، حديث رقم 16، ص 195 و مسند الإمام أحمد، ج3، ص 132.

قال صاحب زاد المسير⁽¹⁾ في الأكل بالمعروف أربعة أقوال:

أحدها: أنه الأخذ على وجه الفرض هذا مروى عن عمرو ابن عباس وابن جبير وغيره.

والثاني: الأكل بمقدار الحاجة من غير إسراف وهذا مروى عن ابن عباس والحسن وآخرين .

الثالث: أنه الأخذ بقدر الأجرة إذا عمل لليتم عملاً وهذا مروى عن ابن عباس وعائشة .

والرابع: أنه الأخذ عند الضرورة، فإن أيسر قضاؤه، وإن لم يوسر فهو في حل. وفي الحديث: (ما من أمير يلى

أمور المسلمين ثم لم يجتهد لهم وينصح لهم كنصحه وجهده لنفسه إلا لم يدخل معهم الجنة)⁽²⁾ هذه الآية والقاعدة دستور يضبط عمل الحكام والسلاطين ومنزلتهم من مال المسلمين وعلى هذا فقس وتنبه).

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- 1- أن القواعد الفقهية هي قواعد لحياة المسلمين وفق أحكام الشرع وهي تضبط أعمال العباد برمتها .
- 2- القاعدة هي الأساس الذي يبنى عليه الشيء حسياً كان أو معنوياً.
- 3- موضوع الفقه هو أفعال المكلفين من حيث مطالبتهم بها فعلاً كالصلاة، أو تركاً كالغصب أو تخييراً كالأكل.
- 4- تختلف القاعدة الفقهية عن القاعدة الأصولية من حيث الحقيقة والمصدر والأسبقية.
- 5- أن الصعوبة متى ما وجدت في أمر من الأمور كانت سبباً شرعياً صحيحاً للتسهيل والتخفيف ورفع المعاناة عن المكلفين
- 6- الفرق بين الضرر والضرر أن الضرر إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، والضرر إلحاق مفسدة بالغير على وجه المقابلة

ثانياً: التوصيات:

- 1- أوصي نفسي وإياكم بتقوى الله عز وجل .
- 2- مدارس القرآن الكريم وإلحاقه بالتخصصات المختلفة.
- 3- على المسلم أن يزن أعماله بميزان الفقه الشرعي ليعلم أهو على الصواب أم على الخطأ.
- 4- النية الصادقة هي الأصل في كل عمل صالح .
- 5- تقديم النص على العادة والعرف فهو الأقوى، وإرجاع الحكم للعادة عند النزاع لإثبات الحكم الشرعي ما لم يتم دليل ينص على العمل بموجبه .
- 6- أوصي حكام المسلمين وأئمتهم في مشارق الأرض ومغاربها أن يكون موقفهم من مال المسلمين منزلة الولي من مال اليتيم ألا يأخذوه إلا عند الحاجة، فإن لم تكن لهم حاجة الى المال فلا يأخذوا منه شيئاً .

(1) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ج2، ص12.

(2) أخرجه مسلم (بشرح النووي) ج12، حديث رقم (22) ص190.

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم.

1. الأبهاج، للسبكي.
2. أثر العرف في التشريع الاسلامي، سمير صالح .
3. أحكام القرآن، ابن العربي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة 2008م.
4. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، جلال الدين السيوطي، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 2006م.
5. تاسيس النظر، للدبوسي.
6. التعريفات للجرجاني.
7. تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الحديث، القاهرة، الطبعة السادسة 1993م.
8. التفسير الواضح، د. محمد محمود حجازي دار التفسير الرقائفي، الطبعة الثانية عشر 2003م،
9. التفسير الوجيز، أ.د. وهية الزحيلي دا الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1996م.
10. الجامع لاحكام القرآن، القرطبي، مكتبة الإيمان، المنصورة (بدون).
11. درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، مكتبة النهضة، بيروت (بدون).
12. زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 2002م.
13. سد الذرائع في الشريعة الإسلامية، محمد هشام البرهاني، مطبعة الريحاني، بيروت، الطبعة الاولى 1985.
14. شرح القواعد الفقهية، الرقاني .
15. صحيح مسلم، (بشرح النووي)، المكتبة التوفيقية، القاهرة (بدون).
16. غمز عيون البصائر على الأشباه والنظائر للحموي.
17. فتح البارئ بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار التقوى للتراث، مصر، 2000م .
18. فواتح الرحموت، للأنصاري، المطبعة الأميرية بولاق، الطبعة الاولى (بدون).
19. القواعد الفقهية، د.عبد العزيز محمد عزام دار الحديث، القاهرة (بدون).
20. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الفكر، لبنان، 2006م.
21. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور.
22. مختار الصحاح، للرازي.
23. المسند للإمام أحمد بن حنبل.
24. معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، دار الفكر بيروت (بدون).
25. المعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية .
26. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، المكتبة التوفيقية، مصر (بدون).

27. نظرية الضرورة في الشريعة الاسلامية، أ.د.وهية الزحيلي، مكتبة فارابي، دمشق 1969م.

28. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مطبعة الحلبي، القاهرة (بدون).

مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان

د. سعود بن سليمان بن مطر النبهاني

الأستاذ مشارك بقسم المتطلبات العامة

كلية العلوم التطبيقية بنزوى – سلطنة عمان

Dr. Saud Sulaiman Al-Nabhani

Associate Professor – General Requirements

Nizwa (CAS) - Oman

الملخص: هدف البحث معرفة درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان، ولتحقيق أهداف البحث أعد الباحث قائمة بمؤشرات الهوية الثقافية بلغ عددها (15) مؤشرا تم توزيعها على ثلاثة مجالات أساسية، ثم قام الباحث بتحويل هذه المجالات الثلاثة والمؤشرات المدرجة ضمنها إلى استبانة خاصة تم توجيهها على عينة عشوائية من المعلمين، بلغ حجمها (126) معلما ومعلمة، وذلك لإبداء آرائهم حول درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية، وقام الباحث أيضا بتحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية للصفين (4) و(8) الأساسيين في ضوء مؤشرات الهوية الثقافية، وذلك بعد اختيارها عشوائيا من منظومة كتب الدراسات الاجتماعية الثمانية المقررة على طلبة مرحلة التعليم الأساسي. وأوضحت نتائج البحث أن درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بناء على نتائج تحليل محتواها كانت في مجملها بين المتوسطة والقليلة جدا، منسجمة بذلك مع تقديرات المعلمين حول درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في تلك الكتب والتي كانت بدرجة تراوحت بين المتوسطة والقليلة. كما كشفت النتائج عن وجود تباين كبير في درجة التوافق حول درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بين تحليل محتواها وجهة نظر معلمها في ترتيب المجالات الثلاثة، وكان التوافق الكلي للمجالات بنسبة (33.3%).

الكلمات المفتاحية: الهوية الثقافية – مؤشرات الهوية الثقافية – كتب الدراسات الاجتماعية – مرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان.

Cultural Identity Indicators in Social Studies textbooks at Basic Education schools in Sultanate of Oman

Abstract: This research aims to know the availability of cultural identity indicators degree in social studies books at the basic education stage in Sultanate of Oman. To achieve the research objectives, the researcher prepared a list of

indicators indicating cultural identity, which totally amounted of 15 indicators. These indicators were divided into three main areas. The researcher then converted these three areas, which include the 15 indicators and converted them into a special questionnaire. This special questionnaire was applied on a random sample of 126 male & female teachers to express their opinion on the availability of cultural identity indicators degree in social studies books at basic education schools in Oman. The researcher also analyzed the social studies books contents for the fourth and eighth grade to indicate the cultural identity indicators after selecting those curricula randomly from the eight social studies stages books that are already applied on basic education students .The results showed that the availability of cultural identity indicators degree in the social studies books according to the analysis results for books contents was in a medium to weak ratio, also the research results were consistent with the estimates and teachers opinion on the availability of cultural identity indicators in social studies books Which was also ranging between medium to weak ratio. The research results also revealed a wide variation in consensus degree on the availability of cultural identity indicators extent in social studies books when analyzing the books contents and between the teachers views in the three areas , the overall fields compatibility rate was by 33.3%

Key words : Cultural Identity - Cultural Identity Indicators - Social Studies Textbooks - Basic Education in Oman

مقدمة

شهدت المنطقة العربية الكثير من التغيرات السريعة، التي أفرزتها طبيعة العصر وخصوصية المرحلة الحالية، بشكل أدى إلى إحداث تغيرات جذرية في مختلف المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والتربوية، مما أسهم في ظهور اتجاهات وقيم وسلوكيات غير مألوفة، أثرت سلباً على بنية المجتمعات الداخلية، وطبيعتها التركيبية، وخصائصها الأيديولوجية والثقافية، وهذا ما أدى فعليا إلى إضعاف الولاء للوطن، والانتماء إليه، بل تجاوز ذلك كله ليؤكد على الانهزامية الثقافية وترك الموروث التاريخي الأصيل.

لقد فرضت هذه التغيرات المختلفة تأثيراتها الكبيرة على مجالات الحياة المتنوعة، ومن بينها الهوية الثقافية وقيمتها السامية، التي تقوم عليها سلامة المجتمعات الإنسانية وعزتها الحقيقية، لهذا؛ حظي موضوع الهوية الثقافية من حيث: تنميتها، وتعزيزها، ودراستها باهتمام كبير من قبل المفكرين والمربين التربويين، لكونها وسيلة فاعلة لتحقيق غايات نبيلة تهم المجتمعات الانسانية، بمختلف توجهاتها ومكوناتها.

لقد برزت فكرت الهوية في المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وحظيت بالدراسة والتأمل والتفكير، مما أسهم في تطورها، وبرز نظمها وقواعدها القانونية (عمارة، 1999). إلا أن الهوية كمفهوم علمي يعد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت عقب الثورة الفرنسية، مرتبطة في نشأتها بنظريات علم الاجتماع، التي ربطت الهوية بالانتماء للجماعة (الربيعاني، 2017).

لقد تطور مفهوم الهوية وتعددت مستوياته، بناء على المعطيات العلمية لعلم النفس والتربية، فلم يعد مقتصرًا على مستوى الفرد وما يتصل به من مشاعر داخلية، بل تعدى ذلك ليشمل المستوى الاجتماعي والثقافي والوطني للفرد، فلزام ذلك ظهور مصطلحات جديدة، كالهوية الاجتماعية والوطنية والثقافية (بلغيث، 2010).

ويرى وهبان (2011) أن هناك تدنٍ واضحٍ في الوعي بأهمية الهوية في مجملها، وقد يعود ذلك إلى ضعف في البرامج التربوية التي تهتم بها، وسبل تنميتها وتعزيزها. وهذا ما أكدته قاسي (2016) حيث أشار إلى وجود قصور فعلي في دور المؤسسات المجتمعية: الثقافية والتربوية، في تعزيز الهوية الثقافية، وغرس قيمها؛ وفق مقتضيات غايات المجتمع. إن ما يميز الهوية في عمومها ارتباطها النفسي بالفرد، فهي توجه أسلوب تفكيره، وترسمه مسار علاقته بالآخرين، بل وتحدد طبيعة تلك العلاقات ومثانتها (Straub, 2004). وهذا ما أدى إلى بروز مفهوم الهوية، وتشكل أبعادها ومكوناتها، لتظهر الهوية بكل معالمها الفكرية، في صورة منسجمة مع متطلبات العصر واحتياجاته، وهذا كان عاملاً مهماً في تكوين الهوية الثقافية مجتمعيًا، والاهتمام بها وتنميتها، انطلاقًا من كونها مكونًا أساسية تعتمد عليه الهوية في تحقيق أهدافها (الناقبة، 2008).

وحيث أن الهوية الثقافية تتضمن كل أنواع السلوك الانساني الذي يسود في مجتمع ما، والذي يميزه عن غيره من المجتمعات الانسانية الأخرى، وكذلك أنماط التفكير التي تعزز مكونات الهوية الثقافية، بشكل يؤدي إلى تفعيل ارتباط الفرد بمجتمعه (موسى، 2017).

وينظر البهنسي (2009) إلى الهوية الثقافية بأنها كل سلوك انساني يسود في مجتمع ما، ويبرز شخصيته المميزة، وأنماط التفكير التي تشرى إرثه الحضاري، بشكل تؤكد على ترابط لحمة المجتمع وانتماءاته. وبهذا تتأكد الملامح الحقيقية للهوية الثقافية، التي تتجاوز مجرد الانتماءات الادارية إلى ما هو أبعد وأعمق فكريًا، لتكون الهوية منهجية حياة تتصف بالشمولية والعمق (بلجون، 2008).

وتعد تنمية مؤشرات الهوية الثقافية في المجتمع عملاً تربويًا منهجيًا، يستهدف تعزيز شعور المتعلم بضرورة الحفاظ على المنجزات الانسانية باعتبارها مؤشرا تطبيقيا على حقيقة الواقع الحضاري، ولهذا جاء الاهتمام بالهوية الثقافية، ودراسة مكوناتها وعناصرها وأبعادها، وهذا الأمر على درجة عالية من التعقيد. ويؤكد فيراري (Ferrari, 2009) أن امتلاك المتعلم الوعي الكافي بمؤشرات الهوية الثقافية هو عملية بنائية تسهم المناهج التعليمية في تنميتها وتعزيزها.

وتعمل الهوية الثقافية في الجانب المجتمعي على ايجاد نوع من التوازن والثبات الاجتماعي، والذي يتشكل عبر معايير مشتركة ومتفق عليها، لتسهم الهوية الثقافية بذلك في مواجهة التحديات والتغيرات التي تطرأ على المجتمع، كما أن الهوية الثقافية تؤكد على خصوصية المجتمع وتبرز شخصيته المتفردة، وتعمل على التأكيد عليها (المطلق، 2016).

ويؤكد نبيل (2001) على أهمية المؤسسات التعليمية في تعزيز وحماية الهوية الثقافية في المجتمع عبر وسائلها التربوية المختلفة وفي مقدمتها المناهج الدراسية. ويرى قاسي (2016) إن تأكيد الهوية الثقافية من أهم وأسمى غايات المنظومة التربوية، مؤكداً على دور المدرسة ومحتوى مناهجها التربوية، مبيناً أن حماية الهوية الثقافية من خلال إدراجها

ضمن المنظومة المدرسية، يتطلب زمنا طويلا، وخطة إستراتيجية، يتم بواسطتها تحقيق التفعيل المتكامل لجميع مكونات وعناصر العملية التعليمية. فالتربية كما يرى لندفال (Lindvall, 2003) تمتلك قوة المعرفة التي من خلالها يدرك المتعلمون أهمية هويتهم الثقافية ومكانتها، والتحديات التي تواجهها وكيفية علاجها.

وقد أكدت الرشدان (1999) أن العامل الأساسي الدافع لحماية الهوية الثقافية هو كونها إرث مجتمعي حضاري، ينتقل من جيل لآخر، مع شيء من الاضافات والتعديلات، بما يتفق ومقتضات الظروف والأحوال، مع تأكيدها على ضرورة الإهتمام بمؤشرات الهوية الثقافية باعتبارها موجهاً كبرى تسهم في تشكيل الانماط الفكرية والحضارية في المجتمعات الانسانية.

وتعد الدراسات الاجتماعية بحكم طبيعتها المعرفية ومحتوياتها العلمية، مادة دراسية قادرة على تنمية وتعزيز مكونات الهوية الثقافية وعناصرها، وذلك لارتباطها الوثيق بالظواهر الاجتماعية والحضارية والثقافية، مما ينمي لدى الطلبة حب الوطن والشعور بالانتماء والاعتزاز بالمرورث الفكري والثقافي (موسى، 2017). ويرى سليمان ونافع (2001) أن الرابط الحقيقي بين الدراسات الاجتماعية وقدرتها على تنمية وتعزيز الهوية الثقافية لدى المتعلم ينطلق من خصوصية موضوع دراستها وميدانها العلمي والفكري والمتمثل في المجتمع الانساني بكافة فضاياه ومكوناته.

وقد حظي موضوع الهوية في عمومها والهوية الثقافية على وجه الخصوص بالدراسة والبحث، وذلك نتيجة لأهميته، وأهمية تأثيراته المختلفة على المجتمع، حيث أجرى موسى (2017) دراسة استهدفت معرفة معايير الهوية الثقافية في منهج الدراسات الاجتماعية للتعليم الأساسي في سورية، حيث صمم الباحث قائمة بمؤشرات الهوية الثقافية، وكشفت نتائج الدراسة أن درجة توافر معايير الهوية الثقافية كانت متباينة بشكل فارق، فقد جاءت معايير الهوية الثقافية الفردية بدرجة قليلة، أما المعايير الثقافية الاجتماعية فقد جاءت بدرجة متوسطة، في حين جاءت المعايير الثقافية الوطنية بدرجة عالية.

وأجرى عزازي (2014) دراسة تناولت تأثير لغة التعليم على الهوية لدى الطلبة، حيث كشفت نتائج البحث أن تدريس العلوم والرياضيات بلغات أجنبية لا يؤثر سلباً على الهوية الثقافية لدى المتعلم، وأكدت النتائج على ضرورة تدريس الطلبة لغات أجنبية في مراحل العمر المبكرة. كما أجرى الخصاونة (2010) دراسة استقصت أثر الاوضاع السياسية التي يمر بها الوطن العربي على الهوية الثقافية لدى أفراد المجتمع الأردني، والتي كشفت نتائجها عن وجود أثر فعلي للاوضاع السياسية في تشكيل الهوية الثقافية لدى الفرد الأردني.

وأعد العزاوي (2009) دراسة استهدفت معرفة المحددات التي تستخدمها الاسرة العراقية في عملية تشكيل الهوية الثقافية للطفل العراقي في مرحلة ما قبل المدرسة، وتوصلت الدراسة إلى ثمان محددات توظفها الاسرة العراقية في تشكيل الهوية الثقافية، كان في مقدمتها: مشاهدة التلفاز، وسرد القصص الحكايات، واصطحاب الأطفال إلى دور العبادة، والاحتفال بالمناسبات الوطنية والدينية، وزيارة المتاحف والمزارات التراثية والثقافية.

كما أعد عياد (2007) دراسة استقصت الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم العليا في اليمن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميه، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ضعف في ابعاد الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية. وأعد الخويطر (2007) دراسة هدفة معرفة دور المدرسة الثانوية في تاصيل الهوية الثقافية لدى الطالبات، وأوضحت نتيج هذه الدراسة أن محتوى المناهج الدراسية يسهم في تاصيل الهوية الثقافية بسبة متوسطة، بينما كانت نسبة اسهام المعلمات في تاصيل الهوية الثقافية عالية. وأجرى كولمبوس (Columbus, 2006) دراسة استهدفت التعرف إلى الهوية الثقافية وتأثيرها على التحصيل الأكاديمي والترابط الثقافي، وكشفت النتائج عن فاعلية تعزيز الهوية الثقافية في تنمية التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة.

وعلى الرغم من أهمية مناهج الدراسات الاجتماعية في حماية وتعزيز الهوية الثقافية لدى الطلبة، إلا أنها في أكثر الأحيان تفتقر في بنيتها العلمية إلى المقومات التربوية التي تؤهلها لذلك، من هنا، جاء هذا البحث ليقدم دراسة وصفية: (مسحية وتحليلية) تستهدف الكشف عن مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان.

مشكلة البحث وأسئلته

نتيجة للتغيرات الكثيرة التي تشهدها المنطقة العربية في المرحلة الحالية، وما صاحبها من قضايا وأحداث معاصرة، أسهمت وبشكل واضح في تشكيل قاعدة فكرية وسلوكية تفتقد الخصوصية، وتسعى إلى تذويب الهوية الثقافية، وتتعد كل البعد عن مقومات الأصالة في المجتمع، دون مراعاة للعقلية العربية، أو الخصوصية العمانية، أو أدنى اهتمام بالانتماءات الوطنية؛ بل كانت بمثابة محاولة جادة لتغيب الهوية الثقافية وماهيتها وقيمها، وهذا ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بها ودراستها.

ولما كانت المناهج الدراسية وسيلة ناجحة في تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته المنشودة، كانت بذلك أداة فاعلة في تنمية مؤشرات الهوية الثقافية عبر مضامينها العلمية المختلفة: المعرفية والمهارية والوجدانية (عياد، 2007). لاسيما وأن مادة الدراسات الاجتماعية من أكثر المواد الدراسية قدرة على تنمية مؤشرات الهوية الثقافية وقيمها المختلفة، وذلك من خلال طبيعتها العلمية وخصائص موضوعاتها، التي تتصف بالديناميكية المستمرة، والتي تتأثر بقضايا التغيير والتطوير التي تشهدها المجتمعات (موسى، 2017).

ويعد المحتوى العلمي لمادة الدراسات الاجتماعية عنصراً تربوياً مهماً في تنمية الهوية الثقافية، من خلال احتوائه على العديد من المضامين المعرفية، وقدرته على تنميتها وتعزيزها لدى الطلبة (سليمان ونافع، 2001). وهذا ما يؤكد على القيمة الحقيقية للمحتوى العلمي للمناهج الدراسية في تنمية الهوية الثقافية لدى المتعلمين. لذا يستند البحث الحالي إلى رؤية تربوية تؤكد على أن الهوية الثقافية الحقيقية؛ لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاهتمام ببعض المؤشرات التي تقوم عليها، باعتبار أنها منظومة كلية، وهذا يدل على أن تحقيق الهوية الثقافية بمفهومها التربوي؛ لن يتأتى إلا من خلال معرفة تلك المؤشرات ودرجة توافرها، والعمل الجاد على تنميتها.

ونتيجة لهذه الأهمية جاء البحث للتعرف إلى درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان، من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلمها. عليه؛ يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان ؟
2. ما درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان من خلال تحليل محتواها العلمي ؟
3. ما درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان من وجهة نظر معلمها ؟
4. هل يوجد توافق في درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان بين تحليل محتواها ووجهة نظر معلمها ؟

أهداف البحث

استهدف البحث تحقيق ما يلي:

- معرفة مؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان.
- التعرف إلى درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان من خلال تحليل محتواها العلمي.
- الكشف عن درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان من وجهة نظر معلمها.
- الكشف عن درجة التوافق في مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي بين تحليل محتواها ووجهة نظر معلمها.

أهمية البحث

نبعت أهمية البحث مما يلي:

- قد يسهم البحث في توفير قائمة بمؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان، والتي قد تفيد مخططي المناهج الدراسية والقائمين على بنائها وتطويرها.
- قد يُفيد البحث ممثلاً في أدواته العلمية شريحة معلمي الدراسات الاجتماعية في لفت انتباههم نحو مؤشرات الهوية الثقافية وكيفية التعامل معها تربوياً.

- قد تُشكل نتائج البحث قاعدة علمية يُبنى عليها المزيد من الدراسات والابحاث العلمية المتخصصة.

حدود البحث

تم ضبط البحث وفق الحدود الآتية:

- اقتصر البحث على دراسة مؤشرات الهوية الثقافية من حيث تحديدها ومعرفة درجة توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية.
- طُبِقَ البحث على عينة عشوائية من كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان، وعلى عينة عشوائية من معلمي الدراسات الاجتماعية في سلطنة عمان.
- طُبِقَ البحث عملياً في الفصل الأول من العام الدراسي (2019 / 2020م).

مصطلحات البحث

لغاية هذا البحث تم تعريف المصطلحات الآتية:

- **الهوية الثقافية:** مجموعة السلوكيات والمبادئ والقيم الثقافية اللازم توافرها في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان، والتي سيتم التعرف إليها من خلال تحليل المحتوى العلمي لتلك الكتب، ووجهة نظر معلمها.
- **مؤشرات الهوية الثقافية:** مجموعة العبارات أو الجمل التربوية المحددة، التي تصف المكونات المعرفية والمهارية والوجدانية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية، والتي تكون قاعدة أساسية يُعتمد عليها في الدراسة والمقارنة، وتتمثل مؤشرات الهوية الثقافية في هذا البحث في: الفخر بالهوية الثقافية، وتمثل الهوية الثقافية، وتعزيز الهوية الثقافية.
- **كتب الدراسات الاجتماعية:** هي كتب الدراسات الاجتماعية المقررة على طلبة الصفوف من الثالث وحتى العاشر الأساسي في سلطنة عمان للعام الدراسي 2019/2020م.
- **مرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان:** هي المرحلة الدراسية المتمثلة في الصفوف العشرة الأولى من السلم التعليمي في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان. والتي تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي بنهاية الصف العاشر الأساسي.

مجتمع البحث

ينقسم مجتمع البحث إلى الفئتين الآتيتين:

أولاً: مجتمع البحث من المعلمين.

تكون مجتمع البحث من جميع معلمي الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في محافظة الداخلية بسلطنة عمان والبالغ عددهم (242) معلماً ومعلمة، منهم (115) معلماً و(127) معلمة.

ثانياً: مجتمع البحث من الكتب الدراسية.

كما تكون مجتمع البحث من الكتب الدراسية من (8) كتب دراسية بدءاً من الصف الثالث الأساسي وحتى الصف العاشر الأساسي.

عينة البحث

تمثلت عينة البحث في الفئتين الآتيتين:

أولاً: عينة البحث من المعلمين.

تكونت عينة البحث من المعلمين من (126) معلماً ومعلمة مشكين ما نسبته تقريبا (52 %) من حجم المجتمع ككل، منهم (63) معلماً و(63) معلمة، تم اختيارهم باستخدام السحب العشوائي البسيط.

ثانياً: عينة البحث من الكتب الدراسية.

تكونت عينة البحث من الكتب الدراسية من الصفين: (الرابع والثامن) الأساسيين في مادة الدراسات الاجتماعية، بنسبة بلغت (25%) من مجتمع الكتب ككل، وقد تم اختيارها عشوائياً.

منهج البحث

لغرض هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وفقاً للآتي:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي عينة البحث، وتم توظيف هذه المنهجية من خلال ما يلي:

- معرفة ورود الكلمة الصريحة الدالة على مؤشرات الهوية الثقافية المتضمنة في بطاقة تحليل المحتوى المعدة من قبل الباحث، وهذا ما يعرف علمياً بوحدة الكلمة.

- تحديد المدلولات الضمنية لفقرات وجمل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية عينة البحث في ضوء مؤشرات الهوية الثقافية، وتم اعتماد هذا النوع من التحليل في حال الاتفاق بين التحليلين الأول والثاني، وهذا ما يعرف منهجياً بوحدة الفكرة.

ثانياً: المنهج الوصفي المسحي، وذلك من أجل التعرف إلى وجهات نظر معلمي الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي حول درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية من خلال استجابتهم عن الاستبانة أداة البحث.

أدوات البحث: (بناؤها – صدقها – ثباتها).

تطلب إجراء هذا البحث قيام الباحث بما يأتي:

أولاً: بطاقة تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية.

- قام الباحث بإعداد قائمة بمؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان، تم بناؤها في ضوء خصوصية الدراسات والأبحاث وطبيعتها العلمية، ثم عمد الباحث إلى تحويلها على شكل بطاقة تحليل محتوى، مكونة في صورتها الأولية من (18) مؤشراً، وبعد انتهاء عملية التحكيم والأخذ بآراء المختصين ظهرت بطاقة تحليل المحتوى في صورتها النهائية مكونة من (15) مؤشراً، وقد عمد الباحث إلى توزيع تلك المؤشرات على (3) مجالات رئيسية، والجدول (1) يوضح المجالات الرئيسية وعدد المؤشرات الفرعية المدرجة ضمنها.

جدول (1)

المجالات الثلاثة الرئيسية لبطاقة تحليل المحتوى وعدد

المؤشرات الفرعية المنتمية إليها

م	المجال	عدد المؤشرات المنتمية إليه
1	الفخر بالهوية الثقافية	5
2	تمثل الهوية الثقافية	5
3	تعزير الهوية الثقافية	5
المجموع		15

- تحقق الباحث من صدق بطاقة تحليل المحتوى باستخدام صدق المحكمين، وتم ذلك من خلال عرضها في صورتها الأولية على (4) محكمين مختصين، وقد أشارت نتائج التحكيم إلى أن البطاقة جيدة، وصالحة لتحقيق أهداف البحث، وأنها قادرة على الإجابة عن أسئلته البحثية الموضوعة.
- تأكد الباحث من ثبات بطاقة تحليل المحتوى من خلال اختيار وحدة دراسية من وحدات كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي، وتم ذلك باستخدام السحب العشوائي، حيث وقع الاختيار على الوحدة الدراسية الثالثة، من كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السابع الأساسي، الفصل الدراسي الأول، والتي تحمل عنوان: (مفاهيم في التربية السكانية)، ثم قام الباحث بعد ذلك بتحليل محتواها العلمي في ضوء مؤشرات الهوية

الثقافية التي اشتملت عليها بطاقة تحليل المحتوى، ودلت نتائج التحليل أن نسبة الاتفاق بين التحليلين⁽²⁾ بلغت (88.3%) وتعد هذه النسبة مؤشرا جيدا لثبات لبطاقة التحليل، والجدول (2) يبين قيم الثبات بناء على نسب الاتفاق في عملية التحليل لكل مجال من مجالات بطاقة التحليل والبطاقة ككل.

جدول (2)

قيم ثبات المجالات الثلاثة لبطاقة تحليل المحتوى والبطاقة ككل

م	المجال	قيمة معامل الثبات %
1	الفخر بالهوية الثقافية	87.7 %
2	تمثل الهوية الثقافية	91.4 %
3	تعزيز الهوية الثقافية	85.8 %
الأداة ككل		88.3 %

- تحقق الباحث من ثبات التحليل، من خلال قيامه بتحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية عينه البحث، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين التحليلين الأول والثاني (94%)، وتم التعرف إلى ذلك من خلال استخدام معادلة كوبر المشار إليها في دراسة النبهاني (2017، 18):

عدد العناصر المتفق عليها

$$\text{معامل الاتفاق} = \frac{\text{عدد العناصر المختلف عليها} + \text{عدد العناصر غير المتفق عليها}}{100} \times 100$$

ثانيا: الاستبانة.

- قام الباحث بإعداد استبانة مكونة من (3) مجالات أساسية، تم صياغة عباراتها بشكل يتناسب مع مؤشرات الهوية الثقافية المدرجة ضمن كل مجال من المجالات الثلاثة لبطاقة تحليل المحتوى. وقد ظهرت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (15) عبارة تقديرية، تقيس مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين، يقابلها خمس استجابات تقدر تلك المؤشرات، بناء على وجهة نظر المعلمين، وقد أخذت هذه الاستجابات الصياغة الآتية: (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا).
- تحقق الباحث من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين، وذلك من خلال عرضها في صورتها الأولية على (4) محكمين، حيث أشارت نتائج التحكيم إلى أنها صالحة لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته.

(2) قام الباحث بتحليل الوحدة الدراسية المحددة بنفسه بفواصل زمني بين التحليلين الأول والثاني مدته أربعة أسابيع، وهذا ما قام به الباحث أيضا في عملية تحليل محتوى الوحدات الدراسية لكتب الدراسات الاجتماعية عينه البحث.

- تأكد الباحث من ثبات الاستبانة من خلال استخراج معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا للاستبانة ككل ولكل مجال من مجالاتها الأربعة، والجدول (3) بين ذلك.

جدول (3)

معاملات ثبات المجالات الثلاثة لأداة البحث والاستبانة ككل

م	مجالات الاستبانة	الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
1	الفخر بالهوية الثقافية	0.78
2	تمثل الهوية الثقافية	0.81
3	تعزير بالهوية الثقافية	0.79

يستنتج الباحث من الجدول (3) أن قيم معامل كرونباخ ألفا قد تراوحت بين (0.78 إلى 0.81) لجميع مجالات الاستبانة، في حين بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل (0.79)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$. وفي ضوء قيم معاملات الثبات السابقة، يمكن القول، بأنه يمكن الوثوق بالاستبانة واستخدامها لأغراض هذا البحث.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: المعايير الاحصائية المعتمدة في تفسير نتائج البحث.

لمعرفة درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان اعتمد الباحث معايير احصائية لتفسير نتائج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية وذلك وفقاً للآتي:

(1) المعيار الاحصائي المعتمد في تفسير النسب المئوية

تعامل الباحث مع النسب المئوية وفقاً للتدرج الآتي:

جدول رقم (4)

المعيار الاحصائي المعتمد في تفسير النسب المئوية

الدرجة	النسبة المئوية
قليلة جداً	أقل من 20%
قليلة	من 20% - أقل من 40%
متوسطة	من 40% - أقل من 60%
كبيرة	من 60% - أقل من 80%
كبيرة جداً	أكثر من 80%

(2) المعيار الاحصائي المعتمد في تفسير المتوسطات الحسابية

لتفسير المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث من المعلمين تم اعتماد معيار احصائي أخذ التوزيع وفق الفئات المعيارية الآتية:

جدول رقم (5)

المعيار الاحصائي المعتمد في تفسير المتوسطات الحسابية

درجة التقدير	المؤشر الاحصائي
كبيرة جدا	5.00 – 4.21
كبيرة	4.20 – 3.41
متوسطة	3.40 – 2.61
قليلة	2.60 – 1.81
قليلة جدا	1.80 – 1.00

ثانيا: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على " ما مؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان ؟ " .

للإجابة عن هذا السؤال أعد الباحث قائمة بمؤشرات الهوية الثقافية جاءت في صورتها النهائية مكونة من (3) مجالات اساسية، يندرج ضمن كل مجال منها (5) مؤشرات، وذلك بعد الأخذ بتوجيهات أعضاء لجنة التحكيم ومرئياتهم، والجدول رقم (6) يوضح مؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان.

جدول رقم (6)

مؤشرات الهوية الثقافية اللازم توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان

م	المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث
	الفخر بالهوية الثقافية	تمثل الهوية الثقافية	تعزيز الهوية الثقافية
1	الفخر بالثقافة العماني	استخدام اللغة العربية كونها الهوية الثقافية	عبر محتوى المنهاج الدراسي
2	الفخر باللغة العربية	اقتناء المنتجات الثقافية العمانية	عبر المؤتمرات العالمية
3	الفخر بالتاريخ العماني	زيارة الأماكن التراثية والحضارية	من خلال حملات التوعية
4	الفخر بالعادات والتقاليد العماني	التأكيد على أهمية المناشط الثقافية المعززة للهوية الثقافية	بواسطة المؤسسات المجتمعية
5	الفخر بالمنجزات الثقافية العمانية	الدفاع عن الهوية الثقافية	عبر الارادة الشعبية

ثالثا: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على " ما درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان من خلال تحليل محتواها العلمي؟ " .

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بجمع التكرارات التي حصل عليها كل مجال من المجالات الثلاثة لمؤشرات الهوية الثقافية والمجالات مجتمعة، نتيجة لتحليل كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي عينة البحث، ومن ثم تم استخراج النسب المئوية لكل مجال ودرجة التوافر، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (7).

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية لدرجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية

بمرحلة التعليم الأساسي من خلال تحليل محتواها

الكتاب	كتاب الصف الرابع	درجة التوافر	كتاب الصف الثامن	درجة التوافر	الكتابين معا	درجة التوافر
المجالات الأولى	15	45.5 %	21	42.8 %	36	43.9 %
الثاني	6	18.1 %	15	30.6 %	21	25.6 %
الثالث	12	36.4 %	13	26.6 %	25	30.5 %
المجالات مجتمعة	33	100 %	49	100 %	82	100 %

يلاحظ من الجدول (7) أن ترتيب نسب توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة

التعليم الأساسي كانت كالآتي:

- كتاب الصف الرابع الأساسي: جاء ترتيب درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية كالآتي: احتل المجال الأول: (الفخر بالهوية الثقافية) المرتبة الأولى بنسبة (45.5 %) وبدرجة توافر متوسطة، يليه المجال الثالث (تعزيز الهوية الثقافية) في المرتبة الثانية بنسبة (36.4 %) وبدرجة توافر قليلة، وجاء المجال الثاني (تمثل الهوية الثقافية) في المرتبة الثالثة بنسبة (18.1 %) وبدرجة توافر قليلة جدا.
- كتاب الصف الثامن الأساسي: جاء ترتيب درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية كالآتي: احتل المجال الأول: (الفخر بالهوية الثقافية) المرتبة الأولى بنسبة (42.8 %) وبدرجة توافر متوسطة، يليه المجال الثاني (تمثل الهوية الثقافية) في المرتبة الثانية بنسبة (30.6 %) وبدرجة توافر قليلة جدا. وجاء المجال الثالث (تعزيز الهوية الثقافية) في المرتبة الثالثة بنسبة (26.6 %) وبدرجة توافر كانت قليلة.

- الكتابين معا: جاءت درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في الكتابين معا وفقا للترتيب الآتي: احتل المجال الأول: (الفخر بالهوية الثقافية) المرتبة الأولى بنسبة (43.9%) وبدرجة توافر متوسطة، يليه المجال الثالث (تعزيز الهوية الثقافية) في المرتبة الثانية بنسبة (30.5%) وبدرجة توافر قليلة، وجاء المجال الثاني (تمثل الهوية الثقافية) في المرتبة الثالثة بنسبة (25.6%) وبدرجة توافر قليلة جدا.

ويعزو الباحث هذه النتيجة في درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية إلى فئات القائمين على بناء مناهج الدراسات الاجتماعية وتصميمها بصعوبة تنمية هذه المؤشرات في مجملها، بل وربما عدم إمكانية تنميتها من خلال مادة الدراسات الاجتماعية في صورتها العلمية الحالية، متبنين بذلك النظرة القائلة بأن هناك مواداً خاصة ومستقلة وظيفتها الأساسية تنمية الهوية الثقافية، وأن مادة الدراسات الاجتماعية ليست من ضمن هذه المواد الدراسية المستقلة. إضافة إلى رؤيتهم بأن الكتاب المدرسي لمادة الدراسات الاجتماعية ليس المكان المناسب لتضمينه مؤشرات الهوية الثقافية، لاسيما وأن تلك المؤشرات تتصف بالصعوبة والتعقيد، بمعنى أنها تتطلب قدرات عليا من التفكير، وأن تنمية تلك المؤشرات تكون من مسؤولية المعلم وليست بالضرورة مسؤولية محتوى الكتاب المدرسي.

وقد يكون نتيجة لعدم معرفة مؤلفي كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في السلطنة المعرفة الكافية بخصائص نمو الطلبة واحتياجاتهم الثقافية، وهذا جعلهم لا يولون مؤشرات الهوية الثقافية العناية الكافية. إضافة إلى اعتقادهم بأنه في حال تركيز كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي على مؤشرات الهوية الثقافية فإن هذا قد يقود إلى طرح ومناقشة بعض القضايا الجدلية مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بالمجتمع، وهم لا يريدون تحمل هذه المسؤولية.

وتتفق نتائج البحث في هذا السؤال مع نتائج دراسة كل من: (موسى، 2017؛ عياد، 2007؛ الخويطر، 2007) والتي بينت جميعها أن درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في المحتوى العلمي للمناهج الدراسية كانت في أغلبها بين القليلة والمتوسطة.

رابعا: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على " ما درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان من وجهة نظر معلمها؟ "

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث لكل مجال من مجالات مؤشرات الهوية الثقافية والمجالات مجتمعة حول كل كتاب من كتب الدراسات الاجتماعية عينتها عينة البحث والكتابين معا والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب

الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين

المجالات	كتاب الصف الرابع			كتاب الصف الثامن			الكتابين معا	
	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير	المتوسط	الانحراف المعياري
الأول	2.20	0.52	قليلة	2.32	0.50	قليلة	2.26	0.51
الثاني	3.12	0.24	متوسطة	3.00	0.00	متوسطة	3.06	0.12
الثالث	2.98	0.68	متوسطة	3.01	0.40	متوسطة	2.99	0.34
المجالات مجتمعة	2.77	0.35	متوسطة	2.78	0.30	متوسطة	2.77	0.33

يلاحظ من الجدول (8) أن متوسطات درجة توافر مجالات مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات

الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان بناء على وجهة نظر معلمها كانت كالآتي:

- كتاب الصف الرابع الأساسي: جاء فيه ترتيب مجالات مؤشرات الهوية الثقافية كالآتي: احتل المجال الثاني (تمثل الهوية الثقافية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.12) وانحراف معياري (0.24) وبدرجة تقدير (متوسطة)، يليه المجال الثالث (تعزير الهوية الثقافية) بمتوسط حسابي (2.98) وانحراف معياري (0.68) وبدرجة تقدير (متوسطة)، وجاء المجال الأول (الفخر بالهوية الثقافية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (0.52) وبدرجة تقدير (قليلة).
- كتاب الصف الثامن الأساسي: جاء فيه ترتيب مجالات مؤشرات الهوية الثقافية وفقا للآتي: احتل المجال الثالث (تعزير الهوية الثقافية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.40) وبدرجة تقدير (متوسطة)، يليه المجال الثاني (تمثل الهوية الثقافية) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (0.00) وبدرجة تقدير (متوسطة)، وجاء المجال الأول (الفخر بالهوية الثقافية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير (قليلة).
- الكتابين معا: جاء فيه ترتيب مجالات مؤشرات الهوية الثقافية كالآتي: احتل المجال الثاني (تمثل الهوية الثقافية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.06) وانحراف معياري (0.12) وبدرجة تقدير (متوسطة)، يليه المجال الثالث (تعزير الهوية الثقافية) بمتوسط حسابي (2.99) وانحراف معياري (0.34) وبدرجة تقدير (متوسطة)، وجاء

المجال الأول (الفخر بالهوية الثقافية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.26) وانحراف معياري (0.51) وبدرجة تقدير (قليلة).

وربما يمكن عزو هذه النتيجة إلى فناعة معلمي الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي بأن دور الكتاب المدرسي ينحصر في تقديم ثلاثة مضامين أساسية (معرفية، ومهارية، ووجدانية)، وأن تنمية مؤشرات الهوية الثقافية ليس بالضرورة أحد الأدوار الأساسية لكتب الدراسات الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد يكون السبب عدم إشراك معلمي الدراسات الاجتماعية في عملية تأليف هذه الكتب الدراسية، الأمر الذي جعلهم يقفون موقفاً غير جيداً منها، مما جعل تقديراتهم لإسهامات المؤلفين في تنمية مؤشرات الهوية الثقافية تتراوح بين القليلة والمتوسطة في أغلبها. وتتفق نتائج هذا البحث مع نتائج دراسة (الخويطر، 2007؛ عياد، 2007) والتي بينت أن درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية كانت في أغلبها بين القليلة والمتوسطة.

خامساً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص على "هل يوجد توافق في درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان بين تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها؟".

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بمقارنة نتائج تحليل المحتوى ووجهة نظر المعلمين من حيث ترتيب المجالات الثلاثة في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي، وقد تعرف الباحث إلى درجة التوافق بين نتائج تحليل المحتوى ووجهة نظر المعلمين في درجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي من خلال اعتماده على أن التوافق في المجال الواحد يعادل ما نسبته (33.3%) من معدل الاتفاق؛ باعتبار أن الأداة مكونة من ثلاثة مجالات، وبهذا فالتوافق في المجالات الثلاثة جميعها يعادل ما نسبته (100%) من درجة التوافق، وعلى هذا اعتمد الباحث في تفسيره لدرجة التوافق كمعيار إحصائي¹، والجدول (9) يوضح ذلك.

(¹) اعتمد الباحث في تفسيره لدرجة التوافق على المعيار الإحصائي الآتي:

- التوافق في مجال واحد يدل على نسبة توافق تبلغ (33.3%) بدرجة توافق تكون منخفضة.
- التوافق في مجالين يدل على نسبة توافق تبلغ (66.6%) بدرجة توافق تكون متوسطة
- التوافق في ثلاثة مجالات يدل على نسبة توافق تبلغ (100%) بدرجة توافق تكون كبيرة

جدول (9)

مقارنة نتائج تحليل المحتوى ووجهة نظر المعلمين من حيث ترتيب مجالات مؤشرات

الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي

الكتاب	ترتيب المجالات بناء على	ترتيب المجالات بناء على
	نتائج تحليل المحتوى	وجهة نظر المعلمين
	الفخر بالهوية الثقافية	تمثل الهوية الثقافية
الرابع	تعزير الهوية الثقافية	تعزير الهوية الثقافية
	تمثل الهوية الثقافية	الفخر بالهوية الثقافية
	الفخر بالهوية الثقافية	تمثل الهوية الثقافية
الثامن	تمثل الهوية الثقافية	تعزير الهوية الثقافية
	تعزير الهوية الثقافية	الفخر بالهوية الثقافية
	الفخر بالهوية الثقافية	تعزير الهوية الثقافية
الكتابين معا	تعزير الهوية الثقافية	تمثل الهوية الثقافية
	تمثل الهوية الثقافية	الفخر بالهوية الثقافية

يلاحظ من النتائج في الجدول (9) وجود توافق بين نتائج تحليل محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي ووجهة نظر معلمها في درجة توافر مجالات مؤشرات الهوية الثقافية، وكان التوافق في المجال الثاني فقط، (تمثل الهوية الثقافية)، بنسبة توافق بلغت (33.3%)، وبدرجة توافق منخفضة. أما بالنسبة لكتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثامن الأساسي والكتابين معا فلم تكشف نتائج الجدول (9) عن وجود توافق على الإطلاق. ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن معلمي الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم لم يكونوا موضوعين ودقيقين عند تقديرهم لدرجة توافر مؤشرات الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية عينة البحث، خاصة وأن معلمي الدراسات الاجتماعية يعتقدون بأن عملية تقويم الكتب الدراسية هي ليست من مهامهم الوظيفية، وأنها ليست من مسؤولياتهم العملية، وبالتالي فهم لا يهتمون الاهتمام المطلوب والكافي بهذا الأمر. وهذا ما أدى إلى عدم توافق هذه التقديرات مع نتائج تحليل المحتوى، الذي يعتمد على أسس علمية دقيقة، ومنهجية واضحة.

وقد اتفقت نتائج البحث في هذا السؤال مع نتائج دراسة (موسى، 2017) والتي بينت وجود توافق منخفض بين نتائج تحليل محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية ووجهة نظر معلمها في درجة توافر مجالات مؤشرات الهوية الثقافية.

مراجع البحث

- بلغيث، سلطان. (2010). تمظهرات أزمة الهوية لدى الشباب في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، (7)، 349-363.
- بلجون، كوثر. (2008). مبررات التفكير في منهج تربوي معاصر في ظل الهوية الثقافية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي العشرون: مناهج التعليم والهوية الثقافية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، في الفترة من 30-31 يوليو 2008. القاهرة دار الضيافة.
- البهنسي، عفيف. (2009). الهوية الثقافية بين العالمية والعولمة. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الخصاونة، عون. (2010). أثر الأوضاع السياسية التي يمر بها الوطن العربي على الهوية الثقافية للمثقفين في المجتمع الأردني، مجلة دراسات في التعليم العالي (5)، 35-66.
- الخويطر، شمس. (2007). دور المدرسة الثانوية في تأصيل الهوية الثقافية الاسلامية للطالبات – دراسة ميدانية في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.
- الريعاني، أحمد. (2017). اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية. مجلة الدراسات التربوية والنفسية – جامعة السلطان قابوس (11) 1، 1-16.
- الرشدان، عبدالله. (1999). علم اجتماع التربية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- سليمان، يحيى ونافع، سعيد. (2001). تعليم الدراسات الاجتماعية، ط2، دبي: دار التعليم.
- عزازي، فاتن. (2014). تأثير لغة التعليم على الهوية لدى الطلاب – دراسة ميدانية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، (3) 10، 164-191.
- العزاوي، سامي. (2009). محددات تشكيل الهوية الثقافية للطفل العراقي، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، العراق: جامعة ديالى.
- عمارة، محمد. (1999). مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- عياد، سعيد. (2007). الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي العليا في اليمن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حضرموت.
- قاسي، سليمة. (2016). دور المدرسة في الحفاظ على التراث كهوية ثقافية لدى الناشئة. مجلة العلوم الانسانية (OEB Univ)، (16)، 210-224.
- المطلق، فرح. (2016). قياس الأبعاد التنموية والتربوية لأدوار المرأة السورية في كتب العة العربية الجديدة والمؤلفة وفق المعايير الوطنية في سورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.
- موسى، أمل. (2017). درجة توافر معايير الهوية الثقافية في منهج الدراسات الاجتماعية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين. مجلة جامعة البعث، (39) 50، 33-65.
- الناقة، محمود والسعيد، سعيد. (2008). مناهج التعليم والهوية الثقافية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي العشرون: مناهج التعليم والهوية الثقافية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، في الفترة من 30-31 يوليو 2008. القاهرة دار الضيافة.
- النبهاني، سعود. (2017). قيم المواطنة في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان. مجلة إربد للبحوث والدراسات، (19) 1، 1-38.
- وهبان، أحمد. (2011). الهوية العربية في ظل العولمة، إطلالة على حال الهوية في مصر والعالم العربي، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (9)، 5-18.

إزمير-تركيا: 6-7 نوفمبر – تشرين الثاني 2019

- Columbus, M. (2006). *Cultural Identification and academic achievement validation of the cultural connectedness achievement measure and its use in understanding motivational characteristics of oppositional, recklessness and primary*. cultural Identification, PhD, The university of Oklahoma.
- Ferrari, A. (2009). *Innovation and Creativity in Education and Training in the EU Member States: Fostering Creative Learning and Supporting Innovative Teaching*. Seville: European Commission.
- Lindvall, D. (2003). The Resurrection of Bosnia on the Dayton-Respirator. In Kuhnle, S and Sokologiv, D. *The Balkans: Searching for Solutions*. Rokkansenteret: Report No3.
- Straub, J. (2004). Personal and Collective Identity: A Conceptual Analysis. In *Identities Time, Difference and Boundaries*, edited by HeidrunFrieese, 56-76. New York.

ملحق (1): بطاقة تحليل المحتوى

بطاقة تحليل كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء مؤشرات الهوية الثقافية

الصف:
الفصل الدراسي:

المجال الأول: الفخر بالهوية الثقافية					
م	المؤشرات	أقام الصفحات	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	ملاحظات
1	الفخر بالثقافة العماني				
2	الفخر باللغة العربية				
3	الفخر بالتاريخ العماني				
4	الفخر بالعادات والتقاليد العمانية				
5	الفخر بالمنجزات الثقافية العمانية				

المجال الثاني: تمثل الهوية الثقافية					
م	المؤشرات	أقام الصفحات	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	ملاحظات
1	استخدام اللغة العربية				
2	اقتناء المنتجات الثقافية العمانية				
3	زيارة الأماكن التراثية والحضارية				
4	أهمية المناشط الثقافية				
5	الدفاع عن الهوية الثقافية				

المجال الثالث: تعزيز الهوية الثقافية					
م	المؤشرات	أقام الصفحات	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	ملاحظات
1	عبر محتوى المنهاج الدراسي				
2	عبر المؤتمرات العالمية				
3	من خلال حملات التوعية				
4	بواسطة المؤسسات المجتمعية				
5	عبر الإرادة الشعبية				

ملحق (2): الاستبانة

درجة الإسهام					مؤشرات الهوية الثقافية
كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا	
المجال الأول: الفخر بالهوية الثقافية					
					1 تعزيز كتب الدراسات الاجتماعية الشعور بالفخر بثقافتنا العماني
					2 تنمي كتب الدراسات الاجتماعية الشعور بالفخر بلغتي العربية
					3 تعزيز كتب الدراسات الاجتماعية التقدير للتاريخ العماني
					4 تكسب كتب الدراسات الاجتماعية مشاعر الافتخار بالعادات والتقاليد
					5 تنمي كتب الدراسات الاجتماعية مشاعر الفخر بالمنجزات الثقافية العمانية
المجال الثاني: تمثل الهوية الثقافية					
					1 تشجع كتب الدراسات الاجتماعية على توظيف اللغة العربية
					2 تشجع كتب الدراسات الاجتماعية على اقتناء المنتجات الثقافية العمانية
					3 تؤكد كتب الدراسات الاجتماعية على زيارة الأماكن التراثية والحضارية
					4 تؤكد كتب الدراسات الاجتماعية على أهمية المناشط الثقافية
					5 تعزيز كتب الدراسات الاجتماعية قضية الدفاع عن الهوية الثقافية
المجال الثالث: تعزيز الهوية الثقافية					
					1 تؤكد كتب الدراسات الاجتماعية على تعزيز الهوية الثقافية
					2 تؤكد كتب الدراسات الاجتماعية على دور اللقاءات العالمية في تعزيز الهوية
					3 تنمي كتب الدراسات الاجتماعية الهوية الثقافية من خلال حملات التوعية
					4 تركز كتب الدراسات الاجتماعية على الهوية الثقافية عبر مؤسسات المجتمع
					5 تؤكد كتب الدراسات الاجتماعية على الإرادة الشعبية في تعزيز الهوية الثقافية

القيود الخاصة بعمل المرأة وحكم مخالفتها

د.محمد مسلم محمد الزواهره

أستاذ مشارك ونائب عميد كلية الحقوق

جامعة الزرقاء / الأردن

المقدمة:

للمرأة مساهمة كبيرة وفعالة سواء كان ذلك اقتصاديا أو من خلال سوق العمل وذلك في جميع أنحاء العالم ، وذلك سواء كان عملها باجر او بغير اجر ، وعلى جميع الاصعدة ، الا أن ما تتعرض له المرأة من عدم مساواة في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية يجعل المرأة أكثر عرضة للعنف و الإستغلال ، وكثيرا من الانتهاكات ، الأمر الذي جعل حقوق المرأة في العمل تستحوذ علي الأهتمام بشكل متزايد ،لما تقدمه المرأة من دور بارز على كافة الصعد، الأمر الذي أدى إلى وضع حقوق المرأة في العمل في بؤرة الاهتمام.

فدخول المرأة إلي سوق العمل، وإقتحامها التدريجي لمجالاته العديدة نتج عنه مشكلات خاصة بطبيعة المرأة ، مما جعل عمل المرأة هو محور الاهتمام، وتماشيا مع المبادئ العامة لحقوق الانسان ظهر أهمية مساواة المرأة والرجل وعدم التمييز بينهم في شروط وظروف العمل، ولا بد من توفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة والارتقاء بأوضاعها المهنية، وتأتي هذه الحماية من خلال الاهتمام بقضايا ومشاكل المرأة وإيجاد حلول ناجعة لما تعاني منه المرأة من قضايا مادية واجتماعية

أهمية الدراسة

التغلب على ما تعانيه المرأة العاملة في بيئة العمل يحتاج ارادة جادة بتسهيل كل العقبات التي تواجه المرأة العاملة ومنها اعادة دمجها بسوق العمل من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لها ، ومن خلال الغاء كافة صور التمييز بينها وبين الرجل.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

تساؤلات البحث

ما هي حدود الأحكام الخاصة التي كفلها القانون للمرأة العاملة وما مدى حماية حقوقها لرعاية أطفالها.

تقسيم البحث

- المبحث الأول : القيود الواجب مراعاتها بشأن تشغيل النساء في مرحلة التعاقد .
- المطلب الاول : أهداف حماية المرأة العاملة .
- المطلب الثاني : قيود تشغيل النساء في القانون الإماراتي .
- المبحث الثاني : أحكام مخالفة شروط عمل المرأة في القانون الإماراتي .
- المطلب الاول : حكم مخالفة الشروط المتعلقة بنطاق عمل المرأة والقيود الزمني .
- المطلب الثاني : عدم المساواة في الأجر .

المبحث الأول

القيود الواجب مراعاتها بشأن تشغيل النساء في مرحلة التعاقد.

تقسيم: وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهداف حماية المرأة العاملة وقيود تشغيل النساء في القانون الإماراتي وذلك في مطلبين.

المطلب الأول

أهداف حماية المرأة العاملة

تقسيم: وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى إبراز حماية الأمومة والأنوثة وحماية وضع المرأة الاجتماعي في فرعين:-

الفرع الأول: حماية الأمومة والأنوثة

تختلف طبيعة المرأة عن الرجل ، وقد جاء العلم الحديث ليؤكد ذلك¹، وعليه فإنه لا ينبغي للمرأة أن تعمل الأعمال التي تختص بالرجل كالتي تحتاج إلى القوة العضلية ، وان اهم ما يسعى اليه المجتمع هو حماية الأمهات العاملات وذلك بالنظر الى ازدياد اعداد العاملات بصورة كبيرة في المجتمع ، وصور هذه الحماية هي الحق في إجازة رعاية الأطفال، والحق في الحضانه، والحق في اجازة الامومة ، والتامين الصحي، واجازة الوضع، وان هذا كله لان يتحقق الا باستشعار الدولة بالمسؤولية تجاه المرأة وحقوقها² .

فالمرأة أضعف جسمانياً من الرجل ومن ثم تكون أقل قدرة علي تحمّل بعض الأعمال، ولهذا يجب أن تعامل معاملة تتفق مع طبيعتها الجسمانية ، فالعمل لا يجب أن يكون علي حساب الأنوثة، وإنما تجب مراعاتها والمحافظة

1 . كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة ، (بيروت: دار النهضة العربية، 1404هـ/1983م)، ص110.

2 . عبد القادر الحاج. شرح قانون العمل ، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء ، 2005 ص81

عليها فلا يجب إغفال أن محل عقد العمل هو العمل أو الجهد الإنساني ولهذا يجب مراعاة القدرة والظروف الجسمانية للعامل¹.

وطبقاً للمادة 29 من قانون العمل الإماراتي " لايجوز تشغيل النساء في الأعمال الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً، وكذلك في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو غيرها من الأعمال الأخرى التي تحدد بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بعد إستطلاع رأي الجهات المختصة". وبالفعل صدر هذا القرار ، وشمل 22 عملاً ، منها الأعمال الخطرة والشاقة التي تحتاج لقوة عضلية ، والأعمال الضارة بالصحة أو التي يخشى منها على أخلاق المرأة ويذهب بعض الفقهاء إلي تبرير حظر الأعمال الخطرة والضارة وحماية المرأة ضد تلك الأعمال ، إلى أن الأعمال الضارة والخطرة تؤثر علي قدرة المرأة في الإنجاب ، كما أن تكوينها يجعلها أقل مقاومة لتلك المخاطر².

وأي شرط ينقص من أنوثة المرأة أو يتداخل مع واجبات أمومتها اعتبره القانون قيلاً تعاقيداً في قانون العمل، بل ذهب أبعد من ذلك حين أقر للمرأة العديد من الحقوق التي تضع في إعتبارها ذلك حيث يمنع تشغيل المرأة خلال الخمسة وأربعون يوماً التي تسبق وتلي الوضع في كافة المؤسسات الصناعية والتجارية ، " ويؤذن للمرأة الحامل بمغادرة عملها بعد تقديم شهادة طبية تثبت إحصالية الوضع ، كما أن الغياب من أجل الوضع أو مرض مرتبط به لا يرر طرد العامل الأثني ، إلا إذا إستلزم المرض مده أطول، وللعاملة التي توقف عملها خلال الخمسة وأربعون يوماً السابقة والتالية للوضع الحق في تعويض كافي لنفقات طفلها في ظروف صحية جيدة ، ويكون تقدير تاريخ الوضع الذي يحق لها من تاريخ الشهادة الطبية إلي تاريخ الوضع الحقيقي ، وبعد الرجوع إلى العمل للمرأة المرضعة الحق في راحة يومية لإرضاع طفلها"³.

¹ . حسام الدين الأهواني ، رمزي فريد مبروك، الوسيط في قانون العمل لدولة الإمارات، مطبوعات جامعة الإمارات 2000 ص 357 .

² . العيدروس . عمر عباس ، شرح القانون الاتحادي رقم 8 في شأن تنظيم علاقات العمل في سنة 1989 ، مطبوعات إسرائ للطباعة والنشر، ص 281 .

= " قرار وزاري رقم (6 / 1) لسنة 1981 م في شأن تحديد الاعمال الخطرة او الشاقة او الضارة صحيا او اخلاقيا والتي لا يجوز تشغيل النساء فيها ، حيث نصت المادة (1) منه على مايلي " لا يجوز تشغيل النساء في الاعمال الاتية : 1- العمل تحت سطح الارض في المناجم والمحاجر وجميع الاعمال المتعلقة باستخراج المعادن والاحجار . 2- العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو انصاجها . 3- صناعة المفرقات والاعمال المتعلقة بها . 4 . اللحام بالاكسجين " والاستيلين وبالكهرباء 5- اذابة الزجاج وانصاجه . 6- تفضيض المريات بواسطة الزئبق . 7- الدهان بمادة الدوكو . 8- معالجة او تهييئة او اختزال الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص . 9- صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من 10% من الرصاص . 10- صنع اول أكسيد الرصاص (المترك الذهبي) وأكسيد الرصاص الاصفر وثاني أكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص ، وأكسيد الرصاص البرتقالي ، وسلفات وكرومات وسيلكات الرصاص 11- عمليات المزج والعجن في صناعة واصلاح البطاريات الكهربائيه . 12- تنضيف الورش التي تمارس الاعمال المبيئة بالبندوب 11،10،8 . 13- ادارة او مراقبة الماكينات المحركه 14- تصليح أو تنظيف الماكينات المحركه اثناء ادارتها . 15- صناعة الاسفلت . 16- العمل في المدابع . 17- العمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد او روث الحيوانات او الدماء . 18- سلخ وتقطيع الحيوانات وسمطها واذابة شحمها . 19- صناعة الكاوتشوك . 20- شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والموانئ ومخازن الاستيداع . 21- صناعة الفحم من عضام الحيوانات ماعدا عملية فرز العظام قبل حرقها . 22- العمل في الباربات . "

³ . المادة (30) من قانون العمل الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته .

الفرع الثاني: حماية وضع المرأة الاجتماعي

إن عمل المرأة الليلي هو من أكثر العوامل التي تؤدي إلى إجهاد المرأة ، ولذلك كان لزاماً على المشرع¹ حماية المرأة العاملة مما تتعرض له من معاناة نتيجة عملها الليلي وذلك من اثار نفسية وجسدية ، والمرأة لا يتوقف عملها على العمل في بيئة العمل بل إن هناك اعباء اضافية تقع على كاهلها ، فالمرأة ترعى المنزل وتدبر شؤونه وترعى الأطفال².
 "فالمرأة العاملة وبسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها ، فإنها تُصاب بالإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي . فإذا ما أدت عملها خارج البيت بكل جهدها وياتقان فإنه سيرجع بالعكس على أولادها ومسؤولياتها تجاة زوجها خصوصاً، ثم بيتها عموماً فلا تقدر علي الأداء الجيد لأنها مجهدة ومرهقة، وبالتالي غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها البيئية ، وإذا ما حدث العكس فإن عملها خارج البيت سيتأثر بتأخرها وكثرة غيابها أو بخروجها المبكر من محل العمل"³.
 وتعيش المرأة في دوامة البيت والعمل فكلاهما يحتاج الى مجهود وكل له مسؤولياته ، وهذا ما يجعل المرأة مشتتة بين صاحب عمل يسعى الى الربح ولا يكثر بظروف العاملة الاسرية وبين زوج وأطفال يحتاجون حقوقهم⁴.
 ومن أجل حماية أبنائها فقد نص قانون العمل في المادة 20 على "عدم جواز تشغيل الأحداث من الجنسين قبل إتمامهم لسن الخامسة عشرة، مع عدم تشغيلهم ليلاً في المشروعات الصناعية والأعمال الخطرة، وأن يكون الحد الأقصى لعملهم ست ساعات يومياً تتخللها فترات للراحة. والصلاة مع عدم جواز تكليفهم بعمل ساعات إضافية مهما كانت الأحوال أو إبقائهم في أماكن العمل بعد المواعيد المقررة لهم وعدم تشغيلهم أيام الراحة " ، وفي نطاق هذا الاهتمام صدرت العديد من القوانين التي تحفظ حقوق المرأة ، وهي قوانين تنبع من الشريعة الإسلامية التي تكرم المرأة وترعاها وتحرص علي إعطائها كافة حقوقها وتعاملها كعنصر أساسي للمجتمع والأسرة وكمدرسة تربي الأجيال وتعددهم لبناء مستقبل أفضل. ومن هنا كان القانون في مقدمة الملتفتين إلى هذه الإعتبارات، وتمكين المرأة العاملة من التوفيق بين عملها ووظيفتها الاجتماعية كأم وحماية صحة العاملات خلال فترة الأمومة.
 وقد نص القانون في المادة 20 " علي النصوص التي تعالج هذه المسألة الحيوية بالنسبة للمرأة مبكراً. معالجاً موضوعات إجازة الأمومة والمزايا التي تحصل عليها العاملة خلالها (نقدية- عينية) ، والتسهيلات التي تمنح للأمهات اللواتي يرضعن أطفالهن ولأطفالهن الرضع ، وحماية العاملة من الفصل بسبب الحمل والوضع " . فالمرأة بأعتبارها ربة للبيت يقع على عاتقها واجبات أساسية تجاة الأسرة.⁵

1 . المادة (30) من قانون العمل الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته.

2 . محروس السيد محروس ، تربية المرأة المصرية بين الفكر الإسلامي والفكر العربي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة أسيوط ، 1986 ، ص 1 .

3 . محمد مشعال ، شروط وأحكام عمل المرأة في الإسلام ، جريدة مصر العربية ، 21/ابريل/2005.

4 . نور الفضيلة بنت عبد الرحمن ، عمل المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2003م الجامعة الإسلامية العالمية

ماليزيا، ص 53 . كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 120.

5 . المادة 20 من قانون العمل الاتحادي.

ولصياغة تشريعات تتوافق والأحكام المتعلقة بحقوق المرأة العاملة في المجتمع. فمن الضروري أن يتم التركيز أولاً على المستوى الدستوري ، فيما أن الدستور يوفر الأطار لحقوق الأفراد الأساسية وعلاقتهم مع أفراد آخرين ومع الدولة يجب أن تنبع حماية المساواة بين الجنسين من ذلك الأطار نفسه ، كما أن وجود النزاعات المحتملة بين حقوق المرأة العاملة والضغوطات الاجتماعية والعرفية ينبغي إلا يقضي علي وجود أو تطبيق هذه الحقوق أو يقلص منها . إذ من الضروري أن يمنح النظام القانوني ، المرأة العاملة الأليات والأدوات لحماية حقوقها.¹

ويعد الدستور الوثيقة الشرعية الأبرز في مجتمع ما، فهو أساس الحياة في أي دولة ، وقد كفل الدستور الإماراتي المحافظه علي الأسرة وحمى الأمومه ، ولذلك يجب على التشريعات ان تواكب ما جاء به الدستور من ضرورة منح المرأة حقوق تتواءم مع طبيعتها كأنثى.²

المطلب الثاني

قيود تشغيل النساء في القانون الإماراتي

تقسيم: وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلي إبراز القيد المتعلق بالأعمال المحظورة القيد الزمني والاستثناء في فرعين.

الفرع الأول

القيد المتعلق بالأعمال المحظورة

المرأة نصف المجتمع هذه حقيقة، وهناك حقيقة أخرى هي كونها تمثل ثلث القوى العاملة في العالم ، حيث تقوم بدور هام في الأنتاج والتنمية بالإضافة إلى دورها في المنزل ورعاية الأسرة وتربية النشأ والأهتمام بالطفولة والقيام بدور الأمومة³

هذا ولقد كان اهتمام المرأة في الشرق العربي منذ القدم موجهاً أساسياً إلي القيام بشؤونها المنزلية ورعاية أطفالها إلي جانب المساهمة مع زوجها في بعض أوجه نشاطه الخارجي وخاصة في الريف والمهن الخاصة وأعمال البيع والشراء .

تغيرت الظروف وشقت المرأة طريقها تدريجياً إلي ميادين الأعمال الخارجية وأخذت مكانها إلي جانب الرجل ، وقاسمتة في كثير من الأعمال⁴ ، كما تفوقت عليه في بعضها وللمرأة دوافع كثيرة في الأقدام علي العمل أهمها: - (الفقر وفقد العائد أو عدم الزواج وإضطرارها لإعالة نفسها أو للتعاون مع الأسرة لرفع المستوى الأقتصادي ، أو تلبية لمتطلباتها الشخصية وإثباتاً لذاتها أو نتيجة لطول وقت الفراغ أو للمشكلات العائلية والتفكك الأسري الذي قد تعاني منه).

1 . إجلال أسماعيل حلمي . الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الإمارات: بحث ميداني، شؤون اجتماعية، س9، ع35 (حريف 1993) ص5-26.

2 . عبد الحليم أبو شقة ، تحرير المرأة في عصر الرسالة ، (الكويت: دار القلم ، 1410هـ/1990م)، ج1 /ص366.

3 . محمد مصطفى عبد العزيز ، التمييز ضد المرأة ، دار الفكر العربي ، دمشق ، 2003، ص56.

4 . عبد الحليم أبو شقة ، تحرير المرأة في عصر الرسالة ، (الكويت: دار القلم ، 1410هـ/1990م)، ج1 /ص366.

ولا شك أن لعمل المرأة عديداً من النتائج نتيجة إبتعادها عن المنزل والعمل خارجه منها:- (إنحراف الأطفال وضعف الرابطة بين الزوجين وإضطراب أحوال الأسرة.¹ هذا وتنص المادة 29 من قانون العمل على أنه "لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الضاره صحياً أو أخلاقياً ، وكذلك الأعمال الشاقه أو غيرها من الأعمال التي تتحدد بقرار من وزير العمل." هذا وتسري الأحكام الخاصة بتشغيل النساء الواردة بقانون العمل على جميع الأناث سواء كن إماراتيات أو أجنبيات متزوجات أو غير متزوجات أحداث أو غير أحداث على أن هناك من الأسباب ما تقتضي معها الأحوال تحريم تشغيل النساء في بعض الأعمال التي يجوز أن يقوم بها الرجل ، وهذا يجب ألا يفسر على إنه محاباه للنساء أو إستهانه بشأن الرجال ، وإنما ترجع هذه التفرقة إلى أن قوة المرأة العضلية أقل من قوة الرجل.²

الفرع الثاني

القيود الزمني والأستثناء

جاء نص قانون العمل الإماراتي على أنه "لايجوز تشغيل النساء ليلاً ويقصد بكلمة ليل مدة لا تقل عن إحدى عشرة ساعه متتالية تشمل الفترة ما بين العاشرة والسابعة صباحاً".³ ولقد جاء هذا النص مكرسا مجموعة من الحقوق للمرأة من خلال القيد الزمني الذي وضعه المشرع ، منها أن العمل في هذه الساعات مشقة عليها وتعارض للنظام العام الإسلامي والعربي.⁴ إضافة إلي إحتمالية الاعتداء عليها.⁵ ومع ذلك لايجوز تشغيل النساء ليلاً أي ما بين الساعة العاشرة مساءً والسابعة صباحاً في عدة حالات ورد النص في المادة 28 من قانون العمل ، وهذه الحالات هي:- " (أ) الحالات التي يتوقف فيها العمل في المنشأة لقوة قاهرة. (ب) العمل في مراكز إدارية وفنية ذات مسؤولية.

1 . محمد مصطفى عبد العزيز ، التمييز ضد المرأة ، دار الفكر العربي ، دمشق ، 2003 ، ص56

2 . المادة 27 من قانون العمل الاتحادي.

3 . نجيدة . علي حسن ، مرجع سابق ، ص283

4 . العيدروس . عمر عباس ، مرجع سابق ، ص297 ، للمزيد راجع عبد اللطيف هيمي جمعه : قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، المجلس الوطني للأعلام ، سنة 2012م ، ص 23 وما بعدها .

5 . هشام فرعون ، تنظيم علاقات العمل ، جامعة دمشق ، 1998 ، ص81

(ج) العمل في خدمات الصحة والأعمال الأخرى التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية إذا كانت المرأة لا تزال عادة عمالاً يدوياً. "

هذا وقد صدر قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (1/46) لسنة 1980م بتحديد الأعمال التي يجوز تشغيل النساء فيها في الفترة ما بين الساعة العاشرة مساءً والسابعة صباحاً ، وقد تضمن القرار سبعة أعمال نص عليها في المادة الأولى منه علي الوجه التالي . "

يجوز تشغيل النساء في الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحاً في الأعمال التالية:-

- العمل في الفنادق والمطاعم والنزل والمقاهي والبوفيهات والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والغناء وغيرها من المحلات المماثلة.
- العمل في نقل الأشخاص والبضائع بالطرق المائية الداخلية أو الجوية ويدخل في ذلك مكاتب السياحة والطيران وفي المطارات.
- أعمال الجرد السنوي وإعداد الميزانية والتصفية وقفل الحسابات ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد عدد الأيام التي يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً عن خمسة عشر يوماً في السنة ما لم ترخص دائرة العمل المختصة بعدد أطول
- إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو إصلاح ما نشأ عنه أو لتلافي خسارة محققة لمواد قابلة للتلف.
- إذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي ويشترط في الحالتين الأخرتين إبلاغ إدارة التفتيش العمالي المختصة في ظرف 24 ساعه ببيان الحالة الطارئة والمدته اللازمه للعمل والحصول علي موافقه كتابية منها بذلك.
- العمل في المحلات التجارية في شهر رمضان والثلاثة أيام السابقة لعيد الأضحى.
- العمل في المستشفيات والمصحات وعيادات الأطباء ودور العلاج الأخرى "

وحظر التشغيل ليلاً يستهدف أساساً مراعاة الواجبات الزوجية والعائلية للعاملة ، فالمشرع يحدد وقت العمل خارج المنزل ووقت القيام بالأعباء المنزلية والأسرية.

ويلاحظ أن غالبية الاستثناءات تتعلق بالعمل في مكان معين أو مناسبة محددة ، ومما يلفت النظر الاستثناء الوارد في المادة 28/ب من قانون العمل بشأن العاملات اللواتي يشغلن مراكز إدارية وفنية ذات مسؤولية ، فهذا الاستثناء لا يتعلق بالعمل في مكان معين أو مناسبة محددة و إنما يرتبط بطبيعة العمل ويؤخذ على هذا الاستثناء أن مثل هذا المركز لا

يستلزم بالضرورة العمل ليلاً . وذلك على سبيل الاستثناء المقرر قانوناً لا اتفاقاً مع مراعاة أنه استثناء إما أن يكون وقتياً أو مبنياً على إرتفاع علة المنع.¹

وتجدر الإشارة أخيراً إلي أنه طبقاً للمادة 33 من قانون العمل الإماراتي " لوزير العمل والشؤون الاجتماعية أن يستثني بقرار منه المؤسسات الخيرية والتربوية من كل أو بعض الأحكام الخاصة بتشغيل النساء ، إذا كانت هذه المؤسسات تهدف إلي التأهيل أو التدريب المهني للأحداث أو النساء "².

المبحث الثاني

أحكام مخالفة شروط عمل المرأة في القانون الإماراتي

تقسيم: وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى . حكم مخالفة الشروط المتعلقة بنطاق عمل المرأة والقيود الزمني وعدم المساواة في الأجر في مطلبين:-

المطلب الأول

حكم مخالفة الشروط المتعلقة بنطاق عمل المرأة والقيود الزمني

إذا خالف رب العمل أو مدير المؤسسة التي يديرها نيابة عن صاحب العمل أحد القيود المتعلقة بتشغيل النساء سواء القيود الواردة بالقانون أو بأي نظام أو قرار صادر بمقتضاه فإنه يعاقب بعقوبة الغرامة وتضاعف العقوبة في حالة التكرار ولا يجوز النزول بالعقوبة عن حدها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة³. و نود أن نشير في هذا الصدد إلى أنه إذا كان المشرع قد أورد جزءاً جنائياً على مخالفة رب العمل للقواعد المتعلقة بعمل الأحداث والنساء واللياقة الصحية فهل هناك جزاءاً مدنياً لهذه المخالفة أم لا؟

نعم يوجد هناك جزاءاً مدنياً ولو أن هذا الجزء يختلف حسب نوع المخالفة علي صورتين :-

إذا كانت المخالفة تتعلق بأهلية الحدث للعمل فإن الجزاء المدني المترتب علي ذلك البطلان المطلق⁴ ولو كان المشرع إشتراط لعمل الحدث أن يبلغ سن ستة عشرة سنة وهي الأهلية المطلوبة لعمل الأحداث وطبقاً لذلك إذا أبرم رب العمل عقد مع العامل الحدث الذي لم يبلغ سن السادسة عشرة من عمره .

1 . عبد الرازق حسين ياسين، مرجع سابق ، ص 436 ، د.عدنان سرحان ، د. علي أحمد المهداوي ، د. يوسف عبيدات ، احكام تنظيم علاقات العمل

الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته ، مكتبة الجامعة ، ط1 ، سنة 2012 ، ص 91 .

2 . نصت المادة 34 من القانون الاتحادي علي أنه يكون مسؤولاً جنائياً عن تنفيذ أحكام الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب كل من:-

أ- أصحاب العمل أو من يمثلونهم.

ب- من له الولاية أو الوصاية علي الحدث وأزواج النساء أو أولياتهن أو الأوصياء عليهن إذا كان قاصراً وذلك إذا وافقوا علي إستخدام الأحداث والنساء خلافاً لأحكام القانون

3 . توفيق حسن فراج ، قانون العمل ، مطبعة الدار الجامعية للطباعة والنشر ن بيروت ، سنة 1986م، ص 184.

4 . المرجع السابق، ص 184.

فإن هذه العلاقة لا تعتبر علاقة عمل ومن ثم لا تخضع لأحكام قانون العمل بل تخضع لأحكام القانون المدني الخاصة بالبطلان المطلق،¹ وبالتالي إذا ترتب علي عمل الصبي (الحدث) إصابته أثناء العمل فإن هذه الإصابة لا تخضع لقواعد إصابات العمل المقرر في قانون العمل بل تخضع لقواعد المسؤولية المدنية المقررة في القانون المدني ، ومن ثم يلتزم رب العمل بالتعويض علي أساس المسؤولية المدنية المقررة في القانون المدني.²

ب – الصورة الثانية إذا تعلق المخالفة بالقيود الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء فإن الجزاء يتمثل في بطلان الشرط المخالف مع بقاء العقد قائماً.

فعلى ذلك إذا قام رب العمل بإبرام عقد تشغيل لحدث وتضمن العقد بنداً أو شرطاً يقضي بعمل الحدث في غير الأوقات التي يحددها المشرع كأن يتم تشغيله بعد الثامنة مساءً والذي ورد مخالفاً لقواعد قانون العمل مع ملاحظة أن العقد يبقى صحيحاً ومن ثم يلتزم رب العمل بتطبيق القاعدة التي تقضي بتشغيل الحدث في الوقت المحدد له وهو ما بين السابعة صباحاً إلى الثامنة مساءً³ وتفريغاً علي ما سبق يثور التساؤل الآتي:-

ما الحكم لو قام رب العمل بالاستغناء عن خدمات الحدث لتعذر تشغيله في غير هذا الوقت ، لمعرفة الحكم نفرق بين أمرين:-

الأمر الأول: إذا كان عقد العمل محدد المدة وقام رب العمل بإنهاء العقد قبل إنتهاء مدته فإن من حق الحدث الحصول على الأجرة المتبقية من مدة العقد وجميع الحقوق والمزايا التي ينص عليها العقد⁴.

الأمر الثاني: إذا كان العقد غير محدد وأصدر صاحب العمل قرار بالاستغناء عن الحدث فإن القانون يوجب عليه الإشعار شريطة أن يكون ذلك قبل شهر على الأقل من التاريخ الذي حدده لإنهاء العقد ومن ثم إذا خالف رب العمل ذلك فإن قرارة يدخل في دائرة الفصل التعسفي.⁵

المطلب الثاني

عدم المساواة في الأجر

ويعد مبدأ المساواة بصفة عامة من أهم المبادئ الأساسية التي حرص الدستور علي ضمانها وقد تأيد بالأحكام الواردة في قانون العمل حيث " نصت المادة (32) من قانون تنظيم علاقات العمل الاتحادي على منح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بذات العمل ، وهذا الحكم مبني على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق ، فكان منحها أجراً أقل من

1 . عبد اللطيف صبحي جمعه ، مرجع سابق ، ص25

2 . فتحي عبد الصبور ، الوسيط في قانون العمل ، ط1، ص523، د. عبد الرازق حسين يس، الوسيط في شرح أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، ط1، مطبعة الفجيرة الوطنية، سنة 2007

3 . هشام فرعون ، مرجع سابق ، ص96

4 . المرجع السابق ، ص108.

5 . عدنان سرحان ، د. علي أحمد المهداوي ، د. يوسف محمد عبيدات ، أحكام قانون العمل الإماراتي ، مكتبة الجامعة الشارقة ، 2012 ، ص94.

أجر الرجل متى كان العمل واحداً أو مماثلاً فيه إخلالاً بهذا المبدأ، فوجب المنع مراعاة لحكم المبدأ، وهو واجب المراعاة على صعيد وطني وعلى صعيد دولي " .

ويقوي ما سبق قوله سبحانه وتعالى " نحن قسمنا بينهم في معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون"¹

" ونجد إن الإقرار بمبدأ مساواة الرجل بالمرأة لم يقف حائلاً دون مراعاة ظروف المرأة من حيث أنوثتها وأمومتها ، فباعتبار أنوثتها تعين مراعاة طبيعتها الجسدية بل والنفسية وحساسية البيئة الاجتماعية ، وباعتبار أمومتها تعين مراعاة مسائل الحمل والولادة وحقوق المولود تجاهها "²

وأخذ المشرع الوطني بالنهج الذي تتبعه غالبية تشريعات العمل والذي يقضي بسريان أحكام التشريع على العمال ذكوراً كانوا أو إناثاً ووفقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين في كل شروط وظروف العمل غير أن تقرير قاعدة المساواة بين الجنسين في مجال العمل لم تمنع تدخل المشرع في الوقت نفسه لتنظيم عمل المرأة ووضع الضوابط التي تضمن حد أدنى من الشروط الإنسانية التي ينبغي توافرها لممارسته.

والمرأة كإنسان تشكل نصف الأمة وبأضطراد التقدم الصناعي أصبحت الحاجة إلى الأيدي العاملة النسائية في بلادنا غير قابلة للجدل مما أوجب إعطائها الضمانات والمساواة التامة بالرجل وفي هذا المجال لم يفرق المشرع بين المرأة والرجل سواء كان ذلك بالنص صراحة على المساواة أو مفهوم مجموع الأحكام المنظمة للعمل من الجنسين.

ويصاحب تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في الواقع الوطني العديد من القضايا والتساؤلات والأشكاليات التي تحيط به وتتصل في مجملها بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي يشكل إطاراً عاماً ينبع منه المبدأ ويطبق من خلاله في ظل التباين في التوجهات والمفاهيم أثرت في شكل ومضمون أعمال المبدأ في الواقع الوطني³ فعمل المرأة هو عاملاً حاسماً ودافعاً في التنمية وينمي مهاراتها ويوسع مداركها ويثقل شخصيتها.

ويطورها باستمرار وبطبيعة الحال فالعمل يُمكّن المرأة من الحصول على دخل خاص وهذا الدخل مفيد من ناحيتين فهو: - أولاً: - يعبر عن إضافة إنتاجية تخص المجتمع ككل.

ثانياً: - يترتب على تعديل في علاقات القوى داخل العائلة كما أنه يسهم في التغلب على مشكلات الفقر والعوز التي تعاني منها الطبقات الدنيا وشرائح من الطبقات المتوسطة في المجتمع. فمبدأ المساواة الخاص بقانون العمل يتضمن

1 . سورة الزخرف ، الآية 32.

2 . غالب علي الداودي ، شرح قانون العمل ، دار الثقافة، ط1 ، سنة 2011م ، ص109

3 . هدي الكبيسي، أبوظبي في 8 مارس 2012 ، د. إجلال إسماعيل حلمي ، مرجع سابق ، ص39

مجموعة من المصطلحات الدقيقة ذات المضامين المتكاملة ويمكن تلخيصها في عدم التمييز أي المساواة في الحقوق والمزايا وقد ساوى المشرع صراحة بين المرأة والرجل في كل الأحكام¹. إلا أن التفرقة بين فئات العاملين المختلفة لا تسعى إلى مبدأ المساواة في مجال العمل لأن هدفها الرئيسي هو ضمان مساواة حقيقية فيما يخص العمل وعلي ذلك فإن قانون العمل أمام إختلاف الظروف الاجتماعية يربط بين شكلين من أشكال مبدأ المساواة فعلى مستوى المساواة الشكلية فإنه يفضل التعميم والتجريد وعلى مستوى المساواة الفعلية فإنه يفضل تلائم القواعد القانونية مع أختلاف وتغير الحالات الاجتماعية ومن جهة أخرى يجب التحكم في كلا المستويين (المساواة الشكلية والمساواة الفعلية) حتي لا يهيمن إحدهما علي الآخر فيجب خلق نوع من الأنسجام والتحكم في مختلف الروابط الاجتماعية، أن رفض الأخذ بعدم المساواة الفعلية ، في الاعتبار يؤدي إلي التنازل عن علاقات القانون أمام علاقات القوة ومن ثم تغليب المساواة الشكلية . ومن شأن ذلك أن يؤدي في النهاية إلى أن يصبح قانون العمل بأكمله عرضة للزوال هذا القانون الذي نشأ وتطور ونشط بفضل التفاعل الإيجابي والصلة الخلاقة التي تعرض مزيجاً من المساواة الشكلية والمساواة الفعلية وتحقق بها الموضوعية والذاتية الخاصة التي تميز قانون العمل وتعطية طابعه الخاص بإعتباره فن الحدود الممكنة في علاقات العمل² .

الخاتمة

وختاماً نحمد الله الذي خلق فسوى وقدر فهدى ، والذي أعطى كل خلق ما ينفعه ويناسب طبعه ، ففي هذا البحث حاولنا معالجة جوانب صغيرة من موضوع كبير ، فموضوع المرأة العاملة مطروح منذ سنين ، ولكن إنفتاح المرأة على سوق العمل ، والتطورات الاجتماعية الحالية ، والدور المهم الذي تضطلع به المرأة العاملة في ميادين العمل والأنتاج ، دفع إلى التفكير الجاد بمشاكل المرأة العاملة ومعالجة قضاياها المادية ، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

- عمل هذا البحث على توضيح حقوق المرأة وعلاقتها بقوانين العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما قام بتوضيح الجهود المختلفة لمؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة للعناية بالمرأة العاملة في شتي المجالات .
- احتوت تشريعات العمل قواعد خاصة برعاية المرأة العاملة وحمايتها.

1 . إجلال إسماعيل حلمي، مرجع سابق، ص31 ، محمد خالد، المرأة العاملة تحديات الواقع والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، سنة 1999 ، ص37

2 . محمد عقله، نظام الأسرة في الإسلام ، (عمان : مؤسسة الرسالة الحديثة، ط2 ، 1420هـ / 2000م / ج2 / ص277 ، إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، حقوق المرأة في الإسلام ، سلسلة دراسات إسلامية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، العدد198 ، نوفمبر 2011 ، ص5.

- المساواة بين الرجل والمرأة في أحكام قانون العمل.
- لا يجوز تشغيل النساء ليلاً مدة لا تقل عن إحدى عشرة ساعه متتاليه تشمل الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحاً (يجوز تشغيلهم في بعض الحالات الاستثنائية).
- لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الخطرة والشاقة والضارة صحياً وأخلاقياً.
- أتاح المشرع الإماراتي للنساء حق الحصول علي إجازات خاصة ترتبط بالوضع والإرضاع
- إستثنى المشرّع الإماراتي في المادة 28/ب العاملات اللواتي يشغلن مراكز إدارية وفنية ذات مسؤولية من حظر العمل ليلاً ، ويؤخذ على هذا الاستثناء أن مثل هذا المركز لا يستلزم بالضرورة العمل ليلاً ، وذلك علي سبيل الاستثناء المقرر قانوناً لا إتفاقاً ، مع مراعاة أنه إستثناء إما أن يكون وقتياً أو مبنياً على إرتفاع علة المنع ، وعلي ذلك نوصي المشرّع الإماراتي بتقييد هذا الاستثناء.
- يوصي الباحث المشرّع الإماراتي بضرورة إلّزان المنشأة التي يوجد بها عاملات متزوجات بفتح دور للحضانة ، حتي يكون الطفل المعني بالرعاية قريباً من أمه.
- يوصي الباحث المشرّع الإماراتي بتعديل نص المادة (30) من قانون العمل حيث ترك نص المادة إجازة الوضع للمرأة مفتوحه قبل وبعد الولادة ومدتها خمسة وأربعون يوماً ، وإن كان لمصلحة المرأة أن تقرر مدة كبيرة من الأجازة بعد الولادة ، ونحن نوصي بأن يصبح النص كالتالي " للعاملة أن تحصل على إجازة وضع بأجر كامل مدتها خمسة وأربعون يوماً على ألا تقل الفترة التي تلي الوضع عن أربعون يوماً " .
- ضرورة منح المرأة العاملة إجازة للوضع مدفوعة الأجر بغض النظر عن مدة إلتحاقها بالعمل وحجم المشروع.
- النص صراحة على حظر فصل العاملة لأي سبب يتعلق بالأمومة
- دعوة الجامعات والمراكز البحثية إلي إجراء دراسات وبحوث في مجالات العمل المرن، وحث القائمين على العمل باستخدام أسلوب العمل عن بُعد.
- إنشاء لجنة متخصصة (لجنة حماية المرأة من الأعمال الضارة صحياً أو أخلاقياً) على أن تكون مهمة هذه اللجنة هي إصدار التوصيات التي يستطيع رب العمل أن يستنير بها عند تعيين المرأة.

المراجع

- 1- قانون العمل الإماراتي رقم 8 لسنة 1980 .
- 2- قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 .
- 3- القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لاحكام قانون العمل الإماراتي وفقا لآخر تعديل .
- 4- محروس السيد محروس ، تربية المرأة المصرية بين الفكر الإسلامي والفكر العربي، رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة أسيوط، 1986.
- 5- سعاد عبد الناصر ، قضية المرأة رؤيه تأصيلية، كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف ، العدد 97، رمضان 1424 هـ .
- 6- دائرة القضاء ، حقوق المرأة العاملة في تشريعات الإمارات العربية المتحدة، ط1 ، سنة 2013 .
- 7- عبد اللطيف صبحي جمعه، قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1، المجلس الوطني للأعلام ، سنة 2012 .
- 8- فتحي عبد الصبور ، الوسيط في قانون العمل ، ط1
- 9- عبد الرازق حسين ، الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، ط1 ، مطبعة الفجيرة الوطنية ، سنة 2007
- 10- غالب علي الداوودي ، شرح قانون العمل ، دار الثقافة ، ط1 ، سنة 2011
- 11- محمد خالد ، المرأة العاملة تحديات الواقع والمستقبل ، القاهرة، دار المعارف ، سنة 1999
- 12- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، حقوق المرأة في الإسلام، سلسلة دراسات إسلامية، وزارة الشؤون الإسلامية ، العدد 198 ، سنة 2011 ،
- 13- أحمد زكي بدوي ، الأحكام المنظمة لتشغيل المرأة في تشريعات العمل العربية والدولية ، (دراسة مقارنة)، سنة 1983
- 14- د. أحمد حسين الخياط . طبيعة النظام الأسري في الإمارات: الأسرة في الإمارات، بحوث الندوة العلمية التي تنظمها جمعية الاجتماعيين في 22 ديسمبر 1994 الشارقة، جمعية الاجتماعيين ، 1999
- 15- إجلال إسماعيل حلمي. الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الإمارات : بحث ميداني، شؤون إجتماعية، (خريف 1992) .
- 16- أحمد زكي بدوي ، الأحكام المنظمة لتشغيل المرأة في تشريعات العمل العربية والدولية دراسة مقارنة، سنة ، 1968م.
- 17- توفيق حسن فرج ، قانون العمل ، مطبعة الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، سنة ، 1986م
- 18- حسام الدين الأهواني ، رمزي فريد مبروك ، الوسيط في قانون العمل لدولة الإمارات، مطبوعات جامعة الإمارات 2000
- 19- علي عبد العزيز آل عبد القادر ، المرأة: الإرادة والتحدي ، نموذج المرأة في المملكة ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، 1425هـ
- 20- عمر عباس العيدروس ، شرح القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل ، سنة 1989 مطبوعات إسرائ للطباعة والنشر .
- 21- عبد الحلیم أبو شقة ، تحرير المرأة في عصر الرسالة ، (الكويت: دار القلم)، 1410 هـ / 1990م ج1
- 22- عدنان سرحان ، علي أحمد المهداوي ، يوسف محمد عبيدات، أحكام قانون العمل الإماراتي ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، الطبعة الأولى ، 2012
- 23- محمد عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام ، (عمان: مؤسسة الرسالة الحديثة، ط2 ، 1420 هـ / 2000م) ج2

- 24- د. عادل أحمد الكسادي ، موقع المرأة على خريطة العمل والتعليم في الإمارات ، دبي: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، 2000م سلسلة الدراسات والبحوث العمالية والاجتماعية.
- 25- د. محمد مشعال، شروط وأحكام عمل المرأة في الإسلام ، جريدة مصر العربية ، 21/إبريل/2005
- 26- سهام بدر. خروج المرأة للعمل وإنعكاسات علي الأسرة والطفل، الأسرة في الإمارات، بحوث الندوة العلمية التي نظمتها جمعية الاجتماعيين في 22 ديسمبر 1994، الشارقة : جمعية الاجتماعيين.
- 27- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، (بيروت: دار النهضة العربية ، 1404هـ/1983م
- 28- ناظم عارف ، مساواة المرأة بالرجل في ميدان العمل ، دراسة مقارنة ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني.
- 29- هشام فرعون ، تنظيم علاقات العمل ، جامعة دمشق ، 1998
- 30- نور الفضيلة بنت عبد الرحمن ، عمل المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكتوبر 2003م ، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
- 31- علي الأنصاري . المرأة تعليمها وعملها في الشريعة الإسلامية.
- 32- نجلاء الأهواني ، العولمة وسياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها علي عمل المرأة في الدول العربية ورقة مقدمة من ندوة " المرأة العربية في القرن الواحد والعشرون : المساواة من منظور النوع الاجتماعي " جامعة الدول العربية. جامعة الدول العربية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان .

La législation contemporaine des difficultés de l'entreprise comme choix stratégique et social : la législation marocaine et comparée

BEL-AMIN SAMIR

Docteur en droit des affaires,

Enseignant chercheur

Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales,

Ain Sebaa,

Université Hassan II, Casablanca / Maroc

Résumé :

L'entreprise est la pierre angulaire du développement global de l'Etat moderne. En la faveur de cette entité se croisent et se réalisent des intérêts divers. Le rôle du droit demeure l'instauration des règles, certes facilitant la création des entreprises, mais également et particulièrement, prévoyant des procédures pertinentes susceptibles de redresser les difficultés de nature à compromettre la pérennité de l'exploitation de leurs activités. Dans cette logique, le législateur marocain a procédé à la réformation du livre V du code de commerce, relatif aux procédures de prévention et de traitement des difficultés de l'entreprise en vertu de la loi 73.17.

Mots clés :

Difficultés de l'Entreprise ; Prévention ; Sauvegarde ; Redressement ; Continuation ; Cession ; Liquidation judiciaire.

Introduction générale

Le monde d'aujourd'hui est, incontestablement, marqué par l'hégémonie de l'esprit entrepreneurial. Il s'agit d'une conviction, universellement partagée selon laquelle, l'entreprise constitue la pierre angulaire et le moteur de tout développement économique tant personnel que global¹. L'entreprise n'est plus considérée uniquement comme une entité économique de création de la richesse mais également et principalement un moyen de préservation de la paix sociale. C'est l'opérateur essentiel en termes de création de postes d'emploi de toutes qualifications confondues.

Pour cette raison, le royaume du Maroc à l'instar de plusieurs Etats, a entrepris depuis la dernière décennie du siècle écoulé des réformes législatives tendant l'amélioration du climat des affaires, dont l'entreprise représente le noyau dur.

Mais la réforme la plus importante est celle qu'a connu le droit des affaires avec l'adoption du code de commerce de 1996² tel qu'il a été modifié et complété en 2018 en vertu de la loi 73.17³, abrogeant et remplaçant le livre V, relatif aux procédures de prévention et de traitement des difficultés de l'entreprise⁴.

Cette réforme qui consacre, bel et bien, la transition d'un droit commercial classique reposant sur la personne du commerçant, comme c'était le cas sous le régime

¹ Pour plus d'informations sur l'esprit entrepreneurial, voir :

RAJHI, N. (2001), « *Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université* », thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Grenoble, p.3et4.

² Loi n° 15.95 formant code de commerce promulguée par le dahir n° 1-96-83, du 15 rabii I 1417, 1^{er} aout 1996, Bulletin Officiel n° 4418 du 19 joumada I 1417 (3 octobre 1996), p. 568.

³ Dahir n°1-18-26 du 2 chaabane 1439 (19 avril 2018) portant promulgation de la loi n° 73-17 abrogeant et remplaçant le livre V de loi n° 15-95 formant code de commerce relatif aux difficultés de l'entreprise; Bulletin Officiel n° 6732 du 28 rabii I 1440 (6 décembre 2018), p. 1879.

⁴ On n'aurait pas exagéré si on prétendait que le livre V du code de commerce représente la principale nouveauté apportée par la loi 15.95 relative au code de commerce et du fait de son importance et son lien direct avec le monde des affaires, il a fait l'objet d'une réforme substantielle en vertu de la loi 73.17.

de la faillite contenu au code de commerce de 1913¹, au droit des affaires ou encore droit économique s'articulant autour de l'entreprise.

A vrai dire le droit commercial de 1913, a été emprunté pour la plus part au droit français de 1867 reposant sur la sanction du commerçant failli. De même, le code de commerce marocain de 1996 a tiré profit des évolutions du droit français aboutissant à la mise en place de la loi de 1994, en adoptant les deux procédures de prévention et de traitement des difficultés de l'entreprise. Si le droit français a adopté la procédure de sauvegarde en 2005², il a fallu attendre l'année 2018 pour que le droit marocain l'intègre dans le livre V du code de commerce en vertu de la loi 73.17.

a- Délimitation du sujet :

Le sujet de cette étude porte, donc, sur la législation contemporaine des difficultés de l'entreprise comme choix stratégique et social : la législation marocaine et comparée. Il s'agit d'examiner les dispositions juridiques régissant les procédures de traitement des difficultés qu'une entreprise puisse connaître et analyser leur impact sur le plan stratégique et social. Ceci dit, le droit des difficultés de l'entreprise s'inscrit dans le cadre d'une démarche intégrée et inclusive dont le premier maillon est la simplification des formalités de création des entreprises. Le second demeure la consécration des règles de bonne gouvernance en termes de gestion et le dernier réside dans l'assistance de l'entreprise en difficultés à maintenir son activité, les emplois et désintéresser ses créanciers en vue de réaliser la paix sociale.

¹ Dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913) formant code de commerce, Bulletin officiel du 12 septembre 1913.

² Loi n°2005-845 du 26 juillet 2005 de sauvegarde des entreprises. Journal officiel de la république française. JORF n°173 du 27 juillet 2005, page 12187. La procédure de la sauvegarde est présentée comme étant inspirée de la procédure américaine de réorganisation, dite du chapitre 11.

Voir à ce sujet : LE CORRE, P.-M. (2018). *Droit et pratiques des procédures collectives* (10^e éd.). Paris -France : Dalloz-Sirey. p.3 et suivant.

La raison de délimiter l'étude aux procédures de prévention et de sauvegarde est justifié par l'intérêt majeur que revêt l'intervention anticipée, rapide, discrète et économique, des organes internes ou externes à l'entreprise afin d'éviter la cessation des paiements c'est-à-dire la situation dans laquelle l'actif disponible de l'entreprise ne peut pas faire face à son passif exigible. D'autant plus que la procédure de sauvegarde bénéficie des mêmes avantages que ceux prévus pour aussi bien le redressement que la liquidation judiciaire.

b- Intérêt du sujet

Le sujet de cette étude revêt une importance aussi bien théorique (1) que pratique (2), dont les contours sont déterminés comme suit :

1- Intérêt théorique

L'intérêt du sujet se manifeste essentiellement par le fait que le législateur marocain a réservé aux procédures de prévention et traitement des difficultés de l'entreprise, le livre V du code de commerce, aux articles de 545 à 794, soit 249 articles. D'autant plus, le sujet de la recherche ne fait appel à des dispositions prévues par d'autres textes comme la loi 17.95 relative aux sociétés anonymes, la loi 5.96 relative aux autres sociétés commerciales, la loi 53.95 instituant les juridictions de commerce et le code de travail.

2- Intérêt pratique

Le sujet revêt une importance particulière liée à son caractère actuel et inclusif. L'examen des dispositions juridiques tant marocaines que comparées formant le droit des difficultés de l'entreprise, permet d'apprécier leur efficacité, déceler leur carence éventuelle. La sauvegarde de l'entreprise confrontant des difficultés, constitue ainsi un moyen juridique œuvrant pour servir les intérêts en présence et réaliser le développement économique et social.

Par ailleurs, si le règlement de l'insolvabilité constitue l'un des indices tenus en considération par le classement doing business établi par la banque mondiale sur

l'environnement des affaires¹, il serait légitime d'examiner la portée juridique, économique et sociale de la nouvelle loi sur les difficultés de l'entreprise en limitant l'étude uniquement aux procédures de prévention et de sauvegarde. Car toutes les deux permettront un redressement anticipé des difficultés de l'entreprise n'étant pas en situation de cessation des paiements suscitant, ainsi, le traitement judiciaire à travers les procédures de redressement ou de liquidation judiciaire²

c- Problématique de recherche

Certes, le livre V du code de commerce marocain actuel a apporté des solutions juridiques pertinentes afin d'assurer la pérennité de l'activité de l'entreprise. Cependant, ces dispositions ont prévu également une procédure nouvelle, la sauvegarde, dont l'apport primordial c'est de permettre la saisine de la juridiction de fond même en l'absence de la cessation des paiements avec les conséquences qui en découlent comme la durée fixée pour sa mise en œuvre qui est clairement longue.

Ceci nous amène à nous interroger sur l'efficacité de la loi marocaine et comparée, notamment le droit français, portant sur les procédures collectives de prévention et de sauvegarde des entreprises en difficultés. Dans quelles mesures les règles juridiques internes et internationales en matière de difficultés de l'entreprise peuvent réaliser un développement économique et social global ?

d- Démarche suivie :

Afin de traiter de la problématique formulée ci-dessus, il s'avère judicieux d'adopter des méthodes appropriées. Tout d'abord, la méthode historique servant à dresser l'évolution historique de la législation marocaine et comparée en matière des difficultés des entreprises afin d'anticiper leur avenir. Ensuite, la méthode comparative qui permet de déceler les points de convergence et de divergence entre le droit marocain

¹ <https://francais.doingbusiness.org>, dernière consultation du site : 17/11/2019, à 21h.

² La sauvegarde est une procédure à nature hybride, elle est préventive et curative à la fois, il ne s'agit pas d'une différence de degré mais bien de nature qui sépare la sauvegarde du redressement judiciaire

et les droits comparés surtout le droit français. Et enfin, la méthode analytique et critique dans la mesure où elle permet d'étudier le sujet à travers divers aspects.

c- Plan

Le cheminement de la connaissance que nous adopterons est, donc, le suivant :

A- La prévention des difficultés de l'entreprise

B- L'hybridité de la procédure de sauvegarde

A- la prévention des difficultés de l'entreprise

Adoptant une logique médicale inspirée du droit français, le droit marocain a entamé la réglementation des procédures collectives de traitement des difficultés de l'entreprise, par la recherche des causes susceptibles de conduire une entreprise à la cessation des paiements¹.

Il a ainsi préconisé la règle selon laquelle : « prévenir vaut mieux que guérir ». C'est-à-dire la prévention des crises demeure plus garantie et efficace que leur traitement.

La promptitude en la remédiation aux difficultés de l'entreprise est susceptible de limiter la dégradation de sa situation ne représentant pas encore la cessation des paiements, soit par le biais de ses structures internes : prévention interne (I) présentant encore des carences, ou à travers l'intervention du président du tribunal de commerce (II), mettant en œuvre divers mécanismes et formalités.

I- La prévention interne : persistance d'aspects d'inefficacité

La situation sensible de l'entreprise vivant des difficultés et l'état psychologique critique du chef de l'entreprise dû au refus de révéler une difficulté passagère en

¹ LYAZAMI, N. (2013). *La prévention des difficultés des entreprises : étude comparative entre le droit français et le droit marocain*. Thèse de doctorat en droit privé, faculté de droit, université du sud Toulon – Var, p.44

craignant qu'une telle révélation risque de nuire au crédit de l'entreprise et de créer un mouvement de panique chez les salariés, étaient derrière l'instauration de règles visant le diagnostic anticipé des difficultés¹.

Il s'agit d'un dialogue interne de l'entreprise, seules les parties internes de l'entreprise peuvent s'en informer, les tiers ne doivent pas prendre connaissance ni même le président du tribunal de commerce.

L'article 547 du code de commerce a déterminé le champ de mise en œuvre de la prévention interne (a) puis la procédure lui étant afférente (b).

a- Champ d'application assez restreint

La procédure de prévention interne s'applique à certaines entreprises (1) faisant face à des difficultés de nature particulière (2).

1- Les entreprises concernées par la prévention interne

L'article 547 de la loi 73.17, dispose que « lorsque le chef de l'entreprise ne procède pas de son propre chef, au redressement des faits de nature à compromettre l'exploitation, le commissaire aux comptes, s'il en existe, ou tous associés dans la société... »

Il en découle que la prévention interne ne peut être mise en œuvre que pour les sociétés commerciales dont la désignation du commissaire aux comptes est obligatoire. Il s'agit des sociétés anonymes², des autres formes de sociétés commerciales³ à savoir la société à responsabilité limitée, la société en nom collectif, la société en commandite

¹ Ces règles appelées en droit français de 1984, les règles d'alerte, appellation reprise dans les réformes postérieures.

² L'article 159 de la loi 17-95 dispose que « chaque société anonyme doit désigner un ou plusieurs commissaires aux comptes. Les sociétés anonymes faisant appel public à l'épargne sont tenues de désigner au moins deux commissaires aux comptes »

³ À savoir la société à responsabilité limitée, la société en nom collectif, la société en commandite simple et par actions et la société de participation lorsque son objet est commercial, et ce en vertu des articles 12, 21, 34 et 80 de la loi 5.96

simple et par actions et la société de participation lorsque son objet est commercial ainsi que les groupements d'intérêt économique à caractère commercial¹.

Sont exclus du champ d'application des procédures de prévention interne : les entreprises individuelles, les groupements d'intérêt économique à caractère civil, la société de participation, l'entrepreneur individuel.

Cette attitude du législateur marocain s'avère contradictoire avec l'intitulé du livre V. D'un côté on considère l'entreprise comme critère d'application du régime des procédures collectives et de l'autre, on opte pour la restriction de l'étendue de mise en œuvre de l'une des procédures de ce régime².

Le législateur Marocain est resté, malheureusement attaché, dans la détermination des entreprises soumises à la prévention interne, à la logique du droit commercial classique, marqué par la limitation de son champ d'application visant uniquement le commerçant personne physique et la société commerciale³.

2- Les difficultés devant être informées

L'article 547 du code de commerce dispose que la prévention interne peut être enclenchée afin de remédier à « ...des faits ou des difficultés de nature à compromettre la continuité de l'exploitation, notamment ceux de nature : juridique, économique, financières ou sociales ».

Il en ressort que l'article ci-dessus utilise « faits et difficultés » de façon interchangeable. Il a utilisé une expression générale, car il est tellement difficile de dresser une liste exhaustive des difficultés susceptibles de compromettre la continuité

¹ L'article 39 de la loi 13.97

² En revanche, le droit français, quand à lui, a adopté une approche beaucoup plus globalisante en soumettant, en vertu de la loi 611-1 du C.C.F, à cette procédure, toutes les sociétés commerciales, les groupements d'intérêt économique et les entreprises individuelles, commerciales, artisanales ou agricoles.

³ Voir à ce sujet : عبد الرحيم شميعة. (2018). قانون الأعمال: شرح أحكام نظام مساطر معالجة صعوبات المقاول في ضوء القانون 73.17، مطبعة مكتبة سجلماسة. دار الآفاق المغربية. (ط.1). ص 37.

de l'exploitation de l'entreprise une fois non rétablies, sachant que cette disposition a regroupé ces faits ou difficultés dans le cadre juridique, économique, financier ou social.

La condition principale c'est que les faits et les difficultés requérant le recours aux procédures de prévention interne et de prévention de façon générale, ne doivent pas atteindre le stade de la cessation des paiements exigeant ainsi l'ouverture de la procédure de redressement ou de liquidation judiciaire.

Par ailleurs, l'emploi du pluriel « des faits » révèle que l'information ne peut être déclenchée qu'en présence d'un ensemble convergeant de faits significatifs. Ceci dit un fait préoccupant, isolé, peut être contrebalancé par un fait favorable de sens contraire, le déclenchement de l'information serait, donc, inutile¹.

L'information doit être accomplie lorsqu'il y a une rupture de l'équilibre des flux financiers, c'est-à-dire lorsque les recettes normalement prévisibles ne permettront pas de régler des dettes qui vont venir à échéance dans un avenir relativement proche.

b- La procédure de la prévention interne

Sont concernés par l'information, des organes ne participant pas à la gestion de l'entreprise (a), en observant des actes et procédés bien précisés (b).

a- Les organes de l'information

En vertu de l'article 547 du code de commerce, les organes de l'information sont l'associé et le commissaire aux comptes. La finalité poursuivie de leur alerte ne réside pas, uniquement, à avertir les dirigeants. Ceux-ci sont généralement conscients des difficultés traversées par leur entreprise. Elle demeure également et principalement de les mettre en face de leur responsabilité, en les incitant à prendre des mesures de redressement nécessaire.

¹ GUYON, Y. (2003). *Droit des affaires, tome 2, Entreprises en difficultés redressement judiciaire-faillite* (9^e éd). Paris-France : Economica. p.59 et suivant

C'est ce qui distingue le droit marocain du droit français qui s'est ouvert en sus de ces deux parties, au comité de l'entreprise, composé du représentants des salariés du fait que ces derniers sont les mieux placés à détecter toute défaillance pouvant nuire à la continuité de l'entreprise.

Il faut rappeler que l'information opérée par tant le commissaire aux comptes que l'associé ne peut intervenir qu'à défaut de redressement immédiat des difficultés par le chef de l'entreprise.

Quoiqu'il en soit, l'article 547, a reconnu à l'associé non gérant le droit d'intervenir comme une forme de contrôle de gestion, sans tenir compte de sa part dans le capital qu'il détient ou qu'il représente. Ce genre de contrôle, ne doit pas se confondre avec « l'expertise de gestion », reconnue à l'associé en tant qu'actionnaire conformément aux dispositions de l'article 157 de la loi sur la société anonyme¹, et à l'associé non gérant dans la société à responsabilité limitée conformément aux dispositions de l'article 82 de la loi 5.96².

Le contrôle reconnu à l'associé en vertu de l'article 547 du code de commerce, ne peut être considéré comme un devoir, mais il s'agit d'un droit original de l'associé non gérant qui peut l'exercer ou non. L'associé concerné par les dispositions de cet article, est celui qu'est loin des actes et missions de gestion du fait que l'associé actionnaire appartenant à l'organe de gestion (conseil d'administration ou conseil du directoire ou de surveillance), ou l'associé gérant dans les autres sociétés, porte la qualité de chef de l'entreprise conformément à la définition donnée à l'article 546, alinéa 2 du même code.

¹ Un ou plusieurs actionnaires représentant au moins le dixième du capital social peuvent soit individuellement, soit en groupant son quels ne face que soit demander au président du T.C, statuant en référé, la désignation d'un ou plusieurs experts chargés de présenter un rapport sur une ou plusieurs opérations de gestion.

² Un ou plusieurs associés représentant au moins le quart du capital social peuvent demander au P.T, statuant en référé, la désignation d'un ou de plusieurs experts chargés de présenter un rapport sur une ou plusieurs opérations de gestion

De même, l'article 547 du code de commerce a reconnu au commissaire aux comptes La mission d'information des faits menaçant la continuité de l'exploitation. Cette mission qui fait partie intégrante des attributions qui lui sont reconnues dans le cadre du nouveau concept de gestion des entreprises à savoir la bonne gouvernance.

Il ne doit pas être très loin des actes de gestion, contrairement aux dispositions de l'article 166 de la loi sur la société anonyme, qui lui interdit expressément d'intervenir dans la gestion lorsque la situation de l'entreprise est normale et n'est pas menacée de faits susceptibles de compromettre à la continuation de son activité.

b- La procédure d'information

Le législateur marocain de la loi 73.17, a adopté une démarche à la fois progressive et inclusive concernant la procédure de l'alerte. L'article 547 du code de commerce, a commencé par l'information du responsable de gestion, puis la convocation de l'organe de gestion collective à délibérer, ainsi que l'assemblée générale.

Ledit article vise à réaliser deux objectifs afin de réussir la procédure de prévention en l'occurrence la promptitude et la discrétion. En effet, la partie devant être informée en premier lieu demeure le chef de l'entreprise de façon personnelle et individuelle, sans transmettre l'information à l'organe collectif de gestion s'il existe, le conseil d'administration ou de surveillance, dans l'objectif d'attirer l'attention du responsable de gestion des faits menaçant la pérennité de l'exploitation.

Dans le cadre de la société anonyme, le président du conseil d'administration ou le conseil de surveillance est tenu, conformément à l'article 547 du code de commerce, et après avoir été informé des faits susceptibles à compromettre la continuité de l'exploitation de l'entreprise, et ce dans un délai de 15 jours, de répondre aux questions soulevées soit de façon personnelle ou à travers convocation du conseil qu'il préside pour délibérer.

Il est à remarquer que l'article 547, a confié, la gestion de la prévention interne entre l'organe de contrôle et celui de gestion, dans l'objectif de ne pas troubler la marche normale de l'entreprise et porter atteinte à son crédit.

L'incapacité de l'organe de gestion ou son refus de prendre les mesures nécessaires afin de dépasser les difficultés menaçant la continuité de l'activité de la société serait suffisant de nuire aux intérêts des associés, ce qui a poussé le législateur marocain à faire impliquer l'ensemble des associés afin de trouver une solution permettant de gérer la période critique par le biais de la convocation de l'assemblée générale pour délibérer et ce dans un délai de quinze jours.

II- La prévention externe

Lorsque le dépistage anticipé des faits de nature à compromettre la continuité de l'exploitation de l'activité de l'entreprise s'avère insuffisant ou n'aboutit pas à un résultat positif, le président du tribunal est averti de cette situation, soit par le commissaire aux comptes, ou un associé qui ont déclenché, vainement, une procédure de prévention interne. C'est ce qui ressort de l'article 548 du code de commerce.

Le président du tribunal de commerce peut également intervenir, conformément à l'article 549 du code de commerce, lorsqu'il est tenu informé par acte, document ou une procédure, ou même par la rumeur publique qu'une entreprise, sans être, en cessation de paiement, connaît des difficultés, juridiques, économiques, financières ou sociales ou elle présente des besoins ne pouvant pas être couverts par un financement normal.

Ceci dit, si la prévention interne vise à faire participer les non dirigeants afin d'attirer l'attention des dirigeants et les mettre en face de leur responsabilité, la prévention externe, s'articule autour de l'intervention considérable du président du tribunal de commerce, afin de trouver une solution avec les créanciers de l'entreprise conformément à des procédures visant le redressement de la situation critique de l'entreprise afin et éviter qu'elle se trouve en cessation des paiements.

Il faut souligner, à cet égard, que l'intervention du président du tribunal de commerce dans la procédure de prévention externe, est de nature particulière qui déroge à celle prévue par les règles générales de procédure.

La mission du président du tribunal de commerce s’inscrit, en effet, dans le cadre des missions récentes attribuées aux juridictions commerciales dans le domaine des finances et des affaires : c’est un rôle interventionniste au profit des entreprises en difficultés.

Par ailleurs, la procédure de prévention externe est régie par les articles de 549 à 559 du présent code, délimitant son champ d’application **(a)** et la procédure lui est relative **(b)**.

a- L’étendue de la procédure externe

D’emblée, il est lieu de remarquer en vertu de l’article 549 du code de commerce, que la transition de la prévention interne à la prévention externe s’est accompagnée de l’élargissement du champ d’application.

En effet, si la prévention interne s’applique uniquement aux sociétés commerciales et les groupements d’intérêt économique à caractère commercial, la prévention externe s’applique en plus, aux commerçant personnes physiques pouvant rencontrer des difficultés ou des faits de nature à compromettre la continuité de leurs activités et les conduisant, par la suite, à la cessation des paiements.

Si le droit français ne donne plus d’importance à la forme de l’entreprise assujettie au régime de la prévention externe, le droit marocain, n’a pas pu se libérer, même avec les réformes de 2014¹ et celle de 2018, de cette approche conservatrice qui limite le champ d’application des procédures de la prévention externe.

Ainsi, le droit français, en vertu de la loi L611-1 a fait bénéficier aux dispositions relatives à la prévention externe : les personnes morales de droit privé, les personnes physiques exerçant une activité professionnelles, agricole ou indépendante, y compris

¹ Dahir n° 1-14-146 du 25 chaoual 1435 (22 août 2014) portant promulgation de la loi n° 81-14 complétant et modifiant l’intitulé du livre V et l’article 546 de la loi n° 15-95 formant Code de commerce promulguée par le dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1^{er} août 1996); Bulletin Officiel n° 6292 du 22 kaada 1435 (18-9-2014), p. 4084

une profession libérale soumise à un statut législatif ou réglementaires ou dont le titre est protégé, en plus bien sûr, les sociétés commerciales, et les groupements d'intérêts économiques, et les entreprises commerciales ou artisanales.

Ceci dit, l'exclusion des entreprises civiles du régime de la prévention externe constitue une régression législative car le tissu économique marocain est construit à partir de la combinaison entre plusieurs groupements de personnes et de biens sans tenir compte du caractère commercial ou civil.

b- les procédures de la prévention externe

La procédure de prévention externe n'est pas une procédure contentieuse. Elle vise la remédiation immédiate aux difficultés afin que l'entreprise récupère sa bonne santé économique et que les répercussions susceptibles d'être engendrées s'effaceront promptement¹.

Le président du tribunal, dès qu'il est tenu informé, de l'existence de difficultés résultant des faits de nature à compromettre la continuité de l'entreprise, ou encore en cas d'échec des tentatives relatives à la prévention interne, procède immédiatement à la convocation du chef de l'entreprise à son cabinet soit de son initiative ou sur demande de ce dernier, afin d'envisager les mesures susceptibles de redresser la situation de l'entreprise.

Notons, à ce sujet, que la loi 73.17, en reprenant le texte ancien, n'a pas fait assortir l'inobservation du chef de l'entreprise de la convocation du président du tribunal de toute autorité sur le chef de l'entreprise, sauf dans la cas où il constate que l'entreprise est en cessation des paiements. Le cas échéant, il renvoie l'affaire au tribunal afin de prononcer l'ouverture de la procédure judiciaire de traitement.

¹ LIENHARD, A. (2018). *Procédures collectives, Prévention et conciliation, sauvegarde, sauvegarde accélérée, redressement judiciaire, liquidation judiciaire, rétablissement professionnel, sanctions, procédure*. (8^e éd). Delmas. p.41

Par ailleurs, le président du tribunal dispose d'un large pouvoir d'investigation après l'audition du chef de l'entreprise. Ainsi l'article 552 du code de commerce lui a accordé la possibilité d'obtenir communication des informations de nature à lui donner une exacte information sur la situation économique et financière de l'entreprise ; et ce de la part des différentes parties qui s'y rapportent¹.

Si le président du tribunal a envisagé la nécessité d'avoir plus d'informations, il peut désigner un tiers en la qualité de mandataire spécial (1). Il peut également désigner un conciliateur en vue de conclure un accord de conciliation (2).

1- La désignation du mandataire spécial

Le droit marocain a permis, en vertu de l'article 550 du code de commerce, au président du tribunal de commerce, et après avoir entendu le chef de l'entreprise, recueilli les informations suffisantes sur la situation de l'entreprise et formé une idée exacte sur la nature et l'importance des difficultés, de désigner un tiers en tant que mandataire spécial. Il s'agit d'une forme récente de la médiation prévue par la loi 73.17.

L'article 550 dispose que « s'il apparaît que les difficultés de l'entreprise sont susceptibles d'être aplanies grâce à l'intervention d'un tiers à même de réduire les oppositions éventuelles qu'elles soient d'ordre social, entre les associés ou des partenaires habituels de l'entreprise, et toutes les difficultés de nature à compromettre la continuité de l'exploitation de l'entreprise, le président du tribunal le désigne en qualité de mandataire spécial et il lui assigne une mission et un délai pour l'accomplir ».

La lecture des dispositions de cet article permet de déceler la mission récente confiée au président du tribunal. Après avoir été mis au cœur des crises que les entreprises relevant du ressort de sa compétence puissent faire face, à travers

¹ Il en est ainsi des parties internes comme le commissaire aux comptes, les représentants des salariés, ou externes comme les administrations publiques (le service des impôts et la sécurité sociale), les établissements de crédit et les organes assimilés et les organismes financiers ou toute autre partie. Toutes ces parties sont déliées du secret professionnel à son égard.

l'accomplissement des investigations sur la situation, et l'audition de leurs dirigeants, il est sollicité de s'impliquer efficacement au processus de recherche de solution en lui reconnaissant le droit de désigner un tiers en tant que mandataire spécial, avec des missions définies et des délais fixés par le président du tribunal.

La désignation du mandataire spécial exige que l'entreprise n'est pas en cessation des paiements et susceptible de se redresser. Le mandataire spécial ne peut être désigné qu'à la demande du chef de l'entreprise conformément à l'article 549, alinéa 4. Ceci dit, le président du tribunal ne dispose pas de l'autorité de désignation du mandataire spécial de son propre initiative.

Par ailleurs, le législateur n'a pas restreint le pouvoir du président du tribunal quant à la détermination de la personne du mandataire spécial. Or, le droit français a, en vertu de l'article L 611-13 de la loi de 2005, interdit de désigner en la qualité de mandataire spécial, une personne ayant perçu, au cours des 24 derniers mois, directement ou indirectement, une rémunération ou un paiement de la part du débiteur, d'un de ses créanciers ou d'une personne qui en détient le contrôle ou est contrôlée par le débiteur, un juge du tribunal de commerce en exercice ou ayant quitté ses fonctions depuis moins de 5 ans.¹.

Quoi qu'il en soit, le mandataire spécial peut être, conformément à une opinion doctrinale pertinente², un bureau d'études économiques et financières, il pourrait être un juriste, un praticien habilité, et ce en fonction de la nature des difficultés et la taille de l'entreprise ainsi que la nature de son activité.

De même le législateur n'a pas aussi fixé un délai pour l'accomplissement du mandataire spécial de sa mission, car il ne résulte de sa désignation aucun effet juridique à l'égard tant du débiteur que des créanciers. Il se charge de l'aspect relationnel entre le débiteur et ses créanciers et prépare la base nécessaire devant être investie par le conciliateur en cas où il serait désigné.

1 LAETITIA, A.-C., & HENRY, L.-C. (2019). *L'essentiel du droit des entreprises en difficultés* (8e éd.). Paris, France : Gualino., p. 37.

² عبد الرحيم شميعة، م.س، ص. 66 .

Le mandataire spécial pourrait avoir besoin, afin de réussir sa mission, à la prolongation du délai, le président du tribunal pourrait y procéder, sur l'accord du chef de l'entreprise. Celui-ci peut à tout moment, demander au président du tribunal, de mettre fin à sa mission.

En cas d'échec dans sa mission, le mandataire spécial en adresse, sans délai, un rapport au président du tribunal. En cas de réussite, il en adresse un procès-verbal à l'entreprise et aux parties avec qui il a négocié et qui l'ont accepté. Ce procès-verbal n'a pas besoin d'approbation de la part du président du tribunal ni à une formalité de publicité.

2- La désignation du conciliateur

Dans le cadre des procédures de prévention externes mises en place par le droit marocain aux entreprises en difficultés, on trouve la procédure de la conciliation qui a substitué à celle du règlement amiable, prévu par le livre V du code de commerce depuis 1996.

Elle est considérée comme l'une des attributions particulières du président du tribunal de commerce dans le cadre des procédures extra-judiciaires des difficultés de l'entreprise. Sans être en cessation des paiements, l'entreprise est soumise à cette procédure, lorsqu'elle confronte des difficultés économiques ou financières ou si elle a des besoins ne pouvant être couvertes par un financement normal. C'est ce qui découle de l'article 551 à son premier alinéa.

Ceci étant, la loi n'exige pas que les difficultés soient graves, durables ou renouvelées, cependant la conciliation amiable n'a pas bien d'être si les difficultés sont minimales ou passagères, la désignation d'un mandataire « ad-hoc » est alors suffisante.

La preuve de l'existence de ces difficultés s'effectue librement mais, la tenue d'une comptabilité prévisionnelle, permettra d'établir que les besoins courants ne pouvant pas être couverts par un financement normal¹.

¹ GUYON, Y. op.cit, p.95

A la condition relative à la nature des difficultés, s'ajoute celle portant sur l'obligation pour le chef de l'entreprise d'identification des besoins de financement ainsi que les moyens d'y faire face.

C'est pour cette raison que le droit marocain, a permis au président du tribunal, en vertu de l'article 552 du code de commerce, nonobstant toute disposition législative contraire, d'obtenir communication, de tous renseignements de nature à lui donner une exacte information sur la situation économique et financière de l'entreprise, par toutes parties qu'il juge utiles. Pour la même fin, il peut également, charger un expert d'établir un rapport sur la situation économique, sociale et financière de l'entreprise.

A la demande du chef d'entreprise, le président du tribunal procède à la désignation du conciliateur, et à la différence du mandataire spécial, l'article 553 du code de commerce, fixe la durée de la mission du conciliateur dans trois mois renouvelable une seule fois à la demande de ce dernier.

L'ordonnance du président du tribunal de désigner le conciliateur, comme toutes les ordonnances relatives aux procédures de traitement extra-judiciaires de difficultés de l'entreprise, n'est susceptible d'aucun recours.

Par ailleurs, le droit marocain, aurait pu limiter le pouvoir du président du tribunal quant à la personne susceptible d'être désignée en tant que conciliateur. La mission qui lui a été assignée conformément à l'article 553 du code de commerce et les pouvoirs qui lui sont octroyés en vertu de l'article 555 du même code, exigent que cette mission soit confiée à celui qui répond aux conditions d'impartialité, d'objectivité et d'indépendance, afin que ses suggestions soient acceptés par le débiteur et les créanciers, sollicités de présenter des sacrifices au profit de l'entreprise au détriment de leurs intérêts¹.

L'article 555 du code de commerce, a permis au conciliateur de négocier avec les créanciers, afin qu'ils s'y impliquent positivement et acceptent de conclure un accord de conciliation.

¹ C'est ce qui a été prévu par le code de commerce français, en vertu de l'article L 611-13

De plus le législateur marocain, selon le même article, comme son homologue français, a accordé, au conciliateur lorsqu'il estime que la suspension provisoire des procédures est susceptible de faciliter la conclusion d'un accord, avec les créanciers, de saisir le président du tribunal, pour rendre une ordonnance fixant la durée de la suspension dans un délai qui ne doit pas dépasser la durée de l'accomplissement du conciliateur de sa mission.

Les effets de cette suspension est d'interdire les créanciers ou certains d'entre eux de réaliser des saisies ou la constitution de garantie sur les biens de l'entreprise dans cette période. Elle interdit également le paiement de toutes créances naissant antérieurement, à l'exception des créances résultant des contrats de travail¹.

Le conciliateur n'a pas, par ailleurs, la faculté de s'immiscer dans la gestion de l'entreprise, il ne remplace pas le chef de l'entreprise dans la gestion, il ne l'aide même pas dans les actes de gestion. Il peut, toutefois, lui prêter conseil.

La mission du conciliateur prend fin en cas de conclusion de la conciliation, en vertu d'un acte écrit, signé par le débiteur et les créanciers qui l'ont accepté ainsi que le conciliateur, ce document est déposé au Secrétaire greffier conformément à l'article 577 du code de commerce.

Les créanciers parties à l'accord de conciliation bénéficient, en contrepartie de leur sacrifice, du privilège de conciliation, selon lequel, d'être payés par priorité, Avant tous les autres créances².

Les créanciers ne participant pas à la conciliation, conservent le droit d'être payés dans les délais ou dans les délais fixés par le président du tribunal à la demande du débiteur.

Il faut souligner par ailleurs, qu'en cas de manquement par le chef de l'entreprise, des engagements pris dans l'accord de conciliation, sa responsabilité contractuelle serait

¹ JACQUEMONT, A. (2004). *La future procédure de conciliation : une attractivité nouvelle pour les entreprises en difficulté et ses créanciers*. Revue des Procédures Collectives, (6). p. 290.

² LIENHARD, A. op.cit., p.53

engagée, et par conséquent il serait suffisant de demander la résolution de cet accord par le président du tribunal selon l'article 556 du code de commerce.

Ceci dit, si le législateur marocain, ne prévoyait pas l'ouverture immédiate de la procédure judiciaire sous le règne de l'ancienne loi, sauf en cas de cessation des paiements, la nouveauté apportée par la loi 73.17 à l'article 559, demeure le passage direct à la procédure de redressement ou de liquidation judiciaire en cas d'inexécution de l'accord de conciliation par le débiteur.

Le législateur aurait pu laisser la voix ouverte devant le recours à la procédure de sauvegarde, dans tous les cas où les conditions exigées pour son ouverture soient remplies.

B- L'hybridité de la procédure de sauvegarde

Contrairement aux dispositions du livre V, dans sa version de 1996 qui ne permettait pas l'intervention du tribunal en tant que juridiction de fond, en cas de crise des entreprises en difficultés, sauf si elles étaient en cessation de paiement, la loi 73.17, a permis l'intervention du tribunal, en vue de remédier aux difficultés de l'entreprise même si elle n'était pas en cessation des paiements à travers une nouvelle procédure appelée : procédure de sauvegarde.

Le législateur a permis au chef de l'entreprise, de saisir le tribunal conformément à la procédure de sauvegarde, lui octroyant les mêmes avantages que l'ouverture de la procédure judiciaire découlant de la cessation des paiements, afin que son entreprise puisse se rétablir, toutes les fois que les conditions exigées pour son ouverture soient remplies (I). Après l'écoulement d'une période consacrée à l'élaboration de la solution appropriée, le tribunal décide du sort de l'entreprise (II).

I- Les conditions et le jugement d'ouverture de la procédure de sauvegarde

Le tribunal de commerce compétent prononce l'ouverture de la procédure de sauvegarde (b), lorsque les conditions requises sont réunies (a).

a- Les conditions d'ouverture de la procédure de sauvegarde

La procédure de sauvegarde est une procédure volontaire, dépendant de la seule volonté du chef de l'entreprise. Mais c'est une procédure collective de sacrifices qui entraînent des conséquences juridiques draconiennes aussi bien à l'égard du débiteur qu'à l'égard des créanciers¹. C'est ainsi que le livre 5, du code de commerce a subordonné l'ouverture de cette procédure à la réunion de conditions rigoureuses tout du point de vue du fond (1) que de la forme (2).

1- les conditions de fond

L'ouverture de la procédure judiciaire de sauvegarde ne peut être opérée qu'à l'égard des personnes soumises à cette procédure (1.1), lorsque leur entreprise connaît une situation financière difficile (1.2).

1.1- Les personnes soumises à la procédure de sauvegarde

Il s'agit selon l'article 546 du code de commerce, de l'entreprise commerçant personne physique et l'entreprise société commerciale.

Sont soumises ainsi, au régime de la procédure de la sauvegarde, toutes personnes physiques ayant la qualité de commerçant conformément au livre I du code de commerce. Il s'agit de toute personne physique qui exerce à titre habituel ou professionnel une ou plusieurs des activités commerciales énumérées aux articles 6,7 et 8 du même commerce.

¹Toutefois, les résultats escomptés de cette démarche, ne peuvent être atteints que s'il y a eu un changement dans l'attitude des chefs d'entreprise, ou dirigeants de société qui manifestaient au passé une inertie et une lenteur sans précédent. D'où la forte nécessité d'inciter les débiteurs à réagir précocement et d'espérer trouver un dialogue constructif avec les créanciers ; de même à aboutir à un règlement rapide de la situation financière de l'entreprise.

Ceci dit, les personnes exerçant une profession libérale ne sont pas concernées par les dispositions relatives au traitement des difficultés de l'entreprise prévues au livre V, puisqu'elles ne sont pas des commerçants.

Par ailleurs, les dispositions de cette procédure s'appliquent, en revanche, à ceux qui accomplissent épisodiquement des activités commerciales en dépit qu'ils exercent une autre profession. Le caractère illicite ou immoral de la profession n'empêche pas l'ouverture d'une procédure de sauvegarde. Ceci s'explique par le fait que l'exercice d'une activité commerciale en contravention avec une interdiction, une incompatibilité ou une déchéance,¹ n'empêche pas l'application des procédures judiciaires sans préjudice des sanctions pénales ou disciplinaires qui peuvent frapper l'interné.

Contrairement au droit français, ayant élargi le champ d'application des dispositions relatives à la procédure de sauvegarde, en comprenant même les non commerçant comme les professionnels libéraux, le droit marocain l'a restreint aux commerçant sans faire appel à d'autres opérateurs économiques nouveaux, comme l'entrepreneur individuelle qui exerce de façon indépendante une activité commerciale, artisanale ou industrielle.

De surcroit la procédure de sauvegarde est applicable, en plus des personnes physiques, les sociétés commerciales par la forme ou par l'objet.

Il s'agit en effet, des sociétés anonymes, des sociétés en nom collectif, sociétés en commandite simple et par action, la société à responsabilité limitée et de la société en participation lorsque son objet est commercial, ainsi que les groupements d'intérêt économiques à caractère commercial.

Il en découle que l'ouverture de cette procédure collective ne suppose pas que la société jouit de la personnalité morale, ce qui permettrait de faire introduire la société de participation dans le champ d'application de la procédure de sauvegarde.

¹ Conformément à l'article 11 du code de commerce.

Or, en droit français, cette procédure est applicable à toutes les personnes morales de droit privé, la nature civile ou commerciale de la personne morale n'est pas prise en considération selon l'article L 620-2 du code de commerce français.

Certes, le champ d'application des dispositions relatives à la procédure de sauvegarde, est assez large, en revanche, toutefois, il ne répond pas à une vision stratégique, économique et cohérente. En effet, si l'objectif était la sauvegarde des entités économiques, la loi 49.16 relatives aux baux commerciaux a élargi le domaine de son application pour comprendre des entités économiques non régi par le droit commercial. Il en est ainsi des coopératives à caractère commercial qui bénéficient de la législation de bail commercial alors que la procédure de sauvegarde ne leur est pas applicable.

1.2- La situation financière de l'entreprise

L'article 561 du code de commerce dispose que la procédure de sauvegarde est applicable à l'entreprise n'étant pas en cessation des paiements, mais qui fait face à des difficultés ne pouvant pas être remédiées par ses propres moyens ni par l'intervention du président du tribunal, et qui sont de nature à entraîner dans un prochain délai la cessation des paiements.

La procédure de sauvegarde est un mécanisme juridique mis à la disposition des chefs d'entreprise leur permettant de bénéficier de l'immunité judiciaire dont les conséquences sont l'interdiction du paiement des créances antérieures, la suspension des poursuites individuelles ainsi que la suspension des voix d'exécution¹.

2- Les conditions de forme

Le législateur marocain s'est employé de régir les conditions de forme relatives à la procédure de sauvegarde tenant en considération les particularités marquant cette

¹ Voir à ce sujet : LYAZAMI, N. op.cit., p.160

procédure qu'il s'agisse des règles de compétence (2.1) ou celles relatives à la saisine du tribunal (2.2).

2.1 - Les règles de compétence

La loi 53.95 de 1997 instituant les juridictions de commerce n'a pas prévu la compétence de ces juridictions concernant les difficultés de l'entreprise, aussi bien à l'article 5 que 9. Toutefois, elle l'a cependant prévu à l'occasion de la détermination de la compétence territoriale à l'article 11 qui dispose qu' « à l'exception de l'article 28 du code de procédure civile, les actions sont présentées, concernant les difficultés de l'entreprise, au tribunal de commerce dans le ressort duquel relève l'établissement principale du commerçant ou le siège social de la société ».

De même l'article 581 du code de commerce dispose qu'il est compétent de statuer sur l'ouverture de la procédure de redressement, le tribunal du lieu du principal établissement du commerçant ou du siège social de la société.

Le siège principal ou social est déterminé en fonction des mentions contenues au registre de commerce, s'il n'est pas prouvé le contraire. L'exception d'incompétence aussi bien territoriale que matérielle fait partie de l'ordre public, elle doit être soulevée d'office par le tribunal.

2.2- Le monopole de saisine du tribunal par le chef de l'entreprise

Le deuxième alinéa de l'article 561 du code de commerce dispose que : « Le chef d'entreprise dépose sa demande au secrétariat greffe du tribunal compétent ». Ceci dit, aucune autre partie, qu'il s'agisse du commissaire aux comptes, associé, comité de l'entreprise ne peuvent procéder à une telle demande en cas de négligence du chef de l'entreprise, à l'exception d'une seule situation, celle de l'existence d'une procédure en cours de révocation judiciaire du gérant ou par les associés.

En cas de décès de la personne physique débitrice, les héritiers ne peuvent conformément de l'article 546 du code de commerce se substituer au défunt sauf si le décès est survenu après l'ouverture de la procédure, le syndic procède à la notification¹.

Par ailleurs, la demande du chef de l'entreprise doit indiquer la nature des difficultés que connaît l'entreprise. Elle doit être accompagnée des documents prévus à l'article 577 du code de commerce. il s'agit en l'occurrence des états de synthèse du dernier exercice comptable, l'énumération et l'évaluation de tous les biens mobiliers et immobiliers de l'entreprise, la liste des débiteurs et des créanciers avec l'indication de leur adresse et du montant de leurs créances et dettes, le tableau de charges, la liste des salariés ou leurs représentants s'ils existent, copie du modèle 7 du registre de commerce et le bilan de l'entreprise pendant le dernier trimestre. La demande doit être accompagnée sous peine d'irrecevabilité, d'un projet du plan de sauvegarde.

b- Le jugement prononçant l'ouverture de la procédure de sauvegarde

Avant de décider de l'ouverture de la procédure, le tribunal procède à l'audition obligatoire du chef de l'entreprise devant la chambre de conseil, conformément à l'article 563 du code de commerce. L'audition peut être accomplie soit de façon amiable ou selon la convocation légale prévue aux articles 37,38 et 39 du code de procédure civile.

L'inobservation de cette formalité entraîne la nullité de toutes les formalités d'instruction. Elle risque ainsi l'annulation du jugement pour vice de forme. Mais le défaut de comparution du chef d'entreprise devant le tribunal pour qu'il soit entendu devant la chambre du conseil nonobstant entravant le déroulement des procédures,

¹ Ledit article dispose qu' : « En cas du décès de la personne physique débitrice, ses héritiers ou leurs mandataires choisissent celui qui les représente dans la procédure, dans les 15 jours suivant la date de leur notification par le syndic. A défaut de ce choix, le juge-commissaire en charge l'un d'eux sur demande du syndic».

n'entraîne pas nécessairement la suspension des autres formalités, notamment en ce qui concerne l'audition de toute partie jugée utile par le tribunal afin qu'il puisse constituer sa conviction de la situation économique, financière et sociale réelle de l'entreprise¹.

Le tribunal peut également entendre toute personne dont l'audition lui paraît utile sans qu'elle puisse invoquer le secret professionnel ; il peut aussi requérir l'avis de toute personne qualifiée ». Il peut s'agir d'un ou plusieurs créanciers, le commissaire aux comptes s'il en existe, les salariés, les banques, représentant de l'administration fiscale. Il peut aussi désigner un expert ou demander l'avis de toute personne ayant une certaine expertise.

Le tribunal doit, en prononçant le jugement dans un délai de quinze jours de la saisine, vérifier le projet, la détermination de tous les engagements nécessaires à la sauvegarde de l'entreprise, les moyens de maintenir son activité et ses financements, les modalités d'apurement du passif ainsi que les garanties accordées pour l'exécution dudit projet.

Soucieux d'accélérer le prononcé de l'ouverture de la procédure de sauvegarde, le législateur a fixé un court délai qui est difficile à observer en pratique. Il aurait pu prévoir la possibilité de le reconduire un ou deux fois comme ce qui a été fait à l'article 553 du code de commerce, concernant le délai de mission du conciliateur.

Le jugement doit comporter la désignation des organes de la procédure à savoir le juge commissaire chargé du bon déroulement de la procédure et la protection des intérêts en présence, ainsi que le syndic étant le contrôleur de l'exécution du plan de sauvegarde conformément à l'article 671 du code de commerce.

Le jugement d'ouverture de la sauvegarde annonce le début d'une nouvelle période destinée à la recherche de la solution à adopter.

¹ عبد الرحيم شميعة، م.س، ص. 140

II- Le prononcé du jugement arrêtant le sort de l'entreprise à l'issue de la période d'observation

En principe, au terme de la période d'observation (a), le tribunal décide de façon irréversible le sort de l'entreprise (b).

a- La phase d'observation

Si la procédure poursuivie pour l'ouverture la procédure judiciaire de sauvegarde se caractérise par la rapidité et la souplesse, celle relative à décider du sort de l'entreprise, suppose une attention particulière, de la patience et une connaissance claire et certaine de sa situation.

Pour cette raison, le législateur marocain, à l'instar de son homologue français, a mis en place une procédure nouvelle qu'il n'a pas donnée d'appellation alors que le droit français l'a appelé période d'observation.

Elle s'étend du prononcé du jugement d'ouverture de la procédure de sauvegarde jusqu'à la décision arrêtant le sort de l'entreprise. Sa durée est fixée, en vertu de l'article 595 auquel renvoie l'article 569 du code de commerce à quatre mois renouvelable une seule fois et pour la même durée par le tribunal sur demande du syndic¹.

C'est une période de diagnostic minutieux et précis de la situation de l'entreprise facilitant ainsi l'élaboration du plan de sauvegarde ou la prescription du traitement judiciaire adéquat : le redressement ou la liquidation judiciaire.

Ceci étant, lorsqu'il s'agit du projet de plan de sauvegarde, les prérogatives du syndic, se limitent conformément à l'article 569, après avoir établi le rapport du bilan,

¹ En France, la durée de la période d'observation est de six mois qui peut être renouvelée une fois, pour une durée maximale de six mois, par décision motivée à la demande de l'administrateur, du débiteur ou du ministère public. Elle peut en outre être exceptionnellement prolongée à la demande du procureur de la République par décision motivée du tribunal pour une durée maximale de six mois, et ce en vertu de l'article L- 621-3 du code de commerce français.

seulement de proposer au tribunal soit l'adoption du projet de plan présenté par le chef de l'entreprise ou sa modification soit le redressement de l'entreprise soit la liquidation judiciaire en fonction de ce qu'il a remarqué concernant la situation réelle de l'entreprise, de l'attitude du chef de l'entreprise ainsi que ses partenaires.

b- Le jugement décidant du sort de l'entreprise

L'article 570 du code de commerce contient un renvoi aux dispositions du plan de continuation quant aux effets juridiques de l'adoption du plan de la sauvegarde. Il a permis au tribunal de décider la continuation de l'activité de l'entreprise entre les mains de son chef en adoptant le plan de sauvegarde. La durée maximale de l'exécution ce plan est fixée par l'article 571 en cinq ans.

Il résulte de l'adoption du plan de sauvegarde des conséquences juridiques très importantes. Il en est ainsi de l'apurement du passif, la restructuration de l'entreprise et éventuellement le licenciement de certains salariés.

En effet, le tribunal ne décide du plan de sauvegarde, selon l'article 624 du code de commerce, que si le débiteur a manifesté une ferme volonté pour sauvegarder l'entreprise et régler son passif. Il s'agit des créances antérieures au jugement d'ouverture de la procédure de sauvegarde. Les créances nées postérieurement à ce jugement sont assorties du privilège de l'article 590 du même code. Or les créances nées après le jugement arrêtant le plan de sauvegarde sont soumises aux règles de droit commun.

Par ailleurs, le législateur a accordé au tribunal de larges pouvoirs en vertu desquels, il peut procéder à la restructuration de l'entreprise s'il lui est avéré que la réussite du plan de sauvegarde l'exige.

Ceci dit, le tribunal peut juger conformément à l'article 624 de l'introduction de modifications sur la gestion de l'entreprise. Il peut de ce fait décider de la modification des statuts, le remplacement d'un ou plusieurs dirigeants suite à leur expérience insuffisante ou de leurs mauvaises décisions. Le tribunal peut également restreindre les pouvoirs du débiteur en l'interdisant, conformément à l'article 626 du code de

commerce, à céder les biens jugés par le tribunal, nécessaires pour la sauvegarde de l'entreprise, sans autorisation préalable. L'inobservation de cette interdiction, qui doit être inscrite au registre de commerce, est sanctionnée de nullité.

Le jugement arrêtant le plan de sauvegarde peut également décider de sacrifier de certains postes d'emploi susceptibles de contrecarrer la sauvegarde de l'entreprise. Mais à la différence de l'article 592 de l'ancien code de commerce qui disposait à son dernier alinéa que : « Les règles prévues dans le code du travail sont applicables lorsque les décisions accompagnant la continuation précitée entraînent la résiliation des contrats de travail », les rédacteurs du livre V dans sa nouvelle version ont su surmonter cette carence procédurale. Ainsi l'avant dernier alinéa de l'article 624 du code de commerce dispose que : « Lorsque les décisions accompagnant la continuation précitée entraînent la résiliation des contrats de travail, cette résiliation est réputée avoir lieu pour motif économique nonobstant toute disposition légale contraire ».

Le plan de sauvegarde se termine par la clôture de la procédure en cas d'exécution par l'entreprise, en vertu d'une décision judiciaire conformément aux dispositions de l'article 573 du code de commerce. Le débiteur récupère ainsi tous ses pouvoirs ayant été restreints aussi bien pendant l'exécution du plan de sauvegarde que durant la période d'observation.

Il peut également être résolu par le tribunal s'il a constaté l'inexécution des engagements par l'entreprise. Il décide dans ce cas soit le redressement soit la liquidation judiciaire en fonction de la situation de l'entreprise.

Conclusion

Dès l'introduction, nous avons pu constater que la loi 73.17 a su réaliser, une avancée considérable du système juridique marocain. Ce progrès peut être mesuré particulièrement en termes du rétablissement de l'équilibre entre les divers intérêts en présence : l'entreprise en difficulté, les créanciers, les partenaires de l'entreprise ainsi et essentiellement les salariés.

Les retombées positives de cette démarche législative ont commencé à paraître. Selon le dernier rapport de la banque mondiale relatif au classement doing business pour l'année 2020 sur l'environnement des affaires, le Maroc occupe la cinquante troisième place au lieu de la soixantième selon le rapport de 2019.

En revanche, la présente étude a permis d'enregistrer les carences suivantes :

- En premier lieu, il faut remarquer que le champ d'application des procédures de prévention demeure assez restreint et limité à certaines formes des entreprises ce qui explique l'inefficience de la loi marocaine par rapport à celle française.
- En second lieu, le législateur marocain, contrairement à son homologue français, n'a pas défini un rôle considérable aux salariés quant au déclenchement de la prévention tant interne qu'externe, sachant que ce sont eux qui sont mieux placés pour connaître les difficultés menaçant la continuité de l'entreprise.
- Enfin, la durée relative à l'exécution du plan de sauvegarde s'avère plus longue, chose qui pourrait constituer une sorte de dilapidation des moyens financières de l'entreprise si des moyens existent, ainsi que de l'élément temporel dont l'importance n'est pas des moindres.

Bibliographie

En langue arabe :

- عبد الرحيم شميعة (2018). قانون الأعمال: شرح أحكام نظام مساطر معالجة صعوبات المقاول في ضوء القانون 73.17، مطبعة مكتبة سجلماسة. دار الآفاق المغربية.(ط.1). ص 37.

En langue française:

- LAETITIA, A.-C., & HENRY, L.-C. (2019). *L'essentiel du droit des entreprises en difficultés* (8e éd.). Paris-France : Gualino
- LE CORRE, P.-M. (2018). *Droit et pratiques des procédures collectives* (10^e éd.). Paris -France : Dalloz-Sirey
- LIENHARD, A. (2018). *Procédures collectives, Prévention et conciliation, sauvegarde, sauvegarde accélérée, redressement judiciaire, liquidation judiciaire, rétablissement professionnel, sanctions, procédure*. (8^e éd). Delmas
- LYAZAMI, N. (2013). *La prévention des difficultés des entreprises : étude comparative entre le droit français et le droit marocain*. Thèse de doctorat en droit privé, faculté de droit, université du sud Toulon – Var
- RAJHI, N. (20011), « *Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université* », thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Grenoble
- JACQUEMONT, A. (2004). *La future procédure de conciliation : une attractivité nouvelle pour les entreprises en difficulté et ses créanciers*. Revue des Procédures Collectives, (6)
- GUYON, Y. (2003). *Droit des affaires, tome 2, Entreprises en difficultés redressement judiciaire-faillite* (9^e éd). Paris-France : Economica

تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات بين إكراهات الواقع والتطلع نحو التغيير

د/سعيدة بوفاعس

أستاذ محاضر "قسم أ" . كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/قسنطينة/الجزائر

أ.د محمد أوسكورت

أستاذ التعليم العالي/كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/قسنطينة/الجزائر

الملخص:

يشهد واقع تدريس العلوم الإسلامية بالجامعات جموداً في المناهج، ونقصاً في جودة تدريس هاته العلوم التي تُعتبر مُرشدَ الدُّعَاةِ في تحمُّل مسؤولية الدعوة إلى الإسلام.

وإذا كان واضحاً في الأذهان بأن العلوم الإسلامية تختلف عن بقية العلوم في المواضيع والمصادر، وأن أساليب تدريسها لا تتطابق تماماً مع أساليب تدريس غيرها من العلوم، فإن عملية تحقيق مخرجاتها على أرض الواقع تصبح محفوفةً ببعض المحاذير التي ينبغي التنبيه عليها ضمن مجموعة من التساؤلات التي ترصدها هاته الدراسة، في محاولة منهجية تسلط الضوء على الخلل، ومقاربة فكرية تضع الحلول، كي يتمكن المُدرِّس للعلوم الإسلامية من التوفيق بين خصوصية هذه العملية التربوية، وبين تكوين الطالب القادر على التكيف مع الواقع المعيش، ما يجعل الحاجة ماسةً إلى تحديث مناهج البحث والتدريس، ورفع الكفاءة العلمية للطلاب، وضمان الجودة الشاملة التي تواكب روح العصر.

الكلمات المفتاحية: المناهج - الوسائل - التدريس - العلوم الإسلامية - التطوير - الجودة.

Abstract:The reality of teaching Islamic sciences in universities is witnessing a stalemate in the curricula, and a lack of quality in the teaching of these sciences, which is considered the guide of preachers in taking responsibility for the call to Islam. And as it is clear in the minds that Islamic sciences differ from the rest of sciences in subjects and sources, and that the methods of their teaching are not completely compatible with the methods of teaching other sciences, then the process of achieving its outputs on the ground becomes fraught with some caveats that should be alerted within a set of questions that monitor it This study, in a systematic attempt to shed light on the imbalance, and an intellectual approach that sets solutions, so that the teacher of Islamic

sciences can reconcile the specificity of this educational process with the training of the student who is able to adapt to the living reality, which makes the urgent need for modernization Curricula of research and teaching, raising the scientific competence of students, and ensuring comprehensive quality that accompanies the spirit of the times.

Key words: Curricula– Means – Teaching - Islamic Sciences – Development - Quality.

مقدمة

إنّ واقع تدريس العلوم الإسلامية بالجامعات يُفصح عن جمودٍ في مناهج التدريس المعتمدة، وعدم مسابقتها لروح العصر في ظلّ تغييرٍ اجتماعي مواكبٍ لتطوّراتٍ علميةٍ وتكنولوجيةٍ غير مسبوقه، ما يؤدي إلى نقصِ الجودة في تدريس العلوم الإسلامية التي تُعتبر مُنطلقَ العلماء في توجيه وإرشاد أفراد المجتمع، ومُرشِدَ الدُّعَاةِ في تحمّل مسؤولية دعوة غير المسلمين إلى الإسلام.

وإذا كان واضحاً في الأذهان بأن العلوم الإسلامية تختلف عن بقية العلوم في مواضيعها ومصادرها، وأنّ أساليب تدريس العلوم الإسلامية لا تختلف كثيراً عن طرقٍ تدريسٍ غيرها من العلوم، فإنّ هذه الورقة العلمية تركّز على هذه المسألة . وأخصّ بالذكر عدم التوافق التام بين أساليب تدريس العلوم الإسلامية وغيرها من العلوم من جميع الوجوه . لتعتبرها العقبة الكؤود التي تُرهق المدرّس المتمكّن من أمره عسراً، والتي تُصيّر عملية تحقيق مخرجاتها على أرض الواقع صعبةً المنال، وتجعلها محفوفةً ببعض المحاذير التي ينبغي التنبيه عليها، كي يتمكن المدرّس من التوفيق بين أعماق هذه العملية التربوية على خصوصيتها، وبين تكوين الطالب المتمرّس القادر على التكيف مع الواقع المعيش بنوازله اللامتناهية، ما يجعل الحاجةً ماسّةً إلى تحديثٍ مناهج البحث والتدريس، لتجعل من أولوياتها رفع الكفاءة العلمية للطلاب وضمان الجودة الشاملة التي تواكب روح العصر.

إشكالية البحث:

وفق هذا السياق يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

- هل يتماشى واقع تدريس العلوم الإسلامية مع التطورات العلمية الحديثة في مناهج البحث والتدريس؟
- ما هي دواعي تحديث تدريس العلوم الإسلامية؟
- وما هي أنجع الوسائل لتحقيق ذلك؟
- هل هناك أساليب معيّنة يمكن اعتمادها لتطوير مناهج تدريس العلوم الإسلامية بالجامعات، بما يضمن الجودة والنوعية في ظلّ المتغيّرات العالمية الجديدة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأغراض الموالية:

1. تشخيص راهن تدریس العلوم الإسلامية بالجامعات بين إكراهات الواقع والتطلع نحو التغيير، ليكون نقطة انطلاق نحو العمل على دفع كل المعوقات بما يحقق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الإسلامية، وزيادة التلاحم بين البحث العلمي والمجتمع.

2. إذا كانت الشريعة الإسلامية قد جاءت هادياً لجميع الخلق إلى تحقيق مصالحهم ودفع المفسد عنهم، من خلال الأحكام التشريعية الربانية الكفيلة بذلك، فإن هذه الأحكام تتطلب فهماً سليماً واستنباطاً قوياً وتنزيلاً حكيماً، بغية الشهود الحضاري الفعال على الساحة الإنسانية العالمية، ليس حضوراً على استحياء، بل حضوراً قوياً على مستوى التشريع والتوجيه والقيادة والريادة.

وهذا الشهود لا يتحقق إلا عن طريق وحدة الأمة في عقيدتها وثقافتها، وهو يتطلب جهداً متزايداً على مستوى التنظير والتأطير لعلوم الشريعة، عن طريق ربطه بمستجدات العصر، وتحديد المفاهيم النازمة لتنزيله على أرض الواقع، حتى يكون التحرك موجهاً لتحقيق المقاصد العليا للشريعة في مناشط الحياة جميعها، وسدّ الخلل الواقع والمتوقع من المجتهد المخطئ، فضلاً عن تقويم المسالك الداعمة لاستقرار المجتمعات الإسلامية من التفكك والانحيار.

3. إننا نعيش اليوم في عصر يتسم بالتركيز على التكامل بين العلوم؛ وإثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها وتجديدها، فلقد شرع الباحثون في الانفتاح على عالم أرحب وأوسع من عالمهم الضيق المحدود ببعض الدراسات الفردية المحصورة في تخصصهم الأكاديمي، آخذين بالنهج التكاملي في معالجة قضايا المجتمع، وإشراك كافة مؤسساته في حل مشكلاته.

ومن هنا نجد أن البحث يعالج قضية مجتمعية في صميم قضايا الأمة المتطلعة إلى الدخول للمستقبل بثقة واقتدار؛ وذلك لأن تطوير وتنمية أي مجتمع يتوقف إلى حد كبير على القدرة العلمية لأفراده.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من النقاط الموالية:

1. كونها تقدّم إسهاماً علمياً في بيان الأسس المنهجية لإصلاح التعليم. وأخصّ بالذكر تدریس العلوم الإسلامية. على المستوى النظري والتطبيقي، مع تحديد مرتكزات هذا الإصلاح من حيث تناوله مكانة الإنسان في الكون، وغاية وجوده في الحياة، كي يتحرر من الصفات الذميمة جميعاً، ويحوّل تلك الصفات إلى قيم إنسانية عليا.

2. تكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في أنها تبلور بشكل علمي فكرة التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية وغيرها من العلوم، وترصد أبرز التحديات التي تواجه تفعيل هذا المفهوم، مما يضع أمام علوم الشريعة وغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية، بطريقة تزود متخذي القرار والمخططين للتنمية بحقائق علمية في هذا الصدد، وتسعفهم بمعطيات مستمدة من الاستقراء المنهجي للقضية محط البحث، ويمكن توظيف تلك المعطيات في اتخاذ البدائل المناسبة، كما أنها تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية.

منهج البحث:

إن قلة البحوث العلمية الجادة حول موضوع تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات تشكل بعداً آخر يدعم أهمية الدراسة الحالية، التي تعتمد المنهج الوصفي في تناول البحث من خلال جمع المادة العلمية المنشورة المتعلقة بمشكلته الأساسية وتحليلها، واستخلاص النتائج التي تسهم في الإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه، ليتم بعدها ذكر بعض التوصيات، وبناءً على ذلك جرى توزيع الموضوع على النقاط الرئيسية التالية:

المقدمة: تتضمن عرضاً لإشكالية البحث وأهدافه الرئيسية... والمنهجية المتبعة فيه، وخطة العمل.

أولاً: واقع تدريس العلوم الإسلامية في ظل التطورات العلمية الحديثة.

ثانياً: ضرورة تحديث وسائل تدريس العلوم الإسلامية.

ثالثاً: أساليب تطوير مناهج تدريس العلوم الإسلامية في ضوء اعتماد الجودة والنوعية.

الخاتمة: وهي تتضمن النتائج التي يخلص إليها البحث مع ذكر بعض التوصيات.

وفيما يلي تفصيل هذه النقاط:

أولاً: واقع تدريس العلوم الإسلامية في ظل التطورات العلمية الحديثة

إن الحديث عن راهن تدريس العلوم الإسلامية - في ظل التطور العلمي الذي يشهده العالم اليوم - حديثٌ متواصل متجدد نابع من مراجعة الذات وتقويم العملية التعليمية الذي لا ينبغي التوقف عن البحث فيه⁽¹⁾، "فالدراسات الفقهية والشرعية

(1) ينظر: تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الإلكتروني، رقية طه العلواني، على الرابط: <http://kenanaonline.com>، تاريخ الزيارة: 15 سبتمبر 2019م، آفاق تدريس العلوم الإسلامية من خلال الجامعات الإلكترونية- نماذج مختارة، د. عبد القادر مهاوت، والباحث محمد العربي بيوش، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "مستقبل العلوم الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي - الواقع والآفاق"، كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 23-24 أبريل 2017م، ص8، على الرابط الإلكتروني: <https://www.mediun.edu>، تاريخ الزيارة: 03 نومبر 2019م.

بشكل عام تعاني، لأنها تخرج حفظة وحملة فقه في الأعم الغالب، ولا تخرج فقهاء... تخرج نقلة يمارسون عملية الشحن والتفريغ والتلقين، ولا تخرج مفكرين ومجتهدين يربون العقل وينمون التفكير⁽¹⁾.

إن هذا الواقع ينم عن حاجة ماسة إلى إعادة النظر في طرق وأساليب تدريس هذه العلوم، ومن أهم سمات هذا الواقع ما يلي:

أ. التقليد و الجمود في مناهج التدريس المعتمدة في العلوم الإسلامية.

ب. عدم مواكبة مناهج تدريس العلوم الشرعية لروح العصر والتغيير الاجتماعي.

ج. نقص الجودة في تدريس العلوم الشرعية.

وقد حاولت العديد من المؤتمرات العلمية التي تبنت توجهات الإصلاح الفكرية معالجة هذا الواقع من خلال الكثير من الطروح والأوراق البحثية، وأبرز هذه الملتقيات: مؤتمر "علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح" عام 1994م، ومؤتمر "تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات" عام 1999م، وعرض ومراجعة لأعمال مؤتمر "فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين"، ومؤتمر "دور الدراسات الإسلامية في المجتمع العولمي" عام 2010م، والملتقى الدولي "الجودة في التعليم كأساس لتطوير مناهج تدريس العلوم الإسلامية" عام 2012م⁽²⁾.

وقد أجمعت أغلب توصيات هذه المؤتمرات العلمية على ضرورة تطوير مناهج ومقررات العلوم الإسلامية في قطاع التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات العصر ومتغيراته، وهو ما يبدو عليه ممكنا من خلال التفصيل الموالي.

ثانياً: ضرورة تحديث وسائل تدريس العلوم الإسلامية

إذا كان معلوماً بأن العلوم الشرعية تتعلّق بأمر الدين والعقيدة من فقه وتفسير ودراسات قرآنية وعلوم حديث وقراءات...، وأنها تختلف عن بقية العلوم في مواضيعها ومصادرها، إلا أنّ أساليب تدريسها لا تختلف كثيراً عن غيرها من العلوم، ولعل أبرز الطرق وأنجعها لتدريس العلوم الشرعية ما يلي:

(1) مقدمة كتاب: تكوين الملكة الفقهية للدكتور محمد عثمان شبير، بقلم عمر عبيد حسنة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ط1، 1999م، ص 39.

(2) ينظر: تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الإلكتروني، رقية طه العلواني، على الرابط: <http://kenanaonline.com>، آفاق تدريس العلوم الإسلامية من خلال الجامعات الإلكترونية- نماذج مختارة، د. عبد القادر مهاوات، والباحث محمد العربي بوش، على الرابط الإلكتروني: <https://www.medi.u.edu>.

1 . التلقين والإلقاء⁽¹⁾:

هذه الطريقة لا يستغنى عنها أساتذة العلم الشرعي لأنها تمكنهم تلقين شريحة كبيرة من الطلاب (الذين يجتمعون في قاعة كبيرة) أكبر كمية من المعلومات بطريقة تختصر الوقت وتحقق الهدف.

لكن يؤخذ على هذه الطريقة في التدريس تركيزها على حفظ المادة العلمية المتضمنة في الكتب المقررة بكل ما تحمله من حشو وتعقيد، مع قلة الاهتمام بتنمية التفكير النقدي والإبداعي واكتساب المهارات العقلية لتوليدها.

إضافة إلى الاستقرار البالغ حد الركود في كيفية التعامل مع تلك العلوم تعلماً وتأليفاً وتدریساً منذ مئات السنين، وكأن هذه العلوم بتصنيفها المعهود وأبوابها... تعبدية لا يجوز أن يطرأ عليها التعديل أو التبديل، الأمر الذي جعل هذه العلوم وطريقة تدريسها أقرب إلى التاريخ منها إلى الواقع، ما يجعل الطالب مجرد مستمع لا يتفاعل مع المعلم، ولا يعني ذلك القول بإهمال تراثنا الإسلامي في تدريس هذه المواد، بل لا بد . معه . من الوعي بالواقع والتعامل معه بما يحقق مقاصد التشريع التي أدرك العلماء السابقون أهمية تحقيقها في الواقع المتغير.

2 . المناقشة باستخدام أساليب مختلفة⁽²⁾:

هذه الطريقة تكون ناجعة كثيراً في تلقّي العلم الشرعي وتدریسه حيث تفتح الباب أمام هذا العلم كي يناقش أساتذته ويحاوهم ويتبادل معهم الآراء في المسائل المختلفة.

وتأخذ هذه الطريقة في تدريس العلم الشرعي أشكالاً متنوّعة، فقد تكون على شكل ندوة أو جلسة حوارية، كما تُستخدم طرقٌ كثيرة فيها منها: طريقة العصف الذهني أو استثارة العقول وتحفيزها للتفكير في مسألة معينة، وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام خير معلم يُقتدى به في ذلك حيث كان يطرح أحياناً سؤالاً استفهامياً ليحفز عقول الصحابة على البحث عن الجواب، فقد سألهم عن شجرة تشبه المؤمن لا يسقط ورقها، فانبرى الصحابة للتفكير في الجواب وطرحوا عدة أجوبة ليخبرهم النبي عليه الصلاة والسلام بالجواب الصحيح وهو النخلة.

3 . استخدام الوسائل التعليمية والتصوير⁽³⁾:

وهذه الطريقة أصبحت تعتمد عليها كثيرٌ من المدارس الحديثة لما لها من نتائج حميدة، وقد طبق النبي صلى الله عليه وسلم هذه الوسيلة في توضيح فكرة جوهرية تلخص حياة الإنسان تجاه رسالة الاستخلاف وعمارة الكون، حيث قام

(1) تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الإلكتروني، رقية طه العلواني، على الرابط: <http://kenanaonline.com>، بتصرف.

(2) ينظر الرابط: موضوع. كوم: <http://mawdoo3.com>، تاريخ الدخول: 2017/02/15، بتصرف.

(3) نفسه، بتصرف.

برسم مستطيلٍ داخله عدّة خطوطٍ وخارج هذا المستطيل رسم خطأ، فالمستطيل يمثّل الإنسان، وما تضمّنه من خطوطٍ هي ما يعترض الإنسان في حياته من هموم، والخط خارج المستطيل هو الأجل الذي ينتظر الإنسان، وكثيراً ما يغفل عنه لانشغاله بملذات الدّنيا.

وعلى العموم فعلى الرغم من أن الكثير من الجامعات الإسلامية تحاول أن تساير الواقع من خلال تحديث المناهج والمقررات (خاصة بعد ترسيم نظام ل.م.د في الجزائر على وجه الخصوص/نظام يعتمد المقاربة بالكفاءات/يفرض على المدرس إعداد مذكرات بيداغوجية تعين الطلاب على التحضير والمذاكرة المسبقة للمفردات المسطرة)، فإن المتأمل في واقع العلوم الإسلامية ومناهجها الدراسية، ووسائلها التعليمية، ومساقاتها، ومفرداتها المفصلة، يلحظ النزعة التقليدية في الطرح والإلقاء والتدريس والتلقي، فينتج عنه طلاب يهتمون بالحفظ في الصدور ثم الحفظ في السطور عند التقويم والامتحان، وبذلك تغيب النزعة الإبداعية والتفكير الناقد الذي يعين على الاستنباط والتحليل والنظر في مستجدات الأمور ونوازلها، ما يجعل الحاجة ماسة إلى تحديث وسائل تدريس العلوم الإسلامية بما يتلاءم مع تحفيز مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعات، ما يعني القدرة على ابتكار وإنتاج أكبر عدد من الأفكار التي تكون لها قيمة عملية في الواقع.

إن أهمية التفكير الإبداعي⁽¹⁾ تتلخص فيما يلي:

أ . بناء العقلية المتعلمة الناضجة القادرة على التحليل والمناقشة والتقويم لكل الأفكار التي تمر بالمتعلم.

ب . يورث المرونة في التفكير ويجعل الطالب يستوعب متغيرات العصر.

ج . يساعد على ربط التعليم بخطط التنمية في المجتمع.

د . يتيح بناء الطالب المتعلم والفرد الواعي بمتطلبات مجتمعه وأمته.

وأما التفكير الإبداعي في العلوم الشرعية فهو قدرة طالب العلم الشرعي على النظر في الأدلة (أصول الاستنباط)، والتعرف على وسائل الاجتهاد مع الإحاطة التامة بمقاصد الشريعة.

وبعبارة أخرى فإن التفكير الإبداعي المطلوب هو القدرة على النظر في الأدلة الشرعية، واستيعاب أساسيات الشريعة استيعاباً يتيح استحضارها واستخدامها بطريقة منهجية عند الحاجة إليها، ومنها التعامل مع المستجدات والقضايا العصرية.

(1) التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمواد العلوم الإسلامية، فريدة صادق زوزو، نقلا عن موقع: <http://fiqh.islammessage.com>، تاريخ الزيارة: 2017/02/16، بتصرف.

ثالثاً: أساليب تطوير مناهج تدريس العلوم الإسلامية في ضوء اعتماد الجودة والتنوع

إذا كان واضحاً في الأذهان بأن واقع المسلمين اليوم تواجهه تحديات كبيرة ونوازل حادثة تحتاج إلى نظر مجتهد حاذق، واجتهاد فقيه متبصر بالواقع، وهذا لا يتأتى بالبحث في المدونات الفقهية القديمة فقط (الخلل لا يكمن في المدونات الفقهية التي واكبت عصورها، وإنما الخلل واقع في طريقة ومنهج التعامل مع النصوص الشرعية، ولذلك نجد الجامعات الإسلامية تخرج حفظة فقه ولا تخرج فقهاء)، من دون استعمال النظر الاجتهادي المتبصر في الأحوال والوقائع، مع العلم بأدوات هذا الاجتهاد، كي يكون المجتهد قادراً على النظر في المستجدات بما يتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية، ويتوقف ذلك على ما يلي:

أ. فاعلية المدرّس:

إنّ المدرّس هو مهندس المقرر الدراسي بطريقة إبداعية نقدية ابتكارية، تعتمد على الوسائل التعليمية ابتداءً من المعرفة والفهم إلى التلقين والشرح ثم التحليل والتقييم.

وإذا كان المدرّسون في الجامعات الإسلامية "يتحملون أمانة العلم تبليغاً وتعليماً ونشراً، فإن عليهم أيضاً أن يتحملوا هذه الأمانة إبداعاً وإنتاجاً"⁽¹⁾.

وهذا العمل يقوم به المدرّس المؤهل بالفاعلية في استيعاب مادته التعليمية استيعاباً جامعاً شاملاً، وفي القدرة على المدارس من المصادر الأصلية وفهمها، وأخيراً المعرفة بآليات الاجتهاد وأدواته ليستعملها مع النوازل والمستجدات، ناقلاً كل ذلك الزخم المعرفي وخبرته العملية إلى طلبته.

لذلك ينبغي أن يكون المدرّس حريصاً على الاطلاع المستمر والمطالعة المسائرة لجديد دور النشر، وإعداد البحوث الأكاديمية والمقالات التي تهيء الأرضية الأساس للتفاعل مع النوازل المعاصرة، وفيها تطرح الأسئلة وتثار المشكلات بغرض بحثها، مع التأكيد على ضرورة التحكم في الوسائل التكنولوجية، فإذا ما تم إعداد المدرّس إعداداً متميزاً للوقوف في وجه التحديات أصبح إعداد الطلبة أسهل وتخريج الفقهاء أمكن.

وهنا لابد من الأخذ بعين الاعتبار بأن المدرّس في الجامعة هو آخر من يتلقى الطالب على يديه العلم، ولذلك فإن الجامعة هي المدرسة الأخيرة، ومن هنا يصبح لزاماً على الأستاذ أن يشرك الطالب في الدرس بتحفيظه على السؤال والنقاش

(1) البحث التربوي وتطبيقاته في الدراسات الإسلامية في الجامعات، فتحي حسن ملكاوي، إسلامية المعرفة، السنة 8، عدد 30، خريف 1423هـ/2002م، ص85.

المجدي الذي يخرج حافظاً مستوعباً يملك أدوات الإبداع لا الحفظ فقط، عن طريق التمثيل بأمثلة مأخوذة من الواقع المعيش.

والذي يلحظه الباحث أن مقررات الدراسات الشرعية الحالية تعتمد على الأمثلة والفروع الفقهية القديمة، التي يصعب على الطالب فهمها ناهيك عن فهم الدرس والقاعدة المعتمدة، ومن ذلك⁽¹⁾: (لا يجوز بيع البعير الشارد والبعيد الآبق، والسماك في النهر والطير في السماء، واللبن في الضرع، وغيرها من الأمثلة التي لم تتغير منذ قرون طويلة)، وقس على ذلك الأمثلة في الدرس الأصولي، لأن هذا المنهج كان مطبوعاً "بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها، بل بطبيعة القضايا الفقهية التي كان يتوجه إليها البحث الفقهي في ذلك الزمان"⁽²⁾.

وقد يصعب على الأستاذ استحضار أمثلة وتطبيقات جديدة من الواقع لأن الأستاذ نفسه عاجز عن استيعاب ومحاولة مزج التنظير مع التطبيق؛ وفي مادة القواعد الفقهية التي كان أساسها مبنياً على محاولة الفقهاء جمع الفروع الفقهية المتناثرة فيأطار محدد وضابط جامع لها، بغرض إيجاد رابط لفروع كثيرة متشابهة موصولة مع بعض، إلا أنه يستشكل على المدرس في هذا العصر البحث عن أمثلة جديدة، فتجده يشرح الأمثلة المستعصية على أذهان الطلبة، لأنها من زمان غير زمانهم (العادة محكمة، الخراج بالضمان...)، وهنا وجب تطوير أسلوب ضرب الأمثلة في عملية التدريس.

ب. طريقة المدرّس في جلب انتباه الطالب:

جرت العادة أن يجلس الأستاذ ثابتاً على كرسيه متحدثاً وشارحاً للدرس من أوراق موزعة بين يديه، أو من خلال التقليل لصفحات كتاب مفتوح أمامه؛ في وقت يكون فيه الطالب إما يتأهب أو يتململ على كرسيه أو يشتغل على هاتفه المحمول.

وهذه الطريقة التقليدية في تدريس العلوم الشرعية (وتسمي طريقة التلقين)، تشوبها بعض السلبيات مثل: عدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة؛ إذ إن أعدادهم كبيرة يتعذر معها مراعاة مستوياتهم الذهنية فرداً فرداً، ناهيك عن اشتغال طلبة اليوم بأمور خارجة عن الدرس الذي لا يعتبرونه غايةً أو هدفاً، فلقد أصبحوا يأتون إلى تخصص العلوم الشرعية جبراً، ولأن التعليم إجباري على كل الأفراد يأتي الطالب وذهنه معلق بمشغلات أخرى (تخصص آخر لم يتمكن من دراسته بسبب

(1) التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمواد العلوم الإسلامية، فريدة صادق زوزو، نقلاً عن موقع: <http://fiqh.islammessage.com>، تاريخ الزيارة: 2017/02/16، بتصرف.

(2) قضايا التجديد، نحو منهج أصولي، حسن الترابي، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ط1، 1990م، ص 195، بتصرف في العبارة.

تدني معدل نجاحه في البكالوريا)، وهنا وجب الحديث عن أسباب تدني الدافعية للتعلم والدراسة لدى طلابنا، وهو موضوع شائك يحتاج إلى بحث آخر.

لذلك ينبغي على المدرّس أن يلجأ إلى المناقشة عن طريق الإكثار من الأسئلة⁽¹⁾، وعليه تنوع النشاطات داخل قاعة الدرس بين كتابة على السبورة أو عرض صور ورسومات عن طريق استعمال الوسائل التقنية الحديثة، مع إضفاء روح الدعابة أحيانا.

كما ينبغي مراعاة طريقة الوحدات التي تهدف إلى ربط معلومات المنهج في المادة الواحدة (أو في مواد مختلفة) بهدف نظري واحد؛ فالزكاة مثلا- إذا درست على منهج المواد المنفصلة- تدرس دراسة جافة ضحلة، تتناول أوقات وجوبها، ومقاديرها، ومصارفها، إلى غير ذلك، ولكنها كوحدة يمكن أن تدرس من اتجاهات أقوى حيوية وأعظم تأثيرا، مثل: الزكاة ومشكلة الفقر، الزكاة والتنظيم الاقتصادي، الزكاة والتكافل الاجتماعي، المضاعفات السيئة لمنع الزكاة...

ج. تحفيز الطالب على التفكير والبحث العلمي:

عن طريق تدريب ملكة السؤال والاستفسار عنده، فالتفكير الناقد يحول المعلومات المستقبلية إلى طاقة خلاقة تسهم في تكوين العقلية العلمية المستنيرة التي يستطيع صاحبها أن يتعامل مع مفردات الواقع ومتطلبات الحياة بمرونة واضحة وبقدرة على التحليل والاستنتاج والفهم والاستيعاب، وتساعد على تحقيق الحياة الراقية والسلوك المتطور.

د. تأهيل الطالب عمليا:

لابد أن يأخذ المدرس في عين الاعتبار أن طالب الدراسات الشرعية مثله مثل طالب التخصصات التقنية يدخل المخبر في واقع حياته يوميا، على اعتبار أنه سيكون قاضيا شرعيا أو مدرسا أو إماما خطيبا، أو فقيها مجتهدا، الأمر الذي يتطلب منه إماما بعلوم الشريعة وتفريعاتها، فهو سيُستفسر كل حين عن مسألة فقهية أو فتوى أو معنى حديث، أو معنى آية، وهو هنا في مركز المفتي والمجتهد بين أهله وجيرانه وأفراد بلدته الصغيرة.

ومن مظاهر القصور الواضح البين أن يُواجه طالب الشريعة الذي يرى نفسه مختصا في الحديث أو العقيدة أو التفسير بمسائل من الحياة تتصل بالحلال والحرام عمليا، ثم يعتذر عن عدم قدرته على التعامل معها لأنه مختص بالعقيدة أو الدعوة والإعلام وليس متخصصاً بالفقه والأصول.

(1) تنمية مهارات التفكير، محمود محمد علي، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 2002م، ص104.

وهذه العلوم تحتاج إلى فنون تطبيقية كفن الخطابة، وعلم القضاء الذي يحتاج إلى تطبيق في المحاكم ومجالس القضاء لممارسة فن الترافع ومحاكمة الخصم بالحجة والبيان، لتظهر الحاجة إلى دراسة فن الترجيح والجدل العلمي الذي حفل به تاريخنا الإسلامي، فيتدرب الطلبة على المناظرات والاستدلال المقابل للاستدلال المضاد، ومعناه استحضار الحكم ودليله بصورة آنية، وذلك يتطلب حفظ المادة العلمية وفهمها واستيعاب أهميتها بين المسائل المعروضة حتى يتأتى استحضارها، وهذا أحد فنون التفكير الإبداعي الذي يتدرب الطلاب عليه في الدرس النظري ثم التطبيقي.

وبعبارة أخرى فإن محاولة تطوير منهج الاستنباط ومنه تطوير المنهج الأصولي هو القضية الأساس للتعامل مع المستجدات والنوازل، إضافة إلى ارتباطه الوثيق مع فكرة تقنين الشريعة الإسلامية؛ "التي تفرض منهجاً أصولياً محكماً في التعامل مع الأدلة"⁽¹⁾، الأمر الذي دعا الباحثين إلى الدعوة إلى تقنين أصول الفقه⁽²⁾.

طرق تفعيل أداء الإبداع والنقد:

يمكن للمدرسين أن يعززوا التفكير الناقد والإبداعي في المدارس والجامعات من خلال ما يلي:

1. إعداد مواد منهجية لإثراء الكتب والمطبوعات المقررة.
2. إجراء مناقشات وحوارات حول قضايا خلافية.
3. حث الطلبة على القيام بلعب الأدوار في أحداث تاريخية، حيث تتبنى الأطراف وجهات نظر متناقضة.
4. تشجيع الطلبة على حضور اجتماعات المجتمع المحلي، أو مشاهدة البرامج التلفازية التي يتم التعبير فيها عن وجهات نظر مختلفة.
5. حث الطلبة على كتابة مقالات صحفية للتعبير عن آرائهم حول قضية محلية معاصرة.
6. ترك المجال للطلبة للتصدي للأسئلة عن طريق الإجابات المتعددة.
7. تحفيز الطلبة على قراءة ومناقشة الأدب الذي يعكس قيماً وتقاليد مختلفة عن تلك التي يتبنونها.
8. دعوة شخصيات لها وجهات نظر خلافية ليتحدثوا مع الطلبة.

(1) نحو تطوير تدريس علمي أصول الفقه والفقه، محمد كمال الدين إمام، مجلة "المسلم المعاصر"، العدد 112، السنة 28، أبريل/يونيه 2004م، ص7.

(2) تقنين أصول الله، محمد زكي عبد البر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1989م.

هـ. اختيار المادة العلمية المناسبة (الكتب والمذكرات):

لا بد من اختيار المادة المناسبة لمستوى الطلبة فهماً واستيعاباً، بحيث يُختار الكتاب الجامع لشرح المفردات والمصطلحات الأساسية، والمعتمد على المصادر الأصيلة، والممثل بأمثلة واقعية يفهمها طالب العلم، ناهيك عن اختيار الكتاب ذي الأسلوب الميسر لا هو بالأسلوب الركيك الضعيف ولا هو بالصعب.

ويحسن أن تكون المادة العلمية ترجمة صادقة للمقرر الدراسي بأهدافه وموضوعاته، مرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها الطلاب، وظيفية تستجيب لحاجاتهم ومشكلاتهم، متنوعة بين الجديد والقديم، ليدرك الطالب كيفية الاجتهاد والإبداع في إنزال النصوص الشرعية منازلها في كل عصر وفي كل مكان.

ومن هنا فإنه لا يُستحسن الاختيار الأحادي للكتاب؛ إما كتاب قديم، وهو الذي كُتب لعصره في أمثله وشروحه وتفصيلاته، ناهيك أنه مدون للباحثين والعلماء لا المتعلمين والطلاب، أو كتاب جديد، وهو الذي يفتقر إلى النصوص الفقهية القديمة التي يجب على الطلاب ممارسة قراءتها وتدريبهم على ذلك حتى يستوعبها، كما أن الكتاب الحديث عادة ما يستند إلى مذهب واحد إما أو حنفي أو مالكي أو شافعي أو حنبلي، ولذا لا بد من الجمع بين مادتي الكتابين، بحيث تضبط المواضيع الفقهية مثلاً بالفروع الفقهية الحديثة ويضاف إلى القديم الجديد من الصور والمستجدات، فمثلاً أنواع الشركات دخلت عليها أشكال جديدة مثل شركات المساهمة المحدودة وغير المحدودة، كما تغيرت في العصر الحديث صور التقابض، وصارت إلى التقابض الإلكتروني، وأصبحت المحاماة أهم صور درس "الوكالة"، وإذا ما أردنا شرح درس البيوع المحرمة فإن المثال القديم هو بيع المضامين، أما الآن فهو بيع الدم والأعضاء الآدمية.

ومن المقترحات في هذا الجانب تدريب الطالب على كتابة التقارير بشكل أسبوعي⁽¹⁾، حتى يصبح تعامله مع المصطلحات الشرعية تعاملًا سهلاً، ثم تأتي مناقشة هذه التقارير جماعياً في حصص التطبيق لثقف الطالب على التفكير الإبداعي فيما يليق عليه زملائه، دون إغفال أهمية حضور المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة التي تعين الطالب على مسيرة جديد الأبحاث، ومعرفة المستجدات والنوازل، فيكتسب منها طرق البحث والشجاعة في الإلقاء، ويتدرب على المناقشة والسؤال والتعقيب والاستدراك وغيرها من طرق وأساليب الحوار والنقاش المجدي.

(1) التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمواد العلوم الإسلامية، فريدة صادق زوزو، نقلاً عن موقع: <http://fiqh.islammessage.com>، تاريخ الزيارة: 2017/02/16، بتصرف.

الخاتمة:

بعد هذا العرض خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تدريس العلوم الإسلامية يوجّه حياة المسلمين ديناً ودنياً، ولذلك لابد من إعداد مقررات دراسية تتوافق واحتياجات الأمة الإسلامية في هذا العصر، من خلال تدريب الطلبة على سلوك الأساليب الإبداعية في التعامل مع المادة العلمية المدروسة والواقع المعيش.
- ظهر من خلال هذه الدراسة ضرورة مراجعة المقررات الدراسية ومفرداتها بما يجدد في الواقع من مسائل فقهية أو تفسيرية أو حديثة وغيرها، لمواجهة التحديات والشبهات المثارة في كل حين.
- إن تخريج الطالب المبدع هو نتيجة جهود مدرّس مبدع درّسه مادة تعليمية إبداعية تفاعلت مع وسائل تدريسية ناقدة وبناءة.

التوصيات:

هذا وإنني أوصي في نهاية هذا البحث بما يلي:

- ضرورة تكاتف جهود الباحثين الجامعيين من كل تخصص في الدراسات الشرعية بغرض استقراء المستجدات وأدلتها، والتي كثيراً ما تعتمد على مقاصد الشريعة وقواعد الفقه والتفسير المقاصدي للآيات والأحاديث الشريفة، وهو مما سيساعد على تنمية البحث العلمي وتطوير مناهج تدريس الدراسات الشرعية.
- ضرورة اعتماد معايير الجودة في إصلاح وتطوير مناهج تدريس العلوم الشرعية في الجامعات.
- ضرورة إعداد التقارير الإحصائية المتعلقة بمخالفات الجودة والنوعية في تدريس العلوم الشرعية.
- إعداد دورات تدريبية لصالح أساتذة العلوم الشرعية في الجامعات، من أجل تحسين أدائهم البيداغوجي، وتمكّنهم من استغلال الوسائل التقنية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. آفاق تدريس العلوم الإسلامية من خلال الجامعات الإلكترونية- نماذج مختارة، د. عبد القادر مهاوات، والباحث محمد العربي بوش، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "مستقبل العلوم الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي- الواقع والآفاق"، كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 23-24 أبريل 2017م، على الرابط الإلكتروني: <https://www.mediu.edu>.
2. البحث التربوي وتطبيقاته في الدراسات الإسلامية في الجامعات، فتحي حسن ملكاوي، إسلامية المعرفة، السنة 8، عدد 30، خريف 1423هـ/2002م.
3. تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الإلكتروني، رقية طه العلواني، على الرابط: <http://kenanaonline.com>.
4. التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمواد العلوم الإسلامية، فريدة صادق زوزو، نقلا عن موقع: <http://fiqh.islammessgae.com>.
5. تقنين أصول الله، محمد زكي عبد البر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1989م.
6. تكوين الملكة الفقهية للدكتور محمد عثمان شبير، بقلم عمر عبيد حسنة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ط1، 1999م.
7. تنمية مهارات التفكير، محمود محمد علي، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 2002م.
8. موضوع. كوم: <http://mawdoo3.com>.
9. قضايا التجديد، نحو منهج أصولي، حسن الترابي، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ط1، 1990م.
10. نحو تطوير تدريس علمي أصول الفقه والفقه، محمد كمال الدين إمام، مجلة "المسلم المعاصر"، العدد 112، السنة 28، أبريل/يونيه 2004م.

دراسة وتحليل أسباب ظاهرة الطفولة المسعفة في المجتمع الجزائري

بين التصور والواقع المعاش

د. كاوجة محمد الصغير

جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر

مقدمة:

تبقى ظاهرة الأطفال غير الشرعيين من المشكلات الاجتماعية التي تتزايد خطورتها في مختلف المجتمعات في العالم ، ولا غرو في أن هذا الموضوع قد أخذ مكانا واسعا من الاهتمامات الدولية ، على اعتبار أن الأبناء غير الشرعيين جزء من المجتمع البشري ككل ويشكلون شريحة من الطفولة التي تعد الإرث الذي يصنع منه المستقبل ، فبقدر ما يكون الاهتمام بالأطفال جادا وحكيما وأي جهد يوجه لرعايتهم هو في الوقت نفسه تأمين للمستقبل وتدعيم لسلامته ، لذلك تعد رعاية الأسرة و الطفولة العملية البناءة والأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور المتوازن البعيد عن الانحرافات والأمراض الاجتماعية والقادر على التجديد والابتكار والتمسك بالقيم والأخلاق الفاضلة لذلك يعيش ملايين من الأطفال غير الشرعيين في جميع أرجاء العالم لفترات طويلة من حياتهم في أسر بديلة أو في مؤسسات تحت سلطة و إشراف سلطات معنية ، و قد تحمل هذه المؤسسات أسماء عديدة مثل ملاجئ الأيتام ، ودور الأطفال ، ودور الرعاية وغيرها ويودع الأطفال في مثل هذه المؤسسات ، بسبب فقدان الرعاية الوالدية و التي ترجع إلى العديد من الأسباب أهمها عدم شرعية العلاقة الجنسية التي أدت إلى ولادتهم خارج نطاق الزواج وتسببت في نبذهم والتخلي عنهم ليتم إيداعهم في هذه المؤسسات.

أما عن عدد الأطفال المسعفين الذين استقبلتهم وزارة التضامن والأسرة سنة 2011 فقد بلغ 2587 طفلا، موزعين على مجموعة من المراكز على مستوى كامل ولايات الوطن ، إلا أن هذا العدد غير ثابت ، وذلك لوجود شبكة موازية تقوم ببيع الأطفال مجهولي النسب فور تخلي والدااتهم عنهم في المستشفى ، دون الحديث عن أولئك الذين يوضعون في أكياس القمامة ويرمون في الشوارع. وقد تم التكفل ب1543 طفل من طرف العائلات، 130 من هؤلاء الأطفال تم التكفل بهم خارج الوطن، أما 536 منهم تم استرجاعهم من طرف أمهاتهم في الأشهر الثلاثة الأولى من التخلي، كما بلغ عدد الأطفال المعوقين 228 طفل الذين ترفض العائلات تبنيهم بسبب الإعاقة، لذلك يبقون في المركز، وحين يبلغون 18 من العمر يتم تحويلهم إلى دور الشيخوخة.

وسعياً لآزدياء هذا التقابل المتضاد بين الغريزة الجنسية وتنظيم حياة التجمع البشري، ذهب بعقل الإنسان إلى ضبط الطرف الأول من التقابل لصالح الطرف الثاني، لكي ينظم تجمعاته ويؤسس لها ارتباطات منمطة حسب العلاقات القرابية الدموية، ويعطي لها في الوقت ذاته صفة تميزها عن التجمعات الحيوانية فوضع لتجمعاته معايير متنوعة للزواج أساساً جوهرياً لبناء أول خلية، ومن هنا نادى الشريعة الإسلامية وما سبقها من الشرائع بتشريع الزواج، ولقد جاءت الأدلة قوية في الكتاب الكريم والسنة الشريفة حيث قال تعالى: وانكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم أن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله السورة والآية و غرضه الاسمي هو التناسل وحفظ النوع الإنساني لكن بطريقة شرعية، لأن العلاقات التي تتم خارج نطاقه تعد جريمة تخلف وراءها ضحايا لا ذنب لهم سوى أنهم ثمرة لعلاقة محرمة تصبغهم بصفة غير الشرعي . "

❖ مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الطفل: الطفل لغة هو الصغير من كل شيء وأصل لفظ الطفل هو من الطفالة أي النعومة، فالوليد به طفالة ونعومة، وكلمة طفل تطلق على الذكر والأنثى و الفرد والمجتمع، والمصدر طفولة و الطفل في الشريعة الإسلامية، يستخلص مما جاء في كتب الفقه الإسلامي أن مرحلة الطفولة هي تلك المرحلة التي تبدأ بتكوين الجنين في بطن أمه وتنتهي بالبلوغ، و البلوغ قد يكون بالسن، وعلامات البلوغ عند الأنثى الحيض والحبل وعند الذكر الاحتلام والإحبال، فإذا لم يوجد شيء من هذه العلامات الطبيعية كان البلوغ بالسن، وقد اختلف الفقهاء في تقديره، فقدرة أبو حنيفة في المشهور عنه بثمانية عشرة سنة وسبع عشرة سنة الفتاة وقدره الصحابان بخمس عشرة سنة لكل من الفتى والفتاة في حين ذهب ابن حزم الظاهري إلى تقديره بتسع عشر سنة ولعل رأي الجمهور يقترب أكثر من رأي علماء النفس في تحديدهم لسن البلوغ الجنسي لأن النضج الجنسي يختلف من

فرد إلى آخر، وعموماً يمكن القول أن البنات يصلن إلى النضج متأخرين عام في المتوسط، وفي الأغلب يحدث ذلك في الفترة من 14 إلى 15 سنة وجاء في قاموس علم النفس أن الطفولة هي مرحلة من الحياة تبدأ من النمو إلى المراهقة وأنها المرحلة النهائية الهامة لتغير المولود الجديد لينتقل ويصبح راشداً¹ إذن كلمة الطفولة هي المرحلة الأولى من حياة الإنسان والتي من خلالها يتشكل جانب كبير من شخصيته، و الطفل يعني الولد أو البنت حتى سن البلوغ أو المولود ما دام ناعماً ومستمراً في النمو، ويمكن حصر المرحلة العمرية لهذه الفئة منذ الولادة إلى غاية سن 18 سنة.

2- مفهوم الطفل غير الشرعي: تتفق أغلب الدول على مستوى العالم على تعريف الطفل كما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وهو أي شخص دون الثامنة عشر من عمره وتباين التسميات حول الأطفال

¹ - SALLAMY (N): Dictionnaire de la Psychologie, Larouse, paris, 1989, P89

الذين يعرفون على أنهم غير شرعيين، فقد يطلق عليهم الأطفال اللقطاء، أو الفاقدين للرعاية الوالدية، أو مجهولي النسب، وحتى أحيانا ينعنون بألفاظ قبيحة كأولاد الحرام أو أولاد الزنا. ويمكن اعتبار هذه التسميات شاملة نوعا ما مقارنة بلفظ غير الشرعيين التي تدل على فئة معينة وبخصائص محددة، فنجد اللقيط جاء نسبة لما يلتقط من الأرض فهو طفل لا يعرف نسبه ولا أصله، مطروح أمام المساجد أو على الأرصفة أو ضل عنه أهله دون التمييز (سنوات) فلا يكون بالضرورة ناتج عن علاقة غير شرعية أما بالنسبة للأطفال الفاقدين للرعاية الوالدية فالتعريف الشامل لهذه الفئة يرى أنهم يحرمون من رعاية الوالدين والأسرة للأسباب الآتية:

- من فقد والديه بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية
- من فقد أبويه أو أحدهما لأي سبب من الأسباب
- من تم وضعه في مؤسسات نتيجة لأمر قضائي أو إداري
- الأطفال الذين يصلون إلى دول لاجئين دون مصاحبة
- من يعيش ويعمل لفترات طويلة بعيدا عن المنزل خدم المنازل

3- اللقطاء أو مجهولو النسب:¹ ويغطي هذا التعريف كل فئات الأطفال المحرومين من الأسرة والرعاية الوالدية ولا يقتصر فقط على الأطفال غير الشرعيين والأطفال مجهولو النسب وهم الذين يولدون و هم مجهولو لوالدين أو الأطفال غير الشرعيين الذين يكون أحد الوالدين غير معروف، وغالبا ما تكون الأم معروفة والأب يكون مجهولا، ويكون هذا الطفل ناتجا عن علاقة خارج إطار الزواج مما يجعل إمكانية وجود النسب غير واردة، ويدخل أيضا في إطار هذا التعريف الأطفال مجهولو النسب نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية أو نتيجة الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة أو خارجها.

والمفهوم الذي يمكن اعتماده في هذه الدراسة هو الذي يشمل الأطفال مجهولي النسب: تعتبر ظاهرة الأطفال مجهولي النسب أو اللقطاء كما يقر الفقه الإسلامي تسميتهم من بين أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الإسلامي المعاصر بالرغم من الاحترازات الخلقية والقانونية، التي تعود في الغالب الأعم إلى البعد عن الفهم الصحيح للتعاليم الإسلامية، مما أدى إلى وجود أطفال لا يعرفون أصلهم ولا نسبهم. فمن هو الطفل مجهول النسب (اللقيط)؟ وما وجه الاختلاف في تسميته؟ الفرع الأول: تعريف اللقيط لغة.

اللقيط في اللغة هو ما يلقط، واللقط: أخذ الشيء من الأرض فهو فعيل من اللقط بمعنى مفعول مثل قتل وجريح، والصبي المنبوذ يجده إنسان فهو اللقيط عند العرب، والأنثى هي اللقيطة والذي يأخذ الصبي والشيء الساقط يقال له الملتقط.

¹ - UNICEF and ISS 2004

الفرع الثاني: تعريف اللقيط في اصطلاح الفقهاء اختلفت تعاريف الفقهاء

اختلفت تعاريف الفقهاء للقيط حسب المذاهب الفقهية الأربعة على النحو الآتي:

- 1- **عند المالكية:** هو الصغير الأدمي الذي لم يعلم أبواه ولا رقه .
 - 2- **عند الحنفية:** اللقيط هو اسم لحي مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الريبة .
 - 3- **عند الشافعية:** وهو صغير منبوذ في شارع أو مسجد أو نحو ذلك لا كافل له معلوم ولو مميزا لحاجته إلى التعهد.
 - 4- **عند الحنابلة :** اللقيط طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ، أو ضل الطريق ما بين ولادته إلى سن التمييز، وقيل والمميز لقيط أيضا إلى البلوغ وعليه الأكثر .
- وحسب التعاريف السابقة الذكر فإن الفقهاء اختلفوا في تحديد ماهية اللقيط وما سنه على النحو الآتي:
- بالنسبة للمالكية فاللقيط هو الصغير الذي لا قدرة له، ولا يعلم أبواه ولا ارقه
- بالنسبة للحنفية اللقيط يطلق على المولود حديث العهد بالولادة تم التخلص منه خوفا من الفقر أو فرارا من تهمة الزنا.

بالنسبة للشافعية هو الصغير الضائع الذي لا كفيل له

بالنسبة للحنابلة يفهم منه أن اللقيط ما كان عمره إلى سن التمييز

من هذا كله نستنتج أن القول الراجح في ماهية اللقيط هو أنه الحديث بالولادة، أو الصغير المميز أو غير المميز الذي لم يبلغ سن الرشد لحاجته للرعاية والتعهد

الفرع الثالث: تعريف الطفل مجهول النسب (اللقيط) في القانون الجزائري

يرى علماء النفس أنه من المستحسن تجنب إطلاق مصطلح اللقيط على هذه الفئة لما له من آثار سلبية من الناحية النفسية¹ مما يؤدي إلى صعوبة إدماجه اجتماعيا، وتأثر علاقاته الاجتماعية لذلك فهم ينصحون باستعمال مصطلح الطفولة المسعفة، ولقد أوصانا ديننا الحنيف برعاية اللقيط، وإدماجه في المجتمع باعتباره فردا من أفراد، وذلك على أساس الأخوة في الدين لقوله تعالى: (فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) الأحزاب الآية (5).

4- الطفولة المسعفة

4-1 **تعريف الطفولة المسعفة:** ورد في القاموس الاجتماعي المدرسي الابلا جاس والبليش وآخرون أن كلمة مسعف جاءت من إسعاف وهو إعانة المنكوبين ونجدة الجرحى أي أسعف إسعافا أي عالج المريض بالدواء،

¹ -مجلس الفقه و أصوله، majlis alukha.net

ويضمن هذا التعريف عنصر الإعانة غير أنها تبقى مجردة، فالطفل المسعف يبقى دائما ذلك الشخص الذي لديه قصور او عجز يطلب دائما من الآخرين التدخل لتغطية عجزه وقصوره لقد وجدت عدة تعريفات لمصطلح الطفولة المسعفة حيث اختلفت التصنيفات حول هذا المصطلح من عالم على آخر وفيما يأتي سنتناول تعريفين أساسيين لموضوعنا هما:

نسمي كل طفل مسعف طفلاً محروماً من العائلة ومن التنشئة في الوسط الأسري الأصلي من أبوين شرعيين وكذلك الأطفال في خطر معنوي ومادي الذي يمكن أن إلى أطفال الدولة . Noel et M . Soul . تضيفها على الطريقة التي اقترحها اللقطاء وأطفال تحت الرعاية وأطفال في وضعية مؤقتة وأطفال تحت المراقبة وأطفال منقلبين¹

الطفولة المسعفة تشمل الأطفال غير الشرعيين المولودين من المحارم أو الأزواج غير زوجاتهم أو من الزوجات غير أزواجهن، أما اللقيط ولد حديثا ونبذه دوره خشية الفقر أو ستر العار سواء كان مولودا من سفاح أو من زواج لا يقره القانون الوضعي.

كالزواج العرفي ثم تضطر والدة الطفل إلى التخلص منه بإلقائه أو تركه في الطريق تفاديا للمشاكل أو ستر العار أو غير ذلك من الدوافع المختلفة فيؤخذ إلى مركز خاص بالطفل المسعف وفي بعض حالات الزواج يمكن أن يترك الطفل في حالة سجن الأب سجننا مؤيدا أو هجرة العائلة أو تركه بسبب الفقر المدقع حتى لا يتعطل زواجها من رجل آخر²

والطفولة المسعفة حسب Freud: هم أطفال بلا مأوى ولا عائل، لهم تفكك في حياتهم الأسرية بسبب ظروف قاهرة ومن ثم انفصلوا عن أسرهم وحرموا من الاتصال الوجداني بهم و الذي يكون سببه الرباط العائلي، وقد ألحقوا بدور الحضانة أو معاهد الطفولة كالملاجئ.

التعريف القانوني

تمثل فئة أيتام الدولة حسب المادة 246 من قانون الصحة العمومية الواردة في الجريدة الرسمية من الأمر رقم 6777. الصادر بتاريخ 1976/10/23 أين يوضح الوضعية المادية والمعنوية فيكون استقبالهم تحت وصاية الإسعاف اليومي و هم:

الولد المولود من أب وأم مجهولين ووجد في مكان ما أو حمل إلى مؤسسة ودبعة و هو لقيط.

¹ - UNICEF and ISS 2004

² - لمياء بلبل، واقع الرعاية البديلة في العالم العربي "دراسة تحليلية"، المجلس العربي للطفولة والتنمية، الكويت، 2008، ص8

المولود من أب وأم معلومين و متروك منها ولا يمكن الرجوع إليها أو أصولهما وهو مترد الذي لا أب ولا أم ولا أصل يمكن الرجوع إليه وليس لديه أية وسيلة لكسب العيش فهو يتيم فقير الذي سقطت عنه سلطة الأبوين بموجب تدبير قضائي و عنصر الوصاية عليه الإسعاف اليومي للطفولة الجريدة الرسمية. من هنا نفهم أن الطفولة المسعفة هي تلك الفئة من الأطفال المحرومين من الأسرة أي الوسط الذي يشمل الوالدين والإخوة وتودع في مراكز خاصة بالتكفل من جميع النواحي النفسية والاجتماعية والتربوية غير أنها تبقى تعاني دوما من الحرمان الذي يولد لها اضطرابات أخرى لأن المراكز المختصة لا يمكنها تعويض الوسط العائلي مهما بلغت درجة التكفل بها.

2- تصنيف الطفولة المسعفة:

لقد صنف العالمان Noelect M . Soul الأطفال المسعفين إلى:

أ- **اليتامي القاصرين** هي الفئة التي توجه من طرف المستشفيات على المصالح Pupilles de l'état المعنية لتربيتهم والإشراف عليهم، وتنتمي إليها كل الأطفال الذين ليس لهم علاقة تربطهم بعائلاتهم الطبيعية خاصة العلاقة الوالدية التي تعتبر هي الأساس والمصدر الأول.

والرئيسي في نمو الطفل، وبناء شخصيتهم السوية وتضم هذه الفئة الطفل غير الشرعي مجهول الوالدين و الطفل غير الشرعي مجهول الأب معلوم الأم.

ب. **الأطفال المكفولين** يمثلون فئة من الأطفال يوجههم قاضي الأحداث على اعتبار أنها في حالة تشرد أي في خطر مادي و معنوي، ولكي ينمو الطفل متوازنا وسويا لا بد له أن ينشأ في جو الأسرة السليمة، والتي تتوافر على عوامل النمو الصحيح وهذا يعني القدرة على التكفل بالطفل من كل النواحي، و عدم توفير الجو النفسي الملائم له.

ج **كفالة وقتية** تمثل فئة الأطفال الذين يودعهم أولياهم لمدة زمنية محدودة وذلك لوجود مصاعب مادية مؤقتة.

د- **أطفال تحت الرقابة** هي الفئة التي تكون موضوع معاونة تربوية ضمن عائلاتهم أو في مؤسسات خاصة.

هـ **أطفال منقذون** هم فئة من الأطفال الذين يكونون محل مساعدات مالية وهم في وسطهم الأصلي ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن النظام المعمول به في بلادنا لا يأخذ بعين الاعتبار الفئتين الثالثة والخامسة والتي تؤكد أن بعض الأولياء يفضلون التخلي عن مسؤولياتهم المادية والأخلاقية تجاه أبنائهم بسبب عجزهم خاصة إذا كان الطفل من ذوي العاهات¹

¹ - سامية محمد فهمي، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، دمشق، 2003، ص 156-157

مفهوم الأمومة العازية هناك عدة تعريفات للأمومة العازية وذلك حسب المحيط الذي رجعت إليه، منها الاجتماعي والثقافي و الديني والقانوني، و على هذا فلأمومة العازية عدة تسميات منها العزبية هي المرأة الحرة التي ليس لها زوج حد قول العالمة الفرنسية Gandry Mathéa وليس لها وضعية خاصة في مجتمعها، وبما أن لها علاقات جنسية متعددة فإنها لا تستطيع تحديد اسم ابنها الذي سيحمل اسمها. وفي المنطقة الجنوبية بالجزائر عند قبائل الصحراء التوارق يطرح المفهوم باسم تامزرويت letamesroyer وللاعترااف بالولد اللاشعري هناك نظرية الطفل النائم وذلك يعتبر كمنفذ للنجاة حيث قد يدوم الحمل حوالي 5 سنوات كمدة طبيعية¹ وتوجد مميزات أو تسميات أخرى في مجتمعنا كالفاجرة، الداعرة، العازية أما من الناحية القانونية فتعرف بالزانية، وحسب المادة رقم 339 الزنا وطأ أو جماع تام غير شرعي بين امرأة متزوجة و هذا مع أي رجل عازب أو متزوج كان، ويتم هذا الفعل لإرضاء الطرفين و تنفيذها الرغباتهم الجنسية² فالزنا فعل جنسي فوضوي لا يهدف إلى المحافظة على سلامة المجتمع ولا على إنشاء أسرة وإقامة حياة مشتركة، فالمرأة وحدها لا تستطيع أن تحقق بناء أسرة كاملة بدون مشاركة الرجل بمجهوداته، ولذلك فقد حرم الزنا من طرف الرسول ص كما نفي الإيمان عن من يفعله استنادا إلى أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : "لا يزني الزاني حيث يزني وهو مؤمن" السند.

لمحة تاريخية عن وضعية الطفل المسعف في الجزائر تعود مشكلة الطفولة المسعفة إلى الماضي، فأول مكتب ظهر في الجزائر العاصمة يعتني بالأطفال المسعفين تمركز في باب الواد بعد قانون 1904 وهو يخص الأطفال المحرومين تم نقله إلى مكان أكثر سرية 1917، ثم أصبح مستشفى مصطفى باشا هو ملجأ هؤلاء الأطفال، وخلال الفترة بين 1940 إلى 1962 كان مسكن داي الجزائر هو ملجأ هذه الفئة، ثم أنشئت دار الأمومة من طرف الهلال الأحمر 1954، وأمام هذا التزايد المستمر أصبح المشكل كبير وخطير، فقامت الدولة ببناء أحياء لهؤلاء الأطفال³

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعرف الأمومة العازية

هي ممارسة الفعل الجنسي خارج نطاق الزواج، كما ينجم عنه شيء معارض للمبادئ الدينية والاجتماعية والذي تنجم عنه آثار أخرى ترتدي صفة الجرائم والشيء الملاحظ في هذا الموضوع هو انتشار موجة الفساد مما نجم عنها ظهور الملايين من الأطفال غير الشرعيين في العالم ولا تزال الأمومة العازية في مجتمعنا ظاهرة مستنكرة وخطيرة ولعل أخطرها يمكن ملاحظته وهو أن يصبح المجتمع منقسم إلى قسمين:

1- مجتمع شرعي يتمتع بكل حقوقه الإنسانية ومجتمع غير شرعي غير معترف به نصيبه التهميش والتحقير.

¹- Boucebc M , **psychiatriesociété et développement**, 2ème édition, Algérie 1978, p 140 .

² -قانون العقوبات، وزارة العدل، الطبعة الثانية، الديوان الوطني الأشغال التربوية 1994.

³-Farida chabid zidani : "l'enfant n" hors mariage en Algérie, édition enapm, p72

أسباب ظاهرة الطفولة المسعفة:

1 - الأسباب الدينية والأخلاقية :

حالات وأسباب وجود الطفل مجهول النسب.

الفرع الأول: الزنا.

تعريف الزنا لغة: أصله زنا يزني زناء فهو زان: فهو فجر، وجمعها زناة، وهي زانية وجمعها زوان. وأصل اشتقاق كلمة الزنا من الضيق لكون الزاني ضيق على نفسه فيما اكتسبه من إثم تلك الفعلة وللزنا عدة مفردات منها الفاحشة، السفاح، العهرة الدعارة...

تعريف الزنا شرعاً: هو: "كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين" ويقول ابن رشد أنه متفق عليه بالجملة من طرف علماء الإسلام.

تعريف الزنا قانوناً حسب المادة رقم 339 تعرف الزنا على أنه: "وطأ أو جماع تام غير شرعي بين امرأة متزوجة و هذا مع أي رجل عازب أو متزوج كان، ويتم هذا الفعل لإرضاء الطرفين وتنفيذا لرغباتهم الجنسية.¹
حكم الزنا: الزنا في الإسلام حرام بإجماع المسلمين، وهو من أكبر الكبائر بعد الشرك وقتل النفس لقوله تعالى: (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً) سورة الفرقان، الآية 65.

فالزنا إراقة للنظفة وسفح لها في غير محلها، فلو كان منها ولد لكان مقطوع النسب والصلة وساقط الحق، فمن تسبب في وجوده على هذه الحالة فكأنما قتله. وقد حددت عقوبة الزاني المحصن في الإسلام بالرجم حتى الموت، أولاً فرق بين المرأة والرجل في ذلك، أما غير المحصن فعقوبتهما الجلد مئة جلدة، أما في القانون الجزائري فقد حددت العقوبة بالحبس سنتين للرجل والمرأة على السواء.²

الفرع الثاني: الاغتصاب: لقد أوجد الله تعالى عدة عوامل من أجل استمرار الحياة في الأرض وتأمين الخلافة فيها، ومن بين هذه العوامل العامل الجنسي، الذي يعد من بين أهم العوامل التي تضمن الجاذبية لكلا الجنسين التكوين أسرة، ومن ثم التناسل الذي يضمن البقاء لكن هذا الدافع كما أوجده الله عز وعلماً لدى البشرية كلها قد وضع لها أطراً شرعية تقننه، وتضبطه وتوجهه وجهته السليمة، فإشباع هذه الغريزة بهذا الشكل مما يحث الله عليه، وقد بين ذلك ديننا الحنيف، إذ قيد هذه الغريزة ودعا إلى تنظيمها بعد أن نشبعها عن طريق الحلال، وذلك كله في إطار التوسط والاعتدال، بالمقابل نجد من الأشخاص من لا يردع نفسه عن إتيان الحرام، وإشباع غريزته الجنسية بشكل مرضي ولا أخلاقي ولا شرعي عن طريق الاغتصاب الذي يعتبر حقاً مرضاً نفسياً.

¹ -وزارة العدل، قانون العقوبات، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط2، 1999 م.

² - انظر قانون العقوبات الجزائري، المادة رقم 339

الفرع الثالث: غياب الوازع الديني

من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار الأمومة العازبة، نقص ضعف الوازع الديني والتغيرات في القيم المجتمعية نتيجة لانتشار الأمية والجهل بالإضافة إلى الانفتاح على مجتمعات ذات قيم مختلفة وغير محافظة بالإضافة إلى وسائل الاتصال.

الحديثة التي تسهم في نشر وتوسع الغزو الثقافي الذي يمثله ذلك الكم الهائل من القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت هذه الوسائل تملك من إمكانيات الجذب والمغريات ما يمكنه من الدخول في نفوس أكبر عدد من المشاهدين خاصة الشباب الذين يكونون عرضة لبث قيم وأفكار تشكل تهديدا كاسحا للهوية والثقافة الإسلامية بالإضافة إلى ضعف دور الأسرة والمدرسة والجامعة في تنمية الوازع الديني والأخلاقي وفي زرع الأخلاق الحميدة والحفاظ على القيم الإسلامية.

الفرع الرابع: الزواج العرفي

اكتسب الزواج العرفي بعدا كبيرا بعد انتشاره بشكل ملحوظ بين صفوف الشباب ولاسيما شباب الجامعات، ولا يعتبر الزواج العرفي جديدا في المجتمع غير أن انتشاره في السنوات الأخيرة هو الذي جعله ظاهرة، وهو عبارة عن ورقة يوقع عليها الشاب والفتاة اللذان يرغبان في الزواج، برضاهما في حضور شاهدين، على أن يحتفظ كل منهما بنسخة من العقد الموقع.

وفي هذا الإطار تتكرر القصص والمأساة ذاتها التي قد تؤدي إلى أزمات اجتماعية تصل في بعض الأحيان إلى ارتكاب ما يسمى بجرائم الشرف، وقد تكون سهولة الزواج العرفي الذي لا يحتم أي مسؤوليات ولا ينتج عنه أي حقوق مادية أو معنوية هو ما يجعله مغريا للشباب الذين يلجئون إليه ليهربوا غالبا من الأوضاع الاقتصادية كغلاء المهور والبطالة الخ وبذلك يتمكنون من بناء علاقة تحت غطاء شرعي، في ظل رفض المجتمع لعلاقات الصداقة الحميمة المعهودة في الدول الغربية.

في إطار اهتمامنا بالطفولة المسعفة عن أسباب ظهور مراكز الأيتام النتائج التي تؤول إليها هذه الفئة، ارتأينا أن نقدم تحليلا لواقعنا المرير، الذي نخره الفساد الأخلاقي وأعمى أبصاره، وجعل الأفواه مكمنة لا تتكلم كأنها خرساء، رغم الفواحش التي أصبحت نهارا جهارا.

لعل أسباب الظاهرة عامة معروفة عند الكثير منا، لكن تستوجب الكتابة عنها بغية تحليل الظاهرة المحرمة المنتشرة في عصرنا هذا، رغم أن المجتمع يعرف تقدما نوعيا وكميا في عدد المتعلمين وفي نوعية التعليم المقدم، وفي عدد الكتب الدينية المتوفرة وبأسعار معقولة، والمقالات والكتب الالكترونية والمنتديات المهمة بقضايا المجتمع والدين الإسلامي، ناهيك عن محاولات بعض القنوات الفضائية الجادة في الدعوة إلى إتباع السنة المحمدية الشريفة وصحبه والابتعاد عن المحرمات، إلا أن حالات الفساد الأخلاق في تزايد مستمر. إن تفشي الظاهرة مرجعه لضعف الإيمان، وتسلب النفس الشهوانية على الإنسان، وعدم القدرة على ضبطها

من كثرة ما تراه العين من عري وفسق، فإن كانت في سبعينات القرن الماضي السجلات التي تحمل بعض صور الأجساد العارية وعبارات مثيرة، وقصص عاطفية، فإن الأمر تطور بعد أن حلت علينا الهوائيات المقعرة ضيفتي أصبحت محتلة الأسطح العبارات أو الفيئات منذ بداية التسعينات، ولا يكاد بيت اليوم بخلو من هذا الضيف المحتل، جاعلة وجودها نقمة على العائلات، كل ما يعرض فيها أثر على عقلية الشباب فاتجهوا إلى لبس الموضة والتصرف مثل ما تبتته تلك القنوات من تعامل بين الفتيات والفتيان لاسيما في ريعان الشباب، أمام سكوت أو غفلة الوالدين من ذلك مما زاد من الطين بلة لقد حاولت المدارس والمساجد لفت انتباه أبناء المجتمع عن مخاطر الإعلام المهلوس للعقول، المثير للشهوات، المفسد للنيات، بعد أن بدأت أولى بوادر التعدي على المحارم (زنا المحارم، عوائل تراجع عن فكرة شراء المقعر الهوائي والبعض منهم قطع خيطه، لكن بعضهم ليس قناعة بل خوفا، فقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعدها الجماعات الجهادية بمختلف مشاربها وتسمياتها، تهرب وتهدد كل بيت على رأسه مقعر هوائي لاسيما في المناطق الداخلية في الجزائر.

من منتصف التسعينات إلى عام 2002 تزايد انتشارها، حتى أصبحت المدن الكبرى كالعاصمة تشكو تشوه عمراني من خلال امتلاء الأسطح بها، وكثرة الخيوط الرابطة وتشابكها. تزايد التأثير بأخر صيحات اللبس لاسيما بالنسبة للفتيات إلى جانب تشكيلات جديدة ساحرة جاذبة من أنواع الماكياج والاكسسوارات المرافقة، حتى بعض المحجبات حجابا على الموضة كما يسمي، له بهرجة و اكسسواراته، زيادة على ما تبتته القنوات الأجنبية، زاد استعمال الانترنت بغرض الدراسة والاتصال بالاحباب والأبناء المتواجدين في ديار الغربية، لكن أبناء الأسر يستغلون الفرصة لفتح الدردشة والتحدث عبر الكاميرات مع مختلف الجنسيات من أبناء سنهم أم أكبر منهم، فلم يعد يستطيع الوالد أن يتابع ابنه ومع من يسير، فلقد أصبح ابنه يعرف استعمال جهاز الإعلام الآلي أحسن من والديه، إن لم نقل أنهما لا يعرفا استعماله كليا تصير العلاقة بين الشباب و الجهاز حميمية فلا تراه يبرح المنزل يفرح الوالدين ويحسان أن الابن أحسن من الماضي فقد أصبح قلما يخرج للسهر مع أصحابه ، فيظنان في ذلك خير، وإنما ذلك هلاك لصحته من كثرة السهر، وأخلاقه من الفساد الذي لا يرفع عينه عنه، ومن خالطة الأشرار والفاستدين و الفاسدات، و دمار لمستقبله العلمي إن كان طالب علم.¹

¹ -نبيلة بن يوسف، الفساد الأخلاقي : زيادة حالات الزنا في المجتمع الجزائري،

<http://www.facebook.com/groups/ASDEKAA.TOUFOLA/?ref=t>

2- الأسباب النفسية والاجتماعية:

1 - التيار السوسولوجي

يشير هذا التيار إلى أصل الأمهات العازبات، حيث أنهن كن عامة ناتجات من وسط عائلي منحل ومحيط متنوع ثقافياً M TREKKER يركز حول أثر الظروف الاجتماعية الاقتصادية غير المناسبة بالنسبة للام العازبة ، أضرار التجذر والتهميش التي تعتبر أكثر مسؤولية لتواجد هذه الظاهرة ويعد أن هذه الأخيرة كانت ترجمة لطبع نمط جديد للاستهلاك الاجتماعي ، أو مكانة أو هيكل المرأة الذي يمكن اعتباره كذلك كسبب. تعتبر الأمهات العازبات كحالات اجتماعية، غير مندمجات داخل العائلة، من عائلة مضطربة و وسط غير مناسب¹.

كذلك يرجعون أهمية مجموع متغيرات اجتماعية مثل مكان الإقامة، المهنة، الواجبات الاجتماعية إلى ظهور هذه الظاهرة بصورة أو بأخرى H DEUTCH اكتشف العلاقة الوثيقة بين الفقر ، الضغط الاجتماعي التربوي وانحلال الوسط العائلي والحمل غير الشرعي وفي نظره هذه الظاهرة تتواجد خاصة في الأوساط الشعبية والأطفال غير الشرعيين كانوا مقبولين مثل الآخرين ، لكن في الطبقات الأخرى يجب أن يكونوا مخفيين.

2- التيار النفسي السوسولوجي

هذا الأخير يضع التركيز حول العلاقة الموجودة بين الوسط غير المناسب والاضطرابات العاطفية التي تعاني منها الفتيات ، والعلاقة الثلاثية، و الدين - طفل في هذه الأوساط نادرا ما تعتبر مرضية ، وماضيهم يتصف بعدم استقرار العلاقات العائلية والاجتماعية وكانت ضمن العديد من صعوبات التقدم النفسي - العاطفي، وتتمثل أساسا في بحث اجتماعي - عاطفي (مركز) حسب R GEADAH الأمهات العازبات يعشن إحساس مطول من الذنب الذي يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أقل أو أكثر تركيزا حول الحمل ، وفي المقابل مرتبط بسلسلة من العوامل النفسية، الاجتماعية والاقتصادية .

4- التيار النفسي

حسب هذا التصور، كثير من الباحثين اهتموا بالحمل اللاشعري، كل واحد منهم وضع اهتمامه حول عامل أكثر تحديدا الرغبة اللاشعورية في الحصول على طفل، الحوافز اللاشعورية ، العلاقات الأبوية للأم، للأب، أب الطفل الإحساس بالخطأ وارتكاب الذنب ووصف لهاته الفتيات.

الأمومة العازبة وأسبابها النفسية

إن افتقار الفتاة للإشباع العاطفي كما ذكرناه سابقا خاصة في الأسرة يعد من الأسباب الرئيسية لمعاناتها وخلق مشاعر الخوف وانعدام الأمن النفسي وإحساسها بالاضطراب والقلق على مستقبلها، من جهة أخرى

¹- A..M.Trekker, **les mères célibataires**,ed.vie ouvrières,Bruxelles 1972 P216.

فإن هناك سببا آخر في ضياع الفتاة و المتمثل في انخفاض في مستواها الثقافي والأخلاقي ويبدو أن إنجاب سفاحا (الإنجاب غير شرعي يرتبط بسمات مرضية في شخصية المرأة المسافحة ، فالعصاوية عند هذا الضرب من النساء غالبا ما يكون لها نمط الشخصية المنبسطة والكثيرات منهن من النوع السيكوباتي المعتل نفسيا، كان يكن بغايا أو مخاللات أي لا يدققن في علاقاتهن الجنسية و يتجردن لكل رجل وقد يكن مصابات بغلطة وبهن جوع جنسي لا يشبع كذلك يملن إلى المازوشية والسلبية وعدم تحمل المسؤولية مما يجعله يبحث عن الرجال ذوي صفات سادية فمن خلال هذه الخصائص النفسية التي نجدها في الأم العازبة يمكننا استخلاص أهم الأسباب النفسية التي منها .

1 - الحاجة إلى إبراز الذات: تعيش الفتاة مرحلة المراهقة بشعور الوحدة وعدم القدرة على وجود معنى لحياتها فتصاب بالاكتئاب مع سوء معاملتها الأسرية، فتبحث من خلال هذا عن بديل أو تعويض بدل في النهاية على فقدان موضوع الحب سواء كان بطريقة شعورية أو لاشعورية فهي ترى فيه أن هناك رغبة لا شعورية "إبراز وتأکید لذاتها وفي هذا السياق يقول iyoung لكي تصبح الفتاة حاملا وذلك لحاجتها لموضوع الحب أو رغبة في استعمال العار hote عن طريق طفل غير شرعي كسلاح ضد الآباء المتسلطين¹. فالأم العازبة هي الفتاة التي تلجأ إلى هذه الطرق وتحصل على ذاتها التي حرمت منها ولو بطريقة غير مقبولة اجتماعيا، أخافيا و قانونيا يقول بوسبسي إن تكوين علاقات جنسية خارج إطار الزواج يفسر كوسيلة لتحقيق الفردية². الحاجة إلى تقمص الأم بالنسبة للطفل الأم هي اندماج والأب هو فراق، هذه الجملة ذكرها Macbeau cleirens إن الأم La were a fusion, تلخص التبريرات اللاشعورية المهمة للام ، الأم هي اندساج العارية التي تحقق الحل في إطار علاقة غير شرعية تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق رغبة عميقة في اندماجها مع صورة الأم غياب الأب أو محوه يحدث اضطراب في عملية النمو والتقمص للأم العازبة، ليس هناك ويسمح بتكوين (Phalnas) عدوانية نحو الأم، وغياب الأب يجعل الأم هي حاملة القضيب صورة الأم القضيبية ويكون الحنان موجه نحو الأم القضيبية الحاملة للقضيب، وهي ane mere . phalique

بدلا من العدوانية الموجهة نحو الأم الإحصائية التي ليست لها ميولات جنسية مع الأم القضيبية، الاحتفاظ بميزة جنسية عادية مع خليلها الذي يجسد القضيب الهوامي للأم ويضيف محفوظ بوسبسي قائلا أن وجود الأب في حالة بطالة أو مردوده الإقتصادي غير كافي هنا يحصل تناقض بين مكانته الثقافية كمثل الأنا الأعلى الاجتماعية ومكانته الاقتصادية.

¹ - Ajuria guera , **Manuel de psychiatrie de l'enfant**, édition masson, 1977,p 881.

² - Boucebcı , **M. psychiatrie société et développement**. 2ème ed, S.N.E.P Médecine, p157-158.

المنحطة و هذا يؤثر بصفة خطيرة على سلطته، في حين أن الأم الحامية للتقاليد العائلية يكون لها دور، وهكذا تسيطر على كل رغبات التقمص للطفل، والبنات تريد أن تشبه الأم، و في حاجة إلى أن تصبح أما وربة عائلة.

ومن بين أسباب الحمل غير الشرعي كذلك الرغبة اللاشعورية التي تستبد بالمرأة لتعيش من جديد الرابطة الرمزية التي كانت تربطها بأسها، فتحمل ولو عن طريق غير شرعي لكي يكون لها الولد فهي ترغب في الطفل ، دون تفكير بأن يكون لها زوج وأب لهذا الطفل، إن امتلاك الرجل لدى بعض النساء يعوض رغبتهم في امتلاك القضيبي و هذه الرغبة معيشة على المستوى الهوامي في العلاقة ما قبل التناسلية في وقت الحمل، خاصة عند الولادة، تتحقق الرغبة في الحصول على طفل ذكر ، على قضيبي وفي هذا الأخير لحس الأم العازبة لا الشعور با موضوع داخل جسمها مستدخل و مستخرج.

3 - الحاجة إلى الأمن والاستقرار العاطفي:

في أغلب الأحيان تأتي الأم العازبة من وسط عائلي يتميز بالتفكك والاضطراب و عدم الاستقرار العاطفي خاصة عندما يكون الأبوين غير متفاهمين أو منفصلين أو وفاة أحدهما، مما يولد جوا عائليا مشحونا بالتوتر بين أفرادها ما يجعل الفتاة أكثر حرسان و بالتالي تعوض حرمانها العاطفي بأن تبحث عن الحنان خارج البيت وتجد في اللذة الجنسية ما يخفف عنها، وفي أحضان الشبان و قبلاته فهي تصدق وتهتم بأول رجل قد يوحى لها بالحب والحنان و تحسب رغبته فيها وفي إقامة علاقة جنسية معها، أنه أرادها لذاتها، و منبع عاطفة صادقة بحث عنه، غير أنها بهذا سلمت نفسها بدون مقابل، وبالتالي تفقد توازنها الاجتماعي والنفسي.

الأمومة العازبة وأسبابها الاجتماعية

الأمومة العازبة

تعد الأمومة العازبة نتاج لعلاقة غير شرعية أو جماع لا شرعي بين رجل وامرأة و النتيجة الحتمية المتمثلة في طفولة لا شرعية مسعفة هذه الظاهرة لها ما يوجد لها سواء أسباب اجتماعية من خلال دور التنشئة الاجتماعية المتمثلة في تأثير العائلة و المؤسسات التربوية على توجه الفرد ، كذلك أثر الثقافة وما قد يكون الوسائل الإعلام من دور و تأثير مباشر في ذلك، أو نفسية شعورية أو لا شعورية من خلال إيجاد تعويض يرمز إلى فقدان موضوع الحب والرغبة في الاستقرار العاطفي.

وبالتأكيد فترة الحمل عند الأم العازبة ستكون حرجة يغلب عليها طابع الخوف والقلق ورفض المجتمع لها وشعورها بالذنب لفعالها هذا، فتراودها أفكار الإجهاض أو القتل بالتخلي عنه بعد الولادة، و قليل منهم من يحتفظن بأطفالهن رغم كل الضغوطات التي يعانينها، ويبقى الأطفال دائما هدفا لص سخطهن وغضبهن و موضوعا لتحقيق رغباتهن.

ان ظاهرة الأمهات العازبات لم تأت من فراغ بل هي وليدة عوامل مختلفة اجتماعية منها واقتصادية، نفسية وتربوية، حيث تعتبر الأسرة من بين النظم الاجتماعية التي تعمل على تكوين الفرد تكوينا كاملا وهي أولى البنات التي يتلقى فيها دروس التنشئة الأولية، حيث تنشأ الفتاة مشكلة عداوش ص م محيط الأسرة إلى محيط المجتمع.

فنكتسب بذلك اللغة و الدين والعلم و التربية السلوكية، وفي الوقت الذي تحتاج فيه الفتاة إلى نوع من الرعاية اللازمة والتربية السليمة بمختلف مراحلها فان هناك بعض الأساليب السلبية في المعاملة الأسرية التي لها تأثير على شخصيتها وسلوكها.

المشاكل الأسرية

للأسرة دور مهم جدا في التنشئة الأسرية للفتاة في مراحل العمر المختلفة، والتوجيه الذي ينم عن طريق الأسرة في المرتبة الأولى، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المرتبة الثانية، حتى نهاية مرحلة الرهانة والدخول إلى الحياة العملية بعد مرحلة الرشد و اكتمال بناء شخصية الفتاة التفكك وتصعد الروابط الأسرية يعتبر عاملا مهما في انحراف سلوك الفتاة، لأنه يؤدي بها إلى الشعور بالوحدة و الالم والإحباط، فالعوامل الأسرية لها تأثير كبير على شخصية الفتاة . إذا نظرنا إلى الزقات الهدامة التي تتضمن المعايير والقيم التي يعتنقها الزوجين معا و الناتجة عن أسباب متعددة، هذه الخلافات لا تشعر الفتاة بالأمن داخل الأسرة .

وفي دراسة محفوظ بو سيسي حول العلاقة بين التفكك الأسري والحمل خارج الزواج ، أكد أن افتقاد الفتاة الأبويها خاصة في سن مبكرة يخلق لديها توترا نفسيا من الصعب تجاوزه فتضطر إلى تعويض هذا السند المادي والمعنوي الذي افتقدته بالتعلق بأول شخص يمنحها العطف والحب والاهتمام ويلبي لها حاجاتها التي تتعلق به بشكل أو بآخر عن طريق إمكانية تواجدها خارج البيت، فتكون فرصة الالتقاء بالرجل و أملا منها في الاحتفاظ به والزواج منه، فتجدها في الغالب تتساق إلى مطالبة الجنسية خاصة، ولكن قد يحدث أن تحمل منه وتنجب خارج الزواج¹.

إن أنماط وأساليب التربية و الجو الأسري الذي تعيش فيه الفتاة منذ ولادتها و العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، أصبحت حقائق تتصل بجوهر التنشئة الاجتماعية للفتاة، فالعوامل الأسرية لها تأثير كبير على شخصية و سلوك الفتاة حيث يكون الفرق واضحا بينها وبين أخرى تنشأ في جو أسري استقرار أو قليل الاضطراب إذا نظرنا إلى الخلافات الهداية التي تتضمن المعايير والقيم التي يعتنقها الزوجين معا و الناتجة عن أسباب متعددة، هذه الخلافات لا تشعر الفتاة بالأمن داخل الأسرة و هذا ما يدفعها إلى البحث عن مصادر خارجية تم منها ما افتقدته من أمن داخل الأسرة، كما أن لهذه الخلافات عائقا واضحا النمو الفتاة

¹-BOUCEBCI MAHFOUD : **Psychiatrie société et développement** , Algérie , P158.

التي تكثر الخلافات في منزلها، فالفرق واضح بينها وبين الفتاة التي تتمتع بالحب و الاتفاق، فخلاف الوالدين له تأثير واضح على نفسية الفتاة التي تواجه صراعا نفسيا قد يبتعد عنها جسمانياً ولكنها لا تستطيع أن تهرب منه نفسيا و هذا ما يؤدي بها إلى التوتر الذي يؤثر عليها مما خلق سلوكا عدوانيا أو معاديا للقيم المجتمعية ولتبيين أثر المشاكل الأسرية وانعكاساتها على نفسية الفتاة تناولت دراسة اجتماعية في مصر أثر المشاكل الأسرية التي تحدث بسبب الخلاف المستمر بين الرجل والمرأة لها أثر بالغ على نفسية الفتاة حيث تتولد في نفسياتها صراعات لم أستطع مقاومتها.

إن التصدع الأسري كذلك له دور في انحراف سلوك الفتاة ونقصد به تفكك في الرابطة الأسرية وذلك عن طريق الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى شعور الفتاة بالوحدة و الألم والتفكك الدعامة الأساسية لأسرتها وبالتالي تفقد ضوابط السيطرة والمراقبة التي كانت تعيشها في وضعها السابق، وفي هذا السياق يقول بوسبسي الذي أجرى دراسة حول العلاقة بين التفكك الأسري والحمل خارج الزواج إن افتقاد الفتاة لأبويها خاصة في سن مبكرة يخلق توترا نفسيا من الصعب تجاوزه فتضطر إلى تعويض هذا السند المادي والمعنوي الذي افتقدته بالتعلق بأول شخص يمنحها العطف والحب والاهتمام و يلي حاجاتها المادية فتتعرف به بشكل أو بآخر سواء عن طريق إحدى صديقاتها أو عن طريق إمكانية تواجدها خارجا حيث تكون فرصة الالتقاء بالرجل ، و أملا منها في الاحتفاظ به والزواج منه، فإنها في الغالب تنساق إلى مطالبة الجنسية خاصة ، ولكن قد يحدث أن تحمل منه وتنجب خارج الزواج¹.

وبناء على ما تقدم نستنتج أن الوسط الأسري بكل ما يتضمنه من علاقة ومعاملة وتربية و مشاكل أسرية، يلعب دورا سلبيا على الفتاة مما يجعلها تبحث عن التعويض خارج الأسرة ومن هنا تقع فيما لا تحمد عقباه فالتمسك بالروابط العائلية والسلطة الأبوية التي تمتاز بها حضارة الشرق لأن الاحتفاظ بقدر كاف من القيود على العلاقات بين الجنسين يحفظ المجتمع من الانحلال و التدهور².

2- الأسلوب التسلطي في التنشئة

اعتماد الأسلوب التسلطي في التنشئة الاجتماعية في الأسر الجزائرية شائع، و يستخدم فيه أسلوب القسوة والعنف، بطريقة العقاب البدني والنفسي كالضرب والتوبيخ و الأسلوب التربوي التسلطي هو دفع الطفل لمستويات أعلى من مستواه، و عدم ترك الحرية له في الحوار أو الاختيار أو حتى التعبير عن ذاته أو التركيز على الجانب العقل ، ومن مؤشرات هذا الأسلوب استعمال الشتم والاستهزاء بشخصية الفتاة ومقارنتها مع

¹-M. Boucebcı., op.cit page 143.

² - سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 129.

غيرها من الفتيات مع الإلحاح على فشلها، مما يقتل فيها طاقات التفتح و الإبداع، ويدفعها إلى السلبية وسوء التقييم لذاتها¹.

تتمثل في الأوامر والإلحاح على القيام بأفعال لا تتماشى مع طموحات الفتاة كالتطوع والخدمة والخضوع لأوامر الأولياء دون تردد أو اعتراض، فالعلاقات الأسرية التي تقوم على السيطرة والتسلط تقتل روح المبادرة وروح المغامرة والشجاعة وتزداد السلطة خاصة مع الوالدين أو المجتمع كتعرضها للعقاب الأسباب تافهة، فإن هذا يخلف صراع بين الواقع الذي تعيشه طموحاتها المكبوتة إذ تكون سبب فقدانها الثقة بنفسها مما يدفع بها إلى البحث عن الإشباع العاطفي خارج الأسرة ومما لا شك فيه هو سقوطها في الخطيئة.

3- أسلوب اللامبالاة أو الإهمال في التنشئة

تؤدي القسوة والتسلط في التنشئة إلى نتائج سلبية تعود على الفتاة، مثلما يؤدي الإهمال واللامبالاة، حيث يعد أيضا من الأساليب الخاطئة في التنشئة الاجتماعية فمن خلاله تمنح الحرية المطلقة للطفل من طرف الوالدين في التصرف في ظل غياب الضبط الأسري " من أهم النتائج التي تترتب عنه تكوين شخصية اتكالية، لا تتحمل المسؤولية و يصير فيها الطفل غير قادر على تحمل مواقف الفشل والإحباط، وتنمو عليه ملامح الأنانية وحب التملك الشديد ويعد إهمال الفتاة من قبل والديها ولا مبالاة بهم سببا في فقدانها الإحساس بالأمن والاستقرار سواء المادي أو النفسي، وقد تتمرد و تسلك سلوكيات مرفوضة من أجل شد الانتباه إليها، كمصادقة رفقاء السوء، كما تكون عرضة للآفات في الوقت الذي تفتقر فيه لتوجيه الوالدين و نصحهم لذلك يرى العربي بختي أن تنشئة الأبناء يجب أن تكون مصبوغة بصرامة معتدلة من غير عنف وليونة يغلفها الرفق من غير ضعف.

وهو من بين المظاهر السلبية في التنشئة الاجتماعية و هو عادة ما يكون إهمالا عاطفيا فإذا تعرضت الفتاة للإهمال وعدم الحماية و نقص في التقدير والحب الكافي من طرف الوالدين فحتما سوف تعاني من افتقارها للدفء العاطفي و إحساسها لعدم تقبلها من طرف الأسرة و بالتالي سوف تعاني من نقص في الإشباع لحاجاتها النفسية أو الجسمية أو الفكرية داخل الأسرة وأهم الحاجات الضمان الاستقرار في توفير الرعاية و الحماية عبر أساليب العطف و الحب والاهتمام بها ، وذلك باهتمام الوالدين بشؤونها ومعرفة مشاكلها وقضاياها، فعدم توازن العلاقات من الاحترام والتبادل بين أفراد الأسرة من بين العوامل المساعدة على ظهور الانحراف لديها.

4- التربية الجنسية: إن ثقافة الحياء والعيب في المجتمع الجزائري أدى إلى غياب التربية الجنسية بمفهومها الموضوعي في الوقت الذي يتميز فيه الأبناء بحب الاستطلاع ومعرفة المسائل المتعلقة بالجنس الآخر خاصة في ظل الاختلاط بين الجنسين الحاصل في المدارس و أماكن العمل بالإضافة إلى العولمة

¹ -علي وصفة، الإرهاب التربوي، جريدة البعث الأسبوعية، العدد 8420، دمشق، 1998، ص7

والانفتاح غير المقنن على الثقافة الغربية، و أيضا ما تنقله وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة من برامج غير مقننة والتي تروج لثقافة الجنس واللاحياء والشيء المعروف في أسرنا هو تهرب الوالدين من الخوض في أمور كهذه مع أطفالهم وإعطائهم إجابات سطحية و هذا بدافع الحياء والاحترام و أن الخوض في أمور كهذه هو عيب و عار وحماية لهم من الوقوع في الغواية.

5-التربية الجنسية المعاصرة للبنات:

تغيرت نظرة الأسرة والمجتمع للبنات فولادتها أصبحت في الأسرة النووية كولدات الابن، كما أنها أصبحت تعامل و تنمو بنفس الطريقة التي يعامل بها الولد خلافا عن التميز بين الجنسين في الأسرة التقليدية فالبنات صارت تعيش حياتها بكل مراحلها بدءا من اللطفولة إلى المراهقة، إلى الرشد وذلك من خلال الذهاب للمدرسة و إلى العمل - الحياة المهنية.

الأم تعمل على تلقين وتوعية ابنتها فيتسع مجال الحوار بينهما ليمس المواضيع الأكثر حساسية في مرحلة المراهقة خاصة ما يتعلق بتلك التغيرات الفيزيولوجية التي تحدث في مرحلة البلوغ، فالأم تكون أكثر مسامحة غير متعصبة ولا متسلطة أمام تساؤلات ابنتها فكرة المراهقة تختلف حسب الثقافات ففي كل مجتمع تقليدي تأخذ المراهقة مفهوما خاصا، فوضع المراهق غير معترف به؟ بل يدخل في عالم الراشدين و هي الانتقال سن البلوغ وفي سن البلوغ تبدأ البنت بالميل إلى الأم وتجتمعان للحوار في المشاكل الفيزيولوجية والجسدية¹. و بالتالي فالشعور بالخجل والحياء بين الفتاة و أسماها لم يعد قائما بالدرجة نفسها مع الجنس الآخر ، فيبقى الرجال على التوصية الدائمة للبنات في حياتها بالالتزام بالطاعة و الحياء و عدم الخروج على قيم جماعتها.

ومن هذا المنظور تجد الفتاة نفسها في الأسرة النووية تعيش بين تأثيرين أحدهما يناقض الآخر، من جهة التمسك بالمعايير التقليدية و من جهة أخرى الحرية والخروج إلى الحياة العامة، مما يجعلها ترفض قيود وضوابط قد تحد من شخصها الذي ترسمه تبعا للتطور ومواكبة الركب السريع والمستجدات في جميع الحالات.

يعطي المجتمع الجزائري قيمة ثمينة و جوهرية للتربية الأخلاقية حيث أنه ينظر إلى الجنس نظرة تحفظ وفي اعتقاده أن فساد مجتمع ما وانحلاله خلقيا سببه الجنس المباح لا شرعيا مثل ما يوجد في البلدان الغربية ولهذا المجتمع الجزائري يملك مجموعة من العادات التي يستمر في تقديسها ويحاول تطبيقها مثل طقس التصفاح الذي وضع من أجل المحافظة على العذرية.

¹ مصطفى بوتفوشوت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 306.

و الفتاة التي تفقد عذريتها في بداية الأمر يحاول أهلها إقناع المتسبب في ذلك بالزواج منها وإن رفض يلجأ الأهل إلى المحاكم لاسترجاع الشرف الضائع وبالرغم من أن الفتاة لا دخل لها في فقدان عذريتها إلا أن العائلة سوف تنظر إليها نظرة احتقار وتسوء معاملتها في غالب الأحيان.

3- الأسباب الاقتصادية

تأثير الوضعية المادية للأسرة على سلوك الفتاة:

الظروف المادية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الفتاة، إذا كانت الأسرة مثلاً تعاني من الفقر أو ما شابه ذلك من بطالة الأب، ونتيجة لهذه الحالة ينحرف الأبناء، وهذا ما نلاحظه خاصة بالنسبة للأطفال الذين يمارسون أعمالاً لا تتفق مع سنهم و ذلك ما يعرف بعمل الأطفال نتيجة للظروف المادية ونقصد الحاجات الضرورية وبالتالي الاتجاه نحو مصير الانحراف، كما أن الفتاة التي لا عمل لها والتي تتحمل مسؤولية الأسرة تجد نفسها مخيرة بين ضياع الأسرة أو التصحية من أجلها وتقف عند الخيار الثاني متناسية أو بتعبير آخر متجاهلة المجتمع ولكل ما يحمله من عادات و تقاليد إذن فمسؤولية الأسرة خاصة منها الاقتصادية تقع على كاهل رب الأسرة وأي تغيير يقع على هذه المسؤولية سوف يفقد الفتاة مع مرور الوقت إحساسها بالضمان الذي كان يؤمنه لها والدها من تحقيق متطلباتها، وبالتالي تبحث عن مصدر آخر يحقق لها ما تريد، فالمستوى المعيشي.

الأفراد الأسرة مرتبط بالدخل الاقتصادي الذي بدوره له تأثير على سلوك الأبناء خاصة الفتاة الوضعية الاقتصادية للأسرة.

- الوضعية الاقتصادية للأسرة:

الظروف الاقتصادية للأسرة من المؤثرات المهمة على مستوى التنشئة الاجتماعية للأبناء وذلك في مستويات متعددة على مستوى النمو الجسدي والذكاء والنجاح المدرسي و أوضاع التكيف الاجتماعي، ويتم تحديد العامل الاقتصادي للأسرة بمستوى الدخل المادي الحاصل من طرف أفراد الأسرة، كما يقاس أيضاً بقياس مستوى ممتلكات الأسرة من غرف أو سيارات أو أجهزة إلكترونية إلخ؛ فالأسرة التي لا تستطيع أن تضمن لأفرادها الحاجات الأساسية تؤدي إلى الشعور بالحرمان والدونية، وأحياناً يؤدي بهم إلى امتهان بعض الأعمال و هذا ما يعرف بعمالة الأطفال، وفي بعض الحالات فإنه يدفع بهم إلى الانحراف وممارسة سلوكيات غير مقبولة كالسرقة والفتيات اللواتي ينتمين إلى أسرة ذات مستوى اقتصادي منخفض يعمدن إلى تحسين مستواهن خاصة في حالة فقدانهن الوالد المعيل، من خلال العمل خارج المنزل، وقد تدفعهن سوء الأحوال الاقتصادية إلى قبول كل الفرص المتاحة، حتى العمل كخادمت في البيوت أو عاملات في المشاغل

والمعامل، مما يجعلهن عرضة للتحرش الجنسي أو الاغتصاب أو التغرير عن طريق الوعود بالزواج، وفي أسوأ الحالات قد يعمدن إلى امتهان الدعارة من أجل تأمين دخل مناسب لأسرهن¹.

4- تأثير وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال : إن عامل الإعلام بنوعية التقليدي و الجديد

من العوامل الدافعة للزنا وما شابه ذلك، فالإصرار على التقليد الأعمى لما تراه العين بل والتباهي بالأفعال المخلة للحياء للأصحاب والأقران يزيد من الاستفسار عن زمن لم يعد فيه لحياء قدر ومكانة من الإعلام الفاسد إلى التبرج السافر للفتيات فان كان هذا النوع من الإعلام التأثير غير المباشر فإنهن من المباشر، وان كان الإعلام المؤثر غير المحسوس، فإنهن المؤثر الملموس. تلعب الألبسة العارية أو الشبه العارية، والماكياج والاكسسوارات إضافة إلى تصرفات الفتيات وحديثهن مغنطيسا جاذبا للشباب أو نقل للرجال بشكل عام، ولا يتمكن بعض الرجال من حبس أنفسهم عن الحرام، فتجدهم ابتلاء عبون حتى تقع الفريسة في شباك صيدهم، ويحدث الحرام، منهن اللواتي تفقد أعز ما تملك، و آخر بات زيادة عن ذلك فهي قد تحمل في أحشائها جنينا غير مرحب به في هذه الدنيا نتيجة شهوة ثواني وما ساعد في الاتصال والتواصل زيادة على الانترنت تلك الهواتف النقالة التي تعتبر سما منتشرا بين الشباب أين يكثر الكلام بين الرجل و المرأة وتتمينالعلاقة و قد تصير حميمية ويحدث اللقاء و يقترف ذنبا كبيرا.

لم تعد حالات الزنا مقتصرة على العزاب و العازبات بل طالت المتزوجين والمتزوجات وذبهم أكبر بكثير، يتساءل المرء كيف يقرب المتزوج المحصن الزنا ولما يلجأ اليه ؟ فترى كثير من التبريرات من أفواه هؤلاء إن حياتهم الزوجية غير سعيدة و على شفى حفرة ، إنما حالنا هو على شفى حفرة من نار ملتبهة تأكل حياتنا وتهدد كياننا فالخوف كل الخوف إن يتزايد عدد أبناء الزنا، ويصبح الحرام منتشرا، ولا يجد له رادعا، ويتطاول الحرام على الحلال في بلاد المسلمين.

وكمثال من أمثلة متعددة، ونحن بصدد تحليل العلاقات الاجتماعية عبر الإنترنت - لا يمكن لنا أن نتجاهل أحد أشهر مواقع التواصل العالمية على الشبكة الدولية للمعلومات وهو الموقع المعروف بـ "الفييس بوك"؛ والذي يتيح للمستخدم الإنترنت - دون أن يتحتم عليه دفع أي مقابل مادي - التعرف على الأصدقاء والصديقات من كل أنحاء العالم، يقرأ عن شخصياتهم، يرى صورهم ويتبادل الرسائل الخاصة والهدايا والرسومات التعبيرية، كما يمكن الموقع إدراج مقاطع فيديو وتحميلها أيضا. الخ، واحتراماً لخصوصية مستخدم الموقع فإنه يتيح خاصية حجب أي شخص من رؤية أي شيء خاص ، كالأصدقاء المضافين لدي المستخدم إلى غير ذلك من مزايا عديدة لا يتسع المجال للحديث عنها في هذا المقام، خاصة وأنا ننشد بالأساس تناول انعكاسات تلك التقنية على العلاقات الاجتماعية المتبلورة اعتماداً عليها ومستفيدة من مزاياها؛ فبمجرد التسجيل بموقع الفييس بوك" سوف تطاردك عبارة Add as a friend والتي بمجرد أن

¹ - العربي بختي، التربية العائلية في الإسلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 71.

تضغط عليها سوف يصبح لك أصدقاء من الرجال والنساء من السعودية ومصر ودول الخليج وباقي دول العالم الأخرى، كل ما عليك فعله هو أن تختار ما يناسبك. ولكن مستخدم الإنترنت - خاصة في سن المراهقة والشباب - لا يعي - في أغلب الأحيان أن هذه الصداقة قد تتطور إلى علاقة مشبوهة ذات أبعاد مغايرة. وتزايد خطورة الأمر في عالمنا العربي الإسلامي عندما يتدرب مستخدمي الإنترنت من الذكور والإناث على حد سواء أن لهم أصدقاء من الجنس الآخر، وكأنهم قد تناسوا أنه بمجرد أن يصبح لديهم أصدقاء من الجنس الآخر، فقد كسرت جميع الضوابط والحدود الشرعية والاجتماعية التي يعتقدون أنها تعترض عالم الإنترنت وشبكات العلاقات الاجتماعية المتبلورة اعتماداً على تقنياته¹.

العلاقات العاطفية ومواقع الاتصال العالمي عبر الإنترنت

يتوفر لسلوكيات التعارف و المواعدة البوم عالما افتراضيا واسعا من خلال تقنيات متعددة تريد فعاليتها مثل، التليفون العادي أو المحمول، والكثير من قنوات الفضائيات التي تقدم خدمة المحادثة للتعارف ومن ثم المواعدة، الآن شبكة الإنترنت، تحتل الصدارة، خاصة بعد نتائج الدراسات التي رصدت تراجع الخجل من سلوكيات التعارف و المواعدة عن طريق الانترنت، وأن تلك المواقع أحدثت تغييرا مثيرا في عالم الرومانسية، وأشعل ثورة في الطريقة التي يعثر بها الإنسان على شريك حياته. ويوجد البوم عدد كبير من مواقع الانترنت، وللراغبين على التعارف، فالمواعدة، و سر أشهرها مواقع Match.com التي انطلقت منذ عشر سنوات، ويبلغ أعضاؤها الناشطون حوالي 15 مليون عضوا يستلون أكثر من 246 دولة، و أيضا موقع http :okcupid.com الأكثر انتشارا في الدول الأوروبية و الصين والهند ومن أهم نتائج الدراسات وجود ارتباط بين ظهور الأزمات التي يعاني منها العالم وارتفاع نسبة الاشتراك في تلك المواقع، و كان ذلك واضحا عقب احدث سبتمبر عام 2001، لأنه من الواضح أن الناس بحاجة إلى الرفقة وقت الأزمات، وتكرر الموقف مع الأزمة المالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم منذ عاميين، وبخلاف معظم الشركات العالمية التي عانت من وقع الأزمة المالية الاقتصادية، نجا عدد كبير من شركات التعارف و المواعدة على الانترنت، من هذه الأزمة، عندنا سجلت ارتفاعا ملحوظا في نسبة المشتركين بالخدمة.

وكان تفسير البحوث بعد مقارنة بين ألف شخص متأثرين بالأزمة الاقتصادية بالأشخاص غير المتأثرين بالأزمة، أن الناس عادة ما يخشون الوحدة في الأيام العادية، فما بالكم في أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة، فإنهم غالبا ما يميلون إلى إمضاء الوقت مع الأصدقاء والأحباب، ويدون رغبة أكبر في الارتباط العاطفي، والبحث عن شريك الحياة، خاصة وأن استخدام هذه المواقع للعثور على شريك لا يكلفهم مبالغ طائلة. وعلى مستوى المنطقة العربية توجد أيضا العديد من مواقع التعارف والمواعدة Arabic dancing تحت مسميات مواقع التعارف أو البحث عن زوجة أو زوج أو شريك حياة، ويعد موقع المسلمة دوت كوم" من

¹- آل غانم، عاطف (2009)، العلاقات المشبوهة عبر موقع الصداقة (الفييس بوك)، 12 فبراير، www.ro-7.com

المواقع السباقية في مساعده العرب العزاب حول العالم للتعارف والحصول على شركاء، وباعتبار هذا الموقع موقعا عالميا للتعارف بين العرب؛ فإنّ عدد الأعضاء الحاليين يزيد عن 600000 عضوا من الرجال و النساء العرب، ويوفر الموقع خدمة الدردشة العربية بين العزاب والعازبات العرب للتعارف والتواصل بدلا من استخدام خدمة الرسائل الالكترونية البطيئة. وبعض المواقع الأخرى، على غرار . Arablounge الذي يملك ، 275 عضوا من المسلمين والمسيحيين العرب تقدّم التسلية و المسابقات للجاليات العرقية، وتتشابه معه مواقع أخرى مثل . com Naseeb . Muslimna.com ، وهي مواقع للمسلمين من مختلف الانتماءات العرقية. ويتوفر فيها، بالإضافة إلى النص الرقمي المتشابه، مجموعات متزايدة من خيارات الوسائط المتعددة التي تتضمن الصور والتسجيلات الصوتية و الفيديو لعرض المعلومات، وتغطي مدى واسع و متنوع من الخصائص الجنسية والبدائل لتفعيل العلاقات بين الجنسين، ولوحظ أن غالبية أعضاء تلك المواقع من الجنسين - الذين يرغبون في تشكيل علاقات عاطفية وزوجية على أرض الواقع. يملون هؤلاء الذين لا يملكون الوقت ولا الطاقة الكافية ولا الفرص الملائمة لمقابلة الشريك المناسب نتيجة انشغالهم في أنماط والتزامات عمل تأخذ كل الوقت، وهم يحاولون الاستفادة من خدمات تلك المواقع في اختصار وتسهيل المقدمات لاختيار الشريك المناسب للزواج أو تكوين أسرة.

والإحصاءات الصادرة عام 2006 تبين أن 11 في المائة من مجموع مستخدمي الإنترنت في العالم قاموا بزيارة مواقع المواعدة و التعارف، وتتشابه تلك المواقع مع الصحف التقليدية التي تنشر اعلانات الباحثين عن الشريك الآخر، حيث تحرص مواقع التعارف والمواعدة عادة على نشر صورة الشخص الراغب في البحث عن شريك حياته، ولمحة عنه التي عادة ماتتضمن التوجه الجنسي، والخلفية التعليمية وفرص العمل و العمر و مكان الإقامة، المهنة، العسر ، الجنسية، الصفات الجسمانية، الاهتمامات الشخصية العرقية، الديانة و العادات. وتلك الخصائص تعتبر من أهم المعايير لإقامة علاقة طويلة الأمد بهدف الزواج، على النقيض مما قد نجده في مواقع الجنس التي تؤكد على الاتجاهات والسيول الجنسية والجسمانية فقط، و غالبا ما يتطلب الأمر دفع رسوم عضوية مطلوبة قبل تسكين المستخدمين من الاتصال بالأعضاء الآخرين وفقا للنظام الداخلي للموقع، وهذه المواقع قد تكون ذات قاعدة عريضة في نطاقها وأكثر شعبية تهدف إلي تلبية نداء مجموعة واسعة متنوعة من الناس، أو تكون أكثر تخصصا، تتمركز حول مصالح سعيّة أو نمط حياة مرتبط بالتوجه الجنسي أو المجتمع المحلي، أو ديانة معينة في الخلاصة، يمكن تقسيم أعضاء تلك المواقع ذوي التوجه الجنسي المغاير على أساس توقعات نوع الجنس والثقافة. ومع ذلك، فإنّ عمليات التواصل تدل على اتفاقهم في محاولات التماس ومعرفة ما في سياق المتواعد الأخر، وقد تؤدّي تلك المحاولات إلى إثارة مشاعر من عدم الارتياح يمكن أن تعطل التفاعل المتوقع حدوته، لذلك يحرص كل

طرف على معرفة المتواعد الآخر، وتأسيس اتصال مستمر من شأنه أن يحدّ من تلك المشاعر السلبية، و يودي في النهاية إلى موعد حقيقي خارج الإنترنت.

مواقع المواعدة والتعارف :

وفي هذا السياق يلاحظ أنّ تسمية "مغازلة" أو التوتد تبدو مصطلحات عميقة، ربما أكثر ملائمة لرواية رومانسية، وليس لوصف التفاعلات الرقمية، ومع ذلك فإن بروز سلوكيات الغزل والتودّد بين الجنسين في تلك المواقع، هي وسيلة مناسبة للتفكير في كيفية تحديد وفهم القواعد الممكنة والسلوكيات الملائمة التي تكمن وراء لقاءات المتواعدين فيها، وعلاوة على ذلك، دراسة الكيفية التي يقك بها الأفراد "أكواد" وشفرات اللمحات المعروضة للشخص الآخر، واتخاذ القرارات على أساس هذه التفاعلات الوسيطة، وعادة ما تتقلص طقوس و قواعد المواعدة بين الجنسين في المجتمعات الاستهلاكية، بحيث يتبقى فقط مختصرات ومبادئ توجيهية عامة على تلك المواقع، ويترك للأعضاء حرية اختيار الكيفية التي ينبغي التصرف بها وفقا لتوقعاتهم للطرف الثاني. ولوحظ في دراسة تتبعية للخبرات اليومية في تلك المواقع أن الإنترنت ليست منفصلة عن الواقع !

وإن المتواعدين على لقاء قلقون للعثور على ما يوجد في السياق المختلف، و إنهم قد يدرسون العديد من التوجيهات والأدلة الموجودة على الموقع المساعدة أنفسهم، وقد يلجئون إلى خيال القصص الرومانسية أو حسابات الحياة الحقيقية، علاوة على الاستعانة بمنتديات الإنترنت و الميديا المخصصة لمناقشة ذلك الموضوع. ومن ناحية أخرى تسلك سلوكيات العازلة و التودّد بين الجنسين تاريخا طويلا من المخاطر الاجتماعية، والمواقف المحرجة و المربكة، فالعالم الافتراضي أعطى فرصة للكثيرين لأن يقوموا بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم و عواطفهم التي لا يستطيعون التعبير عنها في العالم الحقيقي، لأن الإنسان عندما يكون وحيدا بعيدا عن الأنظار، ولا يراه أحد، ويملك خصوصيته فإنه يفعل ويقول ما يريد يشجاعة وصراحة أكبر مما لو كان يتواجه مع أحد أو مع مجموعة في اتصال مباشر، وعلى ذلك يحرص المتواعدون في تلك المواقع على فهم وإدراك السلوكيات التي تحمل معها أقل المخاطر الاجتماعية وتوصل إلى علاقة ناجحة ولقاء فال على أرض الواقع بعيدا عن الإنترنت، وذلك من خلال توسيع مدى الاتصالات الرقمية لخلق طرق جديدة للتلاقي والتحاور مع الآخر، وعليهم أن يتفاوضوا لفهم أكبر مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوقعات بينهم، ومفتاح هذه التفاعلات هو عبور الفجوة بين النطاق الافتراضي، والنطاق الحقيقي، مع إعادة التفاوض لتحويل الغموض والالتماس بين الواقع والخيال الذي يصوغ تطلعات وتوقعات ورغبات المتواعدين التي يتصورونها، كمحاولة لتشكيل القواعد الجديدة للتودد الرقمي، وتشير دراسة أجراها حديثاً أربعة أساتذة أكاديميين، من كلية الأعمال من جامعتي هارفرد وديوك، إلى أن مواقع المواعدة على شبكة الإنترنت تخيّب عادة آمال المستخدمين، لأنّها تقدم شركاء محتملين بالاعتماد على مواصفات

تتعلق بالسن، والعرق، والدين، والدخل، وهي خصائص لا تشكل معياراً شاملاً للشخصية المرء، ومن ناحية أخرى نجد الذات الافتراضية الغامضة في الإنترنت أسهمت كثيراً في تحويل وتشكيل النماذج الاجتماعية في المجتمع، فمن السهل أن تقابل العديد من الأشخاص على الإنترنت ولم تستغرق وقتاً ولن تجد صعوبة، ومن السهولة أن نرسم على الإنترنت قصص حب و عواطف مثل روميوجوليت، وقيس وليني، لكن من الصعوبة بمكان أن تجد الحقيقة كما توقعتها في العالم الافتراضي! و ينتشر فلق عام من تأكل الحدود بين العالم الحقيقي والعالم الافتراضي لكن كل هذا لا يمنع كما يقول البعض على الإنترنت بان هنالك علاقات إلكترونية تحول إلى علاقات طبيعية ناجحة، أنها وضعت تحت ظروف التواصل الإنساني السليم والبقاء هناك فعلا من وجد ذاته في هذا المجتمع الإلكتروني، هنالك من أصبح له أصدقاء وأحباب، افتراضيين، ثم تحولوا إلى أصدقاء حقيقيين، و هناك من اسمر علاقات زواج ومحبة نتيجة لهذه الحياة الإلكترونية و هذا ما يجعلنا نعيد التفكير في كيفية فهم العلاقات الاجتماعية التي يعيشها الأفراد في المجتمعات الإلكترونية الافتراضية، خاصة بعد ما نشر له ايلاف يوم - ابريل 2010 نقد صحيفة "دايلي تلغراف" البريطانية بقيام علماء يابانيين بتصوير جديد، يقوم بمحاكاة أحاسيس الإنسان مثل دقات القلب، و المعانقة، مع استطاعة فلك شفرة الرسائل العاطفية الموجودة في نص مكتوب، و من تم إثارة رد الفعل المناسب داخل الروبوت ويتمتع هذا الجهاز بقرة كذلك على التمييز بين تسع عواطف، من بينه الفرد والخوف والاهتمام، والشعور بالذنب، والغضب، بدرجة من الدقة تبع ل 90% و هو الأمر الذي يؤدي إلى توليد أحاسيس جدية منتظرة من الدعوات والحرارة أو الحساسية الزائدة لدى المستخدم وستكن تلك التكنولوجيا الحديثة العلماء من إضافة آلية خاصة بالرغبات الجنسية في المستقبل¹.

تأثيرات العولمة الثقافية:

تأثير الثقافة العالمية المتزايدة النمو استفز العديد من ردود الأفعال على المستويات المحلية، فالعديد من الثقافات المحلية استعادت شبابها - إن جاز التعبير - ويرجع ذلك جزئياً إلى رد الفعل تجاه انتشار الثقافة العالمية وأحد تجليات ذلك عودة القومية والتي على الشعور بانتماء القرد إلى شعبه و يعبر عن ذلك من خلال حزمة من المعتقدات المشتركة التي يتمسك بها بقوة لذلك، فإنه على الرغم من فعالية قوى العولمة تبقى الثقافات المحلية قوية ومزدهرة² لذا يستخدم علماء الاجتماع مصطلح اليوم على تلك العمليات التي تحتفي الزخم والكثافة على العلاقات المتبادلة المتداخلة وقد غدت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع وعظيمة الأثر في منطوياته وتداعياتها والعولمة ونقر على نحو وتلام الشيكات والمجالات الاجتماعية والاقتصادية من اهتمامات المباشرة لها في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر في جميع في حياتك اليومية

¹-أحمد محمد صالح، سلوكيات الغزل والتودد على الانترنت، <http://www.alawan.org> يوم 31.12.2012

²-أنتوني جينز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2007، الكويت، ص 117.

¹ بشكل جزء من البنية الثقافية للمجتمعات التي تنتجها وتوجيهها وتوجه به ولهذا فانه يسعى إلى نشر وشيو دقة عالمية تعرف عند مصادرها بالانفتاح الثقافي و عن ملتقيها للغزو الثقافي.

خلاصة الدراسة:

ومع التقدم العلمي والنقل المنهل في سورة المعلوماتية حول العولمة وما تتيحه من فرض التغيير ف بنية المجتمعات و ما تتطلبه من مواجهة أشكال التغيير الحصلة في بنية مجتمعاتنا إن كان في نظمها الاقتصادية، والثقافية، والسياسية أو في برامجها وأساليب التنشئة الاجتماعية والأسرية و مرافقها من هزات متلاحقة نتيجة هذا التغيير والتحول ولا يمكن إنكار أو تجاهل دور العولمة ومساحة دور حسب معطيات كل بلد في تفاقم ظاهرة الطفولة غير الشرعية في الوطن العربي كما أن هناك عوامل عديدة غير معالم وتكوين العلاقات الاجتماعية و الأسرية بدءا من نقد الوالدين بسبب انتشار الفقر والبطالة و غيرها.

¹ -محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص155

الجوانب القانونية للجريمة الإلكترونية في القانون الجنائي الدولي: دراسة تحليلية

د. سحر جمال عبد السلام زهران

أستاذ مساعد القانون الدولي العام – كلية القانون والدراسات القضائية
جامعة جدة / المملكة العربية السعودية

مقدمة:

مع شيوع استخدام الكمبيوتر أواخر سبعينات القرن الماضي برزت ظاهرة القرصنة الإلكترونية، وسرعان ما تحول السلوك الذي بدا في بدايته انحرافاً لمراهقين شغوفين بالتكنولوجيا، حرباً تشن بين الدول، وهي تهدد منشآت حيوية كالمفاعلات النووية ومحطات الكهرباء كما تدمر المخزونات النقدية لبنوك ودول وتهتك أسراراً لا يُراد لها الخروج إلى العلن.¹

وكشفت أرقام وبيانات عالمية، تزايد الجرائم الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم، مع التوسع المتزايد لاستخدام الانترنت والأجهزة الذكية، وأظهرت دراسة لموقع "أرقام ديجيتال" أن عدد ضحايا الهجمات والجرائم الإلكترونية، يبلغ 555 مليون مستخدم سنوياً، وأكثر من 1.5 مليون ضحية يومياً، في حين تقع ضحية كل ثانية لهذه الهجمات، وأكثر أنواع الجرائم سرقة هويات وعددها 224 مليون سرقة، وأظهرت الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر اختراقاً، إذ بينت أن أكثر من 600 ألف حساب فيسبوك يتم اختراقها يومياً وأوضحت الدراسة أن الكلفة السنوية المخصصة للأمن المعلوماتي قدرت بـ 100 مليار دولار، بعدما كانت في حدود 63,1 مليار دولار سنة 2011، وتجاوزت المائة والعشرين مليار دولار في عام 2017.²

وأوضح تقرير نشرته "شركة مشاريع الأمن السيبراني" (CYBERSECURITYVENTURES) بعنوان Cyber Security Economy predictions 2017–2021، إن العالم سينفق ما قيمته 1 تريليون دولار خلال الفترة التي تمتد من 2017 إلى غاية 2021 على منتجات وخدمات الأمن السيبراني لمكافحة الجريمة الإلكترونية وفي هذا الإطار

¹ – القرصنة الإلكترونية سلاح العصر الرقمي، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة الإلكتروني بتاريخ: 2015/01/05،

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/5/>

² – احصائيات صادمة وغريبة عن جرائم الأمن المعلوماتي، دراسة مقدمة من طرف موقع أرقام ديجيتال بتاريخ 2015/10/25 متوفرة على موقع <http://digital.argaam.com/article/detail/112326>

فقد سجل فتح حوالي مليون وظيفة خاصة بالأمن السيبراني خلال سنة 2016، ومن المتوقع أن يكون هناك عجز بحوالي 1,5 مليون وظيفة خلال عام 2019.¹

ومن المتوقع أن تكبد الجرائم الالكترونية الاقتصاد العالمي حوالي 6 تريليون دولار بحلول سنة 2021 وهي ضعف الخسائر المسجلة سنة 2015 والمقدرة بحوالي 3 تريليون دولار²، وهناك عامل يمكن أن يساهم في دفع مستويات الجريمة هو في ظهور الترابط العالمي في سياق تحولات العالم الاقتصادية والديموغرافية. بحلول عام 2050، فإن العالم سوف يشهد تضاعف عدد سكان الحضر إلى 6,2 مليار - 70 في المائة من سكان العالم المتوقع من 8,9 مليار أكد تقرير صدر عن المركز الوطني لجريمة الياقات البيضاء يؤكد أن فضاء الإنترنت قد خلق فرصا جديدة للمجرمين في التواصل مع الضحايا وقد بين أن السمات الفريدة للإنترنت وهي عدم الكشف عن اسم الشخص وسهولة الاستخدام قد وفرت طرق جديدة للمجرمين لارتكاب جرائمهم.

أولا : أهمية موضوع البحث :

- 1- ما تشكله الجريمة الالكترونية من خطورة علي الأمن الإقليمي والعالمي
- 2- عدم كفاية النظم والقواعد القانونية الدولية العملية للإثبات الجنائي للجرائم الالكترونية وعدم وجود جهة مركزية موحدة تتحكم فيما يعرض على الشبكة وتسيطر على مدخلاتها ومخارجاتها يعدُّ سبباً مهماً في تفشي ظاهرة الجرائم الالكترونية، حيث يمكن لأي شخص الدخول ووضع ما يريد على الشبكة، وكل ما تملكه الجهات التي تحاول فرض الرقابة هو المنع من الوصول إلى بعض المواقع المحجوبة، ويستطيع بعض المجرمين الوصول إليها عن طريق فك الشفرات
- 3- دور المنظمات العالمية والإقليمية و الجهود الدولية في تأمين ما يعرف الاستخدام السلمي للقضاء الإلكتروني وأهمية وضع وتفعيل القواعد القانونية الدولية في مكافحة الجريمة الالكترونية
- 4- تطوير بعض المصطلحات في الامم المتحدة وتوسيع مصطلح العدوان لإمكانية العقاب علي برامج التجسس الدول علي بعضها البعض وما تطرحه احيانا من قرصنة معلومات خطيره تشكل خطر علي أمنها واقتصادها لضمان مسؤولية الدولة وإفلات الأفراد من العقاب بأعمال مبدأ المسؤولية الفردية ومسئولية الدولة أيضا لتحقيق العدالة الدولية

ثانيا: منهج البحث

منهج التحليل القانوني للظاهرة ومنهج تحليل النظام الدولي ببيان تأثير الثورة المعلوماتية على مرتكزات النظام الدولي والمنهج الاتصالي باعتبار الفضاء الإلكتروني منظومة اتصالية.

¹ - 16 2016 cybersecurity ventures, cyber security economy predictions 2017-2021, المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على دراسة لموقع ارقام ديجيتال على الموقع التالي <http://digital.argaam.com/article/detail/112326>

² - cyber security economy predictions 2017-2021, Op. Cit.

ثالثا : إشكاليات البحث :

- الجدل القانوني الدولي حول موقف القانون الدولي من هجمات الفضاء الإلكتروني باعتبارها جريمة عابره للحدود الدولية ، ومدى إمكانية تطبيق القانون الدولي الجنائي على هجمات الجرائم المعلوماتية .
- الحاجة إلي وضع قواعد قانونية دولية للحد تطبق علي الجرائم الالكترونية خاصة وان القواعد الإجرائية العادية لم تعد كافية و قادرة على ضبط الجريمة الالكترونية خاصة أن الأمر يستدعي وضع قواعد إجرائية دولية تتفق مع خصوصية وطبيعة هذا النوع من الجرائم باعتبارها جريمة عابره للحدود الدولية.
- الفراغ التنظيمي والقانوني وغياب جهة السيطرة والرقابة على الشبكات الالكترونية حول الجرائم الالكترونية حيث يعتبر إنشائها في ظل إشكاليات المسؤولية الجنائية للجرائم الالكترونية طبقا للقواعد العامة للمسؤولية الجنائية الدولية.

خامسا : خطة البحث

المبحث الأول : ماهية الجريمة الالكترونية في القانون الجنائي الدولي.

المطلب الأول: تعريف الجريمة الالكترونية في ضوء مبادئ القانون الجنائي الدولي

أولا: الركن المعنوي في الجريمة الالكترونية

ثانيا : أنواع الجرائم الالكترونية

- جرائم التجسس الالكتروني وجرائم القرصنة

- جريمة القرصنة

المطلب الثاني : تحديات جرائم الإرهاب الالكتروني والجرائم المنظمة

أولا : جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة الالكترونية

- جرائم الإرهاب الالكتروني

- الجرائم المنظمة

- الجرائم المنظمة

ثانيا:المسؤولية الجنائية في الجرائم المرتكبة عن الجريمة الالكترونية

- مسؤولية مقدمي خدمة الوصول للإنترنت

- مسؤولية مقدم أو متعهد الاستضافة

المبحث الثاني : الاختصاص في الجرائم الالكترونية

المطلب الأول : نظريات الاختصاص في الجريمة الالكترونية

- نظرية الإقليمية

- نظرية الجنسية

- نظرية الحماية

- نظرية العالمية

المطلب الثاني: الجريمة الالكترونية والاختصاص القضائي

المبحث الثالث: إجراءات مكافحة الجريمة الالكترونية في ظل قواعد القانون الجنائي الدولي

المطلب الأول: التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية

- تبادل المعلومات

- المساعدة القضائية الدولية في المواد الجنائية

- تبادل الإنابة القضائية الدولية

المطلب الثاني: تحديات مكافحة الجريمة الالكترونية في إطار قواعد القانون الجنائي الدولي

أولا: فاعلية الآليات القانونية الدولية الموحدة في مكافحة الجريمة الالكترونية

ثانيا: تحديات تنظيم القانوني للجريمة الالكترونية في إطار قواعد القانون الجنائي الدولي

المطلب الثالث: الاتجاهات الفقهية الدولية لإدراج الجرائم الالكترونية ضمن اختصاصات المحكمة الدولية

أولا: نطاق اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الالكترونية

ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية للفضاء الالكتروني

ثالثا: ميثاق الأمم المتحدة والآليات المرتبطة به وجريمة العدوان

المبحث الأول:

ماهية الجريمة الالكترونية في القانون الدولي الجنائي

المطلب الأول:

تعريف الجريمة الالكترونية في ضوء مبادئ القانون الدولي الجنائي

وفق الاتفاقية الأوروبية بشأن الجريمة الالكترونية التي عقدت في بودابست العام 2001، إن مصطلح «جرائم

الإنترنت» يتناول النشاطات غير القانونية أو غير المشروعة المرتبطة بأجهزة الكمبيوتر وباستخدام الشبكة العنكبوتية، مع

استثناء استخدام آلة الكمبيوتر كآلة مادية لارتكاب الجريمة، عندها يعتبر الجرم عادياً. وفي المقابل، يعتبر حذف

المعلومات بواسطة جهاز الكمبيوتر من دون استخدام الشبكة العنكبوتية مشمولاً بجرائم الإنترنت وفق الاتفاقيات الدولية كاتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجريمة المعلوماتية.¹

أولاً: أركان الجريمة الالكترونية:

- الركن المادي في الجرائم الالكترونية:

يتكون الركن المادي للجريمة الالكترونية من السلوك الإجرامي و النتيجة و العلاقة السببية ،علماً أنه يمكن تحقق الركن المادي دون تحقق النتيجة ، كالتبليغ عن الجريمة قبل تحقيق نيتها ، علي سبيل المثال "إنشاء موقع للتشهير بشخص معين دون طرح هذا الموقع على الشبكة الا أنه لا مناص من معاقبة الفاعل". وقد يتخذ الركن المادي في هذه الجريمة عدة صور بحسب كل فعل ايجابي مرتكب مثل جريمة الغش المعلوماتي وقد يمثل الركن المادي فيها هو تغيير الحقيقة في التسجيلات الكترونية أو المحررات الإلكترونية²، ويتطلب السلوك المادي في جرائم الانترنت يتطلب وجود بيئة رقمية واتصال بالانترنت ويتطلب أيضا معرفة بداية هذا النشاط والشروع فيه ونتيجته. فمثلا يقوم مرتكب الجريمة بتجهيز الحاسب لكي يحقق له حدوث الجريمة. فيقوم بتحميل الحاسب ببرامج اختراق، أو أن يقوم بإعداد هذه البرامج بنفسه، وكذلك قد يحتاج إلى تهيئة صفحات تحمل في طياتها مواد داعرة أو مخلة بالأداب العامة وتحميلها على الجهاز المضيف، كما يمكن أن يقوم بجريمة إعداد برامج فيروسات تمهيداً لبثها. ليس كل جريمة تستلزم وجود أعمال تحضيرية، وفي الحقيقة يصعب الفصل بين العمل التحضيري والبدء في النشاط الإجرامي في جرائم الكمبيوتر والانترنت، حتى ولو كان القانون لا يعاقب على الأعمال التحضيرية، إلا أنه في مجال تكنولوجيا المعلومات الأمر يختلف بعض الشيء. فمخترع برامج اختراق، ومعدات لفك الشفرات وكلمات المرور، وحياسة صور دعارة للأطفال فمثل هذه الأشياء تمثل جريمة في حد ذاتها. تثير مسألة النتيجة الإجرامية في جرائم الانترنت مشاكل عدة، فعلى سبيل المثال مكان وزمان تحقق النتيجة الإجرامية. فلو قام أحد المجرمين في أمريكا اللاتينية باختراق جهاز خادم لأحد البنوك في الإمارات، وهذا الخادم موجود في الصين فكيف يمكن معرفة وقت حدوث الجريمة هل هو توقيت بلد المجرم أم توقيت بلد البنك المسروق أم توقيت الجهاز الخادم في الصين، ويثور أيضا إشكاليات القانون الواجب التطبيق في هذا الشأن. حيث أن هناك بعد دولي في هذا المجال.³

- الركن المعنوي في الجريمة الالكترونية :

الأصل إن الفاعل في الجريمة الالكترونية يوجه سلوكه الإجرامي نحو ارتكاب فعل غير مشروع أو غير مسموح به مع علمه وقاصداً ذلك ومهما يكن لا يستطيع انتفاء علمه كركن للقصد الجنائي العام. إذن فالقصد الجنائي العام متوافر

1 - د.عبد الفتاح بيومي حجازي: الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار الكتب القانونية ، القاهرة 2002 ص102

2- د/ محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، بدون رقم الطبعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992. ص 4

3 - -عبد الفتاح بيومي حجازي -الإثبات الجنائي في جرائم الكمبيوتر والانترنت -دارالكتب .القانونية 2007 ص44

في جميع الجرائم الالكترونية دون أي استثناء و لكن هذا لا يمنع أن بعض الجرائم الالكترونية تتوافر فيها القصد الجنائي الخاص (مثلا: جرائم تشويه السمعة عبر الانترنت ، و جرائم نشر الفيروسات عبر الشبكة) .وفي كل الأحوال يرجع الأمر للسلطة التقديرية للقاضي) ويتمثل الركن المعنوي في الحالة النفسية للجاني، والعلاقة التي تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجاني، وقد تنقل المشرع الأمريكي في تحديد الركن المعنوي للجريمة بين مبدأ الإرادة ومبدأ العلم. فهو تارة يستخدم الإرادة كما هو الشأن في قانون العلامات التجارية في القانون الفيدرالي الأمريكي، وأحيانا أخرى أخذ بالعلم كما في قانون مكافحة الاستنساخ الأمريكي.، برزت تلك المشكلة في قضية موريس الذي كان متهما في قضية دخول غير مصرح به علي جهاز حاسب فيدرالي وقد دفع محامي موريس علي انتفاء الركن المعنوي ، الأمر الذي جعل المحكمة تقول " هل يلزم أن يقوم الادعاء بإثبات القصد الجنائي في جريمة الدخول غير المصرح به، بحيث تثبت نية المتهم في الولوج إلي حاسب فيدرالي، ثم يلزم إثبات نية المتهم في تحدي الحظر الوارد علي استخدام نظم المعلوماتفي الحاسب وتحقيق خسائر، ومثل هذا الأمر يستدعي التوصل إلي تحديد أركان جريمة الدخول دون تصريح ". وبذلك ذهب المحكمة إلي تبني معيارين هنا هما الإرادة بالدخول غير المصرح به، وكذا معيار العلم بالحظر الوارد علي استخدام نظم معلومات فيدرالية دون تصريح. أما بالنسبة للقضاء الفرنسي فإن منطق سوء النية هو الأعم في شأنجرائم الانترنت، حيث يشترط المشرع الفرنسي وجود سوء نية في الاعتداء علي بريد إلكتروني خاص بأحد الأشخاص. هذا ويمكن القول أيضا بتوافر الركن المعنوي في جرائمالانترنت في المثال التالي، قيام أحد القراصنة بنسخ برامج كمبيوتر من موقع علي شبكة الانترنت، والقيام بفك شفرة الموقع وتخريبه للحصول علي البرمجيات وإيقاع الأذى بالشركة¹.

ثانيا : أنواع الجرائم الالكترونية :

تتنوع الجريمة الالكترونية وتأخذ أشكالا متعددة سوف نحاول التطرق إليها على سبيل المثال مع تدعيمها ببعض الأمثلة في دول من العالم.

1- جرائم التجسس الالكتروني وجرائم القرصنة:

يعتمد هذا النوع من الجرائم على تقنيات عالية التقدم حيث لم يعد يقتصر التجسس على ما يتعلق بالالكترونية العسكرية أوالسياسية بل تعداه إلى المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي، ولقد ظهر هذا النوع من الجرائم خصوصا بعد ومن أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية² الأساليب المعتمدة أسلوب إخفاء المعلومات داخل المعلومات بحيث يتم إخفاء تلك المعلومات المهمة والمستهدفة داخل معلومات عادية في جهازالحاسب الآلي ومن ثم يتم تهريبها باستعمال أساليب متطورة لا يتم اكتشافها ولو ضبط الشخص متلبسا، ومثال ذلك :

1 - د/أمير فرج يوسف ، الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 106

2-عبد الفتاح مراد -شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت -دون ذكر دار النشر -ص382

قيام شبكة دولية ضخمة للتجسس الإلكتروني التي تعمل تحت إشراف وكالة الأمن القومية الأمريكية بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات في كندا وبريطانيا لرصد المكالمات الهاتفية بهدف التعامل مع الأهداف غير العسكرية، ولا يقتصر الرصد على المحطات الموجهة إلى الأقمار الصناعية والشبكات الدولية بل يشمل الاتصالات التي تجري عبر أنظمة الاتصالات الأرضية.

هناك حادثة أخرى أطلق عليها "حادثة الأصدقاء الأعداء" حيث تمكن احد الإسرائيليين من اختراق أنظمة معلومات حساسة سنة 1998 في كل من المؤسسات العسكرية والمدنية والتجارية حيث تمت متابعة نشاطها من قبل محققين وتبين أن مصدر الاختراق هو جهاز الكمبيوتر، وتم فتح تحقيق في ذلك.¹

2- جريمة القرصنة:

اتسعت وتطورت صور القرصنة من خلال العثور على مواقع الانترنت لترويج البرامج المقرصنة مجاناً أو بمقابل مبلغ رمزي مما ألحق العديد من الخسائر المادية الباهظة مما أدى بالشركات المتخصصة في صناعة البرامج إلى إنشاء منظمة خاصة لمراقبة وتحليل ما يعرف بسوق البرمجيات، ومنها منظمة اتحاد برمجيات الأعمال التي أجرت دراسة حول ذلك وتبنت الحلول المناسبة²

ومثال ذلك: تعرض أنظمة تشغيل مايكروسوفت لبرامج الكمبيوتر لعملية قرصنة مستعملين في ذلك عامل ذكي لبرامج الكمبيوتر يمكنه التجول بحرية عبر الشبكات لالتقاط المعلومات ونقلها دون قيام المتسلل باختراق الكمبيوتر نفسه، حيث تم فتح تحقيق في هذا المجال.³

كما يتم أيضاً إرسال فيروسات لتخريب الجهاز ومحتوياته حيث بمجرد كتابة كلمة أو فتح البرنامج الحامل للفيروس أو الرسالة البريدية المرسل معها الفيروس تتم إصابة الجهاز ومن ثم يقوم بمسح محتوياته أو العبث بالملفات الموجودة فيه . ففي سبتمبر من سنة 2016، كشفت شركة ياهوو (yahoo) عن أكبر عمليات قرصنة وسرقة لقاعدة بيانات مستخدميها، هذه العملية تُعتبر من أكبر عمليات القرصنة في التاريخ لشركة تقنية، حيث حصل القرصنة على بيانات أكثر من 500 مليون مستخدم ، و في ديسمبر من نفس السنة تعرضت الشركة نفسها، لصدمة أخرى حيث أعلنت بأن بيانات أكثر من مليار مستخدم قد تم الاستيلاء عليها وأصبحت معروضة للبيع ، منها كلمات السر وأسئلة الأمان وأرقام هواتف وتواريخ ميلاد، هذه الحوادث خفضت من أسهم الشركة الأمريكية اقتصادياً وإعلامياً بشكل ملحوظ.⁴

1 - عبد الفتاح بيومي حجازي - المرجع السابق -ص29

2 - عبد الفتاح بيومي حجازي - المرجع السابق -ص29

3 فتوح الشاذلي، عفيفي كامل - جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون -دراسة مقارنة -منشورات الحلبي الحقوقية.

4 مدثر النور أحمد، أكبر حوادث الاختراق حجماً وتأثيراً في العالم للعام 2016، 2016/12/25، <http://www.arageek.com>

وقد واجه مستخدمو الإنترنت حول العالم يوم 2016/10/21، صعوبات في دخول المواقع الإلكترونية الرئيسية، وهذه المشكلة تسببت في سقوط أهم مواقع العالم، مع تردد أنباء عن أن سبب المشكلة هجمات إلكترونية، وبحسب موقع Business Insider ، فقد تعرضت أهم مواقع العالم لهجوم الحرمان من الخدمة (DDOS) والذي يعتبر أكثر الهجمات الإلكترونية شيوعاً في عالم الإنترنت و الذي يستهدف DNS ، وهي أهم فقرة في منظومة الانترنت، إذ تعمل على ترجمة عنوان الموقع إلى عنوان IP ، وأبرز المواقع الرئيسية التي تعرضت للسقوط هي Amazon ، Twitter ، Spotify ,Etsy Github¹ وفي واقعه اخري كشف محققون عما يعتقدون أنه أكبر جريمة معلوماتية في التاريخ، سرق خلالها قراصنة رؤوس من العديد من بنوك دول العالم (شملت مصارف في اليابان والصين والولايات المتحدة، مروراً بمصارف في الدول الأوروبية)، ما يصل إلى مليار دولار، وهي العملية التي وصفت بأنها “ثورة في عالم الجريمة المعلوماتية” ، وهذه السرقة تشكل علامة فارقة على بداية مرحلة جديدة في ثورة النشاط الإجرامي الإلكتروني، حيث يسرق المستخدمون الأموال مباشرة من البنوك ويتجنبون المستخدمين العاديين.²

المطلب الثاني :

تحديات جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة:

أولاً : جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية

- جرائم الإرهاب الإلكتروني:

أدى التطور الإلكتروني، وقيام ما يعرف بالحكومات الإلكترونية إلى تغيير أنماط الجريمة الإلكترونية، وظهر ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني، حيث تم إنشاء لجنة خاصة لحماية البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تحديد الأهداف المحتملة من قبل الإرهابيين وهي مصادر الطاقة الكهربائية، والاتصالات، وشبكات الحاسب الآلي وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تمت ممارسة الإرهاب الإلكتروني ضد المواقع الإسلامية والعربية أيضاً.

- الجرائم المنظمة:

تم استغلال الإمكانيات المتاحة بوسائل الانترنت لتخطيط وتمير وتوجه المخططات الإجرامية وتنفيذ وتوجيه العمليات غير المشروعة بكل سهولة من خلال إنشاء مواقع خاصة بها على شبكة الانترنت لمساعدتها في إدارة العمليات، والترويج بتجارة المخدرات عبر الانترنت أيضاً وتعليم كيفية زراعتها وصناعتها حيث يجد المتصفح للانترنت مواقع عديدة

1-الانترنت ينهار.. والطائر الأزرق يكف عن التغريد، 2016/10/22، <http://bab.com/Node/275623>

2- أكبر سرقة بالتاريخ.. متسللون سرقوا مليار دولار، مقال منشور على موقع « عربية » NEWS SKY ، بتاريخ 2015/02/16 <http://www.skynewsarabia.com/web/article/724420>

تحدث عن غسل الأموال غير المشروعة التي تتميز بالسرعة وإغفال التوقيع واستعمال بطاقات مزورة شبيهة ببطاقات البنوك المستخدم التي تساهم في تحويل الأموال عبر الانترنت مع ضمان تشفير وتأمين العملية كل ذلك ساعد على سهولة وسرعة الجريمة دون ترك الأثر وكذا جرائم غسل الأموال التي تعتمد على إخفاء المصدر غير المشروع الذي تكتسب منه.¹

لقد أصبحت الهجمات الإلكترونية مصدر تهديد حقيقياً لاقتصاديات الدول، ولم تعد هذه الجرائم تقتصر على سرقة أموال البنوك أو الأفراد، بل اجتاحت قطاعات جديدة على غرار أمن الموانئ، التي قد تتعرض لهجمات خطيرة من عصابات الجريمة المنظمة أو الإرهابيين أو حتى الدول المعادية، وذكر بعض الخبراء أن الأرباح الضخمة التي تحققها الجرائم الإلكترونية تجاوزت أرباح تجارة المخدرات، وذكر الخبراء أيضاً أن الجرائم الإلكترونية أصبحت اليوم واقعاً في دولة الإمارات، بوقوع نحو مليوني شخص من سكان الدولة ضحية للجرائم الإلكترونية خلال سنة 2015.²

وكشف موقع «جوبال ريسك إنسايتس» أن المملكة العربية السعودية هي البلد الأكثر استهدافاً بالهجمات الإلكترونية في الشرق الأوسط، وأن إيران أكثر من يستهدفها إلكترونياً، ونوه التقرير إلى أن الهجمات الإلكترونية على المملكة وصلت عام 2015 إلى 160 ألف محاولة هجوم يومية، ويشير نفس التقرير إلى أن الإمكانيات الرقمية والإلكترونية الكبيرة للسعودية تجعلها هدفاً مميّزاً للهجمات الإلكترونية حيث تمتلك المملكة أكبر عدد من المشتركين في خدمة الإنترنت في العالم العربي.³

وحسب تقارير دولية مستقلة، فإن الإمارات سجلت أفضل أداء في صد الهجمات الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأول من سنة 2016، في الوقت الذي أكدت هيئة تنظيم الاتصالات على فعالية منظومة الحماية الإلكترونية في الدولة. إضافة إلى العديد من الجرائم الأخرى كالجرائم الماسة بالتجارة الإلكترونية من خلال كذلك الجرائم الاقتصادية كسرقة خطوط الهاتف والاستيلاء على بطاقات الائتمان. العبث بها وإتلافها، وتحويل الأرصدة النقدية وغيرها. ومنذ عام 2014،

ارتفعت معدلات ما يُطلق عليه قانوناً اسم الجريمة الإلكترونية في لبنان، ما وضع المعنيين في المصارف والمؤسسات المالية والأجهزة الأمنية أمام سباق مع القراصنة القادرين على تطوير أدواتهم وتكتيكاتهم بموازية تطور وسائل المكافحة، حيث بلغ عدد عمليات القرصنة الإلكترونية التي تعرضت لها المصارف اللبنانية حصراً منذ عام 2011 حتى سنة 2016، وفق أرقام هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان، 233 عملية، وصلت فيها قيمة الأموال التي تعرضت للقرصنة إلى

1- عبد الفتاح مراد - المرجع السابق - ص 358، 348

2- الجرائم الإلكترونية.. أرباح تفوق ما تجنيه تجارة المخدرات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد بتاريخ: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=5035&cy=2016&article=full,2016/02/05>

3- يوسف العربي، الهجمات الإلكترونية تزداد شراسة على الإمارات ومنظومة حماية متكاملة في مواجهة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد، 27/11/2016، <http://www.alittihad.ae>

نحو 26 مليوناً ونصف مليون دولار، من ضمنها 15 مليون دولار بين عامي 2015 و2016 طالت القطاع المصرفي بشكل مباشر، مكافحة الجرائم الالكترونية وحماية الملكية الفكرية، وتعكس هذه الأرقام الحد الأدنى، إذ إن القيمة الفعلية للغنائم وعدد العمليات الإلكترونية، باعتراف هيئة التحقيق ومكتب مكافحة الجرائم الالكترونية، أكبر بالتأكيد، لأن هناك حالات لم يتم الإبلاغ عنها إما بدافع الحفاظ على السمعة أو يقيناً باستحالة استعادة تلك الأموال¹

ثانياً: المسؤولية الجنائية في الجرائم المرتكبة عن الجريمة الالكترونية:

إن الوصول للمجرم الإلكتروني يشكل عبء فني وتقني بالغ علي القائمين بأعمال التتبع والتحليل لملاصات الوقائع الإجرامية المختلفة. وقد نصت المادة 12 من معاهدة بودابست لمكافحة جرائم الفضاء الالكتروني والتي لم تكن الولايات المتحدة طرفاً فيها، وسارعت بالانضمام إليها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تنص علي:

1. سوف يتبنى كل طرف تدابير تشريعية، وأي تدابير أخرى لضمان قيام مسؤولية الأشخاص المعنوية عن أي جريمة موصوفة في هذه المعاهدة إذا ما ارتكبت لصالح الشخص المعنوي بواسطة شخص طبيعي اقترفها بشكل منفرد أو بوصفه جزء من عضو في الشخص المعنوي علي أساس من: تفويض من الشخص المعنوي، سلطة اتخاذ قرارات لصالح الشخص المعنوي، سلطة لممارسة رقابة أو سيطرة داخل الشخص المعنوي

2. سوف يتخذ كل طرف التدابير اللازمة لضمان قيام مسؤولية الشخص المعنوي إذا ما أدي نقص الإشراف أو السيطرة من قبل الشخص الطبيعي إلى إمكانية ارتكاب جريمة قائمة طبقاً لهذه المعاهدة لصالح الشخص المعنوي بواسطة شخص طبيعي اقترفها تحت سيطرته. هذه المسؤولية لن تؤثر على قيام المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين اقترفوا الجريمة

- مسؤولية مقدمي خدمة الوصول للإنترنت :

تتعدد طرق الوصول إلي الانترنت سواء علي طريق Dial Up , Leased Line, IDSL, ISDN ، إلا إنه في كل الأحوال يجب وجود مقدم خدمة الانترنت، لقد أثارت مسألة مقدم الخدمة باعتباره فاعل أصلي في الجريمة الكثير من الجدل ويرى اتجاه من الفقهاء عدم مسؤوليته تأسيساً علي أن عمله فني وليس في مقدوره مراقبة المحتوى المقدم ولا متابعة تصرفات مستخدم الانترنت. ويرى الاتجاه الثاني مسألته تأسيساً علي أسس المسؤولية التوجيهية فإنه يتعين علي مقدم الخدمة منع نشر محتوى صفحات الشبكة المتعارضة مع القوانين والنظم واللوائح او المصلحة

1- الاستيلاء على 26.5 مليون دولار: مصارف لبنان تتعرض ل7 أنواع من الهجمات الإلكترونية!، مقال منشور على موقع (ghadi news)

بتاريخ: 2016/12/01، http://ghadinews.net/Newsdet.aspx?id=27361

العامة. ويذهب القضاء الفرنسي أن مجرد قيام مستخدم الشبكة ببث رسالة غير مشروعة لا يكفي لقيام مسؤولية مقدم خدمة الانترنت وذلك أخصافي الاعتبار العدد اللانهائي للمشاركين وحجم الرسائل الرهيب المتداول يوميا.

- مسؤولية مقدم أو متعهد الاستضافة

مقدم خدمة الاستضافة هو الشركة التي تستضيف مواقع الانترنت على خوادمها ويكون مقدم الخدمة مؤجر وصاحب الموقع مستأجر لمساحة معينة على الجهاز الخادم الخاص بالشركة، والمستخلص من أحكام القضاء والفقهاء المقارن قيام مسؤولية متعهد أو مقدم خدمة الاستضافة إذا كان يعلم، أو كان عليه أن يعلم بالجريمة ولم يتخذ الإجراءات اللازمة لوقفها.

المبحث الثاني

الاختصاص في الجرائم الالكترونية

المطلب الأول :

نظريات الاختصاص في الجريمة الالكترونية

يتنازع مشكلة الاختصاص في الجرائم الالكترونية ثلاثة نظريات إلا أن المحاكم والحكومات طبقت ما لا يقل عن خمس نظريات قضائية مختلفة تماما، مما أدى جميعا إلى إسناد الاختصاص إلى محكمة واحدة ويؤثر سلبا على اختصاص المحاكم الأخرى.

1. نظرية الإقليمية : إن نظرية أن الولاية القضائية التي يحددها المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، كليا أو جزئيا

("نظرية الإقليمية")، مستمدة من نموذج ويستفاليا للسيادة، الذي يقال إنه يتضمن ثلاثة مبادئ أساسية: السيطرة الحصرية على وأراضي الدولة، وعدم التدخل، والمساواة بين الدول. الرغم من أن مناقشته ومعارضته، يبدو أن النموذج، على الأقل، يلقي قبولا عاما فيما يتعلق بمبادئ هذه الأطروحات، حتى لو كانت المساواة بين الدول في معظم الأحيان رسمية فقط.¹ وبالنظر إلى أن للدولة سيادتها على الإقليم، فمن الواضح أنه سيكون لها اختصاص على أي سوء سلوك الذي باشره في ذلك الإقليم " سواء ارتكب أو لم يرتكبه أحد مواطنيها". وهناك قضية معقدة لتطبيق نظرية الإقليمية هي بافاريا ضد سوم، وقعت في ميونيخ، ألمانيا، في عام 1999. اتهم فيليكس برونو سوم وهو مواطن من سويسرا، كان يشغل منصب المدير الإداري لشركة كومبوسيرفإنفورماتيونسيرفيسز كونها مسؤولة عن الوصول - في ألمانيا عن

¹ - - Joan Fitzpatrick's "Sovereignty, Regionalism, and the Rule of Law," Hastings International and Comparative Law Review, vol. 25 (2002), p. 304310. Sium Brown, International Relations in the Changing World System: Toward the Theory of Global Political Organization, Boulder, Colorado, Steeve Press, 1992, p. 74, however, refers only to two principles: the first, which provides for a State "whose sovereignty is exercised unambiguously within its territorial jurisdiction" and the principle of non-interference.

العنف بالحيوانات المصورة التمثيلية المخزنة على خادم كومبوسيرف وقد حاكمته الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرت المحكمة أن لها سلطة على السيد سوم لأنه، على الرغم من أنه كان سويسريا، عاش في ألمانيا.¹ وتبين الأمثلة التالية أن حكومة الولايات المتحدة تتهم بانتهاكات البيانات الضخمة وسرقات سر المهنة وصيدليات الإنترنت. ففي قضية أخرى في الولايات المتحدة وقعت مؤخرا تم توجيه الاتهام إلى أربعة مواطنين روس وأوكرانيين في واحدة من أكبر قضايا انتهاكات البيانات في الولايات المتحدة التي تضم أكثر من 160 مليون رقم بطاقة وخسائر تزيد عن 300 مليون دولار أمريكي وشاركت في نسداق و إيفن و جسبني و كارفور ، هيرتلاند، داو جونز ونظم الدفع العالمية، وغيرها.² وقال المدعي العام في مانهاتن، بريت بهارارا: "بسبب التعاون الوثيق والمتنامي بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص بشأن قضايا الأمن الإلكتروني، وقدرتنا على الكشف عن وملاحقة مرتكبي الجرائم السيبرانية مجهول الهوية أينما كانوا."³ وقد أشاد السيد بهارا على ملاحقاته القضائية وقد أثير مسألة تنازع الاختصاص كون الجناة غير امريكين حيث تمت المحاكمة طبقا لمبدأ الجنسية او الشخصية لان الجريمة وقعت علي ارض الولايات المتحدة وقاموا بتنظيف الويب من الجناة وتشكل الجريمة الإلكترونية أكبر، مشكلة كبيرة لأنها تصيب المتصفحين بالذعر.⁴

2. نظرية الجنسية : تسمى "نظرية الجنسية" أيضا "نظرية الشخصية النشطة" لأنها تقوم في المقام الأول جنسية الشخص الذي ارتكب الجريمة. واعترف على نطاق واسع بأن البلاد لديها سيطرة غير محدودة تقريبا على مواطنيها وتقول بأن البلد يعتبر له الحق في ممارسة الولاية القضائية على هؤلاء الأفراد أينما كانوا وأيما كانت الجريمة التي ارتكبوها سواء ارتكبت الجريمة - في الداخل أو في الخارج وتبرير ذلك بأن الجاني يكون علي علم بمعرفة قوانين دولته أكثر من قوانين الدولة الأخرى. كما يمكن اعتبار الفعل معاقب عليه قانونيا في الإقليم الذي ارتكب فيه، في حين أنه يمكن اعتباره جريمة في حق وطن الشخص.⁵

في حين أن "نظرية الجنسية" تتناول جنسية الجاني، وتعيين الولاية القضائية لمحاكمه ايا كان المكان الذي يقيم فيه، عكسها - "نظرية الشخصية السلبية" - يتعلق بجنسية الضحية. إن أسباب التحقق من الاختصاص على جريمة

¹ - People v Sum, Case 8340 Deans 465 JS 173158/95 (Amtsgericht, Munich, Bavaria, 1999). See also Thomas Stadler, The Monastery of Val Somme (CompuServe), web at <http://www.afs-rechtsanwaelte.de/urteile/artikel06-somm-compuserve1.php>, last visit 2 September 2008.

² - v. Vladimir Drenkman et al, Case No. 09-CR-00626, The NS District Court for the New Jersey; United States v. Nikolai Nasenkov, Case No. 09-CR-201093, at the US District Court for the Southern District From New York, and cancel the indictment.

³ <http://newyork.cbslocal.com/2013/07/25/prosecutors-5-charged-in-massive-computer-hacking-scheme>

⁴ - Max Shafkin, "The Most Dangerous Man in Petequin is not a criminal" (April 2014) Fast Company: www.fastcompany.com/3027123/bitcoin-sheriff-of-the-web-preet-bharara.

⁵ - Thus, RAY AUGUST, "American Cyber-Jurisdiction A Comparative Analysis", American Business Law Journal, vol. 39 (Summer, 2002), p. 539

مشابهة لكل من السيطرة غير المحدودة تقريبا على مواطني البلد - ولكن ينظر إليها الآن من وجهة النظر المقابلة. وهكذا، عندما نتبع هذه النظرية، تتولى محاكم الدولة التي ينتمي إليها الضحية الاختصاص القضائي.¹ ومن الأمثلة الجيدة على هذا الافتراض اعتراض الطائرة المصرية التي حملت مرتكبي أكيلي لاورو من قبل طائرات الولايات المتحدة الأمريكية، والنزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بشأن حكمهم، جنبا إلى جنب مع العديد من الحالات التي قدمتها أسرة السيد ليون كلينغوفر في محاكم أمريكا الشمالية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وشركة لورو، وشركة أبك تورس، وشاندريس، وشركة (الشركة التي استأجرت القارب) وميناء جنوة بإيطاليا.²

في مجال الجريمة الالكترونية هناك مثال يقوم علي الاختصاص من خلال تطبيق نظرية الشخصية السلبية هو الحكم، في 25 يوليو 2003، في المحكمة الاتحادية في هارتفورد، كونيتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل قاضي الولايات المتحدة الأمريكية ألفين. ثومبسون وهوالمواطن الروسي أليكسي إيفانوف، الذي عاش في تشيلياينسك، روسياوقام بقرصنة أجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة.³ وفي قضية أخرى في الولايات المتحدة، اتهم العديد من أفراد الأسرة من الولايات المتحدة وكندا والهند بالعمل معا لبيع الأدوية غير المعتمدة. وهم يواجهون ما مجموعه 17 تهمة جنائية بما في ذلك توزيع العقاقير التي خاطئة، والتآمر لارتكاب الاحتيال على الأسلاك والبريد، واستيراد المواد الخاضعة للرقابة وغيرها من الرسوم.⁴ واتهموا بتشغيل العديد من المواقع ذات الصلة التي أعلنت وبيعت إصدارات هندية الصنع من الأدوية الخاضعة للرقابة مثل الفياجرا، شينيكال، سيلبيريكس، سوما، سيمبالتا و تادافيل. لم تتم الموافقة على الإصدارات من قبل إدارة الغذاء والدواء (فدا)، وفقا لللائحة الاتهام. حاليا، النوعين الوحيدين من الأدوية التي يمكن استيرادها قانونا هي تلك التي يتم تصنيعها في المنشآت الأجنبية تفتيشها والموافقة عليها من قبل ادارة الاغذية والعقاقير وتلك التي يتم تصنيعها في الولايات المتحدة بموجب شروط وافقت عليها ادارة الاغذية والعقاقير. ووفقا لقرار الاتهام: "سجلات البنك

¹ - USA v. Cohen, -Second Circuit Court of Appeals, online, quoted. For a short description of the consequences derived from Mr. Cohen's conviction, see KATHRYN B. CODD, "Betting On The Wrong Horse: The Detective Effect of Noncompliance in the Internet Gambling Dispute on the General Agreement on Trade in Services (GATS)", William and Mary Law Review, vol. 49 (December, 2007), p. 946

² -For a description of the civil suits arising out of the *AchilleLauro* incident, see **DEAN C. ALEXANDER**، "Maritime Terrorism And Legal Responses"، *Transportation Law Journal*، vol. 82 (1991), pp 467. *et passim*.

³ -Ivanov (2003), 172 CCC (3d) 551 (Nfld.CA). See also US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY، "Russian Man Sentenced for Hacking into Computers in the United States"، online at <http://www.usdoj.gov/criminal/cybercrime/ivanovSent.htm>, last visited September 2, 2008 .

⁴ - See United States v. Sunisra et al., At West Pennsylvania County Court, Case No. 2: 14-CR-00158.

وسجلات معالج الدفع والتطبيقات المقدمة تبين أن هذه المواقع باعت ملايين الدولارات من الأدوية وصفة طبية على مدى وجودها". وجد المحققون أدلة على إجمالي المبيعات الشهرية من 400,000 دولار أمريكي إلى 40,000 عميل في جميع أنحاء العالم. على الرغم من أن الصيدليات مطالبة بمراجعة الوصفات الطبية قبل صرف هذه العقاقير، إلا أن هذه المواقع لم تطلب وصفة طبية، وفقا لقرار الاتهام.¹

3. نظرية الحماية: قد تكون "النظرية الوقائية" وتسمى أيضا "مبدأ الأمن" الأقل استخداما - إن وجدت - للنظريات التي تفرض الاختصاص القضائي. ومع التعامل مع المصلحة الوطنية أو الدولية المصابة، تسمح هذه النظرية بتخصيص الولاية إلى الدولة التي ترى أن مصالحها - سواء كانت وطنية أو دولية - معرضة للخطر بسبب العمل العدواني.

4. نظرية العالمية: ان "نظرية الشمولية" تقوم على الطابع الدولي للجريمة، وتسمح لكل دولة بدعوى الولاية القضائية على الجرائم، حتى وإن لم يكن لتلك الجرائم أثر مباشر على الدولة القائمة بالتأكيد (وبالتالي لا تطالب بأي صلة بين الدولة التي تتولى الاختصاص والجريمة نفسها. وهناك شرطان ضروريان للاضطلاع بالولاية القضائية: يجب أن يكون للدولة التي تتولى الاختصاص المدعى عليه قيد الاحتجاز ، وأن تكون الجريمة مسيئة بشكل خاص للمجتمع الدولي. وهكذا، فإن الجريمة الأولى التي ينبغي النظر فيها من أجل الولاية القضائية العالمية هي القرصنة، يليها الاتجار بالرقيق. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وبعض الأعمال الإرهابية وخطف الطائرات وتخريبها والفصل العنصري والتعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان تدريجيا خاضعة للولاية القضائية العالمية وهي ما يدخل في اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية وهناك اتجاه ينادي بان تصبح الجريمة جريمة دولية ذات اختصاص عالمي تدخل في نطاق المحكمة الجنائية الدولية ونحن نميل الي هذا الاتجاه خاصة في توسيع مصطلح العدوان من قبل منظمة الأمم المتحدة. في ظل جرائم التجسس بين الدول والتي حدثت في السنوات الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وما يحدث في ظل جريمة القرصنة الالكترونية الدولية وجرائم الاقتصادية والإرهاب الدولي والتي تدخل في نطاق الجيل الرابع والخامس والسادس من الحروب الدولية لأنه من غير المقبول ان يترتب علي محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية في نورمبرج ولا تتم محاكمة الجماعات الارهابية العالمية والتي تتخذ شكل منظمات واتحاد اوحتي افراد ضمان لعدم إفلاتهم من العقاب.²

ومن الأمثلة الأمريكية الحديثة عن حالات الجريمة الالكترونية الدولية وتبرز بعض الحالات الأخيرة في الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الحكومة للعمل عبر الحدود الوطنية. والمنطقة الجنوبية من نيويورك هي محفل نجحت فيه العديد من المحاكمات الدولية. ولكن، من الصعب أن تكون الولايات المتحدة الوحيدة التي نجحت في مكافحة الجريمة السيبرانية على المستوى الدولي. في مايو 2014، وجهت هيئة محلفين كبرى في المنطقة الغربية من ولاية بنسلفانيا اتهام خمسة

¹ - المرجع السابق

² - CHRISTOPHER L. BLAKESLEY، "Jurisdictional Issues and Conflicts of Jurisdiction"، p. 141.

قراصنة عسكريين صينيين لقرصنة الكمبيوتر والتجسس الاقتصادي وغيرها من الجرائم الموجهة ضد ستة ضحايا أمريكيين في الطاقة النووية والصناعات المعدنية والطاقة الشمسية في الولايات المتحدة.¹

وتزعم لائحة الاتهام أن المدعى عليهم تآمروا على اختراق الكيانات الأمريكية للحفاظ على الوصول غير المصرح به إلى أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم وسرقة المعلومات من تلك الكيانات التي من شأنها أن تكون مفيدة لمنافسيها في الصين، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة. وفي بعض الحالات، يزعم أن المتآمرين سرقوا أسراراً تجارية كان من المفيد بشكل خاص للشركات الصينية وقت سرقتها. وفي حالات أخرى، يدعي أن المتآمرين سرقوا أيضاً اتصالات داخلية حساسة من شأنها أن توفر منافساً، أو خصماً في التقاضي، مع نظرة ثاقبة استراتيجية ونقاط ضعف الكيان الأمريكي. ووفقاً للمحامي الأمريكي، الجنرال اريك هولدر: "هذه حالة تزعم التجسس الاقتصادي من قبل أعضاء الجيش الصيني وتمثل أول تهمة من أي وقت مضى ضد دولة طرفاً لهذا النوع من القرصنة. مجموعة الأسرار التجارية وغيرها من المعلومات التجارية الحساسة المسروقة في هذه الحالة كبيرة وتتطلب استجابة عدوانية. وينبغي أن يستند النجاح في السوق العالمية فقط إلى قدرة الشركة على الابتكار والتنافس، وليس على قدرة الحكومة الراعية على التجسس وسرقة أسرار العمل. ولن تتسامح هذه الإدارة مع أي أعمال تقوم بها أي دولة تسعى إلى تخريب الشركات الأمريكية بشكل غير قانوني وتقويض نزاهة المنافسة العادلة في تشغيل السوق الحرة".²

كما علق مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي على هذه القضية قائلاً: "لفترة طويلة جداً، سعت الحكومة الصينية بشكل صارخ لاستخدام التجسس السبيرياني للحصول على ميزة اقتصادية للصناعات المملوكة للدولة. إن قرار الاتهام المعلن اليوم خطوة هامة. ولكن هناك العديد من الضحايا، وهناك الكثير الذي يتعين القيام به. مع سلطاتنا الجنائية والوطنية فريدة من نوعها، وسوف نستمر في استخدام جميع الأدوات القانونية تحت تصرفنا لمواجهة التجسس السبيرياني من جميع المصادر". وأخيراً، كان جون كارلين، مساعد النائب العام للأمن القومي يقول هذا: "الجهات الفاعلة الحكومية المشاركة في التجسس السبيرياني من أجل ميزة اقتصادية ليست في مأمن من القانون لمجرد أنها الإختراق تحت ظل علم بلادهم. سرقة الإنترنت هي سرقة حقيقية، وسوف نحمل اللصوص السبيريانية برعاية الدولة للمساءلة كما أننا أي منظمة إجرامية عبر وطنية أخرى أن يسرق بضائعنا ويكسر قوانيننا."³

¹ -See United States v. Wang Dong, et al., Case No. 14-CR-118 in the United States District in the Western Region of Pennsylvania

² - See www.fbi.gov/pittsburgh/press-releases/2014/us-charges-five-chinese-military-hackers-with-cyber-espionage-against-us-corporations-and-a-labor-organization-for-business-advantage

³ - المرجع السابق

المطلب الثاني

الجريمة الالكترونية والاختصاص القضائي

يعتبر مجال الاختصاص القضائي في الجريمة الالكترونية واسع جدا ويمكن أن تكون معقد بحيث يصبح من الصعب جدا التحقيق فيها، وتصبح هة الصعوبة أكثر وضوحا عند تحديد نطاق الاختصاص الدولي.¹ وتحديد مجال الاختصاص ثلاثة اتجاهات للسلطة " سلطة تحديد (العقوبات المفروضة على العقوبات الجنائية والتنظيمية، والتي عادة ما تكون من صلاحيات الحكومة)، سلطة الحكم (اختصاص النظر في المنازعات، عادة ما تكون من اختصاص المحاكم) ، و سلطة إنفاذ (القدرة إلزام الامتثال أو معاقبة عدم الامتثال لقوانينها ولوائحها وأوامرها وأحكامها، وكذلك القدرة على التحقيق في السلوكيات المشبوهة، والتي عادة ما تكون أيضا من اختصاص الجهات التحقيق في الدولة، وتشير اغلب اتفاقيات الجرائم الالكترونية إلى التعاون فيما يتعلق بتجريم بعض السلوكيات ومباشرة التحقيق مع المجرمين بيد أنها لا تحل مسائل الولاية القضائية الدولية. والتحقيق في جريمة دولية يتعين عليه دائما أن يعتمد على حسن نية البلد الثالث، أو أنه لا يوجد أي تحقيق. ومع ذلك، حتى لو اعتمدت على التعاون الدولي، وأحيانا هذا لا يكفي لإنهاء التحقيق ولذلك، والحقيقة ان هناك قصور في التعاون والتحقيق القضائي بين الدول لان القانون الدولي لا يعطي سلطة الالزام للدول في تطبيق الاتفاقيات الموقعة بها.² حقيقة أن المادة 22 من الاتفاقية بوابسيت، تحدد الولاية القضائية على أساس الإقليمية وأسباب الجنسية يبدو أنها تخلق في الواقع مشاكل أكثر مما تحل. وذلك بسبب النوع المحدد من الجرائم التي تتناولها الاتفاقية: يمكن لشخص واحد إرسال (تحميل) ملفات تكون محتوياتها إجرامية من جهاز كمبيوتر في بلد ما إلى كمبيوتر آخر (الخادم) في بلد آخر ويمكن لهذه الملفات (تحميل) من قبل المشاهدين في جميع أنحاء العالم. في هذه الحالة، أين يتم ارتكاب الجريمة؟ في البلد الذي يعيش فيه الشخص و / أو المكان الذي يتم تحميل الملفات فيه، في البلد الذي يوجد فيه الخادم أو في العديد من البلدان التي ينظر فيها إلى المحتوى الجنائي فعلا؟ وإذا رأينا أن هذه الحالة الأخيرة هي التفسير الصحيح، ماذا لو كان المشاهد يعيش في بلد لا تكون فيه تلك المحتويات الخاصة مجرمة؟

¹ -Thus, inter alia, SUSAN W. BRENNER and BERT-JAAP KOOPS, "Approaches to Cybercrime Jurisdiction", p. 4. According to IAN BROWNLIE, Principles of Public International Law, 5th ed., Oxford, University Press, 2002 (1998), p. 58, law-making capabilities are one of the factors that determine the coexistence between nations.

²Should the Convention create an obligation to consult – instead of merely allowing for this consultation, as it does with the current wording – this obligation would have the advantage of permitting the determination of the most appropriate venue for persecution, together with an economy of means that would help the international community in not leaving any crime unpunished.

- قضية ياهو

ومن الأمثلة الجيدة على تعقيد قضايا الاختصاص التي تنشأ في عالم الإنترنت هي قضية ياهو. واستنادا إلى حقيقة أن بيع أو عرض الأشياء، أي التذكارات غير قانوني في فرنسا، أصدرت المحكمة الابتدائية في باريس، في الذخائر دي ريفري من 22 مايو 2000، أمر ياهو! إنك وشركتها التابعة ياهو فرنسا ليس فقط لاستبعاد متصفح الفرنسي من مبيعات تذكارات النازية ("سيسر . توت مايسديسبتيون سور لي تيريتوار دي لا ريبوبليكبارتير دو سيت " Yahoo.com "")، ولكن أيضا لتدمير جميع الملفات المعنية المخزنة في الخادم الخاص بهم ("ديتروير توت دوني إنفورماتيك ستوكي ديركثيمنت أو إنترناتيونيمنت سور سونسيرفيور").¹ في هذه الحالة، ربما تم تحميل الملفات من مصدر غير معروف وتم تخزينها في خادم في الولايات المتحدة. ثم، أكدت محكمة فرنسية واحدة اختصاصها عليها لأنها يمكن أن ينظر إليها في فرنسا ومحتوياته تم تجريمها في فرنسا.

ولكن القضية لم تنتهي هنا للحكم الصادر عن المحكمة الفرنسية لم يرض ياهو و قرر رفع دعوى قضائية في محكمة الولايات المتحدة في سان فرانسيسكو على أمل الحصول على حكم بعدم إمكانية تنفيذ أمر المحكمة الفرنسية ضد ياهو في الولايات المتحدة في دعوى قضائية، إلى جانب مناقشة المسائل التقنية للكمبيوتر فيما يتعلق بإمكانية استبعاد بعض مستخدمي موقعهم من بعض صفحات الويب (تلك التي تحتوي على تذكارات نازية)، أكدت ياهو أن السماح بتطبيق أمر المحكمة الأجنبية في الولايات المتحدة ينتهك التعديل الأول كما أكد قاضي منطقة الولايات المتحدة الأمريكية جيريمي فوجيل من مقاطعة كاليفورنيا الشمالية على الاختصاص القضائي على هيئة مكافحة الجراد في ليبيا و إيجف (الجمعيات الفرنسية المناهضة للعنصرية)، واتفق مع ياهو بشأن انتهاك التعديل الأول وأصدر حكما اخر لصالح الشركة ياهو² ولميرضي المركز هو المرة مع حكم القاضي فوجيل، مما دفعهم إلى الاستئناف للدائرة التاسعة. وفي نهاية المطاف، طرحت المسألة أمام لجنة من 11 قاضيا في تلك المحكمة، وخلصت أغلبية القضاة إلى أن محكمة المقاطعة لها اختصاص على المدعى عليهم (هيئة القانون الليبري للمحامين والمجلس الوطني للمحاسبين القانونيين).

¹ For details, see the text of the sentence: TRIBUNAL DE GRANDE INSTANCE DE PARIS, -

UEJF et Licra c / Yahoo! Inc. et Yahoo France, online at

<http://www.juriscom.net/txt/jurisfr/cti/tgiparis20000522.htm>, last visited September 2, 2008. "UEJF"

stands for Union des Etudiants Juifs de France; "Licra" stands for Ligue Contre le Racisme et l'Antisémitisme.

²Yahoo !, Inc. v. La Ligue Contre Le Racisme et L'Antisemitisme, NDCal. 2001, Nov. 7, 2001, online at <http://cyber.law.harvard.edu/is02/readings/yahoo-order.html>, last visited September 2, 2008

المبحث الثالث

إجراءات مكافحة الجريمة الالكترونية في ظل قواعد القانون الدولي الجنائي

المطلب الأول :

التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية

يعتمد التعاون القضائي الدولي أساسا على دعم جهود الشرطة الدولية في ملاحقة والقبض وتسليم المجرمين وكذا وجوب المساعد القضائية في المواد الجنائية خصوصا، وقد قطع الاتحاد الأوربي شوطا كبيرا في تنمية وتفعيل سياسة مشتركة من خلال توسيع خطة(فيينا) بتاريخ 1998/12/03 والتي تدعو إلى ضرورة تعزيز التعاون القضائي الإداري والمعلوماتي في الشق الجنائي في مجالات حماية البيئة بكل عناصرها.¹ وعلى هذا الأساس سنبين الجهود الدولية من خلال تبادل والمعلومات والمساعد القضائية كما يلي:

أ- تبادل المعلومات

أن مكافحة الجرائم الالكترونية لا تتحقق إلا من خلال تعاون دولي حقيقي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التعاون على المستوى الإجرائي، والمتمثل في تبادل المعلومات عن طريق تسهيل الاتصال بين الأجهزة القضائية بين الدول، وخصوصا دور الشرطة في الكشف عن الجرائم والمجرمين وفتح مكاتب متخصص في كل الدول لذلك الغرض و قد تبلور هذا النوع من التعاون منذ إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول).² وتقوم هذه المنظمة بتشجيع التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة في الدول الأطراف على نحو فعال يحقق مكافحة الجريمة، من خلال تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمجرم والجريمة عبر كل المكاتب للشرطة الدولية الموجودة في أقاليم الدول الأعضاء. وعلى خطى الانتربول أنشاء المجلس الأوربي عام 1991 الشرطة الأوربية تكون حلقة وصل بين الشرطة المحلية لدول الاتحاد الأوربي فيما بينها من جهة ومن جهة أخرى تعمل على كشف الجريمة عبر الحدود والدولية.³

ب: المساعدة القضائية الدولية في المواد الجنائية

بالنظر لطبيعة جرائم الالكترونية ذات الطابع العالمي فإن الإجراءات الجنائية التي تبدأ بملاحقة الجناة وتقديمهم للمحاكمة وسماع الشهود أو اللجوء للإقامة القضائية لجمع المزيد من المعلومات التي يمكن أن تساهم في التحقيق

¹-GIMENO(BJ),peoiection de lenvironnement par le droit penal, pour uneapprochecommunautaire, R,E 2 eranee N 05 Mai 2002,p8.

² - أنشئت سنة 1923 تحت اسم اللجنة الدولية للشرطة الجنائية وتغير اسمها للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية 1956 وتضم حاليا 161 دولة عضوا، وللمزيد حول الشرطة الدولية ودورها انظر : حسنين عبيد : التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2001، ص53

³ - علاء الدين شحاتة : التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة- رؤية لاستراتيجية وطنية للتعاون الدولي في مكافحة المخدرات، دون ناشر، 2000، ص117.

والكشف عن هذه الجرائم وتساعد في توقيع العقوبة عليهم، لا تتحقق إلا من خلال المساعدة القضائية في إطار التعاون الدولي، ولهذا فقد نصت أغلب الاتفاقيات الدولية على ضرورة المساعدة القضائية وهذا من خلال:

- **تبادل المعلومات:** وهي تشمل تقديم كل البيانات والوثائق التي تطلبها سلطة قضائية أجنبية بصدد متابعة جريمة ما والرد على الاتهامات التي وجهت إلى رعاياه في الخارج وتبيان الإجراءات التي اتخذت ضدهم. ومن مظاهر تبادل المعلومات ما يتعلق بالمساعدة في الكشف عن السوابق القضائي للجناة من خلال التعريف بالماضي الجنائي لهم، وهذا من شأنه تكوين فكرة على طريقة عمل والتخطيط للمجرم مما يساعد في القبض عليه أثناء التحقيق، أو التخفيف والتشديد العقوبة عند محاكمته.

- **نقل الإجراءات:** ويقصد بها قيام دولة بناء على اتفاقية باتخاذ إجراءات جنائية بصدد جريمة ارتكبت في إقليم دولة أخرى ولمصلحة هذه الدولة وهذا إذا ما توافرت شروط معينة وهي¹:

- أن يكون الفعل المنسوب إلى الشخص يشكل جريمة في الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها.
- أن يكون الإجراء المطلوب اتخاذه مقرر في قانون الدولة المطلوب إليها عن ذات الجريمة
- أن يكون الإجراء المطلوب اتخاذه يؤدي إلى الوصول للحقيقة كان تكون أدلة للجريمة موجودة بالدولة المطلوب إليها.

وعليه فانه يجب على الدول المعنية أن تتعاون فيما بينها حتى يمكنها معالجة جرائم الالكترونية، وعلى هذا الأساس فقد شددت مسودة الاتفاقية الأوربية لجرائم الالكترونية من خلال القانون الجنائي على ضرورة تدويل هذه الجرائم وخاصة تلك العابرة للحدود، وضرورة قيام الدول الأطراف بتبني قوانين جنائية وطنية في هذا المجال. كما أوصت الاتفاقية على المستوى الدولي بضرورة قيام الدول بالتعاون فيما بينها من أجل التصدي لهذه الجرائم على ضوء المبادئ التالية:

- تقديم المساعدة في التحقيق الجاري في أي دولة بالنسبة لهذه الجرائم المنصوص عليها في المادة 04 من هذه الاتفاقية
- التزام بالتعاون مع سلطات التحقيق
- تقديم المساعدة الفنية والتقنية اللازمة في التحقيق الجنائي
- تسهيل الإجراءات الإدارية والتقنية من اجل حل مشاكل الإثبات في جرائم المعلوماتية.

¹ - سالم محمد سليمان الاوجلي : أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1997، ص425.

ج: تبادل الإنابة القضائية الدولية:

يقصد بالإنابة القضائية طلب اتخاذ إجراء قضائي من إجراءات الدعوى الجنائية، تتقدم به الدولة الطالبة إلى الدولة المطلوب إليها لضرورة ذلك الفصل في مسألة معروضة على السلطة القضائية في الدولة الطالبة، ويتعذر عليها القيام بها بنفسها، وأن تنفيذ طلب الإنابة غير ملزم للدول المناوبة لأن أساسها اعتبارات المجاملة الدولية.¹

ومن الأمثلة الجيدة على التعاون الدولي قضية "مختبرات روما" وحالة "تور تيفت". وفقا للملحق (ب) من بيان الموظفين للجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، بتاريخ 5 يونيو 1996، في 28 مارس 1994، اكتشف مدير نظم الكمبيوتر في مركز روما لتطوير الهواء، قاعدة جريفيس للقوات الجوية، نيويورك أن شبكتهم قد اختراقت وتضرر من خلال برنامج حاسوبي لاتصال غير القانوني يسمى "الشم"، الذي تم تثبيته سرا على شبكات الكمبيوتر من قبل المتسللين لجمع غير قانوني للمستخدمين تسجيل الدخول للمستخدمين المرخص لهم. وقد تم تثبيت هذا البرنامج سرا على أحد الأنظمة المتصلة بشبكة المختبر. تم العثور على اثنين من المتسللين يدعون أنفسهم "داتاسترمكاوبوي" و "كوجي"، والتي كانت هويات مجهول. "داتاسترم رعاة البقر"، وهو في السادسة عشرة من عمره الذي يتمتع القرصنة في الشبكات العسكرية، وكان يقع من قبل المخبر، الذي كان قادرا على تقديم رقم هاتف وعنوان في المملكة المتحدة. أقام وكلاء سلاح الجو الأمريكي علاقة عمل مع وكلاء سكوتلاندا يارد الجديدة واعتقلوا القرصنة.² في تاريخ التقرير، كان "داتاسترمكاوبوي" في انتظار المحاكمة في المملكة المتحدة. بعد ثلاث سنوات، ريتشارد برايس، ويعرف أيضا باسم "داتاسترمكاوبوي"، تم تغريمه مع 1200 جنيه استرليني للتسلل. تم القبض على ماثيو بيفان، المعروف أيضا باسم "كوجي"، وانتظر 18 شهرا للمحاكمة وتم تبرئته لأنه حكم على أنه ليس من المصلحة العامة متابعة القضية.³ وتناولت قضية تور تافدت نشر دعاية عنصرية ومعادية للسامية على شبكة الإنترنت. تمزق تفيدت، الذي تم تخزين صفحته على شبكة الإنترنت في خادم أمريكا الشمالية، وكان مؤسس المجموعة اليمينية اليمينية المتطرفة فيغريد(وهي منظمة تدرس مذهبها يخلط بين النازية الجديدة والكراهية العنصرية والدين، مدعيا عبادة أودين وغيرها من القديم الآلهة الإسكندنافية)، واعتبرت مسؤولة عن محتويات صفحة ويب - حتى لو تم تخزينها من ولاية النرويج - وحكمت

1- عبد الروؤف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1996، ص102.

²STAFF STATEMENT. US SENATE. PERMANENT SUBCOMMITTEE ON INVESTIGATIONS ، *Security in Cyberspace* ، online, quoted, p. 6. See, also ،GEORGE MOHAY ، ALISON ANDERSON ، BYRON COLLIE ، OLIVIER DE VEL and RODNEY D. MCKEMMISH ، *Computer and Intrusion Forensics* ، Norwood, MA, Artech House, Inc, 2003, pp. 308, 309, who use this as a case study for security in cyberspace.

³ -For a short story on Matthew Bevan, see MARK WARD“ ، History repeats for former hacker ،” *BBC News* ، online at <http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/4761985.stm>, last visited September 2, 2008.

عليه محكمة النرويجية إلى خمسة وسبعين يوماً في السجن مع خمسة وأربعين يوماً مع وقف التنفيذ، بالإضافة إلى عامين من الاختبار.¹

في حالة مختبرات روما ، كان قانون السيطرة هو ذلك الموقع حيث وقعت الإجراءات المعنية، موقع القرصنة. غير أنه في قضية تفدت ، كان القانون المسيطر هو البلد الذي يقال إنه حدث فيه الضرر. ولكن كلا الأمرين يتوقفان على حل التعاون الدولي. ومع ذلك، لا تتعامل جميع الحالات مع التعاون الدولي الجيد. وفي 10 أكتوبر من عام 2001 أعلنت وزارة العدل الأمريكية ان فاسيليجورشكوف من تشيلياينسك بروسيا قد ثبت انه مذنب بتهمة التآمر ومرتكب جرائم الكمبيوتر والتزوير مما جعله يواجه عقوبة قصى بالسجن خمس سنوات²

بعد أن اكتشفت أن بعض الشركات قد عانت من عمليات التسلل من المتسللين، أنشأ مكتب التحقيقات الفيدرالي ، أطلق عليه اسم إنفيتا، وأقام بالاتصال في نهاية المطاف مع المتسللين و جذبهم إلى الولايات المتحدة مع فرص العمل. بعد محادثات طويلة وبعض الاختبارات عبر الإنترنت، وافق فاسيليجورشكوف وأليكسي إيفانوف على لقاء وجهها لوجه في سياتل، حيث سئل - من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي وكلاء السرية - عن مهاراتهم القرصنة وتحمل المسؤولية عن مختلف حوادث القرصنة والأنشطة. وفي ختام اجتماع إنفيتا، ألقى القبض على الرجلين.³

قامت وزارة العدل بعدة محاولات فاشلة للحصول على السلطات الروسية للتعاون والاستيلاء على محتويات خوادم الهاكرز في روسيا. ثم قام عملاء أمريكا الشمالية بالوصول إلى خادمين في روسيا حيث احتفظ غورشكوف ببياناته وتم تحميله على 1 غيغابايت من المعلومات. وفي وقت لاحق، حصلوا على مذكرة تفتيش للنظر في الملفات التي تم تحميلها وحصلت على أدلة قوية على القرصنة الرجال والأنشطة الاحتيال.⁴

وكانت هذه حالة واحدة لم ينجح فيها التعاون الدولي بسبب عدم استجابة أحد الجانبين. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن حالة أخرى حيث كانت هناك إرادة للتعاون ولكن القانون نفسه لم يسمح بذلك. وقد تأثر عشرات الملايين من أجهزة الكمبيوتر في مايو 2000، عندما اجتاحت "الحب علة" فيروس الإنترنت. وعاد الفيروس سريعا إلى الفلبين، ولكن بعد

1 -See the media report with comments at “Norwegian Jailed for Web Racism ،”CNN ، Apr.23, 2002, online at <http://www.con.com/2002/WORLD/europe/04/23/norway.web/index.html>, last visited September 2, 2008.

2 - Thus ،US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY“ ، Russian Computer Hacker Convicted by Jury” , online at <http://www.usdoj.gov/criminal/cybercrime/gorshkovconvict.htm>, last visited September 2, 2008.

3 - US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY“ ، Russian Computer Hacker Convicted by Jury” , online, quoted.

4 - US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY“ ، Russian Computer Hacker Convicted by Jury” , online, quoted.

ذلك واجه المسؤولون عن إنفاذ القانون مشكلة، حيث لم يكن لدى الفلبين قانون ضد القرصنة.¹ لذلك، على الرغم من كل الأضرار التي لحقت، لم يحاكم أي شخص على الإطلاق ل "علة الحب" فيروس. وأرادت الولايات المتحدة تسليم المشتبه فيه ، وهناك اتفاق دولي لتسليم المجرمين بين الولايات المتحدة والفلبين. ومع ذلك، فإن عدم وجود قانون ضد القرصنة في الفلبين جعل تسليم المجرمين مستحيلا في هذه الحالة² وفي قضية إنفيتا، كان قانون الرقابة هو البلد الذي يقال إنه حدث فيه الضرر. في قضية "علة الحب"، ومع ذلك، فإن قانون السيطرة هو أن الموقع حيث وقعت الإجراءات المعنية، موقع القرصنة. ولم تعتمد أي من هذه الحالات على التعاون الدولي. في الواقع، تم حل واحد عن طريق القرصنة في الخوادم في بلد آخر، في حين أن الآخر لم تحل على الإطلاق بسبب غياب التشريعات. في بعض الأحيان هناك إرادة، ولكن لا توجد وسيلة!

المطلب الثاني

تحديات مكافحة الجريمة الالكترونية في إطار قواعد القانون الدولي الجنائي

نادي البعض بضرورة إنشاء وحدات خاصة بمكافحة الجريمة الالكترونية أسوة بالانتربول وذلك لإثبات الجريمة عند وقوعها وتحديد أدلتها وعليه بالنظر الى الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الجريمة الالكترونية باستخدام الوسائل الالكترونية المستحدثة تمتد لتشمل البعد العالمي الذي لا يتقيد بحدود دولة معينة.³

أولا: فاعلية الآليات القانونية الدولية الموحدة في مكافحة الجريمة الالكترونية :

وهذا ما يجعله ينعكس على آليات مكافحتها فاعليتها مما يعني إيجاد صيغة ملائمة للتعاون الدولي لمكافحة جرائم الاعتداء على المعلومات الخاصة وتبادل الخبرات والمعلومات حول هذا النوع من الجرائم ومرتكبيها وسبل مكافحتها. ورغم المناداة بضرورة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الالكترونية، إلا أن هناك عوائق تحول دون ذلك تجعل من هذا التعاون صعبا، ويمكن إيجاز ذلك في الأسباب التالية :

أ-عدم وجود نموذج واحد متفق عليه فيما يتعلق بالنشاط الإجرامي، بسبب أن الأنظمة القانونية في بلدان العالم تتفق على صور محددة يندرج ضمنها ما يسمى بإساءة استخدام نظم المعلومات الواجب إتباعها، كما انه لا يوجد تعريف

¹ - Philippine investigators detain man in search for 'Love Bug' creator, "CNN, May 8, 2000, online at <http://archives.cnn.com/2000/TECH/computing/05/08/ilove.you.02/index.html>, last visited September 2, 2008.

² -Thus, SETH MYDANS, "Philippine Prosecutors Release 'Love Bug' Suspect," The New York Times, May 10, 2000, online at <http://partners.nytimes.com/library/tech/00/05/biztech/articles/10virus.html>, last visited September 2, 2008

³ - الدكتور جميل عبد الباقي الصغير ، الجوانب الإجرائية للجرائم المتعلقة بالإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة 1998م ص 75

محدد للنشاط المفروض أن يتفق على تجريمه وهذا راجع إلى قصور التشريع ذاته في كافة بلدان العالم وعدم مسابته لسرعة التقدم المعلوماتي ومن ثم الجريمة الالكترونية.

وما تجدر الإشارة إليه أن العديد من الدول العربية لم تصدر قانونا يتعلق بالجريمة الالكترونية سواء ارتكبت عن طريق الكمبيوتر أو عن طريق الانترنت، ولا يزال الخلاف قائما حول أفضلية تعديل التشريعات العقابية لكي تستوعب نماذج الجريمة المعلوماتية أم أنه تعدل قوانين حماية الملكية الفكرية كي تستوعب هذه الأنشطة من السلوك ويتم تجريمها، أم من الأفضل إصدار تشريعات جديدة خاصة بالجريمة الالكترونية، حتى أن الأمر لا يتوقف هنا بل يتعداه، حيث أن عدم اتفاق الأنظمة القانونية المختلفة على صورة موحدة للسلوك الإجرامي في الجريمة الالكترونية يغري قرصنة الحاسب الآلي على تنظيم أنفسهم وارتكاب جرائمهم دون التقيد بالحدود الجغرافية الأمر الذي يؤكد حتمية التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة.

ب- عدم وجود معاهدات ثنائية أو جماعية بين الدول على نحو يسمح بالتعاون المثمر في مجال هذه الجرائم، حتى في حالة وجودها فان هذه المعاهدات تبقى قاصرة عن تحقيق الحماية المطلوبة في ظل التقدم السريع لنظم وبرامج الحاسب الآلي وشبكة الانترنت، ومن ثم تطور الجريمة الالكترونية بذات السرعة على نحو يؤدي إلى إرباك المشرع وسلطات امن الدول، ويظهر الأثر السلبي في التعاون الدولي وهو ما حاولت الأمم المتحدة الاهتمام به وكذلك بعض البلدان الأوروبية.¹

ج- عدم وجود تنسيق فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المتبعة المتعلقة بالجريمة الالكترونية بين الدول المختلفة خاصة فيما يتعلق بالتحقيق والحصول على الأدلة لاسيما وأن الحصول على دليل في مثل هذه الجرائم خارج نطاق حدود الدولة عن طريق الضبط أو التفتيش في نظام معلومات معين أمر في غاية الصعوبة فضلا عن صعوبة الحصول على الدليل ذاته.²

د- إشكالية الاختصاص في الجرائم الالكترونية كونها تعد من المشكلات التي تعرقل الحصول على الدليل فيها خاصة وأنها من أكثر الجرائم التي تثير مسألة الاختصاص على المستوى المحلي والدولي بسبب التداخل والترابط بين شبكات المعلومات لأن الجريمة قد تقع في مكان معين وتنتج آثارها في مكان آخر. وما يلاحظ أن التشريعات الجنائية المطبقة حاليا في معظم دول العالم تركز على الصفة الإقليمية فيما يتعلق بتطبيق قواعد الإجراءات الجنائية عن طريق السلطات غير الوطنية لذلك لامن الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول لتسهيل تحقيق جرائم الالكترونية ورغم إبرام بعض الاتفاقيات إلا أنها لم تفي بالغرض في حل مشكلات الاختصاص وتبادل الأدلة الجنائية وتسليم المجرمين. لذلك

1 - عبدالفتاح بيومي حجازي - المرجع السابق - ص 188

2 - <http://www.nytimes.com/2012/06/01/world/middleeast/obama-ordered-wave-of>

.Electronic attacks against iran.html?_R = 1 &pagewanted = Release

تبق الحاجة ماسة إلى تشريعات جنائية أكثر مرونة تتواءم مع سرعة التقدم التكنولوجي وعصر المعلوماتية.¹ إن إجراءات التحقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات وفقا لما جاء في توصية المجلس الأوروبي رقم 95 تقتض بالتدخل السريع لمد الإجراءات إلى أنظمة كمبيوتر قد تكون موجودة خارج الدولة، وحتى لا يمثل هذا الأمر اعتداء على سيادة دولة معينة أو على أحكام القانون الدولي بوضع قاعدة قانونية صريحة تسمح بهذا الإجراء. لذلك فإن الحاجة ملحة لاتفاقيات دولية تنظم كيفية اتخاذ هذه الإجراءات كما يجب أن تتوفر إجراءات سريعة ومناسبة ونظم اتصال تسمح للجهات القائمة على التحقيق بالاتصال بجهات أجنبية لجمع أدلة معينة وهو ما يوجب تطوير اتفاقيات التعاون الدولي.

ثانيا: تحديات تنظيم القانوني للجريمة الالكترونية في اطار قواعد القانون الدولي الجنائي

إن جرائم الإنترنت تمثل تحديًا كبيرًا للأجهزة القانونية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، ذلك أن عملية التشريع تستغرق وقتًا طويلاً يمنع مكافحة جرائم المعلوماتية بسرعة. في الواقع، فإن المحاكم الجزائية الوطنية تواجه اليوم صعوبة أساسية وهي الوقت الضائع بين اكتشاف الانتهاكات للتقنيات الجديدة، وبين تعديل القوانين الجزائية لمكافحتها. فالتعديلات الضرورية للقانون الجزائية الوطنية غالبًا ما تكون بطيئة لأنها تتطلب تحقيق الخطوات الآتية:

- اكتشاف محتوى المخالفات في التكنولوجيا الجديدة، وإيجاد الثغرات في القانون الجزائي لمعالجتها واعتماد قوانين جديدة تجرم التعديلات المتعلقة بالكمبيوتر. وما يزيد من التأخير في عملية مكافحة جرائم الإنترنت الحاجة إلى معدات وتقنيات قد لا تكون متوفرة للتحقيق في الأعمال الإجرامية المحتملة.
- التعامل بالأدلة الرقمية يترافق مع تحديات كبيرة ويتطلب إجراءات محددة للحفاظ على سلامة المعلومات، وتجنب تعديل الأدلة أو حذفها، أو التعدي على حقوق مستخدمي الإنترنت الأبرياء. ومن بين التحديات الأخرى الأساسية نذكر: صعوبة كشف الأجهزة والبرامج التي يستخدمها المشتبه بهم، وكشف هوية مستخدمي الإنترنت عن طريق تحليل الرسائل الالكترونية، واستعادة الملفات المحذوفة، وتحديد الأدلة ذات الصلة بالجرائم، وفك تشفير الملفات.
- من ناحية أخرى، إن انتشار الإنترنت خارج حدود الدولة يطرح تحديات قانونية تتعلق بسيادة الدول وصلاحيات محاكمها التي تمتد فقط على مساحتها الجغرافية (ضمن حدودها). ولكن بما أن جرائم الإنترنت ظاهرة عالمية جديدة تمتد خارج نطاق الحدود الوطنية فإن ذلك يستلزم لنجاح مكافحة تلك الجرائم تنسيقاً (harmonization) كبيراً بين القوانين الداخلية والمعاهدات الدولية والتعاون بين مختلف البلدان. فمنذ العام 1995، تواجه الحكومات في جميع

¹ - الدكتور: جميل عبد الباقي الصغير : الجوانب الإجرائية : المرجع السابق ص 91

أنحاء العالم عدداً من المشاكل على شبكة الانترنت كتحميل المواد التي تعتبر غير قانونية ووجود محتوى غير أخلاقي مضر بالشباب، بالإضافة إلى الجرائم الأخرى.

- من المقترحات المتعلقة بقانون جنائي دولي للفضاء الإلكتروني يطبق على الجرائم الإلكترونية إنشاء فرقة عمل عالمية للتحقيق والادعاء وينبغي أن تكون فرقة العمل العالمية يكون لها القدرة على إنفاذ القانون، والإنترنت، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة في العالم وتمثل الشركات عابرة القوميات التي تعمل في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع، صناعة الخدمات المالية، الأوساط الأكاديمية، والعمل في شراكة. وستكون فرقة العمل ضرورية والوقائية، والكشف، ويوضع على السبيل العالمية والجرائم والهجمات السيبرانية العالمية في سريعة وفعالة وتدابير التحقيق والاعتقالات، وجود إمكانية الوصول في الوقت الحقيقي إلى المعلومات العالمية في الفضاء الإلكتروني.

المطلب الثالث

الاتجاهات الفقهية الدولية لإدراج الجرائم الإلكترونية ضمن اختصاصات المحكمة الدولية

هناك اتجاه من الفقه العالمي ينادي بأن تدخل الجريمة الإلكترونية في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وان تختص بالملاحقة الجنائية في أي في الدعوى التي تنظر فيها في الجرائم الإلكترونية باعتبار انها تعد من الجرائم الدولية التي تهدد الامن العالمي بمفهومه العام الاقتصادي. وفيما يلي نلقي الضوء على المحكمة الجنائية الدولية المقترح انشاءها للجرائم المعلوماتية

أولاً : نطاق اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الإلكترونية :

أنشأت المحكمة الجنائية الدولية (إيسك) 97 في أفي روما في عام 1998 من جانب 120 دولة. نظام روما الأساسي اعتمدت المحكمة الجنائية الدولية ودخلت حيز النفاذ في 1 يوليو 2002. وهي محكمة مستقلة عن الدول وانسأت المحكمة الجنائية الدولية بهدف تعزيز سيادة القانون وضمان عدم وقوع أخطر الجرائم الدولية دون عقاب. ولا تحل المحكمة محل المحاكم الوطنية حيث ان اختصاصها يعد مكملاً إلا للجريمة الوطنية¹، و تقوم بالتحقيق والملاحقة القضائية إذا كانت الدولة، طرفاً في نظام روما الأساسي ولا ترغب أو غير قادر على المقاضاة أي شخص يرتكب من الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي، وتختص المحكمة بالملاحقة القضائية، وتقتصر المحكمة الجنائية على الدول التي تصبح أطرافاً في إلا أن الدول ملزمة بالتعاون الكامل في ذلك والتحقيق والمقاضاة. ولن يكون للمحكمة الاختصاص

¹ . -Rome Statute of the International Criminal Court, 17 July 1998, 2187 ONTES 90, available

فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في إقليم أو الدول غير الأطراف، أو رعاياها أو فيما يتعلق بالدول الأطراف التي أعلنت أنها لا تقبل المحاكم الولاية القضائية على جرائم معينة معينة.¹

وقد يكون للمحكمة الجنائية الدولية دور تؤوله لمحاربة الهجمات الالكترونية الواسعة، وفتح البنية التحتية للمعلومات حتى اليوم تحت التيار الولاية القضائية السارية. ووفقا للفقرة 10 من المادة 93، يجوز للمحكمة بناء على طلب التعاون مع وتقديم المساعدة للدولة الطرف التي تجري تحقيقا أو تجري محاكمة بشأنها السلوك الذي يشكل جريمة تدخل في نطاق اختصاص المحكمة أو التي تشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الوطني للدولة الطالبة، و تعتبر الهجمات السيبرانية الضخمة والمنسقة ضد البنية التحتية للمعلومات من "الجرائم الخطيرة". لان الهجمات العالمية واسعة ومنسقة في الفضاء السيبراني في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يتضمن نظام روما الأساسي مواد تتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية ثلاث أقسام للمحاكم في الإجراءات العادية والرسمية. ويجوز للمدعي العام، وهو جهاز مستقل تابع للمحكمة بعد تقييم المعلومات المتاحة، الشروع بالتحقيق أيضا على أساس استثنائي. (المادتان 18 و 53)²

وفقا للمادة 18 بشأن الأحكام الأولية المتعلقة بجوز للمدعي العام أن يتسلم السلطة من المحكمة التمهيدية على اتخاذ خطوات التحقيق اللازمة لغرض ذلك والحفاظ على الأدلة حيث هناك فرصة فريدة للحصول عليها أدلة هامة أو هناك خطر كبير أن مثل هذه الأدلة قد لا تكون متاحة في وقت لاحق. " مثل هذا استثنائية قد تكون هناك حاجة إلى إجراء جيد جدا في التحقيقات الضخمة وهجمات منسقة ضد البنى التحتية الحيوية للمعلومات في الفضاء السيبراني. وهي أيضا الدائرة التمهيدية التي تقوم في وقت لاحق تصدر في نهاية الأمر مذكرة اعتقال.

ومن الضروري إنشاء محكمة جنائية دولية أو محكمة جنائية دولية التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية على أساس القانون الدولي، يحتاج إلى محكمة جنائية دولية لأي إجراءات. لكانت المحكمة الجنائية الدولية تسمى حلقة مفقودة في النظام القانوني الدولي. العديد من الهجمات الالكترونية العالمية الأكثر خطورة دون عقاب دون وجود محكمة جنائية أو هيئة قضائية في حالة فعل. وعندما تنشأ محكمة جنائية دولية أو محكمة دولية، فإن مبدأ المساءلة الجنائية الفردية يجب أن يكون عالميا ضد أي شخص يرتكب أي من الجرائم الالكترونية المنصوص عليها والتي تعد جرائم في القانون الدولي للجريمة الإلكترونية التي تعاقب عليها المحكمة.

¹ – Rome Statute of the International Criminal Court, 17 July 1998, 2187 ONTRES 90, A / CONF.183 / 10, available at <http://untreaty.un.org/cod/icc/statute/finalfra.htm>.

² – Trinidad and Tobago, Luxembourg and Estonia – to the amendments in their countries Status of ratification and implementation of the Kampala Amendments on the crime of aggression Update 7 (April 10, 2013), http://crimeofaggression.info/documents//1/Status_Report-ENG.pdf.

ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية للفضاء الالكتروني :

يجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية للفضاء الالكتروني تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، التي أنشئت بموجب قرار من قبل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لسلطة المحكمة أن تلاحق قضايا وتحكم على أخطر الجرائم والهجمات العالمية، وينبغي أن تكون لها ولاية قضائية بشأن مسألة انتهاكات معاهدة عالمية أو مجموعة من المعاهدات المتعلقة بالجريمة الالكترونية، الهجمات الالكترونية العالمية واسعة النطاق ولكن يجوز لها المطالبة بالتحقيق إلا بالتنسيق مع المحاكم الوطنية والحق في اجراء التحقيقات والمتابعة في أي مرحلة وينبغي لمكتب المدعي العام أن يقوم بذلك أن تعمل بصورة مستقلة عن مجلس الأمناء وأي منظمة دولية، أو أجهزة أخرى المحكمة. ويبدأ المدعي العام التحقيقات وفقا لتقديره الخاص على أساس المعلومات الواردة. ويجب أن يؤكد القضاة قرارات الاتهام يجب أن تستند القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وذلك وفقا للنظام الأساسي للمحكمة. أنه ينبغي بالاسترشاد بالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الأخرى والمحاكم الجنائية الدولية والمحاكم، مثل المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومن شأن ذلك أن يحقق العدالة الجنائية العالمية وتعزيز سيادة القانون وكفالة العقاب على أخطر والجرائم السيبرانية تجنبنا لعدم إفلات المجرمين من العقاب ويكون المدعي العام ومكتب المدعي العام مسؤولة عن التحقيق والمقاضاة على الأكثر والجرائم السيبرانية الخطيرة ذات الاهتمام العالمي. يجب أن يكون المدعي العام القدرة على التصرف بشكل مستقل في جهاز مستقل مسؤولا يجوز لها أن تلتزم أو تتلقى تعليمات من أي حكومة أو من أي مصدر آخر. ويكون للمدعي عليه سلطة التماس المساعدة الأكثر فعالية في التحقيق في الجرائم السيبرانية.

ومن خلال الإنترنت يمكن مساعدة مكتب المدعي العام على الصعيد العالمي التحقيق في ركينتين: الإنترنت 9 منذ الثمانينات منظمة الشرطة الدولية الرائدة على المعرفة حول والتعاون العالمي بشأن جرائم الحاسوب والجريمة الالكترونية. وتمكن شبكة الإنترنت الشرطة من المشاركة وتقديم المعلومات والأدلة عن الجريمة الالكترونية، وتحديد الخبراء على الفور في البلدان الأخرى، والحصول على المساعدة في التحقيقات المتعلقة بها.

ثالثا: ميثاق الأمم المتحدة والآليات المرتبطة به وجريمة العدوان :

يحظر ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة على وجه التحديد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المادة 2(4)، التي تحظرها استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو السياسية استقلال أي دولة ". رأي الأغلبية هو أن هذا يحظر الحكم كل استخدام للقوة، الدفاع. أيضا، استخدام القوة السيبرانية بحيث تؤثر سلبا على قدرات المعلومات العسكرية والصناعية والتصنيع أو البنية التحتية للمعلومات، أو المدنية القائمة على التكنولوجيا من شأنه أن ينتهك المادة 2(4)

من ميثاق الأمم المتحدة فقط إذا كان مثل هذا الهجوم على مستوى عال من الشدة وذلك للتأثير على السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة الضحية.¹

وعلاوة على ذلك، فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يعرف مصطلحات كبيرة أهمية مثل العدوان، على الرغم من هذا المصطلحات المستخدمة في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة. المادة 39 تنص فقط على أن "يقرر مجلس الأمن ذلك ووجود أي تهديد للسلم، أو خرق للسلم، أو فعل العدوان". - "العدوان"، في الواقع، ظلت غير محددة حتى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314. هذا وحاول القرار تعريف شامل ل "أفعال" العدوان "بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، كان هذا الجهد إلى حد كبير عن طريق تعداد مختلف الأفعال التي يمكن أن تكون أفعال عدائية، ومن الواضح أنهم لم يفكروا في الطبيعة الفريدة للمشكلة التي يطرحها جرائم الإنترنت، معتبرا انه تم إصدار القرار منذ فترة طويلة في عام 1974. المادة 1 من القرار يبدأ التعريف في علي نفس شروط ميثاق الأمم المتحدة وعرف العدوان على أنه "الاستخدام" من القوة المسلحة من قبل دولة ضد السيادة والإقليمية أو النزاهة أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو في أي دولة أخرى وهو ما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في هذا التعريف. ومع ذلك، يمكن القول أيضا بأن يجب ان يتم التوسع في تعريف العدوان لتشمل الجرائم الالكترونية في ظل قضايا التجسس الالكتروني والإرهاب الالكتروني والجيل الرابع والخامس من الحروب لأنها بالفعل تشكل عدوانا علي الدول المعتدي عليها من قبل دول أو من أفراد أو منظمات إرهابية.

يجب مناقشة الحكم هيئة الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية. المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة تسوية المنازعات، والبند (1) من هذا المادة تنص الدول على تسوية نزاعاتها سلميا. في حالة فشل تسوية النزاعات سلميا يجوز يلجأ لمجلس الامن يلتم تسوية النزاع، وفقا للمادة 33 (2). لأنه لن يدخل حيز التنفيذ إلا عندما يكون الفعل المتنازع عليه داخل في نطاق اختصاصات مجلس الأمن والحقيقة ان الجرائم الالكترونية لا تدخل ضمن اختصاصاته. . وعلاوة على ذلك، حتى لو كانت ضمن اختصاصاته.² فإن هذه الأعمال لكي يعترف بها ويحق للمجلس الأمن إحالتها إحالة قضية إلى محكمة العدل الدولية ضئيل جدا، خاصة بالنظر إلى أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الدول الأكثر احتمالا للمشاركة في اللجنة التي تتفق علي اعتبار أعمال القوة السيبرانية جرائم ومن الجدير بالذكر أيضا الولاية الاستشارية لمحكمة العدل الدولية. محكمة العدل الدولية أن يقدم رأيا استشاريا بشأن أي مسألة قانونية بناء على الطلب المحال اليها من قبل الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه اعتبار الجرائم الالكترونية من الناحية القانونية الدولية في تحديد ما إذا كان

¹ . Arcy / Res.6, EnDuc. Arcy / Res.6 (11 June 2010), available at: http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_DOS/Resolutions/Arcy-Res.6-ENG.pdf [Following is the Kampala settlement)Adoption of amendments to the crime of aggression against the Rome Statute.

²- Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949-Protection of Victims of International Armed Conflicts, (8 June 1977), 1125Ones 3

الهجوم الإلكتروني يشكل استخدام القوة أم وهو عمل عدواني. ومع ذلك، في حين أن الدول لا يمكن منع رأيا من هذا القبيل يعتبر غير ملزم يحق للطرف الاخذ به او طرحه جانبا.

رابعا: القانون في الحرب وبروتوكولات جنيف:

بعد محاولة تعريف العدوان في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 (كان مفهوما) أن القانون الحالي لم يفعل ذلك أو توفير الحماية الكافية لجميع الأشخاص المتأثرين من العدوان، سواء من خلال تورطه فيه أو عن طريق كونه التي تستهدفها بشكل مباشر أو غير مباشر. وردا على ذلك، الإضافية وقد تطور البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف في عام 1977 معالجة الأفراد المتورطين في ارتكاب أعمال عدوانية. (الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين واستخدامها والشعارات وما هي للأسف ليست ذات صلة لأغراضنا من تحديد المساءلة لأنها تفكر في أعمال مثل الإنسانية والاعتقال، والإفصاح عن كونه عضوا في المسلحين القوات الخ.) وقيل إن القوات المسلحة لطرف في نزاع.

خامسا: المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة:

يعمل مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول على مبدأ "كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به دولة ما" يرتب عليه المسؤولية الدولية لتلك الدولة". 114 ولكن يؤخ عليه ان بعض أنواع الأفعال التي تنسب إليها المسؤولية لا تزال غامضة بما فيه الكفاية هذه المواد بحيث لم تشمل الهجوم السيبراني ومن المفيد أيضا أن يجوز أن تكون الدول مسؤولة عن كلتا الفاعلين كما جاء في المادة 2: - هناك دوليا الفعل غير المشروع لدولة ما عندما يكون السلوك الذي يتألف من إجراء أوفإن الإغفال (أ) يعزى إلى الدولة بموجب القانون الدولي؛ و (ب) السلوك الذي يشكل خرقا لالتزام دولي تجاه الدولة بل هو أيضا مستقر جيدا وغير محدد السياق¹ المبدأ العرفي للقانون الدولي الذي يقع على عاتق الدول يستدعي عدم الاعتداء علي بعضهم البعض. وهكذا، لا تقيّد أفعال غير الدول يمكن اعتبار الجهات الفاعلة التي تنفذ هجوم سيبراني أيضا إغفال إسناد المسؤولية إلى الدولة والتي نشأت منها هذه الهجمات. ومع ذلك، هذه المواد فقط إنشاء المبادئ التي يجب إلى يكون هناك آلية قضائية تدخل في نطاق اختصاصات محكمة العدل الدولية وعلاوة على ذلك، فإن المواد تتجاهل تماما المساءلة الفردية عن الجرائم الإلكترونية.

¹ - Developed articles on State responsibility for internationally wrongful acts, report, The International Law Commission on the work of its fifty-third session, the United Nations General Assembly.

الخاتمة :

في ختام البحث أن جريمة الالكترونية جريمة مستحدثة ومتطورة وغير تقليدية مما يستوجب ضرورة الإسراع في وضع تشريع جنائي يكفل حمايتها من خلال إيجاد آليات جديدة تتلاءم و طبيعتها خصوص في الجانب الإجرائي و هذا من خلال :

- الاعتماد على مبدأ العالمية بالنظر لطبيعة الجرائم الالكترونية العابرة للحدود ونرى أنه أكثر ملائمة من مبدأ الإقليمية المطبق في أغلب التشريعات الجنائية الحالية
- كما يتوجب إعطاء الضبطية القضائية المزيد من الوسائل التقنية المتطورة مع ضرورة التكوين والتأهيل المتواصل وإمكانية الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص
- إقامة محكمة جنائية إقليمية وعالمية تتولى تنسيق الجهود والعمل على الوقاية من هذه الجرائم في إطار قواعد التكامل بين النظم القانونية الدولية والإقليمية
- وجوب توسيع مصطلح العدوان في الأمم المتحدة لضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب لكي يمتد نطاق اختصاص الجريمة الالكترونية علي قضايا التجسس من دولة علي دولة أخري وأحكام تطبيقها علي الجرائم التجارية الالكترونية وتحديد المسؤولية الشركات عابرة القوميات لخطورتها علي الاقتصاد العالمي
- وجوب أعمال قواعد المسؤولية الفردية الدولية لضمان عد إفلات الأفراد من المسؤولية خاصة لأن الجريمة الالكترونية جريمة عابره للدول ومن الممكن ان تتم وتقع في أكثر من دولة.

المراجع

أولا : المراجع العربية

1. د.أمير فرج يوسف ، الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية، 2009 .
2. د جميل عبد الباقي الصغير ، الجوانب الإجرائية للجرائم المتعلقة بالإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة 1998م
3. د.حسنيين عبيد : التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، دار النهضة العربية، الإسكندرية ،2001.
4. سالم محمد سليمان الاوجلي : أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1997.
5. د. عبد الروؤف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1996.
6. د.عبد الفتاح بيومي حجازي: الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار الكتب القانونية ، القاهرة 2002 .
7. د.عبد الفتاح مراد -شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت -دون ذكر دار النشر.
8. د.عبد الفتاح بيومي حجازي -الإثبات الجنائي في جرائم الكمبيوتر والانترنت -دار الكتب .القانونية 2007 .
9. د.علاء الدين شحاتة : التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة- رؤية لاستراتيجية وطنية للتعاون الدولي في مكافحة المخدرات، دون ناشر، 2000.
10. د .محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، ، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.
11. فتوح الشاذلي، عفيفي كامل - جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون -دراسة مقارنة - منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Joan Fitzpatrick's "Sovereignty, Regionalism, and the Rule of Law," Hastings International and Comparative Law Review, vol. 25 (2002), p. 304310. Sium Brown, International Relations in the Changing World System: Toward the Theory of Global Political Organization, Boulder, Colorado, Steeve Press, 1992.
2. - People v Sum, Case 8340 Deans 465 JS 173158/95 (Amtsrecht, Munich, Bavaria, 1999). See also Thomas Stadler, The Monastery of Val Somm (CompuServe), web at <http://www.afs-rechtsanwaelte.de/urteile/artikel06-somm-compuserve1.php>, last visit 2 September 2008.
3. v. Vladimir Drenkman et al, Case No. 09-CR-00626, The NS District Court for the New Jersey; United States v. Nikolai Nasenkov, Case No. 09-CR-201093, at the US District Court for the Southern District From New York, and cancel the indictment.
4. -<http://newyork.cbslocal.com/2013/07/25/prosecutors-5-charged-in-massive-computer-hacking-scheme>.
5. Max Shafkin, "The Most Dangerous Man in Petequin is not a criminal" (April 2014) Fast Company: www.fastcompany.com/3027123/bitcoin-sheriff-of-the-web-preet-bharara.
6. Thus ،RAY AUGUST“ ، InternationalCyber-JurisdictionA Comparative Analysis ،”American Business Law Journal ،vol. 39 (Summer, 2002), p. 539

7. USA v. Cohen, -Second Circuit Court of Appeals, online, quoted. For a short description of the consequences derived from Mr. Cohen's conviction, see KATHRYN B. CODD, "Betting On The Wrong Horse: The Detective Effect of Noncompliance in the Internet Gambling Dispute on the General Agreement on Trade in Services (GATS)", William and Mary Law Review, vol. 49 (December, 2007).
8. DEAN C. ALEXANDER“ ، Maritime Terrorism And Legal Responses ، ”Transportation Law Journal ، vol. 82 (1991), pp 467 .et passim
9. Ivanov (2003), 172 CCC (3d) 551 (Nfld.CA). See also US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY ، “Russian Man Sentenced for Hacking into Computers in the United States”, online at <http://www.usdoj.gov/criminal/cybercrime/ivanovSent.htm>, last visited September 2, 2008 .
10. United States v. Sunisra et al., At West Pennsylvania County Court, Case No. 2: 14-CR-00158.
11. CHRISTOPHER L. BLAKESLEY“ ، Jurisdictional Issues and Conflicts of Jurisdiction”, p .141.
12. www.fbi.gov/pittsburgh/press-releases/2014/us-charges-five-chinese-military-hackers-with-cyber-espionage-against-us-corporations-and-a-labor-organization-for-business-advantage
13. Thus, inter alia, SUSAN W. BRENNER and BERT-JAAP KOOPS, "Approaches to Cybercrime Jurisdiction", p. 4. According to IAN BROWNLIE, Principles of Public International Law, 5th ed., Oxford, University Press, 2002 (1998), p. 58, law-making capabilities are one of the factors that determine the coexistence between nations.
14. For details, see the text of the sentence: TRIBUNAL DE GRANDE INSTANCE DE PARIS, UEJF et Licra c / Yahoo! Inc. et Yahoo France, online at <http://www.juriscom.net/txt/jurisfr/cti/tgiparis20000522.htm>, last visited September 2, 2008. "UEJF" stands for Union des Etudiants Juifs de France; "Licra" stands for Ligue Contre le Racisme et l'Antisémitisme.
15. Yahoo !, Inc. v. La Ligue Contre Le Racisme et L'Antisemitisme, NDCal. 2001, Nov. 7, 2001, online at <http://cyber.law.harvard.edu/is02/readings/yahoo-order.html>, last visited September 2, 2008
16. GIMENO(BJ), peoiection de lenvironnement par le droit penal, pour uneapproche communautaire, R,E 2 eranee N 05 Mai 2002,p8.
17. STAFF STATEMENT. US SENATE. PERMANENT SUBCOMMITTEE ON INVESTIGATIONS ، Security in Cyberspace ، online, quoted, p. 6. See, also ،GEORGE MOHAY ، ALISON ANDERSON ، BYRON COLLIE ، OLIVIER DE VEL and RODNEY D. MCKEMMISH ، Computer and Intrusion Forensics ، Norwood, MA, Artech House, Inc, 2003, pp. 308, 309, who use this as a case study for security in cyberspace.
18. short story on Matthew Bevan, see MARK WARD“ ، History repeats for former hacker ، ”BBC News ، online at <http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/4761985.stm>, last visited September 2, 2008.
19. the media report with comments at “Norwegian Jailed for Web Racism ، ”CNN ، Apr. 23, 2002, online at <http://www.con.com/2002/WORLD/europe/04/23/norway.web/index.html>, last visited September 2, 2008.
20. Thus ،US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY“ ، Russian Computer Hacker Convicted by Jury”， online at <http://www.usdoj.gov/criminal/cybercrime/gorshkovconvict.htm>, last visited September 2, 2008.

21. US DEPARTMENT OF JUSTICE. UNITED STATES ATTORNEY“ ، Russian Computer Hacker Convicted by Jury”, online, quoted.
22. Philippine investigators detain man in search for 'Love Bug' creator ،”CNN، May 8, 2000, online at <http://archives.cnn.com/2000/TECH/computing/05/08/ilove.you.02/index.html>, last visited September 2, 2008.
23. ،”SETH MYDANS“ ، Philippine Prosecutors Release 'Love Bug' Suspect ،”The New York Times ، May 10, 2000, online at <http://partners.nytimes.com>
24. Rome Statute of the International Criminal Court, 17 July 1998, 2187 ONTES 90, A / CONF.183 / 10, available at <http://untreaty.un.org/cod/icc/statute/finalfra.htm>.
25. Trinidad and Tobago, Luxembourg and Estonia - to the amendments in their countries Status of ratification and implementation of the Kampala Amendments on the crime of aggression Update 7 (April 10, 2013), http://crimeofaggression.info/documents//1/Status_Report-ENG.pdf.
26. Arcy / Res.6, EnDuc. Arcy / Res.6 (11 June 2010), available at: http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_DOS/Resolutions/Arcy-Res.6-ENG.pdf [Following is the Kampala settlement)Adoption of amendments to the crime of aggression against the Rome Statute.
27. Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949–Protection of Victims of International Armed Conflicts, (8 June 1977), 1125Ones 3

ثالثا: مراجع من الانترنت

1. القرصنة الالكترونية سلاح العصر الرقمي، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/5/الالكتروني>
2. احصائيات صادمة وغريبة عن جرائم الأمن المعلوماتي، دراسة مقدمة من طرف موقع أرقام ديجيتال بتاريخ 2015/10/25 متوفرة على موقع <http://digital.argaam.com/article/detail/112326>
3. cyber security economy predictions 2017–2021,cybersecurity ventures
النالي [:http://digital.argaam.com/article/detail/112326](http://digital.argaam.com/article/detail/112326)
4. الانترنت ينهار.. والظائر الأزرق يكف عن التغريد، [:http://bab.com/Node/275623](http://bab.com/Node/275623)، 2016/10/22
5. أكبر سرقة بالتاريخ.. متسللون سرقوا مليار دولار، مقال منشور على موقع « عربية» NEWS SKY ، بتاريخ <http://www.skynewsarabia.com/web/article/724420> 2015/02/16
6. الجرائم الإلكترونية.. أرباح تفوق ما تجنيه تجارة المخدرات، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الاتحاد بتاريخ: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=5035&y=2016&article=full>، 2016/02/05
7. يوسف العربي، الهجمات الإلكترونية تزداد شراسة على الإمارات ومنظومة حماية متكاملة في مواجهة ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الاتحاد ، <http://www.alittihad.ae> ، 2016/11/27
8. الاستيلاء على 26.5 مليون دولار: مصارف لبنان تتعرض ل7 أنواع من الهجمات الإلكترونية <http://ghadinews.net/Newsdet.aspx?id=27361> ، 2016/12/01

اللّسانيّ الجزائريّ عبد الرحمن الحاج صالح

أبحاثه العلميّة واجتهاداته النحويّة

د. عتابي بن شرقي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر / الجزائر

الملخص :

يعد العلامة عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله من أبرز اللسانيين في العالم العربيّ ومن رواد المدرسة العربيّة في علم اللّغة، وواحد من الذين تركوا بصمتهم في الدرس النحويّ العربيّ الحديث، إذ يمكننا أن نلقّبه بسبويه زمانه، كيف لا؟ وقد استطاع - بفضل قدرته الفائقة في تحليل وفهم نصوص النحاة الأوائل المفجرين لعلوم اللّغة العربيّة، وإطلاعه العميق على مختلف المذاهب اللسانية العربيّة - أن يحيي العديد من المصطلحات النحويّة الأصيلة التي استُغلق فهمها على النحاة المتأخرين ، وأن يبين الفوارق الدقيقة بين كثير من المفاهيم النحويّة التي تبدو أنها مترادفة .

فهذا البحث يروم التعريف باللّسانيّ الجزائريّ المبرز أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله ومؤلفاته وأرائه وجهوده، ويسلّط الضوء على جانب من اجتهادات النحويّة، ويبيّن أن هذه البحوث القيمة والأعمال الجليلة يُمكن أن تستثمر في خدمة اللّغة العربيّة وتوسيع دائرة استعمالها .

الكلمات المفتاحيّة :

اللّسانيّات العربيّة ، النحو ، النظرية الخليليّة الحديثة ، التراث النحويّ ، كتاب سبويه .

تقديم :

شهدت اللّسانيّات العربيّة تطورا ملحوظا ، ونموا سريعا بحكم احتكاك اللّسانيين العرب بنظرائهم الغربيين ، وظهر على إثر ذلك لسانيون كثر اختلفوا في النظريات التي تبناها وبالتالي في النتائج التي توصلوا إليها في علوم اللّغة العربيّة ، ولعلّ من أشهر هؤلاء : اللّسانيّ الجزائريّ عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله الذي استطاع بفضل قدرته على تحليل كلام علماء اللّغة العربيّة وحذقه للنظريات اللّسانية الغربيّة أن يحيى بعض المفاهيم اللّسانية العربيّة الأصيلة ، وأن يحدد بدقة الاختلافات الموجودة بين بعض المصطلحات التي تبدو أنها مترادفة .

ففي هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء إن شاء الله على أبحاثه العلمية وبعض اجتهاداته النحوية إذ سنعرّف به وبأهم أبحاثه ، كما سنعرض بعض المصطلحات النحوية التي كثر دورانها في كتبه ومقالاته .

1 . العلامة عبد الرحمن الحاج صالح : أبحاثه ومؤلفاته .

يُعتبر العلامة الجزائريّ عبد الرّحمن الحاج صالح من أشهر اللّسانيّين على المستويين العربيّ والعالميّ ، ولم يكن ليبلغ هذه المكانة لولا أعماله العلميّة القيّمة التي أصبحت مطلوبة في مشارق الأرض ومغاربها ، وهي أبحاث جديرة بأن تُدرّس وتُدرّس وتُشرح وتبسّط .

جاء في غلاف كتابه بحوث ودراسات في علوم اللّسان النّص التالي : " ولد الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح بمدينة وهران سنة 1927 م . درس في مصر وفي بوردو . تحصل على التّبريز من باريس ودكتوراه الدّولة في اللّسانيّات من جامعة باريس - السّربون - كان أستاذًا بجامعة الرّباط سنة 1961 م إلى سنة 1962 وجامعة الجزائر بعد ذلك ، وصار مديرًا لمعهد العلوم اللّسانية بالجزائر ثمّ مديرًا لمركز البحوث العلميّة لترقية اللّغة العربيّة وعيّنه الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للمجمع الجزائريّ للغة العربيّة سنة 2000 م ، وهو عضو في المجامع الآتية : دمشق وبغداد وعمّان والقاهرة . ويُشرف على مشروع الذخيرة العربيّ الدوليّ " ¹ .

يقول عنه تلميذه التّواتي بن التّواتي : " تقدّم إلى الكُتّاب كما يتقدّم سائر طلاب العلم لحفظ القرآن في مسقط رأسه وهران ، وتعلّم بمدارس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين " ² .

إنّ العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح مُجاز في اللّغة العربيّة وآدابها ، ومتحصل على دكتوراه دولة في اللّسانيّات من جامعة السّربون بباريس .

عمل العلامة عبد الرحمن الحاج صالح أستاذ كرسيّ مبرز في جامعة الجزائر، ورئيسًا للمجمع الجزائريّ للغة العربيّة ، وعضوا دائما في المجامع التّالية : دمشق ، بغداد ، عمّان ، والقاهرة .

فهذه الرّحلة الطّويلة في طلب العلم وتعليمه في الجامعات الجزائريّة والعربيّة والغربيّة ومشاركاته في الملتقيات الدوليّة واحتكاكه بنظرائه اللّسانيّين على اختلاف مدارسهم وأفكارهم جعلت العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح لسانيًا مشهورًا ، وباحثًا كبيرًا يجيد قراءة التراث العربيّ القديم ، ويشرح ما استغلق منه ، ويضيف له أفكاره العلميّة الأصيلة .

كما أنّ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح متحكّم في اللّغات الأجنبيّة ، و متمكّن من اللّسانيّات الغربيّة بمختلف مدارسها وتوجّهاتها ، فموضوع بحثه في الدّكتوراه كان :

¹ عبد الرّحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في علوم اللّسان . الرّغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية . 2007 م ، ج 01 ، الصّفحة الأخيرة من الغلاف الخارجيّ

² التّواتي (ابن التّواتي) : المدارس النّحويّة - الرّؤية ، الجزائر : دار الوعي ، 2008 م ، ص 140 .

«Linguistique arabe et linguistique générale -essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm - al -'arabiyya-».

ولهذا العالم حضور شبه دائم في الملتقيات الدولية والمحافل العلمية بحكم عضويته في المجمع العربيّة والدوليّة ، وفي كثير من المجالس العلميّة الدوليّة ، وفي تحرير بعض المجلّات العربيّة والدوليّة كالمجلّة الألمانيّة :

« Z. fuir Phonetik Sprachwissenfaft und Kummunikation forshung ».

تُظهر أبحاث الأستاذ الحاج صالح أنّه مولع بفكر علماء اللّغة العربيّة القدماء على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) ، حيث عكف على دراسة فكره من خلال كتاب تلميذه سيويو (ت 185 هـ) الذي حوى خمسمائة قول للخليل . إضافة إلى ذلك فإنّ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هو صاحب التّظريّة اللّسانيّة المعروفة : بالتّظريّة الخليليّة الحديثة / la théorie new-khalilienne ، ورئيس مشروع الذخيرة العربيّة الدوليّة .

أمّا أبحاثه فقد عزّ نظيرها ، وقلّ مثلها بدليل تهافت الباحثين عليها من المشرق والمغرب ، وهي عبارة عن مجموعة من الكتب والمقالات المنشورة في مجلّة اللّسانيّات الصادرة عن مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة بالجزائر العاصمة ، ومجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالجزائر ، ومجلّات المجمع العربيّة المذكورة آنفًا .

أولًا : كتبه : للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح خمسة كتب ، هي :

- بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة في جزأين .

- السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة .

- بحوث ودراسات في علوم اللّسان العامّ .

- منطق العرب في علوم اللّسان .

- الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة .

توفي البرفيسور عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله يوم الأحد 04 مارس 2017 بمستشفى عين النعجة بالجزائر العاصمة ، تاركًا وراءه أبحاثًا علميّة قيّمة وأتباعًا مجددين لا مقلدين ونظرية لسانية أصيلة هي النظرية الخليلية الحديثة .

2. النظرية الخليليّة الحديثة :

إنّ التّظريّة الخليليّة الحديثة هي نظريّة لسانية عربيّة ، ظهرت بوادرها الأولى سنة 1979 م ، استمدت أسسها ومفاهيمها من التّراث العربيّ الأصيل ، أي : من فكر الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) وشيوخه وتلاميذه (سُميت بالخليليّة تغليبًا لأراء الخليل) ، فهي بمثابة نظريّة على نظريّة (Métathéorie) أي : أنّها قراءة جديدة للتّراث العربيّ الأصيل من منظور علميّ باستغلال ما توصلت إليه اللّسانيّات الحديثة بمختلف نظريّاتها ، واستخدام أحدث الوسائل والأجهزة التكنولوجيّة المساعدة على فهم الظواهر اللّغويّة ، يقول مؤسس هذه التّظريّة : "... هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أنّ نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخصّ ميدان اللّغة وبخاصّة ما تركه لنا سيويو وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة

الخليئية . وكلّ ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللسانيات الغربية¹ ، فبهذه المزاجية بين التراث العربيّ واللسانيات الغربية الحديثة استطاع الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن يخرج هذه النظرية إلى الوجود .

3 . الاجتهادات النحوية للعلامة عبد الرحمن الحاج صالح :

سنقتصر على عرض المفاهيم التي تحملها المصطلحات التالية : الاستقامة ، الإحالة ، الكلام المستقيم ، المستقيم الحسن ، المحال ، المحال الكذب في ضوء أبحاث أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح رحمها الله وسنقوم بتبسيطها للقارئ الكريم بالاستعانة بالأمثلة والمخططات بغاية إبراز أصالة هذه المفاهيم في النظرية الخليلية الحديثة .

4 . الاستقامة والإحالة وضروب الكلام العربيّ عند عبد الرحمن الحاج صالح :

الكلام هو كلّ لفظ مفيد مركب بالوضع ، وقد قسمه التّحاة إلى مستقيم ومحال بالنظر إلى معناه ومبناه ، وقبل التّطرق إلى أقسامه ، يجدر بنا معرفة مفهومي الاستقامة والإحالة في ضوء النظرية الخليلية الحديثة .

1 . 4 . الاستقامة والإحالة :

أثارت ثنائية اللفظ والمعنى جدلاً كبيراً بين علماء اللغة قديماً وحديثاً ، فهناك من قصد إلى اللفظ في تحليل نظام اللغة والكشف عن أسرارها ، وتصنيف وحداتها واستخراج قوانينه واضعاً المعنى بمعزل عن التحليل بحجة تعدد المعاني ، واستحالة حصرها ، وهناك من اعتمد في تحليله على المعنى باعتبار أنّ وظيفة اللغة هي الإبانة عن المعاني وأنّ الألفاظ هي أوعية لها .

تمكّنت هذه الثنائية (اللفظ / المعنى) من غزو مختلف العلوم العربية وعلى رأسها التّحو ، هذا ما أدّى بالنّحاة الأوائل إلى التّمييز الصارم بين تحليلين : التحليل على اللفظ والتحليل على المعنى فبُني كثير من الأصول النحوية على أساس اللفظ وأمّا المعنى فهو تابع له كما بينت ذلك في مثال الكلمات المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ، وقانون البنية العامية .

إنّ للفظ في التركيب معنيين : الأوّل هو المعنى النحويّ ، أي دلالة الوحدة اللغوية داخل التركيب بالنظر إلى علاقتها بالوحدات الأخرى ، كالدلالة على الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة وغير ذلك ، والثاني هو معنى الخطاب أي : الدلالة التي تحملها الوحدة في الخطاب ككلّ ، وهي الدلالة التي لا يُمكن تحديدها إلاّ بمعرفة كلّ ما يدور حول الخطاب .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية . الرّغاية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية . 2007 م ، ج 01 ، ص 28 .

عقد أبو الفتح ابن جنّي (ت 393 هـ) في الخصائص بابا سّمَاه : " باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى " ، ميّز بين المعنيين : المعنى النّحويّ ، ومعنى الخطاب ، فقال : " ... وكذلك قولنا : زيد قام ، ربما ظنّ بعضهم أنّ زيدا هنا فاعل في الصّنعَة ، كما أنّه فاعل في المعنى ¹ . فالظّاهر من كلام ابن جنّي أنّ لفظ معنيين هما : المعنى النّحويّ كالفاعليّة لزيد في قولنا : " قام زيدٌ " على رأي المذهبين البصريّ والكوفيّ ، وفي " زيدٌ قام " على رأي الكوفيين ، أمّا البصريّون فيرون أنّ زيدا هنا مرفوع بالابتداء ، وهو فاعل في معنى الخطاب .

إنّ جمهور النّحاة - خاصّة المتقدمين منهم - قد بنوا أغلب الأبواب النّحويّة على أساس اللفظ لا على أساس المعنى بدليل تشابه العناصر المكوّنة للباب في البنية واختلافها أحيانا في المعنى ، وربما الذي أدّاهم إلى ذلك هو زبقيّة المعنى وعدم التّحكم فيه ، لأنّه يخضع لعنصر المقام كما أنّ الكلم والكلام يصيبها كثير من التّعيرات كالحذف والإبدال والقلب والتّقديم والتّأخير وغيرها من الظواهر في مستوى المفردات ، وفي مستوى التّراكيب .

إنّ القول بثنائيّة اللفظ والمعنى في تحليل الكلام سيطرّح العديد من الممكنات العقليّة التي يحتملها الكلام العربيّ ، وسيعطي جميع أصناف الاستقامة والإحالة ، وبهذين المعيارين سيصنّف النحاة الكلام العربيّ إلى مستقيم وقبيح ، ومحال ، وكذب كما سنرى :

سنتعرف الآن على نظرة الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى هذه المصطلحات (الاستقامة والإحالة خصوصا) ، وهل عرفهما أم اكتفى بتفسير ما قاله النّحاة القدماء عنهما ؟ وهل هو يرجعهما إلى اللفظ أم المعنى أمّ لهما معاً ؟

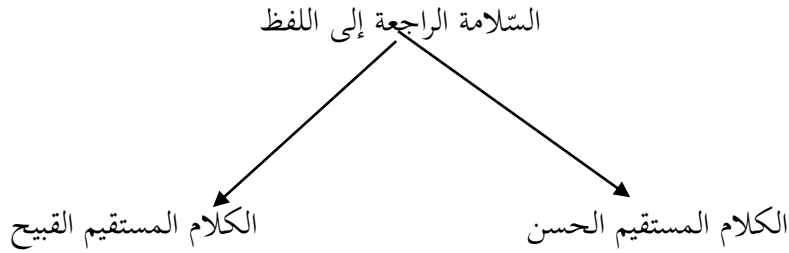
تطرق العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح إلى مصطلحي الاستقامة والإحالة في خضم حديثه عن المدرسة الخليليّة الحديثة في مقال له حمل عنوان : " المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللّسانيّة في الوطن العربيّ " ، وهو مقال شارك به في الملتقى الدّوليّ : " تطور اللّسانيّات في العالم العربيّ " الذي نظّمته اليونيسكو بالرباط في أفريل 1987 م ، وأعاد نشره في كتابه : " بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة " في جزئه الأوّل ، وفي كراس مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة بعنوان : " النّظريّة الخليليّة الحديثة : مفاهيمها الأساسيّة " .

بدأ حديثه بتقديم القول المشهور لسيبويه حول الكلام المستقيم والحسن والقبيح والكذب ، حيث يقول (إمام النحاة سيبويه) : " فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب " ² ، و يقول معرّفا المحال والمستقيم القبيح : " وأمّا المحال فهو أن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدًا ... وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع

¹ ابن جنّي (أبو الفتح) : الخصائص ، ص 279 ، 280 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب . طبعة بولاق ، ج 01 ، ص 2 .

اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدًا رأيت...¹ ، ثم شرع الأستاذ في التعليق على هذين القولين : " ... فسيبويه على أثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الرجعة إلى اللفظ (المستقيم اللحن والقبیح) والسلامة الخاصة بالمعنى : المستقيم /المحال"² ، فهو يرى أنّ سيبويه هو أول من وضع حدودا فاصلة بين السلامة التي ترجع إلى اللفظ والسلامة التي تخصّ المعنى ، فإذا حللنا الكلام العربيّ على أساس اللفظ فإننا نحكم عليه بأحد الحكمين ، إمّا مستقيم حسن أو مستقيم قبیح ، وإذا حللناه على أساس المعنى فإننا نصنّفه في خانة الاستقامة أو الإحالة والكذب كما بيّنه المخطّط :



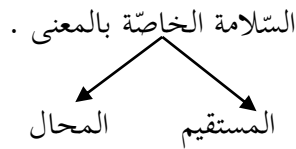
مثال : قد المجتهد ينجح .

مثال : نجح المجتهد .

ضروب الكلام بالنظر إلى اللفظ .

إنّ النّحاة الأوائل حكموا على جملة " نجح المجتهد " بالاستقامة من جهة المعنى وبالحسن من جهة اللفظ فهي سليمة من حيث الدلالة ، سليمة من حيث المبني ، إذ إنّها تخضع لنظام اللّغة العربيّة بتحقيقها لعلاقة إسناديّة بين فعل وفاعل أو عامل ومعموله الأوّل .

أمّا جملة " قد المجتهد ينجح " فنعتوها بالقبیح لأنّها لا تخضع لنظام النّحو ، ف " قد " لا تدخل على الأسماء بل هي مختصّة بالأفعال فقط ، وبالتالي فإننا نحكم على هذه الجملة بالقبیح ، والقبیح هنا يمسّ الجانب اللغويّ (نظام النحو) ، أي قواعد تركيب الكلم بعضها مع بعض ، ولا يُمتّ (القبیح) بصلة إلى للمعنى .



مثال : الصّبر مفتاح الفرج . مثال : أتيتك غدًا .

ضروب الكلام بالنظر إلى المعنى .

¹ المصدر نفسه ، ج 01 ، ص 2 .

² عبد الرحمن(الحاج صالح) : بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة ، ج 01 ، ص 218 .

إنّ جملة : " الصبر مفتاح الفرج " هي جملة سليمة من حيث المعنى ، وبالتالي فهي كلام مستقيم، أمّا جملة " أتيتك غداً " فهي غير سليمة من حيث معناها كونها تحمل تناقضاً بين دلالة الفعل (الماضي) ودلالة الظرف (المستقبل) ، فهذا كلام محال (في عرف النحاة) .

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي :

أمثلة	ضروبالكلام	السّلامة وعدمها	اللفظ / المعنى
الأرض كروية الشكل .	حسن	سليم	السّلامة الراجعة إلى اللفظ
جاء يلعب الولد .	قبيح	غير سليم	
من يجتهد ينجح .	مستقيم	سليم	السّلامة الراجعة إلى المعنى
شربت ماء البحر .	محال	غير سليم	

ضروب الكلام العربيّ .

صاغ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن ضروب الكلام المذكور في قول سيبويه رياضياً كما يلي:

" مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال .

مستقيم قبيح = خارج عن القياس وقليل في الاستعمال ، وهو غير لحن .

محال = قد يكون سليماً في القياس والاستعمال و لكنّه غير سليم من حيث المعنى "1.

سنقف الآن وقفه متأنية مع ضروب الكلام كما فسّرها الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح وعلاقة ذلك بالقياس والاستعمال فنقول :

4 . 2 . ضروب الكلام :

صنّف سيبويه رحمه الله الكلام العربيّ إلى مستقيم ومحال ، والصنف الأول إمّا أن يُنعت بالحسن أو القبيح، أو الكذب ، والثاني لا يكون إلاّ مستحيلاً من حيث لفظه أو محالاً كذباً من حيث لفظه ومعناه .

¹ عبد الرّحمن(الحاج صالح) : النظرية الخليلية الحديثة - مفاهيمها الأساسية ، ص 31 .

1. الكلام المستقيم الحسن :

وهو كلام سليم من حيث القياس والاستعمال معًا ، ومثاله :

" أتيتك أمسٍ وسأتيتك غدًا " فهو سليمٌ من حيث لفظه ومن حيث معناه ، إذ أنه يحقق علاقة إسنادية بين فعل وفاعل ، كما رُتبت ألفاظه وفق ما يقتضيه علم النحو ، وهذا التجانس بين اللفظ والمعنى (عدم الإخلال بالقواعد النحوية من جهة ، وعدم وجود تناقض في المعنى) يقترب من تعريف عبد القاهر الجرجاني (474 هـ) للنظم الذي قال عنه : " ليس " النظم " إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه " علم النحو " ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك ، فلا تخل بشيء منها"¹ ، فالنظم عنده هو توحّي المعاني النحوية أي : احترام القوانين النحوية المختزنة في أذهان المتكلمين الفصحاء واحتداؤها، مع مرعاة المقام (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ، حيث تؤدي الألفاظ المعنى الذي يُراد بها، لأنها وُضعت مواضعها التي يقتضيه علم النحو ، وشكلت كلاما روعي فيه عنصر المقام ، بينما الاستقامة عند سيبويه فتستوجب أن لا يكون هناك تناقض بين أول الكلام وآخره ، وأن تخضع ألفاظه لنظام النحو العربي .

2. الكلام المستقيم القبيح :

إنّ الحكم على هذا النوع من الكلام بالاستقامة يعني أنه سليم من حيث معناه ، وبقي أن نبيّن المقصود بالقبح . جعل سيبويه القبح ضدًا للحسن ، وعليه فإنّ الكلام المستقيم القبيح هو : كلّ كلام غير سليم من حيث لفظه، لأننا قلنا : أنّ الكلام المستقيم الحسن هو كلّ كلام سليم من حيث معناه ولفظه ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : "... وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : " قد زيدا رأيت ..."² ، وإذا تأملنا المثال الوارد في قول سيبويه فإننا نجد خارجًا عن القياس النحويّ إذ أن " قد " مختصّه بالدخول على الأفعال لا على الأسماء ، بدليل ورودها في القرآن الكريم في أكثر من (125) مرّة قبل الفعل ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَلَقْنَا لَهُمْ كُوفُوا قِرْدَةً حَاسِينَ ﴾³ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾⁴ ، هذا ما جعل سيبويه يصف هذا الضرب من الكلام بالقبح أي : قبح الفصل بين قد والفعل باسم ، فالقبح هنا يمسّ اللفظ ، دون المعنى ، ذلك أنّ اللفظ والمعنى ينفرد كل واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصّصه هو دون الآخر فقد يكون اللفظ سليمًا ليس فيه خطأ من حيث هو لغة أو صيغة أو تركيب وأصوات أي من حيث النحو والصرف والمعجم والأداء . ويكون

¹ عبد القاهر (الجرجاني) : دلائل الإعجاز ، ص 81 .

² سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون . ط 03 . القاهرة : مكتبة الخانجي . 1988 م ، ص 26 .

³ البقرة ، 65 .

⁴ القمر ، 40 .

المعنى مع ذلك ، غير سليم ، غير معقول أو غير صحيح أو العكس " ¹ ، فهذا الكلام يعني أنّ : السلامة من حيث اللفظ لا تستلزم في كلّ الحالات السلامة من حيث المعنى ، كما أنّ السلامة من حيث المعنى لا تستوجب السلامة من حيث اللفظ ، فقد يكون الكلام سليماً لفظاً غير سليم من حيث معناه ، كقولنا : " حملت الجبل " فهذه الجملة سليمة من حيث النحو ، لأنّها حققت علاقة إسنادية بين فعل (مسند) وفاعل (مسند إليه) . وبالمقابل قد يكون الكلام سليماً من حيث معناه غير سليم من حيث لفظه كقولنا : " قد زيدا رأيت " فهذه الجملة سليمة من حيث معناها لمطابقتها الواقع ، وغير سليمة من حيث لفظها ، والسبب أنّ " قد " لا تدخل إلاّ على الأفعال فهي تختصّ بها.

وخلاصة ما سبق أنّ استقامة الكلام قد ترجع إلى اللفظ فنصنف الكلام على إثرها إلى : مستقيم حسن ، ومستقيم كذب ، وكلاهما سليم من حيث القياس لخضوعهما لقواعد النحو العربي .
كما أنّها (الاستقامة) ترجع إلى المعنى فنصنف الكلام على إثرها إلى :

مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، وكلاهما سليم من حيث المعنى لعدم احتوائهما على التناقض ومطابقتهما للواقع .

والملاحظ أنّ سبويه امتنع عن نعت المحال بالمستقيم ، ويرجع السبب في ذلك حسب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى عدم وجوده في الخطاب العادي .

إنّ الكلام السليم لفظاً يعني ضمناً أنّه تتوفر فيه الشروط التالية :

أ - خلوه من اللحن .

ب - ليس بشاذٍ لا في القياس ولا في الاستعمال .

أمّا الكلام السليم من حيث معناه فهو كلّ كلام توفرت فيه الشروط التالية :

أ - مطابقته للواقع أي : أنّه ليس كذباً .

ب - ليس مستحيلاً ، أي : أنّه لا يحمل تناقضاً في نفسه .

وعليه فإنّ سلامة اللفظ لا تستلزم سلامة المعنى ، وسلامة المعنى لا تستلزم سلامة اللفظ .

¹ عبد الرحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللسان ، ص 113 .

الخاتمة :

إنّ الجهود النَّحويّة لأستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح لا تُخرج النَّحو العربيّ عن النَّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة المنسجمة البناء، المحكمة الصّنعَة التي أسسها الخليل وشيوخه وتلامذته ، فهي تنبع من التّراث العربيّ الأصيل بل، هي امتداد للفكر الخليليّ المبدع ، والدليل على ذلك هو اعتماد الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على كتب التّراث يتقدّمها كتاب سيبويه وشروحه إضافة إلى : الخصائص والمنصف لابن جنّي ، والكامل والمقتضب للمبرّد وشرح الكافية للرضيّ الاسترباديّ ، حيث إنّ كلّما أراد أن يبيّن مراد النَّحاة من مصطلح ما فإنّه عمد إلى متتاليّة من السّياقات التي ورد فيها هذا المصطلح ثمّ يشرع في التّحليل والاستنباط باستعمال المقارنة القياسيّة الدّلالية دون أنّ يعتمد على المعاجم اللّغويّة .

في آخر هذا البحث لا بد أن ندعو القائمين على وضع البرامج التعليميّة في الجامعات إلى تدريس أبحاث العلامّة الجزائريّ عبد الرّحمن الحاج صالح أو ما سميّ بالنّظريّة الخليليّة الحديثة/la théorie new-khalilienne، ولم لا العمل على تكوين باحثين متخصصين فيها لأنّها نظريّة - حسب رأينا - تُعيد ربط الأجيال القادمة بالتّراث العربيّ الأصيل ، كما يُمكن اعتبارها نافذة على المستقبل لأنّها تمثّل مجالاً خصباً لتعليميّة اللّغة العربيّة ، وبالتالي توسيع دائرة استعمالها ، كما أنّها تمثّل جانباً نظريّاً للّسانيّات العربيّة الحاسوبية التي من شأنها أن توسّع مساحة اللّغة العربيّة في الشّبكة العنكبوتيّة .

التربية على القيم ودورها في مواجهة أزمة الهوية والثقافة في عصر العولمة

د.زهرة كاس

أستاذة زائرة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- مكناس / المغرب

مقدمة

تعتبر التربية المؤسسة التي تستمد منها وسائل التنمية في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها. وكلما كان هناك تجديد وتطوير في المناهج التربوية وفي وسائل العمل المعتمدة لدى أي مجتمع كانت هناك تنمية مستدامة ورفي ملحوظ على جميع المستويات، وخاصة على مستوى قيم وسلوك أفراده، مما ينعكس إيجابا على ثقافته.

لكن حين تضل العملية التربوية الطريق وتستورد مناهج ووسائل لا تراعي خصوصية المجتمع ومرجعياته وهويته فإنها تخرج لنا جيلا يتسم بالضياح والانفلات الأخلاقي وبالحيرة خاصة في هذا العصر، عصر العولمة والانفتاح على قيم وثقافات العالم المتعددة والمتنوعة.

إشكالية البحث:

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تستطيع إذن هذه العملية التربوية توجيه سلوك الأفراد، من أجل مواجهة أسئلة الحاضر وحل مشكلاته الثقافية، للإفلاح نحو المستقبل؟ وكيف يمكن الإفادة من الثقافة العالمية ومن القيم الإنسانية في التربية، في إطار التكامل المعرفي، للمساهمة في التنمية ومن ثم لبناء الحضارة المنشودة؟

أهداف البحث:

- مقارنة تكاملية في دراسة أزمة الهوية والثقافة في مجتمعاتنا الإسلامية.
- رصد أسباب ومظاهر أزمة الهوية والثقافة في ظل العولمة.
- اقتراح تصورات استشرافية وحلول عملية:
- لإصلاح الخلل في منظومة القيم، الذي يعوق مجال التربية في أداء وظيفتها.
- وللنهوض بالثقافة، ولخدمة الإنسان، الذي يمثل الأساس في عملية التنمية، ولتحقيق رفاهيته وسعادته العاجلة والآجلة.

أهمية البحث:

تم تناول هذا الموضوع بالدراسة نظرا:

- لما للعملية التربوية من أهمية، ومن قوة وتأثير في بناء المجتمع والحضارة: «من بين كل الأسلحة ستكون التربية هي أقوى هذه الأسلحة»¹.
- ولما للتربية على القيم من دور في معالجة أزمة الهوية والثقافة في ظل العولمة.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، المستند إلى المناقشة والمساءلة.

أهم مصطلحات البحث: التربية، القيمة، الهوية، الثقافة، العولمة.

وتتلخص خطة البحث في المباحث الآتية:

- مقدمة

- أولا: التعريف بمصطلحات البحث الرئيسية: التربية، القيم، الهوية، الثقافة، العولمة.

-ثانيا: أسباب ومظاهر أزمة الهوية والثقافة في ظل العولمة.

- ثالثا: التربية على القيم ودورها في مواجهة مشكلات الهوية والثقافة وتحديات العولمة.

- خاتمة: مقترحات وتوصيات.

- أولا: التعريف بمصطلحات البحث الرئيسية: التربية، القيم، الهوية، الثقافة، العولمة.

لا بد في هذه المقاربة من التعريف بأهم المصطلحات التي ارتكز عليها البحث، لتتضح الرؤية فتنتقل من أرضية

صلبة. ذلك أن التحديد المفهومي للمصطلح يعين على فهم وتبين وظيفته؛ فالمصطلح المحدد مفهومه هو المراد

والهدف المنشود قصد التطبيق والعمل.

1- التربية:

تعريف التربية في اللغة: ذكر ابن منظور في تعريفه لها قوله: رباها تربية: أحسن القيام عليه، ووليه حتى يفارق

الطفولية، كان ابنه أم لم يكن².

¹ - مقولة لنلسون مانديلا.

² - ابن منظور، لسان العرب، ج 18/ص1547، مادة: ربا.

وجاء في المعجم الوسيط: ربا الشيء ربوا وربوا: نما وزاد. وتأتي بمعنى نشأ. ورباه: نماءه، وغذاه، ونمى قواه الجسدية والعقلية والخلقية. وتربى: تنشأ وتغذى وتنقف¹.

وأما تعريف التربية من حيث الاصطلاح، فقد تعددت واختلفت تعريفات الباحثين لها تبعا لمجال تخصص كل واحد منهم، ولمنطلقاتهم الفلسفية، ومن ثم اختلفت عند كل واحد منهم وظيفتها المنهجية.

فهناك من عرفها على أنها «عملية إعداد المواطن الذي يستطيع التكيف مع المجتمع الذي ينشأ فيه، ولذلك فهي تعمل على تشكيل الشخصية الإنسانية في أدوار المطاوعة الأولى تشكيلا يقوم على أساس ما يسود المجتمع من تنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية، ولهذا كان لا بد للإطار الثقافي الذي يقوم عليه المجتمع من أن يحدد أبعاد العملية التربوية، واتجاهاتها، بحيث لا تخرج عن هذا الإطار إلا تطورا له وتقدما به في عملية زيادة آخذة بيد المجتمع نحو مستقبل أفضل»².

وجاء في تعريف آخر للتربية أنها «تنمية الإنسان في أبعاده الستة: الروحي، والبيولوجي، والعقلي والمعرفي، والانفعالي العاطفي، والسلوكي والأخلاقي، والاجتماعي، في إطار بعد مركزي هو الإيمان بالله وبوحدانيته، للوصول بالإنسان نحو الكمال، ضمن مجتمع متضامن قائم على قيم ثابتة»³.

فالتعريف الأول يبين أن العملية التربوية هي التي تشكل شخصية الإنسان، والمجتمع هو من يقوم بهذه العملية عبر تنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية. وهذه التنظيمات تعكس الإطار الثقافي السائد في المجتمع. ومن ثم يكون هذا الإطار هو المحدد للعملية التربوية والموجه لها.

في حين أن التعريف الثاني يؤكد على أن التربية تنمية للإنسان في كل أبعاده، في إطار بعد مركزي هو الإيمان بالله وبوحدانيته، وفي ظل مجتمع مؤسس على قيم ثابتة.

فإذا كان التعريف الأول يعتبر التربية عملية مرتبطة بالتنظيمات السائدة في المجتمع، مما يعني عدم استقرارها وعدم ثبات قيمها، فإن التعريف الثاني يحرر العملية التربوية من التبعية لأي تنظيم من التنظيمات البشرية، ليمنحها مفهوما يقوم على الإيمان والتوحيد، فيسمو بالإنسان نحو مدارج الكمال، ويجعله يعيش في مجتمع متكافلة عناصره وثابتة قيمه.

2- القيمة:

القيمة لغة هي قدر الشيء وثمنه. وما له قيمة: هو ما له ثبات ودوام على الأمر⁴.

1 - المعجم الوسيط، ص: 326.

2 - محمد لبيب النجحي، في الفكر التربوي، دار النهضة العربية. ط1، 2008. ص 121.

3 - بحث قدمه د. عبد الحميد الهاشمي، ود. فاروق عبد السلام في ندوة خبراء أسس التربية الإسلامية، سنة 1400هـ، بمكة المكرمة.

4 - لسان العرب: ج 42/ ص 3783، والمعجم الوسيط: ص 768.

وتعددت تعريفات القيمة اصطلاحاً، فهناك من عرف القيمة على أنها: «حكم يصدره الإنسان على الأشياء، وينبع منه الاعتراض والاحتجاج على الوجود كما هو قائم ومفروض، ومن سعي الإنسان لتحويل هذا الوجود وفق ما ينبغي أن يكون، ولذلك فإن القيمة مفهوم له امتداد يطول مختلف مجالات نشاط الإنسان، ويتعدد تبعاً لفاعليته. والقيمة نظراً لهذا التعدد، تصبح إمكاناً، بسبب تنوع القيم وتنوع الفعل الإنساني»¹.

وهناك من عرف القيمة بقوله: «هي معتقد واحد ذو خط في الدوام يحمل في فحواه تفضيلاً شخصياً أو اجتماعياً، لغاية معينة من غايات الوجود، أو لضرب معين من ضروب السلوك الموصلة إلى هذه الغايات»². نستخلص من هذين التعريفين أن القيمة مفهوم يمتد عبر العديد من مجالات نشاط الإنسان، كما أنها مقياس يمكن من تفضيل غاية من غايات الوجود أو اختيار ضرب من ضروب السلوك الموصلة إلى هذه الغاية.

3- الهوية:

الهوية في اللغة: هي الذات³. وأما من حيث الاصطلاح، فلا يوجد تعريف متفق عليه للهوية لدى الفلاسفة والمفكرين وعلماء النفس والاجتماع وغيرهم، بل تتعدد تعاريف الهوية بتعدد مجالات المعرفة الإنسانية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، عرفها الجرجاني بقوله: «الهوية: الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق»⁴.

ويمكن ان نجمل ما ورد في تلك التعاريف أن مضمون الهوية يدور حول الذاتية، والتفرُّد، والسمات الجوهرية لثقافة من الثقافات، والسلوكيات التي تميز المجتمع عن غيره، وترتبط الهوية بالانتماء ارتباطاً وثيقاً⁵.

4- الثقافة:

الثقافة في اللغة: من ثَقَّف ثقفاً، أي صار حاذقاً فطناً. والثقافة: العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها⁶.

¹ - عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، ضمن سلسلة كتاب الأمة. العدد 67، ص 36.

² - المرجع السابق، ص 37.

³ - مصطفى حجازي وآخرون: "المعجم الوجيز"، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2000 م، ص 654.

⁴ - الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق منشأوي، دار الفضيلة، 2004. ص: 216.

⁵ - الهوية الإسلامية ومتطلباتها التربوية في ضوء التحديات المعاصرة بحث ماجستير للباحث كمال عجمي حامد، مقال على موقع الألوكة:

www.alukah.net

⁶ - المعجم الوسيط، مادة (ثقف)، ص 98.

وأما في الاصطلاح، فقد عرفها مالك بن نبي بقوله: «فالثقافة إذن تعرف بصورة عملية على أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه؛ فهي على هذا التعريف، المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته»¹.

يتبين من خلال هذا التعريف أن الثقافة هي المحيط الذي تتشكل فيه شخصية الإنسان بواسطة ما يمتح منه من صفات خلقية وقيم اجتماعية، مما يطبع نمط حياته ويرسم له فلسفته ونظرته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وتجاه الكون ككل.

5- العولمة:

الاشتقاق اللغوي: ليس هناك تعريف محدد ودقيق في معاجم اللغة العربية لكلمة عولمة، وقد عرفها بعضهم بقوله: «العولمة لغة لفظ مشتق من الفعل عولم على وزن فوعل، أو أنه مشتق من الصيغة الصرفية فوعلة، التي تدل على تحول الشيء إلى صورة أخرى، كما أنه مصطلح يصعب فيه الارتكان إلى المدلولات اللغوية، فهو مفهوم شمولي يذهب عميقا في الاتجاهات المختلفة لتوصيف حركة التغير المتواصلة»².

وأما من حيث الاصطلاح، فلا نجد تعريفا واحدا مجمعا عليه من قبل العلماء والباحثين بل هناك تعريفات مختلفة تبعا لاختلاف التوجهات والتيارات الفكرية والفلسفية والسياسية وغيرها.

فقد عرفها الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي قائلا: «هي نظام يُمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق»³.

وهناك من عرف العولمة بأنها عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد⁴.

وعرفها الدكتور مصطفى محمود، مستحضرا مآلها: «العولمة مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه إلا خادم للقوى الكبرى»⁵.

ونستخلص مما تقدم أن العولمة نظام أو عملية تغيّب فيه مصالح الضعفاء، وتغلّب فيه هيمنة الأقوياء، بفرض نمط عيش هؤلاء على أولئك. مما يعني انفراد القوى العظمى بتقرير مصير المستضعفين في الأرض.

1 - مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر-دمشق، ط 4، 1984. ص: 74، وينظر أيضا كتابه: شروط النهضة، دار الفكر، ط 4، 1987. ص 89.

2 - اللغة والهوية والعولمة بين اللغة والاصطلاح مقال للدكتور جيلالي بوبكر بالموقع: <http://www.arabiclanguageic.org>

3 - روجيه جارودي، العولمة المزعومة: الواقع- الجذور- البدائل، تعريب محمد السبيطلي. صنعاء دار الشوكاني للنشر والتوزيع، 1998 م. ص: 17،

4 - انظر مقال الدكتور عبد الستار الهيتي: الحوار، الذات.. والآخر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، ضمن سلسلة كتاب الأمة. العدد 99، ص 155.

5 - المرجع السابق، ص 156.

- ثانيا: أسباب ومظاهر أزمة الهوية والثقافة في ظل العولمة.

إن أول أسباب أزمة الهوية والثقافة وأخطرها هو تخلي المسلمين عن حقيقة إسلامهم كعقيدة، وشريعة، ومنهج حياة. فقد حاول الحاقدون على هذا الدين، بما فيهم فئة من المستشرقين وأذئابهم من أبناء هذه الأمة، توهيم المسلمين أن الإسلام هو سبب انحطاطهم وتخلفهم، فتم الترويج لفكرة ارتباط الدين الإسلامي بالتخلف، وهو ما عبر عنه مالك بن نبي: خلط بين أصالة الفكرة الإسلامية وفاعليتها¹.

إن المجتمع الإسلامي "يتكلم تبعا لمبادئ القرآن، لعدم وجود المنطق العملي في سلوكه الإسلامي"².

وغاب عنهم جميعا أن السبب الحقيقي وراء تخلف الأمة هو أنها لم تأخذ بأسباب الآخرة فتطبق الشريعة الإسلامية حق التطبيق، كما لم تأخذ بأسباب الدنيا فتعمل وتجتهد لتحصيلها. وهذا المستوى من التخلف والضعف الذين وصلت إليهما الأمة هو المفهوم الذي اصطلح الرسول صلى الله عليه وسلم على تسميته بـ: "الوهن"؛ قال عليه الصلاة والسلام: «يوشك الأمم أن تداعى عليكم، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها. فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعنَّ الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفنَّ الله في قلوبكم الوهن. فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: حبُّ الدنيا، وكراهية الموت»³.

فعند ابتعاد الأمة عن دينها يتحقق فيها وعد الله تعالى وإنذاره لها بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَدَّلَ مَا أَنفُسُهُمْ﴾⁴.

والتاريخ يبين لنا أنها لما كانت متمسكة بالشريعة الإسلامية، كان لها العز والريادة كما هو الشأن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

وحين تم إلغاء العمل بهذه الشريعة وتنحيتها عن شؤون الحياة، تأخر المسلمون وتخلفوا عن ركب الحضارة وطمست هويتهم، فكانت هذه أخطر ضربة وجهت للعالم الإسلامي⁵. وقد ساهم في ذلك عدة عوامل، منها:

الاستشراق الذي هيا النفوس لقبول الهيمنة الغربية، وزرع فيها الشك إزاء دينها الحنيف، ومن ثم إبعادها عن قيمه ومبادئه الثابتة، وتعلقها بالماديات. وحين تفاقم هذا الوضع فإنه أفرز العلمانية التي تزيد من إضعاف سلطان القيم الإسلامية على النفوس⁶.

¹ - مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر - دمشق، ط 1، 1988. ص 107.

² - مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص 87.

³ - أخرجه أبو داود، حديث رقم: 4297، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة تحت رقم: 958.

⁴ - سورة الرعد، جزء من الآية 12.

⁵ - د. محمد أمحزون، ماذا خسر العالم بترك الشريعة الإسلامية، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - المغرب، 1440هـ/2019م. ص: 87.

⁶ - عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، ص 150.

وهناك أيضا الإعلام بأدواته وقنواته البالغة التأثير في الأجيال المسلمة، بحيث تم من خلاله الغزو الثقافي لنشر الفواحش والمنكرات قصد تحطيم القيم والثوابت الأخلاقية، مما أدى إلى انهيار السلوك الإنساني فأصبح المعروف منكرا والمنكر معروفا.

ويتم أيضا، عبر وسائل الإعلام هاته، الهجوم على الإسلام وعلى رموزه بتقديمهم في صورة دونية ومذلة، مما يجعل الشباب المسلم يتنكر لأي شيء يربطه بدينه، من قيم وسلوك، حتى لا تنطبق عليه هذه الصورة التي ينسجها الإعلام.

كما أن العولمة فتحت الأبواب على مصارعها للغزو الفكري والثقافي الغربي. هذه العولمة نتج عنها تخلي الأمة عن هويتها وخصائصها الثقافية، وتأثر علاقاتها الاجتماعية، ذلك أن مصير الأمم الضعيفة في هذا النظام، يكون التهميش والضمور والتلاشي على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي من خلال الاقتصاد الحر، وانتشار القيم الاستهلاكية، والعنف، والأخلاق الرذيلة عامة¹.

وقد وصفها الدكتور فريد الأنصاري، رحمه الله، بقوله: «إنما العولمة هي حركة تهويد العالم»².

ويترتب عن ذلك انبهار بثقافة الغرب وحضارته، بالصالح منها والفاسد، ثم التقليد لها، تقليد المغلوب للغالب، كما عبر عنه ابن خلدون³. بحيث يتطلع الشباب في المجتمعات العربية والمسلمة إلى محاكاة الغرب وغيره من الشعوب المتقدمة على مستوى الشكل، مما يورث في نفسه الإحساس بالدونية والنقص مقارنة بتلك الشعوب .

وهناك التعليم الذي يقوم بتمرير المفاهيم وتنفيذ البرامج التخريبية⁴؛ فالتربية في العالم الإسلامي هي صدى للنظريات والمناهج التربوية الغربية، دون تمحيص لها، أو التنبه لعدم مراعاتها للخصوصية الإسلامية.

وقد أدى تنزيل بعض من هذه الأنظمة التربوية الغربية في مؤسساتنا، إلى خلق أزمات لدى أفراد مجتمعاتنا، لبعدها عن الفطرة السليمة، ولنشوز مبادئها. مما أدى إلى اختلال في منظومة القيم لدى المجتمعات الإسلامية.

ولا يمكننا أن نغض الطرف عن التأثير الكبير الذي تقوم به المدارس الأجنبية في الجانب الفكري والتربوي واللغوي على أبناء الأمة، فهي تفرض مناهجها وتصوراتها في منظومة التعليم، مع سعيها إلى التقليل من أهمية مادة اللغة العربية والتربية الإسلامية، ولنا أن نتخيل نتيجة ذلك على المتخرجين من هذه المدارس، فحتما سيكونون فاقد الصلة بترائهم وثقافتهم وهويتهم.

1 - عبد الستار الهيتي: الحوار، الذات.. والآخر، ص 156-157..

2- فريد الأنصاري، بلاغ الرسالة القرآنية من أجل إِبصار لآيات الطريق، منشورات ألوان مغربية للنشر والتوزيع، ط. 1، 1423هـ/2002م. ص 10.

3- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية-بيروت، 1423هـ/2002م. ص 137.

4 - عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، ص 151.

ونحن نتحدث عن دور التربية في توجيه أفكار وسلوك الأجيال في مجتمعاتنا، لا بد من الإشارة إلى تراجع دور الوالدين، ودور المرأة على الخصوص، في تربية وتوجيه ومراقبة الأبناء، وتركهم عرضة للأفكار والتيارات الهدامة المختلفة. ونختم الحديث عن هذه الأسباب بالتنبيه على أن أزمنا الثقافية ترجع إلى القيود التي فرضت على أفراد المجتمع، وإلى فقدان المرء حقه في نقد الواقع من أجل تغييره¹. بمعنى أنه انتفى سبب تفضيل هذه الأمة وخيريتها، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقول الله عز وجل مبينا ذلك: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون﴾².

- ثالثا: التربية على القيم ودورها في مواجهة مشكلات الهوية والثقافة وتحديات العولمة.

كيف يمكننا إذن النهوض بالأمة لتحقيق من جديد خيريتها، وبالأجيال القادمة لاستعادة هويتها وانتمائها الثقافي والحضاري؟

بادئ ذي بدء لا بد من تحديد الأهداف التربوية، من طرف المربين، قصد السداد في العمل والاقتصاد في الجهد. هذه الأهداف يجب أن تعتمد على نسق من القيم المستمدة من الوحي الإلهي، والكفيلة وحدها بتحقيق الخير للبشرية³.

إن بعدنا عن القرآن وما جاء به من منهج متكامل للحياة، وطلبنا الحلول المستوردة من الغرب والشرق هو بمثابة تعلقنا بقشة، طامعين أن تنجينا من الغرق، وسط بحر متلاطم بأموج الإلحاد والإباحية، واتباع الشهوات، والأفكار الهدامة التي تهدد شبابنا.

الرسول صلى الله عليه وسلم "كان خلقه القرآن"⁴، وبه ربي الجيل الأول من المسلمين، وهو قدوتنا، لذا يجب اعتماد هذا المنهج الرباني في التربية على القيم لتكامله وشموليته، ولوحدته وثباته. مما سينتج لنا مجتمعا متماسكا كالبنيان المرصوص، محصنا من التيارات المدمرة المخترقة للعقول والحدود، ومستعيدا لفعاليته في جميع المجالات. فيكون إذن كماله بأخلاقه وقيمه الرصينة. فهذه الأخلاق والقيم العقائدية والإيمانية تمنح أفرادها المناعة الحضارية المطلوبة وتؤهلهم ليكونوا في مستوى المسؤولية والتحدي لكل اختراق دخيل وزائف.

¹ مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص 91.

² - سورة آل عمران، الآية 110.

³ - عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، ص 35 و48.

⁴ - رواه أبو داود بسند صحيح، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، حديث رقم 4811.

فلا بد إذن من غرس تلك القيم والأخلاق في نفوس أبنائنا والتمثلة في: الصدق، والنزاهة، والاستقامة، والعفة، والتواضع، والصبر، والانضباط، والحفاظ على النظام، وحب الخير للآخرين... من أجل تحقيق الاستخلاف في الأرض¹. ينبغي على أفراد الأمة عموماً، وعلى المرين خصوصاً، عدم ترك الساحة فارغة لأعداء الدين ليعيثوا فساداً في هذه الأمة، وذلك بتقديم بدائل تمكن من توفير برامج ثقافية واجتماعية هادفة تنتشل الأجيال من سباتها وتحصن هويتها وانتماءها الثقافي، عن طريق الإعلام وغيره.

كما على المرين التفطن لما يقدمه الإعلام من مفهوم مشوه للقدوة، يعمل على هدم الهوية لدى الأطفال والشباب فيلجؤون للاقتداء بالمشاهير من فنانيين ورياضيين وغيرهم، نتيجة الفراغ النفسي والوجداني لدى هؤلاء الشباب المسلم، وعدم وجود الشخصية النموذجية التي يطمح أن يقتدي بها. فيجب الحرص على توجيهه للاقتداء بعظماء الأمة الإسلامية الذين عرفهم تاريخها المجيد وبرموزها الذين حققوا الإنجازات الباهرة في عصرها الحديث. ومن ثم وجب السعي لإفهام أبناء الأمة أن هناك تكاملاً بين التفكير الديني والعلمي، ولنا في علمائنا عبر تاريخنا الإسلامي خير شاهد على ذلك².

وعلى مستوى الأنظمة السياسية والتعليمية، فإن العالم الإسلامي يتعرض لمجموعة من التحديات والمخاطر، فكان من الضروري أن تمتلك دوله سيادتها الكاملة مما يجنبها التبعية السياسية³، والخضوع للإملاءات الأجنبية في وضع برامجها الثقافية والتعليمية. وهذا لن يتأتى إلا بصياغة متجددة لنظرية تربوية إسلامية تواجه هذه المخاطر المترتبة بالأمة العربية الإسلامية من تغريب وعولمة وغيرها، مع مراعاة برامجها ومناهجها للخصوصية العربية الإسلامية التي تميز الهوية الإسلامية.

هذه الهوية الإسلامية تحتاج من المرين إلى جهود كبيرة لترسيخ وتقوية قيمها وثوابتها لدى الشباب المسلم المنبهر بثقافة الغرب، التي تتمحور حول الماديات وشهوات النفس، كي تزول عن عينيه غشاوة هذا الانبهار، فيتحصن وينجو من الانزلاق نحو ذلك العالم المحموم المغرق في الملذات دون قيود أو ضوابط.

وعوض التلهف والجري وراء قشور الحضارة الغربية، ينبغي الاهتمام والاستفادة من تطورها العلمي والتكنولوجي، وكذا الانفتاح على ثقافة الغرب والأخذ منها بما ينفع البلاد والعباد؛ لأن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق بها. وفي الأخير لا يمكننا إلا أن نشيد بالدور المهم الذي تقوم به المراكز العلمية والثقافية الإسلامية في دراسة قضايا العصر المختلفة، من أجل تجلية التصور السليم للموقف الإسلامي تجاهها، وذلك عن طريق تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية رصينة، تقدم خلالها دراسات تأصيلية للواقع الذي تعيشه الأمة. وهذا من شأنه أن يقدم رؤى مستقبلية استشرافية

1 - عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، ص 52 و56.

2 - الطيب بو عزة، مشكلة الثقافة في الوطن الإسلامي، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط. 1، 1992. ص 77.

3 - سعيد بكور، الممانعة الثقافية، مجلة البيان، العدد 386، شوال 1440 - يونيو 2019. ص 74.

تخدم مجال التربية على القيم، وتحافظ على الهوية والثقافة في البلاد الإسلامية، فيكون من ثم حفظ لأفرادها من الانحراف واهتداء بهم للتي هي أقوم.

- خاتمة: مقترحات وتوصيات.

في خاتمة هذا البحث نشير إلى أنه لم يبق بعد القول إلا العمل. وهذا العمل يتمثل في إخراج نتائج هذه الدراسة إلى حيز التطبيق، وهي كالتالي:

- ضرورة تحديد المرين للأهداف التربوية، هذه الأهداف يجب أن تعتمد على نسق من القيم المستمدة من الوحي الإلهي، والكفيلة وحدها بتحقيق الخير للبشرية.
- ترسيخ الإيمان بالله واعتماد المنهج الرباني في التربية على القيم، لتكامله وشموليته، ولوحدته وثباته.
- على المرين الاهتمام بتربية النشء على القيم الإسلامية، لكونها ترتقي بالمسلم إلى أعلى درجات التركيبة الروحية والعطاء المبدع.
- ربط أبنائنا بكتاب الله تعالى، الذي يمثل حصن المسلم المنيع وعنوان هويته الأساس.
- غرس القيم والأخلاق في نفوس الأطفال والشباب من أجل تحقيق الاستخلاف في الأرض، ومنحهم المناعة الحضارية المطلوبة وتأهيلهم ليكونوا في مستوى المسؤولية والتحدي لكل اختراق دخيل وزائف.
- مواجهة مد العولمة الجارف بكل حزم وصرامة، من أجل الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية وثقافتها حتى لا يقتلعا من أصولهما.
- تصحيح مفهوم وتمثلات القدوة لدى الشباب، وترغيبهم في دراسة السيرة النبوية لإيجاد بديل يغنيهم عن اتخاذ رموز المجتمع الغربي كنموذج يحتذى.
- ضرورة امتلاك دول العالم الإسلامي سيادتها الكاملة لتجنب التبعية السياسية، والخضوع للإملاءات الأجنبية في وضع برامجها الثقافية والتعليمية .
- صياغة متجددة لنظرية تربوية إسلامية تواجه هذه المخاطر المترتبة بالأمة العربية الإسلامية من تغريب وعولمة وغيرها، مع مراعاة برامجها ومناهجها للخصوصية التي تميز الهوية العربية الإسلامية.
- على المسؤولين ألا يتركوا الساحة فارغة لأعداء الدين ليعيثوا فسادا في هذه الأمة، وذلك بتقديم بدائل تمكن من توفير برامج ثقافية واجتماعية هادفة تنتشل الأجيال من الأخطار المحدقة بها، وتحصن هويتها وانتفاءها الثقافي، عن طريق الإعلام وغيره.
- الحرص على توجيه الشباب للاقتداء بعظماء الأمة الإسلامية الذين عرفهم تاريخها المجيد وبرموزها الذين حققوا الإنجازات الباهرة في عصرها الحديث.

- السعي لإفهام أبناء الأمة بوجود تكامل بين التفكير الديني والعلمي، ولنا في علمائنا عبر التاريخ الإسلامي خير شاهد على ذلك.
- الاستفادة من الحضارة الغربية في تطويرها العلمي والتكنولوجي، وكذا الانفتاح على ثقافة الغرب وأخذ كل ما هو إيجابي ونافع.
- تشجيع المراكز العلمية والثقافية والجامعات الإسلامية على تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية الهادفة قصد دراسة قضايا ومستجدات العصر المختلفة، وتجلية التصور السليم للموقف الإسلامي تجاهها، واستشراف رؤى مستقبلية لحل أزمة الهوية والثقافة التي تعيشها الأمة.
- ضرورة تضافر جهود جميع مكونات المجتمعات الإسلامية من أجل ترسيخ القيم والثوابت الإسلامية لدى الشباب المسلم لتمكينه من تحصين الذات والاعتزاز بالهوية وبالانتماء للحضارة الإسلامية.

لائحة المصادر والمراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، د. ط، د.ت.
- روجيه جارودي، العولمة المزعومة: الواقع- الجذور- البدائل، تعريب محمد السبيطلي. صنعاء دار الشوكاني للنشر والتوزيع، 1998 م.
- سعيد بكور، الممانعة الثقافية، مجلة البيان، العدد386، شوال 1440- يونيو 2019. ص 74.
- الشريف الحرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق منشاوي، دار الفضيلة، 2004.
- الطيب بو عزة، مشكلة الثقافة في الوطن الإسلامي، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط. 1، 1992.
- عبد الحميد الهاشمي، وفاروق عبد السلام، بحث مقدم في ندوة خبراء أسس التربية الإسلامية، سنة 1400هـ، بمكة المكرمة.
- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية-بيروت، 1423هـ/2002م.
- عبد الستار الهيتي: الحوار، الذات.. والآخر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، ضمن سلسلة كتاب الأمة. العدد 99، 1425 هـ.
- عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، ضمن سلسلة كتاب الأمة. العدد 67، رمضان 1419.
- فريد الأنصاري، بلاغ الرسالة القرآنية من أجل إبصار آيات الطريق، منشورات ألوان مغربية للنشر والتوزيع، ط. 1، 1423هـ/2002م.
- اللغة والهوية والعولمة بين اللغة والاصطلاح مقال للدكتور جيلالي بوبكر بالموقع:
<http://www.arabiclanguageic.org>
- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، ط 4، 1987.
- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر- دمشق، ط 1، 1988.
- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر-دمشق، ط 4، 1984
- محمد أمحزون، ماذا خسر العالم بترك الشريعة الإسلامية، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء- المغرب، 1440هـ/2019م.
- محمد لبيب النجيجي. في الفكر التربوي، دار النهضة العربية. ط 1، 2008.
- محمد ناصر الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض، 1415هـ/1995م.
- محمد ناصر الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي-بيروت، ط.3، 1408هـ/1988.
- مصطفى حجازي وآخرون: "المعجم الوجيز"، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2000 م.
- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ/2004م. .
- الهوية الإسلامية ومتطلباتها التربوية في ضوء التحديات المعاصرة بحث ماجستير للباحث كمال عجمي حامد، مقال على موقع الألوكة: www.alukah.net

تحولات في الفكر الإسلامي المعاصر:
مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة (العربية السعودية)
مكانة المرأة المسلمة (1981 - 2019)
ذ. ناهد محمود كنعان

حقل الدراسة:

تصف هذه الورقة البحثية جزئية من جزئيات مجريات بحثي ضمن متطلبات التعلم لنيل درجة الدكتوراه في حقلي الدراسات الشرق أوسطية والدراسات الإسلامية الاجتماعية السياسية المرتبطة بالقضايا المعاصرة المتعلقة بالمرأة المسلمة ومكانتها ابتداء من نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي في ظلّ مجمع الفقه الإسلامي الدولي في السياق العام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الفكري والتاريخي للمجتمع الحديث، ومناقشة القرارات الفقهية الصادرة تجاه إشكالية المفاهيم النسوية.

تتناول هذه الدراسة واحدة من أهم المؤسسات الفقهية الإسلامية في العصر الحاضر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي-المؤتمر الإسلامي سابقا-. في إطار هذه الدراسة أتقصى التاريخ المؤسسي لهذا المجمع وعمله. يعمل المجمع كمظلة دينية رسمية للبلدان والجاليات الإسلامية في أنحاء العالم، من خلال دراسة وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الحالية (النوازل). يعقد المجمع حلقات دراسية، وأنشطة اجتماعية، ومؤتمرات تتيح الإثراء المشترك بين الخبراء والفقهاء. وقد عمل المجمع على تطوير منهجية خاصة لمناقشة قضايا الشريعة المستجدة، واتخاذ القرارات فيها.

في الربع الأخير من القرن العشرين، تطور في الدول الإسلامية والبلدان غير المسلمة ذات الجاليات المسلمة الكبيرة، ما يمكن أن يطلق عليه "ثقافة نسوية" على نقيض القوالب النمطية -إيجابية أو سلبية- لعلماء وفقهاء، تم الاستدلال عليهم بالعين النسوية وفقا لأحكام الفقه التي صدرت عنهم والمتعلقة بالنساء. الصورة الإيجابية أو السلبية من هذه القوالب النمطية متأثرة بقرّب أو بُعد هؤلاء ومسؤوليتهم نحو الدين، ونحو التوترات التي نشأت نتيجة خلفياتهم الثقافية والأيدولوجية والسياسية. هذه الخلفيات هي التي حددت الصورة الفقهية لمختلف تيارات الإسلام خلال النصف الأخير للقرن الماضي، بين القديم والجديد، بين المتدينين والعلمانيين، وبين اليمين واليسار وبين المتطرفين والمعتدلين.

البعد الأكاديمي الذي يضيفه بحثي على أطره المختلفة، إجراء مناقشة موضوعية وإثارة أكثر وجهات النظر تحدياً، والبعيدة المدى في الطريق الطويل لتمكين المرأة من الاستفادة من مشاريع التنمية، علاوة على ذلك، سأتناول بعض القضايا المعاصرة التي تشكل خلافاً دائماً، ويجب على المجمع أن يُعبر عنها بموقف واضح لا لبس فيه للابتعاد عن الهيمنة والتبعية، والتوضيح المسبق، بدلا من قبول الأحداث والنتائج.

أمّا البعد التاريخي، مواصلة بحث الهيئات والمؤسسات المتخصصة في الإفتاء وجهودها عبر التاريخ الإسلامي الغابر والمعاصر. واستئناف الجدل الديني بين الثابت والمتغير. والبعد الديني، إيضاح ماهية مفاهيم ومصطلحات الفتوى ذات الصلة، قوانينها ومعاييرها للقائمين على الإفتاء، وأثرها في تفسير الشريعة، ودورها في توضيح القوانين والهوية الثقافية. والبعد الاجتماعي، ظاهرة اللامبالاة الدينية في المجتمعات، وحصر المعرفة الدينية في فئات مجتمعية معينة قد يؤخذ عليها عدم الواقعية، وقوة تأثيرها على المستضعفين والنساء بالذات، والفتاوى المتعمدة ضد المرأة، وظهور النسوية الإسلامية وحقيقتها، ورهاب الإسلام أو ما يسمى الإسلام-فويا. والبعد السياسي، كارثية الفتاوى المُسيَّسة على الدول والجماعات والشعوب، والتعرض لها بالتحليل والنقد، وأزمة تسييس المنظمات الدينية، وتديُّن المنظمات السياسية، واستخدام الفتاوى من قبل الجماعات المتطرفة لتحقيق أهدافها. تتناول الكتابات الكثيرة المتعلقة بالنساء قضية حقوقهن، وآثارها على الأسرة والمجتمع. في حين عرضت دراستي مراجعة بحثية حول كيفية تطور فتاوى المرأة، في منشورات مؤسسة عُليا كمجمع الفقه الإسلامي الدولي. وبالتالي كانت الأسئلة البحثية الرئيسية على النحو التالي:

- كيف ينعكس موضوع النسوية والنوع الاجتماعي في فلسفة مجمع الفقه الإسلامي الدولي؟
- ما هي المستجدات التي حدثت في مكانة المرأة المسلمة جرّاء هذا الفكر؟
- هل الإفتاء في العالم الإسلامي منقطع عن السياق السياسي، وكيف هو الحال في مجمع الفقه الدولي؟
- هل لقرارات المجمع أنياب؟ وهل يستطيع المجمع إلزام الدول بالقرارات؟

تعريف بمجمع الفقه الدولي: هذا المجمع عبارة عن جهاز من أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، وهي منظمة دولية تضم سبعا وخمسين دولة من الدول ذات الغالبية المسلمة من العالم العربي وإفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية ومنطقة البلقان. ويكون لكل دولة عضوًا عامل يتم تعيينه من قبل دولته، لينتظم الأعضاء في مجلس وشُعَب المجمع المتخصصة، وهيئة المكتب، وأمانة المجمع.

تصف المنظمة نفسها بأنها "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" وتهدف إلى "حماية المصالح الحيوية للمسلمين" لأكثر من مليار مسلم. تتمتع المنظمة بعضوية دائمة في الأمم المتحدة، وتشكل ثاني أكبر منظمة دولية في العالم، التي ترى بنفسها ملتزمة بالتكّيف مع الحقائق المستجدة في عصر العولمة والانفتاح على الحضارات المختلفة. وتوفير الإرادة السياسية للدول الأعضاء والتضامن وتنسيق العمل الجماعي المشترك فيما يتعلق بالسلم والأمن والتنمية والاقتصاد والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والكوارث البشرية والطبيعية. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة - وهو عدد الأعضاء المؤسسين - ليلبلغ سبعا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل

ميثاق المنظمة لاحقاً لمواكبة التطورات العالمية، فاعتمد الميثاق القائم في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام 2008.¹

ينص الفصل الأول من ميثاق المنظمة في مادته الأولى على تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء، وحماية المصالح المشتركة، وتأمين مصالحها في الساحة الدولية ضد التهديدات، وتكليف الأمين العام بالتشاور وتحديد الالتزامات وتقديم الدعم للمرشحين الذين تقدمهم الدول الأعضاء للمنظمات الدولية والاقليمية. والمحافظة على قضية القدس كقضية مركزية للمنظمة. وأنشئت منظمة التعاون إدارة لمعالجة قضايا الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء فيها، وهؤلاء يزيد عددهم عن 500 مليون نسمة، أي ما يعادل ثلث مجموع المسلمين في مختلف القارات، فيندرج على جدول أعمالها: توفير الحماية السياسية والقضائية، والحماية من الفقر والأمية والأمراض والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والحرمان من حقوق الانسان، والخصوصيات الثقافية والاجتماعية، مثل قضية المسلمين في جنوب الفلبين، والهند وبلغاريا والبلقان وغيرها. ووضعت المنظمة الاستراتيجيات لبناء قنوات اتصال بين الأقليات والدول الأعضاء، والحوار الدبلوماسي مع الدول التي تعيش فيها الأقليات، والتعاون مع المنظمات الإسلامية المحلية، وتنظيم الندوات في تلك البلدان، والاهتمام بالإعلام كفاعل في تحقيق غايات المؤتمرات الإسلامية.²

مظاهر التوجه الديني للمنظمة: يدعو ميثاق المنظمة للتنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي، ومواجهة التطرف الديني وعدم التكفير للمذاهب الإسلامية والحوار بين الأديان، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الرياض في 2005، بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، وذلك بناء على اقتراح الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، ويُعيّن أعضاؤه من مؤتمر القمة الإسلامية باقتراح من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمجلس الوزاري.³ كذلك محاربة ظاهرة الإسلام- فوبيا⁴ ومسؤولية المجتمع الدولي لضمان احترام الأديان. ورغم الطابع السياسي للقضية الفلسطينية، فهي تعتبر البند الأول والدائم على جدول أعمال اجتماعات المنظمة، كونها السبب وراء إنشاء المنظمة عقب الحريق الذي تعرض له المسجد الأقصى. أكد الميثاق على إنشاء لجنة القدس، وصندوق القدس، ووكالة بيت مال القدس. كذلك المحافظة على موقف واحد للقضية وفقاً لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات الأمم المتحدة. والحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية كمركز للتسامح الديني، وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها. ودعم الخطة الاستراتيجية لاحتياجات القدس. وبدوره فإن الأمين العام للمنظمة

¹ https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar رابط موقع المنظمة

² عالم، عبد الله عبد الرحمن: بحوث المؤتمر العالمي الثاني، العالم الإسلامي - المشكلات والحلول، التضامن الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي مكة \ السعودية، 2014، المجلد الثاني، ص 14-24.

³ المجلس الوزاري: مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

⁴ "رهاب الإسلام" - الخوف المرضي من الإسلام

"العثيمين" ومن سبقه، أبقى القضية الفلسطينية في جدول أعماله ومراسلاته¹. كما تطرح المنظمة موضوع التدخلات في شؤون الدول الإسلامية الداخلية، والحوادث الإرهابية².

والمجمع كأحد الأجهزة المتفرعة عن المنظمة له دور تكميلي في هذه المجالات³. فيعمل على التشاور والتعاون مع منظمات ومؤسسات إسلامية في جميع أنحاء العالم، منها على سبيل المثال: مجمع الفقه الإسلامي في مكة، والأزهر - في مصر، ومجمع الفقه في الهند، والسودان، وأوروبا ومجمع فقهاء الشريعة في أمريكا، ووكالة الأنباء الإسلامية العالمية، وغيرها.

أهمية المجمع: هذه المؤسسة تتابع التطورات الحديثة المتعلقة بعملية إصدار الفتاوى، لتوضيح عملية شرح "الدليل الشرعي" الذي تقوم عليه الفتوى. في الوقت الذي أدت هذه التطورات إلى قدر معين من البيروقراطية في الإفتاء، والتي لها مزاياها وعيوبها، يناقش المجمع أهمية الحفاظ على الاعتدال والوسطية في الفتوى والاجتهاد، والتي تميل في نواح كثيرة إلى وصف النهج الإسلامي المعتاد في هذه القضايا (الشورى).

يقول **اسماعيل**⁴: "إن حاجة الأمة الإسلامية في هذا المنعطف التاريخي من حياتها إلى مجمع تلتقي فيه اجتهادات الفقهاء، لتقدم للعالم الإسلامي أبحاثا وقرارات ومطبوعات ومنشورات ومؤتمرات علمية كثيرة". ويرى موسى⁵ الحاجة لإقامة مجمع للفقه الإسلامي، بجانب مجمع اللغة العربية، ودراسة الفقه على نحو تتحقق فيه الغاية.

ومن منطلق هذه الحاجة، وأن رأي الجماعة أقرب إلى الصواب، صدر عددٌ من الدعوات إلى إقامة مجامع فقهية علمية باجتهاد جماعي، لبحث القضايا ذات الطابع العام، كالاهتمام بالمصارف والمؤسسات المالية وإنشاء اللجان الشرعية والهيئات الرقابية التي تُعنى بالمعاملات المالية على وجه الخصوص.

آليات عمل المجمع: وضع المجمع مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافه، منها: إصدار الفتاوى والموسوعات الفقهية، وإعداد معجم للمصطلحات الفقهية لضبطها. وإعداد مشروعات قوانين نموذجية. وإقامة مراكز للدراسات الإسلامية في الدول غير الإسلامية للتعريف بالإسلام، والتنسيق مع المؤسسات في الجاليات الإسلامية. والاستعانة بالخبراء بكافة

¹ في مؤتمر الدورة الرابعة عشرة للجنة الإسلامية التي تستضيفها مكة في 31 مايو (أيار) 2019 تحت عنوان: "نصرة للقضية الفلسطينية وإدانة للإرهاب"
² مقابلة مع أمين المنظمة يوسف العثيمين: <https://aawsat.com/home/article/1734056>

³ https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar.

⁴ اسماعيل، شعبان محمد. (1998)، الاجتهاد الجماعي ودور المجمع الفقهية في تطبيقه، دار البشائر الإسلامية، بيروت، دار الصابوني، حلب، بيروت، ط 1، ص 190.

⁵ موسى، محمد يوسف. (2009)، المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 18.

المجالات العلمية وتشجيع البحث الفقهي لمستجدات العصر، وعقد مؤتمرات وندوات لإبداء الرأي بما يصدر عن المنظمة والمجمع¹.

تأسيس المجمع: بدأت التحضيرات لإقامة المجمع في عام 1981 تنفيذاً لقرارٍ صادرٍ عن القمة الإسلامية للمؤتمر الثالث الذي عقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، للتكثيف مع متطلبات الحياة العصرية، وتيسير الفقه للامة. يمكن تقسيم مراحل تطور المجمع الدولي إلى ثلاث مراحل²:

- مرحلة التكوين: منذ قبيل إنشائه في عام 1981 حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين.

- مرحلة التألق والتغييرات الرئيسية: من بداية التسعينيات حتى بداية القرن الحادي والعشرين.

- مرحلة التجديد والتحديث: نهاية 2010 حتى 2018.

تم تعريف مجلس المجمع، ومكتب المجمع، والأقسام الثلاثة الرئيسية: قسم التخطيط وقسم الأبحاث وقسم الفتوى، في الجلسة الأولى التي عقدت في مكة في الفترة من 19 إلى 22 نوفمبر 1984. حيث خصصت هذه الجلسة لبحث نظام المجمع، وتطوير الخطة التنفيذية لاستكمال مشاريعه.

في عام 1985، فحَص قسم التخطيط³ المقترحات والآراء الواردة من الدول الإسلامية ورتبها بشكل أولي⁴. ثم بدأ المجلس في دراستها وإبداء الرأي حول مبادئه وتوصياته الرئيسية في بحث الأحداث والوقائع المستجدة وفقاً لقوة الأدلة الشرعية، وتحقيق المقاصد الشرعية المعبرة، بهدف التخفيف ورفع الحرج ضمن قواعد الشريعة العامة. والتقيّد بنتائج البحث الجاد في جميع المذاهب الفقهية، وأخذ وجهات النظر من مصادرها الأصلية والكتب المعتمدة، وتوثيق الأحاديث وفقاً لقواعد التخريج المعتمدة، والالتزام بمنهج الفقه المقارن والاجتهاد المؤسس على الأصول والمصالح الشرعية. والالتزام بالموضوعية والحياد الواقعية. ثم إصدار التقارير بما تذهب إليه غالبية الآراء، مع الأخذ بوجهة نظر المخالف⁵.

أهداف المجمع: ومن أهداف المجمع المعلن عنها في موقع منظمة التعاون⁶: تحقيق الوحدة الإسلامية نظرياً وعملياً عن طريق محاولة جعل السلوك موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على المستوى الفردي والاجتماعي والدولي، وتقوية رابطة

¹ العبادي، عبد السلام: (2016)، دور مجمع الفقه الاسلامي الدولي في البناء الفكري والعملية للأمة، مؤتمر " بين نهج الإعمار ونهج الدمار، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، ص 16.

² تفصيل هذه المراحل في أصل البحث.

³ انظر تقرير قسم التخطيط، <http://www.iifa-aifi.org/1495.html>

⁴ أبو عليو، أحمد عبد العليم: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، الطبعة الأولى 2011. ص 43.

⁵ انظر ملخص خطاب التأسيس: <http://www.iifa-aifi.org/iifa>.

⁶ <http://www.iifa-aifi.org/iifa>.

الأمة الإسلامية بعقيدها، والاسترشاد بالشريعة الإسلامية ودراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا لتقديم الحلول لها حسب مقتضيات الشريعة الإسلامية¹.

وحسب المادة الثالثة للنظام الأساس للمجمع فإن المجمع يؤدي مهامه المنصوص عليها في هذا النظام باستقلال تام عن الدول الأعضاء، وملخص هذه الأهداف: تحقيق التلاقي الفكري بين المسلمين في إطار الشريعة الإسلامية بتنوع مذاهبها. تحقيق الاجتهاد الجماعي في قضايا الحياة المعاصرة، وبيان الاختيارات المقبولة من بين الآراء المتعددة في المسألة، بما يتفق مع الأدلة ويحقق المقاصد الشرعية. والتنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية. ومواجهة التعصب المذهبي، وتكفير المذاهب الإسلامية، بنشر روح الاعتدال والوسطية والتسامح. الرد على الفتاوى التي تخالف ثوابت الدين، وقواعد الاجتهاد المعتمدة. تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة. توسيع دائرة الاهتمام بالعمل الفقهي باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الفكر والثقافة الإسلاميين، ومرجعية في التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. إفتاء حفاظا على هويتها الإسلامية في الأجيال المتتابة مع مراعاة ظروفها. والتقريب بين فقهاء المذاهب الإسلامية واحتراماً للفروق، وأخذ آرائهم جميعاً بالاعتبار عند إصدار المجمع لفتاواه وقراراته، والحرص على ضم ممثلين لهذه المذاهب إلى عضوية المجمع. وتوضيح حقيقة الموقف الشرعي من القضايا العامة. والعمل على تجديد الفقه الإسلامي بتنميته من داخله، وتطويره من خلال ضوابط الاستنباط وأصول الفقه، والاعتماد على الأدلة والقواعد الشرعية والعمل بمقاصد الشريعة.

ومن أهداف المجمع المُعلن عنها في قراراته على سبيل المثال، ما جاء في قرار رقم: 38 (4/13) ضمن توصيات² الدورة الرابعة لمجلس المجمع بجدة- السعودية من 6 – 11 فبراير 1988، ملخص ما جاء فيه: وضع الخطط للمحافظة على التراث الإسلامي، والتصدي لكل أشكال الغزو الفكري والثقافي الذي يتعارض مع المبادئ الإسلامية، وتولي المهمة الدائمة لنشر الإسلام. وتنسيق سياسات الدول الإسلامية في مختلف ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتأكيد عناية مجمع الفقه الدولي بالأبحاث والدراسات الفقهية التي ترمي إلى مجابهة التحديات الفكرية المعاصرة، وتوسيع دائرة التشريعات والقوانين في عامة شؤون المجتمع. وإنشاء لجنة عليا من المفكرين المسلمين لمتابعة الأبحاث. وإقامة اقتصاد وسوق إسلامية مشتركة، والتنسيق مع المنظمات الإسلامية العاملة في هذا المجال، كالمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وإعادة كتابة تاريخ العلوم والاقتصاد والاجتماع، وبيان إسهامات المسلمين فيها.

¹ https://www.oic-oci.org/page/?p_id=88&p_ref=33&lan=ar

² <http://www.iifa-aifi.org/1740.html>

دراسات بحثت تاريخ الإفتاء المعاصر ومؤسساته في العالم الإسلامي، والدوافع التي تحرك الفتوى الشرعية :

ذكر الأشقر¹ أنه في منتصف القرن العشرين نشط العلماء لإقامة المعاهد والكليات والمؤتمرات والمجامع الفقهية، لنشر الشريعة الإسلامية في العالم شرقه وغربه، ومن أوائل هذه الجامعات، جامعة الأزهر في مصر، وجامعة الزيتونة في تونس، وجامعة الأمام محمد بن سعود في الرياض، وجامعة أم درمان في السودان، والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وجامعة الكويت. وذكر من المؤتمرات الهامة في تلك الفترة: المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد 1976، مكة، ومؤتمر الفقه الإسلامي في الرياض 1976. وسجلت المؤتمرات الدولية حضوراً بارزاً للفقه الإسلامي منذ الثلث الأول للقرن العشرين، ففي عام 1937 في مدينة لاهاي انعقد مؤتمر دولي للقانون المقارن، دُعي إليه الأزهر كاعترافٍ دوليٍّ بالشريعة الإسلامية، التي تمثل مصدراً من مصادر التشريع الحية القابلة للتطور. كذلك مؤتمر القانون المقارن في 1938 ومؤتمر المحامين الدولي 1948 وكلاهما في لاهاي أيضاً. والمؤتمر الدولي في 1932 الذي أقر فيه مصادر القانون الأربعة: الفرنسي، والألماني، والانجليزي، والشريعة الإسلامية².

لوحظ تصور جديد للرؤى والاستراتيجيات لتطبيق الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي منذ بداية التسعينيات للقرن الفائت. حيث انفتح فقهاء الإسلام على محتويات حضارية وتجارب إنسانية جديدة، وتحديثٍ لمختلف أشكال الفتوى، وذلك إثر ظواهرٍ ومستجداتٍ عالمية، فكان الأمر جزءاً من الجدل بين الفقهاء ومدارس الفقه الحديثة. كما لوحظت زيادة كبيرة في عدد الفقهاء، وازدياد الاهتمام الإعلامي والنقدي بالفتاوى. وأصبح الفقه في متناول الجمهور العام وليس فقط للنخب الدينية، ومن ثمَّ تُرجمت مئات الفتاوى للعديد من اللغات مما أتاح لها انتشاراً عالمياً واسعاً. وبعيدا عن المقدمات العامة، قدمت أربعة أسباب رئيسية لهذه الزيادة الحادة لعدد الفقهاء في فترة التسعينات وما تلاها:

السبب الأول هو التغييرات التي حدثت في العقود الأخيرة نتيجة لتكثيف النضالات السياسية والاجتماعية المختلفة، والتي أدت إلى تفويض المفاهيم الأساسية في مجال المجتمع والثقافة والمرأة. وذلك لأن الفقه الإسلامي يرتبط حتماً بالإيديولوجيات والسياسة، والتي لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعي.

ثانياً، ركوب فقهاء تلك الفترة موجة النشر نظراً للمساحة التي أتيحت، وإن كانت على مستوى مهني أقل جودة. السبب الثالث والأكثر أهمية لهذا التغيير، كما أدعي في دراستي، هو تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على العالم الإسلامي، والتي أدت إلى إظهار الإسلام كمتطرف، مما اضطر العلماء ودُور النشر إلى توضيح نظريته ومحاربهته للإرهاب. لذا، يمكن الملاحظة أنه مع بداية الألفية الجديدة كان هناك مزيداً من الانفتاح والتعددية، وأقلّ رتابة في نشر الفتاوى.

¹ الأشقر، عمر سليمان. (1982) تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح، الكويت، (ط1)، ص 211.

² الأقطوغياني، يونس وهبي ياووز. (2015)، حركة التجديد في تقنين الفقه الإسلامي (مجلة الاحكام العدلية وقوانين ملاحا الإسلامية)، دار الكتب العلمية، ص

أمّا السبب الرابع فهو ثورة الاتصالات المستمرة، مما أدى إلى تخفيف المواقف الجامدة المتعصبة وظهور مجموعات النقد الاجتماعي واستعدادها للدخول في حوار حول مختلف القضايا النسوية.

تناولت الدراسات المؤسسات الدينية ونشأتها، والفتاوى وتغيرها، والفقهاء وتطوره في البلدان الإسلامية، كالدراسات التي تناولت المجامع والمؤسسات والأحكام الشرعية والفتاوى في إندونيسيا والهند والسعودية ومصر والمغرب وروسيا، والأقليات في الغرب. تناقش هذه الدراسات طريقة الوصول إلى الفتاوى المختلفة، كالمسائل الأسرية، والأعمال المصرفية، ووسائل الإعلام وغيرها¹. ففي أعقاب هذه الدراسات يتضح أن الفتاوى الفقهية ترتبط بمكان وطبيعة المجتمعات، وأحيانا تكون تصورات مجالس الإفتاء أقرب إلى مصالح السلطة الحاكمة، وبالتالي فالفقهاء على استعداد لتكييف الشريعة الإسلامية مع الاحتياجات المعاصرة للمجتمع. فعلى سبيل المثال، فإن دراسة مسعود وزملائه² المكرسة لبيان تاريخ تطور الفقه ووظيفة المفتي في حقب زمنية مختلفة، يدعون أن القضاة، منخرطون ضمن وجهات النظر الرسمية، بينما المفتي يعمل بشكل أقل رسمية، فهو يسعى لأجوبة شرعية لصحة الفعل من عدمه. ويرون أن طبيعة الفتاوى متأثرة بالظروف والمكان والاتفاقيات والأطر الاجتماعية والسياسية. ويقدم (روف) استنتاجات حول استخدام المصادر الدينية التقليدية، ويبرز الطريقة التي يتم بها بناء الحجج التي تتشابه بين المؤسسات الفقهية في مختلف الدول الإسلامية، رغم اختلافها السياسي³. يتحدث بيترسون⁴ عن مصر ومؤسساتها الفقهية، كونها أكبر دولة عربية مشبعة من التصور الغربي العلماني، فتصورات المجتمع المصري الدينية تختلف اختلافاً كبيراً عن المجتمع في شبه الجزيرة العربية أو الشام، فالعلماء فيهما أكثر تحفظاً. ونظرة مصر نحو الحداثة فريدة من نوعها منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر. حيث تتصارع فيها تيارات إسلامية معتدلة ومتطرفة، وقد تأثرت بهذه الصراعات مصالح النظام العسكري، والقوى السياسية. على هذه الخلفية، تطورت لاحقاً دار الإفتاء المصرية وغيرها من مؤسسات الإفتاء التي نافستها بما في ذلك مؤسسات الإخوان المسلمين. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، أصبح "مفتي الجمهورية"، شخصية رسمية ومركزية في الدولة من قانونياً وتشريعياً. وكان تعيينه بيد الملك سالفاً، ثم رئيس الجمهورية لاحقاً الذي جعله جزءاً من السلطة الحاكمة⁵.

ويناقش محمد مظهر الفتوى التي تبناها مجلس الفقهاء الإسلامي في إندونيسيا، والتي تحظر تماماً على المسلمين المشاركة في الأعياد المسيحية، رغبة في الحد من تأثيرها عليهم. هذا القرار قائم على الآراء الدينية التقليدية المحافظة،

¹ Allami, A. W. (2015). Principilizing Islamic Zakat as a system of taxation. A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Brunel University, London.

² Masud, M. K., Messick, B., & Powers, D. S. (1996). Muftis, fatwas, and Islamic legal interpretation. In M. K. Masud, B. Messick & D. S. Powers (Eds.), Islamic legal interpretation: Muftis and their fatwas London: Harvard University Press. (pp. 3-4). pp. 227-228

³ Masud, Messick & Powers, 1996

⁴ Skovgaard-Petersen, J. (1997). Defining Islam for the Egyptian state: Muftis and fatwas of the Dar al-Iftaa. Leiden: Brill.

⁵ Ibid., p. 37-39; 75-77 pp. 100-101; 142-144; 290-292

المعارضة لسياسة الحكومة آنذاك، حيث سَعَتْ الحكومة إلى تعزيز الحوار بين الأديان في إندونيسيا. انتهى الخلاف بين الحكومة ومجلس الفقهاء برفض الفتوى وقرار رئيس مجلس الفقهاء الاستقالة من منصبه¹. هذه المجريات من الأحداث مثال على نزاع بين مجلس إفتاء محافظ وغير تنازلي وحكومة تروج لأجندة مناقضة. وبدوره يدعي كوزلوفسكي² أنّ أرباب الفتوى في الهند أكثر مرونة في قراراتهم من نظرائهم في اندونيسيا، ويصف محاولاتهم لتكييف فتاواهم لظروف محددة وعصرية.

وفي خلاصة قدمها **العطاونة** في الفصل الثالث من كتابه أن العلاقة بين الدولة والمفتون الرسميون للوهابية استمرت على حالها متناغمة ومترابطة، يتعاون الأمراء مع الفقهاء في تقاسم السلطة كونهما ولاة الأمر، فلا يجوز تجاوز السياسة الشرعية والبيعة لأولي الأمر³. والعصرنة التي تتعاطى معها دار الإفتاء تنحصر في المجالات الحيوية لوجود الدولة، كالمصرفية والتمويل وتقنيات الاتصال والهندسة والطب، على النقيض من قضايا الديموغرافيا والعولمة والتطورات الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان والمرأة والتعددية⁴.

لينا الحمصي الباحثة في فقه المرأة، قامت بدراسات من مختلف التخصصات تبحث وضع المرأة في الإسلام من وجهة نظر تشريعية. أثارت هذه القضايا في وسائل الإعلام، وناقشت في كتابها⁵ الفتاوى التي صدرت عن دار الإفتاء في سوريا، كمسألة التأمين، والتلقيح الاصطناعي والحسابات المصرفية الخارجية، وغيرها. واستعرضت الحمصي تاريخ الفتوى منذ الفترة النبوية وحتى العهد العثماني وتحديث عن الفرق بين المفتي والفقهاء والمجتهد ومن يُسمح له بالفتوى⁶.

عرض **تيتو كونيوك** في دراسته المحاولات الضئيلة لمؤسسات الشريعة الإسلامية للرد المناسب لمخاطبة تطرف الشباب المسلم ضعيف الإيمان، الذي تغريه الروايات التي تروج لها الجماعات الإرهابية في كينيا، في الوقت الذي تبذل فيه

¹ Mudzhar, M. A. (1996). The council of Indonesian Ulama on Muslims' attendance at Christmas celebrations. In M. K. Masud, B. Messick & D. S. Powers (Eds.), Islamic legal interpretation. London: Harvard University Press. (pp. 230–241).

² Kozlowski, G. C. (1996). A modern Indian mufti. In M. K. Masud, B. Messick & D. S. Powers (Eds.), Islamic legal interpretation (pp. 242–250). London: Harvard University Press.

³ Al-Atawneh, Muhammad: Wahhabi Islam Facing the Challenges of Modernity, Dar al-Ifta in the Modern Saudi State, Studies in Islamic Law and Society (Volume32), Brill, Leiden, Boston 2010, P 92

⁴ Al-Atawneh, M. (2012). Leisure and entertainment (malahi) in contemporary Islamic legal thought: Music and the audio-visual media. Islamic Law and Society, 19 (4), 397–415.

⁵ الحمصي، لينا. (2010). المفتون العامون في سوريا. سوريا: دار الرشيد. لبنان: مؤسسة الإيمان.

⁶ الحمصي، لينا. (1996). تاريخ الفتوى في الإسلام وأحكامها الشرعية. سوريا: دار الرشيد. لبنان: مؤسسة الإيمان.

الحكومة الكينية والمجتمع المدني والوكالات الدولية جهودًا حثيثة لوقف موجة العنف هذه. وفي ظل هذه الخلفية، يعتبر إنشاء مؤسسة فتوى موثوقة في كينيا أمرًا ضروريًا في تعزيز الردّ على التطرف¹. إن وجود الزعماء الدينيين يساعد في ترسيخ العقيدة السليمة في أذهان الناس. مما يعني تأثيرهم المتزايد بواسطة الخطابة الدينية. فالمؤسسات الفقهية ودور الإفتاء، يمكن أن تساعد في تقليص التفسيرات المتعددة إلى تفسير واحد يحمي قدسية الحياة والضمير الإنساني والكرامة.

وبالتالي، فإن جزء من فرضيتي الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول صلاحيات السلطة الدينية كقوة مستقلة لإخراج الناس من الأزمات والتطرف، وحماية المرأة من التقاليد الدينية الاجتماعية المتطرفة. ووضع الفتوى في التاريخ الاجتماعي - الفقهي مع إشارة محددة إلى موضوعات الإيمان والهوية والمواطنة. فالعنصر التاريخي للفتوى يساهم في إدخال آليات ملائمة لمكافحة التطرف العنيف. في الوقت الذي اتسعت فيه الفجوة بين المواطنة والانتماء الديني، حتى أشغلت جدلاً واسعاً في الأوساط الفكرية والثقافية والاجتماعية العالمية والإسلامية، وذلك بالتزامن مع تزايد حركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، إلى المطالبة بالمساواة في المشاركة السياسية والاجتماعية، وذلك على إثر "الربيع العربي"، وتساعد حدة حركة التطرف الديني، وتزايد رغبة بعض الفقهاء المعاصرين في التفكير في "المجتمع" بخلاف منظور الدين. وما يعني هنا بحث هذه الرغبة المتصاعدة لدى هؤلاء الفقهاء. ومن أهم الأسباب التي خلصت إليها لتزايد هذه الرغبة، عدم قدرتهم على التعاطي مع الفقه بآليات طوّرت خلال العصور الوسطى دون ملائمة للجماهير الإسلامية اليوم، وذلك لادّعائهم قداسة النصوص وعدم القدرة على تغييرها، مما أثار ضجة عارمة في المؤسسات والقيادة الدينية، هذا بالإضافة إلى تدخل الوكالة السياسية، التي لعبت دورًا مهمًا في السيطرة على الدين والجماهير، والتي أدّت إلى التقييد التدريجي للحريات. كما أن مسألة الحادي عشر من سبتمبر، أكسبت الإسلام سمعة سيئة في العديد من الدول، وكان المسلمون الذين يعيشون في دول الأقليات محطّ شبهة. فكان صراع المسلمين في التوفيق بين عقيدتهم وهويتهم ومسألة المواطنة في هذه الدول.

يؤكد مارونجو- بيريا في مقاله² أن الدول الإسلامية لا تُوفّق بين الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان الدولية. ونظراً للتقدم المتزايد للفقه، لا سيما في مجال قانون العقوبات، فإن إعادة تثبيت الفقه الإسلامي في الدول المسلمة يمثل تحديًا كبيرًا. ويرى أنه في السنوات الخمسة عشرة الماضية، شهدت مصر زيادة في التصريحات المتضاربة مع أو ضد الحرية الدينية من جانب القيادة الدينية بفروعها، ومثال ذلك قضية "قتل المرتد" غير المطبقة في الواقع العملي، فرغم وجودها في المصادر التشريعية فهي لا تعتبر عقوبة ضد حرية الفكر والعقيدة، وإنما هي في حقيقتها تخضع للقانون الإداري للدولة أو ما يُسمى في القوانين الدولية "الخيانة العظمى". هذه القضية أثارت جدلاً متكرراً في العالم الإسلامي، ففي المغرب أثّرت القضية

¹ Tito Kunyuk, (2018). The need For a substantive Fatwa Institution In Countering violent extremism In Kenya. Green MC, Gunn TJ & Hill M (eds).. Religion, Law and Security in Africa. Stellenbosch: Conf-RAP.

² Marongiu-Perria, Omero: God's Rights vs Human Rights: Islam under Strain, :11/04/2018 | This article was published in Oasis

سنة 2012 في المجلس العلمي الأعلى، وفي سابقة هي الأولى في تاريخ المغرب، تراجع المجلس عن فتواه في عام 2017 في "قتل المرتد" وأعطاهم مفهوماً سياسياً: "فالردة هنا سياسية، وليست فكرية"¹. بمعنى أن حدّ الردة عقوبة سياسية وليست دينية.

ويخلص مارونجو - بيريا بنظرة عامة للمناقشات الجارية حول القضية في جميع البلدان المسلمة، أن الفقه متوافق إيجابياً مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، لأن القرآن والسنة فيهما ما يكفي لتوفير مجموعة واسعة من التفسيرات المتعلقة بالحرية الدينية. لكن بعض الفقهاء فسروا تاريخياً فكرة الحرية الدينية في ضوء النصوص مع تبني نهج ديني مهيم². وفي هذا السياق يرى النابلسي أن المفكرين في هذا العصر يتقنون الخوض في القضايا المسكوت عنها خوفاً من انتقام المؤسسة الدينية، وبالتالي السلطات الحاكمة، وفي ذلك إشارة إلى أن السلطات الحاكمة لا تستمد الشرعية من الشعب، وإنما تستظل بظل المؤسسة الدينية. وأن رجال الدين وظّفوا أنفسهم للسلطة السياسية الحاكمة، وكيفوا الدين لمصالحهم، فأداروا شؤون العصر بآليات وقوانين الأقدمين، ولم يعترفوا بتبدل الحياة. ثم يثير النابلسي مصطلحي "الإسلام القرآني" و"إسلام الفقهاء"، والأخيرة تعني تراكم مئات آلاف الفتاوى الدينية، التي سقط مفعولها مع مرور الزمن إلا أنها بقيت متداولة رغم تبدل أحوال المجتمعات ومعاييرها. وما يعنيه النابلسي "بالإسلام القرآني" أن أحكام القرآن شامله ومرنة وتيسر على الناس بينما الفقهاء يعسرون. وهو يدعو لتجديد روح الإسلام ونفض التحجر عن النصوص الفقهية، ويدلل على ذلك بأن أصحاب المذاهب الأربعة لا يعلمون ما سيأتي به هذا الزمن من تحديات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية. وأن التمسك بمنطق فتاوى الماضي شكّل ما يسمى "بإسلام الفقهاء" الذي برأيه يقود المسلمين للضياع والتدهور وانتشار الإرهاب³.

مثال ملموس على الصعيد الاقتصادي، يقدمه مقال **الدسوقي وعبدالله**⁴، حول مقاصد الشريعة، في مؤسسة كالبنك الإسلامي، لتعزيز الرفاهية الاجتماعية وحماية احتياجات المجتمع ككل. بالإضافة إلى الوضوح في سياسات التمويل وعرض المعاملات التجارية. حيث لا ينبغي أن تستهدف هذه البنوك الربح وحده. فلا يمكن للمصارف الإسلامية تمويل المقامرة أو المواد الإباحية أو المشروبات الكحولية أو أنشطة ضارة بالمجتمع أو البيئة، أو نظام ينتهك حقوق الإنسان، أو الإفراط في تحقيق الربح للعملاء. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليس غريباً على الإسلام، لأنه عميق في الشريعة. لذلك، يجب

¹ /http://www.amadalamazigh.press.ma

² Marongiu-Perria, Omero: God's Rights vs Human Rights: Islam under Strain, :11/04/2018 | This article was published in Oasis .

³ النابلسي، شاكرو. (2007). سجون بلا قضبان، يحدث في العالم العربي الآن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ص 83-90.

⁴Dusuki, Asyraf Wajdi, and Abdullah, Nurdianawati Irwani, Maqasid al-Shari`ah, Maslahah, Corporate

على دور الإفناء والمجامع الفقهية التعاطي مع الشركات والبنوك الإسلامية بطرح البدائل ليكون محور أعمالها في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

وعلى الصعيد السياسي يذكر الغنوشي¹ أن التاريخ الإسلامي عرّف بدرجات متفاوتة ظاهرة التعدد السياسي، وأن إقامة دولته الشورية الديمقراطية - دولة الأمة - لا تمثل حاجة للمسلمين فحسب، وإنما حاجة للبشرية قاطبة. ووفقاً لمبدأ "عالمية الإسلام"، وتقبّل الإسلام للبلدان والشعوب الأخرى، وجب على كل مسلم أن يتبع مبادئ الشريعة في حياته الخاصة والعامة. لذلك، يكشف هذا المبدأ الأقليات المسلمة لتحديات في دينها، بسبب الظروف المتجددة والبيئة العلمانية في الدول الغربية². هذا بالإضافة إلى ضعف المسلمين كأقليات مهاجرة، رغم اختيارهم الهجرة وإقحام أنفسهم تحت هذه ظروف. الشريعة الإسلامية الكلاسيكية لم تكن مستعدة لهذا الوضع الجديد بملائمة حلولاً للمشاكل التي تواجهها هذه الأقليات. وفي أعقاب الصحوة الإسلامية لتعزيز الهوية، بُحِثت قضايا مُلِحَّة، منها: التّجُنُّس والسكن في البلدان غير المسلمة، وتحمل عبء الدستور والحقوق والواجبات المترتبة، والمشاركة في الأنشطة العامة والسياسية فيها، والخدمة في جيش في تلك البلدان حتى عند قتال المسلمين.

يجب أن يطرح الفقه حلولاً اجتماعية وثقافية ملائمة للتطورات التاريخية التي تفرض تحدياتها، والتي قد تُنشأ مشاكل قانونية أكثر تعقيداً، كالتمييز العنصري ضد الرموز الدينية. وموضوع تعدد الزوجات على سبيل المثال قد يؤدي إلى إدانة جنائية أو ترحيل³. وفي هذا السياق يرى خالد أبو الفضل⁴ أن قرارات الفقهاء المسلمين قبل الحداثة لن تحلّ بالضرورة المعضلات التي تواجه الأقليات المسلمة. ويبيّن⁵ أن الفقه الإسلامي ليس مُلعباً لكل من هبّ ودبّ، فإنه يستوجب

¹ الغنوشي، راشد (1993). الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (ص306-309).

² Abo-Kazleh. M, Alternatives: Turkish Journal of International Relations Rethinking International Relations Theory in Islam: Toward a More Adequate Approach, Vol. 5, No.4, Winter 2006>

³ Bleuer. Chrstian, Muslim Soldiers in Non-Muslim Militaries at War in Muslim Lands: The Soviet, American and Indian Experience, Journal of Muslim Minority Affairs 2012, 1-15, iFirst article.

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13518046.2012.705567?src=recsys>

⁴ Abou El Fadl, Khaled M: Islamic Law and Muslim Minorities: The Juristic Discourse on Muslim Minorities from the Second/Eighth to the Eleventh/Seventeenth Centuries, E.J. Brill, Leiden, 1994 Islamic Law and Society 1,2. Pp 142 – 187.

⁵ Speaking in God's Name Islamic Law, Authority and Women by Khaled Abou El Fadl Review by: She rifa Zuhur The Arab Studies Journal Vol. 10/11, No. 2/1 (Fall 2002/Spring 2003), pp. 203-205 .

الخوض في مناقشة تعقيدات التحليل الشرعي، وتوخي أقصى درجات الحيطة، والتمييز بين ما هو مرجعي وما هو استبدادي في الخطاب الإسلامي.

مثال جيد آخر لحياة المهاجرين في الشرق قدمته مقالة¹ رانو توريفا فأظهرت بعض الصور المجتمعية في مدينة موسكو وصفت من خلالها جوانب هامة، حيث خضع المسلمون السوفييت لأكثر من 70 عامًا من الإلحاد. ولا تزال هيمنة الدولة على الفضاء الديني قوية في روسيا، فيسمح بممارسة شعائر الإسلام في أماكن مخصصة فقط، ولا تزال الاتصالات مع بقية العالم الإسلامي محدودة. كذلك تدل التجربة اليابانية في مقال أوبوس² على أن المسلمين اليابانيين يعانون من "التهميش المزدوج" بسبب انتمائهم إلى معظم الثقافات العرقية في المجتمع الياباني الأوسع. ويعود السبب لهذا التهميش إلى عدم وجود مجتمع عرقي مكتفٍ ذاتيًا للمسلمين اليابانيين.

الصورة النمطية المسبقة عن الإسلام والمسلمين أو ما يسمى (الإسلام- فوبيا) خلقت كراهية وعداء لكل ما له علاقة بالإسلام، والتي رُوِّج لها في إعلام المجتمعات الغربية إما للإثارة أو للتوظيف السياسي للأحزاب العنصرية والمنظمات اليمينية المتطرفة بهدف التخويف من التأثير السلبي لزيادة عدد المسلمين في المجتمع، وفي نفس الوقت تبرير الحروب العسكرية التي تُشنّ على بلاد المسلمين. من ناحيه أخرى يساهم بعض الإسلاميون أنفسهم في تأكيد المخاوف عن طريق العمليات الإرهابية والترويع، والترويج لأفكار متخلفة وعدوانية. يُروِّج في الصورة النمطية أيضاً أن ثقافة الإسلام دون الثقافة الغربية، وأنه عبارة عن ايديولوجية سياسية عنيفة أكثر من كونه دين، وما يحدث في العالم الإسلامي من اللجوء للعنف باسم الدين يساهم بشكل كبير في تأكيد الصورة النمطية. ولقد استُهدف الإسلام بالذات في قضايا المرأة والحرية الشخصية والإرهاب. وقد وضعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التابعة لمنظمة التعاون، استراتيجيات لتفعيل مضامين تصحيح صورة الإسلام³.

وخلاصة القول يجب النظر للأحكام الشرعية بدمج ما بين منهجية تاريخية النصوص، وزمانية تطبيقها، والتعاطي مع مستجدات الحياة فإن دائرة فهم مقاصد الشريعة تتسع بصورة أكثر موائمةً مع روحها.

إن التحدي الحقيقي الأكبر الذي يواجه الفكر الإسلامي اليوم، هو تحدي التعامل مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، وهذا التحدي له شعبتان: شعبة عسكرية، وأخرى ثقافية فكرية - وهذه ما تعينني في دراستي -، تحدي الهوية الإسلامية وتحديد معالمها الثقافية في إطار في بحثي. فالجانب الثقافي مسؤولية العلماء والدعاة والمفكرين والكتاب والفقهاء،

¹ Turaeva, Rano: Imagined mosque communities in Russia: Central Asian migrants in Moscow, Asian Ethnicity, (2018).

² Obuse, Kieko: Living Compound Marginality: Experiences of a Japanese Muslim Woman, Institute for Foreign Studies, Kobe City University of Foreign Studies, Kobe, Hyogo, Japan, Religions 2019.

³ عزوزي، حسن (2015). أعمال الندوة الدولية ظاهرة الاسلام- فوبيا وسبل التعامل معها، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة- ايسيسكو.

ومجمع الفقه الدولي يمثل ذلك الجانب، فمن المهم التعرّيج لفهم آليات عمله، وتأثيرها في العالم الإسلامي على وجه الخصوص، والبشرية قاطبة.

نماذج لقرارات المجمع فيما يخص المرأة¹:

تناولت دراستي القرارات المتعلقة بالمرأة أنموذجاً لفهم آليات عمل المجمع وتأثيرها، منها: القرارات بشأن توليها المناصب العليا، وتأثير تبعيات عقد الزواج على ملكية الزوجين، والقرارات المتعلقة بضرورة حماية المرأة المسلمة من العادات والتقاليد التي تعرضها للظلم والإيذاء كزواج الفتيات الصغيرات والوصاية عليهن من حيث المنع أو التقييد، من منظور الدين، وغيرها من الحقوق المعترف بها في الشريعة الإسلامية والمبادئ الدولية. والإعلان الإسلامي عن دور وواجبات المرأة في تنمية المجتمع، ومقارنتها بالاتفاقيات الدولية حول التنمية والسكان وقضايا المرأة، من أجل الوصول إلى موقف إسلامي موحد من كل ما هو مذكور فيه. والدعوة إلى رفض العنف والتمييز ضد المرأة بجميع أشكاله.

ولنأخذ على سبيل المثال مساراً خطياً من حيث الزمانية، في إصدار قرارات المجمع: في تعريف دور المرأة في المجتمع: قرار رقم 159 (17/8) بشأن أوضاع المرأة ودورها الاجتماعي من منظور إسلامي². عام 2006.

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته السابعة عشرة بعمان الأردنية 24 – 28 (يونيو) 2006. بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع أوضاع المرأة ودورها الاجتماعي من منظور إسلامي، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، وبعد الاطلاع على القرار رقم 114 (12/8) بشأن موضوع “الإعلان الإسلامي لدور المرأة في تنمية المجتمع المسلم”، الذي بين الدور المتكامل لكل من الرجل والمرأة في تكوين مجتمع إسلامي متوازن، يكون لكل من الرجل والمرأة دور فيه، واعتبر أن الأسرة هي حجر الزاوية في هذا البناء، ورفض أية صورة أخرى مزعومة للأسرة، كما نص على أن الأمومة هي أهم الوظائف الطبيعية للمرأة في حياتها، وأن الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، وأن للمرأة من الحقوق وعليها من الواجبات ما يلائم فطرتها وقدراتها وتكوينها، وشدد على احترام المرأة في جميع المجالات، ورفض ما يثار ضدها من تحقير لشخصيتها وامتهان لكرامتها، وأنكر بقوة ما يقع من بعض الحكومات لمنع المرأة المسلمة من الالتزام بدينها. قرر المجمع ما يلي:

أولاً: إن المؤتمرات الدولية التي تعقد في مجال حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية (مؤتمرات التنمية والسكان) تنطلق من مفهوم فصل الحياة – بجوانبها المختلفة – عن الدين، بل تعتبر بعض مبادئ الإسلام وأحكامه شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانياً: يجب الحذر من اتخاذ شعار المساواة بين الرجل والمرأة مبرراً لأمر وممارسات مخالفة للإسلام.

¹ <http://www.iifa-aifi.org/2273.html>

² <http://www.iifa-aifi.org/2218.html>

ثالثاً: ضرورة حماية المرأة المسلمة من الممارسات والعادات والتقاليد التي تعرضها للظلم، وتنتهك حقها في الحفاظ على دينها وعرضها وشرفها ومالها، وغيرها من الحقوق التي تقرها مبادئ حقوق الإنسان الدولية فضلاً عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعاً: إن مؤتمرات التنمية والسكان والاتفاقيات الصادرة عنها اهتمت بالنواحي المادية دون اعتداد بالأهداف الروحية، وتجاهلت الوظيفة الفطرية والأساسية للمرأة وهي أن تكون ربة أسرة ومسؤولة عن تنشئة الأطفال التنشئة السليمة، ودعتها إلى الانحلال، ولا يعني هذا التقليل مما اشتملت عليه تلك الاتفاقيات من جوانب إيجابية.

خامساً: إن هذه المؤتمرات أهملت دور الأسرة في البناء الاجتماعي وهمشته، وأباحت العلاقات الشاذة بشتى صورها.

سادساً: نظراً للمستجدات الدولية المتلاحقة يرى المجمع ضرورة مواكبة تلك المستجدات وعرضها على الأحكام الإسلامية، ومتابعة أعمال المؤتمرات المتعلقة بقضايا المرأة، وتوحيد جهود الدول والمنظمات الإسلامية لتصدر قراراتها بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

ويوصي المجمع بما يأتي:

- (1) المشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن المرأة، وطرح البديل الإسلامي في المسائل الاجتماعية.
 - (2) ضرورة التعريف بموقف الإسلام من قضايا المرأة وبخاصة ما يتعلق بحقوقها وواجباتها من المنظور الإسلامي، ونشر ذلك باللغات الحية في جميع أنحاء العالم.
 - (3) قيام أمانة المجمع بتنظيم حلقات عمل أو ندوات لدراسة:
- (أ) الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالتنمية والسكان وشؤون المرأة بهدف الوصول إلى الموقف الإسلامي الموحد من جميع ما ورد فيها.
- (ب) موضوع المشاركة السياسية وحدودها وضوابطها في ضوء المبادئ والأحكام الشرعية.

هذا القرار تأسيساً واضحاً لموقف إسلامي موحد في ضوء الأحكام النسوية في تعريف دور المرأة. وهو موقف ثابت لا حراك فيه بيانياً. غير أنه يتميز بتأصيل تفصيلي عمومي، تتضح في التأطيرات الرسمية، وهذا هو الطابع العام لقرارات المجمع الدولي وسائر المجمع والمؤسسات الدينية. وكأن التفصيل يدخل الفقهاء في متاهات، هم يستغنون عنها.

أهمية هذا القرار كونه يرسم نهجاً عاماً في التعامل مع قضايا المرأة بشكلٍ مستنير. على أنه مشروع غير متاح تنفيذياً، لأنه ما زال في وضع التأطير والتعريف والتحديد، وهذا جانبٌ مهم جداً يُسْتَنْبَطُ منه ويُؤخذ. غير أن ثقافة العولمة تحتاج إلى خطوات عملية، والتي تقاس بمعايير قابلة للقياس والتقييم والتقييم. فالأصل عند غياب هذه المعايير عن الفكر الديني واعتماد العمومية، دون التخصيص والقصر وتحديد الأدوات وتوصيف الجهات الفاعلة لتحقيق الأهداف من هذه القرارات والتوصيات، فإن ذلك يُعَرِّضُ المجمع الفقهي للابتعاد عن القضايا المستجدة في حياة النساء اليومية. فعلى سبيل المثال

بحث ما يمكن قياسه، وتحديد أدوات العمل له، موضوع: "اعتبار المرأة عورة". وهذا أكثر ما يثير استياء النساء إطلاقاً. وهذه القرارات لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة اليوم، ولا تتصدى للصعوبات التي تواجهها في مجتمعها، بل تحاول عزلها، بدعوى أن: " الوظيفة الفطرية والأساسية للمرأة وهي أن تكون ربة أسرة ومسؤولة عن تنشئة الأطفال التنشئة السليمة" وإذا أرادت تجاوز هذه الوظيفة للخروج للعمل فإنها ستكون قد تجاهلت وظيفتها الأساسية، ودخلت في إطار الانحلال.

مثال آخر¹: قرار رقم 169 (18/7) بشأن حقوق وواجبات المرأة المسلمة عام 2007

"بعد اطلاع المجمع² على البحوث بخصوص حقوق وواجبات المرأة المسلمة، وجعلها أساساً لتكوين الأسرة، وفسح لها المجال للعمل، وهياً لها المكان للعطاء.... وسوى بين الرجل والمرأة في استحقاق التكريم الإلهي، وفي شؤون العقيدة وفرائض العبادات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي العمل الصالح، وفي المسؤولية والجزاء، وحق التعليم، وفي التصرفات المالية. ووضع لذلك ضوابط شرعية معتبرة... تقرر ما يلي:

أولاً: للمرأة أن تملك ما شاءت من العقارات والمنقولات على أساس ضوابط الملكية الشرعية.

ثانياً: عمل المرأة يخضع لضوابط شرعية، وتُشجع على العمل في المجالات التي تتفوق فيها نظراً لطبيعتها الخاصة حيث تقدم إنتاجية عالية مثل التربية والتعليم وطب النساء والأطفال والعمل الاجتماعي.

ثالثاً: للمرأة المسلمة الإسهام في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتربوية التي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة وفقاً لضوابطها المقررة.

رابعاً: يؤكد المجمع على قراراته السابقة بشأن المرأة رقم 114 (12/8)، 159 (17/8).

ويوصي المجمع بما يأتي:

(1) إنشاء هيئة إسلامية عالمية متخصصة لشؤون المرأة ويكون من اختصاصها متابعة قضايا المرأة ورصد المؤتمرات المتعلقة بشؤون المرأة والمشاركة فيها.

(2) التعاون مع المؤسسات الدولية لحماية الأسرة والمرأة والطفل من الأخطار والتيارات التي تهددها.

(3) دعوة جميع الدول الأعضاء للحفاظ على بنود الاتفاقيات الدولية التي تشتمل على مخالفات شرعية.

(4) يوصي المجمع بإجراء المزيد من البحث والدراسة في شأن الحقوق السياسية والقضاء والولايات العامة للمرأة."

¹<http://www.iifaaifi.org/?s=%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86+%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82+%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A9>

² قرار رقم 169 (18/7) بشأن حقوق وواجبات المرأة المسلمة: مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة عشرة في بوتراجايا (ماليزيا) من 9-14 تموز 2007.

في عرض هذا النموذج أتساءل هنا إلى أي حد كان هذا القرار فيه إشارة إلى تفوق مجمع الفقه الدولي على سائر المجمع الفقهي، وهل كان له دلالة قيادة وفعالية على مستوى جماعي في الفضاء العام للدول الإسلامية. فمثلا عمل المرأة يخضع لضوابط شرعية، ويجب عليها العمل في المجالات التي تتفوق فيها بالنظر لطبيعتها الخاصة حيث تقدم إنتاجية عالية مثل التربية والتعليم وطب النساء والأطفال والعمل الاجتماعي.

نموذج آخر¹: رسالة تحوي قرارات المجمع، ودراسة علمية في شؤون المرأة في مؤتمر المنتدى العالمي للوسطية عام 2009.

تلقي الدكتور عبد السلام العبادي، الأمين العام للمجمع، من المهندس مروان الفاعوري، أمين عام المنتدى العالمي للوسطية، التوصيات الصادرة عن المؤتمر الخامس للمنتدى، والذي عقد في عمان الأردن من 25-26 يوليو 2009 وبحث موضوع: قضايا المرأة في المجتمعات الإسلامية وتحديات العصر:

وبهذه المناسبة يسرني أن أضع بين أيديكم والمشاركين في المؤتمر ما أصدره مجمع الفقه الإسلامي الدولي من قرارات بخصوص موضوع المرأة في دورته الثانية عشرة بشأن الإعلان الإسلامي لدور المرأة في تنمية المجتمع المسلم، ودورته السادسة عشرة بعنوان اختلافات الزوج والزوجة الموظفة، ودورته السابعة عشرة بعنوان أوضاع المرأة ودورها الاجتماعي من منظور إسلامي، ودورته الثامنة عشرة بعنوان حقوق وواجبات المرأة المسلمة، ودورته الأخيرة التي عقدت أواخر الشهر الرابع من هذا العام في موضوع العنف في نطاق الأسرة والذي تصدى للعديد من القضايا المتعلقة بالمرأة، وبخاصة ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص. راجياً الإيعاز بتوزيعها على المشاركين في المؤتمر لأهميتها، وبخاصة أنها تصدر عن هذا المجمع الدولي الذي يعتبر بموجب قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية ونظامه الأساسي المرجعية الفقهية للأمة. كما يسرني أن أبعث لكم ببحث كنت قد قدمته للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر المجمع العام بعنوان نحو أسرة هانئة مستقرة لاطلاعكم أيضاً.

نلاحظ هنا تطوراً واضحاً من التأصيل إلى التفصيل في قضايا المرأة، ففي هذه الرسالة برزت مواضيع تفصيلية حيّة في حياة المرأة، جديرة بالإشارة والتوظيف العملي في الحديث عنها: "اختلافات الزوج والزوجة الموظفة"، "العنف في نطاق الأسرة".

نموذج آخر²: قرار رقم³: 211 (22/7) بشأن المرأة والولايات العامة عام 2015:

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة إلى المجمع بخصوص: موضوع المرأة والولايات العامة، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله قرر ما يأتي:

¹ <http://www.iifa-aifi.org/2806.html>

² <http://www.iifa-aifi.org/?s=211+%287%2F22%29+%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9+2015>

³ المنعقد في دورته الثانية والعشرين بدولة الكويت، خلال الفترة من: 22-25 مارس 2015.

أولاً: يؤكد المجمع على أن الإسلام قد كفل للمرأة حقوقها كاملة وأنزلها المنزلة اللائقة بها مراعيًا مكانتها الاجتماعية وفطرتها، ومهمتها أمًا وبناتًا وزوجة ومسؤولة.

ثانياً: يرى المجمع رأى جمهور الفقهاء في أن المرأة لا تتولى الولاية العظمى - رئاسة الدولة.

ثالثاً: أن رئاسة المرأة للولايات العامة مثل القضاء والوزارة ونحوها فيه خلاف بين فقهاء المذاهب، وهو خلاف معتبر. ولفقهاء كل بلد ترجيح ما يرونه من أقوال الفقهاء.

رابعاً: حال تولي المرأة ولاية مما سبق فيجب عليها الالتزام بالضوابط والآداب التي حددتها الشريعة الإسلامية، وعلى الخصوص في أحكام اللباس وغيره، وألا تخل مشاركتها في تلك الولايات أو الوظائف العامة بوظيفتها الأساسية التربوية تجاه أسرته.

هذه المنظومة تسترعى الانتباه، أن وجود النساء تحت رياسة الآباء أو الأزواج أو الأخوة، أو المسؤولين في مكان العمل، يشير إلى تشكيل خطاب حول علاقة سلطة أو علاقة طبقية فيها ثنائية تفوق/دونية. وهنا نلاحظ مرة أخرى أن المجمع لم يحتج إلى أن يضيف توضيح أو شرح، في حين أنه تعامل أو قدّم مفاهيم لها دلالة قيادية داخل الأسرة والمجال العام. نجد ظواهر وخطابات أخرى لا تختلف عن المنظور الفقهي العام المعهود، ولا نجد تحرك في الدوائر الرسمية أو السياسية المؤسساتية في فضاء أو مساحة لإثبات الوجود والتمكين.

هذا نموذج مصغر لفهم آلية العمل في بحثي، وآلية عمل المجمع مبدئياً. تفصيلات أخرى في محل البحث.

عند استعراضي لعمل المجمع الفكري، وجدت في كتاب الدكتور العبادي وضع في كتابه: "دور مجمع الفقه الدولي في البناء الفكري والعملي للأمة"¹، أهمّ القرارات والنشاطات في دوراته المختلفة، لم يذكر بشكل واضح أموراً متعلقة بالمرأة المسلمة كعنوان مهم لنشاطات المجمع. بينما تعرض لموضوعها في الأمور الاجتماعية وحقوق الانسان وشؤون المرأة والأسرة، ومن ذلك: دور المرأة المسلمة في تنمية المجتمع الإسلامي في الدورة العاشرة، واختلاف الزوج والزوجة الموظفة في الدورة السادسة عشرة، وأوضاع المرأة ودورها الاجتماعي من منظور اسلامي في الدورة السابعة عشرة، والمرأة والولايات العامة في الدورة الثانية والعشرون، والعنف في نطاق الأسرة في الدورة التاسعة عشرة.

وأثناء مقابلي للدكتور العبادي ذكر أنه يولي اهتماماً خاصاً بإبراز قضايا المرأة والأسرة وحقوق الانسان وغيرها...

ويبقى السؤال الذي يطرحه بحثي هنا: مَنْ يُقرر طرح المواضيع في المجمع هل يؤخذ بعين الاعتبار طرح مضامين خاصة ذات طابع عام لقضايا النساء في كل دورة، وما هي نسبة الطروحات لهذه القضايا في المجمع وأيّها يصل لقرارات بعد البحث؟ الإجابات في محل البحث.

¹ العبادي، عبد السلام: دور مجمع الفقه الاسلامي الدولي في البناء الفكري والعملي للأمة، مؤتمر " بين نهج الإعمار ونهج الدمار، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2016، ص 26-30.

خلاصة:

هذا البحث لم ينته بعد، استكمل لاحقا في هذه الدراسة، دراسة مدى تمثيل وتطبيق القرارات الفقهية النسوية الصادرة عن هذا المجمع في المجتمعات الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فحص مدى استفادة وتأثير المجمع الدولي من التغيرات العالمية المتسارعة في صياغة هذه القرارات لرفع سقف تداول موضوع المرأة، ورسم الخط الفاصل الذي يميز بين القرارات عابرة الحدود وخصوصيتها.

منهجية البحث ومصادره:

هذه الدراسة تبحث في مجال التاريخ الفكري، تناولت منهجًا بحثيًا متعدد التخصصات يجمع بين التاريخ والدين. تركز بشكل مكثف على قراءة وتحليل سياق النص لقرارات المجمع (محلّ الدراسة) والتي أُخذت خلال الفترة ما بين النصف الثاني من القرن العشرين والعقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين.

طريقة البحث نوعية يتم الرجوع فيها إلى مصادر مختلفة. المصادر الرئيسية للدراسة هي قواعد البيانات الخاصة بالفتاوى التي تنشرها في مطبوعاتها أو عبر مواقع الإنترنت التابعة.

في السنوات الأخيرة، أصبحت شبكة الإنترنت أداة رئيسية للفقهاء، للدعاية والنقد الإعلاني. فبفضل إمكانية التواصل تعمل الإنترنت كقاعدة بيانات ضخمة وغير مسبوقه من المعلومات، ووفرة الفتاوى التي يتم نشرها استجابة لقضية معينة، فيمكننا متابعة الأحكام المتعلقة بالمرأة في ذات الوقت، ودراسة الحالة، والدافع لنشرها كتأثير الرأي العام أو رأي زعيم معين في أوقات الأزمات. هكذا يمكن توصيف الاتجاهات والتغيرات السياسية فيما يتعلق بموضوع البحث.

يتطلب منهج البحث النوعي دراسة النتائج التي تنشأ عن عملية جمع البيانات والإبداع في تحليلها وتحديد مصادر معلومات إضافية. لتمكننا من توحيد العوامل التي تشكل الوعي، وفحص السياق الذي يؤثر في رجال الفقه وتفسيرهم للواقع، وفهم المعنى الذاتي الذي يعزوه مجمع الفقه للأحداث.

يصعب تقدير أعداد الفتاوى المتعلقة بالمرأة لأنها تفتقر إلى البيانات الإحصائية. هذا بالإضافة للفقر في مصادر ودراسات تحليلية عن تأثير هذا المجمع.

المساهمة الرئيسية للمصادر:

أ. مراجعة شاملة للمواد النظرية والبحوث الأساسية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بما يتعلق بالفوارق ما بين

المؤسسات والمجامع الشرعية الإسلامية المختلفة، وبداية الإصلاحات في مكانة المرأة المسلمة.

ب. دراسة مدى نجاح أو فشل المجمع بمرور الوقت في تعزيز مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين، وقضايا الصراع

والتحديات العصرية، من الناحية الكمية أيضا، وذلك وفقاً للبيان التالي:

السنة	العدد الكلي للفتاوى	عدد الفتاوى المتعلقة بالنساء\ كما لا نوعاً

استناداً إلى أنواع المصادر المتعددة المرتبطة بعمل المجمع، يمكن دراسة خصائص الخطاب حول المرأة على مدى فترة زمنية محددة، والتعلم عن أزمات الماضي وطرق التعامل معها. وعليه، يمكن تقسيم هذه المصادر إلى عدة فئات:

أ. **القرارات والتوصيات الصادرة عن المجمع**، والتي تمت صياغتها على مرّ السنين بالتزامن لما صدر منها عن

باقي المجمع الفقهي في أنحاء العالم الإسلامي. هذه القرارات تهدف لخلق إجماع في العالم الإسلامي

بخصوص الأحكام الدينية المبنية على القرآن والسنة النبوية. مصدر مهم لهذه الفئة: "كتاب مجموعة قرارات

مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2011)" - يحوي توصيات المجمع في الاجتماعات التي عقدت من الاجتماع

الأول في عام 1985 إلى الاجتماع التاسع عشر في عام 2011 (القرارات 1-185)¹.

ب. مواقع الكترونية ذات الصلة. منها: موقع مجمع الفقه الإسلامي²، موقع منظمة التعاون الإسلامي (OIC)³،

البنك الإسلامي للتنمية⁴. وكالة الأنباء الإسلامية العالمية⁵، والمنظمة الإسلامية الدولية للتعليم والعلوم والثقافة⁶

، وغيرها.

ج. **أدبيات أولية** نشرت من الثمانينيات حتى تاريخ الدراسة، منها: تاريخ الفقه الإسلامي⁷. تاريخ الفتوى في الإسلام

وأحكامها الشريعة⁸. الاجتهاد الجماعي ودور المجمع الفقهي في تطبيقه⁹. المجمع الفقهي وأثرها في الاجتهاد

المعاصر¹⁰. القضايا المعاصرة والاقتصاد الإسلامي¹¹. بالإضافة لمصادر بلغات أخرى، ومجموعة من المقالات والأخبار

والمناقشات الثقافية لقضايا متعلقة بالعلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة والتراث الإنساني...

د. **قصاصات ومقالات صحفية ووثائق ومذكرات ودروس وعظ وتعليقات كتبها فقهاء** وإن لم تكن لغرض النشر.

هـ. **مصادر تجريبية**: إجراء مقابلات معمقة مع رجال مجمع الفقه، منهم: الأمين العام للمجمع، وأعضاء المكتب وأعضاء

المجلس، خبراء ومراقبين ونشطاء، ونساء يراقبن ما يصدر من قرارات حول المرأة المسلمة.

¹ طبعت هذه المجموعة من قبل الأمانة العامة للأوقاف الإسلامية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

² http://www.iifa-aifi.org يحتوي على مواد حول إنشاء المجمع، وقرارات ومؤتمرات ودراسات ومطبوعات مختلفة.

³ https://www.oic-oci.org/home/?lan=en ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، مع 57 دولة عضو. تمثل الصوت الجماعي

للعالم الإسلامي.

⁴ https://www.isdb.org/who-we-are

⁵ http://www.islamicnews.org.sa/page/public/Default.aspx

⁶ https://www.isesco.org.ma/history

⁷ الأشقر (1982).

⁸ الحمصي (1996).

⁹ اسماعيل (1998).

¹⁰ غانم (2007).

¹¹ السالوس (2007).

وضع البحث: تناول الكتابات الكثيرة المتعلقة بالنساء قضية حقوقهن، وآثارها على الأسرة والمجتمع. في حين تعرض دراستي مراجعة بحثية حول كيفية تطور فتاوى المرأة، في منشورات مؤسسة عليا كمجمع الفقه الإسلامي الدولي. يشير البحث إلى أنه لا توجد دراسات قائمة تحلل التحولات الثقافية والاجتماعية التي تحدث في المجمع الفقهي، أو تصف الخطاب الفقهي النسوي، وتناقش الواقع المعقد السائد خلال الفترة المستهدفة، هذه المؤسسات التي تمثل رمزًا وقيماً ثقافية محافظة.

الإسهام المعرفي النظري للدراسة

أدرس في بحثي هذا وضع المرأة من منظور إسلامي داخلي، والمساهمة الرئيسية للبحث:

- أ. إنتاج معرفة جديدة حول الموقف الإسلامي التشريعي المعاصر تجاه وضع المرأة في مختلف المجالات، كما تم التعبير عنه في إصدارات وأعمال المجمع، من خلال تحليل أصول ومصادر إفتاءه وفهم التعقيد والتركيب القائم في ضوء التنوع الأيديولوجي والديني الحالي.
- ب. تحدد الدراسة القضايا المتعلقة بالأنشطة السياسية والاجتماعية النسوية في العالم الإسلامي في أطر محددة تقليدياً، لفهم أنشطة المرأة في ضوء قرارات المجمع. كما تُتابع الدراسة المفكرين الإسلاميين الذين صاغوا ثقافتهم الدينية داخل المجمع، وأتفحص تعاملهم الجماعي للتفسير الديني من أجل النهوض بالمرأة.
- ت. مساهمة حاسمة أخرى لهذه الدراسة تتمثل في فرادة مصادرها والتي لم تحظ بالدراسة بدقة حتى البحث الحالي. فإن عرض هذه المصادر يؤدي إلى فهم أعمق في دراسة الفقه المعاصر وعلاقته بالقضايا المجتمعية.

الإطار النظري: المجمع كعكس للواقع ومغير فيه، قراراته كمصدر ديني ملزم، الخلفية التاريخية من سنوات الثمانين للمئة الماضية إلى بداية القرن الحالي، تطور الفقه ومسألة "موت الفقه"، حضور النوع الاجتماعي في الفقه المعاصر، دور الفقه البطريكي في ضوء الواقع الاجتماعي المتغير، وجهة نظر النسوية الجديدة لفقه المرأة، الصراع بين الرغبة في البقاء في مجتمع تقليدي والحاجة لتحديث الدولة، وزن الهوية الجماعية "المسلمة" مقابل الهويات الأخرى - القبلية والإقليمية والعربية، والنقد الذي يمكن سماعه في هذا الصدد حول الفقهاء والآليات التي يتبعونها.

مراجع البحث

- أبو عليو، أحمد عبد العليم(2011) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، الطبعة الأولى.
- اسماعيل، شعبان محمد(1998). الاجتهاد الجماعي ودور المجمع الفقهي في تطبيقه، دار البشائر الإسلامية، بيروت، دار الصابوني، حلب، بيروت، ط 1.
- أشقر، عمر سليمان (1982). تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح، الكويت، (ط1).
- أقطوغياني، يونس وهبي ياووز(2015) حركة التجديد في تقنين الفقه الإسلامي (مجلة الأحكام العدلية وقوانين ملافا الإسلامية)، دار الكتب العلمية.
- حمصي، لينا. (1996). تاريخ الفتوى في الإسلام وأحكامها الشريعة . سوريا: دار الرشيد. لبنان: مؤسسة الإيمان
- حمصي، لينا. (2010). المفتون العامون في سوريا. سوريا: دار الرشيد. لبنان: مؤسسة الإيمان.
- سالوس، علي أحمد. (2007). القضايا المعاصرة والاقتصاد الاسلامي، الدوحة، دار الثقافة الشرقية.
- عالم، عبد الله عبد الرحمن(2014) بحوث المؤتمر العالمي الثاني، العالم الاسلامي - المشكلات والحلول، التضامن الإسلامي - رابطة العالم الاسلامي مكة \ السعودية، المجلد الثاني.
- عبادي، عبد السلام(2016) دور مجمع الفقه الاسلامي الدولي في البناء الفكري والعملية للأمة، مؤتمر " بين نهج الإعمار ونهج الدمار، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن.
- عزوزي، حسن (2015). أعمال الندوة الدولية ظاهرة الاسلام- فويا وسبل التعامل معها، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة- ايسيسكو.
- غانم، غالب غانم(2007). المجمع الفقهي وأثرها في الاجتهاد المعاصر والتطلعات لمجمع فقهي منشود.
- غنوشي، راشد (1993). الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- موسى، محمد يوسف (2009) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- نابلسي، شاكرا(2007). سجون بلا قضبان، يحدث في العالم العربي الآن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
- المراجع باللغة الانجليزية:**

Abo-Kazleh. M, Alternatives: Turkish Journal of International Relations Rethinking International Relations Theory in Islam: Toward a More Adequate Approach, Vol. 5, No.4, Winter 2006.

Al-Atawneh, M. (2010). Wahhabi Islam facing the challenges of modernity: Dar al-Iftaa in the modern Saudi state. pp. 54-56. , pp. 54-56;94-95; 97-99; 168-169. Leiden: Brill.

Al-Atawneh, M. (2012). Leisure and entertainment (malahi) in contemporary Islamic legal thought: Music and the audio-visual media. Islamic Law and Society, 19 (4), 397-415.

Allami, A. W. (2015). Principlizing Islamic Zakat as a system of taxation. A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Brunel University, London.

Bleuer. Chrstian, Muslim Soldiers in Non-Muslim Militaries at War in Muslim Lands: The Soviet, American and Indian Experience, Journal of Muslim Minority Affairs 2012, 1-15, iFirst article.

Dusuki, Asyraf Wajdi, and Abdullah, Nurdianawati Irwani, Maqasid al-Shari`ah, Maslahah, Corporate Social Responsibility, The American Journal of Islamic Social Sciences 24:1

- Kozlowski, G. C. (1996). A modern Indian mufti. In M. K. Masud, B. Muhammad, K, M, . Messick, B, and Powers, D, S, eds. Islamic Legal Interpretation: Muftis and Their Fatwas. Harvard University Press.
- Marongiu-Perria, Omero, (2018). God's Rights vs Human Rights: Islam under Strain, :11/04/2018 | This article was published in Oasis.
- Masud, M. K., Messick, B., & Powers, D. S. (1996). Muftis, fatwas, and Islamic legal interpretation. In M. K. Masud, B. Messick & D. S. Powers (Eds.), Islamic legal interpretation: Muftis and their fatwas London: Harvard University Press. (pp. 3-4). pp. 227-228
- Mudzhar, M. A. (1996). The council of Indonesian Ulama on Muslims' attendance at Christmas celebrations. In M. K. Masud, B. Messick & D. S. Powers (Eds.), Islamic legal interpretation. London: Harvard University Press. (pp. 230-241).
- Obuse, Kieko, (2019) Living Compound Marginality: Experiences of a Japanese Muslim Woman, Institute for Foreign Studies, Kobe City University of Foreign Studies, Kobe, Hyogo, Japan, Religions.
- Skovgaard-Petersen, J. (1997). Defining Islam for the Egyptian state: Muftis and fatwas of the Dar al-Iftaa. Leiden: Brill.
- Tito Kunyuk, (2018). The need For a substantIve Fatwa InstItutIon In CounterIng vIolent extremIsm In Kenya. Green MC, Gunn TJ & Hill M (eds).. Religion, Law and Security in Africa. Stellenbosch: Conf-RAP.

مواقع إلكترونية ذات صلة:

[/http://www.amadalamazigh.press.ma](http://www.amadalamazigh.press.ma)<http://www.iifa-aifi.org/2273.html><http://www.islamicnews.org.sa/page/public/Default.aspx>[/https://aawsat.com/home/article/1734056](https://aawsat.com/home/article/1734056)<https://www.isdb.org/who-we-are><https://www.isesco.org.ma/history><https://www.oic-oci.org/home/?lan=en>https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13518046.2012.705567?src=recsys>

دور النشر الإلكتروني في تعزيز جودة البحث العلمي

ذ. وثلجة الحاجة

أ.د. مخلوف بشير

مخبر البحث في الخلدونية الجديدة والمؤسسات العمرانية والسلطة

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم / الجزائر

ملخص:

يعتبر النشر الإلكتروني بمثابة منصة مهمة يعتمد عليها الباحث في البحث العلمي. بشكل ملحوظ من خلال التطور وجودة نقل المعلومات وتسليمها إلى المستفيد. وقد ظهر هذا المصطلح بشكل متكرر في الدراسات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمثل الطريقة المثلى للنشر، لما له من تأثير كبير ليس فقط على خدمات المعلومات ولكن أيضاً على المعرفة العلمية.

إن النشر الإلكتروني أصبح مثيراً للاهتمام بشكل كبير من خلال تنوع الخدمات المقدمة، و عليه تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور النشر الإلكتروني في تعزيز جودة البحث العلمي؟

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الجودة، جودة البحث العلمي، النشر الإلكتروني.

The role of electronic publishing in enhancing the quality of scientific research

Abstract

Electronic publishing is considered as an important platform on which the researcher relies on scientific research. Significantly through the development and the information transmission quality and the delivery to the beneficiary. This term has been appeared frequently in recent studies. In addition, it represents the idiol method of publigation. It has a great impact not only on information services but also on scientific knowledge. The investigation of electronic publishing is made significantly interesting by the diversity of services provided. Therefore, for the accomplishment of this research. The problematic question is as following: How does the electronic publishing impact qaulity of scientific research ?

key words: Scientific research, quality, quality of scientific research, electronic publishing

مقدمة

يحتل البحث العلمي مكانا بارزا في تقدم النهضة العلمية وتطورها ولقد تزايد الاهتمام بالعلم والبحث العلمي منذ بداية القرن العشرين في مختلف مجالات الحياة ، ونظرا لأن البحث العلمي يعد أهم أوجه النشاط الفكري لذا فقد أولت الحكومات والمؤسسات المختلفة أهمية بالغة في هذا المجال، كما أن الجامعات والمؤسسات العلمية والتربوية تساهم بشكل حيوي في تشجيع البحث العلمي ودعمه وتنشيط حركته من خلال دعم الأساتذة والباحثين للتفرغ لهذه المهمة وتوفير المستلزمات التي من شأنها الارتقاء بمستوى البحث العلمي والاستفادة من نتائجه وتطبيقاته، تتجه البحوث العلمية خاصة الاجتماعية والإنسانية إلى تحديد أو رصد مشكلة معينة ومحاولة الكشف عن أسبابها من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى حلول مناسبة للمشكلة المراد حلها ومما لاشك فيه أن لكل باحث منهجه وأدواته وقدرته على تحليل البيانات والمعلومات وتصنيفها وصولا إلى الحلول المناسبة لمشكلة الدراسة التي ينبغي اختيارها بشكل دقيق وقناعته ذاتية بما يحقق الأصالة والتجديد بالإضافة إلى المعرفة البشرية العلمية.

فقد أدت تقنية المعلومات والاتصالات التي شهدتها العالم إلى إحداث تحولات جذرية في وسائل حفظ المعلومات وتنظيمها ونشرها وهذا في ظل الثورة المعلوماتية التي مست مجتمعاتنا والتي نتج عنها عدة انعكاسات والتي أثرت على مختلف جوانب الحياة وأهمها التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات، إذ تعتبر الانترنت قمة هذه التطورات والذي يعتبر فيه النشر الإلكتروني عملية التحول نحو مجتمع المعلومات بما يتيح لنا من قدرات فائقة في الاختزان والاسترجاع والبث للمعلومات وهذا التقدم والتغيير لن يكون أثره على مؤسسات الطباعة والنشر فقط بل امتد ليشمل الجامعة والمكتبة وحتى المنزل.

وإذا كانت الدوريات الأكاديمية من أهم الطرق لنقل البحوث العلمية، فإن البحث العلمي يمثل إحدى مؤشرات التقدم والتطور كونه وسيلة لتحقيق التجديد في المسار الحضاري والعلمي وأهم مؤشر في جودة القرارات والأساليب التي تتخذ في حل المشكلات المجتمعية، وهنا تكمن أهمية البحث العلمي الذي تعتمد الدول المتقدمة كأداة لوضع السياسات والإستراتيجيات والخطط لتطوير برامجها، مستهدفة بذلك مناطق القوة وعمل على استثمارها والسعي لتشخيص وعلاج مناطق الضعف مع وضع أسس جديد لمواجهة الظروف الراهنة.

2. مشكلة البحث:

يعد النشر الإلكتروني من الموضوعات المهمة التي يعتمد عليها الباحث في البحث العلمي، نظرا لما أحدثته من تطورات وتحسينات في عملية وجود بث المعلومات ونشر المعارف وإيصالها للمستفيد، كونه يمثل الأسلوب المثالي للنشر وأكبر مؤثر على خدمات المعلومات وكذا المعرفة العلمية. وعليه تمثلت مشكلة البحث في السؤال المحوري: ما هو دور النشر الإلكتروني في تعزيز جودة البحث العلمي؟

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور النشر الإلكتروني في تعزيز جودة البحث العلمي من خلال التطرق إلى النشر الإلكتروني كأسلوب للتطور والتقدم في مجال البحث العلمي وإبراز كفاءته العلمية و البحث في أهم معوقاته وهي سبل مواجهتها.

4. منهجية البحث:

إذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية و الرئيسية للحكم على مدى تقدم الدول أو تأخرها، باعتبارها المحرك الأساسي لآلة التنمية ، فإن المنهجية هي العمود الفقري للبحث العلمي، وبالتالي لا يعتبر البحث بحثاً علمياً إلا إذا كانت الدراسة موضوعه مجردة بعيدة عن المبالغة و التحيز، فقد تم إنجاز هذا البحث وفق أسس و ما تطلب من مناهج و أصول و قواعد مرت بخطوات و مراحل بدأت بمشكلة و انتهت بحلول، فهي صورة لعقل اتصف بالمرونة و الأفق الواسع . أما هيكلية البحث فقد قسم البحث على أربعة مباحث و خاتمة ، تناول المبحث الأول التعريف بالبحث العلمي، أما المبحث الثاني ركز الإطار النظري لجودة البحث العلمي مع إبراز أهميته و أهدافه، و تم في المبحث الثالث التعريف بالإطار النظري للنشر الإلكتروني مع تحديد مجالاته و مميزاته و أسباب التوجه نحو النشر الإلكتروني، أما المبحث الرابع استعراض سلبيات و إيجابيات النشر الإلكتروني كتحدٍ جديد في تعزيز جودة البحث العلمي البحث العلمي، و اختتم البحث باستنتاجات و التوصيات.

5. المبحث الأول : تعريف البحث العلمي**1.5. تعريف البحث العلمي**

حظي مصطلح البحث العلمي باهتمام كبير من قبل المهتمين و الباحثين في أصول البحث العلمي وأساليبه و مناهجه، فقد تشابهت و اتفق معظمهم رغم اختلاف مشاربهم الثقافية و اختلاف لغاتهم و مواطنهم، على أنه وسيلة للبحث و الاستقصاء الدقيق و المنظم الذي يسعى من خلاله الباحث لاكتساب معلومات و حقائق تساهم في الوصول إلى حل مشكلة ما، و من التعريفات الشائعة للبحث العلمي هي كالآتي:

- يعتبر وسيلة للبحث بحيث يمكن من خلاله الوصول إلى حل مشكلة ما، و ذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها و المرتبطة بالمشكلة المحددة.¹

- كما يعرف على أنه جهد إنساني منظم يهدف إلى الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق غاية الإنسان و معالجة مشكلاته و تلبية حاجاته و إشباعها، كما أنه يعمل على الربط بين النظريات والأفكار مع إبراز الإبداع الإنساني هذا من جهة و بين الخبرة و الممارسة و المشكلات و الطموحات الإنسانية من جهة أخرى.²

¹ - Hillway, Tyrus, Introduction to Research, 2nd éd. Boston, Houghton Mifflin Company, 1964, p5.

² - عماد عبد الوهاب الصباغ: الانترنت و أفاق صناعة النشر في العالم العربي، مجلة رسالة المكتبة، مج34، ع1، 1999 و ص60.

- مجموعة من النشاطات التي تحاول إضافة معارف أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات وأساليب منهجية و موضوعية.¹
- و مهما اختلفت و تباينت التعريفات حول البحث العلمي إلا أنها جميعا تشترك في النقاط التالية:
- أنه محاولة منتظمة تسير وفق أسلوب او منهج معين
- يسعى إلى زيادة الحقائق و المعلومات التي يعرفها الإنسان و توسيع دائرة معارفه.
- يختبر المعارف و العلاقات التي توصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها و التأكد منها.
- يشمل جميع ميادين الحياة و جميع مشكلاتها، كما يستخدم في جميع المجالات على حد سواء.²

2.5. أهمية البحث العلمي

- تشكل أهمية البحث العلمي دورا بارز في تقدم و تطور نهضة الشعوب و الأمم، فقد تزايد الاهتمام به بشكل كبير خاصة مع بداية القرن العشرين، نظرا لدوره البارز في مواجهة تحديات التي تعترض العالم في مختلف مجالات الحياة، كونه يمثل أهم أوجه النشاط الفكري و وسيلة أساسية لتحقيق التنمية و حل مشاكل المجتمع و اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات وأساليب منهجية وموضوعية، فهو يشكل استثمار غير مادي يحقق مردوده على المدى الطويل، كما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، كما يمكن الحكومات و المؤسسات المختلفة من مواجهة تحديات البيئات التنافسية،³ و يمكن تلخيص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:
- زيادة الحقائق و المعلومات التي يعرفها الإنسان و توسيع دائرة معارفه.
 - يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها و التحكم فيها و الاستفادة منها.
 - يساهم في زيادة القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته.
 - خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر دول العالم.
 - يساعد في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيق تقدمه.

3.5. خصائص البحث العلمي

- يتصف البحث العلمي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي لا بد من توافرها لتحقيق أهدافه وهي كالاتي:⁴
- الموضوعية.

1 - حمادي يوسف، البحث العلمي، مفهومه و خطواته، عمان ، معهد الإدارة العامة ، 1992، ص1.

2- عليان ربحي مصطفى و عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي ، الأسس النظرية و التطبيق العلمي ، ط2، عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2008، ص 22 .

3 - Fatima boudaoud : Compétitivité par la recherche scientifique, Actes de la 4ème Semaine scientifique Nationale de Universités 16-21 avril 2005, Sur le Thème la formation défis du 21ème siècle, Université Abou beker Bbelkaid, Tlemcen, 2005, p.p.262, 268.

4 - ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العلمي. ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص28.

- الاختيارية والدقة.
- إمكانية تكرار النتائج.
- التبسيط والاختصار.
- أن يكون للبحث العلمي غاية وهدف.
- استخدام نتائج البحث لاحقا في التبوء بحالات ومواقف مشابهة.

6. المبحث الثاني: الإطار النظري لجودة البحث العلمي

1.6. تعريف الجودة

حظي مصطلح الجودة باهتمام كبير من قبل العلماء و المهتمين مع اختلاف توجهاتهم و تخصصاتهم، و يشير مصطلح الجودة لغة إلى الشيء الجيد، كما تطلق على من كلف بعمل فأجاده، فالجودة هي كل ما يعبر عن صفة ملازمة و مرتبطة بالموصوف الجيد، فهي تعني بشكل عام بعض الدرجات أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم بنيته.¹

يشير مفهوم الجودة لغة في معجم الوسيط أنها جاءت من كلمة أجادة أي أتى بالجيد من قول أو عمل و أجاد الشيء صيره جيدا، و الجيد نقيض الرديء، و جادة الشيء أي جوده بمعنى صار جيدا. أما اصطلاحا يشير مصطلح الجودة إلى الوفاء بجميع المتطلبات المتفق عليها بحيث تنال رضا الزبون و يكون المنتج ذو مواصفات عالية و تكلفة اقتصادية مقبولة²، كما يشير إلى عدم التلف، و مطابقة المواصفات، و درجة القدرة على تحقيق رضا المستهلك، و بعدما كان مفهوم الجودة يختص بمبدأ الاهتمام بالزبون، توسع مفهومه ليشمل وحدات المؤسسة بكاملها من الإدارة إلى جودة المواد الواردة، و جودة الإنتاج و العاملين و المكان، و هذا بهدف التحكم في الجودة و ضمانها.

رغم تنوع التعريفات التي فسرت مفهوم الجودة إلا أن هناك تعريفين عرف انتشار واسع و عبر عن نظريتين و هما:

- مفهوم كروزبي Crosby : يعرفها على أنها المطابقة للمواصفات يمثل هذا المفهوم البعد الإنتاجي الذي يخضع الجودة لمتطلبات التصميم و العملية الإنتاجية.
- مفهوم جوران Joran : عرفها على أنها الملائمة للاستعمال أو الغرض، تعني الجودة هنا إلى ملائمة الزبون و حاجاته و توقعاته ، وبالتالي يمثل هذا التعريف البعد التسويقي الذي يرى أن الجودة تبدأ من السوق وليس من النظام التشغيلي و من الزبون وليس من مهندس الجودة أو مديره.

¹ - الصرايرة خالد أحمد: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، بتر للمؤتمرات، المؤتمر التدريبي حول ملامح و أفاق الجودة الشاملة في التعليم العالي، عمان الأردن 2009، ص4

² - السيد منى توكل: جودة البحث العلمي، أداء-ارتقاء، وحدة البحث العلمي و الدراسات العليا، كلية التربية الزلفي، المملكة العربية السعودية، 20013، ص5.

2.6. أبعاد الجودة

تتميز الجودة ببعدين أساسيين بحيث يمكن دمجهما ليشكلا بعدا تكامليا يفسر مفهوم الجودة وهما:

1.2.6. البعد الفني الإنتاجي:

يركز هذا البعد على الشركة أولا، حيث تعبر الجودة فيه عن مطابقة المواصفات و نقطة البدء لجودة المنتج هي النظام التشغيلي، حيث تتساوى الجودة بالكفاءة (القيام بالأشياء بصفة صحيحة) و المأخذ الأساسي لهذا البعد هو قصر النظر التسويقي.

2.2.6. البعد التسويقي العلائقي:

يهتم هذا البعد بالزبون أولا، حيث تعبر الجودة فيه عن الملائمة للغرض، تمثل نقطة البدء لجودة المنتج هي الزبون و السوق، بحيث تتساوى الجودة بالفاعلية (أي القيام بالأشياء الصحيحة) و المأخذ الأساسي لهذا البعد هو التنوع الأقصى المريح.¹

7. جودة البحث العلمي

يعتبر تطوير البحث العلمي أحد أهم العناصر التي تتضافر للارتقاء بالدول المتقدمة في مجال البحث وصولا إلى التميز و جودة المخرجات خاصة في ظل التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم العالي في عصر عرف بعصر العولمة، الذي يشهد ثورة معرفية و تكنولوجية عالية مع تنوع أساليب التكوين الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، لهذا أصبح من الضروري تهيئة كل الظروف لتحسين جودة البحث العلمي، وبما أن البحث العلمي أحد مؤشرات التقدم ووسيلة لتحقيق التجديد في المسيرة الحضارية و العلمية و مساهمته في جودة القرارات و الأساليب التي تأخذ لمواجهة المشكلات المجتمعية و تقدم للعاملين بالمؤسسات حلول عاجلة لمشكلاتهم الآنية، لهذا و جب تعديل المسار وفق متطلبات العصر و تتبع الدول المتقدمة التي تعتمد البحث العلمي كأداة لوضع السياسات و الاستراتيجيات لتطوير برامجها مستهدفة بذلك مراكز القوة و استثمارها و مراكز الضعف لتشخيصها و علاجها مع وضع سياسات جديدة تتماشى و متطلبات المجتمع، هذا الأخير الذي ينادي بالتطور و التجديد نحو الأحسن فقد و جب عليه اعتماد البحث العلمي على أسس علمية صحيحة لضمان التجديد و التطور.²

و عليه يعتبر مفهوم جودة البحث العلمي مفهوما سياقيا يتأثر بالظروف المحيطة بالبحث و البيئة التي يتم فيها، على أساس أن الجودة العالية في البحث تشير إلى مخرجات و الأنشطة و القدرات البحثية عالية الجودة وهذا بالنسبة لمجالها و

¹ - نجم عبودة نجم: إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص، ص، 28، 30.

² - الجرجاوي زياد علي و حماد شريف علي: معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة و دور الجامعة في تطويره، ندوة واقع البحث العلمي و آفاق تطويره، جامعة القدس، فلسطين، 2005، ص4.

مجتمعها المحلي و الدولي، وبما أنه لا توجد معايير فاصلة و مقبولة أو حتى مقاييس ملائمة و نماذج محددة من شأنها تحديد هذا التفوق أو التميز البحثي بلغة تعبر تعبيرا حقيقيا عن جودة القدرات أو الأداء البحثي بشكل عام.¹

1.7. أهمية جودة البحث العلمي

تستمد أهمية ضمان جودة البحث العلمي بالرجوع إلى أهمية البحوث العلمية ذاتها، هذه الأخيرة تمثل الهدف المركزي لمراكز و مؤسسات البحث العلمي، وعليه يمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- 1- ضرورة وطنية مؤكدة وليس كما يتصورها البعض على أنها تمثل نوع من الإنفاق الخدمي دون مردود مادي ملموس أو أنها تحصيل حاصل للتفاعلات في إطار منظومة البحث العلمي.
- 2- تعزيز خطط التنمية التي تمثل فيها جودة البحث العلمي جزء محوري و أساسي لشتى أنواع التنمية ومختلف مجالاتها التي يحتاجها المجتمع، وهذا لارتباط أولويات البحث العلمي بأولويات خطط التنمية، كما تتأثر هذه الأخيرة بمستوى البحث المطلوب و حجم الموارد المتاحة له.

1- تعزيز مستوى الرضا للزبائن الذين يساهمون في تمويل الأبحاث العلمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك من خلال إظهار نتائج تلك البحوث بشكل مادي و ملموس. (Markx et al., 2007, p8.)²

2.7. أهداف جودة البحث العلمي

وردت أهداف جودة البحث العلمي في العديد من الدراسات ويمكن إيجازها في النقاط التالية: (12)

- ضمان الجودة و التقييم في منظومة البحث العلمي.
- الرفع من مهارات الباحثين و قدراتهم العلمية.
- خلق بيئة تدعم و تحافظ على التطوير المستمر.
- مشاركة الجميع في التطوير البحثي.
- متابعة و تطوير أدوات قياس أداء البحوث.
- العمل على توفير قواعد المعلومات البحثية .
- تعزيز المعرفة وتوليد الأفكار و المفاهيم الجديدة.

¹ - مرازة جمال: الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع و المأمول، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، الجزء الأول، الأردن، ص 313.

²- Arnold, E ; Evaluating research and innovation Policy: a Systems world needs Systems evaluations, Research Evaluation, Vol. 13,2004, N1, p12.

- Merx, F. et al., ; Evaluation of Research in Contexte: a quick scan of an emerging Field, The Hague: Rathenau Institute – EriC,2007,p8.

- التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل و حسن الأداء مطلب وظيفي عصري، وواجب وطني تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة.

- فتح قنوات الاتصال و التواصل ما بين مؤسسات البحث العلمي و الجهات الرسمية و المجتمعية لزيادة الثقة فيما بينهم و التعاون مع المنظمات التي بالنظام البحثي لتحديث برامجه و تطويره.¹

8.المبحث الثالث: الإطار النظري للنشر الإلكتروني

1.8. نشأة وتطور النشر الإلكتروني

أدت تقنيات المعلومات و الاتصال التي يشهدها - العالم إلى إحداث تغيرات جذرية في مجال حفظ المعلومات وتنظيمها، في ظل الثورة المعلوماتية التي تعيشها المجتمعات بمختلف أشكالها و أنواعها، إذ يمثل النشر الإلكتروني إحدى أهم هذه الأشكال التي تعود أولى تجاربه إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي فترة الإرهاصات الأولى لكثير من الاختراعات التي دفعة عجلة التقدم و التطور، و يعد النشر الإلكتروني إحدى هذه الاختراعات و الذي يقصد به الحواسيب و الاتصالات و أجهزة التخزين على وجه التحديد، كما ظهر بما يعرف بالمجلة الالكترونية كنوع من أنواع التحولات القادمة و التي سوف تطرأ على أشكال النشر و حفظ المعلومات التقليدية بأكملها، كما صاحب ذلك ظهور فكرة آلة ميمكس (Memex) بقدرتها على التخزين الكتب و السجلات كما يمكن استشارتها للحصول على المعلومات المطلوبة بشكل دائم.²

تشير الأبحاث و الدراسات حول بدايات إظهار و تطوير النشر الإلكتروني تعود إلى المكتبات و مجاميع المستفيدين والمؤسسات المسؤولة عن شبكات الاتصال و تطوير الأقراص الضوئية ، في فترة الثمانينات و خلال انتشار شبكة الانترنت في التسعينات، وكان الهدف منه تفعيل عمليات الاتصال العلمي بين العلماء ولم يكن الغرض منه تجارياً على الإطلاق.³ فقد ارتبط مصطلح النشر الإلكتروني بمجموعة من الموارد المادية و البشرية التي سمحت بتوفير ملفات تضم النصوص و الإطارات و الرسوم والصور في مستند واحد يتميز بجودة عالية، و من أبرز هذه الموارد الحواسيب، الطابعات، جهاز الماسح الضوئي،المودم، المستفيد و هو الشخص المتمرس على استخدام تلك التكنولوجيا، لأن استخدام تلك التقنيات في إعداد المعلومات إلى أن تصل بصورتها النهائية إلى المستفيد بمختلف الأشكال كالبث المباشر و الأقراص المكتنزة وغيرها من الأشكال هو ما يمكن القول على أنه يدل على مصطلح النشر الإلكتروني إلى أن تطور مفهومه و أصبحت المرحلة المتقدمة من مراحل النشر الإلكتروني، وهي نشر و بث المعلومات الكترونياً و استبعاد كل ما هو ورقي في عملية النشر مع الاعتماد على الوسائل الالكترونية كالأقراص الصلبة (HARD DISCS) والمرنة (FLOPPY)

1 - تبشير أندراوس سليم" التدريس الإبداعي الجامعي كمتطلب رئيسي لضمان جودة التعليم العالي" في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم

العالي، الجامعة الخليجية،البحرين،يومي 5/4 أبريل 2012، ص،ص،121،120

2 - زين عبد الهادي: النشر الإلكتروني ، التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني، الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات، الناشر أحمد أمين ،ع2، مصر،1999،ص37

3 - زين عبد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص37.

(DISCS) و المضغوطة (CD ROM) و كذا الأقراص المتعددة الأغراض و أقراص (DVD) و عبر شبكة الانترنت و الفيديو تكست¹ (VIDEO TEXT).

2.8. تعريف النشر الالكتروني

لقد استخدم مصطلح النشر الالكتروني متداخلا مع مصطلح النشر المكتبي في معظم الأدبيات العربية التي تناولت هذا الموضوع ومن هنا لابد من التمييز بين كلا المصطلحين على الرغم من تداخلهما حيث يعتمد كل منها على الحاسوب في النشر والتخزين والاسترجاع ، أما النشر الالكتروني يعني توفير مصادر المعلومات بشكل الكتروني وفوري.²

وعليه يمكن تحديد أهم التعريفات المتعلقة بالنشر الالكتروني على النحو التالي :

- يعرفه المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات على أنه المرحلة التي من خلالها يستطيع كاتب المقال أن يسجل مقاله في إحدى وسائل تجهيز الكلمات، ثم يقوم ببثها إلى محور المجلة الالكترونية الذي يقوم بدوره على أن يجعلها متاحة في تلك الصور للمشاركين في مجلته، بحيث لا يمكن لهذه المقالة أن تنشر وإنما يمكن عمل صور منها مطبوعة في حالة طلب أحد المشاركين بذلك،³ كما يعرف النشر الالكتروني على انه استخدام الحاسوب في عمليات إنتاج ومعالجة ونشر المعلومات وتقديمها للمستخدمين . كما أنه مصطلح يستخدم لتغطية مجموعة من تقنيات المعلومات و الاتصالات المستخدمة في نقل محتوى كتابي عبر الشبكة الالكترونية أو أجهزة الخزن المتنقلة.⁴

- يشير مصطلح النشر الالكتروني إلى عمليات تحويل الأوعية التقليدية (الورقية) إلى أوعية رقمية بحيث يمكن متابعتها عبر الشبكات و الأقراص الضوئية.⁵

- و يعرفه مجموعة من الباحثين على أنه نقل المعلومات بواسطة الحاسبة الالكترونية من الناشر إلى المستخدم النهائي مباشرة ومن خلال شبكة اتصالات.⁶

¹ - الشامي أحمد محمد و السيد حسب الله: المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 319.

² - زين عبد الهادي. النشر الالكتروني: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الالكتروني. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، ع2 القاهرة : احمد أمين ، 1999 ، ص 37.

³ - الشامي احمد محمد و سيد حسب الله: المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 319.

⁴ - Bloor, Kate ;Scientific electronic publishing : Européen Policy stratégies, Library Review, vol. 49,2000, pp. 277-285.

⁵ - زين عبد الهادي: 2- نفس المصدر السابق ص 39.

⁶ - الصباغ عماد عبد الوهاب و آخرون: النشر الالكتروني، تطوره/أفاهة و مشاكله في الوطن العربي، وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات، تونس، 21/18 كانون الثاني 1989، ص 118.

كما يشير مصطلح النشر الإلكتروني إلى برنامج حاسوبي يتم إعداده من قبل الناشر، يشمل بيانات و معلومات يتم إنشاؤها و إعدادها لشريحة معينة من الجمهور و توزيعه من خلال وسائل تقنيات المعلومات و الاتصالات، فهو عملية متكاملة تعمل على توفير المعلومات بكميات مختلفة و أنواع متفاوته و لشرائح متباينة من المستخدمين النهائيين.¹ ونجد " **Deschamps Christine** " (1994) يصنف النشر الإلكتروني إلى خمسة مجامع وهي على النحو التالي:²

- الكتب الإلكترونية.
- الدوريات الإلكترونية.
- المؤتمرات الإلكترونية.
- قوائم المناقشة.
- نشرات المعلومات

3.8. أنواع النشر الإلكتروني

يمكن تحديد أربعة أنواع من مصادر المعلومات الإلكترونية وهي على النحو الآتي:³

- 1- النشر الإلكتروني الأولي: يكون هذا النوع من النشر على شكل معلومات الكترونية على صفحات (WWW)
- 2- النشر الإلكتروني الموازي: يوجد هذا النوع من مصادر المعلومات على شكلين مطبوعة و الكترونية.
- 3- إعادة النشر الإلكتروني: و نجد هذا النوع من النشر في الكتب الإلكترونية و الكتب على الخط كالكتب خاصة بالأدب الانكليزي أو الأمريكي و غيرها.
- 4- النشر الإلكتروني المسبق: ما يميز هذا النوع انه يسبق النشر العادي و يوجد بشكل خاص في علوم الكيمياء و الرياضيات و الفيزياء.

4.8. أهداف النشر الإلكتروني

لقد انحصرت الأهداف الأولى للنشر الإلكتروني في هدف واحد وهو قدرة الشبكات على نقل الملفات النصية لخدمة الأغراض العسكرية، وبعد مرور الوقت بدأت أهداف النشر الإلكتروني تتعدى إلى المؤسسات الأكاديمية والجمعيات العلمية وغيرها بما في ذلك الأفراد وأصبحت أهدافه تتركز في النهاية على ما يلي:⁴

¹ - Chennupati, K.R., Foo, S., and Heng, P.C, Trends in Electronic Publishing , eLearning and Digital Publishing, Computer Supported Cooperative Work Volume 33, Springer,2006 , 111-132 .

² - - Deschamps, Christine ; The Electronic Library, Bielefeld Conférence, vol. 44(4), 1994, pp.304-310.

³ - هدى محمد، منى داخل السريحي. النشر الإلكتروني في المكتبات والمعلومات كتاب دوري مج 9، ع2002، 17، ص26 .

⁴ - الشامى احمد محمد و سيد حسب الله: المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، دار المريخ، الرياض، 1988، ص319.

- الاتصال العلمي وتوفير مفهوم تكنولوجيا جديد له.
- تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التكنولوجي .
- توفير النشر التجاري الأكاديمي.
- تعميق فرص التجارة الالكترونية.
- وضع النتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية الكترونية .

5.8. عوامل توسع النشر الالكتروني

هنالك عدد من العوامل التي ساهمت في الابتعاد عن النشر التقليدي واللجوء إلى تقنية النشر الالكتروني نلخصها كالآتي:

- مشكلة تزايد تكاليف إنتاج وصناعة الورق وتكاليف اليد العاملة .
- المشكلة التخزينية والمكانية للمصادر الورقية .
- طبيعة الأصول الورقية القابلة للتلف والتمزق .
- مشكلات نقل و شحن وإيصال المصادر الورقية .
- المشكلات التوثيقية وإجراءاتها (كالتصنيف، فهرسة، عمل كشافات ومستخلصات)
- طبيعة الاستفادة المعاصر وحاجته إلى المعلومات السريعة والدقيقة .
- الجمهور والمشكلات التي يواجهها الباحثون في الحصول على المعلومات من بين الكم الهائل من المعلومات.
- الفرص التي تتيحها الحواسيب والتكنولوجيات المصاحبة لها في إيصال المعلومات إلى الباحثين والمستفيدين في أماكن عملها ونشرها الكترونياً.¹

6.8. خصائص النشر الالكتروني

- يتميز النشر الالكتروني بخصائص تجعله يختلف عن بقية المطبوعات التقليدية ومن أهم هذه الصفات:²
- يسهل عملية إنتاج و توزيع المنشورات الالكترونية بسرعة كبيرة مقارنة بالفترة الزمنية للمطبوعات التقليدية.
 - يسمح بإجراء تعديلات و تصحيحات بشكل سهل و فوري.
 - لا يحتاج للوسطاء و التوزيع التقليدي.
 - يتصف بمساهمة الجماعية في إنتاج المادة الالكترونية من المؤلفين أو الكتاب.
 - يعمل على توزيع المادة الالكترونية عبر أنحاء العالم دون الحاجة لأجور التوزيع.

¹ - قنديلجي عامر إبراهيم : النشر الالكتروني للوثائق العربية باستخدام المسح الضوئي Scanning 1998، ص3، مصدر من الأنترنت
[http:// araein.Net/modules.php ?name=content and pa=show_paga and pid](http://araein.Net/modules.php?name=content and pa=show_paga and pid)

² - الصباغ عماد عبد الوهاب: الأنترنت و أفاق صناعة النشر في العالم العربي، مجلة رسالة المكتبة، مج34، العدد 1 و2، 1999، ص50..

- قدرة المطبوعات المنشورة الكترونياً تجاوزت النقاط الأمنية و الحدود الوطنية و إجراءات الرقابة.

7.8. معوقات توسع النشر الإلكتروني:

إذا كان النشر الإلكتروني يعتبر الأسلوب المثالي للنشر فهذا لا يعني خلوه من المشاكل التي تحد من توسع نشاطه و تجعله أقل استخدام مقارنة بالنشر التقليدي، ومن أهم مشاكل نمو النشر الإلكتروني:

- ضرورة توفير بيئة تقنية متطورة في المجتمعات المستخدمة مما قد لا يكون متوفراً أو مكلفاً وإلا انعدمت الفائدة المرجوة.

- تكون تقنيات النشر الإلكتروني صعبة لدى الكثير وتتطلب الخبرة .

- قد يحرم كل من لا يمتلك قنوات التواصل الإلكتروني من الاستفادة والوصول إلى المواد المنشورة الكترونياً.

- الجهد المبذول في تصفح المادة الكترونياً هو أكثر من ذلك المبذول في تصفح المادة التقليدية.

- إمكانية الدخول بالشبكات واستعراض المواد الكترونياً يرتبط بإمكانية توفير أجهزة الاتصالات والكهرباء مما يعني تأثير النشر الإلكتروني في تطبيقات إحدى هذه الإمكانيات.

8.8. مجالات النشر الإلكتروني

توجد العديد من الصحف و المجلات و المراجع و الكتب و براءات الاختراع و التقارير الفتية و غيرها من مصادر المعلومات التي تنشر إلكترونياً و بمختلف اللغات و من أهم مجالات النشر الإلكتروني ما يلي:

1.8.8. المكتبة الإلكترونية:

تقدم خدمات بغرض تطوير البحث العلمي و تيسير التجول بين المراجع، حيث يسرت تصنيف و فهرسة المراجع العلمية، كما تقدم خدمات نشر المعلومات و المراجع العلمية في العالم ليستفيد منها الباحثين و الطلاب و العامة، بالإضافة إلى توفير الدقة في المعلومات و المراجع العلمية.

2.8.8. الكتاب الإلكتروني:

يعتبر الكتاب الإلكتروني الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المكتبة الإلكترونية التي تهتم بعرض نتائج البحوث المختلفة، وبالتالي أصبح بمقدور أي باحث نشر أبحاثه العلمية عبر العالم، وبذلك تتراكم المعلومات على الانترنت بجميع أشكالها، وهذا ما لم تستطع توفيره المكتبة التقليدية للباحثين و طالبي العلم.

3.8.8. الدوريات الإلكترونية:

نتج عن تطور الانترنت منذ التسعينات ظهور محاولات رائدة لمجلات إلكترونية انطلقت داخل مجموعات علمية أو حتى من قبل أفراد.

9.8. مميزات النشر الإلكتروني:

بالرغم من القناعة لدى الكثير بأن متعة القراءة لا تتحقق إلا بالاطلاع من الكتاب الورقي وأن القراءة من شاشات الكمبيوتر أو الكتاب الإلكتروني لا تحقق نفس الغرض إلا أنه يجب أن تأخذ في عين الاعتبار المزايا الفائقة التي يحققها النشر الإلكتروني¹.

أولاً: بالنسبة للناشرين

ويمكن تخيص هذه المزايا في النقاط التالية:

- انخفاض التكلفة .
 - تضائل تكلفه التخزين والشحن.
 - عدم الحاجة لموزعين.
 - الانتشار.
 - طرق تسويق مبتكرة.
 - الاستمرارية.
 - سرعه إعداد الإصدارات الجديدة.
 - المحافظة على البيئة.
- ثانياً : بالنسبة للمستخدم:
- سهولة البحث.
 - وجود إمكانية الطباعة.
 - استخدام الوسائط المتعددة..
 - إمكانية التعرف على معاني الكلمات والمصطلحات.
 - سهولة استخدام المحتوى الإلكتروني في التعليم والتدريب.
 - توفير الحيز المكاني.
 - النشر الذاتي.

9.8. أسباب التوجه نحو النشر الإلكتروني:

تعود أسباب اللجوء إلى النشر الإلكتروني في مجال البحث العلمي إلى أهميته و دوره الفعال في رفع مستوى الثقافة البحثية بين الأوساط الأكاديمية من خلال نشر المعايير البحثية الرصينة و مناقشتها عن طريق مواقع التواصل العلمي و المواقع

¹ - الصباغ عماد عبد الوهاب: الانترنت و أفاق صناعة النشر في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-51.

الأكاديمية، بالإضافة إلى نشر جميع البحوث و المقالات و خلق الشفافية المطلقة ما بين المؤلف و المقيم و المحرر مع تحقيق معياري العدالة و الشفافية بشكل مزدوج.

كما أن النشر الإلكتروني سيزيد من كفاءة البحث العلمي و ذلك من خلال استثمار خصائص شبكات الحاسوب التي تمنح إمكانيات جديدة للتواصل العلمي من حيث الجودة و الفعالية و السرعة، بحيث يمكن للقراء المتخصصين تقديم تقييمات و آراء حول البحوث و المقالات المقدمة للنشر وفقا للأبعاد المتفق عليها مسبقا و من أهم الأسباب الدافع للتوجه نحو النشر الإلكتروني¹:

- إمكانية تجميع الوثيقة بأشكال متعددة (صوتية، نصية، صورية)
- إمكانية الإنتاج السريع و العالي لكم كبير من الوثائق الإلكترونية.
- تظل الوثيقة الأصلية على جودتها و من الممكن أن تضيف تحسين و تعديل عليها.
- إمكانية التعديل و التجديد و إعادة استخدام البيانات، قد يطرح مشكلة في درجة الثقة و الضبط.
- إمكانية التوزيع السريع للوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان.
- سرعة الوصول إلى المستند المطلوب
- انخفاض كلفة النشر والتخزين الإلكتروني.
- تطبيق معايير دولية لأمن المعلومات بشكل كفوء و فعال.

9. المبحث الرابع: سلبيات و ايجابيات النشر الإلكتروني كتحدي جديد في تعزيز جودة البحث العلمي

من مميزات النشر الإلكتروني في مجال تعزيز جودة البحث العلمي :

- تميز المصادر المنشورة الكترونيا بالدقة و الشمولية و السرعة في الحصول عليها.
- توفير الوقت و الجهد في الحصول على المعلومات المطلوبة.
- يوفر مصادر معلومات حديثة جدا و مواكبة لأحداث التطورات العلمية في كافة مجالات المعرفة البشرية.
- نوعية النشر الإلكتروني جيدة مقارنة بالنشر القديم .
- السرعة في النشر حيث يتم تحميل المادة العلمية مباشرة على الشبكة العالمية للمعلومات بعد دقائق أو ثوان من مصادقة لجنة النشر.

- انخفاض تكلفة النشر مما يساعد على ظهور دوريات علمية كثيرة في صيغة الكتروني فقط و حل أزمة كثير من الدوريات العلمية المتعددة بسبب مشاكل الدعم المالي للنشر.
- أما سلبيات النشر الإلكتروني فتتمثل في النقاط التالية:
- مشكلة سرعة الشبكة الإلكترونية و توفرها بشكل مستمر و دائم للجميع خاصة في الدول النامية.

¹ - ثابت ، ثابت حسان و جاسم ياسر عبد العالي ' أثر المعايير الدولية لأمن المعلومات في تحسين كفاءة النشر الإلكتروني عبر الحوسبة الحسائية' المؤتمر الدولي الثاني في النشر الإلكتروني' الجامعة الأردنية' عمان' 2013.

- ارتفاع أسعار الاقتناء للأجهزة المستخدمة في قراءة المستندات الالكترونية (حاسوب المحمول و اللوحي، أجهزة النقل الذكية).
- حقوق الملكية الفكرية التي تعد من أخطر المشاكل المترتبة على النشر الالكتروني.
- صعوبة تطبيق القوانين الإبداعية.
- إمكانية التعديل و التجديد و إعادة استخدام البيانات التي تؤدي إلي خلق مشكلة في درجة الثقة و الضبط.

خاتمة

- يعتبر النشر الإلكتروني من أهم وسيلة للتواصل العلمي الفعال و السريع، باعتباره يساعد على تنقيح البحوث و المقالات بشكل فوري، كما أنه يساهم في نشر المعرفة و تطور الأفكار بشكل سريع، وبالتالي فإن خصائص النشر الالكتروني و سمات تقنيات المعلومات و الاتصال ستساهم بشكل كبير في تعزيز جودة البحث العلمي مع تحقيق معياري العدالة و الشفافية بشكل مزدوج، وبناء على ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي تصب في مجال تعزيز جودة البحث العلمي وهي كالاتي:
- ضرورة العمل على توفير تقنيات النشر الالكتروني في المكتبات الجامعية والعامه كالحواسيب ، تقنية الأقراص المكنزة ، الوسائط المتعددة ، شبكة الانترنت ، تقنية البحث الآلي المباشر لغرض استخدامها من قبل المستفيدين والباحثين وشرائح المجتمع.
 - تعليم الطلبة كيفية استخدام محركات البحث ومواقع البحث الالكترونية للحصول على المعلومات المطلوبة من البحث عن المعلومات في شبكة الانترنت.
 - ضرورة اشتراك المكتبات الجامعية بقواعد بيانات محلية، عربية، عالمية وذلك للوقوف على احدث ما وصل إليه العلم في موضوعات بحثية عامة أو محددة.
 - تدريب الطلبة الجامعات على كيفية استخدام قواعد البيانات ومصادر المعلومات الالكترونية .
 - العمل على تحسين البيئة التكنولوجية والحد من مشكلة انقطاع الكهرباء والشبكة وضعف وسائل الاتصال، وتهيئة المحركات المتخصصة ذات الخبرة العلمية لتطوير أداء عمل البحوث بشكل مستمر خدمة البحث العلمي الأكاديمي.
 - ضرورة الاستفادة من خبرات المؤسسات العلمية والبحثية التي لديها تجارب ناجحة في مجال النشر الالكتروني.
 - ضرورة مواكبة التطور العلمي و الأكاديمي الحاصل في العالم .
 - تشجيع استخدام مواقع التواصل العلمي و الأكاديمي للباحثين في المؤسسات البحثية و التعليمية بهدف رفع جودة البحث العلمي.

و عليه في ظل تطور تقنيات المعلومات و النمو المتزايد لمصادر المعلومات وما أحدثته من تغيير في العالم، كان لها تأثير في سلوك الباحثين و المختصين، حيث أصبح النشر الإلكتروني أحد أهم مصادر المعلومات الإلكترونية في العصر الحديث ووسيلة نشر فعالة تتميز بقلّة التكلفة و الدقة والسرعة، فهو يوفر ضمن خدماته العديدة كما هائلا من المعلومات في شكل كتب و مقالات أو مجلات و غيرها من مجالات النشر التي تجذب مجتمع الباحثين إليه.

مراجع البحث

- الشامي أحمد محمد و السيد حسب الله: المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات، دار المريخ، الرياض، 1988.
 - السيد منى توكل 'جودة البحث العلمي' (أداء- ارتقاء ووحدة البحث العلمي و الدراسات العليا) 'كلية التربية الزلفي' المملكة العربية السعودية، 2003.
 - حمامي يوسف، البحث العلمي، مفهومه و خطواته، عمان، معهد الإدارة العامة، 1992.
 - عليان ربحي مصطفى و عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية و التطبيق العلمي، ط2، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2008.
 - نجم عبودة نجم: إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
 - ثابت، ثابت حسان و جاسم ياسر عبد العالي 'أثر المعايير الدولية لأمن المعلومات في تحسين كفاءة النشر الالكتروني عبر الحوسبة الحاسوبية' المؤتمر الدولي الثاني في النشر الالكتروني 'الجامعة الأردنية' عمان' 2013.
- 7- Hillway, Tyrus, Introduction to Research, 2nd éd. Boston, Houghton Mifflin Company, 1964.
- 8 - Arnold, E ; Evaluating research and innovation Policy: a Systems world needs Systems évaluations, Research Evaluation, Vol. 13,2004, N1,.
- 9- Merx, F. et al., ; Evaluation of Research in Contexte: a quick scan of an emerging Field, The Hague: Rathenau Institute – EriC,2007,
- 10-Bloor, Kate ;Scientific electronic publishing : Européen Policy stratégies, Library Review, vol. 49,2000.
- 11- Chennupati, K.R., Foo, S., and Heng, P.C, Trends in Electronic Publishing , eLearning and Digital Publishing, Computer Supported Cooperative Work Volume 33, Springer,2006 .
- 12-Deschamps, Christine ; The Electronic Library, Bielefeld Conférence, vol. 44(4), 1994.
- 13- زين عبد الهادي: النشر الالكتروني، التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الالكتروني، الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات، الناشر أحمد أمين، ع2، مصر، 1999.
- 14- الجرجاوي زياد علي و حماد شريف علي: معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة و دور الجامعة في تطويره، ندوة واقع البحث العلمي و آفاق تطويره، جامعة القدس، فلسطين، 2005.
- 15- الصباغ عماد عبد الوهاب و آخرون: النشر الالكتروني، تطوره/أفاقه و مشاكله في الوطن العربي، وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات، تونس، 18/21 كانون الثاني 1989.
- 16- مرازة جمال: الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع و المأمول، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، الجزء الأول، الأردن.
- 17- الصرايرة خالد أحمد: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، بتر للمؤتمرات، المؤتمر التدريبي حول ملامح و آفاق الجودة الشاملة في التعليم العالي، عمان الأردن 2009.
- 18- تبشير أندراوس سليم " التدريس الإبداعي الجامعي كمطلب رئيسي لضمان جودة التعليم العالي " في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين، يومي 4/5 أفريل 2012.

- 19- الصباغ عماد عبد الوهاب' الأنترنترنت و أفاق صناعة النشر في العالم العربي' مجلة رسالة المكتبة' مج 34' العدد 1 و 2' 1999.
- 20-Fatima boudaoud : Compétitivité par la recherche scientifique, Actes de la 4ème Semaine scientifique Nationale de Universités 16-21 avril 2005, Sur le Thème la formation défis du 21ème siècle, Université Abou beker Bbelkaid, Tlemcen, 2005.
- 21- هدى محمد، منى داخل السريحي، النشر الإلكتروني في المكتبات والمعلومات كتاب دوري، مج 09، العدد 17' 2002.
- 22- قنديلجي عامر إبراهيم : النشر الإلكتروني للوثائق العربية باستخدام المسح الضوئي Scanning 1998. مصدر من الأنترنترنت
[http// araein.Net/modules.php ?name=content and pa=show paga and pid](http://araein.Net/modules.php?name=content and pa=show paga and pid)

نحو تصوّر جديد لبناء أنطولوجيا للغة العربية انطلاقاً من المعاجم

ذ.محمد عواج

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

جامعة محمد الخامس - الرباط

ملخص:

تسعى هذه الورقة إلى طرح تصور جديد لبناء أنطولوجيا للغة العربية بما يتناسب مع خصوصيتها وطبيعتها المعاصرة، وذلك بالاعتماد على موارد لغوية غنيّةٍ نحو المدونات اللغوية والمعاجم والمكانز التي يُمكنُ اعتبارها أحد الأشكال البدائية لأنطولوجيا، كما تقترح الورقة أمثلة لهذه الموارد وخطوات منهجية للإفادة منها.

الكلمات المفتاحية: أنطولوجيا اللغة العربية - المعاجم - تبادل البيانات - المدونات اللغوية.

مقدمة:

ترتبط المعجمية في عصرنا الحالي باللسانيات الحديثة، بل تُعتبر أحد أهم روافدها، كما أصبحت في صدارة انشغالات الباحثين عبر العديد من الملتقيات والمؤسسات العلمية المنشغلة بتحقيق نظرية معجمية متكاملة، وهو طموح يصطدم -لاشك- بالعديد من الصعوبات لأن المعجمية تبقى شديدة الارتباط بمجموعة من العلوم الأخرى إن على مستوى النظرية أو على مستوى الصناعة.

وتُعتبر أنطولوجيا اللغة العربية طريقة جديدة لتعريف المفاهيم وتعريف معاني الكلمات العربية عن طريق تصنيفها وتشجيرها، وهي بذلك تمثل جيلاً جديداً وحديثاً للمعاجم العربية، لكن مع التركيز على الصفات الجوهرية في تعريف معاني الكلمات. وانطلاقاً من وعينا بأهمية المعاجم والمكانز العربية الموجودة في بناء أنطولوجيا للغة العربية، فإننا نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إضاءة مجموعة من المحاور، خاصة تلك المتعلقة منها بطُرُق وآليات الإفادة من أنواع المعاجم والمكانز العربية من أجل بناء أنطولوجيا للغة العربية.

1. في مفهوم الأنطولوجيا:

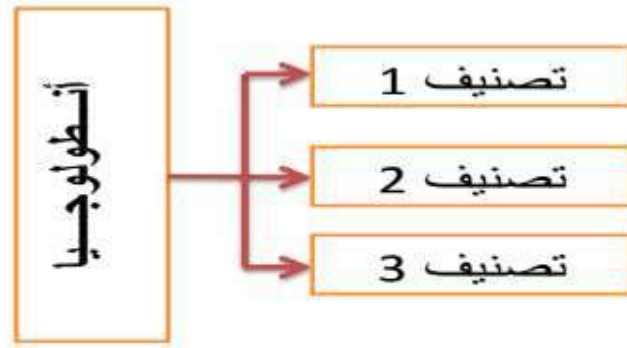
الأنطولوجيا (ontology) كلمة يونانية الأصل، تتألف من مقطعين: (onto) وتعني الوجود، و(logia) وتعني علم، وبذلك يكون معنى الأنطولوجيا علم الوجود أو دراسة الوجود، أي ذلك العلم الذي "يبحث في طبيعة الوجود الأولية"¹ ويُعنى

¹ - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج 1، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008، ص: 131.

بالوجود بذاته مستقلا عن أشكاله الخاصة، وبعيدا عن " المؤثرات العرضية الحادثة التي تطرأ عليه"،¹ ومن هذا المنطلق تُعتبر فلسفات كل من 'هيجل' و'سبينوزا' و'هيدجر' من الفلسفات الأنطولوجية لتركيز أصحابها على البحث في قضية الوجود المطلق.

وتقدم الأنطولوجيا فلسفة تصنيف منطقية يمكن الاستفادة منها في مجال تنظيم المعرفة، لأنها تمكّن الباحث من تأسيس تكتلات علائقية بين عناصر المجال المراد تمثيله،² ولذلك فحينما نسمع مصطلح أنطولوجيا الرواية مثلا، فهذا يعني تكتلا يجمع مجموعة من الروائيين أو الروايات وفقا للعلاقات والعناصر المشتركة بينهم.

وإذا كنا نشبه مصطلح (taxonomy) بالشجرة، فإن مصطلح (ontology) يشبه الغابة التي تضم عددا كبيرا من الأشجار، وبمعنى آخر، فالأنطولوجيا هي أصل تتفرع عنه مجموعة من التصنيفات، كما يوضح الشكل الآتي:



تصانيف الأنطولوجيا

أما في ظل التطور الكبير لعلم الكمبيوتر الحديث، فقد أُعيد إنتاج هذا المفهوم ليشير إلى تعريفات دقيقة لمعاني الأشياء المراد تداولها، وتمثل الأنطولوجيا بذلك وجهة نظر معينة من العالم في ما يتعلق بمجال معين، وقد تأخذ الأنطولوجيا أشكالاً مختلفة، لكنها تشمل بالضرورة رصيда لغويا من المصطلحات ومعانيها.

وإجمالاً، فقد تمت مقارنة الأنطولوجيا من زوايا مختلفة، فبعض الباحثين يُعرّفونها بكونها تُقدّم تمثيلاً للمعرفة بشكل يجعلها مفهومة وذات معنى للأجهزة،³ في حين يرى بعضهم أنها عبارة عن مفردات غنيّة لغويًا لوصف مجال يُمكن أن يكون مفهوماً من قِبَل أجهزة الكمبيوتر،⁴ كما يذهب آخرون إلى أنها وُصِفَ صريح ودقيق للمفاهيم والعلاقات التي توجد

¹ - إبراهيم أحمد، أنطولوجيا اللغة عند مارتين هيدجر، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر العاصمة، ط 1، 2008، ص: 42.

² - طلال ناظم الزهيري، أدوات تصنيف وتنظيم المحتوى الرقمي في بيئة الأترنت، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص: 104.

³ -Hyun Hee Kim et al, *Implementing an ontology-based knowledge management system in the Korean financial firm environment*, <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/meet.1450410136/full>.

⁴ -Ruth Wilson, *The Role of Ontologies in Teaching and Learning*, 2004.

في مجال معين من المعارف،¹ وباختصار شديد، يمكننا تعريف الأنطولوجيا بكونها مجموعة ممثلة لمصطلحات مجال معين مع جميع العلاقات التي تربط في ما بينها.

2. أهداف الأنطولوجيا:

تسعى الأنطولوجيا إلى تسهيل التواصل بين النظام المعلوماتي ومختلف الفاعلين، وذلك بغية تقاسم الفهم المشترك للمعلومات بين الناس والأنظمة، ومن أجل ذلك تعمل الأنطولوجيا على تقديم حل لتمثيل البيانات المتبادلة في مجال معين، مما يؤدي إلى اختلاف الهدف منها حسب المجال الذي تستخدم فيه،² وإجمالاً يمكننا الحديث عن مجموعة من الأهداف نحو:

- ↔ إعادة استخدام المعرفة وتحليلها في مجال ما.
- ↔ دعم إدارة المعرفة بما في ذلك تخزين المعلومة واسترجاعها وتبادلها.
- ↔ وضع فهم مشترك لبنية المعلومات بين المستخدمين.
- ↔ جعل خيارات المجال محدودة وواضحة أمام المستخدم.
- ↔ إتاحة إمكانية الاستفادة من المعرفة في بناء نُظْم ذكية (قابلة للتعلم).³
- ↔ تحديد طبيعة الواقع عن طريق تحديد المفاهيم والكيانات والمصطلحات والفئات في ميدان معين من أجل نمذجة العلاقات بينها أو صياغتها.
- ↔ تبسيط الغموض المفاهيمي والدلالي وجعله في حده الأدنى في البيئة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة.
- ↔ تعزيز قابلية التمثيل الدلالي بين الأنظمة في الميادين المعرفية.
- ↔ العمل من أجل تنظيم الوثائق واسترجاعها عن طريق صياغة واقع استخدام اللغة، وهذا ما يُطلق عليه أحيانا الأنطولوجيا اللغوية، وتشمل مسائل النحو والدلالة وبناء الجملة وما شابه.⁴

¹ -Thomas R. Gruber ,*A Translation Approach to Portable Ontology Specifications*, Journal of Knowledge Acquisition, 1993.

² - Mohamed Mahdi BOUDABOUS, *Construction d'ontologies arabes basée sur des patrons*, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax 2017, p : 10.

³ - أحمد صقر أحمد وآخرون، استخدام المصادر المفتوحة في بناء أنطولوجيا باللغة العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 35، العدد 1، 2013.

⁴ - هندي عبد الله هندي، بناء أنطولوجيات علم المكتبات والمعلومات في بيئة الويب الدلالية، ص: 9.

3. مكونات الأنطولوجيات:

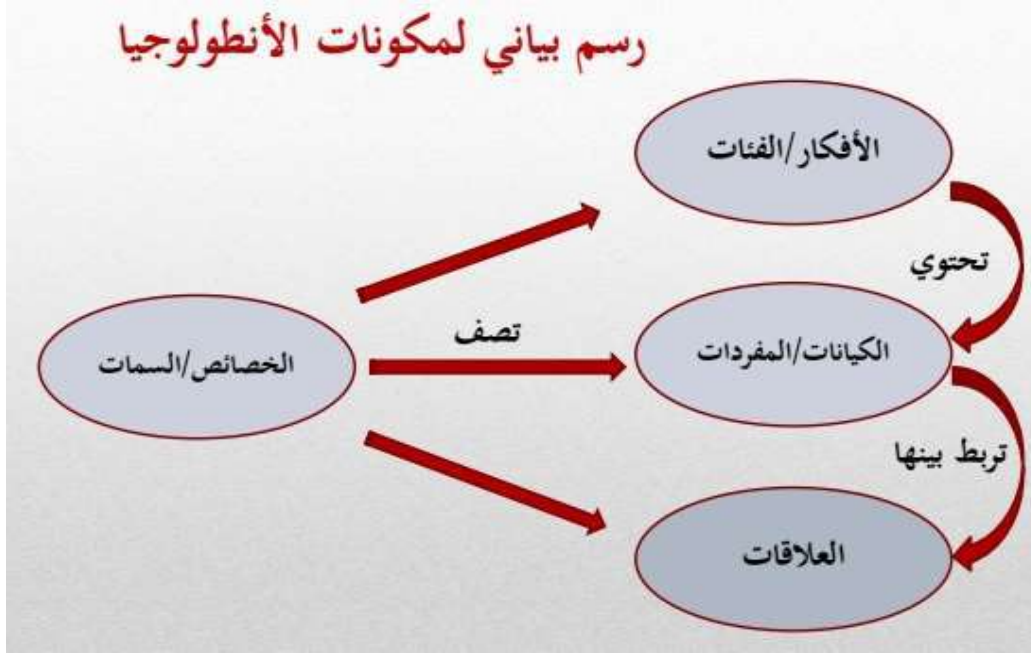
تُصَفُّ الأنطولوجيا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجال معين، وتُنظَّم هذه المفاهيم في تسلسل هرمي، ثم يتمُّ الربط في ما بينها بمجموعة من العلاقات الدلالية أو الخصائص،¹ بالإضافة إلى عناصر بنيوية أخرى تسمح بتعريف الأنطولوجيا بمُعْجَم رسمي ودلالة لا ألبس فيها من أجل تيسير وضمان استغلالها من قِبَل الآلة،² وفي ما يلي تفصيل هذه المكونات:

- 1- **كيانات (entity):** وتعرف كذلك بالمفردات (individuals)، ويمكن اعتبارها المكون الأساس في بيئة الأنطولوجيا وتمثل المستوى الأول داخل الأنطولوجيا وتشير كلمة المفردات إلى مختلف الكيانات المادية والمجردة.
- 2- **الأفكار (ideas):** وتُسمى بالفئات (classes)، وهي تشير إلى التصنيف الأساس في مجال معين، حيث تحتوي على مجموعة من المفردات (individuals) أو الكيانات (object) التي تجمع بينها صفات مشتركة، كما تحتوي على فئات فرعية Subclasses لتكون بذلك فئة رئيسة تشمل فئات فرعية في تسلسل هرمي.
- 3- **الخصائص (properties):** أو ما يُسمَّى أيضاً بالسمات (attribute)، وتوظَّف في الأنطولوجيا لوصف كل من الفئات (classes) والمفردات (individuals) وفق الخصائص المميزة لها عن غيرها والمحددة لذاتها، كما تُستعمل لتوصيف العلاقات التي تربط الكيانات كلها مع بعضها البعض، عن طريق تحديد طبيعة ونوع العلاقة التي تربط مفردة بمفردة وفئة بفئة ومفردة بفئة.
- 4- **العلاقات (relationship):** هي أحد أهم السمات التي تميز الأنطولوجيا، لأنها تضمن لأنظمة الحاسب الآلي تحقيق التكامل المعرفي بين الكيانات المختلفة، وتسمح بتمثيل الروابط الدلالية بين مفاهيم أو مصطلحات الأنطولوجيا، بالشكل الذي يسمح بإزالة الغموض من أجل فهم أحسن للخطاب، ويمكن ذكر العديد من العلاقات في هذا الباب نحو: العلاقات التصنيفية والعلاقات الدلالية المعجمية والعلاقات بين الهرمية والتعددية واللاتوافقية والعكسية..³

¹– Jean-François Djoufak-Kengue, *Alignement d'ontologies dirigé par la structure*, Actes 14e journées nationales sur langages et modèles à objets (LMO), Mar 2008, Montréal, Canada, P :4

²– Mohamed Mahdi BOUDABOUS, *Construction d'ontologies arabes basée sur des patrons*, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax 2017, p : 7.

³– Mohamed Mahdi BOUDABOUS, *Construction d'ontologies arabes basée sur des patrons*, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax 2017, p : 8-9.



4. أنواع الأنطولوجيات:

لقد أدّى البحث في الأنطولوجيات إلى ولادة العديد من الأنواع، وقد تمّ اعتماد العديد من الأبعاد من أجل تصنيف هذه الأنطولوجيات المتنوعة، ومن بين هذه الأبعاد نذكر:

- ✓ البعد الأول: اقترحه كل من أوشولد Uschold و غرونينجر Gruninger، وهو يُعدُّ يأخذ المستوى الشكلي للأنطولوجيا بعين الاعتبار عند التصنيف.
- ✓ البعد الثاني: قدّمه غوانيرو Guaniero سنة 1997، ويعتمد على مستوى تفصيل الأنطولوجيا من أجل تصنيفها، ويُسمى هذا التصنيف تصنيفا حسب التفصيل أو الدقة.
- ✓ البعد الثالث: اقترحه ميزوغوتشي Mizoguchi و غوميز Gomez و بنيامين Benjamins، ويعتمد بالأساس على الأشياء التي تمثلها الأنطولوجيا، ويعد هذا البعد الأخير الأكثر استخداما في الدراسات والأبحاث حتى الآن.¹

وبناءً على ما سبق، يبدو أن هناك عدّة أنماط من الأنطولوجيا التي اقترحتها الباحثون وفقا للغرض الأساس الذي صُمِّمت من أجله، وسنقوم في ما يلي باستعراض أهمها:

- حسب درجة الشكلية: اقترح أوشولد و غرونينجر أربعة أنواع من الأنطولوجيا (أنطولوجيا شكلية وأنطولوجيا شبه شكلية وأنطولوجيا لاشكلية وأنطولوجيا شبه لاشكلية).

¹-Mohamed Mahdi BOUDABOUS, *Construction d'ontologies arabes basée sur des patrons*, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax 2017, p : 11.

➤ حسب درجة دقة الأنطولوجيا: يشير بسيشي ورفاقه (Psyché et al, 2003) إلى إمكانية تصنيف

الأنطولوجيات حسب درجة التفصيل والدقة، وتبعاً لذلك يمكن التمييز بين:

○ أنطولوجيات بدقة عالية: هي أنطولوجيات مفصلة جداً، تضمُّ رصيذاً لغوياً قادراً على تقديم

وصف دقيق جداً للمفاهيم ذات الصلة بمجال معين، ويمكن استعمالها في تطبيقات خاصة.¹

○ أنطولوجيات بدقة موسعة: هي أنطولوجيات تحتوي على رصيذ لغوي أقل تفصيلاً، حيث لا

تُعطي جميع التفاصيل وتتوقف عند مستوى معين من الخصوصية.

➤ حسب مكونات الأنطولوجيا: يُقدم غوميز وزملاؤه (Gomez-Pérez et al, 2004) تصنيفاً وفقاً لمفاهيم

الأنطولوجيا، وحسب هذا التصنيف فإننا نُميزُ بين نوعين رئيسيين هما الأنطولوجيات عالية المستوى

والأنطولوجيات المتخصصة، هذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع (أنطولوجيا المجال وأنطولوجيا

المهمة وأنطولوجيا التطبيق).²

وتسمح الأنطولوجيات عالية المستوى بنمذجة المعارف العامة ليتم استعمالها في ما بعد في مجالات متعددة،

كما يحتوي هذا النوع من الأنطولوجيا على رصيذ لغوي عام يضم جميع المجالات (مفاهيم، مصطلحات، علاقات)، أما

الأنطولوجيات المتخصصة فتربط بمجال معين، ويمكن أن تكون هذه الأنطولوجيات للمجال أو للمهمة أو للتطبيق:

● أنطولوجيا المجال: تعمل على توفير نمذجة لمجال معين من المعرفة مثل الطب أو تخصص في الطب مثل طب العيون.³

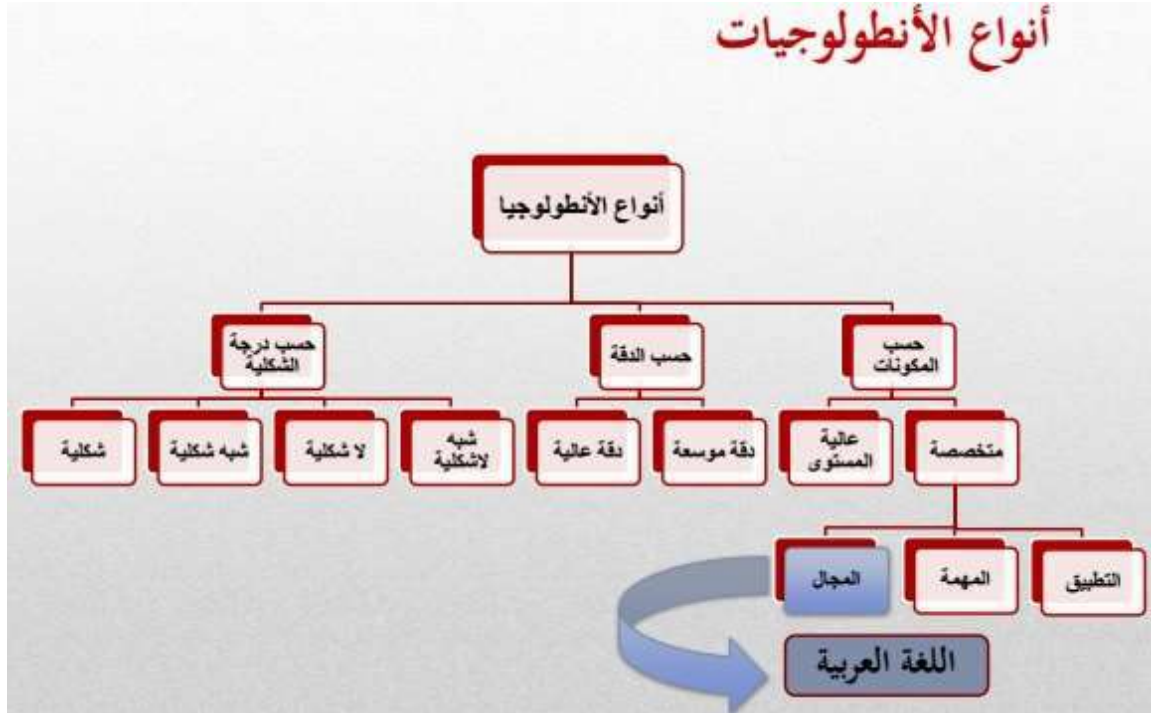
● أنطولوجيا المهمة: تسمح بنمذجة مهمة محددة، وتضم رصيذاً لغوياً ذا علاقة بالمهمة المحددة وكل ما يضمن تحققها.

● أنطولوجيا التطبيق: أكثر تخصصاً من أنطولوجيات المجال والمهمة، وتحتوي على المعارف المطلوبة في تطبيق معين، ويسمح هذا النوع من الأنطولوجيا بتعريف المفاهيم المرتبطة في الوقت نفسه بمجالٍ ومهمةٍ مُعيَّنين.

¹ Soraya Zaidi-Ayad, *Une plateforme pour la construction d'ontologie en arabe : Extraction des termes et des relations à partir de textes*, Univ. Badji Mokhtar, Annaba, 2012/2013, p :21.

² - Mohamed Mahdi BOUDABOUS, *Construction d'ontologies arabes basée sur des patrons*, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax 2017, p : 12.

³ - Soraya Zaidi-Ayad, *Une plateforme pour la construction d'ontologie en arabe : Extraction des termes et des relations à partir de textes*, Univ. Badji Mokhtar, Annaba, 2012/2013, p :20.



5. مقاربات بناء الأنطولوجيا:

1.5 المقاربة الإسقاطية:

تعتمد المقاربة الإسقاطية على بناء أنطولوجيات جديدة بالاعتماد على محاكاة أخرى موجودة سلفاً، ومن أمثلة ذلك، شبكة الكلمات العربية ¹ ARABIC WORD NET التي تكلف بإنجازها خلال الفترة (2005-2007) فريق من الباحثين، تحت إشراف الباحثة الأمريكية كريستيان فيلباوم Christiane Fellbaum، وذلك للاستفادة من تجربتها في بناء شبكة كلمات برنستون ² PWN، وقد ظهرت فكرة إنشاء هذه الأخيرة في اللغة الإنجليزية عام 1985م بجامعة برنستون الأمريكية تحت إشراف جورج ميللر George Miller، لتكون أداة معجمية تساعد في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) (artificial intelligence) عموماً، وتطبيقات الأنطولوجيا (ontology) والويب الدلالي (semantic web) على وجه الخصوص،³ في سبيل محاولة فهم الذاكرة الدلالية للإنسان عبر تصميم مستوحى من نظريات اللسانيات النفسية واللسانيات الحاسوبية الحالية للذاكرة المعجمية للإنسان، حيث يتم تنظيم الأسماء والأفعال والصفات والظروف للغة الإنجليزية في مجموعات المرادفات (synsets)، على أن تمثل كل واحدة منها مفهوماً معجمياً أساسياً، وترتبط في ما بينها بعلاقات دلالية مختلفة.⁴

¹ - <http://www.globalwordnet.org/AWN>

² - <http://wordnet.princeton.edu>

³ - المعتز بالله السعيد طه، نحو بناء وتطوير شبكة للكلمات العربية "في ضوء نظريات التحليل الدلالي"، 2011، ص: 1

⁴ - إيمان صبحي سلمان دلول، معجم محوسب لمعاني الأفعال الثلاثية المجردة في اللغة العربية، رسالة ماجستير، 2014، ص: 90

لقد كانت هذه المحاولة دون مستوى التطلعات لبناء أنطولوجيا عامة للغة العربية، لاعتمادها على الترجمة التي لا تُراعي طبيعة اللغة العربية وخصوصيتها، وذلك لكون المفاهيم اللغوية تُعبر عن أنساق فكرية وثقافية لا يُمكن أن تتطابق في بنية إنتاجها ودلالاتها بشكل حرفي، وذلك بالرغم من اشتراك اللغات في عدد كبير من المفاهيم. وعليه نقول، إن طبيعة اللغة العربية تدعونا إلى "ضرورة الوقوف على منهج قياسي عند بناء شبكةٍ لكلماتها، بما يعكس طبيعة العربية على مستوى المباني والمعاني، وبما يتفق مع منطقية اللغة"¹. وهكذا ظهرت مقارنة جديدة لإنشاء أنطولوجيا للغة العربية، تضع نُصَبَ أعينها منطوق هذه اللغة والخصائص التي تميزها عن غيرها من الفصائل اللغوية الأخرى، خاصة ما يتعلق بنظامها المعجمي الغني والقائم على توليد الألفاظ والمعاني، بالإضافة إلى التباين والتنوع الدلالي الذي يمكننا رصده أحيانا للشكل الكتابي الواحد.

2.5 المقاربة الحديثة:

ترتكز هذه المقاربة على مرحلتين أساسيتين:²

- تتمثل الأولى في إنشاء أنطولوجيا متضمنة للمعارف الأساسية في المجال المراد تمثيله.
- تركز الثانية على إثراء الأنطولوجيا، أخذًا بعين الاعتبار التغيرات المرتبطة بالحاجيات الجديدة مع مرور الوقت، وقد تهتم هذه الإضافات كيانات جديدة أو مصطلحات أو علاقات.. كما تمر هذه المرحلة بخطوتين أساسيتين، حيث يتم في البداية تحديد العناصر المقترحة لإغناء الأنطولوجيا ثم العمل على دمجها حسب المستوى الذي تنتمي إليه.

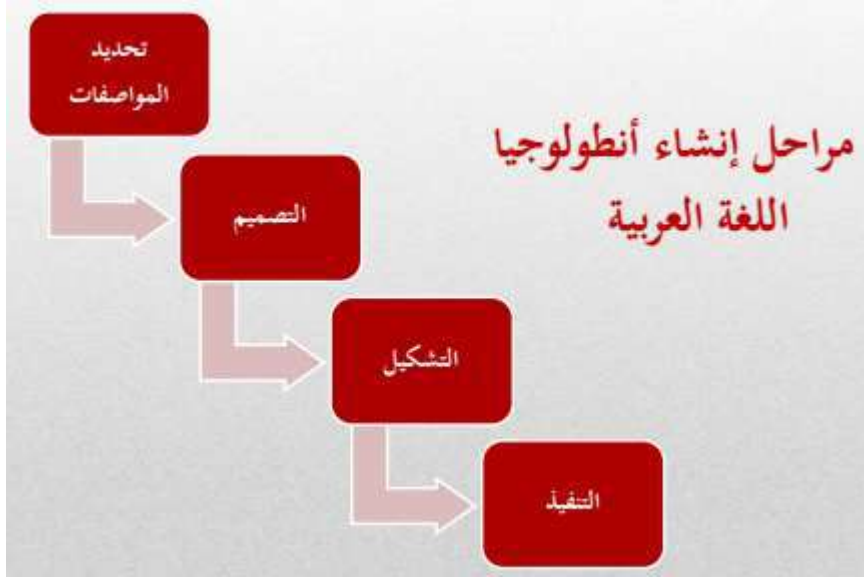
وعموما، يمكن اختزال مراحل إنشاء الأنطولوجيا في أربع، تتمثل في تحديد المواصفات والتصميم ثم التشكيل والتنفيذ:

- أ) تحديد المواصفات: يتم التركيز في هذه المرحلة على تحديد الغرض من الأنطولوجيا المراد إنشاؤها، وفهم حدود المجال المراد تمثيله.
- ب) التصميم: تهدف هذه الخطوة إلى بلورة المعارف وتصميمها، وذلك عن طريق اختيار المصطلحات والمفاهيم ثم تشكيل البنية العمودية للأنطولوجيا المشتملة على مختلف المفاهيم التي وقع الربط في ما بينها بعلاقات هرمية، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى إضافة العلاقات الدلالية التي تربط بين المفاهيم بعلاقات مختلفة عن العلاقات الهرمية، وأخيرا تُضاف الأمثلة المتعلقة بمختلف المفاهيم.

¹ - المعزز بالله السعيد طه، نحو بناء وتطوير شبكة للكلمات العربية "في ضوء نظريات التحليل الدلالي"، 2011، ص: 3

² - أنظر "هندي عبد الله هندي أحمد، بناء أنطولوجيا علم المكتبات والمعلومات في بيئة الويب الدلالية"

ج) التشكيل والتنفيذ: وتتم هاتان المرحلتان بشكل مدمج ضمينا، حيث تتمثل مرحلة التشكيل في صياغة نموذج شكلي للمعارف يتم تمثيله لاحقا في مرحلة التنفيذ بواسطة إحدى لغات تمثيل الأنطولوجيانحو لغة أنطولوجيا الويب OWL¹.

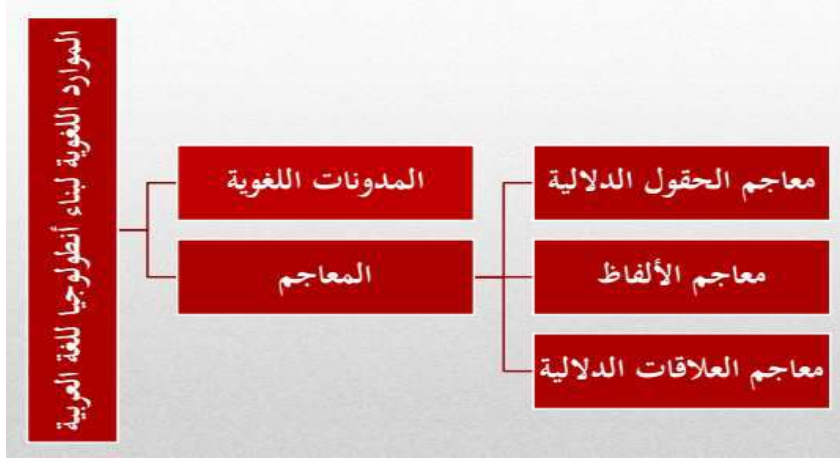


ولكون الأنطولوجيا عبارة عن شبكة من المفردات والمفاهيم، بالإضافة إلى مواصفات معانيها، والعلاقات بينها، فإن بناءها يحتاج بالأساس إلى موارد لغوية غنيّة نحو المدونات اللغوية والمعاجم والمكانز التي تُمكنُ اعتبارها أحد الأشكال البدائية للأنطولوجيا، وهكذا فإن هدف بناء أنطولوجيات أكثر تقدما يدعونا إلى الانطلاق من هذه الموارد اللغوية المحوّسبة.

6. الموارد اللغوية لبناء أنطولوجيا للغة العربية:

يمكننا إجمال الموارد اللغوية لبناء أنطولوجيا للغة العربية بصفة عامة في المدونات اللغوية والمعاجم المختلفة، ويُمكن أن نُمثّل لذلك بالشكل الآتي:

¹ - هندي عبد الله هندي أحمد، بناء أنطولوجيا علم المكتبات والمعلومات في بيئة الويب الدلالية، ص: 14



1.6. المدونات اللغوية:

"المدونة" في اللغة اسم مفعول مشتق من الفعل دَوَّنَ يدون تدوينا، بمعنى كتب، أما الفعل دَوَّنَ فمشتق بدوره من كلمة فارسية معرّبة هي "ديوان" التي استعملها العرب للدلالة على الدفتر أو السجل الذي تُدرج فيه أسماء العمال والجنود وغيرهم، وكذلك على المكان الذي تحفظ فيه هذه الدفاتر والسجلات، ويقال "دَوَّنَ الكُتُبَ والصُّحُفَ" جمعها ورثبها.¹ وعندما شاع استعمال كلمة (corpus) في الدراسات اللسانية الحديثة باللغتين الإنجليزية والفرنسية في النصف الثاني من القرن الميلادي العشرين، ترجمها بعض اللغويين العرب بكلمة "مدونة"، وشاع استعمالها حتى أثبتها **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات** بهذا التعريف: "مدونة (Fr), Corpus (Eng), هي ما يشكّل الرصيد اللغوي أو مجموع المعطيات اللغوية التي يخضعها الباحث للتحليل والدرس".²

ولكلمة (corpus) معنيان هما:

- (أ) مجموعة نصوص، خاصّةً إذا كانت مكتملة وقائمة بذاتها، كما في عبارة "مدونة الشعر الأنكلوسكسوني".
- (ب) في علم اللغة وصناعة المعجم: كتلة من نصوص، مكتوبة أو منطوقة، تمثل نماذج من اللغة، وتكون عادة مُخزّنة في قاعدة بيانات إلكترونية.³

وعليه، فإن المدونة هي عبارة عن مجموعة من النصوص التي تمثل اللغة في عصر من عصورها، أو في مجال من مجالات استعمالها، أو في منطقة جغرافية معينة، أو في مستوى من مستوياتها، أو في جميع عصورها ومجالاتها ومناطقها ومستوياتها.

¹ - علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2014، ص: 305

² - المرجع نفسه، ص: 306

³ - المرجع نفسه، ص: 306

وقد تُجمع المدونة إما يدويا وتقرأ ورقيا، وإما - كما هو شائع حاليا - تُخزَّن في الحاسوب وتُعالج وتُقرأ إلكترونيا، لتُستعمل في ما بعد في دراسة اللغة وتحليلها ومعرفتها من خلال نماذج منها وردت بصورة طبيعية.¹ وعلى العموم، فإن استخدام المشتغلين على اللغة العربية للمدونات في دراساتهم وأبحاثهم وتصنيف معاجمهم ليس بالأمر الجديد، فقد أثبت تاريخ اللسانيات أن اللغويين² - ومنذ القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي - كانوا يرحلون من البصرة والكوفة في اتجاه بؤادي جزيرة العرب ليشافها الأعراب ويستنطقوهم، ثم يسجلون كلامهم وما ينطقون به من جمل وتعبيرات ومفردات، ليعملوا بعد ذلك على دراسة ما جمعوه من نماذج لغوية، وتحليل واستنباط القواعد النحوية منها، بالإضافة إلى استخدامها في تصنيف المعجمات بصورة علمية.³ وإجمالاً، فإن المدونة اللغوية تمثل مجموعة من النصوص اللغوية التي تم جمعها من مصادر مختلفة: كتب ومجلات وحصص إذاعية وتلفزيونية مُفَرَّغَة، ثم تنسيقها وتخزينها حاسوبياً لإتاحة استغلالها من قِبَل المستخدمين لأغراض متعددة منها ما هو للاستشهاد ومنها ما يعتبر مصدراً أساسياً لاستخراج مفردات شبكة الكلمات المعتمدة في أنطولوجيا اللغة العربية، باعتبارها تعكس واقع اللغة المعاصرة.

2.6 المعاجم:

يعتبر مصطفى جرار⁴ أنطولوجيا اللغة العربية جيلاً حديثاً للمعاجم العربية، فإذا كانت هذه الأخيرة مرتكزة على تصنيف الكلمات وليس على الصفات الجوهرية في تعريف معاني الكلمات، فإن دور الأنطولوجيا العربية يتمثل في وصف معاني الكلمات وصفاً دقيقاً، لأن تركيز الأنطولوجيا على الصفات الجوهرية يجعلها تميز المفهوم عن باقي المفاهيم الأخرى، لكن ذلك لا يقلل من أهمية المعاجم المحوسبة التي يمكن استغلالها في عملية بناء الأنطولوجيا العربية، سواء عن طريق استنباط المفردات والمعاني الممكنة أو استخراج الخصائص الصرفية والدلالية التي تجعل هذه المفردات ترتبط في ما بينها كالترادف والتضاد والاشتراك اللفظي وبعض الخصائص الصرفية لتوليد مفردات جديدة. إنَّ حاجتنا لإنشاء أنطولوجيا غنية بالمفردات والمفاهيم المرتبطة في ما بينها بعلاقات هرمية وأخرى أفقية، يدفعنا إلى اعتماد أنواع مُعَيَّنَة من المعاجم التي نراها قيمة بتوفير مثل هذه الموارد، وهي: معاجم الحقول الدلالية ومعاجم الألفاظ ومعاجم العلاقات الدلالية:

¹ - المرجع نفسه، ص: 307

² - من هؤلاء نذكر: الخليل بن أحمد الفراهيدي وعلي بن حمزة المعروف بالكسائي والنضر بن شميل.

³ - علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2014، ص: 307

⁴ - أستاذ مشارك في جامعة بيرزيت، ومدير معهد ابن سينا لهندسة المعرفة والتقنيات العربية، ومدير مشروع الأنطولوجيا العربية، والحاصل على الدكتوراه من

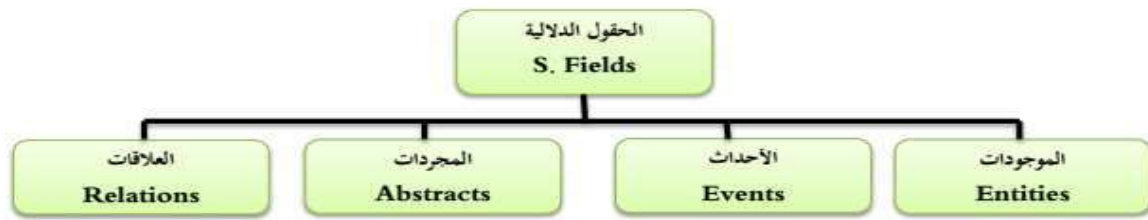
جامعة بروكسيل عن رسالة بعنوان "المبادئ المنهجية لهندسة الأنطولوجيا"، يُنظر

<http://www.jarrar.info/phd-thesis/JarrarPhDThesisV167.pdf>

1.2.6. معاجم الحقول الدلالية:

تسمى كذلك بالمعاجم الموضوعية، وذلك لكونها تعمل على جمع الألفاظ في فلك واحد، وحول موضوع واحد، وهي بذلك تتأسس في ترتيب ألفاظها على المعاني، وقد كان بروزها مرتبطاً في البداية بالرسائل اللغوية التي تحتوي كل واحدة منها على ألفاظ خاصة في مجموعات دلالية صغيرة، يتعلق كل منها بموضوع مفرد في موضع مفرد، لكنها ما لبثت أن أصبحت كُتُباً تجمع أكثر من موضوع وبشكل مرتب.

ومن أبرز أنواع هذه المعاجم نذكر كتاب المخصص لابن سيده، والذي يمثل قمة النضج الذي وصل إليه هذا النوع من المعاجم في التراث العربي، وقد اعتبره الباحثون صفوة المعاجم الموضوعية نظراً لما اتسم به من تَقَصٍّ واستيعاب لمعظم الألفاظ العربية،¹ وقد اشتمل معجم المخصص على واحد وعشرين كتاباً، وأربعين وثلاثمائة باباً، وستّ وعشرين وتسعمائة فصل، يُمكن إعادة ترتيبها حسب التصنيف الذي اقترحه المعجم اليوناني ² Greek New Testament الذي يقوم على أربعة أقسام رئيسة، هي:



وعليه تأتي حقول المخصص على الشكل الآتي:³

← الموجودات: البشر، الحيوانات، الطيور، الزواحف، الحشرات، الطبيعة، الأرض، السماء، الأنهار.

← الأحداث: الأعمال، الزراعة، الصناعة، التجارة، الطبخ، الدراسة.

← المجردات: الزمن، الألوان، الأمراض، الأخلاق، الأحاسيس، المشاعر، المعتقدات، التقاليد، الأعراف.

← العلاقات: الزواج، المجاورة، المصاهرة، القرابة، الصلات، الرحم، الميراث، الأسر، الألقاب.

وهكذا، فإن الإفادة من معاجم الحقول الدلالية في بناء أنطولوجيا للغة العربية تبدو جمّةً، نظراً لكونها تُمَدُّ

الباحث بجموعة من المفاهيم المرتبطة دلاليًا، والمنضوية تحت لفظ واحد يجمعها، أي وقع الربط في ما بينها بواسطة علاقات هرمية، في أفق تشكيل البنية العمودية للأنطولوجيا.

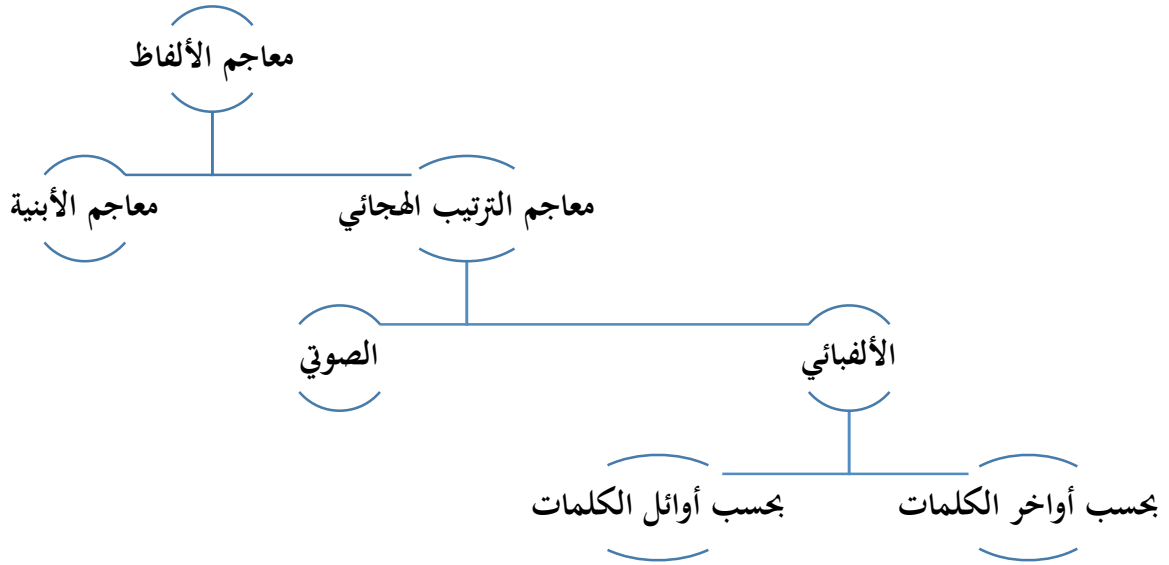
¹ - رحمانى زهر الدين، منهج معاجم الموضوعات في ضوء نظرية الحقول الدلالية - المخصص لابن سيده نموذجاً -، رسالة ماجستير، ص: 56

² - حرّره B.Aland وآخرون، ونُشر في طبعات عديدة.

³ - رحمانى زهر الدين، منهج معاجم الموضوعات في ضوء نظرية الحقول الدلالية - المخصص لابن سيده نموذجاً -، رسالة ماجستير، ص: 66

2.2.6. معاجم الألفاظ:

يكتسي هذا النوع أهمية بالغة حينما يكون الباحث على علم بلفظ ما ويحاول أن يبحث عن شيء مجهول متعلق به، نحو طريقة النطق أو المعنى أو الاشتقاق أو درجة شيوع الاستعمال، ويختلف هذا النوع من المعاجم من حيث ترتيب الألفاظ، حيث نجد ما هو مُرتَّبٌ ترتيباً هجائياً باعتبار مخارج الحروف أو الترتيب الصوتي الذي اعتمده الخليل بن أحمد الفراهيدي من أجل تنظيم موادِّ معجمه "العين"، أو حسب أوائل الكلمات كمعجم "أساس البلاغة" للزمخشري، بالإضافة إلى معاجم الأبنية كمعجم "ديوان الأدب" للفرايبي، ويمكننا أن نمثل لهذا النوع من المعجمات بالشكل الآتي:¹



لا شكَّ أنَّ الساحة اللغوية العربية تزخر بمعاجم ألفاظ عديدة ومختلفة من حيث طريقة التصنيف، ونذكر منها "معجم الصحاح" للجوهري، و"القاموس المحيط" لفيروز أبادي، و"تاج العروس" للزبيدي، و"لسان العرب" لابن منظور، وغيرها.. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعاجم الحديثة التي حاول أصحابها الإلمامَ قدر الإمكان بما استُحدث من ألفاظ ومفاهيم، ومنها "معجم اللغة العربية المعاصرة" لصاحبه أحمد مختار عمر (صدر سنة 1980 بعد وفاة صاحبه)، وقد كانت غايته تقديم نموذج لمعجم معاصر مُساير للتطور اللغوي مع الحفاظ على الموروث القديم، مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية حاجات الناطقين باللغة العربية إلى معجم يستقصى جميع الكلمات الجديدة، والدلالات المستحدثة والاستعمالات الحية.²

وقد امتاز هذا المعجم بتغطيته لمعظم الاستعمالات الخاصة بجميع أقطار الدول العربية، متفادياً أوجه القصور التي شابت المعاجم المنتجة قبله، والتي تتلخص في ما يأتي:

¹ - أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009، ص:26

² - المرجع نفسه، ص:9

- الخلط بين المهجور والمستعمل، وغياب كثير من المستحدث.
- الاعتماد على بعضها البعض، دون تمحيص أو تدقيق.
- القصور في تناول المعلومات الصرفية والدلالية لمداخلها.
- عدم إثبات معظم المصاحبات اللفظية التي يكثر استخدامها، وكذلك التعبيرات السياقية التي اكتسبت معاني جديدة زائدة على معاني مفرداتها.¹

ولذلك تميّز منهج هذا المعجم بالفرادة، حيث لم يعتمد كلياً على معاجم السابقين، بل ضمَّ إليها - كما يقول صاحبه - "مادة غنية بالكلمات الشائعة والمستعملة، باستخدام تقنية حاسوبية متقدمة تمَّ بمقتضاها إجراء مسح لغوي مكثف لمادة مكتوبة ومسموعة تمثل اللغة العربية أصدق تمثيل".²

وقد صنّف "معجم اللغة العربية المعاصرة" مداخله، وقسّمها إلى خمسة أنواع هي (الفعل والاسم المفرد والاسم المثنى والاسم الجمع والكلمات الوظيفية)، كما قدّم معلومات صرفية متعلقة بمداخل الأفعال والأسماء، ومعلومات دلالية نحو: المدخل في مثال، ومعانيه (اللغوية والصرفية والاصطلاحية، إن تطلب الشرح ذلك)، والأمثلة الإضافية (إن وجدت، أو تطلب المعنى ذلك)، والتعليق على الأمثلة الإضافية (إن لزم ذلك)، والتعبيرات السياقية (إن لزم ذلك).³

وفي ما يلي إحصائيات للمعلومات المقدمة في المعجم:³

17883	التعبيرات السياقية	5778	الحدود
517	الإحالات	32300	المداخل بأنواعها (أسماء - أفعال -
59601	المعلومات الصرفية	10475	مداخل الأفعال
16012	العلاقات الصرفية في المعاني	21457	مداخل الأسماء
10064	المصطلحات	20070	مداخل المفرد
6560	الآيات القرآنية	24	مداخل المثنى
525	الفراءات القرآنية	1362	مداخل الجمع
696	الأحاديث	368	مداخل الكلمات الوظيفية
526	الأمثال الشعرية الكاملة	29118	المداخل في أمثلة
161	أنصاف الأمثال (أسطر الشعر)	63019	المعاني
722	الأمثال	43384	الأمثلة الإضافية

1- المرجع نفسه، ص: 9

2- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص: 10

3- المرجع نفسه، ص: 27

وبناءً على ما سبق، تتضح الأهمية البالغة لمثل هذه المعاجم في وضع اللبنة الأولى لاختيار المصطلحات والمفاهيم التي يمكن اعتمادها في بناء أنطولوجيا للغة العربية، عن طريق توفير شبكة غنية ومتضمنة للموروث القديم من جهة، ولكل ما هو مستحدث من جهة أخرى، بالشكل الذي يتيح للباحث قاعدة بيانات من الألفاظ القابلة لإعادة الصياغة والهندسة باستخدام الضوابط الأنطولوجية.

3.2.6. معاجم العلاقات الدلالية:

تزخر الدراسات اللغوية بالعديد من المعاجم التي تُعنى بالعلاقات الدلالية بين مفردات اللغة العربية، وتحتاج الأنطولوجيا إلى هذا النوع من المعاجم لأنها عبارة عن شبكة من المفاهيم، أي أنها تحرص على استخلاص واستنباط مختلف العلاقات الدلالية القائمة بين الكلمات والمفاهيم التي تشكلها، ومن بين هذه المعاجم نذكر "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري و"الألفاظ المترادفة" للروماني و"معجم للمترادف والمتوارد والنقيض" لنجيب اسكندر و"قاموس المترادفات والمتجانسات" للأب رفائيل نخلة اليسوعي، والمكنز العربي المعاصر لمحمود إسماعيل صيني وآخرون، ومن بين المعاجم التي يمكن اعتمادها منبعاً للعلاقات الدلالية لبناء أنطولوجيا للغة العربية نذكر "المكنز الكبير" الذي ألفه أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل.

وقد احتوى هذا المكنز على 1851 مجالاً دلاليًا، يندرج ضمنها 34530 مدخلاً، تم تصنيفها في إطار أربعة معاجم وهي: معجم للموضوعات (المجالات)، ومعجم للمترادفات والمتضادات، ومعجم لمعاني الكلمات، ومعجم للألفاظ والكلمات، وقد تم ترتيب المجالات الدلالية الواردة في هذا المعجم ألفبائياً حسب مجموعات المترادفات، كما تم إلحاق كل مجموعة ثنائية (لها مرادف ومضاد) بما يقابلها من مجموعة المتضادات:¹

التنوع	المجال المضاد	المجال الدلالي
اسم		أمراض الأنف
اسم		أمين العهدة
اسم	ذَكَرَ الأسد	أتى الأسد
اسم		أنسجة حريرية
صفة		أوصاف الحرب
اسم		أول الشباب
فعل	إدخال السيف	إخراج السيف
اسم	إدخال السيف	إخراج السيف
فعل	إصابة القول	إخطاء القول
اسم	إصابة القول	إخطاء القول
صفة	إصابة القول	إخطاء القول
فعل	التصويب	إخطاء الهدف
فعل	إقبال الليل	إدبار الليل
فعل	إخراج السيف	إدخال السيف
اسم	إخراج السيف	إدخال السيف
فعل	إخطاء القول	إصابة القول
اسم	إخطاء القول	إصابة القول
صفة	إخطاء القول	إصابة القول

¹ - أحمد مختار عمر، المكنز الكبير، سطور، الرياض، ط1، 2000، ص: 941

ويعنى هذا المكنز كذلك بيان درجات الاستعمال، كما يُعنى بتميز الإيجابي والسلبي (المستعمل والمهمل) من المفردات:¹

صَبِيحَةٌ [أ] صبح [ج] إيجابي معاصر [ت]: صَبَاح -
 صَدِيحٌ [أ] صدع [ج] إيجابي تراثي [ت]: صُبْح .
 عَاطِسٌ [أ] عطس [ج] إيجابي تراثي [ت]: صُبْح .

كما ميّز كلمات كل مجال بمجموعة من الأوصاف التصنيفية التي تبين مستوى الاستخدام لكل كلمة، وتحدد خصائصها ورتبها في الاستعمال.

وعليه، يستطيع الباحث اعتماداً مثل هذا النموذج من معاجم العلاقات الدلالية، من أجل إقامة علاقات أفقية بين الكلمات المنتمية إلى حقول دلالية مختلفة، ومن بين هذه العلاقات نذكر: الترادف والتجانس والتضمن والاشتغال والتضاد والتلازم وغيرها.

خاتمة:

تُقَدِّمُ الأنطولوجيا رؤية موضوعية لحقيقة العلاقات بين الموجودات بشكل عام، ولذلك فإن ارتباطها بمفاهيم موضوعية متنوعة كاللغة والمعرفة والأدب وغيرها يبدو منطقيّاً، لأنها تُمدُّ هذه المجالات بفلسفة تصنيف منطقية قائمة على إنشاء التكتلات العلائقية بالشكل الذي يُسَعِّفُ الباحث في مجال تنظيم المعرفة، وتُوفِّرُ المعاجم العربية بدورها زاداً لغويّاً مفاهيميّاً زاخراً بالعلاقات الهرمية والأفقية، ولذلك فهي تُقَدِّمُ لأنطولوجيا اللغة العربية مجالاً خصباً تستطيع من خلاله استنباط واستخلاص المفردات والمفاهيم والحقول والعلاقات الدلالية التي تقوم عليها.

وفي ما يلي نُقَدِّمُ جملةً من أبرز الخلاصات التي انتهت إليها هذه الورقة:

✓ ضرورة الابتعاد عن المقاربة الإسقاطية المباشرة، والانطلاق في بناء أنطولوجيا للغة العربية من أسس ومعايير تعكس

طبيعة هذه اللغة على مستوى المباني والمعاني، وتراعي خصوصية أنساقها الفكرية والثقافية.

✓ هناك خصائص في الموارد اللغوية الممكن اعتمادها في بناء أنطولوجيا للغة العربية، خاصة تلك المتعلقة بالمدونات

اللغوية.

✓ ضرورة العمل على إنشاء مدونات لغوية موثوقة بمعايير محددة تجعل الاعتماد عليها في بناء أنطولوجيا اللغة

العربية أمراً ممكناً.

¹ - المرجع نفسه، ص: 543

- ✓ إمكانية الإفادة من العلاقات الدلالية المدرجة في شبكة كلمات برنستون PWN بما يتناسب مع منطق اللغة العربية.
- ✓ ضرورة الإفادة من أنواع المعاجم في بناء أنطولوجيا اللغة العربية، في ظل ما توفره من زاد لغوي مهم وعلاقات هرمية وأفقية.
- ✓ العمل على بناء أدوات ومحركات خاصة بمعالجة الأنطولوجيا بواجهة عربية وتدعم التعامل مع النصوص العربية بسهولة.
- ✓ إن بناء أنطولوجيا شاملة للغة العربية يبقى أمرا بالغ التعقيد، يحتاج إلى كفاءات لسانية وتقنية عالية، وتضافر جهود كل المؤسسات العلمية المعنية.

المراجع العربية:

- أحمد، إبراهيم، أنطولوجيا اللغة عند مارتن هيدجر، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر العاصمة، ط1، 2008.
- القاسمي، علي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2014.
- مختار عمر، أحمد، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009.
- مختار عمر، أحمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.
- مختار عمر، أحمد، المكنز الكبير، سطور، الرياض، ط1، 2000.

المقالات باللغة العربية:

- السعيد طه، المعتز بالله، نحو بناء وتطوير شبكة للكلمات العربية "في ضوء نظريات التحليل الدلالي"، 2011.
- صقر أحمد، أحمد، وآخرون، استخدام المصادر المفتوحة في بناء أنطولوجيا باللغة العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 35، العدد 1، 2013.
- عبد الله هندي، هندي، بناء أنطولوجيات علم المكتبات والمعلومات في بيئة الويب الدلالية.
- ناظم الزهيري، طلال، أدوات تصنيف وتنظيم المحتوى الرقمي في بيئة الأنترنت، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 8، العدد 1، 2017.

مقالة باللغة الفرنسية:

- Jean-François Djoufak-Kengue, *Alignement d'ontologies dirigé par la structure*, Actes 14e journées nationales sur langages et modèles à objets (LMO), Mar 2008, Montréal, Canada.

المقالات باللغة الإنجليزية:

- Hyun Hee Kim et al, *Implementing an ontology-based knowledgemanagement system in the Korean financial firm environment*, <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/meet.1450410136/full>.
- Ruth Wilson, *The Role of Ontologies in Teaching and Learning*, 2004.
- Thomas R. Gruber, *A Translation Approach to Portable Ontology Specifications*, Journal of Knowledge Acquisition, 1993.

رسالتا ماجستير:

- زهر الدين، رحمانى، منهج معاجم الموضوعات في ضوء نظرية الحقول الدلالية – المخصص لابن سيده نموذجاً –، رسالة ماجستير.
- صبحي سلمان دلول، إيمان، معجم محوسب لمعاني الأفعال الثلاثية المجردة في اللغة العربية، رسالة ماجستير، 2014

أطروحتنا دكتوراه:

- BOUDABOUS , Mohamed Mahdi, *Construction d'ontologies arabes basée sur des patrons*, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax 2017
- Zaidi–Ayad, Soraya, *Une plateforme pour la construction d'ontologie en arabe : Extraction des termes et des relations à partir de textes*, Univ. Badji Mokhtar, Annaba, 2012/2013

موقعان:

- <http://www.globalwordnet.org/AWN>
- <http://wordnet.princeton.edu>

اللغة والهوية ضمن منظومة القيم في الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين بالمغرب¹

د. محمد الراضي

جامعة محمد الخامس

الرباط/ المغرب

تعد القيم من أهم الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها الأمم، وذلك لأنها تتغلغل في كينونة الأفراد، والمجتمعات، وتجعلهم يمنحون معنى لذواتهم وللحياة. ولقد درج الباحثون المهتمون على تقديم تصنيفات مختلفة للقيم؛ فمنهم من ميز بين القيم الأصيلة والمشتقة، ومنهم من فرق بين القيم الغايات والقيم الوسائل، وبين قيم الحق والجمال والخير، واختار بعضهم الحديث عن قيم تفضيلية، وقيم جمالية، وأخرى إلزامية، وما إلى ذلك من التقسيمات التي تتنوع بتنوع المرجعيات والأهداف المحددة للمنطلقات، والمعايير المعتمدة في التصنيفات.

ورغم أن هناك اتجاهًا لا يجعل للقيم مرجعية، ويعتبرها مشتركًا إنسانيًا لا مجال فيه للاختلاف، فإن استنباطها وتمييزها للناشئة، يحتاج امتلاك المجتمعات منظومة قيم قائمة على تصور واضح. إن القيمة "فعل اجتماعي مقبول اجتماعيًا، وثابت نسبيًا وذو صفة معيارية في توجيه الأفراد والجماعات نحو إشباع حاجاتهم بطريقة جماعية"². ولهذا تعد منظومة القيم المرجع الضامن لاستقرار المجتمعات والموحد للمرجعيات والوسائل والغايات، ولا شك أن المدرسة إحدى أهم المؤسسات التي تنهض بمهمة نشر منظومة القيم وتربية النشء على تمثلها وإيجاد مسار للعيش المشترك من خلالها وبواسطتها. فالرسالة التعليمية تستهدف بناء شخصية المتعلم في أبعادها المختلفة، وكل ذلك يجعل مدخل القيم جزءًا لا يتجزأ من أهداف الأنظمة التربوية، والأنشطة التعليمية التعلمية، التي تتغيا بناء متعلم متوازن الشخصية.

وقد وضعت الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين بالمغرب "المدرسة في صلب المشروع المجتمعي، وأدرجت وظيفتها في التربية على القيم في صلب التحقيق الفعلي لرافعات التغيير الهادفة إلى بناء المدرسة الجديدة القائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع". ونريد في هذه الورقة أن نقدم قراءة نقدية لمنظومة القيم التي بنيت عليها هذه الرؤية وإجراءات تنزيلها في القانون الإطار الذي تقدمت به وزارة التربية الوطنية للبرلمان المغربي من أجل المصادقة عليه في الدورة الخريفية (2018)، مركزين على عنصرين أساسيين فيها، وهما: اللغة والهوية، وانعكاسات ذلك على بناء شخصية المتعلم. وهكذا، نقدم في فقرة أولى موقع

¹ ساهم في إعداد البحث: د. حسن كون (الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الدار البيضاء سطات - المغرب).

² عصام الدين علي هلال (1984)، التعليم وقيم التنمية، ط1، مكتبة سماح، طنطا، ص26.

اللغة والهوية في منظومة القيم، ونبسط في فقرة ثانية تصور الرؤية الاستراتيجية، ثم نعرض الأجرأة التي أتى بها القانون الإطار في فقرة ثالثة، لنختم بتقديم خلاصات عامة.

1. موقع اللغة والهوية في منظومة القيم

اللغة والهوية خاصيتان متصلتان بالإنسان، ووجودهما مرتبط بوجوده. ورغم أن اللغة والهوية تحتضنان مكونات عديدة وغنية، فإن بينهما ارتباطاً وثيقاً يصعب معه الفصل بينهما. فاللغة تضم الفكر وطرائقه والمشاعر وأساليب التعبير عنها، والأدب والتراث، وما إلى ذلك. والهوية، بدورها، تحتضن تلك المكونات كلها، بل إن الإنسان في جوهره ليس سوى لغة وهوية؛ فاللغة فكره ولسانه، وفي الوقت نفسه هي انتماؤه. وقديما قيل: "المرء بأصغريه قلبه ولسانه"¹.

ولا جدال في أن وضع اللغة والهوية في المجتمعات، وفي الأنظمة التربوية، يتأثّر من منظومة قيمها المستمدة من ماضيها، وحاضرها، ومن تطلعاتها نحو مستقبلها. فاللغة هي الأساس الصلب والتمين الذي يقوم عليه المجتمع والأمة، والهوية خاصية اللغة الأساسية ووظيفتها المركزية التي تسعى إلى تأديتها بنجاح. واللغة والهوية من القيم المؤثرة بشكل مباشر وكبير في مستقبل الأمم ونهضتها². ومن شأن تعزيزهما أن يجعل الفرد مواطناً مندمجاً في مجتمعه وفاعلاً فيه، وأن يقوي الحافز لديه للعمل من أجل تقدمه وازدهاره.

إن دور اللغة والهوية مركزي في المنظومة التربوية، وهو ما يبرر الموقع الذي تحتلانه في الأنظمة التربوية التي سعت بلدانها إلى تحقيق نهضتها الشاملة. ويمكن تخليص حضور اللغة والهوية في الأنظمة التربوية في الخطاطة الآتية³:

¹ محمود السيد: اللغة والهوية، ص 642.

<http://www.arabacademy.gov.sy/uploads/magazine/mag85/mag85-3-1.pdf>

² هناك نماذج وتجارب كثيرة يمكن الاستدلال بها على ذلك مثل تجارب اليابان وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال لا الحصر انظر حديثاً عن ذلك في المرجع السابق لمحمود السيد، وانظر كذلك:

MAURIS, J. (2007), Allocution d'ouverture, les actions sur les langues : synergie et partenariat, p30.

³ انظر مقال لعلي القاسمي بعنوان "التعدد اللغوي والتنمية البشرية" على الرابط الآتي:

<http://revue.ummtto.dz/index.php/pla/art>



2. اللغة والهوية في الرؤية الاستراتيجية

وضعت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين بالمغرب "المدرسة في صلب المشروع المجتمعي، وأدرجت وظيفتها في التربية على القيم في صلب التحقيق الفعلي لرافعات التغيير الهادفة إلى بناء المدرسة الجديدة القائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع". وقد خصصت الرؤية الاستراتيجية حيزا لوسط تصور المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي للغة والهوية في المدرسة المغربية، وهو تصور منبثق عن مضامين الدستور المغربي¹.

وتستحضر الهندسة اللغوية الواردة في الرؤية الاستراتيجية الهوية المغربية الموحدة، والمتعددة المكونات، والغنية الروافد، والمنفتحة على العالم، والمبنية على الاعتدال والتسامح وترسيخ القيم وتقوية الانتماء والحوار بين الثقافات

¹ جاء دستور "2011" بتعديل حدد معالم السياسة اللغوية المقبلة؛ إذ خصص الفصل الخامس منه للمكونين اللغوي والهوياتي. وهم التعديل وضع اللغة الأمازيغية أساسا؛ حيث عددها، أيضا، لغة رسمية للدولة، إلى جانب اللغة العربية، باعتبارها رصيذا مشتركا لجميع المغاربة. وأشار الفصل نفسه إلى قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، حتى تتمكن من القيام بوظائفها بصفها لغة رسمية.

والحضارات¹. كما أنها تطمح إلى تنمية التعدد الثقافي واللغوي، (...). وتسعى إلى المساواة في الولوج إلى التربية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو اللغة...

واعتبارا للأهمية الخاصة للغات، فالرؤية الاستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها²؛ حيث سعت إلى تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، معتبرة إياه عاملا حاسما في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثم تحقيق التكامل بينها. والهندسة اللغوية التي تقترحها الرؤية الاستراتيجية بخصوص اللغات المدرسة ولغات التدريس في الأسلاك التعليمية الثلاثة نقدمها كما يأتي:

► اللغة العربية³: تعتبر اللغة الرسمية للدولة، ولغة معتمدة في تدبير الشأن العام، ومقوما أساسا من مقومات الهوية المغربية، علاوة على كونها اللغة الأساس والأولى للتمدرس. وترى الرؤية الاستراتيجية أن تعزيز اللغة العربية وتنميتها في مختلف مجالات العلم والثقافة والحياة كان وما زال طموحا وطنيا؛ يتعين تقوية وضعها وتنميتها، وتحديثها وتبسيطها، وتحسين تدريسها وتعلمها، وتجديد المقاربات والطرائق البيداغوجية ذات الصلة بها.

► اللغة الأمازيغية⁴: هي، أيضا، لغة رسمية للدولة، ورصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء؛ يتعين تطوير وضعها في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع مقتضيات الدستور، وقائم على توطيد وتطوير المكتسبات التي تحققت في تهيئتها اللغوية، وإعداد الكفاءات البشرية والموارد الديدانكتيكية لتدريسها، مع أخذ بعين الاعتبار المقتضى الدستوري الذي ينص على سن قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة ذات الأولوية.

► اللغات الأجنبية⁵: تدعو الرؤية الاستراتيجية إلى تنمية تدريس اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم، وإلى تعلمها في أسلاك التعليم والتكوين، وكذا توظيف المقاربات البيداغوجية الكفيلة بتعلمها المبكر، باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

ويظهر من خلال الهندسة اللغوية المقترحة في الرؤية الاستراتيجية أن وضع اللغة العربية ينسجم مع ما جاء في الفصل الخامس من الدستور، وكذا مع مضمون المادة 110 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين⁶. كما أن وضع اللغة الأمازيغية واللغات الأجنبية يتوافق مع مضمون الدستور. هذا، في الوقت الذي لم يشر فيه للتنوع اللغوية المحلية، وخاصة اللهجة الحسانية، التي تحدث عنها الفصل الخامس من الدستور.

¹ المرجع السابق نفسه، ص8.

² الرافعة الثالثة عشرة: التمكن من اللغات المُدرّسة وتنوع لغات التدريس.

³ المرجع السابق نفسه، ص37.

⁴ المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ المرجع السابق نفسه.

⁶ المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، (1999)، الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وقد جعلت الرؤية الاستراتيجية من اللغة العربية لغة التدريس الأساس، مع الإشارة إلى الحرص على تفعيل مبدأ التناوب بالتدرج على أساس تدريس بعض المضامين أو المجزوءات باللغة الفرنسية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى القريب، وفي التعليم الإعدادي على المدى المتوسط، وباللغة الإنجليزية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى المتوسط. ولتحقيق ذلك، تدعو الرؤية الاستراتيجية إلى ضرورة تمكين أطر التدريس والتكوين والبحث من تكوين مزدوج اللغة، مع التقيد التام في التدريس باستعمال اللغة المقررة دون غيرها من الاستعمالات اللغوية.

وتنتظم الهندسة اللغوية المقترحة- والتي تشير الوثيقة إلى أن الشروع في تطبيقها ينبغي أن يبدأ في المدى القريب، وأن يواصل تنزيلها خلال المديين المتوسط والبعيد- حسب الأسلاك التعليمية كالاتي:

المرحلة التعليمية				اللغة العربية	اللغة الأمازيغية	اللغات الأخرى
التأهيلي	الإعدادي	الابتدائي	الأولي			
إلزامية اللغة العربية بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساس.	إلزامية اللغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة ولغة التدريس الأساسية.	إلزامية اللغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة ولغة تدريس جميع المواد.				
تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج.	يتم بالتدرج تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الإعدادي في أقاليمها في باقي المستويات التعليمية.	إلزامية اللغة الأمازيغية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة، مع التركيز على الكتابات التواصلية في السنين الأولى والثالثة، وإدراج الاستعمال الكتابي فيما تبقى من هذا السلك.				
		-	استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل وإدراج: - اللغة العربية؛ - اللغة الفرنسية؛ - التركيز على التواصل الشفهي انسجاماً مع طبيعة هذا المستوى من التعليم.			
إلزامية اللغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة. كما يتم إدراجها لغة تدريس بعض المضامين أو المجزوءات على المدى المتوسط؛ - إحدات شعب متخصصة في اللغات وأدابها وثقافتها وحضارتها؛ - إدراج لغة أجنبية إضافية ثالثة على سبيل الاختيار، لا سيما اللغة الإسبانية، مع مراعاة خصوصيات والحاجيات الجهوية من اللغات.	إلزامية اللغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة، كما يتم على المدى المتوسط، إدراجها (أي الفرنسية) لتدريس بعض المضامين أو المجزوءات. - إلزامية اللغة الإنجليزية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة، والشروع في تطبيق هذا الاختيار في المدى القريب، وتعميمه في المدى المتوسط. هذا المدى يسمح باستكمال توفير المدرسين والعدة البيداغوجية اللازمة لذلك.	- إلزامية اللغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة؛ - إدراج اللغة الإنجليزية في السنة الرابعة في أقاليم نهاية المشرق سوات الحماية. هذا المدى يسمح باستكمال توفير المدرسين والعدة البيداغوجية اللازمة لذلك في المستوى الإقليمي.				

لا شك أن أهم ما جاءت به هذه الهندسة اللغوية، سعيها إلى إيلاء المزيد من الاهتمام باللغة الأمازيغية واللغات الأجنبية، واعتمادها مبدأ التناوب بين اللغات في تدريس بعض المضامين والمجزوءات. غير أن وضع اللغة الفرنسية في الهندسة اللغوية الجديدة، باعتبارها لغة أجنبية، يبدو مريبًا أكثر مقارنة مع اللغتين الوطنيتين، ومن اللغة الإنجليزية التي تعد اللغة الأكثر تداولًا في مجتمع العلم والمعرفة والأكثر استعمالًا في التواصل بين الدول في مختلف المجالات، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية. هذا علاوة على استمرار التغاضي عن توحيد التعليم بالنسبة للمغاربة، فمازالت البعثات الأجنبية، الفرنسية منها على الخصوص، تدرس برامجها لشريحة واسعة من المغاربة مما يؤثر سلبًا على المتدربين خصوصًا في الجانب الهوياتي واللغوي؛ حيث تسهم هذه البعثات في تخريج أفراد مغتربين في وطنهم.

3. من الرؤية إلى القانون الإطار

صدرت وثيقة الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي¹ الذي يعد هيئة استشارية مستقلة، وهو ما جعل الوثيقة في حاجة ماسة لقانون إطار يلزم الشركاء، والفاعلين في الحقل التربوي، بالعمل بمضامينها. لذلك، فقد صادقت الحكومة مؤخرًا على مذكرة مقدمة لمشروع قانون إطار² تضمن 10 أبواب 57 ومادة، وردت فيها إشارات متصلة باللغة والهوية.

وقد دعا المشرع في المادة 3/الباب 2 إلى تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية الأكثر تداولًا وفق الهندسة اللغوية المعتمدة في مختلف مستويات منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي ومكوناتها، وذلك بهدف تنمية قدراته على التواصل، وانفتاحه على مختلف الثقافات وتحقيق النجاح الدراسي المطلوب. كما جاء في المادة 24/الباب 5 تأكيد على السهر على تنفيذ مضامين الهندسة اللغوية المعتمدة. وهي هندسة لغوية تركز على مبادئ حددتها المادة 28 من الباب الخامس، نوردتها كالآتي:

▶ إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي؛

▶ تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية، ولاسيما في التخصصات العلمية والتقنية، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص؛

▶ اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، وتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة بدون استثناء؛

▶ إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة تهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا متمكنًا من

اللغة العربية، قادرًا على التواصل بالأمازيغية، ومتقنًا للغتين أجنبيتين على الأقل؛

¹ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي هيئة استشارية مستقلة أحدثت بموجب الفصل 168 من الدستور، ومهمتها إبداء الرأي في كل السياسات العمومية، والقضايا ذات الطابع الوطني، التي تهم ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي.

² القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي.

- ▶ إعمال مبدأ التناوب اللغوي من خلال تدريس بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو لغات أجنبية؛
- ▶ العمل على تمكين المتعلمين من اللغات الأجنبية في سن مبكرة، من أجل تملكهم الوظيفي لهذه اللغات طيلة مسارهم الدراسي، وذلك خلال أجل أقصاه ست سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون الإطار حيز التنفيذ. يتضح، إذا، أن ما ورد في القانون الإطار 51.17، في شأن مكون اللغة والهوية، تأكيداً لمضامين الرؤية الاستراتيجية (2015-2030)، وكذا امتداداً لفلسفة الميثاق الوطني للتربية والتكوين¹. فالقانون الإطار اكتفى بتحديد مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وسعى إلى إعطائها طابعا ملزما للفاعلين التربويين. وعلى الرغم من أهمية ما جاء في النصين حول اللغة والهوية، فإن واقع الممارسة الميدانية، والمذكرات الصادرة مؤخرا عن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ذات الصلة بموضوع اللغة والهوية، يؤكد أن وضع اللغة الفرنسية أفضل من وضع اللغتين الوطنيتين، ومن اللغة الإنجليزية التي تعد الأكثر تداولاً في مجتمع المعرفة. فقد وجهت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مذكرات إلى المؤسسات التعليمية تدعوها فيها إلى تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، دون الإنجليزية، وإلى توسيع اعتماد البكالوريا خيار فرنسية².

خلاصة

- لقد جاء القانون الإطار 51.17 ليلزم الفاعلين التربويين بمضامين وثيقة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح الصادرة على مؤسسة استشارية، كما أن الوثيقة نفسها، في تصورها لحضور المكونين اللغوي والهوياتي في المدرسة المغربية، استحضرت مضامين الفصل الخامس من دستور 2011. ورغم أهمية التصور المقدم في ثنايا نصوص القوانين الناظمة والوثائق الرسمية، فإن واقع المدرسة المغربية يؤكد بجلاء المعطيات والحقائق الآتية:
- التخلي عن اعتماد اللغة العربية في تدريس بعض المواد العلمية لصالح اللغة الفرنسية، وهو ما يشكل تراجعاً عن سياسة التعريب التي تبناها المغرب بعد الاستقلال؛ بل إن اللغة العربية غائبة تماماً في برامج بعض مؤسسات التعليم العالي على الخصوص.

¹ جاء في ديباجة القانون: "وفضلاً عن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، تم الأخذ في الاعتبار أيضاً مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوصفه لا يزال إطاراً مرجعياً للإصلاح، مع ما يقتضيه ذلك من ملاءمات وتطوير".

² انظر تحليلاً للوضع اللغوي في منظومة التعليم بالمغرب في الرازي محمد "وضع اللغة العربية واللغات الأجنبية في المنظومة التعليمية بالمغرب" المؤتمر الثاني عشر للجمعية المصرية لتعريب العلوم، قصر الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، الجمهورية العربية المصرية 28/26 أبريل 2006.

- استمرار اللغة الأمازيغية في الوضع الذي كانت عليه قبل دستور 2011 وبعد إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بموجب ظهير شريف رقم 1-01-299 (17 أكتوبر 2001). إذ ما زال تدريس اللغة الأمازيغية يقتصر على فصول بعض المدارس الابتدائية المحدودة العدد، وكذا في بعض كليات الآداب في شعبة الدراسات الأمازيغية؛

- حفاظ اللغة الإنجليزية على وضعها السابق، وعدم إدراجها في تفعيل مبدأ التناوب اللغوي التي تحدثت عنه الرؤية الاستراتيجية ونص عليه القانون الإطار 51.17.

إن عدم إحداث المؤسسات التي تحدثت عنها الرؤية الاستراتيجية ونص عليها القانون الإطار - وخاصة إحداث لجنة دائمة لتجديد وملائمة المناهج والبرامج التربوية؛ ومجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية اللغتين العربية والأمازيغية وتنميتها إلى جانب مختلف التعبيرات الثقافية المغربية - يجعل تنزيل تصور الرؤية الاستراتيجية حول اللغة والهوية صعباً، إن لم نقل غير ممكن؛ وذلك لغياب البعد الإشرافي، والتقصي، الذي يمكن أن تنهض به تلك المؤسسات إلى جانب مؤسسات أخرى، لعل أهمها: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعبير، وغيرهما من مؤسسات البحث العلمي ومراكزه، وكذا أكاديمية محمد السادس للغة العربية التي لم تر النور بعد. هذه الأخيرة التي بشر بإحداثها الميثاق الوطني للتربية والتكوين قبل أكثر من عقد من الزمن، والتي مازال الباحثون والمهتمون باللغة العربية ينتظرون إخراجها للوجود، بالنظر للوظائف العلمية والثقافية التي رسمت لها.

وفي مقابل تأخر إحداث تلك المؤسسات، وعدم إشراك القائمة منها، يتضح من خلال الخطاب التربوي الرسمي والممارسات الميدانية انبعاث الثقافة الفرنكوفونية بنفس جديد داخل المنظومة التربوية المغربية، رغم ما تعرفه اللغة الفرنسية من مشاكل في مجتمع المعرفة، داخل فرنسا وخارجها، وبشهادة المتخصصين والفرنسيين أنفسهم. كما يلاحظ إدراج بعض المفردات من النظام اللساني الدارج في كتب تدريس النظام اللساني الفصح (اللغة العربية) بالمستويات الأولى في سلك الابتدائي، دون خضوع ذلك لدراسات وأبحاث سوسiolسانية تقرب بين النظامين اللسانيين، ومن غير تفكير في سبل الاستفادة من النظام اللساني الدارج وفي كيفية تدبير انتقال الأطفال من النظام اللساني الدارج نحو امتلاك الفصح، بما يحفظ لهم هويتهم الغنية بتعدد روافدها وتنوعها.

لقد أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين تقريراً¹ بسط فيه تصوره لمنظومة القيم وللتربية على فضائلها في المدرسة المغربية، معتبراً إياها رافعة أساسية لتنمية الرأسمال البشري وتأهيله²، وأحد مرتكزات الحياة الإنسانية في جانبها الفردي والاجتماعي، وجعل من التربية على القيم مسؤولية متقاسمة بين المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام،

¹ تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رقم 17/1، يناير 2017، حول "التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي".

² مقدمة التقرير السابق.

وباقى المؤسسات التي تؤدي وظائف ذات صلة بالتربية والتثقيف والتأطير. كما أكد التقرير نفسه أن منظومة القيم في المدرسة المغربية تنهل من مرجعيات المجتمع (الدينية، والثقافية، والتاريخية، والسياسية والحقوقية، ومن الروافد المحلية والجهوية والوطنية والعالمية)، وتشكل الحافز للتعبئة الدائمة من أجل تعزيز الهوية والانتماء، والتعريف بها وصيانتها والذود عنها.

ورغم أهمية التصور النظري المقدم في الرؤية الاستراتيجية، وفي القانون الإطار وفي تقرير التربية على القيم، حول منظومة القيم، فإن إدماج المقاربة القيمية، وتفعيل البعدين اللغوي والهوياتي بشكل مخصوص، في المناهج التعليمية يعرف تأخرا كبيرا. وهو ما يمكن أن يحول دون تكوين خريج متمكن من اللغتين الوطنيتين ومتشبع بالهوية الوطنية. ثم إن عدم حصر مجالات التربية على القيم وضبط آليات تفعيلها في المكونات المنهجية المرتبطة باللغات والمعارف والكفايات، وضعف حضور المكونات الثقافية في المقررات الدراسية، وفي الأنشطة التعليمية المعنية بالتربية على القيم، لا يسعف في تكوين أفراد قادرين على إنتاج معرفة تنافسية باللغتين الوطنيتين.

مراجع البحث

- الراضي محمد، وضع اللغة العربية واللغات الأجنبية في المنظومة التعليمية بالمغرب، المؤتمر الثاني عشر للجمعية المصرية لتعريب العلوم، قصر الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، الجمهورية العربية المصرية 26/28 أبريل 2006.
- السيد محمود، التمكين للغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 83، دمشق، 2008.
- القاسمي علي "التعدد اللغوي والتنمية البشرية" على الرابط
الآتي: <http://revue.ummo.dz/index.php/pla/article/viewFile/831/671>
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقرير رقم 17/1، حول "التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، يناير 2017.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح (2015-2030).
- مراياتي محمد فوزي اللغة العربية والتنمية المستدامة <https://www.youtube.com/watch?v=-esYKv7vguI>
- المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، (1999).
- هلال علي عصام الدين، التعليم وقيم التنمية، ط1، مكتبة سماح، طنطا، (1984).
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي. 2018

► MAURIS, J. (2007), *les actions sur les langues : synergie et partenariat*, actes des 3es journées scientifiques du Réseaux sociolinguistique et dynamique des langues, les 2 et 3 nov. 2005, G. CHEVALIER (dir.), avec la coll. De J., MAURIS et Al., L'université de MONCTON, pp 27- 31.

أثر الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية

د. ضحى إبراهيم السعدني

دكتوراه في القانون التجاري

جامعة المنصورة / مصر

مقدمة

لقد شهد العالم تطورًا هائلًا لا حدود له في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ ونتج عن ذلك أن ازداد التوجه لاستخدام شبكات المعلومات الإلكترونية بصفقتها أداة اتصال دولية، موفرةً بذلك الكثير من السرعة والمسافات والجهد على الإنسان⁽¹⁾، وهذا الاستخدام الكبير للأنظمة التكنولوجية قاد إلى الكثير من المنافع والفوائد بجانب المشاكل والمخاطر، وقدم أصنافًا من الجرائم لم تكن متداولةً سابقًا، سميت بالجرائم الإلكترونية، وقد انتشرت هذه الجرائم بشكل مخيف وبنياً بالخطر بسبب خواصها التي تميزها عن الجرائم التقليدية، ضحايا هذه الجرائم يتعرضون لتعطيل وتدمير لمخازن المعلومات الخاصة بهم وسرقة أموالهم والتهديد والابتزاز، كل هذا وبشكل متكرر يؤثر بشكل سيئ على الاقتصاد والتجارة الدولية، حيث تتميز تلك الجرائم بأنها عابرة للحدود وللأزمان وتخترق الأسواق التجارية المترامية الأطراف، فهي جريمة لا تعرف الحدود الجغرافية، مما أدى إلى ظهور وسائل حديثة تدعى بوسائل الأمن الإلكتروني.

مشكلة البحث: وحتى يتم التصدي لتلك الجرائم لابد من وجود بيانات ومعلومات حقيقية عن تلك الجرائم وأنواعها وكيفية حدوثها تقنيًا، ولكن حقيقة الأمر أن الأرقام الموجودة في أغلب الدراسات لا تعكس واقع الظاهرة، فقط تقدم صور عامة عنها لكن في الواقع فإن حجم الجرائم الإلكترونية ونطاقها وحجم الخسائر أكثر مما تقدمه هذه الدراسات، والسبب في ذلك يعود إلى أن أغلب المؤسسات تحاول إخفاء وكم خسائرها الناتجة من تعرضها لهذا النوع من الجرائم حتى لا تفقد ثقة زبائنها ولا تثير الشكوك في فعالية نظام الأمن الخاص بها.

(1) أصبح التعامل الإلكتروني في كافة المجالات والخدمات، واستوجب ذلك تعديل الكثير من المفاهيم والنظريات لتتماشي مع منطلق التغيير، وفي هذا الصدد، أوضحت هيئة المنافسة الفرنسية Autorité de la concurrence أن النظرية التقليدية للمرفق العام تنطبق على البنى التحتية أو المنتجات أو الخدمات التي لا تقبل التبادل، واعتبرت أن نظام الحجز بالكمبيوتر SNCF عدل من تلك النظرية التقليدية لمفهوم المرفق العام حيث كان شرطًا أساسيًا في ذلك النظام السماح للمنافسين ببيع تذاكر القطار في فرنسا، واستخدام نظرية البنية التحتية الحيوية لا يناسب الأنظمة الأساسية التي يرتبط تطورها ارتباطًا وثيقًا بالابتكار، وبالفعل اتبعت الهيئة نفس وجهة النظر في قضايا Google. وفي القرارات الأخيرة لها. انظر: الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول للموقع 2019/10/25:

AJ Contrats d'affaires – Concurrence – Distribution 2016, p.223- Référencement en ligne et abus de position dominante: quelles problématiques pour les plates-formes numériques ? – Noëlle Lenoir, Avocat associé, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP– Alice Jacquin, Avocat, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP. see at:

<https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=AJCA/CHRON/2016/0164&ctxt=0>

أهمية البحث: نظرًا لتزايد المواقع التجارية على شبكة الإنترنت وظهور ونمو التجارة الإلكترونية وقيام المنافسات غير المشروعية، فإن أهمية الدراسة تسعى إلى الحد من الجرائم الإلكترونية وآثارها عبر طرق وآليات كثيرة أهمها الحماية القانونية.

تساؤل البحث: تعد الجرائم الإلكترونية من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، فإن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد: ما هي الجهود التي ستبذلها الدول العربية إلى جانب الدول المتقدمة في إطار التشريعات الوطنية والتعاون الدولي لفرض الحماية القانونية للتجارة الدولية من آثار الجرائم الإلكترونية في ظل هذا التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات؟

منهج البحث: منهج تحليلي وصفي. وترتيبًا على ما تقدم، ينقسم البحث المائل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: ذاتية الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية

المبحث الثاني: الآليات القانونية لحماية التجارة الدولية من مخاطر الجرائم الإلكترونية

المبحث الأول

ذاتية الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية

إذا كنا قد تأهلنا للاندماج في الاقتصاد العالمي، والتزمنا بكل ما نتج عن التغيرات العالمية من اتفاقيات تجارية دولية، فإن طبائع الأمور تفرض علينا ضرورة أن نخطو في الطريق الموازية التي تنتهجها كافة الدول – على اختلاف نظمها وتشريعاتها – كي تحافظ على أسواقها ومنتجاتها، وتضع القواعد القانونية الكفيلة بذلك، ومن هذا المنطلق جاءت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾ مستهدفة حرية التجارة وفتح الأسواق وإزالة القيود والعقبات التي تقف أمام حركة التجارة الدولية، وكافلةً أيضًا الوسائل المشروعة للدول الأعضاء لحماية صناعاتها الوطنية في إطار من التوازن بين حقوق والتزامات هذه الدول وبما يحقق المنافسة التجارية العادلة⁽²⁾.

(1) في يوم 30 أكتوبر 1947، شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية حدثًا غاية الأهمية في مجال العلاقات التجارية الدولية، ألا هو إقرار "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATS) General Agreement on Tariffs and Trade". وكانت المدينة التي شهدت مولد هذه الاتفاقية هي جنيف بسويسرا. وقد هدفت الاتفاقية إلى تنمية التجارة الدولية وتحريرها من العقبات التي تعوق حركتها عن طريق التخفيف التدريجي والمتواصل لهذه العقبات من كل الأنواع. انظر: د/ أحمد جامع: اتفاقيات التجارة العالمية " وشهرتها الجات " – الجزء الأول – دار النهضة العربية – 2001 – ص 10: 13.

(2) مع أول يوم في عام 1995، بدء العمل باتفاقيات التجارة العالمية في إطار نتائج جولة أوروغواي. يمكننا القول أنه بإنشاء منظمة التجارة العالمية، أصبح لدينا إطار مؤسسي قانوني يهتم بالسهر على حسن تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية، وتسهيل تنفيذها على نحو يكفل تحقيق المزيد من التحرير في مجال التجارة الدولية. كما تتولى المنظمة نهضة الظروف اللازمة لعمل النظام التجاري متعدد الأطراف واحترام قواعده من أجل تحقيق الهدف الذي وجد من أجله بكفاءة دون ثمة خلل أو اضطراب. فقد ترتب على انضمام غالبية دول العالم إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وسعي الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى هذا الانضمام؛ ترتب على كل هذا أن يكون لمجموعة القواعد والأحكام والأجهزة المتناسقة مع نفسها، التي تتكون منها منظمة التجارة العالمية والتي تحكم سياسة التجارة الدولية، نطاق عالمي من حيث التطبيق. وبهذا الشكل تتوحد سياسات التجارة الخارجية التي تتبعها الدول الأعضاء في المنظمة؛ تتوحد في سياسة تجارية واحدة

وهذا التطور الهائل في التجارة الدولية بالطبع تأثر بالجرائم الإلكترونية فنتج عن ذلك الملايين من ضحايا الاحتيال وسرقة بطاقات الائتمان والابتزاز، كما يوجد الكثير من الشركات والمؤسسات التي انهارت أو تعرضت لنكسة مالية أو تعطلت بسبب هذه الجرائم، أيضاً الحكومة تتكبد سنويًا الملايين لإعادة تشغيل وإصلاح ما تعطل من الآلات والمصالح. وعليه نسلط الضوء في هذا المبحث على مفهوم الجرائم الإلكترونية، ومخاطر تلك الجرائم على التجارة الدولية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الجرائم الإلكترونية.

المطلب الثاني: مخاطر الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية.

المطلب الأول

مفهوم الجرائم الإلكترونية

نشير بدايةً إلى عدم وجود اتفاق على مصطلح معين للدلالة على هذه الظاهرة المستحدثة، فهناك من يطلق عليها الغش المعلوماتي، أو الإختلاس المعلوماتي أو الجريمة المعلوماتية، أو الجريمة الإلكترونية، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، جرائم أصحاب الياقات البيضاء white collar crime، الجرائم السيبري Cyper crime، جرائم التقنية العالية High Tech Crime⁽¹⁾.

تعرف الجرائم الإلكترونية Electronic crime or e-crime : بأنها جريمة ذات طابع مادي، تتمثل في كل فعل أو سلوك غير مشروع، من خلال استعمال الوسائط الإلكترونية مثل الحواسيب⁽²⁾، أجهزة النقال، شبكات الاتصالات الهاتفية، شبكات نقل المعلومات، شبكة الإنترنت⁽³⁾، حيث تتسبب في تحميل أو إمكانية تحميل المجني عليه خسارة،

على مستوى العالم بحيث تكون هناك سياسة عالمية للتجارة الخارجية. انظر: د/ محمد توفيق عبد المجيد: العولمة والتكتلات الاقتصادية " إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين " - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - 2013 - ص 15.

(1) إيمان الحيارى: أنواع الجرائم الإلكترونية - مقال منشور - بتاريخ 2019/6/13، انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/11/2 : <https://mawdoo3.com>

(2) لقد مهدت الثورة الصناعية التي تفجرت في منتصف القرن التاسع عشر، لبزوغ ثورة جديدة هي ثورة المعلومات، التي تقترن دائماً بفكرة الحاسوب التي بدأها Charles Babbage الذي يعتبر أول من فكر في الحاسوب الرقمي من خلال سعيه الدؤوب لميكنة بعض العمليات الحسابية حيث اكتشف آلة الفروق ثم الآلة التحليلية، وفي سنة 1943 قام جون فان نيومن J. W. Neumann عالم الرياضيات الأمريكي بوضع أسس الحاسوب كما هو معروف الآن، والذي يتكون من خمسة مكونات أهمها اثنتان هما وحدة المعالجة المركزية، التي يتم بواسطتها تنفيذ سلسلة العمليات الحسابية والمنطقية المطلوب تنفيذها، والذاكرة التي يتم فيها حفظ نتيجة كل عملية حيث يتم تنفيذ العملية طبقاً لمجموعة من التعليمات أو البرامج المخزنة في الذاكرة، فولد الحاسوب كجهاز رئيسي في الإعلام الآلي والمعلومات، وبفضل الحاسوب يعيش العالم الآن عصر المعلومات الذي يتسم بالتطور السريع لتكنولوجيا الحاسبات. انظر: الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات - بحث منشور بمجلة القانون والأعمال الدولية دون أسم باحث - جامعة الحسن الأول - بتاريخ 2014/2/24. انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/11/2 :

<https://www.droitentreprise.com>

(3) ولدت شبكة الانترنت في الستينيات من شبكتي اتصالات أمريكيتين (الأولى وزارة الدفاع الأمريكية) والثانية (الجامعات الأمريكية) بهدف تأمين شبكة اتصال خاصة لا يمكن تدميرها نتيجة نشوب حرب مفاجئة وذلك عندما عهدت وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1964 إلى وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة ARPA

وحصول أو إمكانية حصول مرتكبه على أي مكسب. تهدف هذه الجرائم إلى الوصول غير المشروع لبيانات سرية غير مسموح بالاطلاع عليها ونقلها ونسخها أو حذفها، أو تهديد وابتزاز الأشخاص والجهات المعنية بتلك المعلومات، أو تدمير بيانات وحواسيب الغير بواسطة فيروسات.

وللجرائم الإلكترونية عدة خصائص، منها: صعوبة معرفة مرتكب الجريمة، إلا باستخدام وسائل أمنية ذات تقنية عالية. صعوبة قياس الضرر المترتب عليها، كونه ضرراً يمس الكيانات المعنوية ذات القيم المعنوية أو القيم المادية أو كلاهما سوية، سهولة الوقوع فيها؛ بسبب غياب الرقابة الأمنية، سهولة إخفاء وطمس معالم الجريمة وآثارها والدلائل التي تدل على مرتكبها، هي أقل جهداً وعنفاً جسدياً من الجرائم التقليدية، سرعة ارتكاب الجريمة الإلكترونية، قصور التشريعات والقوانين التي تدين هذا النوع من المجرمين. فضلاً عما يندرج بتزايد نسبتها أنها جريمة عابرة للحدود لا تعترف بعنصر زمان ولا مكان⁽¹⁾.

ولما كانت أنواع الجرائم الإلكترونية كثيرة، ومنها على سبيل المثال: جرائم إلكترونية ضد الأفراد: هي الجرائم التي يتم الوصول فيها إلى الهوية الإلكترونية للأفراد بطرق غير مشروعة؛ كحسابات البريد الإلكتروني وكلمات السر التي تخصهم، وقد تصل إلى انتحال شخصياتهم وأخذ الملفات والصور المهمة من أجهزتهم، بهدف تهديدهم بها ليمثلوا لأوامرهم، وتسمى أيضاً بجرائم الإنترنت الشخصية. جرائم إلكترونية ضد الحكومات: هي جرائم تهاجم المواقع الرسمية للحكومات وأنظمة شبكاتها وتركز على تدمير البنى التحتية لهذه المواقع أو الأنظمة الشبكية بشكل كامل، ويسمى الأشخاص المرتكبون لهذه الجريمة بالقرصنة، وغالباً ما تكون أهدافهم سياسية. الجرائم السياسية الإلكترونية: هي جرائم تستهدف المواقع العسكرية للدول بهدف سرقة معلومات تتعلق بالدولة وأمنها، سرقة المعلومات: تشمل المعلومات المحفوظة إلكترونياً وتوزيعها بأساليب غير مشروعة. الإرهاب الإلكتروني Cyber terrorism : هي اختراقات للأنظمة الأمنية الحيوية على

مهمة بناء شبكة الحاسبات الآلية فنشأت شبكة متخصصة سنة 1969 سميت شبكة وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة ARPANET وكانت في بدايتها تربط أربعة حاسبات آلية وكانت بمثابة الجد لشبكة الانترنت. بعدها تم وضع لغة معلوماتية نمطية تسمح للحاسبات الآلية أن تتيح الاتصال فيما بينها حتى في نهاية 1970 وسمى بروتوكول (x25) ثم جاء بروتوكول (TCP/IP) ابتكره كلاً من VINTON CERF, BOB KAHAN سنة 1972، وفي سنة 1984 ولدت شبكة تعمل بفعل اجتماع أربع شبكات اتصال (BITNET, CSN, ARPANET, NETUSE) ثم انضمت إليهم شبكة (NSFNET) التي أنشأتها المؤسسة الوطنية للعلوم (NSF) (NATIONAL & SCIENCE FOUNDATION) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1985. أنظر: فكري حلمي البنا: مخاطر إساءة استخدام الإنترنت - بحث منشور بمجلة المال والتجارة العدد ع 527-2013 - ص 15. انظر الموقع الإلكتروني: بنك المعرفة - تاريخ الدخول للموقع 2019/11/2 :

www.ekb.eg- http://search.mandumah.com/Record/481268

(1) منى شاكر فراج العسيلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية - مقال منشور - بدون تاريخ - انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع : 2019/11/2

https://faculty.mu.edu.sa/ialzuaiber/Electronic%20crime

مواقع الإنترنت، تكون جزءًا من مجهود منظم لمجموعة من الإرهابيين الإلكترونيين، أو أي جماعات تسعى للاستفادة من ثغرات هذه المواقع والأنظمة. الوصول للمواقع المشفرة والمحجوبة⁽¹⁾.

إلا أنه يهمننا في هذا البحث تسليط الضوء على الجرائم الإلكترونية التجارية، وهي جرائم تستهدف العمليات التجارية الدولية، حيث أدى التوسع في استخدام الإنترنت في التجارة الإلكترونية إلى خلق اقتصاد جديد أطلق عليه "اقتصاد الإنترنت" يتميز بالعالمية⁽²⁾، وأدى ذلك إلى ظهور بعض المهن الجديدة مثل مورد الخدمات، ومتعهد الإيواء، والتوزيع المباشر عبر الشبكة، وترتب على ذلك أن أصبح هناك ما يسمى بالسوق الإلكتروني⁽³⁾ "المراكز التجارية الافتراضية"، والشركة الإلكترونية، والمزاد الإلكتروني،

(1) وأبرز إرهاب هو الذي تمارسه دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لا يتمثل فقط في اغتيال رموزه بل وأفراد شعبه وتشريده والإستيلاء على أرضه وممتلكاته وما إلى ذلك، وإنما الإرهاب الذي تمارسه دولة إسرائيل امتد ليشمل الإرهاب الإلكتروني، فالمواقع الفلسطينية على شبكات الإنترنت تتعرض وبصفة مستمرة من الإسرائيليين إلى الإقتحام والعبث بمحتوياتها وإزالة ما عليها من معلومات وعرض صورة العلم الإسرائيلي على الصفحة الرئيسية بالمواقع المقتحمة، وفي المقابل يحاول الفلسطينيون معالجة تلك الآثار وتصحيح ما عبث به على المواقع ويحاولون اقتحام بعض المواقع الإسرائيلية ووضع العلم الفلسطيني على الصفحة الرئيسية، وهذا الإرهاب لا تقتصر ممارسته على دولة فلسطين فحسب، بل اتخذت الجماعات الإرهابية مواقع لها على الإنترنت تمارس أعمالها من خلال التحريض على القتل وتعليم صنع المتفجرات والقنابل، علاوة على نشر أفكارها الإرهابية، وأصبحت تقوم بشن عملياتها الإرهابية عبر الإنترنت من خلال التلاعب بأنظمة وبيانات نظم خاصة، كأن يتم التلاعب بأنظمة خاصة لإطلاق الصواريخ وتوجيهها لتصيب هدفا، أو أهداف معينة. وهذا كله يدخل ضمن دائرة الإرهاب الإلكتروني إلا أنها نادرة الوقوع. أنظر: إيمان الحيارى: أنواع الجرائم الإلكترونية – مرجع سابق.

(2) قرر العديد من شركات بيع السيارات نقل مبيعاتهم إلى السوق الإلكترونية، ففي سبتمبر 1999 قررت شركة FIAT دخول هذه السوق لبعض أنواع سياراتها، وذات الأمر بالنسبة لشركة FORD.

انظر: د/شريف محمد غنام: التوزيع الإلكتروني للسلع والخدمات (أثر الإنترنت وقانون المنافسة على شبكات التوزيع) - دار الجامعة الجديدة - 2012 - ص 8.

(3) يقصد بالسوق الإلكتروني مواقع الإنترنت في شكل محلات افتراضية يعرض فيها البائعون منتجاتهم وخدماتهم للمشتريين الذين يتفاوضون معهم مباشرة ويتم البيع مباشرة عبر هذه السوق، وقد أصبح الإنترنت سوقًا عالمية بالنسبة للمستهلك يستطيع من خلاله شراء ما يريد من أي مكان، والأكثر من ذلك أصبح الإنترنت الشكل الأكثر تحقيقًا لهدف المشروعات والأكثر فاعلية في توزيع المنتجات والخدمات، وفي هذا الصدد أشارت هيئة المنافسة الفرنسية عند الاعتراف بالسوق الإلكتروني عند تقييم المركز المسيطر وعقبات الدخول للسوق في عام 2015 للموقع الإلكتروني Booking.com وهو الموقع الأكثر استخدامًا حتى الآن من قبل الفنادق الفرنسية ويتمتع بأعلى شهرة، أن هذه السوق تتميز بتأثيرات الشبكة التي يمكن أن تؤدي إلى خلق مراكز قوية مسيطرة مرتبطة بظاهرة من التركيز، وبالمثل، اعتبرت الهيئة في عام 2010 أن جوجل كانت في وضع مهيمن في سوق الإعلانات عبر الإنترنت على أساس أن محرك البحث يتمتع بسمعة قوية، حيث أنه يمثل إجمالي 90٪ من عمليات البحث التي أجريت في فرنسا، يمثل ذلك عوائق قوية أمام الدخول في تلك السوق. انظر: الموقع الإلكتروني و تاريخ الدخول 2019/10/1:

AJ Contrats d'affaires – Concurrence – Distribution 2016, p.223

Référencement en ligne et abus de position dominante : quelles problématiques pour les plates-formes numériques?

Noëlle Lenoir, Avocat associé, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP

Alice Jacquin, Avocat, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP

<https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=AJCA/CHRON/2016/0164&ctxt=0>

والتوقيع الإلكتروني، ووسائل الدفع والسداد الإلكتروني⁽¹⁾، وواجهة التاجر الافتراضية، والشيك الإلكتروني⁽²⁾، والتوزيع الإلكتروني⁽³⁾، وأصبح النشاط التجاري في بيئة غير التي إعتاد عليها " بيئة ذو طبيعة خاصة " حطمت الحدود الزمانية والمكانية لأي نشاط يتواجد عليها. ومع توسع التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت تحولت الكثير من مصادر المعلومات إلى أهداف للتجسس التجاري، ففي تقرير صدر عن وزارة التجارة والصناعة البريطانية أشار إلى زيادة نسبة التجسس على الشركات من 36% سنة 1994 إلى 45% سنة 1999. وتكافح الشركات اليوم لتقدير حجم الخسائر التي مردها إلى الاختراقات الأمنية للمعلومات أو عمليات التجسس. لأنه غالبًا ما يتم التجسس الإلكتروني عن طريق لجوء المجرم إلى إخفاء المعلومة الحساسة المستهدفة بداخل معلومة أخرى عادية داخل الحاسوب، ومن ثم يجد وسيلة ما لتهريب تلك المعلومة العادية في مظهرها والغير عادية في داخلها، وبذلك لا يشك أحد أن هناك معلومات حساسة يتم تهريبها حتى ولو تم ضبط الشخص متلبسًا، فمن الصعب جدًا الوصول إلى تلك المعلومات المغلقة في معلومات أخرى غير مشكوك فيها على الإطلاق⁽⁴⁾.

(1) وسيله الدفع الإلكترونية هي الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات ويتوقع نجاح التجارة الإلكترونية على مدى وجود اساليب ونظم للدفع والسداد تتلاءم مع طبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية وقد ظهر العديد من وسائل الدفع الالكتروني. من اهم هذه الوسائل: استخدام البطاقات البنكية (البلاستيكية والممغنطة)، الدفع عن طريق التحويلات البنكية، الدفع من خلال استخدام البطاقات الذكية والتي يتم تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها إلكترونياً، وأوامر الدفع المصرفية، ومقاصة الدفع الإلكترونية، والإنترنت المصرفي، والشبكات الإلكترونية، والنقود الرقمية (النقود الإلكترونية) التي تعتبر أحدث ما توصل إليه العلم كوسيلة للدفع الإلكتروني، ومازال التعامل بالنقود الرقمية على مستوى الدول العربية محدودًا للغاية ولا شك أن توفير بيئة قانونية وتنظيمية أمر مهم لسير التجارة الإلكترونية واستقرار المعاملات فيها وشيوع الثقة بين الأطراف المتعامله بها. انظر: خالد سعد زغلول حلمي: التجارة الإلكترونية (الأثار الاقتصادية والحماية القانونية) - بحث منشور بمجلة الكويت الاقتصادية - 2004.

(2) الشبكات الإلكترونية: حاولت وتحاول بعض المؤسسات المالية تطويع كافة وسائل الدفع المعروفة لتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية. وقد جرى تطوير استخدام الشبكات الورقية إلى نظام الشبكات الإلكترونية. "يعتمد تحويل الشبكات الورقية إلى شبكات رقمية على أساس الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البنوك تستخدم سنويًا أكثر من 500 مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سننًا لكل شيك وتزايد أعداد الشبكات بنسبة 3% سنويًا وعندما أجريت دراسة عن إمكانية استخدام الشبكات الإلكترونية أتضح أن تكلفة التشغيل للشيك يمكن أن ينخفض إلى 25 سننًا بدلًا من 79 سننًا وهو ما يحقق وفرًا يزيد عن 250 مليون دولار سنويًا في الولايات المتحدة فقط تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص. انظر: دراسة عن التجارة الإلكترونية منشورة بمجلة المجال التجاري بتاريخ 2009/12/6. انظر: الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول للموقع: 2019/12/6

https://magaltogary.blogspot.com/2009/12/blog-post_2733.html

(3) لما كان نشاط التوزيع أكثر الأنشطة التي تقدم فنون وطرق الاتصال بالمستهلكين، فقد تأثر هذا النشاط تأثرًا ملحوظًا بظهور شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وقد أدى تطور شبكات الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلى استحداث وسيلة توزيع حديثة تعتمد على شبكة الإنترنت تسمى التوزيع الإلكتروني E-distribution، مقارنة بالتوزيع التقليدي Classic distribution، ويعد أوضح استخدام لشبكة الإنترنت في التوزيع الإلكتروني ما قامت به شركة Corp.Net Scope Communication عام 1994 والتي تأسست ذات العام بوضع برنامجها Mosaic الذي بنته للجمهور مجانًا لعرض جميع العمليات التجارية عبر الشبكة، وتضاعف الفوائد بدخول البورصة في 9 أغسطس 1995 واستثمرت الشركة 2 مليار دولار. انظر: د/شريف محمد غنام: التوزيع الإلكتروني للسلع والخدمات (أثر الإنترنت وقانون المنافسة على شبكات التوزيع) - دار الجامعة الجديدة - 2012 - ص 7.

MALKA (M.), Les contrats de distribution et internet, Mémoire, 2004, in http://www.juriscom.net/concurrence/memor/contrats_distribution_et_internet.htm, p5, note5.

(4) منى شاكر فراج العسيلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية - مرجع سابق.

وظاهرة الجريمة الإلكترونية تهتم بصفة خاصة بالمجال المصرفي، وتفتح هذه الثورة المعلوماتية مجالاً جديداً لخلق أدوات جديدة في المعاملات التجارية، فإذا كان التعامل والإثبات ينحصر في المستند الورقي، فإنه أصبحت الآن تسجيلات إلكترونية ومحركات إلكترونية أو سند شحن إلكتروني، وكذلك فإن المستخرجات لها قيمة في الإثبات، بجانب المستند الورقي. ويشهد الواقع العملي تقدم مذهل في عالم اليوم نحو الإعتماد على الوسائل الحديثة في الإثبات⁽¹⁾.

وتواجه التجارة الإلكترونية العديد من المشكلات الفنية والتقنية الخاصة بحماية مواقع وصحف الإنترنت من الاختراق أو التعديل والتبديل، فضلاً عن بعض التساؤلات القانونية المتعلقة بحماية الموقع واسمه وعنوانه، وصحة البيانات الواردة، وحقوق الملكية الأدبية، بما تحويه من صور وقطع موسيقية إن وجدت والبيانات المتبعة خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الطابع الدولي الغالب في مثل هذه المعاملات وتحديد المحكمة المختصة بنظر المشكلات المترتبة على تنفيذ العقود وتفسيرها ومنازعات تطبيقها، فضلاً عن ذلك فإن التجارة الإلكترونية تواجه مشكلات تتعلق بوسائل حماية المستهلك سواء بياناته الخاصة أو المتعلقة بتعاملاته البنكية، وأرقام بطاقة الائتمان وحماية استعمال هذه البيانات من قبل الأشخاص للنصب أو للسرقة أو خيانة الأمانة وحمايتها من الغش، وجميعها تتعرض لفروع القانون المختلفة، خصوصاً المدني والتجاري والدولي العام والجنائي العام⁽²⁾. وهذا سوف نستعرضه بالمطلب الثاني على وجه الدقة.

المطلب الثاني

مخاطر الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية

إن للجرائم الإلكترونية خطورة لا يستهان بها على التجارة الدولية، ويزيد من خطورة تلك الجرائم أن المتغيرات العالمية والتطورات الحديثة التي يشهدها النشاط التجاري تضعف من حسابان تعيين حدود السوق التجارية التنافسية أمراً مطلقاً؛ إذ أزلت التقنية الحديثة الحدود الجغرافية بين كثير من الأسواق، وهو ما يؤدي إلى تراجع المفهوم المطلق للدور الذي يلعبه

(1) قضت محكمة العدل الأوروبية في الحكم الصادر عن المحكمة (الدائرة الأولى) من 27 ابريل 2017 ضد شركتان الأولى شركة عامة محدودة تأسست في بلجيكا، والشركة الثانية ايطالية، واتفقا فيما بينهما على تسويق وبيع الموز تحت العلامة التجارية "بونيتا" في أوروبا في أبريل 2005، وتم اثبات تلك الاتفاقات الضارة بإثبات وجود إشعار مرسل فيما بينهما عام 2002 فيما يتعلق بأعمال توزيع وتسويق الموز المستوردة وغيرها من الفواكه الطازجة في أوروبا، كما وجد أن العديد من المستوردين الرئيسيين للموز في شمال أوروبا لديهم نفس الأسعار المنسقة للموز التي وضعوها لعدة دول أعضاء بين عامي 2000 و 2002. انظر الموقع الإلكتروني لبنك المعرفة : تاريخ دخول الموقع 2019/11/2 : www.ekb.eg

Court of Justice of the European Union (First Chamber)- [2017] All ER (D) 61 (May); C-469/15 P- 27 April 2017- European Union - Rules on competition - Agreements preventing, restricting or distorting competition - European Commission adopting decision to effect that appellant companies having infringed EU competition rules in bananas market by participating in cartel relating to operation of that market - General Court of the European Union partially annulling Commission's decision - Whether General Court erring - Treaty on the Functioning of the European Union, art 101.

<http://0811ohn7v.1104.y.http.academic.lexisnexis.eu.mplbci.ekb.eg/>

(2) د/ مدحت رمضان: التجارة الإلكترونية- مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ 2002/12/15 - ص 24.

مقتضى تعيين حدود السوق التجاري أمام تقدم مفهوم التجارة العالمية⁽¹⁾، فضلاً عن ظهور البعد الاقليمي⁽²⁾ للتجارة الدولية والذي يجسده بصورة نموذجية الاتحاد الأوروبي عند تحديد السوق التجاري.

(1) وفي هذا الصدد، قضت محكمة باريس التجارية في 31 مايو 2016 على أن هناك أسواق تنافسية تجارية تخطت ما يعرف بالحدود الجغرافية مثل Doctipharma وهو موقع إلكتروني مصمم من مجموعة من الصيدليات لتمكينهم من نشر وتشغيل موقعهم الخاص بتجارة العقاقير الإلكترونية وفقاً للأحكام التي تحكم مبيعات الأدوية عبر الإنترنت، ويسمح هذا السوق الإلكتروني للصيدلة بأن يكونوا مجهزين بمواقع مبيعات عبر الإنترنت للعقاقير التي لا تتطلب وصفات طبية ومنتجات شبه صيدلانية، وبالتالي يستفيدون من التطور العالمي للتجارة الإلكترونية المشتركة. وتحمل الصيدليات المشاركة التكلفة. انظر الموقع الإلكتروني وتاريخ الدخول 2019/11/2 :

TRIBUNAL DE COMMERCE DE NANTERRE: 31 mai 2016 TRIBUNAL DE
COMMERCEDENANTERRE-Jugement-du-31 mai 2016.

<https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=A239055&ctxt=0>

وأشارت المفوضية الأوروبية أنه مع وجود عمالقة الإنترنت مثل جوجل أو آبل أو أمازون أو فيسبوك، فإن الأمر يتعلق ببساطة ببعد عالمي يتعلق باستخدام البيانات الكبيرة عبر الحدود، وتداول السلع والخدمات بحرية ودون قيود جغرافية، وبعابها ظاهرة تحررية في الأساس وعابرة للحدود، لا يمكن للإنترنت أن يفلت من ضرورات التنظيم الاقتصادي، ولكن توجد أدوات للقيام بذلك، سواء في قانون المنافسة نفسه أو قانون المستهلك أو القانون التجاري. انظر الموقع الإلكتروني وتاريخ الدخول 2019/11/2 :

AJ Contrats d'affaires – Concurrence – Distribution 2016, p.223

Référencement en ligne et abus de position dominante : quelles problématiques pour les plates-formes numériques?

Noëlle Lenoir, Avocat associé, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP

Alice Jacquin, Avocat, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP

<https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=AJCA/CHRON/2016/0164&ctxt=0>

(2) مفهوم الإقليمية الجديدة يعتمد على تشابه المصالح بين الدول، مما يعني إمكانية إنشاء تجمعات إقليمية بين دول غير متجاورة جغرافياً، وغير متشابهة ثقافياً أو أيديولوجياً. ويتميز هذا المفهوم بكونه يهدف إلى جعل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. ولكن الإقليمية التقليدية تركز على محورية التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي والأيديولوجي كأساس لإنشاء التجمع الإقليمي. انظر: د/ محمد السيد سليم: المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين – مجلة السياسة الدولية – العدد 167 – يناير 2007 – ص 70.

وأُسست محكمة العدل الدولية ذلك المفهوم الحديث للإقليمية حيث قضت في الحكم الصادر عن المحكمة (الدائرة الأولى) من 17 فبراير 2011 ضد تيلياسونيرا السويد عند تحديد السوق التنافسية، بأنها تشمل إقليم الاتحاد الأوروبي حيث أن السوق المعنية تنطوي على التكنولوجيا الجديدة (خدمات الإنترنت واسعة النطاق ADCL) التي تتطلب مستويات عالية من الاستثمار، فضلاً عن أن السوق الجغرافية للاتحاد الأوروبي تشمل السوق المحلية، والسوق الملحقة بمعاهدة لشبونة، وذلك لضمان نظام يكفل أن المنافسة ليست مشوهة على حساب المصلحة العامة، المشاريع الفردية والمستهلكين. انظر: بنك المعرفة – تاريخ الدخول للموقع 2019/10/12 :

EUR-Lex Database: European Court of Justice Cases – Judgment of the Court (First Chamber) of 17 February 2011. The Competition Authority v TeliaSonera Sweden AB. Reference for a preliminary ruling: Stockholms tingsrätt – Sweden. Preliminary ruling – Article 102 TFEU – Abuse of dominant position – Prices applied by telecommunications operator – ADSL input services – Broadband connection services to end users – Margin squeeze on competitors. Case C-52/09.

<http://0811ohn24.1104.y.http.academic.lexisnexis.eu.mplbci.ekb.eg/>

وتعد الجريمة الإلكترونية أحد أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الشركات والحكومات على مستوى المنطقة والعالم، وباتت تشكل خطراً حقيقياً يحدق بالجميع وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، حيث تخلف وراءها خسائر كبيرة بمعدل وسطي يتجاوز النصف مليون دولار أمريكي للشركات الكبيرة جراء كل هجمة إلكترونية أو عملية اختراق تتعرض لها كل شركة، وتأتي المؤسسات المالية ومؤسسات التجارة الإلكترونية والاتصالات والمؤسسات الحكومية في طليعة المؤسسات التي تُستهدف من قبل القراصنة الإلكترونيين على مستوى المنطقة والعالم، وإلى جانب الأعداد المتزايدة للهجمات المتكررة تقوم كاسبرسكي لاب كل يوم باكتشاف ومنع نحو 310 آلاف ملف خبيث جديد بشكل تلقائي⁽¹⁾. وسوف نستعرض بعض الإحصائيات والأرقام اللافتة التي أعدت خلال سنوات مختلفة، والتي تبين مدى خطورة الجرائم الإلكترونية على التجارة الدولية:

1. في بادئ الامر في سنة 2007 مثلاً كانت تقع جريمة إلكترونية واحدة كل 03 ثواني، مع تسجيل 850 ألف حالة تخص التحرش بالأفراد، و207 ألف حالة خاصة بالسطو وسرقة الأموال، تسبب ذلك في خسائر مادية بلغت 48 مليار دولار كل 03 دقائق. أما في الوطن العربي، فقد تم تسجيل خلال السنة نفسها 217 ألف قضية قرصنة و سطو بدولة الإمارات العربية المتحدة لوحدها، مع زيادة كبيرة خلال سنة 2008 بلغت 33 بالمائة⁽²⁾.

2. في هونج كونج عام 2009 عقد أول مؤتمر متخصص لمحاربة الجريمة الإلكترونية وقد ذكر خلاله أن الجرائم الإلكترونية كلفت العالم إلى تلك اللحظة ما يقارب 501 مليار دولار. كما أن معدل نسبة الجرائم الإلكترونية في العالم يصل إلى 57.6% حيث يكلف الاقتصاد العالمي ما يقارب (12.950) مليار دولار سنوياً، كما أن الشركات الأوروبية تتكبد خسائر تقدر بتريليون دولار سنوياً، كما كشفت السلطات الأمريكية أن عمليات قرصنة وسرقة طالت أكثر من 130 مليون بطاقة ائتمان وبطاقة سحب مصرفية. و أظهر تقرير نشرته "سيمانتك كوربوريشن" تزايداً مطرداً في هجمات الجريمة الإلكترونية حيث رصد 100 تهديد إلكتروني في الثانية خلال العام 2009⁽³⁾.

3. وقد أشارت توقعات بأن الجرائم الإلكترونية قد تتسبب بخسارة دول مجلس التعاون الخليجي بين 550 مليون و735 مليون دولار أمريكي سنوياً، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام نظراً لتزايد استخدام الإنترنت على نطاق واسع للتواصل وعقد المعاملات والصفقات التجارية من قبل كل من الأفراد والمؤسسات على حد سواء وهذا توضيح لمعدلات الجرائم في بعض الدول حيث تعتبر أمريكا من أكثر الدول ارتفاعاً في معدلات الجريمة، وفي دراسة أجرتها شركة تريند مايكرو المشهورة بمحاربة الفيروسات أشارت إلى أن السعودية والإمارات تنصدر المركز

(1) محمد أمين حاسيني: ماهو أثر الجريمة الإلكترونية على اقتصاديات الدول- مقال منشور - بتاريخ 2016/10/19 انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ

الدخول للموقع 2019/12/6 <https://saneoualhadath.me>

(2) المرجع السابق.

(3) منى شاكر فرج العسيلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية- مرجع سابق.

الأول والثاني على مستوى الدول المجلس التعاوني الخليجي، وفي السعودية فقط حصل 700 ألف انهيار نظام خلال تسعة شهور⁽¹⁾.

4. وفي دراسة أجرتها شركة نورتن الرائدة في تطوير الحلول البرمجية الأمنية أن ثلثي مستخدمي الانترنت حول العالم تعرضوا لجريمة إلكترونية على الأقل مرة واحدة وقد تمثلت في هجمات فيروسية و تجسسية واحتيالية لسرقة بطاقات الائتمان وسرقة الهوية أو البيانات المصرفية والشخصية الحساسة. كما أشارت الدراسة إلى أن عملية إزالة الآثار المترتبة من الجريمة الإلكترونية تستغرق في المتوسط 28 يوم كما تكلف في المتوسط 334 دولار، وأظهر تقرير نشرته "سيمانتك كوربوريشن" تزايداً مطرداً في هجمات الجريمة الإلكترونية حيث رصد 100 تهديد إلكتروني في الثانية. أخيراً في دراسة أجرتها شركة نورتن الرائدة في تطوير الحلول البرمجية الأمنية أن ثلثي مستخدمي الانترنت حول العالم تعرضوا لجريمة إلكترونية على الأقل مرة واحدة وقد تمثلت في هجمات فيروسية و تجسسية واحتيالية لسرقة بطاقات الائتمان وسرقة الهوية أو البيانات المصرفية والشخصية الحساسة، كما أشارت الدراسة إلى أن عملية إزالة الآثار المترتبة من الجريمة الإلكترونية تستغرق في المتوسط 28 يوم كما تكلف في المتوسط 334 دولار⁽²⁾.

5. وكشف استطلاع أجرته كاسبرسكي لاب عام 2015م بالتعاون مع "بي تو بي إنترناشونال" تحت عنوان: "المخاطر الأمنية لتكنولوجيا المعلومات على الشركات" أن متوسط التكلفة المطلوبة للتعافي من أحد الاختراقات الأمنية يبلغ 551,000 دولار أمريكي للمؤسسات الكبيرة ومبلغ 38,000 دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث شمل الاستطلاع أكثر من 5500 شركة في 26 دولة حول العالم بما فيها المملكة العربية السعودية. هذه الخسائر التي تتكبدها الشركات نتيجة للهجمات الإلكترونية تندرج تحت بند الخسائر المباشرة التي يتوجب على الشركات إنفاقها للتعافي من أي هجوم أمني يصيب شبكة المعلومات لديها، وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ التكاليف غير المباشرة للشركات الكبيرة 69,000 دولار أمريكي ومبلغ 8,000 دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي بعض الأحيان يؤدي وقوع اختراق للأمن الإلكتروني إلى إغلاق الشركة بأكملها، أما في عام 2016م، فقد ارتفع إجمالي عدد حالات الاختراق الإلكتروني المكتشفة من قبل منتجات "كاسبرسكي لاب" في الشرق الأوسط بنسبة 15% عما كانت عليه في الفترة ذاتها عام 2015م. على سبيل المثال، شهدت هجمات الفدية الخبيثة التي تمكنت برامج كاسبرسكي لاب من اكتشافها ومنعها في الشرق الأوسط ارتفاعاً بنسبة 67%⁽³⁾.

(1) دلال الغامدي: معدلات الجريمة الإلكترونية- مقال منشور - بتاريخ 2011/9/14 انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/12/6:

<https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/317165>

(2) منى شاكور فرج العسيلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية- مرجع سابق.

(3) محمد أمين حاسيني: ماهو أثر الجريمة الإلكترونية على اقتصاديات الدول- مرجع سابق.

6. صنف أن خسائر الملكية الفكرية ضمن الجرائم الإلكترونية، وأنها تعادل نصف الجرائم الإلكترونية في العالم، وفي هذا السياق أوضح أنه من الصعب تقدير قيمة دقيقة للخسائر السنوية الناتجة عن الهجمات الإلكترونية، لأن بعض الشركات لا تكشف عن تفاصيل خسائرها، كما أن بعض الشركات الأخرى غير قادرة على تقدير الخسائر الناتجة عن الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها. ويُصنف التقرير الجديد الخسائر ضمن ستة تصنيفات، وهي خسائر الملكية الفكرية، الجريمة الإلكترونية، خسائر المعلومات المتعلقة بالعمل، انقطاع الخدمة، تكاليف تأمين الشبكات ضد عمليات الاختراق، والضرر الذي يلحق بسمعة الشركة التي تتعرض للاختراق⁽¹⁾.

7. وأظهرت دراسة لموقع "أرقام ديجتال" أن عدد ضحايا الهجمات والجرائم الإلكترونية، يبلغ 555 مليون مستخدم سنويا، وأكثر من 1.5 مليون ضحية يوميا، في حين تقع ضحية كل ثانية لهذه الهجمات، وأكثر أنواع الجرائم سرقة هويات وعددها 224 مليون سرقة، إذ بينت أن أكثر من 600 ألف حساب فيسبوك يتم اختراقها يوميا وبينت الدراسة أن الكلفة السنوية المخصصة للأمن المعلوماتي قدرت بـ 100 مليار دولار، بعدما كانت في حدود 63,1 مليار دولار سنة 2011، وتجاوزت 120 مليار دولار سنة 2017⁽²⁾.

هذه الأرقام تشير لمدى تفشي الجريمة الإلكترونية وتهديدها الحقيقي والسليبي على الاقتصاد والتجارة الدولية، ولذلك فإنه يتعين على الدول والحكومات أن تتخذ كافة الإجراءات وبشكل جدي للحد من الجرائم الإلكترونية وآثارها، منها: فرض سياسات دولية وعقوبات كبيرة على مرتكبي هذه الجرائم، تفعيل أحدث التقنيات والوسائل للكشف عن هوية مرتكبي الجرائم، نشر التوعية في المجتمعات حول الجرائم الإلكترونية ومخاطرها، وتعريف الأفراد بكيفية الحفاظ على معلوماتهم وخصوصياتهم؛ كحساباتهم البنكية وبطاقاتهم الائتمانية، إنشاء خطوط هاتفية ومؤسسات معينة تابعة للدولة للإبلاغ عن الحالات التي تتعرض لمثل هذا النوع من الجرائم، توجيه التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية، لفرض قوانين جديدة فيما يستجد من هذه الجرائم.

وعليه سوف نتعرض في المبحث الثاني للآليات القانونية لحماية التجارة الدولية من مخاطر الجرائم الإلكترونية.

(1) مشعل الحميدان: تريليون دولار خسائر الاقتصاد العالمي من الجرائم الإلكترونية- مقال منشور - بتاريخ 2013/7/24. انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/12/6 :

http://www.aleqt.com/2013/07/24/article_772719.html

(2) حفوطة الأمير عبد القادر وغرداين حسام: الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها- بحث منشور بأعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري في 2017/3/29- بتاريخ 2013/7/24 انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/12/6 :

http://www.aleqt.com/2013/07/24/article_772719.html

المبحث الثاني

الآليات القانونية لحماية التجارة الدولية من مخاطر الجرائم الالكترونية

تمهيد وتقسيم:

إن الجرائم الالكترونية تعد من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، حيث أجريت العديد من الدراسات على مجال التضامن الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية أوضحت أن العديد من الدول لا تستطيع بمفردها مواجهة تلك الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت مهما سنت من قوانين ومهما غلظت من عقوبات تلك الجرائم، نظرًا لكون تلك الجرائم هي من الجرائم عابرة الحدود التي لا يقف أمامها أي عائق جغرافي وبالتالي فتلك الدول تفضل الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تبرم في هذا المجال نظرًا لكبر حجم الأضرار التي تصيبها سواء المادية أو لكثرة الجرائم الأخلاقية التي يتم ارتكابها عن طريق الإنترنت ولأن العديد من الدول حتى المتقدمة منها لا تستطيع وحدها مواجهة تلك الأخطار بمفردها دون وجود تعاون وتضامن دولي ليتم نجاح أي مجهودات تبذل في مجال مكافحة الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت.

وعليه نسلط الضوء في هذا المبحث على الآليات القانونية الدولية للتصدي للجرائم الإلكترونية، والآليات القانونية الوطنية للتصدي للجرائم الإلكترونية ، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الآليات القانونية الدولية للتصدي للجرائم الإلكترونية.

المطلب الثاني: الآليات القانونية الوطنية للتصدي للجرائم الإلكترونية.

المطلب الأول

الآليات القانونية الدولية للتصدي للجرائم الالكترونية

يهدف التعاون الدولي في مجال الجرائم الالكترونية وأثرها على التجارة الدولية كقاعدة عامة إلى تحقيق عدة غايات أساسية: أهمها تفادي الخلاف بين الحكومات، وتسهيل إنفاذ قوانين مكافحة الممارسات الضارة بالتجارية الدولية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية لمواجهة الجرائم الإلكترونية، وهي مساعدة توفرها البلدان ذات الخبرة في هذا المجال لنظيرتها الأقل خبرة، وأخيراً لتشجيع التقارب والتنسيق بين القوانين الوطنية بما يسهل إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادي.

وتعد المعاهدات الدولية هي الأساس الذي يركز عليه التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية إلى جانب القوانين الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والتكتلات الإقليمية مثل، وعلية نستعرض بعض الاتفاقيات الدولية التي تتصدى للجرائم الإلكترونية أولاً، ثم نستعرض ثانياً بعض التشريعات الدولية لمكافحة تلك الجرائم، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المعاهدات الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية: تم عقد العديد من المعاهدات التي تعمل على التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية المتعلقة بحماية التجارة الدولية وأهمهم معاهدة برن ومعاهدة التريبس، معاهدة بودابست.

1- معاهدة برن ومعاهدة التريبس:

تعتبر معاهدة برن التي تم التوقيع عليها في عام 1971 في سويسرا هي حجر الأساس في مجال الحماية الدولية لحق المؤلف وقد وقعت على هذه الإتفاقية 120 دولة من بينها جمهورية مصر العربية وتعد المادة التاسعة من تلك الإتفاقية هي أساس في تلك الإتفاقية لأنها تنص على منح أصحاب حقوق المؤلف حق استثنائي في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأي طريقة وبأي شكل كان، حيث تمنح إتفاقية برن صاحب الحق المؤلف الحق في أن يرخص أو يمنع أي ترجمة أو اقتباس أو بث إذاعي أو توصيل إلى الجمهور لمصنفه، وكذا تلزم الإتفاقية بتوقيع جزاءات سواء أكان المؤلف المعتدى عليه وطنياً أم أجنبياً.

وقد أوجدت الدول المتقدمة لنفسها مجالاً جديداً للإنتاج تستطيع أن تتمتع فيه بقدرات نسبية مرتفعة بالمقارنة بالبلاد النامية، وهو مجال التكنولوجيا العالية (HI-TECH) التي تتجسد فيها بصفة رئيسية القدرة الإنسانية على الأبداع. وفي مقدمة هذه المجالات، خدمات تكنولوجيا المعلومات أو الاتصالات عن بعد، وذلك إلى جانب سلع تتضمن قدرًا كبيرًا من القيم المعنوية بأشكالها المختلفة من أفكار وابتكارات واختراعات وغيرها من ابداعات الذهن الإنساني، ومما هو محل للملكية الفكرية. وهكذا تمكنت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة ثم دول الاتحاد الأوروبي واليابان، من جعل ما يمكن تسميته بالثورة التكنولوجية - التي تعتبر تطبيقًا عمليًا للابداعات محل الملكية الفكرية هذه - أساسًا جديداً لتمتعها بمزايا نسبية بالمقارنة بغيرها من بلاد العالم: وذلك بالتوازي لما حدث قبل ذلك بمائتي عام عندما كانت نتائج الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أساس التمتع بتلك المزايا في عالم ذاك الوقت وهكذا شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايدًا كبيرًا ومتواصلًا في حجم منتجات التكنولوجيا العالمية وقيمتها من الدول المتقدمة - وما تتضمنه أو تجسده من ملكية فكرية - في التجارة الدولية⁽¹⁾.

(1) انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في الوقت الذي كانت فيه زيادة بالغة في إنتاج السلع المقلدة (الماركات) العالمية، والسلع ذات العلامات التجارية المزيفة counterfeit، والاتجار فيها محلياً ودولياً، وصحيح أن ذلك الانتاج وهذا الاتجار قد عرفا قبل تلك الفترة بزمن، لكن ما حدث من تقدم كبير في تكنولوجيا إنتاج صور طبق الأصل - ولو في الظاهر - من العدد الأكبر من السلع، قد جعل من الأيسر والأرخص معًا على الصناعات الناشئة في البلاد المصنعة حديثاً في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، أن تنتج السلع المقلدة وأن تسوقها داخلياً وفي البلاد النامية الأخرى عبر قارات العالم التي تضم هذه البلاد، وذلك بدرجة لم تشهدها التجارة العالمية من قبل. فكان هذه الصناعات قد اغتصبت عنوة واقتداراً حقوق الملكية الفكرية من أصحابها الشرعيين، على غرار ما كان يفعله القراصنة في عرض البحار في العصور الوسطى. ويمكننا أن نطلق على ظاهرة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في عدد كبير من السلع والخدمات تسمية: القرصنة الفكرية intellectual piracy ولهذا لم يكن من الغريب أن يطلق على السلع والخدمات المقلدة هذه: المنتجات محل القرصنة، أو المنتجات المقرصنة pirated. كانت النتيجة العملية لهذه القرصنة، هي فقدان الأصحاب الشرعيين لحقوق الملكية الفكرية هذه في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، للعوائد المالية التي كان يمكن أن تعود عليهم من تسويق السلع المتضمنة لملكياتهم الفكرية في أسواق عالمية واسعة، مع أنهم هم الذين تحملوا عبئاً مالياً وجهداً علمياً وفنياً وزمناً يعد بالسنوات أحياناً، ما كان يمكن لهذه السلع - بدونها - أن تخرج إلى حيز الوجود، وبالتالي أن يقلدها المقلدون

أما معاهدة تريبس، فهي من المعاهدات التي تم إنجازها في مجال حماية الملكية الفكرية من السطو عليها خصوصاً مع انتشار عمليات السطو الإلكتروني على الأعمال الفنية دون إعطاء مالكيها أي من حقوقهم المادية أو المعنوية. وتعتبر من أهم الإتفاقيات الثمانية والعشرين التي وقعت عليها الدول الموقعة على اتفاقية الجات، الإتفاقية المعروفة باسم اتفاقية المجالات المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، وأهم ما تضمنته أنها أعطت لموضوع الملكية الفكرية بشكل عام بعداً عالمياً مهماً، وربطت موضوعات الملكية الفكرية بآليات دولية محددة قد لا تستطيع دول كثيرة الفكاك منها، ولا أن يكون لهذه الإتفاقية تأثيرات مهمة سواء على اقتصاديات كثير من الدول ومنها الدول العربية أو على تشريعاتها الوطنية، ومن الموضوعات التي تناولتها هذه الإتفاقية تناولاً صريحاً موضوع الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر.

وتلك الإتفاقية تم التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء بها عام 1994 وقد عالج موقعوا الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) حقوق الملكية الفكرية بين المعايير الدولية والمعايير المحلية وتتضمن تلك الإتفاقية العديد من الإجراءات الهامة والفعالة لردع الإعتداءات على حقوق الملكية الفكرية، كما أنها ومن جهة أخرى، تفرض على الدول اتخاذ العديد من التدابير الهامة لمعالجة الوضع، ومن تلك التدابير على سبيل المثال لا الحصر إعطاء الحق للسلطات في إصدار الأوامر بشن حملات مفاجئة لضبط أدلة ارتكاب الجريمة والتي عادة ما تكون سهلة التخلص منها لو لم تكن هناك سرعة في محاولة ضبطها وكذلك التحفظ على أدوات ارتكاب الجرائم وذلك فضلاً عن فرض عقوبات جنائية رادعة⁽¹⁾.

3- معاهدة بودابست لمكافحة الجرائم الإلكترونية: شهدت العاصمة المجرية بودابست في أواخر عام 2001

ميلاد أولى المعاهدات الدولية التي تكافح جرائم الإنترنت وتبلور التعاون والتضامن الدولي في محاربتها، وجاء في ديباجة الاتفاقية، إيماناً من الدول الموقعة بأن مكافحة الفعالة لجرائم الفضاء المعلوماتي تستلزم مزيد من التعاون الدولي السريع والفعال في المسائل الجنائية؛ اقتناعاً منهم بأن المعاهدة الماثلة ضرورية لردع أفعال توجه ضد خصوصية وسلامة وتوافر نظم الحاسبات، الشبكات وبيانات الحاسب وكذلك سوء استخدام تلك النظم، وذلك بتجريم ذلك السلوك كما هو موصوف في هذه المعاهدة وبتبني سلطات كافية لمكافحة تلك الجرائم بشكل أكثر فاعلية بتيسير ضبط تلك الجرائم، التحري عنها والإدعاء العمومي فيما يتعلق بها على المستويين المحلي والدولي بتوفير الترتيبات اللازمة لتعاون دولي سريع

وأن يزيها المزيّفون، وأن يحصلوا من وراء بيعها على إيرادات ليس لهم حق فيها. وأمثلة المنتجات المقلدة والمزيفة علاماتها التجارية والمتاجر فيها محلياً ودولياً على هذا النحو، تكاد لا تقع تحت حصر وهي موجودة في كافة أنواع السلع ذات الأسماء اللامعة والمرغوب فيها بشدة لتمييزها المعترف به عالمياً: فمن ساعات رولكس rolex وكارتيه cartier، إلى لعب أطفال ليجو lego، إلى أزياء كارديان pierre cardin، إلى ووكمان سوني sony walkman، إلى شنط فيتون Vuitton handbags، إلى عطور شانيل channel ولانكوم lancome. أما عن المنتجات المقلدة والمقرصنة والإنتاج فيها محلياً ودولياً، فإنها تتمثل بصفة رئيسية في إعادة طبع - أو نسخ الاسطوانات المدمجة، وبرامج الكمبيوتر (البرمجيات)، وأفلام الفيديو والشرائط (التسجيلات) الصوتية في الصناعات الترويجية، والتي تتميز بعمليات تقليدها بسهولة كبيرة. وكذلك بعض المنتجات الدوائية المشهورة عالمياً والتي تحميها براءات اختراع في بلادها. انظر: د/ أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية " وشهرتها الجات " - الجزء الثاني - دار النهضة العربية - 2001 - ص 1072 : 1075.

(1) انظر: الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات - بحث منشور بمجلة القانون والأعمال الدولية دون أسم باحث - جامعة الحسن الأول - بتاريخ 2014/2/24.

انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/11/2 :

يمكن الإعتماد عليه؛ إدراكاً منهم للحاجة لتأمين وجود توازن دقيق بين مصالح تطبيق وتنفيذ القانون من جهة واحترام الحقوق الأساسية للإنسان كما تجسدها إتفاقية المجلس الأوروبي لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام 1950، العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 وإتفاقيات الأخرى النافذة لحقوق الإنسان التي تؤكد على حق أي شخص في حرية الرأي دون تدخل وحرية التعبير متضمنة حرية البحث، الحصول على ونقل المعلومات والأفكار من كل نوع بغض النظر عن الحدود وكذا الحقوق المتعلقة بإحترام الخصوصية؛ واضعين في الحسبان أيضاً الحق في حماية البيانات الشخصية كما تضمنتها على سبيل المثال إتفاقية المجلس الأوروبي لعام 1981 الخاصة بحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية؛ راعين في ذلك إتفاقية الأمم المتحدة بخصوص حقوق الطفل - 1989 وإتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ الممارسات في عمالة الطفل - 1999؛ واضعين في الحسبان إتفاقيات المجلس الأوروبي القائمة والخاصة بالتعاون في المجال العقابي وكذلك الإتفاقيات المماثلة الموجودة بين الدول أعضاء المجلس الأوروبي ودول أخرى ومؤكداً على أن المعاهدة الحالية تتجه النية إعتبارها إضافة إلى تلك الإتفاقيات لجعل مسألة التحري والإدعاء فيما يتعلق بالأفعال الجنائية المتصلة بنظم الحاسب والبيانات أكثر فاعلية وللمتمكين من جمع الأدلة الجنائية في شكلها الإلكتروني⁽¹⁾.

وتتميز تلك الاتفاقية بحاولتها الجادة الحد من الجرائم الإلكترونية، خاصة بعد أن وصلت تلك الجرائم إلى حد خطير أصبح يهدد الأشخاص والممتلكات، كما تعد معاهدة بودايبست تعد هي الخطوة الأولى في مجال تكوين تضامن دولي مناهض لتلك الجرائم التي تتم على شبكة الإنترنت واستخدامها للإستخدام الأسوأ ويعد التوقيع على تلك الإتفاقية- من المسؤولين في الدول الأوروبية إضافة إلى أمريكا واليابان وكندا وجنوب افريقيا، هو نتاج مباحثات ومفاوضات استغرقت

(1) وقد راعت الاتفاقية وأخذت في الحسبان بالتطورات الحديثة التي أدت إلى مزيد من التفاهم الدولي والتعاون لمكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي مشتملة على الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (O.E.C.D.) ، المجلس الأوروبي ومجموعة G8 مسترجعين في الوجدان توصيات اللجنة الوزارية رقم 10 (85) R المتعلقة بالتطبيق العملي للإتفاقية الأوروبية في شأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية فيما يتعلق بإعتراض الإتصالات ورقم 2 (88) R الخاص بالقرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة، ورقم 15 (87) R المنظمة لإستخدام البيانات الشخصية في المجال الشرطي، ورقم 4 (95) R بشأن حماية البيانات الشخصية في مجال خدمات الإتصالات مع الإشارة خاصة للخدمات التليفونية، وكذلك رقم R 9 (89) في الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي المتضمنة خطوط إرشادية للمشرعين الوطنيين فيما يتعلق بالتعريفات الخاصة بجرائم الحاسب، ورقم R 13 الخاصة بمشكلات الإجراءات الجنائية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات؛ واضعين نصب أعينهم القرار رقم "1" الذي تبناه مجلس وزراء العدل الأوروبيين في اجتماعهم الحادي والعشرين (21) في براج، أيام 10-11 يونيو سنة 1997 والذي أوصى بأن تقوم لجنة الوزراء بمساندة الجهود الخاص بجرائم الفضاء المعلوماتي الذي تقوم به اللجنة الأوروبية الخاصة بمشاكل الجريمة (C.D.P.C) ذلك حتى تتسق أحكام القانون الجنائي المحلي في الدول المختلفة وللمتمكين من استخدام وسائل فعالة في التحريات المتعلقة بتلك الجرائم، وكذلك القرار رقم "3" الذي تبناه مؤتمر وزراء العدل الأوروبيين الثالث والعشرون (23) في لندن، أيام 8-9 يونيو سنة 2000 والذي شجع تفاوض الأطراف لإستمرار جهودهم مع اتجاه الرأي للتوصل لحلول مناسبة تمكن أكبر عدد من الدول لتصبح أطرافاً في المعاهدة والتي أكدت الحاجة إلى نظام سريع وفعال للتعاون الدولي يأخذ في الحسبان المتطلبات المحددة لمحاربة جرائم الفضاء المعلوماتي؛ مشيرين إلى خطة العمل التي تبناها رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المجلس الأوروبي بمناسبة قمتهم الثانية بسترابرج، يومي 10-11 أكتوبر سنة 1997 والتي تهدف للتوصل لإستجابة عمومية موحدة لتنمية التكنولوجيات الجديدة في المعلومات طبقاً للمعايير والقيم الخاصة بالمجلس الأوروبي. انظر الموقع الإلكتروني وتاريخ الدخول 2019/12/9: <https://eastlaws.blogspot.com/2010/03/23-11-2001.html>

أكثر من أربعة أعوام حتى يتم التوصل إلى الصيغة النهائية المناسبة لتلك الإتفاقية حتى يتم التوقيع عليها من جميع الأطراف دون أن تجد أي اعتراض من أي منهم بل على العكس لتجد القبول من أطراف جدد ليتم توسيع دائرة الدول التي توافق على الانضمام إلى تلك الإتفاقية ويتم توسيع الإتحاد الدولي والتضامن الدولي في مجال مكافحة جرائم الإنترنت. وقد صاغ نص هذه الإتفاقية عدد من الخبراء القانونيين في مجلس أوروبا بمساعدة دول أخرى، وبالأخص الولايات المتحدة، وهي تحدد أفضل الطرق الواجب اتباعها في التحقيق في الجرائم الإلكترونية التي تعهدت الدول الموقعة بالتعاون الوثيق من أجل محاربتها، كما تحاول إقامة توازن بين الإقتراحات التي تقدمت بها أجهزة الشرطة والقلق الذي عبرت عنه المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والصناعات المعنية ومزودي خدمات الإنترنت⁽¹⁾.

ثانياً: التشريعات الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية: ومن أجل تذييل المعوقات اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسترال oncitral في ديسمبر 1996 قانوناً نموذجياً موحداً للأعمال الإلكترونية يمكن أن تستأنس به الدول المختلفة عند وضع قوانينها الخاصة لهذا النوع من التجارة أو في تعزيز القوانين القائمة وتطويرها وذلك على النحو الذي ييسر ممارسة الأعمال الإلكترونية من جهة ويساعد على التنسيق والتوحيد التدريجين لهذه القوانين على الصعيد الدولي من جهة أخرى إضافة إلى صدور التوجيه الأوروبي رقم 9/97 في 20 مايو 1997 في شأن حمايه المستهلك في العقود عن بعد، وكذلك صدرت التوجيهات الأوربية أرقام 489/97 في 30 يوليو 1997 في شأن وسائل الدفع الإلكترونية، وأيضاً التوجيه الأوروبي رقم 93/99 في ديسمبر 1999 في شأن التوقيع الإلكتروني، وكذلك التوجيه رقم 31/2000 في 8 يونيو 2000 في شأن التجارة الإلكترونية، والقانون النموذجي الأونسترال بشأن التوقيعات الإلكترونية 2001، وأخيراً القانون النموذجي الأونسترال بشأن السجلات الإلكترونية 2017، وكلها تركز على تقنين وحماية التجارة الإلكترونية⁽²⁾.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات السابقة من قبل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسترال والتوجيه الأوروبي إلا أنها تبقى غير كافية خاصة في الدول الضعيفة في المنظومة القانونية المتخلفة في البني التحتية الرقمية وفي الإطارات المتخصصة ويبقى على المتعاملين الإقتصاديين إلكترونياً اعتماد أساليب وقائية واحتياطية صارمة وفعالة لغرض حماية أعمالهم ومصالحهم من كل أنواع الإعتداءات الإلكترونية.

(1) انظر: الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات - بحث منشور بمجلة القانون والأعمال الدولية دون أسم باحث - جامعة الحسن الأول - بتاريخ 2014/2/24.
انظر: الموقع الإلكتروني - تاريخ الدخول للموقع 2019/11/2 :

<https://www.droitentreprise.com>

(2) نوي طه حسين: المعاملات الاقتصادية الإلكترونية والتحديات القائمة - بحث منشور بمجلة دفا تر اقتصادية - 2012 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عاشور زيان الجلفة بالجزائر. انظر الموقع الإلكتروني لبنك المعرفة وتاريخ الدخول
www.ekb.eg :2019/11/15

<http://search.mandumah.com/Record/925181>

وعلى الصعيد الاقليمي للوطن العربي، يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية بمساع حميدة من أجل تأمين الحماية اللازمة للتجارة الإلكترونية العربية بعد تزايد عمليات القرصنة والجرائم المتعلقة بالمعلوماتية في العالم. وذلك من خلال إنشاء أول شركة عربية لتأمين التجارة الإلكترونية العربية⁽¹⁾، حيث تبين الأرقام الإحصائية إلى نموها المتزايد في الآونة الأخيرة. يأتي هذا المشروع العربي على خلفية اتساع ساحة ارتكاب الجرائم ومعدلات اختراق المعلومات داخل شبكة الإنترنت وهذا يعرض المعاملات التجارية الإلكترونية العربية للقرصنة والسرقة . وخاصة نتيجة تفاقم ظاهرة تسرب البيانات والمعلومات، الأمر الذي يؤدي وضع عائق حقيقي أمام التجارة العربية ، التي ما زالت في طور الولادة، فضلاً عن الافتقار إلى النظم المصرفية في أغلب الدول العربية القادرة على حل مشكلات السداد والدفع عن طريق الإنترنت وبطاق الائتمان.

وأكد المجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية على ضرورة إيجاد تشريعات قانونية لتنظم التجارة الإلكترونية عربياً من أجل المحافظة على مصالح الدول العربية للحد من عمليات القرصنة وسرقة للمعلومات، وخاصة أن كثيراً من الدول العربية اصبح يمتلك الفرص في مجال صناعة البرمجيات ونظم المعلومات وابتكار البرامج وتطويرها⁽²⁾.

وعلى صعيد الوطني نجد أنه من الضروري أن تتضمن التشريعات الوطنية النص على التعاون الدولي، ومثال على ذلك نجد أن القانون المصري رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات⁽³⁾ نص في المادة الرابعة منه على أن: " تعمل السلطات المصرية المختصة على تيسير التعاون مع نظيراتها بالبلاد الأجنبية في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصدق عليها، أو تطبيقاً لمبدأ المثل، بتبادل المعلومات بما من شأنه أن يكفل تفادي ارتكاب جرائم تقنية المعلومات، والمساعدة على تحقيق فيها، وتتبع مرتكبيها. على أن يكون المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسب والشبكات بالجهاز هو النقطة الفنية المعتمدة في هذا الشأن.".

وننتهي مما سبق إلى أن التعاون الدولي أمر هام جداً في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية وبدون هذا التعاون الدولي لن يكون هناك أي أثر لأي مجهود تقوم به أي من الدول بمفردها نظراً لأنه سيكون عديم الفائدة وبلا أثر تقريباً، ولن يؤدي إلى الحد من ارتكاب تلك الجرائم التي تكون في الأغلب الأعم من الحالات جرائم عابرة الحدود.

(1) ونجد أن دول الخليج العربي ومصر تأتي في مقدمة الدول العربية في التجارة الإلكترونية. حيث تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية من حيث حجم هذا النوع من التجارة حيث بلغت تجارتها 1.3 مليار دولار آنت مصر بعدها بقيمة 500 مليون دولار فيما توزعت 1.2 مليون دولار بين بقية الدول العربية الأخرى. كما أشارت التوقعات حسب البنك الأهلي المصري انه بالرغم من زيادة حجم التعاملات التجارة الإلكترونية بين مصر والدول العربية رغم عدم وجود حاجز اللغة والمسافة إلا أن هذه التجارة لم تنشط وذلك بسبب عدم اعتياد مؤسسات الأعمال العربية (أي التاجر العربي) على قبول شروط الطرف الآخر في حين هو يقبل الشروط العالمية ذات المصادر الأجنبية. انظر: دراسة عن التجارة الإلكترونية منشورة بمجلة المجال التجاري بتاريخ 2009/12/6. انظر: الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول للموقع 2019/12/6:

https://magaltogary.blogspot.com/2009/12/blog-post_2733.html

(2) المرجع السابق.

(3) قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم 175 لسنة 2018 المنشور بالجريدة الرسمية: العدد 32 مكرر (ج) - في 2018/8/14.

ونرى أن الجهود الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية لا زالت غير كافية لحماية التجارة الدولية من آثار تلك الجرائم، ونوصي بمزيد من التشريعات الدولية لتنظيم التعاملات التجارية الدولية وحمايتها من تلك الجرائم، وفرض العقوبات الرادعة على مرتكبي تلك الجرائم، فضلاً عن التعاون الدولي لتتبع مرتكبي تلك الجرائم وتنفيذ الأحكام.

المطلب الثاني

الآليات الوطنية للتصدي للجرائم الإلكترونية

بدأت الدول سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو تعاني من جرائم العبث والتخريب الموجه إلى الحاسبات ذاتها، وسرقة المعلومات المخزنة فيها والإحتيال والغش المالي المرتبط بها والاستخدام غير المصرح به لخدمات الإنترنت وغيرها من الجرائم الفنية التي تحولت من مجرد انتهاكات فردية لأمن النظم إلى ظاهرة تقنية تهدد الأمن القومي قبل أن تهدد الشركات والمؤسسات والأفراد.

ونجد أن التصدي للجرائم الإلكترونية وآثارها على التجارة الإلكترونية لها أبعاد متعددة، فهي تتطلب تنظيمًا قانونيًا لكافة مراحل التجارة الإلكترونية من أجل توفير الثقة والأمان في وسائل الاتصال المستخدمة في التجارة الإلكترونية وأموال هذه التجارة.

هناك آليات قانونية عديدة لحماية التجارة الإلكترونية من آثار الجرائم الإلكترونية ومنها حماية المعلومات والبيانات⁽¹⁾، وحماية التوقيع الإلكتروني، فضلاً عن حماية المستهلك، وسوف نقتصر البحث على الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني، وحماية المستهلك:

1- حماية التوقيع الإلكتروني: كثر في الآونة الأخيرة تداول مصطلح التوقيع الإلكتروني كأثر لانتشار التجارة الإلكترونية في المعاملات الدولية والمحلية، وأصبح التوقيع الإلكتروني بمثابة وثيقة أساسية لإثبات هذه المعاملات، كما أنه يحدد هوية المرسل والمستقبل الإلكتروني والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات والحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها، وتستخدم وسيلة لإثبات وجود العقد في حالة نشوب منازعة قضائية بين أطراف المعاملة التجارية.

ويعرف التوقيع الإلكتروني بأنه وحدة قصيرة من البيانات تحمل علامة رياضية مع البيانات الموجودة في محتوى الوثيقة، وللتوقيع الإلكتروني صورتان، الأولى: التوقيع الرقمي أو الكودي، وذلك عن طريق استعمال عدة أرقام يتم تركيبها

(1) تعد حماية المعلومات والبيانات إلكترونياً من أهم مظاهر حماية التجارة الإلكترونية فقد صاحب انتشار المعاملات الإلكترونية ظهور فيروسات تؤدي إلى تلف المعلومات أو تغير مضمونها وتزداد خطورة هذه الفيروسات نظراً لأنها سريعة الانتشار وهذه الفيروسات عبارة عن مجموعة من المعلومات والأوامر المتعارضة والممنوعة وغير المشروعة تؤدي إلى تلاف أو تدمير المعلومات الإلكترونية. وقد استطاع العلم أن يتوصل إلى برامج مضادة لذلك الفيروس تسمى anti-virus وتتميز هذه البرامج بوقف انتشار مثل هذه الفيروسات، فضلاً عن ذلك توصل العلم إلى وسائل تمكن من تشفير البيانات بما يمكن من حفظ سرية المعلومات في التجارة الإلكترونية بما تتضمن من حجم الصفات ونوعها والنقود المتداولة في إطار التجارة الإلكترونية. انظر: خالد سعد زغلول حلمي: التجارة الإلكترونية (الآثار الاقتصادية والحماية القانونية) - بحث منشور بمجلة الكويت الاقتصادية - 2004.

لتكون في النهاية " كودًا يتم التوقيع به " والثنية: التوقيع بالقلم الإلكتروني ويسمى التوقيع بطريقة Pen-op وما زال العلم يكشف لنا عن صور جديدة لمثل هذه التوقيعات⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد تم صدور التوجيه الأوروبي في عام 1994 وكان أول خطوة تشريعية دولية لمعالجه أحكام التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ثم صدور قانون اليونسسترال عن الأمم المتحدة في عام 1996 أما على الصعيد التشريعي الداخلي فقد صدر أول قانون يعترف بالتوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات في ولاية بوتا الأمريكية عام 1996. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي إطارًا مشتركًا خصص للتوقيع الإلكتروني في 2000/1/19، كما صدر القانون الفرنسي بشأن التوقيع الإلكتروني ونفذ في 2000/3/13، و صدر القانون الفيدرالي الأمريكي بشأن التوقيع الإلكتروني ونفذ في 2000/10/1، وقد صدر قانون المعاملات الإلكترونية التونسي وهو أول قانون عربي في 2000/8/11.

وقد عرف القانون المصري رقم 15 لسنة 2004⁽²⁾ بشأن التوقيع الإلكتروني في مادته الأولى التوقيع الإلكتروني بأنه: " (ج) التوقيع الإلكتروني: ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو رموز أو إشارات أو أرقام غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره.".

ونصت المادة (14) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري على أن: " للتوقيع الإلكتروني، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية، إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. "

كما نص القانون الاتحادي رقم 63 لسنة 2006⁽³⁾ بدولة الامارات الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالفانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992، في المادة (17) مكرر على تعريف التوقيع الإلكتروني بأنه:

" 1- يعتبر توقيعًا إلكترونيًا كل أحرف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو صور أو أصوات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتمييزه عن غيره على النحو الوارد في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية.

2- يعتبر محررًا إلكترونيًا كل انتقال أو إرسال أو استقبال أو تخزين لرموز أو إشارات أو كتابة أو صور أو أصوات أو معلومات أيًا كانت طبيعتها تجري من خلال وسيلة تقنية معلومات.

3- للتوقيع الإلكتروني ذات الحجية المقررة للتوقيعات المشار إليها في هذا القانون إذا روعي فيه الأحكام المقررة في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية.

(1) د/ هدى حامد قشقوش: الحماية الجنائية للتجارة عبر الإنترنت - دار النهضة العربية - 2000 - ص 75 وما بعدها.

(2) قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004 المنشور بالجريدة الرسمية: العدد 17 تابع (د) - في 2004/4/22. وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون بموجب القرار الصادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 109 لسنة 2005 بتاريخ 2005/5/15 المنشور بالجريدة الرسمية : بالعدد 115 (تابع) في 2005/5/25.

(3) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية العدد (455) بتاريخ 2006/10/12.

4- للكتابة الإلكترونية والمحركات الإلكترونية والسجلات والمستندات الإلكترونية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحركات الرسمية والعرفية في أحكام هذا القانون متى استوفت الشروط والأحكام المقررة في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية.".

ويفهم من ذلك أن تشريعات الدول المختلفة اعترفت بحجم التوقيع الإلكتروني وقوته في الإثبات مثل قوة الكتابة، ولا شك أن مثل هذا القوانين من شأنها إسباغ حماية خاصة لوسائل الإثبات الإلكترونية، ومن المتوقع أن تنتهج باقي الدول العربية ذات النهج فيما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني.

وتتطلب الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني حتى تحقق هدفها نوعاً من الحماية الفنية تتمثل في تشفير المعلومات بهدف إخفاء محتوياتها والحيلولة دون تعديلها أو استخدامها بصورة غير مشروعة، ويسهم نظام التشفير في زيادة ثقة المتعاملين بالتجارة الإلكترونية، حيث يضمن هؤلاء أن المعلومات التي تسلمها المرسل إليه هي تلك البيانات التي قام المرسل بالتوقيع عليها.

ولاستكمال حلقات حماية التوقيع الإلكتروني فإن هناك ضرورة لوجود طرف ثالث في عملية التجارة الإلكترونية يكون محل ثقة المتعاملين، يتمثل في هيئة يتم إنشائها لهذا الغرض يكون لها سلطة إشهار وتوثيق التوقيع الإلكتروني تماماً كما هو في التوقيع التقليدي، وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التصديق على التوقيع، تلك المرحلة يكون لها دور هام في إثبات تكوين العقد وصحة التوقيع عليه، حيث يكون لكل طرف في العقد شهادة لصلاحيته الموقع للتوقيع، وأن هذا التوقيع صدر سليماً دون حدوث ثمة تزوير، كما يكون للتصديق ضرورة مهمة أخرى وهي إثبات وجود العقد مما يحتويه من بنود، وذلك في حالة نشوب أي نزاع بين طرفيه، وبذلك يكون التصديق هو الإجراء الذي يعطي للعقد بما يشمله من توقيع حجيته وآثاره القانونية، ويكون التصديق بموجب ترخيص يمنح من بعض الجهات التي يحددها القانون ولائحته التنفيذية إلى جهات أخرى تتوافر فيها عدة شروط خاصة لمزاولة التصديق بعد منحها الترخيص بذلك، ومن أبرز هذه الشروط ضرورة تقديم ضمانات مالية تغطي مسؤولية المرخص له في مواجهة الموقع أو الغير، كذلك حصوله على شهادة من الجهة المانحة للترخيص والتي يحددها القانون وتحمل هذه الشهادة فئة الترخيص الممنوح له وتحديد مدة صلاحية هذا الترخيص مع أخذ جميع التدابير والضمانات للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات والتي تكون على عاتق المرخص له بالتصديق⁽¹⁾.
ودعمًا لهذا استحدثت البنوك نظامًا لإثبات التوقيع الإلكتروني بموجب اتفاق مع حامل بطاقة ائتمان، وادرجت في الاتفاق شرطاً يقضي بإقرار العمل مقدماً بصحة المعلومات الواردة في الشرط الورقي الناتج عن عملية السحب واستخدام بطاقات الائتمان في تعاملات التجارة الإلكترونية.

وقد حرصت تشريعات الدول المختلفة على تقرير عقوبات لكل من يعتدي على التوقيع الإلكتروني بالتزوير أو فض شفرته، ومثال ذلك القانون الفرنسي والقانون التونسي، وفي القانون المصري نصت المادة (23) منه على أن: " مع عدم

(1) خالد سعد زغلول حلمي: التجارة الإلكترونية (الآثار الاقتصادية والحماية القانونية) - بحث منشور بمجلة الكويت الاقتصادية - 2004 - الناشر الجمعية الاقتصادية الكويتية - ص 35.

الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

(أ) أصدر شهادة تصديق إلكتروني دون الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط من الهيئة.

(ب) أتلّف أو عيب توقيعًا أو وسيطًا أو محررًا إلكترونيًا، أو زور شيئًا من ذلك بطريق الاصطناع أو التعديل أو التحوير أو بأي طريق آخر.

(ج) استعمل توقيعًا أو وسيطًا أو محررًا إلكترونيًا معيّنًا أو مزورًا مع علمه بذلك.

(د) خالف أيًا من أحكام المادتين (19)، (21) من هذا القانون.

(هـ) توصل بأية وسيلة إلى الحصول بغير حق على توقيع أو وسيط أو محرر إلكتروني أو اخترق هذا الوسيط أو اعترضه أو عطله عن أداء وظيفته.

وتكون العقوبة على مخالفة المادة (13) من هذا القانون، الغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفي حالة العود تزداد بمقدار المثل المقررة؛ العقوبة المقررة لهذه الجرائم في حديها الأدنى والأقصى.

وفي جميع الأحوال يحكم بنشر حكم الإدانة في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار، وعلى شبكات المعلومات الإلكترونية المفتوحة على نفقة المحكوم عليه."

2- حماية المستهلك:

أثرت التجارة الإلكترونية وما رافقها من تطور تأثيرًا كبيرًا على النظام القانوني للعقود التقليدية، فظهر ما يسمى بالتسوق الإلكتروني عبر الحدود، وما تبعه للوصول إلى التعاقد الإلكتروني الذي يشكل المستهلك أحد أطرافه الأساسية في كثير من الأحيان، ومن هنا بدأت الحاجة لحماية المستهلك في السوق الإلكترونية، فالثقة في السوق الإلكترونية من أهم ما يحتاج إليه المستهلك في سبيل تلبية احتياجاته الشخصية، ويتطلب ذلك حماية قانونية للمستهلك، فأساس حماية المستهلك في العقود عامةً والعقد الإلكتروني خاصةً، يكمن في حالة الضعف المسيطرة عليه واختلال التوازن بينه وبين المهني أو المحترف الذي يقدم السلعة أو الخدمة، باعتبار هذا الأخير الطرف الأقوى اقتصاديًا، وهو الذي يفرض شروطه على المستهلك، أضف إلى ذلك أن المستهلك في التعاقد الإلكتروني لا توجد السلعة أما عينه ولا يعاينها بل يشاهدها فقط عبر شاشة الكمبيوتر⁽¹⁾.

فمن فنون الدعاية أن يصور المنتج ما يقدمه من سلع في أفضل صورة ممكنة حتى يجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين وقد يتطلب ذلك اظهار السلع في صورة أفضل من حقيقتها فطبيعة التجارة الإلكترونية تمكن المنتجين من تقديم خدمات التسويق وانهاء الصفقات الخاصة بهم دون الحاجة إلى وجود محل تجاري أو استخدام دليل في بلد أجنبي استنادًا إلى وسائل التسويق الإلكترونية.

(1) أحلام ترة: حماية المستهلك في مرحلة إبرام العقد الإلكتروني - بحث منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية - 2013 ص 202.

ويعد الإعلان مظهر من مظاهر المنافسة المشروعة، وعامل من عوامل التسوق وأداة من أدوات إلام الجمهور بالمنتجات⁽¹⁾، ويتعرض المستهلك غالبًا للغش عن طريق إعلان مضلل، فإذا كان هذا الإعلان مضللًا أو خادعًا انعكس سلبيًا على نظام المنافسة الحرة، وحق المستهلك في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المنتجات والخدمات المعلن عنها عبر الإنترنت، وقد عرف التوجيه الأوروبي في 10 ديسمبر 1984 بالمادة الثانية منه الإعلان المضلل أو الخادع Misleading advertising بأنه: " أي إعلان بأي طريقة كانت يحتوي في طريقة تقديمه على أي تضليل لهؤلاء الذين يوجه أو يصل إليهم الإعلان".

كما نصت المادة الثالثة منه على أن: " الإعلان المضلل يقع عن طريق إغفال إحدى الخصائص الجوهرية للسلعة المعلن عنها".

ويأخذ الإعلان التجاري الإلكتروني المضلل صفة التجريم في حال توافر عنصرين أساسيين: أولهما عنصر مادي متكون من وسيلة دعائية وهي عبارة عن شبكة الإنترنت، أو بعض الوسائل الأخرى كوسائل الهواتف النقالة والتلفاز، بحيث يمكن أن تستخدم بطرق احتيالية تضلل المستهلك وتوقعه في الخطأ، كذلك يجب أن يتضمن العنصر الأول وجود معلومات مضللة أو كاذبة من شأنها إيقاع المستهلك في الغلط، وأن تكون المعلومات المضللة التي توقع في الغلط أحد العناصر الأساسية المكونة للسلعة أو الخدمة، أما العنصر الثاني من عناصر جريمة الإعلان التجاري الإلكتروني المضلل فهو القصد الجنائي الذي هو أساس المسؤولية الجنائية⁽²⁾.

فضلاً عن أن التضليل لم يعد قاصراً على خداع المستهلك، بل امتد لينال من قيمة سلع وخدمات المنشآت التجارية المنافسة، وذلك عن طريق ما يسمى بالإعلان المقارن Comparative advertising الذي أصبح يلعب دوراً كبيراً في تشويه منتجات المنافسين، وذلك لأنه يستهدف التقليل من قيمة السلع والمنتجات أو خدمات المنشآت المنافسة أو إيقاع المستهلك في لبس وبالتالي يصبح أداة للمنافسة غير شريفة⁽³⁾.

إلا أنه توجد إشكالية تتعلق بالقوانين المتعلقة بالإعلانات التي تصدر بالخارج، تكمن في صعوبة الرقابة عليها من جهة، وتحديد القانون الخاضعة له من جهة ثانية، فقد يكون الإعلان مسموحاً به وغير ممنوع في بلد معين، بينما يكون ممنوعاً في بلد آخر، بل قد يصل الأمر لأن يكون الإعلان في البلد الواحد مسموحاً به في ولاية معينة وغير مسموح به في ولاية أخرى، مثال على ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ألعاب القمار والمراهنات مصرح ومسموح بها في ولاية لاس فيجاس، بينما غير مصرح بها في ولاية نيويورك، وبالتالي يمتنع الإعلان عن أماكن لعب القمار في مدينة نيويورك.

(1) د/ أحمد السعيد الزقرد: حق المشتري في إعادة النظر في عقود البيع بواسطة التلفزيون - بحث منشور بمجلة الحقوق - العدد الثالث - 1999 - ص 144.

(2) أحلام ترة: حماية المستهلك في مرحلة إبرام العقد الإلكتروني - مرجع سابق.

(3) د/ أحمد السعيد الزقرد: مرجع سابق - ص 146.

بالإضافة إلى ما تقدم، فهناك عدة معلومات يجب على المزود أن يقوم بالإدلاء بها للمستهلك، وذلك قبل أن يقوم المستهلك بإبرام العقد الإلكتروني، وهو ما يطلق عليه الالتزام بالتبصير السابق على إبرام العقد الإلكتروني، فالهدف من ذلك أن يبرم المستهلك العقد بناءً على رضا مستنير، لذلك يجب أن يكون العرض المقدم على صفحة شاشة الإنترنت محددًا بدقة وواضحًا ومفهومًا، ولا بد من التأكد من ظهور كل البيانات الإلزامية الخاصة بالتعاقد عن بعد.

وأخيرًا، حماية المستهلك عند الدفع والتوقيع الإلكتروني، وقد سبق التعرض لنا التحدث عن حماية التوقيع الإلكتروني. وفي ضوء ذلك تصبح حماية المستهلك ضرورة هامة ومبدأً أساسيًا في التجارة الإلكترونية حتى يمكن بث الثقة لدى المستهلكين وتشجيعهم على شراء متطلباتهم بهذا الأسلوب الجديد وإذا كانت وسائل حماية المستهلك تعد عنصرًا هامًا للمستهلك فإنها في نفس الوقت تعد أيضًا عنصرًا هامًا لتنشيط حركة التجارة الإلكترونية وزيادة معدلاتها الأمر الذي يعود بالفائدة على كافة أطراف المعاملة الإلكترونية وعلى الاقتصاد القومي بصفة عامة.

ومن أجل تحقيق حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية ذهبت الاتفاقات الدولية وقوانين التجاره الإلكترونية إلى وضع الشروط اللازمة لتأمين المستهلك ضد صور الغش أو التدليس التي يمكن أن يتعرض لها المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية ومن أهم هذه الشروط إلزام البائع بأن يقدم للمستهلك البيانات الجوهرية التي تتعلق بالشيء المبيع وكذلك شروط التعاقد وطريقة الشحن وهذا ما اتبعته قوانين التجارة الإلكترونية التي صدرت في الدول العربية حتى الآن⁽¹⁾.

ونجد أن الدول العربية أخذت تباغًا مواكبة التشريعات الدولية ومساريتها بتنظيم قوانين التجارة الإلكترونية مثال على ذلك قانون المعاملات الإلكترونية رقم 85 لسنة 2001 بالمملكة الهاشمية الأردنية، والقانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2006 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والقانون رقم 16 لسنة 2010 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية بدولة قطر، القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية بدولة الكويت، قرار بقانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المعاملات الإلكترونية بدولة فلسطين، مشروع قانون تنظيم التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية تمت الموافقة عليه من مجلس الشورى في 2018، قانون رقم 18 - 5 الصادر في 2018/5/10 التجارة الإلكترونية بالجزائر.

وفي مصر، تم إقرار قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004⁽²⁾، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018⁽³⁾، ويعرض حاليًا مشروع قانون المعاملات التجارية الإلكترونية على مجلس النواب لمناقشته وإقراره، ويتكون المشروع من ثلاثة فصول و 20 مادة منهم 5 مواد إصدار (مقال ننشر نص مشروع قانون تنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية أخبارك) .. وقد أدرج مشروع القانون صور تعاملات حديثة نوعًا ما مثل فرض ضرائب على البولجرز.

(1) خالد سعد زغلول حلمي: التجارة الإلكترونية (الآثار الاقتصادية والحماية القانونية) - مرجع سابق.

(2) قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004 المنشور بالجريدة الرسمية: العدد 17 تابع (د) - في 2004/4/22. وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون بموجب القرار الصادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 109 لسنة 2005 بتاريخ 2005/5/15 المنشور بالجريدة الرسمية: بالعدد 115 (تابع) في 2005/5/25.

(3) قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم 175 لسنة 2018 المنشور بالجريدة الرسمية: العدد 32 مكرر (ج) - في 2018/8/14.

ونجد أن القوانين الوطنية للدول العربية لا تغطي نواحي مهمة مرتبطة بالتطور التكنولوجي المذكور، وبالأخص فإن قوانين الملكية الفكرية قاصرة في معظم الأحيان، ذلك أنها لا تحمي مؤلف المنشورات الإلكترونية أو البرمجيات، وحتى عندما تسن هذه القوانين فإنه لا تتوافر أدوات تنفيذها ولا تتخذ الإجراءات الضرورية لوضعها قيد التطبيق⁽¹⁾.

يضاف إلى ذلك أن التعامل الإلكتروني ما بين مؤسسات مختلفة أو بين مؤسسات وأفراد يحتاج إلى تعديل الأنظمة والقوانين لتتماشى مع إجراءات الأمان في التعامل الإلكتروني وخصوصية وسرية المعلومات التجارية المصرفية، ومن هنا كانت الحاجة الماسة فعلياً لإدخال تعديلات جوهرية على قوانين الإثبات وقوانين المعاملات الاقتصادية بحيث تعترف بالاسناد الإلكتروني والسجل الإلكتروني وغيرها⁽²⁾.

ويجب أن تتناول جميع القوانين الوطنية الحديثة وخصوصاً قوانين حماية المستهلك، وقوانين التجارة الإلكترونية حماية المستهلك بشكل صريح، والنص على عقوبات رادعة لمرتكبي الجرائم الإلكترونية.

(1) بوكساني رشيد: معوقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية - بحث منشور بمؤتمر التجارة الإلكترونية.. تجارة بلا حدود - القاهرة 2011 - بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية : انظر الموقع الإلكتروني لبنك المعرفة وتاريخ الدخول 2019/11/15:

<http://search.mandumah.com/Record/120992>

(2) وإذا كان العالم قد أتجه منذ منتصف الثمانيات إلى اقرار قواعد لتجريم أنشطه إساءه استخدام الكمبيوتر والشبكات فإن الحركة التشريعية في هذا الميدان لا تزال ضيقة ومتعثرة وقد دفعت التجارة الإلكترونية وأهميتها المتزايدة إلى وجوب الوقوف أمام أهمية التدابير التشريعية لحماية نظم المعلومات ومن هنا لم يكن كافياً اعتماد الحماية التقنية فقط ومن المؤسف أن هناك تفریطاً في كثير من الحالات حتى في الحماية التقنية فشبكات الإنترنت تشهد من حين لآخر أعمالاً تخريبية من طرف فئة من المشاغبيين والقراصنة في شكل بث برامج فيروسية تنتقل بسرعة فائقة وسط الشبكة فينتج عن ذلك هلاك بعض السجلات الإدارية وحسب دراسة قام بها معهد البحوث computer economics بكاليفورنيا فإن الفيروسات تسببت منذ خلال سنته أشهر فقط في خسارة اقتصادية للمؤسسات تقدر ب 76 مليار دولار واعترفت عدة شركات مثل Boeing و Intel بالخساره التي لحقتهم ووصفوا هذه الأعمال التخريبية بالإرهاب الاقتصادي. انظر: نوي طه حسين: المعاملات الاقتصادية الإلكترونية والتحديات القائمة- بحث منشور بمجلة دفاتر اقتصادية - 2012- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير بجامعة عاشور زيان الجلفة بالجزائر. انظر الموقع الإلكتروني لبنك المعرفة وتاريخ الدخول 2019/11/15: www.ekb.eg

<http://search.mandumah.com/Record/925181>

خاتمة

تسعى الدول والحكومات بشكل جدي للحد من الجرائم الإلكترونية وأثارها عبر طرق كثيرة منها: فرض سياسات دولية وعقوبات كبيرة على مرتكبي هذه الجرائم، تفعيل أحدث التقنيات والوسائل للكشف عن هوية مرتكبي الجرائم، نشر التوعية في المجتمعات حول الجرائم الإلكترونية ومخاطرها، وتعريف الأفراد بكيفية الحفاظ على معلوماتهم وخصوصياتهم؛ كحساباتهم البنكية وبطاقاتهم الائتمانية، إنشاء خطوط هاتفية ومؤسسات معينة تابعة للدولة للإبلاغ عن الحالات التي تتعرض لمثل هذا النوع من الجرائم، توجيه التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية، لفرض قوانين جديدة فيما يستجد من هذه الجرائم.

إلا أن القوانين الوطنية للدول العربية لا تغطي نواحي مهمة مرتبطة بالتطور التكنولوجي المذكور، وبالأخص فإن قوانين الملكية الفكرية قاصرة في معظم الأحيان، ذلك أنها لا تحمي مؤلف المنشورات الإلكترونية أو البرمجيات، وحتى عندما تسن هذه القوانين فإنه لا تتوفر أدوات تنفيذها ولا تتخذ الإجراءات الضرورية لوضعها قيد التطبيق.

لذلك، نوصي بالتصدي للجرائم الإلكترونية لحماية التجارة الدولية التي تقع عليها، وذلك من خلال:

1- نوصي بضرورة بضرورة انتباه المشرع المصري خاصةً والمشرع العربي عامةً بمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات وحماية المعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، وأن يتم إقرار وإنفاذ مشروع قانون التجارة الإلكترونية المصري.

2- اعتماد التوقيع الإلكتروني في الدول المختلفة، نظرًا لأن شبكة الإنترنت التي يتم من خلالها إبرام عقود التجارة الدولية تعد شبكة عالمية لا تعترف بالحدود بين الدول، فإن نجاح التوقيع الإلكتروني كوسيلة للإثبات أمر يتوقف على تبني دول العالم لهذه الوسيلة الجديدة في الإثبات حتى تتوفر لدى المتعاملين في مجال التجارة الإلكترونية الطمأنينة الكافية من الناحية القانونية.

3- تعديل قوانين الإثبات والملكية الفكرية وحماية المستهلك والعلامات التجارية لفرض الحماية اللازمة ضد الجرائم الإلكترونية.

3- أن تتناول جميع القوانين الوطنية الحديثة وخصوصًا قوانين حماية المستهلك، وقوانين التجارة الإلكترونية حماية المستهلك بشكل صريح، والنص على عقوبات رادعة لمرتكبي الجرائم الإلكترونية.

4- إنشاء شبكة دولية لتبادل المعلومات الأمنية في مجال التجارة الإلكترونية، فضلًا عن إنشاء هيئة قضائية دولية تختص بنظر جرائم التجارة الإلكترونية الدولية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- د/ أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية " وشهرتها الجات " - الجزء الأول والثاني - دار النهضة العربية - 2001.
- د/ محمد توفيق عبد المجيد: العولمة والتكتلات الاقتصادية " إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين " - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - 2013.
- د/ شريف محمد غنام: التوزيع الإلكتروني للسلع والخدمات (أثر الإنترنت وقانون المنافسة على شبكات التوزيع) - دار الجامعة الجديدة - 2012.
- د/ هدى حامد فشقوش: الحماية الجنائية للتجارة عبر الإنترنت - دار النهضة العربية - 2000.
- الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات - بحث منشور بمجلة القانون والأعمال الدولية دون أسم باحث - جامعة الحسن الأول - بتاريخ 2014/2/24.
- <https://www.droitentreprise.com>
- فكري حلمي البنا: مخاطر إساءة استخدام الإنترنت - بحث منشور بمجلة المال والتجارة العدد ع 527 - 2013 - ص 15.
- www.ekb.eg - <http://search.mandumah.com/Record/481268>
- خالد سعد زغلول حلمي: التجارة الإلكترونية (الأثار الاقتصادية والحماية القانونية) - بحث منشور بمجلة الكويت الاقتصادية - 2004.
- دراسة عن التجارة الإلكترونية منشورة بمجلة المجال التجاري بتاريخ 2009/12/6.
- https://magaltogary.blogspot.com/2009/12/blog-post_2733.html
- حفوطة الأمير عبد القادر وغرداين حسام: الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها - بحث منشور بأعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري.
- http://www.aleqt.com/2013/07/24/article_772719.html
- نوي طه حسين: المعاملات الاقتصادية الإلكترونية والتحديات القائمة - بحث منشور بمجلة دفاتر اقتصادية - 2012 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عاشور زيان الجلفة بالجزائر
- <http://search.mandumah.com/Record/925181>
- أحلام ترة: حماية المستهلك في مرحلة إبرام العقد الإلكتروني - بحث منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية - 2013.
- د/ أحمد السعيد الزقرد: حق المشتري في إعادة النظر في عقود البيع بواسطة التلفزيون - بحث منشور بمجلة الحقوق - العدد الثالث - 1999.
- وكساني رشيد: معوقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية - بحث منشور بمؤتمر التجارة الإلكترونية .. تجارة بلا حدود - القاهرة 2011 - بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية <http://search.mandumah.com/Record/120992>
- إيمان الحيازي: أنواع الجرائم الإلكترونية - مقال منشور - بتاريخ 2019/6/13
- <https://mawdoo3.com>
- منى شاكر فراج العسيلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية - مقال منشور - بدون تاريخ .
- <https://faculty.mu.edu.sa/jalzuaber/Electronic%20crime>

- د/ مدحت رمضان: التجارة الإلكترونية- مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ 2002/12/15 .
- محمد أمين حاسبيني: ماهو أثر الجريمة الإلكترونية على اقتصاديات الدول- مقال منشور - بتاريخ 2016/10/19
<https://saneoualhadath.me>
- دلال الغامدي: معدلات الجريمة الإلكترونية- مقال منشور - بتاريخ 2011/9/14
<https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/317165>
- مشعل الحميدان: تريليون دولار خسائر الاقتصاد العالمي من الجرائم الإلكترونية- مقال منشور - بتاريخ 2013/7/24
http://www.aleqt.com/2013/07/24/article_772719.html

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AJ Contrats d'affaires - Concurrence - Distribution 2016, p.223
Référencement en ligne et abus de position dominante : quelles problématiques pour les plates-formes numériques?
Noëlle Lenoir, Avocat associé, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP
Alice Jacquin, Avocat, Kramer Levin Naftalis & Frankel LLP
<https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=AJCA/CHRON/2016/0164&ctxt=0>
- Court of Justice of the European Union (First Chamber)- [2017] All ER (D) 61 (May); C-469/15 P- 27 April 2017- European Union - Rules on competition - Agreements preventing, restricting or distorting competition - European Commission adopting decision to effect that appellant companies having infringed EU competition rules in bananas market by participating in cartel relating to operation of that market - General Court of the European Union partially annulling Commission's decision - Whether General Court erring - Treaty on the Functioning of the European Union, art 101.
<http://0811ohn7v.1104.y.http.academic.lexisnexis.eu.mplbci.ekb.eg/>
- TRIBUNAL DE COMMERCE DE NANTERRE: 31 mai 2016 TRIBUNAL DE COMMERCE DE NANTERRE-Jugement-du-31 mai 2016.
<https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=A239055&ctxt=0>
- EUR-Lex Database: European Court of Justice Cases - Judgment of the Court (First Chamber) of 17 February 2011. The Competition Authority v TeliaSonera Sweden AB. Reference for a preliminary ruling: Stockholms tingsrätt - Sweden. Preliminary ruling - Article 102 TFEU - Abuse of dominant position - Prices applied by telecommunications operator - ADSL input services - Broadband connection services to end users - Margin squeeze on competitors. Case C-52/09.
<http://0811ohn24.1104.y.http.academic.lexisnexis.eu.mplbci.ekb.eg/>

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

- www.ekb.eg - الموقع الإلكتروني لبنك المعرفة:
- <https://www.dalloz.fr> - الموقع الإلكتروني:
- <https://eastlaws.blogspot.com/2010/03/23-11-2001.html> - الموقع الإلكتروني:
- </http.academic.lexisnexis.eu.mplbci.ekb.eg> - الموقع الإلكتروني:



البيان الختامي للمؤتمر



مؤسسة منارات الفكر الدولية
The International Foundation
of Beacons of Intellect

توصيات المؤتمر الدولي للاتجاهات العالمية المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية إزمير – تركيا في الفترة من 6 إلى 7 نوفمبر – تشرين الثاني 2019

يوصى المؤتمر الدولي للاتجاهات الإنسانية في العلوم الإنسانية والاجتماعية الذي نظمته مؤسسة منارات الفكر الدولية بإزمير – تركيا في الفترة من 6 إلى 7 نوفمبر / تشرين الثاني 2019، القائمين على التعليم والبحث العلمي ببلاد العالمين العربي والإسلامي، والباحثين والمفكرين بالتوجه نحو:

- 1- الدعوة الى تبنى المقاربات التكاملية والدراسات البينية المتعددة التخصصات في البحوث العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي.
- 2- إعطاء الأولوية في الأنشطة البحثية والعلمية وفي المعالجة الإعلامية لقضايا المهمشين وممن يعانون الاضطهاد والحروب والتشريد في بلدان العالم العربي مثل فلسطين وسوريا وغيرها من مناطق الأزمات والحروب.
- 3- تدقيق المصطلحات المستخدمة إعلامياً لما لها من تأثير في تشكيل وعي الإنسان العربي وأن تتولى جهات بحثية تلك الموضوعات مثل مصطلح "دولة إسرائيل" وغيرها من المصطلحات.
- 4- مخاطبة المشرع العربي بضرورة تنظيم وتطوير المنظومة التشريعية بأهمية التصدي للجرائم الالكترونية وخاصة في مجال التجارة الدولية، حيث إن النصوص والقوانين التقليدية لا تنطبق نصوصها على هذه الجرائم وخصوصية أوضاع تلك الجرائم وصعوبة إثباتها.
- 5- زيادة اللغة العربية وسيادتها في كل المحافل، وتوظيفها في كل ميادين العلم والمعرفة، وخاصة وسائل الإعلام الجديد، مع الاهتمام بالمادة أو المحتوى الذي يعزز دعائم الانتماء الفكري والثقافي، وتوظيف هذا المحتوى لتنمية الذائقة الفنية للعامة والخاصة، ويجعل الفرد يدرك قيمتها.

- 6- لا بد من تفعيل التكامل بين اللغة العربية والمؤسسات الإعلامية على مختلف ألوان طيفها. والاهتمام بالنقد الهادف البناء في الحقلين، لأنه يدفع بالعملية الإبداعية قدمًا إلى الأمام.
- 7- الاهتمام بتريسيخ الفكر النقدي البناء المعتمد على الأدلة من المراجع المعتمدة.
- 8- تشجيع دراسات علم الاجتماع النقدي المفقود كتخصص وكرديف تخصصي يساعد المجتمعات العربية والإسلامية، تُسهم في كشف وفهم أولويات علم المجتمع وقواعد التفاعل المجتمعي نظريًا وتطبيقيًا ومنهجيًا وإطارياً، ويستلزم الأمر تجاوز أزمة علم الاجتماع المعاصر في عموم العالم الإسلامي، وتوطين مفاهيم ومعاني علم مجتمع نقدي يتجاوز مسألة السلطة ونظمها السياسية، ويتجاوز مراحل العداء المفتعل بين علم الاجتماع والتراث والدين والقيم.
- 9- العمل على تشجيع الجامعات العربية والإسلامية على إعادة النظر في المحتوى النظري والتطبيقي لمقررات علم الاجتماع.
- 10- العمل على استحداث جائزة عالمية " تحمل مسمى جائزة ابن خلدون لعلم العمران المجتمعي"، باعتباره مؤسس ما يسمى بعلم الاجتماع المعاصر.
- 11- نشر وغرس ثقافة التطوع عبر مراحل التعليم المختلفة، وتمييزها عبر المناهج الدراسية والأنشطة وبيئة المؤسسات التعليمية ككل.
- 12- الدعوة إلى نشر صيغة الجامعات البحثية في العالم العربي، والإفادة من الخبرات العالمية في ذلك المجال وتهيئة البيئة المناسبة لتبني تلك الصيغة مع وضع رؤية شاملة لها.

ICEFS

المركز الدولي للإستراتيجيات
التربوية والأسرية
The International Center for Educational
and Family Strategies

